أعلاق أندلسية
إشبيلية (١)

سلسلة مؤلفات الإمام
أبي بكر ابن العربي (١)

الأمد الأقصى

في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى

تحرير
الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد
ابن العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى سنة ٥٤٣ هـ

ضبط نصه
عبد الله التوراتي

خرج أحاديثه ووثق نقوله
أحمد عروبي

السفر الأول





دار الحديث الكتانية

المملكة المغربية ، طنجة - شارع مولاي يوسف ٤١ زنقة صنهاجة رقم ٥
هاتف ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٦٤/ ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٨٥
الجمهورية اللبنانية ، بيروت - شارع برج أبي حيدر- ص.ب ٥٥٥٦-١٤ بيروت
هاتف ٠٠٩٦١-١-٨٤١٦٣٦/ ٠٠٩٦١-٣-٢٨٧٨١٩

e-mail: dar.alkatani@gmail.com
www.kittaniyya.com

الكتاب:الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى
المؤلف : الإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي المعافري
تحقيق : عبد الله التوراتي وأحمد عزوبي
الطبعة : الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
الرقم الدولي: 978-9954-623-71-8

تطلب منشوراتنا من

المغرب: المكتبة الكتانية - طنجة - شارع مولاي يوسف ٤١ زنقة صنهاجة رقم ٥
هاتف : ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٦٤ - ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٨٥
مصر : دار المجلد العربي - مصر - القاهرة - شارع جوهر الصقلي مقابل الأزهر الشريف
هاتف : ٠٠٢٠٢٥٩١٢٥٢٤ - ٠٠٢٠١٠٥٤٦٩٨٦٤
الأردن : دار ورد - عمان - وسط البلد - شارع الملك فيصل - بجانب البنك العربي
هاتف :٠٠٩٦٢٧٩٥٤١٤١٧٦ - ٠٠٩٦٢٦٥٦٠٦٢٦٣
تركيا : دار الشامي - استانبول - بايزيد
هاتف : ٠٠٩٠٢١٢٥٢٦٠٥٤٦-٠٠٩٠٥٤٢٣٣٢٣١٥٧



أعلاق أندلسية
إشبيلية (١)

سلسلة مؤلفات الإمام
أبي بكر ابن العربي (١)



في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى

تحرير

الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد
ابن العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى ٥٤٣ هـ

ضبط نصه
عبد الله التوراتي

خرج أحاديثه ووثق نقوله
أحمد عروبي

السفر الأول

دار الحديث الكتانية

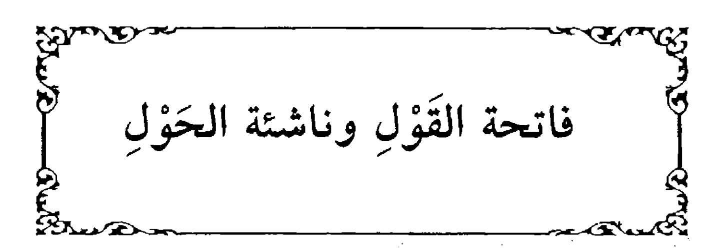


إشْـبـيـلْـيَـة

فتحها المسلمون في شعبان سنة ٩٤هـ على يد موسى بن نصير. سماها بنو أمية حِمصًا على عادتهم في تسمية مدن الأندلس بأسماء مدن الشام. من أعلامها: أبو بكر الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، والإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ)، والحافظ عبد الحق المعروف بابن الخرّاط (ت٥٨١هـ)، والحافظ ابن الرّومية (ت٦٣٧هـ)، ، وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، وغيرهم كثير. استولى عليها الصليبيون سنة ٦٤٦هـ ، ردَّ الله غربتها.

هذا مفتتح أعلاق الإمام الحافظ أبي بكر ابن العربي، وتتلوه أسفار من عيون مصنفاته، ونفائس مؤلفاته، وفيها نوادر كانت في حِرز منيع، وذخائر من سِمط رفيع، نكشِف عنها لأول مرة، ونخرجها إلى أهل العلم وطالبيه؛ من العارفين بقدر الإمام، والمتولهين بنُضار فِكره، وصافي فَهمه ونُبله.





فاتحة القَوْلِ وناشئة الحَوْلِ

«الحمدُ لله قبل كُلِّ مَقال، وعلى كُلِّ حال، وفي كُلِّ زَمَان وعندَ كُلِّ مَثْوًى وارتحال؛ فبحَمْدِه يُسْتَفْتَحُ الباب، ويُسْتَنْجَحُ الطِّلاب، ويُستمنَح اللُّباب؛ ويُقْضى كُلُّ مُفترَض، ويُبْلَغُ جَميعُ الغرَض؛ وبالإقرار بالتقصيرِ عن القيام بالثناء عليه، يكون الانتهاءُ إليه؛ وبالعَجزِ عن معرِفته يُتوصَّلُ إلى مَعرفَته»(١).

أمّا بعد، فقد سألتنا -أيدك الله- أن نصِف لك من أعلاق القاضي التي غاب ذكرها، وعظم وَقعها، وذاك لما رجوت من وقوع النَّفْع، وتشوُّف السَّمْع، مع ما تعلم من زمانة الزمان، وتغير الحدثان، وكنت تأملِ من وراء ذلك أن تنقل إلى سمع فؤادك ما حدَّثك به شيخك الذي قضى، وذكرت من كَلَفِه بالقاضي ومعارفه ما يقضي له بحُسن الفهم وعظيم الفضل، وذكرت من أحواله مع القاضي ما رغَّبك فيه، ومنعك من تلافيه.

وذكرت في خِطابك الذي أَسَلْتَ عليه من دَمع عيونك، وماء جُفونك، ما جعلنا نتذوَّق حرارته، ونحسُّ مرارته، وأذكرتنا أيامًا كان فيها زَهْرُ العلم فوّاحًا، ونَوْرُ الزَّهْرِ صدّاحًا، مع ما تعلم من تقصيرنا، وترجوه من تبصيرنا.

---

(١) فاتحة الأمد للقاضي أبي بكر ابن العربي.

وآية ذلك أن القاضي يوم قضى استودَع أهل المغرب علومَه، واستأمنهم بفاس العلياء فُهومه، ففهمت منه أن أهل بلدنا، ومن يمَّم قبلتنا، قد قصَّروا في حفظ وديعته، ونَشْرِ طَيِّ أمانته.

ويا لله من فَهْمٍ قد طوَّقنا، ويا لله من عِلْقٍ قد شوَّقنا، فمثلك في فهمه ونبله يُقصَد ويُطلَب، ومثلنا من يجتهد ليفهم عنك، ويعقل منك، ولكنك مع ذلك قد أبكيتنا إذ أخليتنا، وشكوتنا إذ رجوتنا، فلم يكُ بدٌّ من قَبُول إشارتك، واغتنام زيارتك.

وذكرت -أعلى الله ذكرك- ما نال القاضي من حسد الحاسدين، وكيد الكائدين، واسترْوَحت بذلك إلى التفسير لغُرْبَته، والتعليل لنَكْبَتِه، وذكرت ما قاله في إحدى رسائله، وما رَقَمَهُ في بعض مسائله، ما دلَّ على سوء سَخيمة معارضه، وما حقَّق جهالة وجسارة شانئه، حتى قسى قلبُه، وعسا لبُّه، وقد كان ينبغي له أن يُفطَم عنه العائم إليه، ويُخطَم دونه القائم عليه.

وقد عُلِمَ أن القاضي قد نصب نفسه لإبانة المعاني المُشكِلة، وفتح الأفئدة المُقفَلة، ولكنَّهم خابوا فحاربوا، وعابوا فما تابوا، وما جرَّأهم عليه إلَّا الحسد، وقد عُلِمَ قول القاضي فيهم، «مُنيتُ بِحسَدةٍ لا يَفْتَؤون، ومُبْتَدِعَةٍ لا يفهَمون، قد قعَدوا مِنّي مَزْجِرَ الكلب يُبَصْبِصون»[1].

ثم وصفت حالَ الدنيا بعد ذهاب الأفاضل، ومَيلَ الجهل عند تسوُّر الأغافل، وذكَّرتنا بقول القاضي وهو يمهد لعارضته: «وما كُنْتُ لأَتَعَرَّضَ لِلتَّصْنيف، ولا أَرْتَقي إلى هذا المَحَلِّ المُنيف، إلا أَنّي رأيتُه قد خَلِقَتْ ساحَتُه، ومُحِيَتْ ديباجَتُه، تَتَعاوَرُ الأَغْفالُ عليه، وتَعاوَنَ الجُهّالُ فيه، ولا ينبغي لِحَصيفٍ يتصدَّى إلى تصنيفٍ أن يَعدِلَ عن غَرَضَيْن: إمَّا أن يَخْتَرِعَ مَعْنًى، أو يَبْتَدِعَ رَصْفًا

---

(١) العارضة: (١/٩).

ومَبْنًى ... وما سوى هذين الوَجْهَيْن فهو تَسْويدُ الورَق، والتَّحَلّي بحِليةِ السَّرق. فأما إِبداعُ المَعاني فهو أمرٌ مُعْوِزٌ في هذا الزَّمان، فإنَّ العُلَماءَ قد اسْتَوْفُوا الكَلِم، ونَصَبُوا على كُلِّ مُشْكِلِ العَلَمَ، ولم يَبْقَ إلّا خَفايا في زَوايا لا يَتَوَلَّجُها إلّا من تبصَّرَ مَعاطِفَها، واسْتَظْهَرَ لَواطِفَها».

ثم ذكرت من حال العلم وطلبته، ومآل الفهم ونَهَمَته، وتحسَّرت على ما آل إليه تراثنا، وما فجعت به تِراتنا، وكيف غدا التحقيق صَنعة من لا صنعة له، حتى رُزِئنا في عيون مجدنا، وأصول مهدنا.

وحديثك هذا قد أيقظ فينا لواعِج اللوعة، وأذكرنا نوائح المحائن، وفواجع الكوائن، ونحن نرى من تقدَّم وحَسْبُه أن يكون ساقَة، وتكلَّف ما لا قوَّة له به ولا طاقة؛ وتلك حال تراثنا ما يزيد على النصف قرن، وزاد الطين بِلَّةً تصدر الأدعياء، ممَّن صحَّفوا وحرَّفوا، ونسخُوا فمسخُوا.

ثم ذكرت اهتبال بعض المتمشرقة وانتزاءَهم على تراث أهل المغرب، ولَمزهم لخاصتهم وعامتهم في عَقْدِهم ومذهبهم؛ وتلك صنعة عَيِيَّة، وسيرة رَزِيّة، ألقت بكَلْكَلِها على زماننا فجرى ما رأى الناس مآله، وعاينوا مُحاله وإِمْحاله.

ثُمَّتَ جعلت تعدُّ لنا من مُصنَّفاته، وتمدُّ لنا من مُنوَّعاته، واحدةً واحدةً، كما تعدُّ السُّوَرَ من القرآن، ويا لك من عارف حاذِق، إلى أن بلغت -بلَّغك الله الخيرات- الأمد وأبدَه، فقلنا: الآنَ حمِيَ الوطيس، وظهر البَهْرَجُ من النفيس.

وكيف لا يكون كذلك والقاضي شيخ الفئة العلمية وفتاها، ومنتهى المعارف الإسلامية ومنتهاها، ظلَّ عمره يُقَيِّدُ الأوابد وهي قيدها، ويُوَثِّقُ الشوارد وعليه وإليه مردُّها؛ حتى غدا أمده ديوانَ نتائج الحُلوم، وميزان مَحفوظٍ ومَفهوم؛ قد تهذَّبت المسائل بنَظَرِه، واعتدلت قناتها بثِقَافِ فِكَرِه؛ فشفى عِلَلَها وأصلح خَلَلَها.

قد تأمَّل الكتب السَّوالِف، وعضَّ بنواجذه على ما برَّز من علوم الخوالِف، يتأمَّلها تأمُّل الكريم؛ فيردُّ هذه إلى تِلْك، ويُميل بالأخرى على غير سِلْك؛ وينظم جواهرها لئلا تضيع، ويكشف عن مُخبئاتها في سِمْطٍ رفيع؛ فلايزال مُنَقِّبًا عن دُررها، مُشَرِّقًا ومُغَرِّبًا عن سُوَرها، سُورَةً سُورَةً؛ ثم إذا به قد زفَّ إليك زبدتها وآيتها؛ من غير تعويلٍ على تكثير، أو تهويل في مَحَلٍّ يحسُن فيه التقتير، يجمع المذاهب فيعدُّها واحدًا واحدًا، ثم يُغير عليها بما يردها مَفارِدًا؛ فينتقي ليرتقي، ويَسْتَقي لك من بحورها لتصفو مواردك، وترفل مَساعِدك.

فهذه سيرة الأمَد، وتلك سيرة الآمِد، قد أمضينا في تثقيفه وتصحيح حروفه الليالِيَ ذواتِ العدد، فارقنا فيها الأهل والولد، وكرام أهل البلد؛ مبتغين ما ابتغاه القاضي من العلم، ومعوِّلين على ما عوَّل عليه من نور الفهم؛ فنرجو من الله حسن القبول، وأن يجعل عملنا هذا منارة لا تعرف الأفول؛ وأن يعيننا على تيسير تراثه، وإشاعة فراته؛ لينتفع به الناس في مشرق الأرض ومغربها.

وقد اقتضى نظرنا في أمد القاضي أن نتَّجه إلى ضبط نصِّه وفصِّه، فبه اشتغلنا، وله سهرنا، وراعينا أن يكون هذا الذي بين أيديكم أقرب ما يكون إلى الصورة التي أحبه له مصنفه ومؤلفه، ولم نتوسَّع في التعليق والشرح والبيان، لئلا نشوِّش على القارئ الكريم، فكان إيضاحُنا بقدر ما يخدِم النص ويعين على فَهمه وتبصر معانيه، ولم نرَ أن نشاغِب في مُخالفة أو مغالطة، فأحَلنا على كتب أهل السنة الأشاعرة في مسائل الاعتقاد، ولم نفعَل ما يفعله بعض أهل زماننا من إكثار الحواشي بالمصاولات الكلامية والمناظرات الملامية، فيغدو الكتاب مِسْخًا ممسوخًا، قد سُلِكَ به مسالك لا يرضاها أهل العلم ولا المتفقِّهون فيه، هذا نهجنا الذي ارتضيناه، وطريقنا الذي انتحيناه.

وقد اعتمدنا في تصحيح نشرَتنا على نسخ ثمانٍ، اختلفت منزلتها في الصحة والضبط والإتقان، وكان أولاها بالاعتبار والاقتدار نسخة «شهيد علي

الأندلسية»، وهي نسخة كتبت في القرن السادس الهجري، هكذا قدَّرنا، من نظرنا في الخط والورق، واستعانتنا بأهل الخبرة من العارفين بالخطوط الأندلسية وأزمانها، ولم يكن بإمكاننا أن نغفل النسخ الأخرى لما ضمَّته من زيادات لا توجد بالأصل، ولما جُبِلَ عليه الناسخ -مهما بلغ شأوه وارتفع قدره- من الغفلة والسهو، فكان لزامًا علينا أن ننظر في جميع النسخ التي حُزناها لنفيد منها، وإن اختلفت درجة الإفادة، ويستدل على ذلك من طُرَرِ الكتاب وحواشيه.

وقد قدَّمنا الكتاب للطبع ونحن ما زلنا ننتظر وصول نسخ ثلاث طلَبناها، وتأخَّرت علينا الجهات المالِكة لها عن الوفاء بوَعدها في تمكيننا منها، وفيها نسخ بخزائن خاصة وعامة، يسَّر الله تحصيلها.

وقد ظهر لنا من خلال المُقارَنة بين تلك النسخ أنَّ القاضي أخرج للناس في زمانه الأمد في إبرازات ثلاث، وأن الذي انتشر في الصُّقْع الأندلسي هو أولاها وثانيتها، أمَّا الأخيرة منها فلم يكتب لها ما كتِب لأختيها؛ وهذه عادة القاضي في مصنفاته، يرجع إليها بالزيادة والتعديل والإصلاح، سيرة سارها، وطريقة رافقته فما فارقته.

ورأينا بعد ضبطِنا لنصِّ الأمد وحروفه وكلِمه أن نمهِّد له بدِراسة كاشفة، ومقدمة معرِّفة؛ نبدي فيها فصولًا من سيرة القاضي، ونُلَمِّحُ فيها إلى جُمَلٍ أغفلها الدارِسون من قبلنا على كثرتهم، منها في مصنفاته، وأخرى في ماجرياته.

واعتنينا بالدلالة على عيون الأمد وفُنونه، وفصوله وأصوله، ونظام تَرتيبه، وأساس تهذيبه، مع فِقَرٍ في مَوارده واستمداداته، ومَواضع نبوغه، وخصائص موضوعه، ولا يخلو من اجتهاد وانتقاد.

ثم ذكرنا من أفاد منه، ومن عوَّل عليه، ومن كان فضل ظهوره راجعًا إليه، وعَدَدناهم عدًّا، وأحصيناهم فردًا فردًا؛ وتلك علامة على ارتفاع الأمد، واقتداره إلى أَبَدِ الأبد.

وفي ختام كلمتنا هاته نتوجه إلى من كان لهم الفضل العظيم في عَوننا وتيسير طِلْبَتنا من أهل العلم والفضل، ونذكر منهم في عجالتنا هاته:

- الأستاذ الكبير، والمحقق الشهير، محافظ الخزانة الحسنية بالقصر السلطاني؛ معالي الدكتور سيدي **أحمد شوقي بنبين** حرس الله مهجته ونفع به، فلقد يسَّر لنا كثيرًا من عيون تراث القاضي ابن العربي، ووهبَنا نوادر منه، وأغدق علينا - كعادته - بما لا يخطُر على بال، فجزاه الله ألف ألف خير على صنائعه وكرائمه.

- الأستاذ الباحث والأخ العزيز الدّكتور سيدي **طارق الشَّيْباني** حفظه الله ونفع به، وهو من العارفين بتراث ابن العربي، ومن المشتغلين به؛ تحقيقًا وتدقيقًا، فنشكره على ما يسَّر وقدَّم من عَوْنٍ في سبيل تَيْسيرِ عَملنا هذا.

- الأستاذ البحاثة والمحقِّق النبيل الدكتور الشريف سيدي **حمزة الكتاني**، فقد كان أحد السّاهِرين على نجاح العمل، ومن المشجِّعين لإخراج تراث القاضي لما فيه من النفع، وقدَّم لنا سيادته سِفْرًا ضخمًا من خِزانته؛ وفيه مؤلَّفات نفيسة للقاضي ممَّا انتسَخه الفقيه العلامة مُحافظ الخزانة العامة برباط الفتح سيدي إبراهيم الكتاني يرحمه الله، فله وافر الثناء على عونه وصونه.

- الأستاذ الباحث المتمكِّن الشريف سيدي **محمد الشعّار** حفظه الله ونفع به، فقد قابل معنا السِّفْرَ الأوَّل من الأمد، وأفادنا بمُلاحظاته وتنبيهاته، فجزاه الله خيرًا، وأعاننا على البرور به ومجازاته خير الجزاء.

- الأستاذ البحّاثة المتمكِّن الشريف سيدي **خالد السباعي** حفظه الله ونفع به، وكان هو المبادِر بحَثِّنا على تحقيق الكتاب، وأعاننا بما جلب لنا من النسخ العتيقة للأمد الموجودة بإستانبول، وهو من العارِفين بنوادرها وأعلاقها، ومازال يشجعنا ويرغِّبنا إلى أن استوى الكتاب وانتهينا منه، فله منَّا خالص الشكر والثناء.

وفي ختام تقدِمتنا وفاتِحتنا نرجو من الله العلي القدير أن ينفع بالكتاب قارئه، وكاتبه، والمستمع له، بمَنِّه وفضله، والحمد لله الكبير المتعال، والشكر والثناء على كل حال، فهو وليُّ الإفضال والإجمال، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله الكريم وعلى آله خير آل[١].

وكتبه الدكتور عبد الله التَّوْرَاتِي

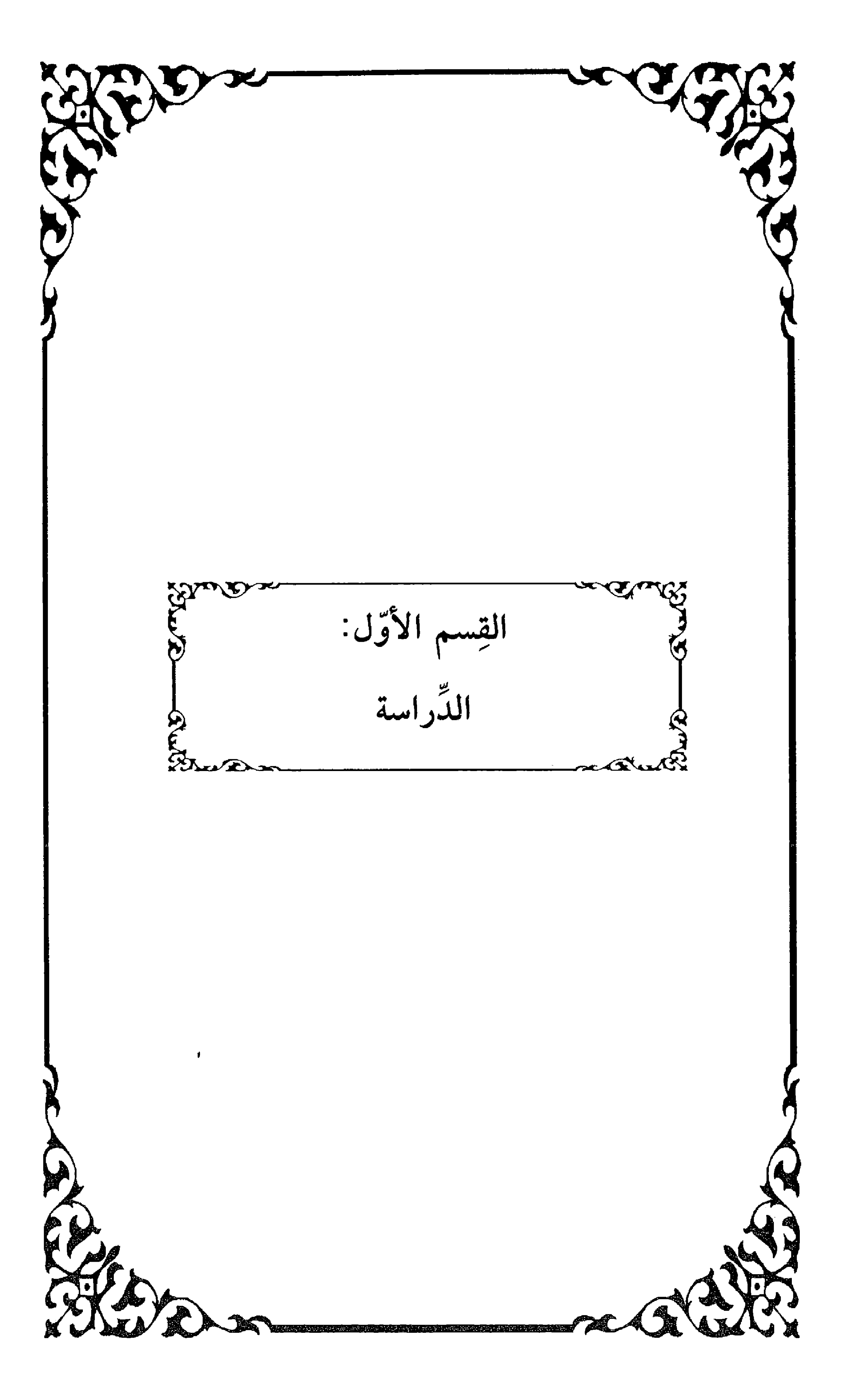
في ليلة الأربعاء ٢٢ ربيع الأنور من عام ١٤٣٦هـ

بتِطَّاوْن - حرسها الله تعالى -

قاعدة شمال المغرب الأقصى

---

(١) وكان عملنا في هذا الكتاب متجهًا إلى ضبط نصه، وتقويم لفظه، وإقامة حروفه، مع التمهيد له بدراسة تقرب أصوله وتكشف فصوله، وكان عمل أخينا الأستاذ الباحث سيدي أحمد عروبي منصرفًا إلى تخريج أحاديثه، وتوثيق نقوله، مع التعليق على مسائله.



القِسم الأوّل:

الدِّراسة

فُصولٌ في سيرة الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المَعافِري الإشبيلي

- ابتداء أمره وطليعة عمره
- وثيقتان فيهما بعض أخبار أبي بكر ابن العربي
- أقوال شيوخه وتحلياتهم له
- الخِطط التي وَلِيها وقام بأعبائها
- هجرة أبي بكر ابن العربي إلى قُرطُبة
- خَفاء معالم من سيرته وتفسيره
- اتِّساع القاضي في الرِّواية
- مُصنَّفاته ومنوَّعاته
- طريقته في بحث المَسائل
- انشغال ذِهنه بالعلوم ومَواطن التقصير فيها
- ما جلبه من الكتُب في رِحلته
- وفاته وإقباره

نُنَبِّه في هذا الفصل على جُمَلٍ مختصَرة من سيرة القاضي[١]، ونذكر فيه مَعالِم من فِكره، ومناحي من شَخصِيَّته، مع التنبيه على ما لم يُشَرْ إليه من قبل في دراسات الدّارِسين وبُحوث الباحِثين، والله الموفق.

ابتداء أَمْرِه وطليعة عُمْرِه

من أكثر كتب القاضي دلالة على هذا الابتداء كتابه القانون، ففي طليعته ذكَر نبذة عن نشأته ويفاعته، وما قرأه من العلوم، وما برَّز فيه من الفنون، وذكر خَطَّ سَيْرِ رحلته، ومن لقيَهم من الأعيان؛ أعيان المشرق والمغرب، وفيها إشارات مهمة عن سيرة العلم والفقه بالمغرب والأندلس.

ومن النصوص الجامعة لسيرة القاضي ما جاء في صِلة ابن الزبير - ونقله عنه المقَّري في أزهاره - إذ قال:

«رحل مع أبيه عند انقراض الدولة العبَّادية إلى الحج، سنة خمس وثمانين وأربعمائة، وسنه إذ ذاك نحو سبعة عشر عامًا، فلقي الشيوخ بمصر ... وقيَّد الحديث، وضبط ما روى، واتَّسع في الرِّواية، وأتقن مسائل الخِلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن، وعاد إلى بغداد بعد دخولها، وانصرف إلى الأندلس فأقام بالإسكندرية، فمات أبوه بها أوَّل سنة ثلاث وتسعين.

(١) مصادر ترجمته: الصلة لابن بشكوال: (٢/٢٢٧-٢٢٨)، الغُنية لُلقاضي عياض: ٦٨، المُغرب: ١/٢٥٤، سير أعلام النبلاء لابن الذهبي: ٢٠/٢٠١، أزهار الرياض للمقري: ٣/٦٢.
ومن أوسع ما كتب عن القاضي أبي بكر دراسة الدكتور المتمكِّن محمد السلَيماني في تحقيقه للقانون، ودراسة الأستاذ المحقق سعيد أعراب رحمه الله في كتابه مع القاضي أبي بكر ابن العربي، ودراسة الدكتور عمَّار الطالبي للعواصم، فتنظر ففيها كثيرمن أخباره وأخبار مصنفاته، ومن الدراسات النفيسة ما كتبه أخونا وصاحبنا الدكتور طارق الشيباني في دراسته للعارضة، فجزاهم الله خيرًا على ما قدَّموا وأبانوا ويسَّروا.

ثم انصرف إلى الأندلس[١] فسكن ببلده إشبيلية، وشُوورِ فيه، وسمَّع ودرَّس الفقه والأصول، وجلس للوعظ والتفسير، وصنَّف في غير فنٍّ تصانيف مليحة، حسنة مفيدة[٢]، وولي القضاء مدة، أوَّلها في رجب من سنة ثمان وعشرين[٣]، فنفع الله به لصرامته ونفوذ أحكامه.

والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى أوذي في ذلك بذَهاب كتبه وماله، فأحسن الصبر على ذلك كله، ثم صُرِفَ عن القضاء، وأقبل على نشر العلم وبثِّه، وكان فَصيحًا حافِظًا، أديبًا شاعِرًا، كثير المُلَح، مَليح المجلس»[٤].

وذكر أبو القاسم ابن بشكوال سنة ولادته كما سمعها من القاضي، فذكر أنه ولد عام ٤٦٨هـ.

وثيقتان فيهما بعض أخبار أبي بكر ابن العربي

والجديد في سيرة القاضي ظهر في وَثيقتَين مفرَدتين:

الأولى منهما: في مجموع مع كتاب التنبيه على غلَط أبي المطرِّف لابن كثير المخزومي الشاطبي (ت٤٧٥هـ) نسخة الإسكوريال[٥].

---

(١) عام ٤٩٥هـ.

(٢) تصحفت إلى: مقيدة، في النسخة المنشورة من الأزهار، وأصل الكلام للقاضي عياض، والتصويب من الغنية.

(٣) وفي المرقبة العليا: ٥٣٨هـ، ولا أدري حقيقتها، فهل هي من كلام البُنَّاهي أم من تصحيف الناشرين؟

(٤) أزهار الرياض للمقري: ٣/٦٤.

(٥) أفادنا بها أستاذنا الدكتور العلامة سيدي محمد الحافظ الروسي -نفع الله به- أستاذ البلاغة والنقد بجامعة عبد المالك السَّعْدِي بتطوان.

والأخرى: في آخر كتاب الوصول لابن العربي، نسخة خزانة ابن يوسف.

أمَّا الوثيقة الأولى فهي رسالة مؤرَّخة برَبيع الآخر من عام ٥١٤هـ، ويذكر صاحبها: «. . . وأعلَمني الفقيهُ أبو بكر بن العربي عند صدَره علينا أن الفقيهين الزاهدين أبا علي وأبا عبد الله فُقِدا في تلك الجولة، واختُلف في أبي علي . . .»، ثم بعد هذا أصاب الورقة محوٌ تعذَّر معه مواصَلة القراءة، وقد يكون قد ذكر له أنه أُسِر وقتًا قبل استِشهاده، هذا ما فهمناه من الكلام المتقطِّع هناك.

وهذه الرسالة لم تنشَر من قبل، وفيها من الأخبار ما يزيل كثيرًا من الغُموض حول وقعة قتندة، وانكسار المسلمين بها دون «مواقفة ولا مسايفة»، وهو أمر عجيب للغاية، لا يكاد يصدِّقه أحد، «فلم يؤتوا من قِلّة عدَد، ولا من ضَعف مَدد».

وأبو عبد الله الشهيد هو ابن الفرَّاء الزاهِد قاضي ألْمِرية، ذكره ابن الأبَّار في تكملته[1].

أمَّا الوثيقة الأخرى[2] ففيها أن الفقيه الوزير أبا محمد عبد الله ابن العربي صاحبَ ابن حزم قد خرج في أواخر الدولة العبّادية إلى لَبْلَة، وحلّاه أبو القاسم السُّهَيْلي في خبرنا هذا بصاحب المواريث، ولم تذكر الكتب التي ترجمته هذه الخُطّة في جملة الخِطط التي تولَّاها.

وذكرت الوثيقة حالَ صاحب الوزير أبي الحسن ابن حجَّاج خطيب إشبيلية، ولم نعثُر له على ترجمة في الصِّلة، مع أنه من شرطه.

وفي الوثيقة الخبر عن رؤيا رآها الوزير تدلّ على اقتراب أجَل صاحبه، فلمَّا انصرف راجِعًا إلى إشبيلية وجده قد مات، ثمَّ لم يمُرَّ العام حتى دخل

---

(١) التكملة: ٣/١٩٣.

(٢) ذكرها السليماني في مقدمة دراسته للقانون، ولكنه أوجز الكلام عليها.

المرابِطون إشبيلية، وفرَّ ابنُ العربي مع ولده إلى الحِجاز، فيكون رجوعُه إليها مع عام ٤٨٤هـ، ولعله في مقامه بلَبْلَةَ كان منقطِعًا إلى ضِياعِه.

وما جاء من ذكر لفراره مع ولده لعله من خَشيته من مُطالبة المُرابِطين له، وهو كان من أعيان الدولة العبّادية ومن صدورها زمانًا. وذكر بعضهم أنه صودرت أملاكه وأراضيه(١)، فلمَّا أحسَّ بتغير الحال فرَّ إلى الحجاز مُوَرِّيًا بالحج، فيكون ما يذكره الناس من اتصال رحلته بطلب ظَهير تولية يوسف بن تاشفين من الخليفة الهاشمي غير صحيح، فلا يجوز مع هذا أن يقال بأنه كان الباعث لهم على الارتحال، وهناك نصوص أخرى تؤيد ما ذهبنا إليه، فهذا النص يُبيح لنا أن نقول ذلك، وإن كان أكثر المترجمين قد أهملوا أمره، وهي عادتهم في تواريخهم، يُعرضون عن كثير من حيثيات الترجمة؛ طلبا للتقلل، ودفعا للتلوُّم(٢).

ثَناء شيوخه وتَحلِياتهم له

قال فيه شيخه أبو حامد: «الشيخ الإمام أبو بكر؛ قد أحرز من العلم في وقت تردده إليه ما لم يُحرِزه غيره مع طول الأمد، وذلك لما خص به بعناد الذهن، وذكاء الحس، وإنفاذ القريحة، وما يخرج من العراق إلَّا وهو مستقلّ بنفسه، حائزًا قَصَبَ السَّبْقِ بين أقرانه»(٣).

وقال فيه شيخه أبو بكر الطُّرْطُوشِي: «والفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي ممَّن صحِبنا أعوامًا، يدارِس العلم ويمارسه، بلَونا‌ه وخبرناه، وهو

---

(١) دراسة محمد السليماني لسيرة ابن العربي ومؤلفاته في مقدمته لقانون التأويل: ٧٧.

(٢) ينظر في هذا دراسة الدكتورة عصمت دندش لرسائل ابن العربي ضمن كتابها عن المرابطين، وينظر أيضًا رحلة ابن العربي إلى المشرق لإحسان عباس، ضمن مجلة الأبحاث لسنة ١٩٦٨، فقد فصَّل فيه وذكر ما ذكرته آنفًا.

(٣) رسائل أبي بكر ابن العربي: ٢٠٣.

ممن جمع العلم ووَعاه، ثم تحقَّق به ورَعاه، وناظر فيه وجدَّ، حتى فاق أقرانه ونظراءه»[١].

ثناء العلماء وتقديرهم لنبوغه

قال فيه تلميذه الحافظ ابن بَشْكُوَال: «الإمام العالم، الحافظ المستبحِر، خِتام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفَّاظها ... كان من أهل التفنُّن في العلوم والاستِبحار فيها والجمع لها، متقدِّمًا في المعارف كلها، متكلِّمًا في أنواعها، نافِذًا في جميعها، حَريصًا على أدائها ونشرها، ثاقِب الذهن في تمييز الصواب منها، ويجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق؛ مع حسن المعاشرة، ولِينِ الكَنَفِ، وكثرة الاحتمال، وكرم النفس، وحسن العهد، وثبات الوُدِّ»[٢].

وقال فيه تلميذه القاضي عياض: «سمَّع ودرَّس الفقه والأصول، وجلس للوعظ والتفسير، ورُحِل إليه للسَّماع، وصنَّف في غير فنٍّ تصانيفَ مليحة، كثيرة حسنة مفيدة ... وكان فهِمًا نبيلًا، فصيحًا حافظًا، أديبًا شاعرًا، كثير الخير، مليح المجلس ...»[٣].

وقال فيه الحِجاري: «لو لم ينسب لإشبيلية إلّا هذا الإمام الجليل لكان لها به من الفخر ما يرجع عنه الطَّرْفُ وهو كليل»[٤].

وقال فيه الحافظ الكبير ابن دحية السبتي (ت٦٣٣هـ): «كان القاضي أبو بكر مَحسودًا في بلده، وينسب إلى ما لا يليق به»[٥].

---

(١) رسائل أبي بكر بن العربي: ٢١٥.

(٢) الصلة لابن بشكوال: ٢/٢٢٧-٢٢٨.

(٣) الغنية للقاضي عياض: ٦٨.

(٤) المُغرب: ١/٢٥٤.

(٥) اختصار سراج المريدين للمغيلي: ق١/أ.

وقال الفقيه جمال الدين المَغيلي في وصف معارفه وعلومه: «إنّي تأمّلت ما قسمه الله تعالى للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي من العلوم الشرعية والعقلية، والفهم في الكتاب والسنة، والتمييز بين صحيح الأثر وحَسَنِهِ وضعيفه، وكَرْعِه من حِياض الوحيَين، أعني الكتاب والسنة، وتيقظه إلى نصوصهما، وظاهرهما، ودليلهما، وإشاراتهما، وفحواهما، ومعناهما، ومعرفته بالقاصر من التعليل، والمُطَّرِد، وخبرته بالوصف المُلْغى والمعتبَر، والتمييز بين المراتب النظرية، والعلم بطرق الترجيح، وكان آخر ما صنَّفه كتابه المعروف بسراج المريدين»[1].

وقال فيه ابنُ الذهبي في السِّيَر: «كان ثاقِب الذِّهن، عذْب المنطِق، كريم الشمائل، كامل السُّؤدد»[2].

وقال فيه ابن النَّجَّار في ذيله: «صنَّف في الحديث والفقه، والأصول وعلوم القرآن، والأدب والنحو والتواريخ، واتَّسع حاله، وكثُر إفضاله، ومدحَته الشعراء»[3].

الخِطَط التي وَلِيَها وقام بأعبائها

١- خِطَّة الشّورى:

قال ابن الأبَّار: «وقُدِّم[4] للشّورى مع أبي بكر ابن العربي ونظرائه من الفقهاء حينئذ بإشبيلية في سنة إحدى وعشرين وخمسمائة، وأبو القاسم ابن وَرد يلي قضاءها»[5].

---

(١) المصدر السابق: ق١/ب.

(٢) سير أعلام النبلاء لابن الذهبي: ٢٠/٢٠١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) يقصد الحافظ الإمام أبا بكر ابن الجَد الفهري المتوفى عام ٥٨٦هـ.

(٥) التكملة لابن الأبار:٢/٦٥، والذيل لابن عبد الملك: ٦/٣٢٤.

وهذه الشورى تكون بخِطاب رفيع يذكر من فضائل المُوَلّى ومكارِمه ما يقضي له بهذه المرتبة، ويكون فيها: «أنهضه إلى الشورى ليكون عندما يقطع لأمر أو يحكم في نازلة يجري الحكم بها على ما يصدر عن مشورته ومذهبه»[١].

٢- خِطَّةُ القضاء:

قال ابن عِذارِي: «وفي هذه السنة وَلِيَ قضاء إشبيلية القاضي أبو بكر ابن العربي - رحمه الله -، ووصل كتاب ولايته من مراكش إلى إشبيلية عن علي بن يوسف - رحمه الله - بتاريخ يوم الخميس منسلخ جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة»[٢].

واستعان القاضي في مهمّته هاته بخُلَّصِ تلاميذه ونُبهاء مُحِبِّيه، فولّاهم القرى والبلدان التابعة لقَضائه، وكان منهم الحافظ ابن بَشْكُوال وغيره؛ ممَّن نشر أخبارهم ابن الأبَّار في تكملته.

وساق ابنُ عِذَاري في تاريخه خبرًا مُهِمًّا عن القضاة الذين تعاقَبوا على إشبيلية فقال: «وفي هذه السنة - ٥٠٧هـ - صُرِفَ القاضي أبو مروان الباجي عن قضاء إشبيلية، وقُدِّمَ أبو عبد الله ابن داود، ثم نُقِلَ إلى فاس، وولي القضاء أبو مروان الباجي ثمَّ صُرِفَ، وولي أبو محمد عبد الله ابن سمجون، فنُقِلَ إلى غرناطة، وولي بعده أبو القاسم ابن وَرْدٍ ثم صُرِفَ، وولي بعده الفقيه الخطيب المقرئ أبو الحسن شُرَيْح بن شريح ثم صرف، وولي الفقيه أبو بكر ابن العربي - رحمهم الله أجمعين -، وكانت ولاية ابن العربي المتأخِّر منهم في سنة ثمان وعشرين وخمسمائة»[٣].

---

(١) التكلمة لابن الأبار: ٢/٨١.

(٢) البيان المُغْرِب لابن عذاري: ٤/٩٢.

(٣) البيان المغرب لابن عذاري: ٤/٥٨.

ثم ولي بعد ابن العربي الفقيه عبيد الله بن خليفة، الشهير بابن المَوْصِلي، من أهل أَلْبَش، من عَمَلِ بَطَلْيَوْس، قال الحافظ ابن الأبّار: «ووَلِيَ قضاء إشبيلية في الدولة اللمتونية بعد أبي بكر ابن العربي، استقدم لذلك من بلده بالثغر، وقيل حينئذ في ولايته شعر قد كتبته في معجم مشيختي عن أبي الربيع بن سالم، وهو الذي أفادنيه»[١].

وفي خبر صَرْفِ ابن العربي وعزله عام ٥٢٩هـ يقول ابن عِذارِي: «وثارت السِّفْلَةُ أيضًا بإشبيلية على قاضيهم أبي بكر ابن العربي، وذلك أنه كان له في عِقاب الجُناةِ اختراعات مهلكات ومضحكات ... وظلَّ ابن العربي يوالي التشدُّد والتسلُّط حتى ثَقُلَ على الفسّاق والأشرار فهاجوا»[٢].

هجرة أبي بكر ابن العربي إلى قُرطُبة

وبعد قيام العامة عليه بإشبيلية وتَسَوُّرِهم لداره يمَّم شَطْرَ قرطبة؛ مَهْدِ العلم وقاعدة الخلافة الأموية في زمنها الأَنْوَر، فأخذ الناس عنه بها، وظلَّ فيها زمانًا، اختصَّ به فيها الحافظ ابن بَشْكُوَال، وابن حُبَيْشٍ، والسُّهَيْلي، وابن عبيدالله الحَجْرِي، وقد أخذوا عنه بقرطبة وتَوَسَّعوا في ذلك[٣].

ويظهر لنا أن القاضي أبا بكر استطاب المقام بقرطبة فاستوطنها لما يزيد على الثلاث سنوات، وفيها أملى كتابه «القَبَس»، وكان ذلك عام ٥٣٢هـ[٤]، ورواه عنه ابن عبيدالله الحجري (ت٥٩١هـ)، إذ قال في فهرسته: «كتاب القَبَسِ

---

(١) التكملة لابن الأبار: ٢/٣١٢.

(٢) البيان المغرب لابن عذاري: ٤/٩٥.

(٣) التكملة لابن الأبار: ٣/٣٥.

(٤) القبس: ١/٦٦.

في شرح موطإ مالك بن أنس لشيخنا ابن العربي، أملاه علينا بقرطبة»[١]، كما رواه عنه ابن حُبَيْش (ت٥٨٤هـ)، وروى عنه أيضًا «نُكَتَ المحصول»[٢]، ومن الكتب التي قرئت عليه بقرطبة «تنبيه الغبي على مِقدار النَّبي»، قرأه عليه غِرْبِيبُ ابن خَلَف المَجْريطي، في رمضان من عام ٥٣٢هـ[٣].

ويقرب أن يكون إملاء «الأحكام» بقرطبة في عام ٥٣٢هـ، ويجوز أن يكون ممَّا ابتدأه قبل ذلك، عند أوَّل دخلته لقرطبة، كما يجوز أن يكون إملاء «الأمد الأقصى» قد تمَّ بقرطبة أيضًا، وفرغ منه قبل أن يفرغ من «الأحكام»، ومعهما «القانون» الذي أملاه عام ٥٣٣هـ[٤]، و«الناسخ والمنسوخ» و«العواصم»، ودليل ذلك ما ذكره في خاتمة «الأحكام»، إذ قال:

«وكمُل القولُ الموجَز في التّوحيد والأحكام، والنّاسِخ والمَنْسوخ، من عَريضِ بَيانِه، وطَويلِ تِبْيانِه، وكَثيرِ بُرْهانِه، وبَقِيَ القولُ في عِلمِ التَّذْكير، وهو بحرٌ ليس لِمَدِّهِ حَدّ، ومجموعٌ لا يحصُرُهُ العَدّ، وقد كنّا أملَيْنا عليكم في ثلاثين سنةً ما لو قُيِّضَ له تَحْصيلٌ لكانت له جُملةٌ تدُلُّ على التَّفْصيل، ولمَّا ذهبَ به المِقْدار، فسيعلَمُ الغافِل لمن عُقْبى الدّار»[٥].

ومسارعة القاضي إلى تصنيف هذه الكتب يرجِع إلى فقدانه لكتبه الأصول، ومصنّفاته الكبار، والتي جَهِدَ في وَضعها وجمعها، وتهذيبها

(١) فهرس ابن عبيد الله الحجري: ق١/ب.

(٢) وهو المنشور باسم المحصول، وهذا العنوان خطأ بلا ريب، إذ المحصول كتاب آخر غيرُ هذا، ولعله لمَّا ضاع منه تلافاه بالنُّكَت، واعتبره الدكتور محمد السليماني من الكتب التي لم يوقَف عليها، وهو وهم منه، ذكر ذلك في مقدمته للقانون: ١٥١.

(٣) التكلمة لابن الأبار: ٤/٥٤.

(٤) مقدمة القانون للسليماني: ١٢٢.

(٥) أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي، نسخة خاصة مرقونة.

وتصنيفها، فلمّا دُخِلَتْ عليه داره وعبث السوقة بكتبه ومؤلفاته، فضاعت وتفرقت أيادي سَبَا، فعمد إلى ما ضاع من «أنوار الفجر» فضمَّن أصوله في «الأحكام»، وعمد إلى ما ذهب من كتابه «المُشكِلَين» فجمع رؤوس مسائله في «الأمد» و«الأفعال»، ولاحت له في «عارضته» و«مختصر النَّيِّرَيْن»(١) أصولُ ما غاب عنه من «النيِّرَيْنِ» إذ كان من جملة ما خلَّفه وراءَه بإشبيلية، ورواه عنه ابن عبيد الله الحَجري، وسمَّاه «كتاب النَّيِّرَيْن في شرح الصحيحين».

وبعد فراغه من هذه المذكورات صوَّب بنظره وقلمه إلى عِلْمِ التذكير فشرع في «سراج المريدين»، وغالب الظنِّ أن البدء بتصنيفه كان بقرطبة، فكانت مِحنة القاضي في طَيِّها مِنَحٌ عظيمة، وكان في رزيته في كتبه بعثًا لعلمه، وتنبيهًا على فضله، فقصده جِلَّةُ أهل الأندلس، وتمالَؤوا على النَّهْلِ منه، فنُشِرَ علمه، وعُرِفَ فضله.

ويظهر لنا أن القاضي أبا بكر كان بإشبيلية عام ٥٣٤هـ، وأخذ عنه بها للمرة الثانية ابنُ عبيد الله الحَجْري، بعدما لازمه بقرطبة. ومن جملة ما أخذ عنه كتابه «ترتيب المَسالك في شرح موطإ مالك»، كذا سمَّاه ابنُ عبيد الله، وقال: أخبرني به، فدل على الانفراد في أخذه عنه، وابنُ عبيد الله زار إشبيليَة في عام ٥٣٤هـ، وقرأ على بعض الجِلَّة من أعيانها وصدور مجالسها، فقال رحمه الله: «أما رواية أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوي فقرأتها على جماعة؛ منهم: الشيخ الفقيه المقرئ القاضي أبو الحسن شُرَيْح ابن الفقيه المقرئ الكبير أبي عبد الله محمد بن شُرَيْح الرُّعَيْني، قرأته عليه ببلده إشبيلية حرسها الله في رمضان المعظم من سنة أربع وثلاثين وخمس مائة، في إحدى وعشرين دَوْلَة»(٢).

---

(١) ذكره في الأحكام، وميَّز بينه وبين أصله، ومنه قوله: «هذا الحديثُ ستَرَون إن شاء الله تفسيرَه في مُختصَر النَّيِّرين». عند تفسير سورة البروج، وذكره في العارضة: ٦٤/١.

(٢) فهرس ابن عبيد الله الحجري: ق٢/ب.

وممَّا يفيد في بقاء القاضي بقرطبة إلى عام ٥٣٣هـ أنَّ ابنَ حُبَيْشٍ أقام بقرطبة نحو ثلاثة أعوام يسمَع فيها الحديث والغريب وغير ذلك[١]، وقدِمها في منتصف عام ٥٣٠هـ، فلعلَّ بقاءَه كان الغرض منه الإفادة من القاضي والاستزادة منه ما أمكن.

خَفاء معالم من سيرته وتفسيره

وأمر آخر نجده في سيرة القاضي أبي بكر وهو اتساع الفَجوة في الأحداث الجارية بين شَبابه واكتِهاله، فيذكر الناس ما ذكر هو من ابتداء أمره في رحلته، ثم يختفي ذكره وماجرياته إلى أن يظهر في شاخَته؛ بعد وقعة داره وانتزاء الناس عليه وتسوّرهم لحرماته، فلا نجد بيانًا لحالته بعد رجوعه إلى إشبيلية، إلا أخبارًا مفرَّقة، ونُتَفًا ممزَّقة.

فيظهر اسمه عند كائنة إحراق الإحياء[٢]، ثم جِهاده في وقعة قتندة مع أمير الملثَّمين بالأندلس[٣]، ثُمَّتَ اتصالُ بعض تلامذته به، وغير ذلك لا يكاد نجد له تفسيرًا، وحتى في كتبه إنَّما يومِئ إيماءً خاطفًا، ويُسِرُّ إسرارًا قاطِفًا، والعهدُ بمثله أن تكون صحائفُ أيامه عامِرة، ولَطائف أعوامه مُثمِرة، وهو كذلك، لولا الشحُّ في التعيين، والعِيُّ في التبيين، والأمر لله وحده.

وهذا التحاشي من المؤرِّخين وما فيه من المَيل عن الإنصاف قد ذكره القاضي نفسه في بثِّه لِلَواعِج نفسِه تجديدًا لأُنْسِه، فقال رحمه الله: «وإن تكلم بالعلم وأظهره حسدَه المقصرون عن درجته، إذ ليس لهم من الدين ما ينصفون به فيقرون له بالشفوف عليهم في مرتبته، إذ يتوقَّعون على دنياهم أن يَحُوزَها

---

(١) التكملة لابن الأبار: ٣/٣٥.

(٢) نَظْمُ الجُمَان لأبي محمد بن القطان الفاسي: ٧١.

(٣) التكملة لابن الأبار: ٢/٦.

دونهم أو ينقصهم، فينسبونه إمَّا إلى البدعة، وإمَّا إلى التخليط وهي سالمة، وذاك الذي دعاني إلى مداخلة السلطان»[١].

اتِّساع القاضي في الرِّواية

كان غالب هَمِّ ووُكْدِ من رحل إلى المشرق الرواية عن أعيانها وأكابرها، وغالب الناس إنما اعتنوا في دراستهم لسيرة القاضي أبي بكر بتفقُّهه ومصاولته للمتكلِّمين، وغاب الدرس الحديثي عنهم، أو لم يعطوه حقَّه من الاعتناء، إلا شرذمة قليلة تَوَلَّهَتْ بالتنقير عن معالم من تَفَنُّناته في الرواية وقوانينها.

ويكفي أن نقول: إن كثيرًا من أسانيد الأندلسيين مُتَّصِلَةٌ به، ويظهر ذلك في كتاب الفوائد لابن بشكوال، و كتاب ابن الطَّيْلَسَان في المسلسلات، وكذلك في أجزائه الحديثية التي صنَّفها القاضي، وفي الأجزاء والمشيخات التي أدخلها إلى الأندلس.

وقد ذكر طَرَفًا من رحلاته الحديثية في سراج المريدين، وطَرَفٌ آخرُ يظهر في كتب البرامج والفهارس الأندلسية، مثل برنامج ابن خَيْرٍ الإشبيلي، وبرنامج ابن عُبَيْدِ الله الحَجْرِي، وإفادة النَّصِيح والرِّحلة لابن رُشَيْد، وفهرس المِنْتَوْري.

وقِسْمٌ آخرُ يظهر في كتب الصِّلات؛ لابن بشكوال، وابن الأبَّار، وابن الزبير، وابن عبد الملك، فقد نثَروا في تضاعيف تراجمهم ونَصُّوا على رواية الجمِّ الغفير من أهل الأندلس عن القاضي أبي بكر، بل يتصدَّر القاضي طبقته في المأخوذ عنهم، ولا يقاربه أحد من أهل المغرب والأندلس في زمانه إلَّا ما كان من ابن وَرد والرُّشاطي.

ومع هذا التصدُّر لا تكاد تجِد اعترافًا بالفضل للرجُلِ، إلَّا فيما يجده المتعنِّي لبعض ذلك في الهَمسة الخَفِيَّة، والنَّبرة الحَيِيَّة، وكأنَّ الناس قد تمالَؤوا

---

(١) قانون التأويل لأبي بكر بن العربي:٦٥٧.

على الغضِّ من فضله، والحطِّ من نضله، فطُوِي كل اتِّسَاعِه، وحُشِي مَكانَه ما يَدُلُّ على اتِّضاعِه، سُنَّةٌ مَحْكِيَّة، وسِيرَةٌ مَقْضِيَّة.

ومن كتب الرِّواية التي أخذها الناس عنه بالأندلس:

«الاستدراكات للدارقطني، الإلزامات له، الطبقات لمسلم، جزء فيه حديث أبي عبد الله البخاري، جزء فيه الناسخ والمنسوخ لأبي داود، عوالي أبي بكر ابن ريدان، جزء من حديث أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار، معرفة من يدور عليه الإسناد لعلي بن المديني، فوائد عن أبي الحسين الطيوري»[(١)].

وينظر أيضًا روايته لكتب السنة؛ من الموطأ، والصحيحين، وجامع الترمذي، وممَّن روى عنه جامع الترمذي ابنُ سحنون رحمه الله.

مصنَّفاته ومنَوّعاته

القاضي أبو بكر ابن العربي من المُكثِرين من التصنيفً، وله نظر خاص حاول من خلاله أن يجمَع أصول العلوم في معارِف ثلاث[(٢)]: التوحيد، والأحكام، والتذكير. وفي كل فنٍّ من هذه الفنون له مصنَّفات عدّة، ورسائل ومسائل، ونذكر في بحثنا هذا بعض ما استجدَّ من أخبار تراثه وآثاره:

١- **تلخيص الطَّريقتَين**: وهو من كتبه التي ذكرَها كثيرًا في الأحكام، وسمَّاه بأسماء عدة -على عادته-، وهو اليوم محفوظ بخزانة القرويين، قسم الخروم.

٢- **تنبيه الغبي إلى قدر النَّبي**: رسالة لطيفة، من محفوظات الخزانة الملكية بمراكش، وهي من كتب الفقيه الحافظ سيدي عبد الحي الكتاني يرحمه الله.

---

(١) الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي: ٦/٤٦٢.

(٢) القبس لأبي بكر ابن العربي: ٣/١٠٤٨.

٣- **نكت المحصول**، وهو اختصار المحصول في أصول الفقه، أملاه بقرطبة، ونُشِرَ خطأً باسم المحصول، وله نسخة بمكتبة الملك عبد العزيز بنجد، وقد اعتبره بعضهم مفقودًا[١]، وهو من رواية الفقيه الحافظ أبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن حُبَيْشٍ عنه.

٤- **ترتيب المسالك**: يرويه عن القاضي ابنُ عبيد الله الحَجْرِي، وسمَّاه في فهرسته ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك، وزعم السليماني أن أوَّل من سمَّاه بهذا الاسم هو الفقيه محمد بن عبد السلام الهوَّاري[٢]، بل الذي سماه هو ابنُ عبيد الله كما ذكرنا، ولعله من المتعيَّن نشرُ الكتاب بالاسم الذي سمَّاه به في فهرسته، وهو أحد تلاميذه وأحد الرواة عنه العارفين بمصنفاته.

٥- **مسائل الخلاف**: وهو من كتبه الكبار، وذكر لنا الدكتور سيدي أحمد البوشيخي -حفظه الله ونفع به- أن قطعة منه كانت بخزانة القرويين، واطَّلع عليها الفقيه العلامة سيدي إبراهيم الكتاني -يرحمه الله-، محافظ المخطوطات بالخزانة العامة برباط الفتح، وبُحِثَ عنه بعد ذلك فلم يوجد، امتدت إليه يد عادية آثِمة، ففعلت به ما فعلت بغيره من عيون تراث المغاربة وذخائرهم.

٦- **كتاب النَّيِّرَيْن في شرح الصحيحين**؛ البخاري ومسلم، وهو من الكتب التي يرويها ابنُ عبيد الله الحَجْرِي، أخبره به القاضي، ولا نعلم أحدًا يرويه غيرُ الحجري هذا[٣].

---

(١) منهم السُّليماني كما في مقدمة دراسته للقانون: ١٥١.

(٢) مقدمة السليماني للمسالك: ١/٢٠٨.

(٣) فهرس الحجري: ٤ق/أ.

٧- **مختصر النَّيِّرَيْن في شرح الصحيحين**[١]؛ وسمَّاه في موضع آخر من الأحكام: «الصَّرِيح من مختصر النَّيِّرَيْن»[٢]، وهو من الكتب التي أغفَل ذكرها بعض الدارسين لتراث أبي بكر ابن العربي، وذكره أخونا الدكتور طارق الشيباني في مقدمته للعارضة[٣]، ويغلب على ظنِّنا أن يكون من الكُتُبِ التي ألفها أيام مقامه بقرطبة، وأتمَّه بعد إملاء الأحكام، ويدل عليه ويؤكده قول القاضي في الأحكام: «هذا الحديثُ سترون - إن شاء الله - تفسيرَه في مُختصَر النَّيِّرَيْن»[٤].

٨- **الاقتراب في شرح كتاب ابنِ الجلَّاب**: جاء في كتاب «أقوم المسارب» للحافظ عبد الحي الكتاني - يرحمه الله - قوله: «قال الإمام أبو بكر ابن العربي في كتاب «الاقتراب في شرح كتاب ابن الجلَّاب» في باب المياه: لمَّا توغل شيخُنا في العلوم -أعني أبا حامد الغزالي- في آخر عمره عند انتهاء فهمه وخلوص زهده تركَ العناد ورجَع إلى مذهب مالك، وقال به وصحَّحه»[٥]، وذكر أبو الإسعاد أن ممَّن ذكر هذه المقالة أبو العباس أحمد زرُّوق البُرْنُسي في قواعد العقائد، وقال سيدي عبد الحي: «وقد رأيتُ عبارة ابن العربي هذه كما نقلها الصَّوْمَعي بخط الفقيه العلامة المطلع أبي عبد الله محمد بن المدني بن علي بن جَلُّون الفاسي، وهو نقلها من خط العلامة النِّحْرِير أبي عبد الله محمد ابن أحمد بَنِّيس شارح الفرائض، وهو نقلها من خط العلامة أبي الحسن علي

---

(١) العارضة لابن العربي: ١/٦٤.

(٢) عند تفسير سورة البلد.

(٣) مقدمة العارضة للدكتور طارق الشيباني: ٨٦.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي عند تفسير سورة البروج.

(٥) أقوم المسارب لعبد الحي الكتاني: ق٣/ب.

بَرَكة التِّطْواني، وهو نقلها عن كتاب «الاقتراب» لابن العربي الذي لم أقف عليه إلى الآن»[١].

وكذلك ذُكِرَ هذا الكتاب منسوبًا إلى القاضي في كتاب طبقات علماء المالكية الذي لا يعرَف مصنفه وجامعه، وإن كان قال: وقيل، استِضعافًا لهذه النسبة، والغريب أنَّ من نقل منه لم يتعدَّ تلك العبارة، فكأن مصدر النقل واحد، والآخرون متابعون له في نقلهم، والله أعلم.

معالم تميُّزِه

والمدخل لفكر القاضي المظهر لتفننه واقتداره هو معرفة ما جُبِلَ عليه من الفِطنة وتوقُّد الذهن، وذلك ظاهر من أيام يفاعته، مع الحرص على الطلب وتحصيل المعارف، وتخيّر الشيوخ واصطِفائهم، وقد بسط ذلك في طليعة قانونه، ومعه اعتناء والده به، وتتبعه لشأنه في الطلب، فنشأ نشأة علمية، وسار سيرة حِكمية.

طريقتُه في بحث المسائل

ويسلك مع مُنَاظِره مسالك البحث والتفتيش، ولا يمنعه من النظر رياسة رئيس في علمه، أو كبير في فهمه، مع التولُّع بالتنقير، والاستِظهار بالتعليل، فيهجم على القول هجمة عقلية، ويزن الكلام بنظرة شرعية، ثم يُفرِّع على المردود عليه تفاريع لا تعدّ، ويُنوِّع إجاباته تنويعًا لا يحدّ، فما يزال مع خصمه حتى يطرحه، وهو بعد مُشْفٍ على هلاك قوله، جارٍ في تُخوم حتفه، فقد أوتي القاضي جدلًا، والمقارع له قد غرَّه أملًا، ولم نرَ لأحد قدرةً على السبر والتقسيم، وضم النظير إلى شبيهه، والمعنى إلى مُحاديه، كما رأيناه عنده، هذه سيرته مع النظر، وهذه طريقته في بثّ الفِكَر.

---

(١) أقوم المسارب لعبد الحي الكتاني: ق٤/أ.

انشغال ذِهنه بالعلوم ومَواطن التَّقصير فيها

وقد اعتنى في تدريسه وتأسيسه على دلالة الناس إلى عيون الفنون، والاهتبال بمواضع الإجادة والإفادة من كل تصنيف، فيبسط للطالب مقاصده، ويريه مَعاقده، ويبعث في ذهنه الكتاب وصاحبه، فترى الفرائد ترفل في حلل السلامة، وتبتهج بوفور الكرامة، وهذا شأنه مع الموطأ وسنن الترمذي.

مشايخه الذين فتحوا له باب النظر والاجتهاد

وغالبهم من متفقِّهة المَشرِق، ممَّن لقيَهم ببيت المقدِس، كالإمام الطُّرطوشي، والفقيه الشاشي، وأبي حامد الغزالي، فبهم تفقَّه، ومعهم تبصَّر، وظلَّ زمانه يذكُرُ من أفضالهم في كتبه وتصانيفه، ومجالس تدريسه.

ما جلبه من الكتب في رحلته

ومن النوادر التي أدخلها بلاد الأندلس وكانت بخِزانته:

- اللطائف والإشارات في تفسير القرآن للقشيري؛
- أسماء الله لابن فورك؛
- المدخل إلى معرفة كتاب البخاري للإسماعيلي؛
- الأساليب والغنية ومدارك النقول للجويني؛
- الجامع الجلي والجامع الخفي[1] للإسفراييني في عشرة أسفار؛
- الأوسط لأبي المظفر شاهبور الإسفراييني؛
- نقض التسديد لعبد الجليل؛ والتَّسْديد كتاب عبد الجليل الرَّبَعي القَرَوي في شرح نُكَتِ التمهيد للقاضي أبي بكر ابن الطيِّب.

---

(١) وأفاد منه السكوني الإشبيلي في رده على الزمخشري، التمييز: ١٧٤/ب.

- نقض نقض التمهيد للطبري لمهدي الورَّاق ؛

- المشجَّر في نُكَتِ النظر للإستراباذي في عشرين ورقة ؛

- أسرار الله في المسائل للدَّبُّوسي في عشرة أسفار ؛ ويوجد كاملًا في ثلاثة أسفار ضخام.

- الإكسير الأحمر لقاضي العسكر في مسائل الخلاف ؛

- تعليقة ابن عَمْرُوس في نُصرة مذهب مالك بن أنس في ستين جزءًا ، ويوجد بعض أجزائها فيما يقرب من ١٠٠ ورقة.

قال شيخنا الفقيه العلَّامة الشريف سيدي محمد بوخبزة -حفظه الله ونفع به-: «و[في] تسمية ما جلب من كتب الحنفية والمتكلمين من بغداد واهتباله بها وأخذه منها في كتبه ما يُفَسِّرُ لنا طُغيانه العلمي وثورته ، واتساع عارضته..».

وفاته وإقباره

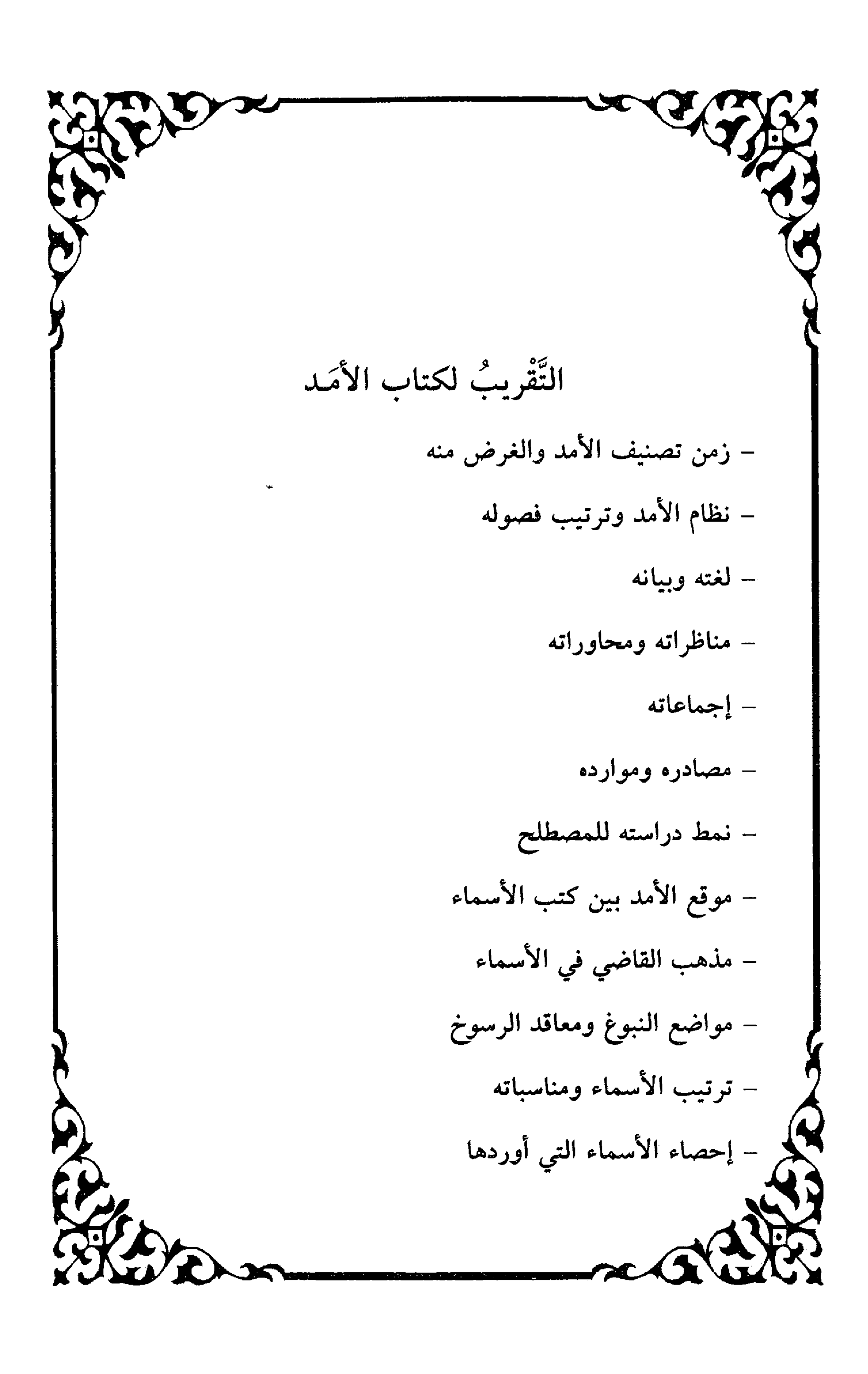
توفي رحمه الله عام ٥٤٣هـ منصرفه من مراكش ، بعد لقائه بعبد المؤمن ابن علي ، وفي طريقه إلى إشبيلية مرَّ على فاس فتوفي بأحوازها ، مسافة اثني عشر ميلًا ، ببلدة تسمَّى مغِيلة ، فاحتمل ميتًا بعد أن صلَّى عليه صاحبه أبو الحكم ابن حجَّاج[1] ، ودفن خارج باب المحروق.

ويجوز أن يكون قد مات مسمومًا ، كما في كتاب الصومعي[2] ، ولعله المتعيَّن ، والله أعلم.

---

(١) نفح الطيب: ٢/٣٠.

(٢) المُعْزَى في أخبار أبي يَعْزَى للصومعي: ٣٢٤ ، وينظر في وفاته وموضعها: أزهار الرياض: ٣/٦٤-٦٥ ، و٣/٨٨-٨٩.



التَّقْرِيبُ لكتاب الأمَد

- زمن تصنيف الأمد والغرض منه
- نظام الأمد وترتيب فصوله
- لغته وبيانه
- مناظراته ومحاوراته
- إجماعاته
- مصادره وموارده
- نمط دراسته للمصطلح
- موقع الأمد بين كتب الأسماء
- مذهب القاضي في الأسماء
- مواضع النبوغ ومعاقد الرسوخ
- ترتيب الأسماء ومناسباته
- إحصاء الأسماء التي أوردها

زمن تصنيف الأمَدِ والغرض منه

وهو من المباحث التي ينبغي البحث فيها، وحديث القاضي عن مصنفاته الأُوَلِ حديث نادر لا تكاد تُطالِعه إلَّا في كتبه المتأخرة، بعد الفتنة التي امتُحِن فيها.

ولكن لنا أن نقول: إن فكرة تأليفه للأمد كانت أُمنيةً عزم عليها القاضي أيام دراسته على شيخه أبي حامد، وهو يتردَّد إلى مجلسه، ولسنا نشك في أن القاضي ابن العربي قد طالع كتابَه في تفسير أسماء اللهِ الحُسْنَى، فاستقام في داخلته أن يصنع كتابًا على مِثال لم يُسبق إليه، فجمع مادته في سَفرته ورِحلته، وقيَّدها في وُريقاته، وهو يُمَنِّي نفسَه به، ويُحَدِّثُ قلبه بإقامته، وإن كان قد سُبق إلى التأليف فيه، لكنه سَبْقٌ لم يمنَع على المتأخِّر النَّظَر، كما لم يمنع من قبلُ توارد الفِكَر.

وقد استولى كتابُ أبي حامد على مجامِع قلبه، فنهَج بنهجه، وسار بسَيره، وإن كان لم يذكره باسمه المعرَّف به، فلا رَيب أن المطالع لكتابه واقف على رسمه، موقن من اسمه، فمرة يُهمله، ومرة يُكرمه، ومرة: يقول أستاذ الحقائق، ناهِجًا نهجه في سَبْكِ الطرائق.

فهل سمع القاضي من أبي حامد تصنيفَه في الأسماء الحسنى؟

وهل فاوضه في بعضِ ما عنَّ له عند مُلاقاته؟

ولا نجد في مختصر رحلته في طليعة قانونه ما يُعين على تقفُّر خبرِ السماع لكتابه، ولعله ذكره في أصل رحلته الذي ضاع في زمانه.

وقد ذكر في الأمد ما يستدل منه على مباحثته للإمام الغزالي في بعض مسائل المقصد الأسنى.

غير أن رغبته في تأليف الأمَد لـم تغِب عنـه، وظلَّت حاضِرةً فـي ذِهنـه، يتطلَّب لها وقتًا وزمانًا مُناسبًا.

ويَدُلُّ عليه قوله في شأن الأسماء: «عندي فيها بدائعُ لا يحتمِلُها هذا المتوسِّط، لعلَّ الله أن يُسامِح بوقتها»[1]، وكذلك قوله: «ولعلَّ الله أن يهَب وَقتًا وحالًا يُتبيَّن ذلك فيه بيده وفضله»[2].

وقال في الأحكام: «وقد كنا تكلَّمنا عليها في مجالس أنوار الفجر أزمنة كثيرة، ثم أنعم الله بأن أخرجنا نُكتها المقصودة من الوَجهين جميعًا في كتاب الأمد الأقصى»[3].

ويغلب على ظننا أن الأمد من أواخر مصنَّفاته، ألَّفه وصنَّفه بعد عزله من قضاء إشبيلية، أيام مقامه بقرطبة، بعد ٥٢٩هـ، وألفه وأنهاه وقد شرع في كتب أخرى؛ مثل الأحكام، وشرح الترمذي، والقبس، والقانون، وقد كان غرَضه أن ينتهي من مَشروعاته العلمية؛ بعد أن رأى الأيادي الآثمة تمتدُّ إلى بَنات فكره، وزَهرات عمره، بالإتلاف والإرجاف، فكان أن شرع في مصنفاته التي ذكرنا، وكلها على نمط واحد من الشَّكوى من تغيُّر الزمان، وقلة العلم وذهابه، وندرة المنتفعين بأصله ولبابه.

فكان أن جرَّد قلمه ليستدرك ما فاته، غير أنه سابق للأحكام بدلالة ذكره لإنهائه في فصوله، وأيًّا ما كان الأمر فهو قد أنهاه بعد ٥٢٩هـ، هذا الذي بدا لنا، والله أعلم.

ولقد تأكد لنا بعد مطالعة الكتاب، وتقليب معانيه ومَراميه، أن القاضي - رحمه الله - أراد به إتمام القسم الأوَّل من مشروعه العلمي، وهو قسم التوحيد،

---

(١) المتوسط: ٥٣.

(٢) المتوسط: ٣٩.

(٣) أحكام القرآن: عند تفسير قوله تعالى: ولله الأسماء الحسنى.

الذي صنف فيه كتبه العقدية التي منها: الوصول، والعَقْدُ الأكبر، والمُتَوَسِّط، والمُقْسِط، والمُشْكِلين.

نظام الأمد وترتيب فصوله

وآية ذلك أنه محكَم متين، قد انتهى منه مصنفه وهو في أوَّله، وقد انطبع في ذهنه تصوُّر وجوده، وتعين مُدوده، فما زال يخبِر به إخبار الواصِف العارف، ولا زال يردده في مجالسه تردُّد الظلِّ الوارِف، قد لاحت له منه مذاهبه، وزالت عن كَهرها وقهرها مَعاطبه، مُنيةٌ ارتَضاها، وأمنية رواها، انتغبها نغبة منيفة، وانتقبها نقبة شريفة، فهو معها في ورده وصدَره، وبدوه وحضره، يُحكم المعاقد لترتفع بها مراشده، ويزِن المقاصِد لتعتلي بها مَراصده.

وقد أقامه القاضي ناظِرًا فيه إلى صنيع شيخه وقريع دهره الإمام الحُجَّةِ أبي حامد الغزالي، فقال في تقدمته: «وقد سبق إلى هذا المعنى جماعةٌ من المتقدِّمين، جاؤوا مُسْتَأْخِرين ومُسْتَقْدِمين، ومنهم من أَوْعَبَ وأَطْنَبَ، ومنهم من هذَّب وقرَّب، وما استولى على المَرْغوب، ولا قَرْطَسَ المطلوب، إلا بعضُ أشياخي، فإنَّه جمَعَ فيها كتابًا صَغيرَ الحَجْم، استوعبَ جُمَلًا عَظيمةً، وأشار إلى أمورٍ بَديعة، هتَكَ بها حِجابَ الإِخْفاء، وقام فيها بواجِبِ جُمَلِ الِاحْتِفاء، وعلى كَثْرة ما جَمَعْنا فيها، وأَوْثَقْنا من مَبانيها، وأوضَحْنا لمعانيها، فإنَّا على مِنْوالِهِ نَنسِجُ، وفي سبيله نَسْتَنْهِج».

فكان كتاب القاضي أبي بكر على طَريق شيخه، فكما ابتدأ أبو حامد بالسَّوابق ابتدأ القاضي أبو بكر بها أيضًا، فتناوَل من المَسائل ما تَناول، وربّما زاد عليه، وأخَّر أبو حامد اللَّواحق فتابعه فيها كذلك، ثم واسطة الكتاب تناول فيها القاضي ما تناول أبو حامد من تفسير الأسماء، وتابع شيخَه في مباحث التخلُّق بأسماء الله تعالى، وشيخُه تابَع فيها الإمام القُشَيْري، وإن كان للقاضي شفوف في التنزيل كما يأتي بيانه.

ومع هذا كان القاضي أبو بكر نقّادًا لكلام شيخه أبي حامد، مُنَقِّرًا عن هفَواته، مُتَسَقِّطًا لزلّاته، مُوَرِّيًا باسمه، ومُغْرِقًا في إخفاء رَسمه، حتى ناله ما نالَه، وطغى به القلم فيما قالَه.

فقال مُبينًا عن ذلك، كاشفًا لتلك المسالك: «وربَّما اقتحَم فيها - على سيرَتِه - أُمورًا لا تُطاق، وجاء بألفاظٍ يَضيقُ عنها النِّطاق، سنُفاوِضُه منها فيما أمكَنَ، ونُعْرِضُ عمّا استَبْهَم، احْتِشامًا لجانبِه الرَّفيع، واغتنامًا لَبيانِه البَديع».

وجعل الكتاب في أربعة أقطاب، وكلُّ قطب يشتمل على فصول وأصول، وتمهيدات وفروع وتقسيمات.

القطب الأوَّل: في ذكر أسماء الله تعالى على الجملة والتفصيل، وذكر مواردها واختلاف الرِّوايات فيها.

القطب الثاني: في ذكر سَوابق وفواتح لا بدَّ من تقديمها بيانًا لما عسى أن يستبهم من أغراضه.

القطب الثالث: في شرح معانيها وإيضاح مقتضاها.

القطب الرابع: في ذكر متمِّمات بها يكمل المقصود ويحصل بفضل الله المطلوب.

وكان أكبر هذه الأقطاب وأوفاها هو القطب الثالث، لتضمُّنه لشرح الأسماء وتفسيرها، مع ما يلحقها من تأصيل وتفريع، واستنباط وتعليل، فجعل دراسة كلِّ اسم من أسماء الله في فصول أربعة:

الفصل الأوَّل: في مورده شريعة. ويورد مواضِع وروده من القرآن العظيم والسنة النبوية المشرَّفة، مع النَّص على الإجماع إن كان اللفظ مما ورد به القرآن خاصة.

الفصل الثَّاني: في شرحه لغة. ويُعَوِّلُ فيه على الاشتقاق مع ضمِّ النظير إلى نظيره، والتمييز لضعيفه من شَهيره، مع الاقتدار على الجَمع بين المعاني والأقوال، والدلالة على القدر المتَّفَق عليه من المعنى المختلَف فيه، ناهجًا فيه نهجَ ابن فارس في مَقاييسه، متيقِّظًا للشاهِد الموضوع، مُزَيِّفًا له، مُبَيِّنًا لوَهائه، ناظرًا إلى حقيقة اللفظ ومجازه، وصحة كل ذلك من قياسه ونَشازه.

الفصل الثَّالث: في شرحه عَقيدةً. وهو قُطب رَحى الكِتاب، وفيه تفنَّن القاضي أبو بكر، وكشفَ عن مخدَّرات عَرائسه، ومكنونات جَواهره، فحرَّر ووضَّح، وبيَّن وأفهم، وناظر وعارض، وانتقد وزيَّف، واستنبط وعلَّل، فلربَّما جعل في هذا الفصل مسائل عديدة، ينظر فيها إلى تحرير معنى الاسم تحريرًا بالغًا؛ لا يغادِر منه مَبحثًا ولا مسألةً، حتى أوفى على المراد، وغدا منيعًا على الانتقاد.

الفصل الرَّابع: في التنزيل. وجعله في مَنزلتَين؛ الأولى: للرَّبِّ تعالى، والأخرى: للعبد، فمايز بين المنزلتين، وذلَّل للعبد مَعرفة الفضيلتين، وأظهر من عجائب الأحكام، ما يجعل القارئ يحكم له فيها بالإجادة، ويُنيله الله عليها بمشيئته الحسنى وزيادة. فكان فصله هذا بالغًا الغاية، جاريًا في مضماره إلى النهاية. وقد أنافت أحكام المنزلتين على الألف حكم، وزادت عليها، وحَرِيٌّ بها أن تُجمَع وتدرس، وينبَّه على موقعها وموضعها.

وأمّا طَريقته في الكتاب فهي كما قال: «وقد علِمَ الله سبحانه أنّا لم نَأْلُ في ذلك كُلِّه، ولا فرَّطْنا في مَعْنًى من مَعانيه، بل انتقَيْنا من كَلام العلماء كُلَّ غَريبَة، وأورَدْنا كُلَّ بَديعة، وعَقَّبْناهُ من الاجتِهادِ ما نتضَرَّعُ إلى الله في أن يَقْرُنَهُ بالسَّداد، سالِكين في سبيلِ الاستيفاءِ ما يُمْكِن به الوَفاء، مع إيعابٍ في خالِصِ اللُّباب، واختصارٍ لا يُخِلُّ بالـمُراد، واقتِصارٍ على المُهِمِّ والاقتصاد».

لغته وبيانه

قد مَشى على نمَط خاص في تحرّيه عن المعنى الأوفَق للَّفظ المَبحوث، فيستقري المعاني المَضنونة ويتقفَّرها، ثم يَـرُدُّ كلَّ معنى إلى أصله، أو يجعل للمعاني المتعدِّدة أصلًا واحدًا، فإن استقام له ذلك نظر في أوجه الموافقة بينه وبين الأخرى التي تنضبِط لأصل آخر، فإن استحال الجمع كرَّ على المعنى الأبعد وقرَّب الأوفَق، مع النظر في المُناسبات.

واهتباله في المُراجحة والمُوازنة إنما يقع بشَريف الأقوال ونفيسها، مما له استِناد إلى وَحي بيِّن أو فهم متعيِّن، ولا يخلص إلى ذلك بنظر آلي بحتٍ، كما يصنعه آلُ زماننا.

مناظراته ومحاوراته

وقد جعلناها في مطلَبين، مناظرته لشيوخ المذهب، ومناظرته للطوائف الأخرى؛ وأهمها القدَرية.

مناظرته لشيوخ المذهب:

تناوَل القاضي في أمَده أكابر العلماء الأشاعرة بالنَّقد لكلامهم مرّة، وبالنَّقض له أخرى، ولم يسلَم من اعتراضه في انتهاضه إمام المذهب ومؤسِّسه أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، ولا لسانه وحامل لوائه ابن الطيِّب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، ولا أستاذه وجامع مقالاته ابن فورك (ت٤٠٦هـ)، ولا مناظره وحجَّته أبو إسحاق الإسفراييني (ت٤١٨هـ)، ولا مختصره وباعثه أبو المعالي (ت٤٧٨هـ).

ونورد في مبحثنا هذا نبذة مختصرة للتدليل على طريقة القاضي في النقد والمفاتشة والمناظرة لتعلم ويُستبان نهجها:

مناظرته للإمام أبي الحسن الأشعري:

ومن المباحث التي خالف فيها القاضي الشيخَ الإمام أبا الحسن: ما ذهب إليه القاضي في وجه اشتقاق اسم الله، فكان من مذهب أبي الحسن أنَّ «معنى ذلك أنه القادر على إخراج الشيء من العدم إلى الوجود، وذلك أن هذا الاسم لما كان مُختَصًّا به لا يُشارِكُه أَحَدٌ فيه كان معناه المعنى الذي يخصُّه ويُباين فيه غيرَه، ولا يُشارِكه فيه أَحَدٌ، حتى يكون اللَّفْظُ طِبْقًا لمعناه ومُماثِلًا في اختصاصه له».

وكان من مذهب القاضي أن اسم الله مختصٌّ بالباري جارٍ مجرى الأسماء الأعلام، وهو الذي نصره لسلامته من الاعتراض، بخلاف غيره من المقالات والاعتلالات.

والموضع الآخر الذي اعترض فيه القاضي كلام أبي الحسن هو: في تفسير معنى اسم الله النور، فقال القاضي: «وإذا قلنا: إنَّه نورٌ لا كالأنوار فإنَّما ذهب في ذلك الشيخ أبو الحسن -رضي الله عنه- إلى ظاهر الكتاب والإطلاق الشرعي من غير نظَرٍ في تأويل ولا صَرْفٍ عن ظاهر، كما قلنا: إنه موجود لا كالموجودات، حقٌّ ليس كسائر الحقائق».

وكأنه يقول: إن هذا القول الذي قاله الشيخ واعتبره لا مزية له فيه، ولا يظهر فيه فضل أو نُبل، وإنَّما فسَّر لفظًا بلفظ، وهو ما لا يستقيم، فتقول: إن الله موجود لا كالموجودات، حقٌّ لا كسائر الحقائق، فلا يعجز أحد عن قول ذلك وترديده.

مناظرته لابن فُورَكٍ:

قال ابنُ فُورَكَ: «إنَّ قولَك «هُوَ» كلمةٌ مُركَّبةٌ مِن حَرفَينِ: الهاء، وهيَ من حُروفِ الحَلْق، والواو، وهيَ من حروفِ الشَّفَتَين، والحَلْقُ أوَّلُ مَحالِّ الحروف، والشَّفَتانِ آخِرُها، فدلَّ ذلك على أنَّ منه المُبْتَدَأُ وإليه المنتَهى».

قال القاضي أبو بكر: هذه أغراضٌ صوفِيَّةٌ مُحَوِّمةٌ على الحقائق، وإن كان لم يقعْ بها أُنْسٌ لكم، وابن فُورَكٍ شيخٌ من شُيوخِهم، وإِمامٌ مُقَدَّمٌ فيهم.

وفي قوله هذا تعريض بابن فورك، ونسبته إلى طريق المتصوفة، وقد عرف عن القاضي مجانبته لطرائقهم، ومُباينته لمسالكهم. ثم كلام ابن فورك لا يلامِس الحقائق ولا يُقَرِّبُها، وإنَّما هو جارٍ على رَسم التذوّق والعرفان، وهو من المعاني التي تشم ولا تفرك.

ومن مواضع انتقاد ابن فورك تفسيره للعزة في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠]، بقوله: ليس معنى هذا تلك العزة التي هي صفة، وإنَّما معناه أنه عزَّ عمَّا يصفونه، المرادُ بذلك الإنكارُ على من وصفَه من المُشركين بالولَد، والتقديرُ: سبحان ربِّك الربِّ الذي عزَّ عمَّا يصفونه».

قال أبو بكر ابن العربي: «هذا كلام لا يُنجيه عمّا وقع السؤال عنه من إضافة العِزَّة إلى الربوبية، والجواب الصحيح أنَّ العلم والقدرة والإرادة والعزة وسائرَ الصفات الإلَهية التي ينطلق اسمها على القديم والمُحْدَث كلُّها تضافُ إلى الله تعالى، أمّا القديمة فتضاف إليه تحقيقًا ووصفًا، وأما المُحْدَثَةُ فتضاف إليه تقديرًا وخَلْقًا ومِلْكًا، فالعِلْمُ له صفةٌ وله خَلْقٌ، والعِزَّةُ له صفة وله خَلْقٌ، أعطى منها العبد المُحْدَث ما شاء ووهبَه ما أراد، فهو المُتَّصِفُ بالعِزَّةِ القديمة الأصلية، وهو المالك للعِزَّةِ المحدثة ...، ويكون معنى الآية أنه سبحانه ربُّ العزة؛ يُعطيها للخلق فيعتزُّون عمَّا يكرهون، ويدفعون ما لا يستحسِنون، بالمِقْدارِ الذي آتاهم منها، فهو سبحانه بما وجَبَ له من ذلك وما خلق وما ملَكَ أَولى أن يَعْتَزَّ عمّا نُسِبَ إليه».

فبيَّن القاضي غلط الأستاذ، ونسب لله صفة العزَّة، كما هو الشأن في العلم والقدرة وغيرها من الصفات.

ومن مواضع الانتقاد ما ذهب إليه الأستاذ ابن فُورَكَ إلى أنَّ كلَّ وصف تقدَّم ذِكْرُهُ راجعٌ إلى الإرادة المطلقة، وتأوَّل كلَّ آيةٍ وردت وحديث رُوِي.

قال القاضي: «الذي عندي أن المحبَّة والرِّضا والمودَّة لا ترجع إلى الإرادة المطلقة، وإنَّما هي إرادة خاصَّة، بدليل تعلُّق الإرادة بكل مُحْدَث، وتعلُّقِ المحبَّة والرِّضا ببعض المحدَثات».

مناظرته للقدرية:

ردَّ ابنُ العربي على القدرية في أكثر من عشرين مَوضعًا من الكتاب، إمَّا تصريحًا أو تلميحًا، غير أن ردَّه عليهم كان أغلبُه في المواضع التي تنافي بدعتهم الخاصة التي هي نفي قدرة الله عز وجل المطلَقة في خلقه.

ومن هذه المواضع عند كلامه على اسم الله «الملك»، وتقرير كونه مالكًا لكل شيء وكلِّ فِعْلٍ، قال -رحمه الله-: «وأَصْلُ العقيدة الصحيحة في ذلك أنه المالِك لكلِّ فِعل، ولا يصحُّ أن يكون عليه حَظْرٌ من حاظِر، فوجب أن يَحْسُن منه جميع ما فعَل على الابتداء، ولا يصحُّ أن يقبُح منه شيءٌ، لاستحالة أن يكون غيرَ مالك لشيء، أو أن يكون عليه زَجْرٌ ونَهْي، فيجب الحكم بتحسين جميع أفعاله، وحصل الفرق بينه وبين غيره من حيث يمتنع فيه مِثْلُ وصفه، وهذا مَعْنًى فاتَ القَدَرِيَّة، لا يقدِرون عليه ولا يعتقدون الحق فيه».

وعند كلامه على اسم الله الخالق، في المسألة الثانية من الفصل الثالث، إذ أوجب اختصاص الله تعالى بحقيقة الخلق بمعنى الإيجاد دون العبد، فقال: «وقد اقتحمت القدَرية هذه الشنعاءَ فسمَّت العبد خالقًا بمعنى مُخْترعٍ، وأوجبت ذلك له، وقد بيَّنّا فسادَه في كتب الأصول».

ومن المَسائل التي انتقدهم فيها قولهم بخلود مرتكب المعصية في النار إذا لم يتُب منها قبل الموت، فلم يبقَ عندهم مكانٌ لاعتقاد اسم الله «العَفُوِّ»، قال رحمه الله: «اعلَموا - نَوَّرَ الله بصائركم - أن القدَرية وإخْوانَها لا يَرَونَ لِكَونِ الله تعالى عَفُوًّا مَعْنًى، لأنَّ المُذْنِبينَ على ثلاثة أقسام: إمَّا كافِرٌ، وإمَّا عاصٍ بالكبائر، وإمَّا عاصٍ بالصغائر.

فأمّا الكافِرُ ففي النّارِ بالإجماع، لا يَعْلَقُ به عَفْوٌ ولا مَغْفِرَةٌ.

وأمّا العاصي بالكبائر فهو عندهم كالكافر.

وأمّا العاصي بالصغائر فهو عندهم في الجنة قَطْعًا، لا يجوز أن يُعذَّب، فأين عَفْوُ الله ومغْفِرَتُه؟».

وطريقته في المناظرة أنه ينوِّع المخاطب أو المحاوَر نوعين: موافق ومخالف؛

أمّا الموافق فغالبًا ما يبحث معه في أمرين:

- إمَّا في اعتراضه على الدليل بعد تسليم المدلول؛

- وإمَّا اعتراضه على الدليل والمدلول معًا.

وأمَّا استدلاله على المخالف: فغالبًا ما يكون على المدلول والدليل معًا.

ولقد انتهج القاضي أسلوبًا خاصًّا في الاستدلال، إذ يميز في المباحثة بين المطالب العقدية وبين المسائل الخلافية التي تشتبه على الناظر.

إجماعاته

والأمد من مواردِ الإجماع التي أغفلها ابنُ القطان الفاسي في كتابه الإقناع، وقصده من الإجماع هو ورود الاسم في الكتاب الكريم، فيفهم منه

ضِمْنًا، ولا يعني هذا تطلُّب الوقوف على أقوال العلماء واحدًا واحدًا في كل اسم، إذ هذا ما يفهم من تصرفه في الكتاب.

مَصادره ومَوارده

- معاني القرآن للفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، وهو من مصادره اللغوية.

- تفسير ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وهو من مصادره في النقل عن بعض الصحابة.

- تفسير أسماء الله الحسنى لإبراهيم بن السري الزجَّاج (ت٣١١هـ).

- المختزن للإمام أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، وهو يورِد فوائده من تفسير ابن فورك، قال فيه: «وهو أقلها حجمًا، وأكثرها وأبدعها تحقيقًا، وهو ملامح كتاب المختزن الذي جمعه في التفسير الشيخ أبو الحسن في خمسمائة مجلد»[١].

- شأن الدعاء للإمام حَمْدٍ الخطَّابي (ت٣٨٨هـ): وهو من المصنَّفات التي طار ذكرها في بلاد الأندلس فعوَّلوا عليها، كما عوَّلوا على كتبه الأخرى، في فقه الحديث وغريبه وإصلاح غلط المحدثين، لوفور علمها وبركة موردها، ولا تجد أندلسيًا إلَّا وهو معظِّم للإمام الخطابي، مُنزِل له في مَنزلته. يوضِح ذلك ويؤكده قول أبي الحسن الوادي آشي في الوسيلة: «مقتصرًا في ذلك على ما نصَّ عليه الشيخ الفقيه المحدث العلامة أبو سليمان الخطابي رضي الله عنه؛ لمكانته عند العلماء من الإمامة في اللغات والحديث والفقه، فصُغتها على ما نصَّ عليه، ولم أعدِل بها عمّا أشار في كتابه إليه»[٢].

---

(١) مختصر ترتيب الرحلة للترغيب في الملة: ٢٢٥.

(٢) فهرس خزانة القرويين: ٤/٤٥.

- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ).

- التمهيد وهداية المسترشدين للباقلّاني (ت٤٠٣هـ).

- الأسماء للإمام ابن فورك (ت٤٠٦هـ).

- تفسير ابن فورك، وبَقِيَ منه ما يُقارِب نصفه، ومنه أخذ القاضي أقوال أبي الحسن كما ألمحنا إليه قبل.

- تفسير الكشف والبيان للثعلبي (ت٤٢٧هـ)، وهو من الكتب التي درسها أثناء رحلته[1]، واختصرها شيخه أبو بكر الطُّرْطُوشِي (ت٥٢٠هـ).

- المخصَّص والمحكم لابن سِيدَه (ت٤٥٨هـ).

- التحبير في الأسماء للقشيري (ت٤٦٥هـ).

وما فيه من اللغة والاشتقاق والشعر والحديث كثير منه في كتاب الأمد، وإن كان منثورًا في كتب الأسماء السابقة والمعاجم وكتب الأدب.

- الإرشاد والشامل لأبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ).

- المقصد الأسنى للإمام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ).

ويورد منه بعض الحكايات، وهي قليلة جدًا، غير أنَّ ما أورده منه إنَّما كان على سبيل النقد والاعتِراض.

وفي كتاب القاضي هذا باحث شيخه أبا حامد وفاتشه، وناظره مناظرة التلميذ لشيخه، وقارعه مقارعة الآخذ عن أستاذه، مع حفظ المقام، والتوله بالاحترام.

غير أن ما يُستغرب عدمُ إيراده لمصنَّفات الأندلسيين في الأسماء، وقد أَلَّف ابن الحذَّاء قبلَه في الأسماء، وتكلَّم عليها الإمام ابن حزم في الفَصْل، غير

---

(١) انظر القانون: ١١٨-١١٩، إذ ذكر الكتب الذي درسها في رحلته إلى الشام وبغداد.

أنه تعمَّد إهمال ذكره، وطيَّ فضله، وإن كان قد صرَّح به من اعتمده إمامًا في هذا الشأن[١]، وقد كانت كتب الباجي منتشرةً بغرب الأندلس، وكذلك كتب شيخه السِّمْناني البغدادي، ومع ذلك لا نجِد لهما ذكرًا أو أثرًا في أَمَده.

وصنيع القاضي أبي بكر في استمداده من مصنفات سابقيه غريبة المنزع، ينهج فيها نهجًا -لعلَّه- لا ينحوه غيره، ثم هو لا يترك لك فسحة لتستدل على نقوله، وتصل إلى مواضعها في أصوله وفصوله، عادة تخيَّرها لمَجادة منزلته، وجلالة تكرمته، ويصنع صنيعًا آخر يُطاول به من تقدَّمه، فلا يورِد إلَّا لينتقِد، ولا ينقل إلَّا ليعترض، وكم من كتاب لم يرَ أن ينقل منه إلَّا ألفاظًا معدودة، وعبارات مشهودة، وغيره يأتي على أوَّله وآخره، كما يأتي الواحد منّا على ما حُرِمه أيّام مفاقره.

نمط دراسته للمصطلحات

وجرى في دراسة المصطلحات والألفاظ على معالم نكشفها لتعلم، ونظهرها لتسلك، وهي:

- الاعتناء بأقوال أهل التحقيق.
- النظر في صحة الشاهد وسلامته من الوضع.
- تأييد اللغة والاشتقاق للاسم المراد بحثه.
- سلامة المعنى المستخلص من الاعتراض والانتقاد.
- ميله عن القول بالترادف واستحسانه لحمل كل لفظ على معنى خاص به.

---

(١) نوَّه به أبو حامد الغزالي في مقصده الأسنى.

موقع الأمد الأقصى بين كتب الأسماء

وهو بَعْدُ -في منزلته- مُباينٌ لكلِّ كتب الأسماء، فلا يوجد كتابٌ يُدانيه بالأحرى أن يجاريه، وقد فاق كتُب من تقدَّمه لنظَره في الاشتقاق، وتعويله على انتقاد المَقالات الكلامية، والمَذاهب العقَدية، ومكَّنه تفنُّنه في اللغة واقتِداره على علومها من تزييف كثير من الآراء لعدم تنبُّه أربابها إلى دقائق القواعد اللغوية، والمقاصد البيانية، فوقعوا في الغلط من حيث لم يتنبهوا. كما مكَّنته مداخلة أرباب المقالات وأشياخ الطوائف من النفوذ إلى مقاصد أقوالهم ومعاقِد عباراتهم، فمحَّص كلَّ ذلك بنظرة الشَّرع الحكيم، وهُدى البيان القويم.

فكتُب الأسماء التي سبقت الأمد لم تتوسَّع فيما توسَّع فيه، ولم تنظُر إلى ما نظر إليه، وقدرة القاضي على التفريع والتقسيم، والتنظير والتعليل، والجمع بين متفرِّق المعاني ومختلِفها، وتوجيه الأقوال، وتسطير الأدلة، وترتيب المسائل، كلُّ ذلك لم يُسبق إليه، ولا حوَّم من حوَّم عليه، فهو أخذ من المصنفات السالفة لُبابها، وزاد من عنده وهذَّب من فِكره ما أوفى على المراد.

ومن المفيد أن نذكر كتب الأسماء التي تقدَّمته لتُعلَم وتُعرَف، ونرتِّبها الأقدم فالأقدم، وقد كان الناس قديمًا يُدخِلون مباحث الأسماء في كتب «الصفات» و«التوحيد» و«الإيمان»، كما فعل ابن خُزَيمة (ت٣١١هـ) في «كتاب التوحيد»، وابن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ) في «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرُّد». وهذه جريدة ببعض كتب الأسماء التي ألمعنا إليها قَبلُ:

١- تفسير أسماء الله الحسنى لإبراهيم بن السَّرِي الزجَّاج (ت٣١١هـ):

وهو أصلُ كثير من كتب الأسماء، وعوَّل عليه القاضي في الأمد على صِغَر حجمه، ورتَّب الشرح فيها على ما جاء في رواية الترمذي لحديث الأسماء.

٢- عِلْمُ أسماء الله تعالى لأبي جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ):

وهو من الكتب التي أفاد منها القرطبي في شرحه لأسماء الله الحسنى[1]، ولم نقِف على ما يفيد وجوده في عصرنا هذا.

٣- اشتقاق أسماء الله عز وجل وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلَّق بها من اللغات والمصادر والتأويل لأبي القاسم الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ):

وقصَّر محقِّقه في عنوانه، فلم يثبِته كما جاء في ورقته الأولى، وكذلك سمَّاه القرطبي في شرحه لأسماء الله[2]، وهو أوسع مادَّة من كتاب شيخه الزجَّاج، استشهادًا، واشتقاقًا، وتقريرًا لمذاهب النحاة واللغويين.

٤- شأن الدعاء للخطَّابي (ت٣٨٨هـ):

كتاب لطيف الحجم، قصد به الإمام بيان كيفية الدعاء وآدابه، ولم يكن كلامه عن أسماء الله الحسنى إلَّا فصلاً من فصوله، ولكنه مع ذلك فقد كان اعتماده في شرحها على اللغة والاشتقاق، مع الاحتجاج والمباحثة أحيانًا، ثم على ما ورد في الاسم من آثار وأخبار، مع بيانها وتفسيرها والجمع بينها عند التعارض.

٥- المنهاج في شُعَب الإيمان للحليمي (ت٤٠٣هـ):

أصل الكتاب موضوع لشرح شُعَب الإيمان الواردة في الحديث، ويتكوَّن الكتاب من ثلاثة أجزاء، خصَّص الكلام على أسماء الله تعالى في الجزء الأوَّل، وله تصنيف خاص للأسماء؛ إذ بناها على العقائد الخمس التي يراها لازمة في الإيمان ومتضمَّنة في شهادة: لا إله إلَّا الله.

---

(١) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي: ٨.

(٢) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي -نشرة حسونة-: ٦١.

وهذه العقائد الخمس هي:

الأوَّل: إثبات الباري عز وجل، ليقع به مفارقة التعطيل.

والثاني: إثبات وحدانيته، ليقع به البراءة من الشرك.

والثالث: إثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض، لتقع به البراءة من التشبيه.

والرابع: أن وجود كل ما سواه كان من قبل إبداعه واختراعه إياه، ليقع به البراءة من قول من يقول بالعلة والمعلول.

والخامس: إثبات أنه مدبِّر ما أبدع ومصرفه على ما شاء، لتقع به البراءة من قول القائلين بالطبائع أو تدبير الكواكب أو تدبير الملائكة[١].

ثمَّ قسَّم أسماء الله عز وجل على هذه الأقسام الخمسة، مكتفيًا بشَرحها شرحًا مختصَرًا، مقتصِرًا على التلميح إلى مَوردها الشرعي ثم معناها اللغوي، ثم معناها العقدي بالاستدلال العقلي في الأغلب.

فأدرج مثلاً في القسم الأوَّل: القديم والأوَّل والآخر، والباقي والحق، ثم سار على هذا المنوال في كل الأسماء.

وقد نقل عنه كثيرًا البيهقي في الأسماء والصفات، معتدًّا بأقواله، مُضاهيًا لها بنظرائه من أئمة الأشعرية.

٦- شرح أسماء الله للأستاذ ابن فُورَكٍ (ت٤٠٦هـ):

وهو من الكتب التي أدخلها القاضي إلى الأندلس في صدَره من المشرق، ولا ذكر له في كتب التراجم، ولا في فهارس المخطوطات. وممَّن أفاد منه

---

(١) المنهاج: ١/١٨٣.

السُّكوني (ت٧١٦هـ) في ردِّه على الكشّاف، فنقل منه عند تفسير اسم الله القديم.

٧- الإنباء في شرح الأسماء الحسنى للقاضي الإمام ابن الحذَّاء (ت٤١٠هـ):

وهو من الكتب المحجوبة، ولا نعلم خبرًا عن وجوده. وممن أفاد منه ابن أبي العيش التلمساني، واطلع على نسخته التي بخطِّه، فقال: «ولقد وقفت على كتاب الإنباء في شرح الأسماء الحسنى للقاضي محمد بن الحذاء -رحمه الله- بإشبيلية -حرسها الله- في نسخته التي بخطه»[1].

وكانت عدة الأسماء التي شرحها ١٦٤ اسمًا، وممَّا تفرَّد به من الأسماء: الأبَد، البرهان، التام، الرفيع، فعّال، قابِل، ذكرها ابن أبي العيش في طالعة شرحه للأسماء[2].

٨- تفسير الأسماء والصفات لأبي منصور البغدادي (ت٤٢٩هـ):

وهو كتاب كبير في الأسماء والصفات، عدد أوراقه: ٢٥٥ ورقة، قال في تقدمته: «هذا كتاب جمعنا فيه بين طرُق المتكلِّمين، ومذاهب النحويين، ولطائف أهل الإشارة والعبارة في تفسير أسماء الله جلَّ ثناؤه، وعلى أصول أهل السنة والجماعة الذين سلَكوا نهج السَّبيل بواضح الدليل، فصاروا شجًا في حَلْقِ واهِن الإلحاد والتمرّد والعناد.

وذكرنا في تفسير كل اسم من أسمائه سبحانه ما يتعلَّق به من مسائل التوحيد والصفات، وفرائد الحكمة والآيات، وسائر ما يتعلَّق بها من أبواب

---

(١) شرح الأسماء لابن أبي العيش: ق٧/أ.

(٢) شرح الأسماء لابن أبي العيش: ق٣/أ.

التعديل والتجوير، والوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، وكشفنا عن شبه المخالفين فيها»[١].

ونقد في كتابه هذا مذاهب الإسلاميين وغيرهم؛ من النصارى، واليهود، والصابئة، والدهرية، والطبائعيين، والملحدة.

ولا نخال أن القاضي اطلع عليه أو وقع في يده، وهو حقيق بذلك، ومع سعته وأهميته استنكف الناس عن العناية به وخدمته الخدمة المثلى؛ والتي تظهر فوائده وفرائده، فهو من أصول المصنفات الكلامية عند أهل السنة الأشاعرة وغيرهم، لما ضمَّه من المقالات والمقامات، والنقل عن أعيان أهل السنة، كأبي العباس القلانسي، وابن كُلَّاب، رحمهما الله.

٩- الأسماء والصفات للبيهقي (ت٤٥٨هـ):

أوسع كتاب في الصفات، للإمام الشافعي الأشعري المحدِّث، وهو قد ألفه استجابة لطلب أستاذه أبي إسحاق الإسفراييني (ت٤١٨هـ)، وقد اعتنى فيه بنقل أقواله، والسَّيْرِ على منواله.

وصنَّفه قاصدًا جمع الأحاديث المروية في كل صفة من الصفات، وذلك على سبيل الاستقراء لكل نص ورد فيه لفظ تلك الصفة، ثم يتبع ذلك بالشرح العقدي، خاصة من شيوخ الأشعرية: ابن فورك، والحليمي، والإسفراييني.

١٠- التحبير في شرح أسماء الله الحسنى للقشيري (ت٤٦٥هـ):

شرح فيه الأسماء الواردة في حديث التسع والتسعين اسمًا، موجِّهًا كل عنايته إلى المعاني التربوية لكل اسم، بعد شرحه لغة، وبيان معناه الظاهر شرعًا، ثم يخصِّص أكثر كلامه في الآثار التربوية والمعاني الدقيقة للاسم، مكثرًا من القصص والحكايات الموضحة والشارحة.

---

(١) تفسير الأسماء والصفات لأبي منصور: ق١/ب.

١١- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزَالي (ت٥٠٥هـ):

كتاب على صغر حجمه، غزير الفوائد، رتبه المؤلف على سوابق وأقطاب ولواحق، استفاد منها القاضي في ترتيب كتابه.

ومنهج الغزالي فيه قام على الإشارة والاختصار في العبارة، مع عمق المعنى ونفاذه، وقصد أمرين:

الأوَّل: تحقيق المعنى العقَدي لكل اسم.

والثاني: بيان أثره السلوكي والتربوي.

١٢- شرح الأسماء الحسنى لابن برَّجان (ت٥٣٤هـ):

وقد أربت الأسماء بإحصائه على المائة والثلاثين اسمًا[١]. وجعل كتابه هذا في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: استخراجها بالاستغراق والاعتبار من لغات العرب.

الفصل الثاني: التطرق إلى معارف مسالكها في العالَم، واستقراء مسالكها في الخليقة.

الفصل الثالث: الإرشاد إلى التعبد بمعانيها، وإعمال النفوس بمقتضاها، ابتغاء مرضاة الله عز وجل.

وللكتاب نشرة سيئة صدرت عن مجريط، اعتنت به باحثة إسبانية لم تستطع إقامة نصه ولا ضبط حروفه. وللكتاب نسخ متعددة في خزائن المشرق

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى لابن برجان: ق٢/ب.

والمغرب، منها بالحمزاوية نسخة كتبت عام ١٠٨٤هـ، ونسخة بالقرويين نسبها أمين الكتب بها الفقيه محمد العابد الفاسي لمجهول، وهي من تحبيس السلطان أبي العباس المنصور الذهبي.

وزعم ابن الحصَّار أن القاضي أبا بكر ابن العربي شايع في أمده كتابَ ابن برّجان هذا، وذلك في اختياره لما اختاره من الأسماء، فذكر منها النظيف، ولم يذكره القاضي، كما لم يذكر المضل، والأمين، وإن ذكر كثيرًا مما تفرَّد به ابن برَّجان، كالقيِّم، والقيَّام، والراتق، والفاتق، ولعله لم يطلع عليه، إذ لو كان لانتقده في أمده.

مذهب القاضي في الأسماء

قال ابن أبي العَيْشِ التلمساني: «اتفق العلماء -رضي الله عنهم- على أنه تعالى يسمَّى بما سمَّى به نفسه في كتابه العزيز، أو في خبر متواتر؛ واختلفوا بعد ذلك في طريقين:

أحدهما: فيما يرد من طريق الآحاد، والأكثر على جوازه.

والطريق الثاني: ما كان من الأسماء يقتضي التعالي والمدح الخالص ولا تتعلَّق به شُبهة ولا اشتراك، إلَّا أنه لم يرد منصوصًا، هل يُطلق عليه سبحانه؟

فالقاضي أبو بكر ابن الباقلاني -رحمه الله- نصَّ على جواز ذلك، ونصَّ أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- على منعه، ومن المتأخرين من رجَّح مذهب القاضي -رحمه الله- بوجوه، منها:

أنَّ ألْسنة السلف والخلف كانت منطلقة في الابتهال إلى الله تعالى بكل لفظ يقتضي التقديس حياة رسول الله ﷺ وبعد موته، قال: وذلك ظاهر لمن بلَّ

غليله من بحر الآثار[١]، وإلى هذا ذهب من المتأخرين القاضي أبو بكر ابن العربي -رحمه الله- قال: وهو الصحيح، بعد أن حكى أن الأكثر على منعه.

ومن المتأخرين أيضًا من رجَّح مذهب أبي الحسن الأشعري -رحمه الله- وقال: إن الشريطة التي في جواز إطلاقه هو أن يكون مدحًا خالصًا لا شُبهة فيه ولا اشتراك أمر لا يُحسنه إلا الأقلُّ من أهل العلوم، فإذا أبيح ذلك تسوَّر عليه من يظن بنفسه الإحسان وهو لا يُحسن، فأدخل في أسماء الله تعالى ما لا يجوز إجماعًا.

أقول: والقول بالمنع هو مذهب الفقهاء والجمهور من العلماء؛ وهو ألّا يسمى الله تعالى إلا باسم قد أطلقته الشريعة»[٢].

واعتضد القاضي ابن العربي بعُمَدٍ ثلاث في ذهابه إلى الاجتهاد في إطلاق الأسماء وإن لم يرد بها التوقيف فقال: «ما كان من الأسماء يَقتضي التعاليَ والتَّقْديسَ، ولم يَرِد به خبَر، فأكثرُهم على أنَّه لا يجوز أن يُسمَّى به، ومنهم من قال: يَجوزُ، وهو الصحيح عندي، والعُمْدَةُ فيه ثلاثةُ أمورٍ:

أحدُها: أنّ أَلْسِنة السّلَف والخلَفِ كانت مُنطلقةً في الابتهالِ إلى الله والتَّضَرُّع إليه بكُلِّ لَفْظٍ يَقتضي التَّعاليَ والتَّقديسَ حياةَ الرسول ﷺ وبعد مَوْتِه، وذلك بَيِّنٌ لِمَن بَلَّ غَليلَه من بَحر الآثار، وأَبَلَّ عَليلَه من دواءِ الأَخْبار.

الثاني: أنَّ أحدَ مَعاني قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، هذا الوجه على ما بيَّنّاه في تأويلِه قبلَ هذا.

الثالث: -وهو العمدة الثابتة- أنَّ كُلَّ معنًى يجري في الخاطِر من تَعْظيمِ الله سبحانه فقد جاء في الكتاب والسُّنَّة، وما لم يَأْتِ فيهما لا يجري في مَيدانِ الخاطِر، ولا يقذِفُه بحرُ الوهَم».

---

(١) وما ذكره هو لفظ القاضي بنصه وفصه في الأمد.

(٢) شرح الأسماء الحسنى: ق٣/ب.

ثم الأسماء عند القاضي قسمان: أسماء بَيان، وأسماء تضرُّع، فأسماء البيان لا تصلُح للتضرُّع والابتهال، وإنَّما هي ألفاظُ بيان واستدلال، وأسماء التضرع هي الموضوعة للابتهال والثناء الجميل والدعاء الكريم.

ومما تمدح به القاضي في أمده ردُّه **الأسماء إلى الصفات السَّبْعِ**، إذ هي التي دلَّت عليها دَلائِلُ التوحيد، وهي سبعة: الموجود، القادر، العالم، السَّميع، البصير، المريد، الحيُّ، المتكلِّم.

قال القاضي: «وعلى هذا بَنَيْنا القول في كتابنا هذا، وكُلُّ اسْمٍ إلى هذه رَدَدْناه، وبها نُطْناه وعَقَدْناه».

وكان صَنيعه الذي لم يسبَق إليه، ولا حوَّم من حوَّم عليه؛ في إدراج كل اسم تحت الصفة الأصلية لها، والمرتبطة بها، والدّالة عليها، ناهِجًا فيها نهج شيخه أبي حامد في مقصده الأسنى[١].

وقال القاضي مُبِينًا عن ذلك: «إن علماءَنا -رضي الله عنهم- بَنَواْ الكلامَ فيه على الحديث المَرْوِيِّ عن أبي هُريرةَ المُعَقَّبِ بتفسيرِ الأَسماء، فأمّا نَحنُ فاستخرنا الله تعالى على أَن نُرَتِّبَ القولَ فيه على درجاتِ التَّرَقِّي في معرِفةِ الله، ونَسْلُكَ فيها السَّبيلَ الموصلَةَ إلى العلْم به على نحو ما قرَّرْناه في كتب الأُصول؛ من النَّظَرِ في الوجود، والقدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، وهكذا على التَّرْتيبِ الواجب حتّى نَصِلَ إلى آخر المعارِف».

ولم يسبقه أحد في إدراجها، وإن نبَّه عليها من تقدَّمه ممَّن أشرنا إليهم؛ كعبد القاهر البغدادي وأبي حامد، والله أعلم.

---

(١) المقصد الأسنى: ١٥٧، وينظر أصول الدين لأبي منصور: ١٢٢-١٢٣.

مَواضع النُّبوغ ومَعاقِد الرّسوخ

«فالجهد الذي يفتقر إلى بذله كل ناظر في [أسماء الله وصفاته] جهد عظيم؛ تمده قوة لا تضعف، وقدرة على الاستقصاء والاستيعاب وعلى التحري والضبط، مع ترك التهاون، ودِقة الملاحظة للفروق، ومع الحذر الشديد من غلبة إلف الزمان الذي نحن فيه»[١].

وكان نظر القاضي أبي بكر إلى الخلل الواقع فيه المريد لتفسير أسماء الله تعالى نظرًا قاصدًا مُوَفَّقًا، فقد يكون شرح بعضهم لا يعدو أن يكون تفسير لغة لا غير، ولكنه تفسير يقع دون مُراد الله، أو يزيد عليه بما ليس فيه، أو يكون غيره أولى بالذكر، أو يكون خطأ مَحضًا لا رَيب فيه، وقد يكون هذا الخطأ شيئًا صحيحًا في عُرْفِ اللغة لكنه غير مراد البتة، «أو يكون ما أغفلوا شرحَه لظنِّهم أنه ظاهِر مألوف، وهو أحقُّ بالشَّرح والبيان، لأن ظهورَه خادع، فإذا رُمْتَ الإبانة عنه بالظاهر والمألوف الْتوَت عليك الإبانة»[٢].

فهذه هي الاعتبارات التي مكَّنت لنبوغ القاضي واعتلائه مكانةً لم يُسبَق إليها، وشفوفه في كلامه، وسموّه في مقامه، لنظره إلى كل ما جلبنا ذِكْرَه، وبينَّا أَمْرَه، فذلَّل بحُسن فَهمه ما اعتاص على من تقدَّمه، وأنهج لمن أراد بلوغ التمام في معرفة معاني أسماء الله وصفاته.

كما يُمكن التنبيه على مَسالكه في تحرير فصول ومسائل الكتاب:

- فمن منهجه: الإيغال في التتبّع، والاستِقصاء في الاستقراء.

---

(١) مقتبس من نمط صعب لمحمود محمد شاكر: ١٣٦.

(٢) نمط صعب: ١٣٧، وقد أفدنا من كلام أبي فهر واقتبسنا منه بحروفه وكلماته في هذه الفقرة كلها.

- وكان مسلكه ترسُّم مناهج المجتهدين، مع الاختصار والاقتصار على معاقد الباب، ومواضع اللباب.

- الولع الشديد بالتنبيه على معاني التبويب في كتابه، ودوافع التقديم والتأخير، حتى لا يترك القارئ في بلبلة من أمره.

- كثرة التفريعات والتقسيمات فيما يعرض له من مباحث الكتاب.

- الإحالة على كتبه الاعتقادية، كالمتوسط والمقسط والمشكلين لمن أراد الاستزادة، وهي أصول مصنفاته الكلامية.

ومن مواضع نبوغه في أمده الذي جعله أقصى ما يكون، وحائزًا على جُمَلٍ من الفنون، أنه تفرد فيه بأمور، ذكرها القاضي في أواخر الأمد، وذكر ترتيبه البديع وبيانه الرفيع فجعله في ثلاثة عشر أمرًا:

«**الأَوَّل**: النظر في مَوْرِدِ الاسم قرآنًا وسُنَّةً وإجماعًا، فِعْلًا أو اسمًا، إِفْرادًا أو جَمْعًا.

الثاني: النظر في معناه لغةً.

الثالث: القول في حقيقته ومعناه الخاص، للمعقول منه المضمُون لِلَفْظِه.

الرابع: اختلاف الناس فيه.

الخامس: المختار منه.

السادس: دَفْعُ الشُّبْهةِ العارِضَةِ له.

السابع: وجه اختصاص الباري سبحانه فيه.

الثامن: وجه اختصاص العبد بمعناه فيه.

التاسع: ضَمُّ الأسماء كُلِّها إلى الصفات السَّبْعِ التي لا مَزيدَ عليها في المعقول والمنقول جميعًا.

العاشر: حُسْنُ الوَصْفِ والتَّرْتيبِ في جَميعِ ذلك، على وَجْهٍ يُقَرِّبُ على النّاظِرِ بَعيدَ النَّظَر، ويُسَدِّدُهُ في مَجاري الفِكَر، وهذه سَبيلٌ لَم نُسْبَقْ إِليها، ولم نُزاحَمْ عليها، لا تُبْقي نظَرًا ولا إِلْباسًا.

الحادي عشر: تنزيه القول في الأسماء عن تَشْبيهٍ صارَت إليهِ الحشويّة، وكَثير مِمَّن يُعاني الظَّاهِرَ منَ الكِتابِ والسُّنَّةِ وشُغِفَ به، دون الإشراف على المعاني والتطلُّعِ إلى الحقائق.

الثاني عشر: تَنْزيهُها عن تَعْطيلٍ مالَ إليه كَثيرٌ من الغالين، حتى رَدُّوا أسماء الله تعالى إلى اسمٍ واحد، والمعاني الكثيرة إلى معنًى واحد، جَهْلًا بالحقائق، أو عَمْدًا للإِلْباس ونَفْيِ الصانع، فطَهَّرْنا كِتابَنا من هذا كُلِّه، وأشرنا إلى جُزْءٍ يسير من البيان في الطرَفين، وما أشكل بَيانُهُ فهو في المُقْسِطِ والمُشْكِلَيْن.

الثالث عشر: إِعْراضُنا عن أَغْراضِ الصُّوفيَّة من عُلَمائِنا، فإِنَّهُم وإن كانوا أَهْلَ اعتقادٍ وتَحْقيق، فإنَّهم سَلَكوا في عباراتهم أَوْعَرَ طَريق، وأَشَدُّ ما على الطالب من ذلك، أنَّهم إذا عبَّرُوا عن الله تعالى، وعن صِفاتِه العُلى، سَلَكُوا من الاستعارة والمجاز أقصى سَبيلٍ سَلَكَهُ شعراء العَرَب وفُصَحاءُ الكَلِم، ويَعْتَقِدونَ أنَّ ذلكَ من أفضلِ القُرَب، وأَبْلَغِ وُجوهِ البَيان. وقد استَنْكَفَ سائِرُ العلماء عن ذلك لوجهين:

أحدهما: أنها سَبيلٌ لم يَسْلُكْها السَّلَفُ، فبَقِيَت مجهلَةً مُوعِرةً لا تُفْضي بقاصِدها إلى مَسْلَك، وربَّما أُبْدِع به فيها وهَلَك.

الثاني: أنَّ فيها من الإلباس بطَرَفَيِ التشبيه والتعطيل ما لا تَسْلَم عنه عقائد المتبحِّرين في العِلْم، فكيف المُبتدِئين، فتجانَفْنا عنه، عن عِلْمٍ به وقِراءةٍ ومعرفةٍ

لحقائِقـه وخِبْـرة، اقتـداءً بالسّلَفِ الماضـين، ورغبـة فـي احتـذاء الأئمـة المهتدين»[١].

فكانت هذه أغراضه في أمده، وظهر بذكرها ارتفاع كتابه عن سائر كتب الأسماء والصفات.

ترتيب الأسماء ومناسباته

اختار القاضي رحمه الله أن لا يحصر أسماء الله تعالى في العدد المروي في الحديث، وذلك بأن يتتبّع على سبيل الاستقراء والاستقصاء كلَّ اسم أطلقه الشرع لله تعالى أو وقع الإجماع عليه، كما أكده قولُه في الخاتمة: «قد جمعنا في هذا الكتاب من أقوال العلماء عُيونًا، ونَظَمْنا من فِقَرِهم فُنونًا، ولم يبقَ اسمٌ ذكروه إلَّا ذكرناه، ولا وصفٌ شرَحوه إلَّا شرحناه حتى اجتمع منها مائتا اسم وسبعةٌ وستُّون اسمًا؛ هي أُمَّهاتُ باقيها، وشارِحات معانيها، وكاشِفات خفاياها، وفارجات زواياها، ونرجو من فضل الله أنه لا يبقى بعدها اسمٌ لطالب إلَّا وجدَه أو دليله، ولا مقصدًا إلّا قد ارتفع علمُه واتضحت سبيله، ولا نوعًا من علومها ومتعلَّقاتها إلَّا أوضَحْنا جُمْلَتَهُ وتَفْصيلَه».

فكان العدد الذي صرح به هو ٢٦٧ اسمًا، وقسَّمها إلى خمسة أقسام:

- **القسم الأوَّل**: خصَّصه لاسم «الله» وحده.

- **القسم الثاني**: أسماء التنزيه: وقد أدرج فيه كل الأسماء المنقولة الدالة على نفي النقص عن ذات الله عز وجل، وفيه جعل اسم «الموجود» ضمن أسماء أخر؛ كالثابت، والقائم، والشيء والنفس، والعين.

---

(١) اللاحقة الأولى من القطب الرابع.

ويلاحظ أنه لم يميز في هذه الأسماء بين الأصل والفرع، كما فعله في القسم الثاني؛ في تفصيل أسماء الإثبات بعد ذلك، فقد سرد أسماء التنزيه سردًا، فهل هذا يعني أنه أدرج كل الأسماء الدالة على الذات ضمن صفة الوجود أم أنه يدخل فيه كل أسماء التنزيه؟

- **القسم الثالث**: أسماء الإثبات: وفيه أرجع جميع أسماء الله تعالى التي تثبت لله وصفًا إلى باقي الصفات السَّبْعِ وهي: العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، وجعل تحت كل وصف ما يندرج في معناه من أسماء الله الحسنى.

- **القسم الرابع**: أسماء الأفعال؛ وهي أكثر من سبعين اسمًا حسب عدِّنا لها.

- **القسم الخامس**: أسماء الباري التي وجبت له بفعل غيره، وهي اثنا عشر اسمًا.

وممَّا ميَّز الأمد عن غيره في عرض الأسماء وترتيبها:

١- **البداءة بأسماء التنزيه**:

والنكتة في البِداية بهذه الأسماء: ما في كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»، فبدئ فيها بالتنزيه قبل الإثبات، وعليها عوَّل القاضي في التقديم.

والفرق بين أسماء الإثبات والتنزيه: أنَّ كلَّ اسمٍ أفاد معنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ إثبات، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نقصٍ أو آفةٍ فإنّه تَنْزِيه.

وفي ترتيب الأسماء قفّاها بصفات الإثبات، وهي قسمان، صفات ذات، وصفات أفعال.

ثم لمَّا كانت القدرة من أوَّل المدلولات بدأ بها، ثم العلم، ثم الحياة، ثم الإراة، ثم الكلام، وجعل بعدها أسماء الأفعال، ثم ختم بالأسماء التي وجبت له بفعل غيره.

٢- كشفه عن عِلة تقديم الأسماء الراجعة إلى صفة واحدة على بعضها البعض:

ومن بديع ترتيب القاضي أنه لا يقدم اسمًا على آخر إلَّا لنكتة، فأحيانًا يشير إليها، وفي أحيان أخر لا يذكر ذلك. ومن أمثلتها في أسماء القدرة تقديمه لاسم الله القادر على القدير، فما كان على وزن فاعل مقدَّم عنده على وزن فعيل، لِبنية الاسم واشتقاقه، ثم بعدهما المقتدر، ثم القوي، وعلة تأخيره عن سابقيه لأن القدرة أوضح في المعنى والدلالة من القوَّة، وهكذا يسلك في ترتيبه طرائق لا يسلُكها إلا من أوتي فهمًا وذوقًا.

أصول أبي بكر ابن العربي في بحث مسائل الاعتقاد

القاعدة عند المتكلمين في الاستدلال هو التفريق بين مسائل العقيدة ومسائل الأحكام، إذ يكون الأصل في الأوَّل هو الدليل العقلي، وفي الثاني هو الدليل السَّمعي، وعلى ذلك بنوا منهجهم، وصنَّفوا كتبهم في العقائد.

ونظرًا إلى أن موضوع شرح أسماء الله الحسنى له صلة بالجِهتين، فقد اختلفت لذلك طرائقُ المصنِّفين، بين خائِض فيه من جهة الشرع، وبين خائض فيه من جهة العَقْدِ، والقاضي رحمه الله اختار كعادته التوسط بين الطريقتين، ليحقِّق به مقصوده من جَنْيِ كلا الثمرتين، من غير حَيْدٍ عن الدليل ولا مَيْل.

وباستقراء مواقع استدلاله على إثبات الاعتقاد في الأسماء تبيَّن أن منهجه اتصف باعتماده لثلاثة أصول: الشرع؛ والعقل؛ واللغة.

ومنهجه في ذلك أنه يقدِّم أوَّلًا البحث اللغوي فيحقِّق النظَر فيه، باستقراء أقوال أهل اللغة، والترجيح بينها أحيانًا، حتى إذا تبيَّن المعنى اللغوي، انتقل إلى المعنى العقَدي، فكان أوَّل اهتمامه في اجتهاده لمطابقة المعنى اللغوي للحقيقة العقَدية، بمعيار التمييز بين ما يليق بالذات الإلَهية وبين ما يستحيل في حقِّها.

أمَّا الأصل الشرعي فقد اعتمده في موضعين:

الأوَّل: عند استقرائه لموارِد اللفظ في الكتاب والسنة، أو في الإجماع.

الثاني: في الاعتداد بالعبارة عن المعنى الثابت عقدًا، إذ يعتبر أن الأصل في ذلك التوقيف، مع سعيه لتعليل وجه المنع عقلًا ما أمكنه ذلك، وإلّا رجع إلى التوقيف تسليمًا.

فمن مثال اعتماده التوقيف مع التعليل قوله في المسألة الرابعة من الفصل الثالث من بحث اسم الله تعالى العليم: «قال علماؤنا: لا نصف الباري بأنه عارف؛ وإن كان بمعنى عالم، لأنه لم يَرِدْ به توقيف، وقد بيَّنّا في أصول الدين أنَّ المعرفة والعلم مختلِفان، وأنَّ المعرفة علم واحد، والعِلْمُ معرفتان، هذه لغة العرب.

والسبب فيه - والله أعلم -: أنه لمَّا كان العلم أكمل من المعرفة سمَّيْنا الباري تعالى بالأكمل، ويجوز أن يقال فيه: عارف، على معنى أنه عالم بالأوائل، ويقال أيضًا: عالم، على معنى أنه يَعرِفُ الأوائل والأواخر، وأنَّ المعارف كلَّها له».

ومثال اعتماده التوقيف الشرعي مع العجز عن التعليل، ما ورد في كلامه على اسم الله «الشهيد» في المسألة الثانية من الفصل الثالث، قال: «وأمّا قول الشاهد للحاكم: أشهَد بكذا، فليس بمعنى أُبَيِّنُ ولا بمعنى أعلم، والدليل عليه

إجماع الأمة أنَّ الرجل لو قال للحاكم إذا شَهِدَ عنده: أنا أُبَيِّن عندك كذا، أو أعلم كذا بدل قوله: أشهد، لما أَصْغى إليه، ولا قضى بقوله حتَّى يقول: أشهد.

وقد طال بحثي عن المعنى في ذلك عند الأَحْبار، وسُؤالي فيه جميع المُناظِرين، فما وجدتُ عندهم معنًى أكثر من أنها تعَبُّدٌ من الشرع بلفظة لا يجوز تبديلها، ولا يقوم غيرُها مقامَها، وقد بيَّنّا ذلك في مسائل الإنصاف».

على أنه يميز فيما لم يرد فيه توقيف بين ما يجوز إطلاقه وما لا يجوز إطلاقه باعتبارين:

الأوَّل: أن لا يكون في إطلاقه تنقُّص، ومعوَّله التنزيه.

الثاني: أن لا يوجد في الأسماء ما هو أكمل في الدلالة.

وبالوجه الأول: ناقض من اعتمد التوقيف فقط في منعه من إطلاق «مستطيع» في الأسماء، فقال: «قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: لا يوصف الباري تعالى بأنه مستطيع، لأنَّ أسماءه لا تؤخَذ إلا توقيفًا، ولم يرد فيها مستطيع، ويلزمهم ألَّا يصفوه بالضارِّ النافع، لأنه لم يرد به اسمٌ توقيفًا، وإنَّما ورد فِعْلًا، ولكنَّه لمَّا كان عندهم فِعْلَ كمالٍ ذكروا فيه اسمًا، وكذلك يلزمهم في الاستطاعة، فإنَّها وَصْفُ كمال».

وبالوجه الثاني: نقد المانعين لإطلاق اسم «السَّخي» في أسماء الله، فقال: «وأمَّا من قال من علمائنا: إنه لم نصفه بأنه سَخِيٌّ لأنَّه لم يَرِدْ به تَوْقِيفٌ؛ فهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنه لم يرد أيضًا توقيف صحيح بجواد.

الثاني: أنهم قالوا: إذا لم يكن في اللفظ نَقْصٌ جاز إطلاقه.

والجواب الصحيح أن نَقْتَصِر في وصفه على الكريم، ونُعْرِضَ عن جَوادٍ وسَخِيٍّ وغيرِهما، ففي الكريم أَتَمُّ المعنى وأَكْمَلُه».

وللقاضي - رحمه الله - منهج دقيق في استعمال الأصول الثلاثة، بما يحفظ لكل أصل حدوده، ولا يجرى في غير مجراه، أو يجعل البحث بغير أصل يتولَّاه.

وممَّا يؤكِّد هذه الدقة المنهجية بحثُه لاسم «المريد»، فقد قبِله من وجه، وردَّه من وجه، باعتبارات مختلفة، بيانها في قول القاضي:

«وأقول لكم: إنه اسم لم يَرِدْ له في الكتاب ولا في السنة ذِكْر، وإنَّما ورد مضافًا إلى الله تعالى فِعلًا في قوله: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ .. وقد بيَّنَّا فيما سلف أن أسماء الله هل تَقِفُ على السمع في صيغ الأسماء أم تَجوزُ بكلِّ اسم كريم شريف؟ وذكرنا اختلاف علمائنا فيها، والصحيح عندي: جوازه في الذِّكْر، وأنَّه لا يُعَدُّ في الأسماء.

أمَّا جوازه في الذِّكْرِ فلأمرين:

أحدهما: ما فيه من الشَّرَفِ والكَرَمِ والجلال.

والثاني: ما اتفق عليه أهل اللسان من أن كلَّ بِناءٍ جاء منه فِعْلٌ فلا بدَّ فيه من بِناءِ فَاعِلٍ، أو فاعِلٍ فلا بدَّ فيه من بِناءِ فِعْلٍ، أو فَعْلٌ ومَصْدَرٌ فلا بدَّ فيه من بناء فِعْلٍ وفاعِلٍ إلَّا مَا شَذَّ.

الثالث: ما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله: أنا الرحمن، وهي الرَّحِم، اشتَقَقْتُ لها اسمًا من اسمي»، فهذا نَصٌّ في جواز الاشتقاق في كلِّ وَصْفِ جَلَالٍ وكمالٍ».

وهكذا يمنع عدَّه في الأسماء، ويجيزه في الذِّكْرِ، لأن مانع الشرع في الأوَّل يعارضه دليل العقل واللغة في الثاني، فاعتبر الأصول الثلاثة في الأخذ والرد، وبهذا المنهج مشى في تحقيق المطالب الاعتقادية، وردِّ كل الشبهات عليها.

إحصاء الأسماء التي أوردها القاضي في الأمد

تناول القاضي - رحمه الله - الكلامَ في شرح أسماء الله الحسنى، بثلاث طرق:

الأولى: تصريحية تفصيلية، وهي الأسماء التي شرحها بالفصول الأربعة (ورودها؛ حقيقتها اللغوية؛ حقيقتها العقدية؛ تنزيلها).

الثانية: ضمنية تفصيلية؛ وهي الأسماء التي ضمَّنها في شرح أحد أسماء الصنف الأول.

الثالثة: ضمنية إجمالية؛ ونعني بها الأسماء التي ورد ذكرها استطرادًا أو اشتقاقًا، دون تفصيل شرحها اتكالًا على إدراجها ضمن المعنى العام للاسم المندرجة فيه.

ويمكن تبيين هذه الأسماء بالتفصيل، في الجدول أدناه:

العدد الإجمالي الذي صرح القاضي بشرحه هو: ٢٧٠ اسمًا	
أقسام الكلام في الأسماء	تفصيلها
القول في اسم الله	
أسماء التنزيه (٤٤) + ١٦	شيء، نفس، عَيْن، موجود، ذات، الواحد، ثَابِتٌ، كائِنٌ، القَيُّوم، (القيَّام، القيِّم)، الكافي، حَقٌّ، (الأحد)، الوَحِيدِ، الفَرْد، الوِتْر، المَلِك، المالك، المليك، (مالك الملك)، ذو العَرْشِ، القُدُّوس، السُّبُّوح، السَّلَام، الجبَّار، المتكبر، الكبير؛ (كبَّار، كُبَار، كابر، الأكبر)، العَلِي؛ (العالي، الأعلى، المُتَعَالِي)، العظيم، الجليل، (ذو الجلال)، المجيد،

		(الماجد)[1] ، الجميل ، الحسيب ، الصمد ، الغني ، رفيع الدرجات ، ذو الطول ، ذو الفضل العظيم ، السيد ، الكريم ، الطيب ، الأوَّل ، القديم ، الآخر ، الباقي ، الدائم ، الوارث ، الظاهر ، الباطن ، اللطيف ،
صفات الإثبات	القدرة (١١اسما) + ٣	القادر ، القدير ، المقتدر ، القوي ؛ المقيت ؛ المتين ؛ المستطيع ، (الأَيْد ، المُطيق ، الجَلْد) ؛ شديد المحال ، المحيط ، الواسع ، الموسع ،
	العلم (١١ اسما) +	العليم ، (عالم ، علَّام ، علَّام الغيوب) ، السميع ، البصير ، الشهيد ، الخبير ، الطبيب ، المحصي ، المقدِّر ، الرقيب ، القريب ، رابع ثلاثة ، سادس خمسة ،
	الحياة	الحي
	الإرادة (٢٥)	قصد ، عزم ، كراهية ، محبة ، بغض ، الرضى ، السخط ، العداوة ، الغضب ، الاختبار ، الاجتباء ، اصطفى ، مريد ، شاءٍ ، الرحمن ، الرحيم ، الودود ، الرؤوف ، الحنان ، البر ، الحفي ، الصبور ، الحليم ، الولي ، (المَوْلَى) .
	الكلام (٤٦)	مكلِّم ، متكلم ، مخبر ، قائل ، مخبر ، مخاطب ، آمر ، ناهٍ ، المبين ، (الفاصل) ، المعلِّم ، الصادق ، الداعي ؛

(١) انظر المسألة الخامسة من الفصل الثالث من اسم الله: المجيد ، فقد بيَّن الفرق بين اعتباره اسمًا وبين عده في الأسماء.

		(المنـادي ، المنـاجي ، المجيـب ، المـستجيب) ، الذاكر ، المنان ، الهادي ، الرشيد ، النور ، المؤمن ، المهيمن ، الحميد ، الشكور ، (شاكر) ، الغيور ، المصلي ، الحكيم ، (الحَكَم) ، التوَّاب ، الفتَّاح ، القاضي ، خير الفاصلين ، الكفيل ، المبرم ، المنذر ، المرسل ، المدبر ، الممتحن ، البالي ، المبتلي ، المُبْلِي ، الفاتن ، المنتقم.
أسماء الأفعال (٧٠) + ٩		الربُّ ، العدل ، الخالق ، الباري ، المصور ، (الفاعل ، الصانع ، العامل ، المُوجِد ، المنشئ ، المكوِّن ، المخترع ، المبدع ، المبتدع ، البديع ، المحدث ، المبدي) ، المبدئ ، (المعيد) ، (الذارئ) ، فاطر السماوات والأرض ، (الراتق ، الفاتق ، الفالق) ، الجاعل ، المصطنع ، (البادئ ، المبتدئ ، البديئ) ، المحيي ، المميت ، المبقي ، المفني ، الباعث ، الجامع ، المعز ، المذل ، مخزي الكافرين ، الغفار ، (الغافر ، الغفور ، خير الغافرين) ، العفو ، القهار ، القاهر ، الغالب ، شديد العقاب ، (شديد العذاب) ، سريع الحساب ، الوهَّاب ، (مُعْطٍ ، سخي ، مانع ، محسن ، مجمل ، مفضل ، منعم ، مغن) ، الجواد ، الرزَّاق ، الخافض ، الرافع ، القابض ، الباسط ، المقدم ، المؤخر ، المقسط ، النصير ، (خير الناصرين) ، الشافي ، مقلب القلوب ، الضار ، النافع ،

	ذو المعارج، خير المنزلين، خير الماكرين، متمٌّ نوره، الشفيع.
أسماء الباري تعالى التي وجبت له بفعل غيره (١٢)	الوكيل، الموئل، المستعان، المعبود، المذكور، أهل التقوى، أهل المغفرة، (مُعظَّم، مدعو، متضرع إليه، مشكور، محمود).

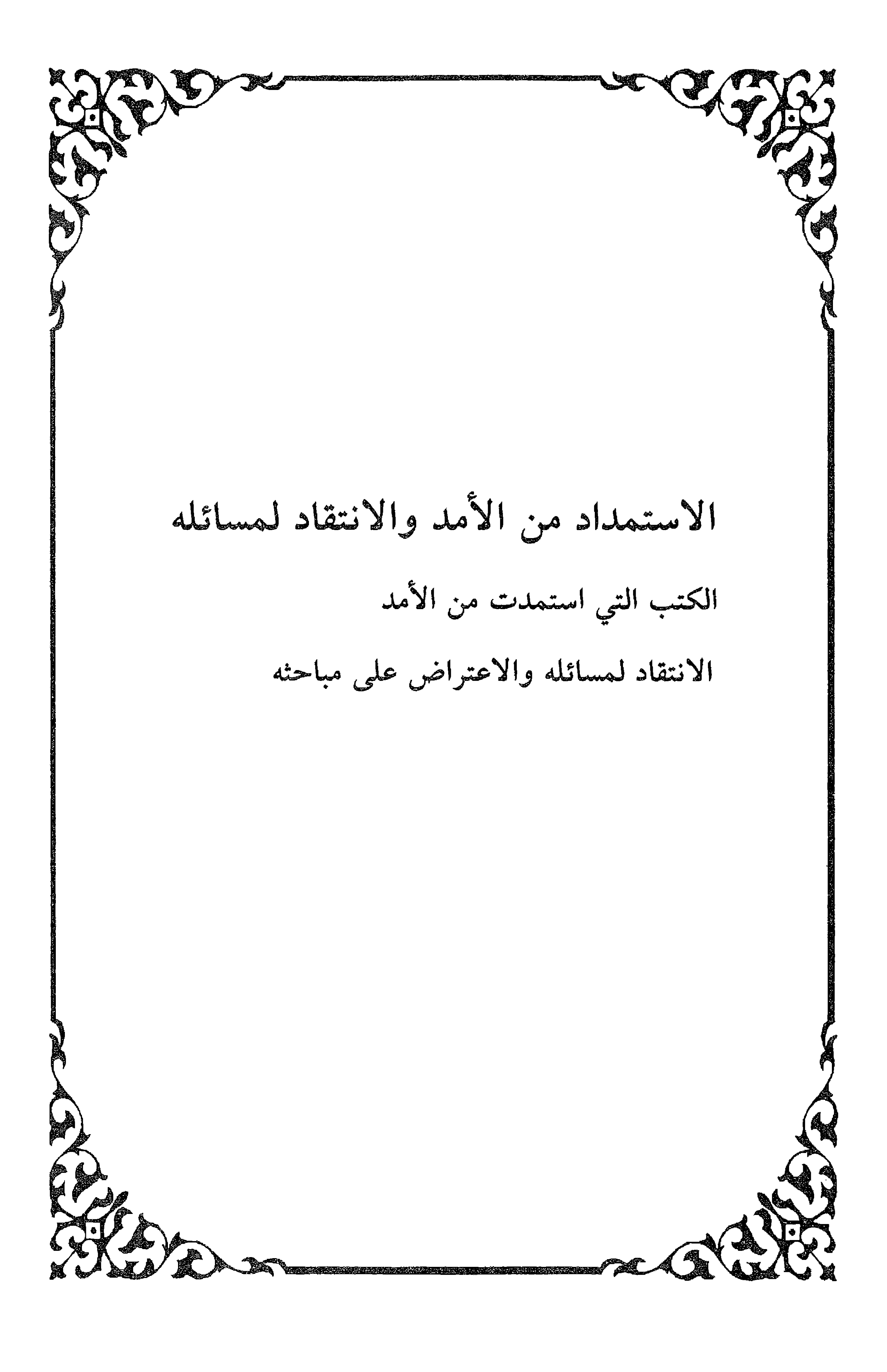
وبإضافة ما ذكره القاضي في القطب الأوَّل من تعديده للأسماء وكشفه لها بكتاب الله العظيم يكون ما ذكره القاضي من الأسماء هو مائتان وسبعة وستون اسمًا، وهو الذي صرح به في خاتمة الأمد، وتتمة المذكورات قَبْلُ:

«خير الفاتحين، خير الحاكمين، أرحم الراحمين، أحكم الحاكمين، الخلَّاق، الحاسب، المُكْرِم، المَاهِد، الأكرم، الزارع، أحسن الخالقين، ذو عقاب، سالم، كافٍ».

وأوصلها القاضي في الأحكام إلى مائة وستة وأربعين اسمًا، ثم قال: «هذا مُنتَهى ما حضر من ذكرِ الأَسْماءِ لِلتَّضَرُّعِ والابْتِهال؛ وقد بقيَ نحوٌ من ثلاثينَ اسْمًا ضَمَّنّاها كتاب «الأمد»، هذه أصولُها»[1].

---

(١) أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي عند تفسير قوله تعالى: ولله الأسماء الحسنى.



الاستمداد من الأمد والانتقاد لمسائله

الكتب التي استمدت من الأمد

الانتقاد لمسائله والاعتراض على مباحثه

الكتب التي استمدت من الأمد

نذكر في هذا الفصل نبذة مختصَرة تدلِّل على موقع الأمد ومنزلته، وتظهر اشتهار أمره وذكره.

١- نتائج الفِكَرِ للإمام لأبي القاسم السُّهَيْلي (ت٥٨١هـ):

وأفاد منه عند بحثه لاسم الله عزَّ وجلّ أهو مُشتقٌّ أم لا، فقال: «والذي نشير إليه من ذلك ونؤثره: ما اختاره شيخنا - رضي الله عنه - وهو الإمام أبو بكر محمد ابن العربي»[1]، ثم ذكر ما مال إليه القاضي بكتابه الأمد من كون اسم الله عز وجل غير مشتق.

٢- شرح «تلْقينِ الوَليدِ وخاتِمةِ السَّعيد» لابن الحصَّار السَّبْتِي (ت٦١١هـ):

وهو كتاب في أربعة أسفار[2]، شرح فيه عقيدته «تلقين الوليد»[3]، وضمَّنه بعض مقالات أبي بكر ابن العربي في الاعتقاد، ونقد منها كثيرًا ممَّا أورده القاضي في الأمد، ونثر نقده وفوائده أبو عبد الله القرطبي في كتابه الأَسْنى، ولم نقِف عليه حتى نقارن ونوازن. وممَّن نقل عن شرح العقيدة الإمام ابن المُلَقِّن في توضيحه على الجامع الصحيح[4]. وسمَّاه القرطبي بشرح السنة، وأكثر من النقل منه في تفسيره[5].

---

(١) نتائج الفِكَرِ للسُّهَيْلِي: ٤٠.

(٢) التكملة لابن الأبار: ٣/٢٤٨.

(٣) الذيل والتكلمة لابن عبد الملك: ٨/٢١٠.

(٤) التوضيح لابن الملقن: ١٩/٤١٠-٤١١.

(٥) الجامع لاحكام القرآن: ٨/٢٨٦.

٣- الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى:

من أكثر الكتب تهمُّمًا بمسائله وفصوله الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، وهو وإن خالف في مداخله ومخارجه، وسوابقه ولواحقه، فالكتاب الذي عوَّل عليه هو الأمد الأقصى، فأتى عليه في كتابه هذا ولم يغادر منه فصلًا ولا أصلًا، ولا نكتة ولا بديعة، فضمَّنه كتابه، وانتخب منه لُبابه، واحتفل بشواهده، واعتضد بقواعده، فمرّة ينقله حرفًا حرفًا، ومرّة يقتضب منه، وأخرى ينقل منه الورقة والورقتين، والمسألة والمسألتين، مع الإجلال والاحتفال، وإن كان تناول القاضي ببعض النقد والاعتراض.

والكتاب الأسنى نُشِرَ نشرات سقيمة، فيها الناقص وفيها التالف، ومن تجرَّأ عليه غيَّر وبدَّل، وصحَّف وحرَّف، مع تقصير في معرفة الأعلام الواردين في الكتاب، وخلط بينهم وبين غيرهم من متفقهة المشرق، وكانت جلُّ هاته الطبعات غير ناظرة إلى الأصل الصحيح للكتاب، فاكتفت بما وجدت من نسخ خطية لا تفي بالغرض، ولا تسلم من مرض، لطف الله بنا وبتراثنا.

نسخة القرطبي من الأمد:

وظهر لنا أن النسخة التي اعتمدها أبو عبد الله في كتابه الأسنى هي «الإبرازة الأولى» من الأمد، وليست هي النسخة المعدَّلة أو الإبرازة الأخيرة للكتاب، ودليل ذلك عدم تضمنه في نقوله عن القاضي ما أضافته نسخة «شهيد علي»، وكذلك خلو كتابه من تفسير اسم الله «العظيم»، وهو الاسم الذي خلت منه سائر النسخ، ونذكر مثالًا يستدل به على ما ذهبنا إليه فنقول:

قال أبو عبد الله ابن فَرْحٍ القرطبي: «قال ابن العربي: هذا اسم لم يرد به قرآن ولا حديث صحيح، وإنَّما جاء من طريق لا يُعَوَّل عليها، غير أن جماعةً من الناس قَبِلوه وتأوَّلوه، وكثُر إيراده في كتب التأويل والوعظ»[1].

---

(١) الكتاب الأسنى للقرطبي: ١/٢٦٥.

وفي نسخة «شهيد علي» - عند ذكر اسم الله الحنَّان -: «هذا اسم لم يرد به قرآن ولا حديث صحيح، وإنما جاء من طريق لا يُعَوَّل عليها، [«روى أبو ظلال عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: إن عبدًا ليُنادي في جهنَّم ألفَ سنةٍ: يا حنَّان يا منَّان، قال: فيقول الله عز وجل لجبريل: اذهب ائتني بعبدي هذا، فينطلق جبريلُ فيجد أهل النار مُكِبِّين يبكون، فيرجع إلى ربه فيخبره فيقول: ائتني به فإنه في مكان كذا وكذا، فيجيئ به فيُوقِفه على ربِّه فيقول له: يا عبدي كيف وجدت مكانا ومقيلا؟ فيقول: يا رب، شرَّ مكانٍ وشرَّ مقيلٍ، فيقول: ردُّوا عبدي، فيقول: يا ربُّ ما كنت أرجو إذ أخرجتني منها أن تردَّني فيها، فيقول: دَعُوا عَبْدِي»]، غير أن جماعةً من الناس قَبِلُوه وتأوَّلوه، وكثُر إيراده في كتب التأويل والوعظ».

ففي نسختنا التي اتخذناها أصلًا ضمَّت زيادة لم تأت في نسخة القرطبي من الأمد، وهي التي بين المعقوفتين، وهذا يعني أن النسخة التي ذاعت في الأندلس هي «الإبرازة الأولى» التي لم تتضمن زيادات «الإبرازة الأخيرة»، وهذا الأمر من الغريب جدًّا.

٤ - تنبيه الوسنان ورِيُّ الظمآن وخُلاصة المعنى وشفاء المُضنى في شرح أسماء الله الحسنى:

ومن المصنَّفات التي اعتنت بكتاب القاضي في الأسماء كتاب ابنِ أبي العيش في تفسير معاني أسماء الله الحسنى، وهو كتاب كبير، في ٢٤٠ ورقة، في خمسة أجزاء، مبتور الأخير، وتنقصه من مقدمته تسعة أسطر، محفوظ بخزانة المسجد الأعظم بوزان، كتب بخط أندلسي عتيق، متقن ومصحح ومقابل، فرغ منه ناسخه محمد بن عمر بن أحمد بن مهدي الحسني أواخر جمادى الأولى من عام ٨٨٠هـ.

وتملّكه محمد بن عبد الجبّار بن علي بن أحمد، شريف وزّان وسيِّدها، وفيه ذكر البائع له، وهو الشريف ابن محمد البقّالي ساكن عينِ القَصَب من جبال وزّان، بثمن قدره سبعة عشر أوقية عام ١٢٥٦هـ[١].

التعريف بابن أبي العيش التلمساني:

هو أبو العيش محمد بن عبد الرحيم بن محمد ابن أبي العيش الأنصاري، تلمساني، أندلسي الأصل، نشأ بتلمسان وبها مات، وروى بها عن أعيانها وكبرائها، منهم: أبو بكر ابن سعادة، وابن عبد الرحمن التجيبي، وابن عبد الحق، ولا يعلم تاريخ ولادته، ولا تاريخ وفاته.

وقال أبو عبد الله ابن مرزوق: «ومن أصحاب الشيخ أبي عبد الله جدّي - رحمه الله تعالى-: الإمام العالم، العارف الكبير، أبو العيش الخزرجي الشهير، وقد ذكره ابن عبد الملك وغيره، وكان من كبار الصلحاء والعلماء، ممَّن تخلى عن الدنيا وتاب لله عز وجل من خدمة أهلها، فإنه كان كاتبًا لبعض الأمراء، فأجاب داعي الحق منادي الهدى، فجانب طريق الردى، وتجرد عن الدنيا فأماط عنه الأذى، فأذهب الله ما في بصيرته من ظلمة، وما في بصره من قذى، وكان من الخدام المقربين، والأولياء المهذبين، وتصانيفه تشهد له وتدل على مقامه، فكتابه في شرح أسماء الله الحسنى عنوان درايته، وترجمان على مكانته»[٢].

---

(١) وأهمل ذكر هذا التملك الدكتور بدر العمراني في تعريفه بكتاب ابن أبي العيش، فلعله لمَّا استغلق عليه الخط واستعجم آثر عدم إظهاره وإشهاره.

(٢) المناقب المرزوقية لابن مرزوق: ١٨٤-١٨٥، وقد قصَّر الدكتور عبد الرحمن الهيباوي والدكتور بدر العمراني فلم يفيدا من هذا النص في ترجمتهما لابن أبي العيش، الأوَّل في تحقيقه لكتابه التذكرة في قبول المعذرة، والآخر في مقاله المعرف بشرح الأسماء له، المنشور بمجلة مرآة التراث، العدد الثاني ٢٠١٢.

مصنفات ابن أبي العيش في الأسماء:

وصنف أبو العيش قبل كتابه هذا كتابين في الأسماء، الأوَّل: في اختصار المقصد الأسنى لأبي حامد، كما صرَّح به في طالعة شرحه[١]، والآخر سمّاه: الحقائق المصونة في الألفاظ الموزونة في ذكر أسماء الله الحسنى وصفاته واقتباس أنوارها من مخلوقاته الباهرة ومصنوعاته[٢]، وهو نظمٌ بارع وسيع، أتى بقطعة منه ابن عبد الملك في تاريخه، وضمَّنه أبو العيش كتابه في الأسماء، ولم يتنبه المعرِّف بكتابه إلى ذلك[٣]، ويخرج من هذا النظم إذا جُمِعَ ما يقارب خمسمائة بيت، تشرح تسعًا وأربعين اسمًا من أسماء الله الحسنى.

قال فيه مصنفه: ثم نظمت بعد ذلك مقصود معاني الكتاب المذكور فيما ينيف على ألف بيت بقريب من خمسين بيتًا، لكل اسم كريم قطعة مشتملة على ما أورده الإمام المذكور من المعاني المودعة فيه، محتوية على معظم مقاصده ومناحيه[٤].

فظهر بهذا أن نظم الأسماء له هو نظم لاختصار المقصد الأسنى الذي وضعه أيام اهتباله بكتاب أبي حامد، فجرَّد تلك الأسماء ونظم معانيها في ألف بيت ونيِّف.

التنبيه على أوهام في ترجمة ابن أبي العَيْش:

ومن الاختلال الظاهر في ترجمة من ترجمه الإصرار على جعل تاريخ وفاته بعد ٦٥٤هـ، وذلك لإجازةٍ وارِدة في صِلة ابن الزبير. ومن غريبِ أمر

(١) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش: ق٣/أ.

(٢) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: ٨/٣١٤.

(٣) في مقال الدكتور بدر العمراني بمجلة مرآة التراث، العدد الثاني، ١٤٣٣-٢٠١٢.

(٤) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش: ق٣/أ.

أحدهم أنه أورد نصًّا من نفح الطيب دالًّا على تاريخ آخر[١]، وهو المتعين، ولكنه لم يتفطَّن له، وفي النص التصريح بسماع ابن رُشيد لخطبة ابنِ أبي العيش بتلمسان، ونحن نعلم أن ابتداء رحلة ابن رشيد السبتي كان عام ٦٨٣هـ، فيكون مترجَمنا ممن توفي بعد عام ٦٨٣هـ، وليس كما ذكر مترجماه قبل، وتوارد على هذا الغلط كل من ترجم له من بعد، ولو أنعَما النظر قليلًا لوجدا أن الفقيه العلامة سيدي محمد المنّوني قد ذكر في تقدمته لفهرس دار الكتب الناصرية ما يفيد أنه استمر بقيد الحياة إلى أواخر المئة الثامنة.

ومن أوهام من ترجمه قول أحدهم عقب ذكره لعبد الرحيم ابن أبي العيش: لعله والد المترجم، وذكر أن توفي عام ٥٧٠هـ[٢]، مع أنه قال: إن أبا العيش ولد ما بين ٥٨٠-٥٩٠هـ.

وقد أوتي من جهة تقليده للأستاذ الدكتور محمد بنشريفة، فهو من قال: إنه والد صاحبنا[٣]، فتبعه من ترجمه في ذلك، وكذلك قلَّده الأستاذ عبد السلام الهرَّاس[٤]، فزعم أنه والده كما زعمها ابن شريفة، ثم شايعهما من جاء بعدهما، وكان يحسن أن يَتَأَمَّلَ طويلًا في ترجمة عبد الرحيم من صلة الصلة[٥]، وفيها تأريخ آخَر لوفاته، وهو عام ٥٤١هـ.

---

(١) نفح الطيب: ٥/٢٧٤، ، وذكر الخبر من غير تحديد لخطيب تلمسان السرّاج في فهرسته: ٦٤١، وينظر الحافظ ابن رشيد السّبتي لعبد اللطيف الجيلاني: ١٤٦، وفيه أيضًا: تاج المفرق للبلوي: ١/١٥٠، والبستان لابن أبي مريم: ١٥٩.

(٢) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش الخزرجي التلمساني: قراءة في الكتاب وتعريف بالمضمون، لبدر العمراني: ٨١، مجلة مرآة التراث، العدد الثاني.

(٣) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: حاشية ٥٠٢، ٨/٣١٣.

(٤) صلة الصلة لابن الزبير: ٣/٢٢٥.

(٥) صلة الصلة لابن الزبير: ٣/٢٢٥.

ووالده من أصحاب القاضي عبد الحق الإشبيلي[١]، ويذكر ابنه من فوائده عن عبد الحق ما يفيد طول ملازمة الولد لأبيه، فيبعد أن يكون توفي في أواخر القرن السادس، فيكون والده قد توفي بعد الستمائة، ولعله توفي بعد ٦٢٠هـ.

وتكون ولادته قريبًا من الستمائة، إذ أجازه ابن سعادة قبل وفاته عام ٦٠٠هـ، ومن الغريب أن يطول عمر الرجل ولا يدرج في المعمَّرين، مع أنه منهم، وغريب أيضًا أن يقلَّ عدد تلاميذه المعروفين.

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه مولى سعيد بن حكم أمير مَنورْقة[٢]، ومحمد بن أحمد أبو علي ابن الجلّاب (ت٦٦٤هـ)[٣]، وابن أبي خرص الواعظ[٤].

البلدان التي دخلها:

وفي شرح الأسماء ذكر ابن أبي العيش مروره بسبتة وإفادته من عين المعاني للغزنوي (ت٥٦٠هـ)[٥]، فيكون مروره منها لما التحق بوالي مالقة، وفيها وقع له ما حكاه من لطف الله به من لحوق أذى واليها، ويُفهم من كلام من ترجمه أن ابتعاده عن دار الولاة كان بعد وفاة صاحب مالقة، فاهتبلها فرصة سانحة للزهد في صحبتهم وخدمتهم.

وهو بعدُ من أعلام سبتة وزهادها الواردين عليها، ولعله تكرَّر دخوله إليها لمكان سبتة من برِّ العدوة في زمانه، وإن كان خموله لا يُعيننا على تقفر كثير من ماجرياته رحمه الله.

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش: ٣/١٩/أ.

(٢) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: ٨/٣١٤.

(٣) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: ٦/٥٢-٥٣، ولم يذكره في تلاميذ ابن أبي العيش من ترجمه من المشار إليهم.

(٤) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: ٨/٣١٤.

(٥) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش: ق٨/ب.

ومن حواضر الأندلس التي دخلها: مدينة إشبيلية، ذكر ذلك عند ذكره لكتاب ابن الحذَّاء في الأسماء، وأغفل ذكر دخوله إشبيلية وسبتة من ترجمه من السالفين والخالفين.

الخطط التي تولاها:

ومن الخطط التي تولاها الخطابة بتلمسان، ذكر هذا ابن رشيد[1]، وأغفلها من ترجمه، وكتب لوالي مالقة كما ذكر في شرح الأسماء، وتولَّى ديوان الأشراف بسَبتةَ كما ذكر ذلك الدكتور محمد بن شريفة.

محل وفاته:

وفي بغية الرواد: توفي بتلمسان، ودفن خارج باب كشوطة[2].

مصادر كتابه في الأسماء:

ومن مصادره في كتابه:

- شرح الأسماء الحسنى للخطّابي.

- تفسير معاني القرآن للزجاج، إذ فسَّر الأسماء في تفسيره لسورة الحشر.

- شرح الأسماء الحسنى لابن برَّجان، عبد الرحمن بن عبد السلام، واعتمد نسخة قُيِّدَ على ظهرها أن ما فيها من الطُّرَرِ فهي بخطه، قال: «ويظهر منها أنها قوبلت بمَحضره رحمه الله، وآثار الصحة عليها ظاهر»[3].

- الإنباء على شرح أسماء الله الحسنى للقاضي محمد بن يحيى بن أحمد ابن الحذَّاء (ت٤١٦هـ)، قال أبو العيش: «نقلتها من أصله الذي بخطه رحمه الله»[4].

---

(١) نيل الابتهاج: ٤٢٤.

(٢) بغية الروَّاد: ٣١.

(٣) شرح الأسماء الحسنى: ق٣/أ.

(٤) شرح الأسماء الحسنى: ق٣/أ.

وقال أيضًا: «ولقد وقفت على كتاب الإنباء في شرح الأسماء الحسنى للقاضي محمد بن الحذَّاء - رحمه الله - بإشبيلية - حرسها الله - في نسخته التي بخطه»[١].

طريقته في الكتاب:

قال أبو العيش: «لابد أن نُبيِّن في شرح كل اسم وقع في هذا الكتاب من الأسماء الكريمة المعدَّدة ما جاء منها في الكتاب العزيز، وما جاء في السنة، وما وقع عليه الإجماع من ذلك، وما اشتقّ من الأفعال الواردة في الكتاب العزيز، وما تداوله العلماء بينهم؛ مما لم يجئ في كتاب ولا سنة، كاسمه القديم مثلًا إن كان لم يرد به توقيف، حتى يكون الناظر فيه على بصيرة، ويتحقَّق ما وقع فيه الخلاف وما لم يقع، ولو لم يكن في هذا الكتاب فائدة حاشى هذا لكَفَتْ، ولأدرك عند الفريقين من العلماء على مسطَّرها ليبين طرقها ومن حيث تُلقيت، بل ربما يستحسن المانعُ من إطلاق ما لم يرد به توقيف إيرادَها بهذا المقصد، لكونه يتبيَّن ما يجيزه وما يمنعه، وذلك كله بمشيئة الله تعالى وحسن عونه»[٢].

ترتيب الكتاب:

قال فيه: «أجعل لكل اسم منها ثلاثة فصول:

- **الفصل الأوَّل:** في بيان معناه مطلقًا؛ من غير تعرض لأصله في اللغة، ولا لاشتقاقه، ولا لما ذَكَر الأئمة والعلماء -رضي الله عنهم- في تفسيره، ولا لاختلافهم فيه، بل يشتمل على التقديس والتنزيه والتذكير، بحسب ما يقتضيه الاسم الكريم إن شاء الله نظمًا ونثرًا».

---

(١) شرح الأسماء الحسنى: ق٧/ب.

(٢) شرح الأسماء الحسنى: ق٤/ب.

وكأنه -رحمه الله- كان يريد تقرير ما يتعلَّق به السالك والمريد من معاني أسماء الله، فلا يتشتَّت خاطره باختلاف أهل اللغة والكلام، ويضيع مقصد التأليف بين قال وقالوا، والاعتراضات والمجاذَبات الجدلية التي قد يضِلُّ فيها المتعني لتقفر مسالك الشارحين، وهو بمسلكه هذا مريد لغاية عظمى وهي الانتفاع بالأسماء وتخليصها مما شاب مباحثها، طريقة مصطفوية، وسيرة صفائية، رحمه الله ورضي عنه.

- **الفصل الثاني**: في مَورده من الكتاب العزيز، أو السنة، أو من الاشتقاق من الأفعال الواردة في الكتاب العزيز، أو من تداول العلماء له في كتبهم وفي محاورتهم، وفي اشتقاقه وشرحه لغة، وما قال فيه أهل اللغة، وما ذكر فيه أئمتنا رضي الله عنهم، منسوبًا إليهم من شرحه حقيقة وعقدًا»(١).

- **الفصل الثالث**: «في الإشارة إلى ما دلَّت عليه الموجودات وشهدت المخترعات، من اتصافه سبحانه بذلك، فيحصل من ذلك للناظر يقين، وليسكـ[ـن] من معرفة الموجودات، ما لم يشغله ذلك عن طلب المقصود العلي»(٢).

وفي هذا الفصل الأخير يستطرد إلى جلب الحكايات والآثار عن الصحابة والتابعين ومن عرف بالصلاح منهم، ويعتني أشد ما يعتني بمقالات أهل التربية من متصوفة القرن الثالث الهجري، كبشر الحافي، والحارث المحاسبي، والجنيد، رحمهم الله تعالى.

ويورد كثيرًا من شعره، مما نظمه في التبيان عن هذه الأسماء ومعانيها، ويغلب عليه الإرشاد والتنزيه، تنزيه الحق، وإرشاد الخلق.

---

(١) شرح الأسماء الحسنى: ق٦/أ.

(٢) شرح الأسماء الحسنى: ق٦/ب.

ومما أورده ابن عبد الملك في ترجمته يظهر أن ما ضمَّنه من شعره مما شَرح به الأسماء، فهو من نظمه الذي سماه الحقائق المصونة، والذي فسَّر به اسم الله تبارك وتعالى، فيكون التنبيه متضمِّنًا لمنظوماته في الأسماء الحسنى.

ثم يذكر نظمه في الزهد وطلب التقلل والتشوق لمولانا رسول الله ﷺ، وغيره من مطالب الشعراء، مع ما عُرف عن الرجل من الانقباض عن أرباب الولايات، والانحياش إلى خويصة نفسه، يُصلح منها ما أفسده الزمان والخلَّان.

عدة الأسماء التي شرحها:

والذي وقع إلينا من شرحه هذا تسعة وأربعون اسمًا، سلك في ترتيبهم على ما جاء في رواية الترمذي، وبلغت الأسماء بإحصائه ٢٦٠ اسمًا، سالكًا في عددها طريقة القاضي ابن العربي.

مسلكه في الاختيار:

وقد كان ابن أبي العيش في كتابه هذا غزاليًّا، يختار ما يختاره، وينصر ما ينصره، وهو بعدُ مُشايع لشيخ إمامه أبي المعالي الجويني، خصوصًا في باب الأسماء، وعليهما كان معوَّله، وبهما ارتفق مطوَّله، وإن كان يعتني بإيراد منقولات القاضي أبي بكر ابن العربي، فهو من باب التنويع والتفنن، والتدليل على مَهْيَعِ الغزالي وسلامة مسلكه، وقد أشار إلى هذا في تقدمته لكتابه.

وقد يذكر من أقوال ابن برَّجان، ويسميه بالشيخ لارتسامه بهذه الخطة، فهي تحلية عنده مرضية، وسيرة مقضية. وأمّا ابن الحذّاء فلم يُفد منه شيئًا ذا بال، حاشى تعديد الأسماء وذكره لعدتها عنده، مع ما زاد على رواية الترمذي، ولعل قلة الانتفاع بالإنباء راجع لعدم تحصيل أصله، أو فرع مصحح عليه، وعبارته تفيد أن الكتاب كان من محتويات إحدى الخزائن بإشبيلية فتعذَّر معه اصطحابه.

الإفادة من الأمد:

ومن خصائصه في النقل أنه يعتني بإيراد لفظه حرفًا حرفًا، فلا يغادر منه كلمة ولا يسقط لفظة، ويورد من الأمد النقول الطِّوال، مع التلطف في العبارة عند النقد أو الاعتراض، ويكون ذلك بالإشارة الدالة، واللمحة الخاطفة، وقد يكتفي بالتنظير - وهو قوله: فيه نظر[١]- عن سواه، مخالفا بذلك طريقة القاضي أبي بكر، مع محاولة الجمع بين الأقوال المتخالفة لتغدو متآلفة، ومن جميل قوله في القاضي: «وهذا ليس يخفى على القاضي أبي بكر المذكور -رحمه الله- فهو من أهل العلم ومن أهل النظر الذين لا يجهل قدرهم»[٢].

نسخة ابن أبي العيش من الأمد:

وظهر لنا أن نسخته من الأمد لم تحتوِ على ما احتوت عليه «نسخة شهيد علي»، وهي «الإبرازة الأخيرة»، فسقط من نسخته تفسير اسم الله «العظيم»، وكذلك بعض الزيادات التي في النسخة الأخيرة من الكتاب، وشأنه في ذلك كشأن القرطبي كما ألمعنا إليه قبل، مما يزيدنا تأكيداً أن «الإبرازة الأخيرة» من الأمد لم تنتشر كما انتشرت «الإبرازة الأولى» من الكتاب، ولعل هذا يرجع إلى ما عُرِفَ عن القاضي من الرجوع إلى مصنفاته؛ فيزيد وينقص، ويعدِّل ويبدِّل، وينقِّح ويصحِّح، والله أعلم.

٥- المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية:

ألَّفه الفقيه الحافظ أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن تميم اليفرني المكناسي (ت٧٣٤هـ)، فرغ منه عام ٧٢٨هـ بمدينة فاس[٣]، وذكر في طالعته مصادره التي منها استمد، فذكر منها:

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش: ٥٧/أ.

(٢) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش: ٣/١٧/أ.

(٣) المباحث العقلية لليفرني: ق١٣٧/أ، وللكتاب ثلاث نسخ؛ منها نسخة بالحسنية، وهي من كتب عبد الرحمن ابن زيدان العلوي، فرغ منها ناسخها عام ١٠٥٧هـ، وثانية بالخزانة العامة بالرباط، وثالثة بتونس نسخت عام ١٢٣٩هـ.

- شرح الإرشاد لأبي عبد الله المازري (ت٥٣٢هـ)، وهو في ثلاثة أسفار، السفر الثاني منه بخزانة جامع مكناس الأعظم، والأول منه بالمكتبة الوطنية بتونس، وقطعة أخرى بالمكتبة الوطنية بباريس، وهو غير المازري صاحب المُعلم، وبعض الأفاضل يخلِط بينهما.

- شرح الإرشاد لأبي يحيى زكرياء بن يحيى الإدريسي كان حيًّا عام ٦٢٩هـ، ويوجد بعضه بالقرويين، رقمه: ٧٢٩[١].

- بغية الراغب ومنية الطالب لابن مؤمن، في ثلاثة أسفار، وهو من تلاميذ أبي عمرو السلالجي.

- شرح البرهانية لابن بزيزة.

- والأوسط لأبي المظفر طاهر بن أحمد شاه بور، يوجد بعضه في خزانة خاصة.

- شرح البرهانية لأبي عبد الله الكتاني، وهو من تلاميذ أبي عمرو السلالجي صاحب البرهانية.

ومن الكتب التي اعتمدها ولم يذكرها في تقدمته رسالة الإمام عبد الجليل الرَّبَعي - كان حيًّا عام ٤٧٨هـ - في الاعتقاد، ونقل منها نصوصًا مطوَّلة، ومن عرَّف[٢] بكتاب اليفرني هذا ذكر إفادته من عبد الجليل ولم يذكر الكتاب المنقول منه، فيستدرك عليه بما هنا.

ومن مصادره كذلك شرح كتاب سيبويه لابن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)[٣] وشرحه لابن أبي الربيع السَّبْتي (ت٦٨٨هـ)[٤].

---

(١) ورقات عن حضارة المرينيين للفقيه محمد المنوني: ٣١١.

(٢) هو الدكتور جمال البختي في كتابه عن السلالجي.

(٣) المباحث العقلية لليفرني: ق٧/ب.

(٤) المباحث العقلية لليفرني: ق١١/أ.

ومن مصادره أيضًا شرح الإرشاد لابن دِهاق الشهير بابن المرأة، وهو في خمسة أسفار، ثلاث نسخ منها بدار الكتب المصرية، ويوجد أوّله بخزانة الجامع الكبير بمكناس، وقطعة بالمكتبة الوطنية بتونس، ولها صورة على الميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط.

الإفادة من الأمد للقاضي:

ومن الكتب التي أفاد منها اليفرني كتاب الأمد الأقصى، فنقل منه نصوصًا كثيرة ونثرها في كتابه، وإن لم يسمِّه باسمه المعرف به، اكتفاءً باشتهاره، وفي نقوله استطاع اليفرني أن يفيد منه الفائدة العظمى، فذكر من مقالاته في مقدماته[١] ومباحث الكتاب، ومنها جُمَلٌ اقتبسها ولم ينسبها للقاضي، وهي في أمده، وذلك عند ذكره لمعاني الواحد في اللغة[٢]، وفي مواطن أخرى من شرحه[٣].

٦- تفسير الإمام أبي عبد الله محمد بن عرفة الوَرْغَمي (ت٨٠٣هـ):

وأفاد ابن عرفة من الأمد في شرحه لأسماء الله الحسنى عند تفسيره لأواخر سورة الحشر، فأفاد منه في شرح عالم الغيب[٤]، وفي تفسير اسم الله الملك[٥]، وفي تفسير اسم الله القدوس[٦]، وفي تفسير اسم الله العزيز[٧]، وفي تفسير اسم الله المتكبر[٨]، وفي تفسير اسم الله الخالق[٩].

---

(١) المباحث العقلية لليفرني: ق٥/ب

(٢) المباحث العقلية لليفرني: ق٩٠/ب.

(٣) وفي دراسة الدكتور جمال البختي للسلالجية وشروحها لم يذكر الأمد من بين مصادر الكتاب، فاكتفى بذكر ابن العربي ضمن من أفاد منهم اليفرني في شرحه هذا دون تعيين الكتاب.

(٤) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٥.

(٥) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٥.

(٦) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٦.

(٧) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٧.

(٨) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٩.

(٩) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٩.

٧- المقـصد الأسـنى فيمـا يتعلّـق بمقاصـد الأسـما لأحمـد زَرُّوق الفاسـي (ت٨٩٩هـ):

وهو في رسالة لطيفة، اختصرها مصنفها واعتصرها جدًّا، وأفاد من الأمد الأقصى وذكره باسمه المشتهر، وأحال عليه[١].

٨- الإفادة من الأمد وتداوله في القرن الثاني عشر بالمغرب:

وذكر الفقيه اسْكَلَنْطُ جوابًا مطوَّلًا لأبي عبد الله الغَزْوَاني في طُرَّتِهِ على إحدى مواضع الأمد، وفيه ما يدلُّ على تداول الأمد واشتهاره بالمغرب في القرن الثاني عشر الهجري، ونصُّ السؤال -وهو من كلام ابن عبد الله الغربي الرباطي-:

«هل وقفت على شيء ممّا يتعلق بما وقع في كلام الإمام ابن العربي رحمه الله في «الأَمَدِ الأقصى» من أن كمالات الله تعالى المدلول عليها بالأسماء والصفات اطَّلع عليها الخلق، ومن لازِم ذلك أنه مُتَناهٍ، إذ عِلْمُ الخلق مُتَناهٍ ولا يتعلق إلا بمُتناهٍ، خلاف ما عليه الأكثرون من أن الكمالات لا تتناهى؟»[٢].

وأرَّخه الفقيه اسكلنط بتاريخ ربيع الآخر عام ١١٦٤هـ، ونقله من خط الفقيه الغزواني نزيل فاس.

٩- التحرير والتنوير للإمام محمد الطّاهر ابن عاشور (ت١٣٩٤هـ):

وممَّن ذكر الأمد ونوَّه به الفقيه محمد الطاهر ابن عاشور، ذكر ذلك في التحرير والتنوير، واستفاد وجوده من أحكام القرآن لابن العربي، وذكر عِدّةَ الأسماء المفسَّرة في الأمد والأحكام[٣].

---

(١) المقصد الأسنى لزروق: ق٢/أ.

(٢) الأمد الأقصى نسخة (ط): طرة ق٧/ب.

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٨٨/٩.

الانتقاد لمسائله والاعتراض على مباحثه

- **انتقاد ابن الحصَّار السَّبْتي:**

من المُكثِرين لنقد كتاب الأمد الأقصى أبو الحسن ابن الحصَّار السبتي (ت٦١١هـ)[١]، وقد اعتنى أبو عبد الله القرطبي بإيراد أقواله واستكثر منها، وكان في كثير من هذه النقول متهمِّمًا بما فيه نقد أو اعتراض على ما قرَّره القاضي الحافظ أبو بكر ابن العربي في الأمد الأقصى، وقد كان ابن الحصَّار معروفًا بمقالاته ومناظراته الكلامية، ومنها شرحه لعقيدته في أربعة أسفار، فتحتمل أن تضم المنقول عنه على كثرته ووفرته، وقد صرَّح أبو عبد الله القرطبي بذلك[٢].

وفي تقريرات ابن الحصار وتحقيقاته علم كبير وفهم دقيق، مع مزيد اعتناء، وتوسع في معرفة الدلالات اللغوية والشرعية، مما يبرِز مكانته وعلوَّ كعبه، مرتبة اقتعدها فما افتقدها، ومنزلة اعتلاها فجلَّاها.

غير أن ابن الحصار كان متسرِّعًا في بعض اعتراضاته، غيرَ باذل للوسع في تطلب المعترَض، فكأنه إذا وجد ما يظنه وهمًا أو خطأً طار به كل مَطار، فلا يحقق في اللفظ أو المعنى، ولا يُتبع الكلام ما يَعقبه بعده من التفسير، فيكتفي بما يظهر له مما يعده سَقْطَةً، فيهتبلها لُقَطَةً، ثم يكون من أمره ما ذكرنا، عادة اعتادها، وطريقة ارتادها.

وقد استشعر أبو عبد الله القرطبي ذلك، فقال في إحدى هذه المسائل المنتقدة: «وكأنَّ الفقيه أبا الحسن ابن القصار لم يقرأه ولا وقف عليه»[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: الذيل والتكملة: ٢٠٩/٨، صلة الصلة لابن الزبير: ١٢٤/٤، التكملة لابن الأبار:٢٤٨/٣، التكملة للمنذري: ٣٠٩/٢، تاريخ الإسلام: ٣١٩/١٣، الوافي بالوفيات: ٨٣/٢٢، جذوة الاقتباس: ٤٧٠/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٦/٨.

(٣) الكتاب الأسنى للقرطبي: ٢٩.

أسماء الله هل هي توقيفية أم توفيقية؟

قال أبو عبد الله القرطبي: «قال القاضي أبو بكر ابن العربي: ما كان من الأسماء يقتضي التعالي والتقديس ولم يرِد به خبَر، فأكثرهم على أنه لا يجوز أن يسمّى به، ومنهم من قال: يجوز، وهو الصحيح».

قال ابن الحصَّار: «تجويزه حمَلَه على إدخاله عدة من الأسماء لم يرد بها قرآن ولا سنة في جملة أسماء الله تعالى، وفي كلامه عن العلماء هذا نظر، ولكلامه تأويل، والذي يجب أن يعتمد عليه أن العلماء مجمِعون على أنه لا يجوز أن يسمّى الخالق غيرُه، ولا أن يناديه بغير ما أذن فيه، ولكن الخلاف في جواز إطلاقات تجري في دُرْجِ الكلام من الداعي المشرع وتنزَّل على مقصوده؛ من غير أن يقصد تسمية خالقه سبحانه ولا أن يضعها سمة له»[1].

وهذا الذي ذكره ابن الحصّار لا يخالفه فيه أحد، من أن المعتبر في الدلالات الشرعية مراعاة قصد الشارع من الخطاب، ويُخالف في ادعائه الإجماع على ما قال، وإن سُلِّم له فتكون التسمية غير مستنكَرة ما دامت على التعظيم، فتحمل على قصد الشارع وما في معناه، فيرتفع الخلاف، وعلى هذا كان القاضي أبو بكر رحمه الله، فنفذ إلى مقصود الشارع وتعلق بغاية الخطاب، من غير جمود على ظاهر اللفظ.

ثم قال: «وقد ذكر الفقيه أبو بكر ابن العربي كل ما جاء من هذه الأوصاف في القرآن والسنة في أسماء الله الحسنى، ويلزمه أن يذكر فيها العضد والخليفة والصاحب والدهر وسائر ما ورد، ولا أعلم أحدًا يجوِّز مثل هذا ولا يعدّه في عدة الأسماء، وهذا عندي من أعجب العجب مع معرفته بلسان العرب، وما نسب للقاضي أبي بكر بن الطيب ﷺ من هذا ليس على وجه

---

(١) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي -نشرة حسونة-: ٢٦-٢٧.

التسمية، ولكن على نحو ما قدَّمته، وهو عندي جائز للعالِم دون غيره، فإنَّ من ليس بعالم قد يُجري على خالقه أوصافًا لا يحلُّ وصفه بها وهو لا يعلم»[١].

وما ألزم به القاضي ليس كذلك، ولو كان من مذهب القاضي ما ذَكر لكانت عدة الأسماء تزيد على ما سطَّره بكثير، وليس من سبيل الإنصاف ما زعمه ابن الحصَّار في حق كلام القاضي، وليس منه أيضًا ما نسبه لابن الباقلَّاني، كما بيَّنا قبل.

ثم تعقَّب أبو عبد الله القرطبي كلام ابن الحصَّار وبيَّن أنه مدخول لا يستقيم، ثم ساق من كلام ابن العربي ما ينفي به ما ألزمه ونسبه إليه، ثم قال: «وكأن الفقيه أبا الحسن ابن الحصار لم يقرأه ولا وقف عليه»[٢].

إرجاع معاني الأسماء إلى الصفات السَّبْعِ:

قال ابن الحصَّار: «وقد تمدَّح الفقيه أبو بكر ابن العربي بأن ضمَّ الأسماء كلها إلى الصفات السبع، وزعم أن لا مدلول عليها في المعقول والمنقول جميعًا، ويعني بالصفات السبع: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، وقد تكلَّف -رحمه الله- ردَّ جميع الأسماء ومفهوماتها إلى الوجود وإلى هذه الصفات».

ثم قال: «وليس في هذا الباب إجماع ولا حجة بالغة، ولا دلالة قاطعة تدلُّ على حصر الصفات القائمة بالذات، ولا معنى لرد جميع الأسماء ومفهوماتها لسبع صفات كما قال، ولا حجة لمن فعل ذلك»[٣].

ومسلك القاضي رحمه الله لا تكلُّف فيه، وقد مهَّد لذلك بجَوازه في لسان العرب، من رجوع أسماء كثيرة لمعنى واحد، فمنطلَقه اللسان وعليه معوله.

---

(١) الأسنى لأبي عبد الله القرطبي -نشرة حسونة-: ٢٧.

(٢) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي -نشرة حسونة-: ٢٩.

(٣) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي -نشرة حسونة-: ٤٧.

ونعم، قد صح كلام ابن الحصَّار من انعدام الإجماع على الذي قرَّره القاضي، ولكن لا يعدِم حجة، وفيما ذكره من أصول اللسان كفاية، والقضية اجتهادية تقبل المفاوَضة والمباحَثة.

حديث تعديد الأسماء:

قال ابن الحصَّار: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات، وإنَّما لم يصححه الترمذي -رحمه الله-، لأن هذه الرواية التي ذكر فيها الأسماء معارضة عنده لرواية من روى الحديث ولم ينصَّ على الأسماء، وأنت تعلم بأدنى نظر أن ليست هذه معارضة فيحتاج إلى الترجيح بين الرواة، وإذا كان الراوي الذي ذكر الأسماء في روايته عدلًا فزيادة العدل مقبولة، وما ذكره ابن العربي من أنه لا يعلم هذه الأسماء في الحديث من قول الراوي أو من قول النبي ﷺ فاحتمال يتطرق لكل حديث، فيلزم طرح كل حديث والتوقف عنده، وكل اعتراض يؤدي إلى هذا فهو باطل مردود، ولا ينبغي أن تُرد الآي والأحاديث بالاحتمال العقلي[1]، وإنما تحمل الآي والأحاديث على الاحتمال اللغوي، وهذا أصل عظيم في التأويل في سائر أحكام الشريعة، فكيف في أسماء الله تعالى التي قد اتفق الجميع على أنه لا يجوز وضعها بالاجتهاد، بل الأقرب أن يقال إنما أسقطها من قصَّر حفظه عن الإتيان بها على وجهها»[2].

ولا يخفى ما في كلام ابن الحصَّار من نظر، وذلك أنه صحَّح قبول تلك الزيادة لأمرين:

---

(١) قد علم أنه ليس من قبيل الاحتمال العقلي المجرد، وإنَّما هو من الاحتمال الناشيء عن دليل خاص عند المحدث الناقد، وهو مجال ضيق جدًّا إلا على الخبير بمناهجهم في التعليل.

(٢) الأسنى لأبي عبد الله القرطبي -نشرة حسونة-: ٥٧-٥٨.

أحدهما: حديثي، وهو مطلَق قبول زيادة الثقة، وهو مردود لأنه ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما لم يكن فيها معارضة لمن هو أوثق وأحفظ.

والثاني: استدلالي، حيث جعل الإجماع على عدم جواز وضع الأسماء بالاجتهاد، مانعًا من أن تكون تلك الزيادة من قِبَلِ الراوي، وهذا أيضًا غير لازم لوجود المنازعة في ذلك الإجماع، هل هو على المعاني أم على العبارة عنها، فإن كان الأول فمسلَّم، أما الثاني فلا، كما بيَّنه القاضي في السابقتَين الرابعة والخامسة، وفي اللواحق من الكتاب.

ومن مواضع الانتقاد التي ظهر فيها تكلف ابنِ الحصَّار تعقُّبه لإدراج ابن العربي نفسه في سلك العلماء العارفين بالأسماء، فقال: «ثم أدرج نفسه مع العلماء فيمن أحاط بأسماء الله تعالى وصفاته، وتوسَّل لمراده بتعظيم حق رسوله ﷺ، وذكر ما خص به .. ولم يأت ببرهان على مراده»[1].

ومقصد القاضي ابن العربي قد يخفى على غير المتبصِّر المتمهل، فهو لا يقصد بالإحاطة إدراكَ جميع الأسماء اسمًا اسمًا، وإنما يقصِد أصول الأسماء. ويذهب إلى اعتبار ثبوت الصفات السبع -التي أرجع إليها جميع هاته الأسماء- واجبًا على من أراد معرفة الله تعالى، ثم إدراك ما تدل عليه الأسماء إثباتًا وتنزيهًا.

ودليل ذلك قوله رحمه الله: «ولو فَرَضْنا للباري تعال صِفةً أو اسمًا من الأصول لم نَطَّلِعْ عليه لم نَثِقْ بما عَلِمنا، ولا كان لنا اعتدادٌ بما عقَلْنا، وإنما الذي يَصِحُّ في تأويلِ هذه الأخبار التي تقدَّم احتِجاجُ علمائنا بها؛ أن الثناء والحمدَ يكون بمَحامِدَ وأدعيةٍ تَعودُ كلُّها إلى هذه الأصول، كما أنه قد يَعْلَمُ العالِمُ أدعيةً ويتحَقَّقُ ثناءً وذِكرًا، ثم يأتيه بعد ذلك مأْثورٌ من دعاءٍ وثناءٍ يقعُ منه

---

(١) الأسنى لأبي عبد الله القرطبي - نشرة حسونة -: ٨٥.

مَوقِعَ استحسانٍ، ويرى فيه وُجوهًا من المحامد لم تكن عندَه، ولكنها راجِعةٌ بالمعاني إلى ما سبق لدَيه».

ومن المسائل التي استجادها ابن الحصار قوله: «اختار -رحمه الله- في الترجيح أن يكون لكل اسمٍ معنى يخصه، وهو الحقُّ، لأن الترادُف لا يصحُّ في أسماء الخالق سبحانه، ولولا اختلاف مفهوماتها لم تتعدَّد الدلالات»[١].

ومن مسائل الفقه التي انتقده فيها ما ذهب إليه القاضي من الرخصة في اتخاذ الصور التي لا روح فيه، فكأن ابن الحصَّار عاب عليه ذلك، وعارضه بقول خالف فيه الجمهور[٢].

وفي كثير مما أورده أبو عبد الله القرطبي من مَقالات ابن الحصَّار تفنُّن ظاهر، وتحقيق باهر، فقد كان مبرِّزًا في المباحث الاعتقادية، والمسائل الكلامية، مع ما شُهِرَ عنه من معرفة بالحديث وعلومه، واقتدار على توجيه المعاني، ورسوخ في معرفة الدلالات اللغوية، مع اتساع العارضة، وسعة الصدر للمباحثة والمفاتشة، فرحمه الله ورضي عنه.

انتقاد أبي عبد الله القرطبي:

قال القرطبي في اسم الله «الصادق»: «عجبًا لهؤلاء الأئمة - الزجَّاجي وابن العربي والأُقْلِيشي- مع تبحُّرهم في كتاب الله تعالى، والبحث عن معانيه وتفسيره، وتلاوته ليلًا نهارًا، كيف غفلوا عن هذا الاسم العظيم حتى يقولوا: إنه لم يرد في القرآن وإنَّما ورد فعله؟ فكأنهم - رحمهم الله - لم يقرؤوا سورة الأنعام، لكن الذهول والنسيان يعتري الإنسان، والكمال إنما هو لذي الجلال»[٣].

---

(١) الأسنى لأبي عبد الله القرطبي - نشرة حسونة-: ٣١٥.

(٢) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي - نشرة حسونة -: ٣٥٣.

(٣) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي: ١/٢٥٤.

وقال في اسم الله «المُغْنِي»: «عجبًا للقاضي حيث منع إطلاق الاسم كما تقدَّم عنه في اسمه الغني، وإطلاقه أولى لما ذكرنا، وكأنه -رحمه الله- ما كتبه بيده ولا قرأه بلسانه في الحديث الذي خرَّجه الترمذي»[١]. وانتقاد أبي عبد الله للقاضي انتقاد عالم عارف بمواقع الكلام ومآخذه، فلا يعترض ليغض من شأنه، ولا ينتقد ليشعر بفضل نقده ونبله، وإنَّما انتقاده أداء لحق الله على العلماء، دلالةً وتَبْيِينًا، مع الأدب والاحترام، والتقدير والتولُّه بالمقام.

---

(١) الكتاب الأسنى لأبي عبد الله القرطبي: ٥٢١/١.



توثيق نسبة الكتاب وذكر عنوانه ونسخه

- توثيق نِسبة الكتاب
- عنوانه المُختار
- وصف نسَخه المعتمدة

توثيق نسبة الكتاب

لا يخالِجنا شكٌّ في صحة نسبة الأمد إلى القاضي أبي بكر ابن العربي، فما فيه من مسائل وتحريرات، وتحقيقات وتدقيقات، وبدائع وصنائع، هي دالة على القاضي، كاشِفة لصحتها، فدليلُها فيها، وشاهدُها معها، لا تحتاج إلى من يثبت نسبتها، أو يبرهن على صحتها، والرجل قد نثر علومه في كثير من كتبه، وتلقَّفها الناس ورَوْوَها، وأفادوا منها، وساروا على نهجها، فمحاولة التوثيق هاته لا نحتاج إليها أبدًا مع كتاب شهير كالأمد الأقصى، وعلى كثرة ما أحال عليه، ودلَّل على فضله، وعلى كثرة من أفاد منه، فقد نقلوا عنه نصوصًا مطولة ومختصرة، فيها الدلالة البينة، والعلامة المتعينة؛ على صدق النسبة، وصحة الانتساب، فلا نطيل -والحالة هذه- بذكر النصوص المؤيدة، والله الموفق.

العنوان المختار

ونذكر في هذا المبحث جملة مسائل منها:

طريقة القاضي في تسمية كتبه:

لم يعتد أن يسمي القاضي كتبه كما درج الناس عليه، وإنَّما يشير إلى جُمَلٍ دالة على اسمه، متناولة لرسمه، ويكون في تلك الحروف المُنَبِّهِ عليها عناصرُ العنوان، وهو الذي يرتضيه عادة.

ففي شرح جامع الترمذي قال في خاتمة طليعته: «فخذوها عارضةً من أَحْوَذِيٍّ، عَلِمَ كتاب الترمذي»[١]، ومع هذا سمّاها الناس بعارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، متابعة لما سطَّره القاضي في مقدمته.

---

(١) العارضة لأبي بكر ابن العربي: ١/١٥، تحقيق طارق الشيباني.

وفي كتابه أحكام القرآن لم يعتنِ بتسميته، ولم يجعل له اسمًا مخصوصًا يتميَّز به، فقال في مقدمته: «فتعيَّن الاعتناء الآن بالقسم الثالث، وهو القول في أحكام أفعال المكلَّفين الشرعية»[١]، وسمَّاه في كتبه الأخرى بأحكام القرآن[٢]، فاقتصر الناس على تسميته بذلك.

وكذلك الشأن في كتابه القَبَس، والقانون، والناسخ والمنسوخ، وغيرها من تواليفه ومصنفاته، لا يسمِّيها باسم كما درج عليه الناس من قبل، بل يشير إليها وينعتها بما يقع به التمييز عن غيرها، فإذا عُلِمَ هذا كان محاولة تطلُّب اسم جامع لكُتبه أمرًا صعبًا، وطريقًا مَخُوفًا، فلا مناص -والحالة هذه- من الاكتفاء بإشارته، والاحتفاء بأمارته.

تسمية كتاب الأمد:

وهو في كتابه الأمد لَـمَّحَ إلى ما يحتمل أن يكون اسمًا لكتابه، فقال: «فكان أفضلَ ما انتدَبتُ إليه، وعَقَدت العَزْمَ عليه، التعريفُ بالله تعالى، والتفسيرُ لأسمائه الحُسْنى وصفاته العُلى»، وهو بقوله هذا كشف عن موضوع كتابه، وأشار إلى اسمه أيضًا، فهو كتاب في تفسير أسماء الله الحُسنى وصفاته العُلى.

وفي موضع آخر من تقدمته قال: «آمِّينَ الأَمَدَ الأَقْصَى في مَعْرِفَةِ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى وأَفْعالِهِ تَعالى»، فإذا نظرنا إليها على أنها تسمية كان العنوان الذي قصد القاضي هو: **«الأمد الأقصى في معرفة الأسماء الحُسْنى وأفعاله تعالى»**.

وفي مَحَلٍّ آخر من الأَمَدِ قال: «واستفاد بذلك الـمُوَفَّقُون معرفةَ الله تعالى؛ بأسمائه الحُسْنى، وصفاته العُلى، وأفعاله العُدْلى»، وقوله هذا قريبٌ من تسميته

(١) مقدمة أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي، نسخة طارق الشيباني.

(٢) منها الأمد وسراج المريدين.

للكتاب في قانونه بقوله: «حسبما رتَّبناه مُبَيَّنًا في كتاب «**الأَمَد الأقصى في الأسماء الحُسْنى والصفات العُلى والأفعال العُدلى**»»[١].

وفي كتاب الأفعال قال: «وكما قد فرغت من شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى في كتاب «الأمد الأقصى»، تعيَّن قصد الإكمال والتعرف للأفعال»[٢].

وجاء في غالب كتبه بالاقتصار على «**الأَمَد الأقصى**»[٣] أو «**الأمد**»، فيُحِيل عليه بهذا الاسم، وبه ينعته، وظهر لنا بهذا أنَّ الجزء المتفق عليه من التسمية هو قِسْمُه الأوَّل، وسائر التسمية ممَّا يُختلف فيها في ورودها في كُتُبِ القاضي.

هل كتاب الأفعال قِسْمٌ من أقسام الأمد؟

ويظهر أمر آخر من خلال التسمية الخلاف في اعتبار الأفعال جزءًا من الأَمَدِ وقِسْمًا من أقسامه أم هو كتاب ملحَق به؛ لتعلُّق موضوعه بموضوع الأسماء والصفات، وهو بتسميته في القانون دالٌّ على دخوله في كتاب الأَمَدِ، وجزءٌ من أجزائه، وفَصْلٌ من فصوله، على اعتبار الكتاب يضمُّ أقسامًا ثلاثة:

- قِسْمُ الأسماء؛
- وقِسْمُ الصفات؛
- وقِسْمُ الأفعال.

---

(١) القانون لأبي بكر ابن العربي: ٤٦٥.

(٢) كتاب الأفعال لأبي بكر ابن العربي: ق١/ب.

(٣) في الأحكام، والعارضة، والناسخ والمنسوخ، والقبس، والقانون، وسراج المريدين، وغيرها.

وقال في الأحكام - عند تفسير سورة القدر-: «قد بَيَّنّا في كتابِ «المُشْكِلَين» وقسمِ الأَفْعالِ من «الأَمَدِ الأَقْصى» معنى النُّزولِ في القرآن».

وصنيع القاضي أبي بكر في «الأمد» يدلُّ على أن «الأفعال» غير داخل فيه، وأنه إنَّما شرع فيه بعد الانتهاء من تفسير الأسماء وتِبْيانِ الصفات، فرأى من الواجب عليه أن يستكمل ما بدأه؛ على عادته، وكتبُ القاضي -رحمه الله- شديدة الصلة ببعضها البعض، وثيقة الوشائج، كل واحدة منها تأخذُك إلى أختها، لما يجمعهما من وحدة الموضوع والمشروع، وبينها من التناسب ما يَقْضي للقاضي بجودة الفِكَرِ، واتصال وتسلسل النَّظَرِ، والأفعال من هذا الصِّنْفِ وفنِّه، ومن هذا الجِنْسِ وبابته، ويدل على ذلك أيضًا ويؤكده خمسة أمور:

أَوَّلها: قوله في خاتمة الأَمَد: «قد انتهى الأمد، وحصل الاستيفاء للعدد».

ثانيها: قوله في طالعة الأفعال: «وكما قد فرغت من شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى في كتاب «الأمد الأقصى»، تعيَّن قصد الإكمال والتعرف للأفعال»[1].

ثالثها: ما جرت عليه النسخ من الفَصْلِ بين كتاب الأمد وكتاب الأفعال، ولو كانا كتابًا واحدًا لضُمّا إلى بعضهما البعض، وغالب النسخ التي بين أيدينا هي على هذا السبيل جاريةٌ، ولهذا المَهْيَعِ مُقْتَفِيَة.

رابعها: أنه لم يدخله في أي قطب من الأقطاب الأربعة التي بنى عليها الكتاب، ولا أشار إليه تصريحًا ولا تلميحًا عند تفصيله لأبواب الكتاب وفصوله في التقدمة.

---

(١) كتاب الأفعال لأبي بكر بن العربي: ق١/ب.

خامسها: أنه وإن كان له صلة بمباحث الصفات، لكنه أدخل بباب المشكل من القرآن منه بغيره، وبهذا ألمح القاضي عند كلامه عن كتاب المشكلين وأن رؤوس مسائله في كتاب الأفعال[١].

- عنوان الكتاب في النسخ المعتمدة:

في نسخة (ك) جاء اسمه هكذا: «الأمد الأقصى في شرح معاني أسماء الله تعالى الحسنى»، وفي (غ) و(ل) و(ح): «الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى».

تسمية الكتاب في كتب التراجم:

من أوائل من ذكره من التَّارِيخِيِّينَ ابنُ عبد الملك المراكشي في «الذيل والتكلمة»، فسمَّاه: «الأمد الأقصى»[٢]، ثم ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، فسمَّاه: «شرح الأسماء الحسنى»[٣]. وسمّاه المقَّري «الأَمَد الأقصى بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى»[٤]، والمقَّري هو الوحيد -فيما وقفنا عليه- الذي ذكر اسم الأمد كاملًا دالًّا على موضوعه، مميِّزًا لفنِّه، كما أنه الوحيد الذي استوعب في ترجمته للقاضي الكثير من مصنفاته وأوضاعه.

تسمية الكتاب في كتب الناقِلين منه:

ومن المفيدين منه والمستوعبين لمسائله ومباحثه الفقيه المفسِّر أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، فعند ذكره للكتاب سمَّاه: «الأمد»[٥].

---

(١) قانون التأويل لأبي بكر بن العربي: ٣٦١.

(٢) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: ٥/١٧٨.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٩/٣٣٧.

(٤) نفح الطيب للمقَّري: ٢/٣٥.

(٥) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي عبد الله القرطبي: ١٩٥.

وسمَّاه ابن أبي العيش -كان حيًّا عام ٦٨٣هـ- في مقدمة كتابه في شرح أسماء الله: «الأمد الأقصى في شرح الأسماء الحسنى»[١]، وكذلك سمَّاه ابن عرفة (ت٨٠٣هـ) في تفسيره[٢].

وسماه أبو العباس زَرُّوق (ت٨٩٩هـ) في المقصد الأسنى: «الأمد الأقصى»[٣].

العنوان المختار:

واخترنا من بين التسميات المتقدمة أن نسميه بـ «الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحُسْنى وصفاته العُلى»، إذ هي العبارة التي أورد معناها في تقدمته للكتاب، وإن كان ذكر التفسير، وهو والشرح بمعنى واحد، كما ذكر الشرح في كتاب الأفعال، وهو أدلُّ على المراد.

ونرى مع ذلك أن أية تسمية تدل على موضوعه فهي مقصودة ابتداءً وانتهاءً، فما ورد في نُسَخِ الكتاب مقبول مستحسن، وما ورد في كتب الناقلين منه والمفيدين من مسائله معتبَر غير مُلْغًى، والأمر في ذلك واسع لا يُحَجَّرُ، ولا يُمْنَعُ الاختيار من شاءه وأراده، والله أعلم.

وصف النُّسَخ المعتمدة

١- نسخة مكتبة شَهِيد عَلِي في إستانبول (ك):

في ١٣٨ ورقة، ورقمها: ٣٧١، وهي نسخة عتيقة صحيحة مليحة، بلغت في الإتقان شأنًا رفيعًا، مضبوطة من أوَّلها إلى منتهاها، وخطها أندلسي رائق،

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش التلمساني: ق٣/أ.

(٢) تفسير ابن عرفة: ٤/٢٠٥.

(٣) المقصد الأسمى لزروق: ق٢/أ.

من خطوط القرن السادس الهجري ظنًّا، حروفها مُحْكَمَةُ النَّظْم، وكلماتها مجوَّدة غاية، وأغفل ناسخها في خاتمتها ذكر اسمه ورسمه، وزمن نسخه، فهي غُفْلٌ من كل ذلك، واعتنى بذكر اختلاف النسخ؛ وما يصحُّ وما لا يصح، مع استعمال الرموز والعلامات، ومن هذه الرموز المستعملة:

- **رموز التصحيح**: صح، صح صح، حق.

- **التضبيب والتمريض**: صـ، هذا إذا استضعف اللفظ من جهة المعنى، فأمّا إذا أراد الضرب عليه فيُلْصِق الضبة بالحرف المراد إزالته، أو يجعل الحرف بين حاصرتين، وفي أحيان قليلة يضرب عليه بخط مائل.

- **رموز الإهمال**: يضع صادًا صغيرة تحت الصاد، وحاءً صغيرة تحت الحاء، وهمزة صغيرة تحت السين أو الحروف المهملة، وأحيانًا يضع تحت السين شِينًا مقلوبة.

- **رموز النسخ**: خ، ع، أصل، أم.

- **رموز التنبيه**: ظ: ويعني بها الظاهر، عـ: ويعني بها لعله، كذا: وغالبًا ما تكون تنبيهًا على خطإٍ نحوي في الحرف المثبَت.

ويراعي أشد ما يراعي الضبط القديم للحركات والشدَّات، خصوصًا عند الأندلسيين، فإذا كان الحرف مشدَّدًا مخفوضًا وضع الشّدة تحت الحرف، وإذا كان مفتوحًا وضع الشدَّة فوقه، وإذا كان مضمومًا أماله وجعل رأس الشدَّة إلى الأعلى.

ويعتني أشد ما يعتني أن يثبت الرواية كما هي وإن كانت على الغلَط، ثم يذكر في الطرة المعتبَر منها من غير تغيير في أصل الكتاب ومتنه. ومبالغةً منه في الضبط واحترازًا يلجأ إلى تَكرار علامة التصْحيح خشية الوقوع في اللَّبس، فيذكر الحرف الصحيح مع علامة التصحيح في المتن والطُّرَّة، وفي أحيان أخرى

يُثبت العلامة مرتين اثنتين، وفي أحيان أخرى أيضًا يُثبت التصحيح في المتن والطرة، ويضع فوق الكلمة: حق، إيغالًا في التثبت.

والأصل الذي ينقل منه -في ظنّنا- هو من الأصول التي قُرِئت على القاضي أبي بكر ابن العربي، وعند الاختلاف يُرجِّحُ به، وهو الذي يشير إليه مرَّةً بالأصل، وأخرى بالأمِّ.

وقد ظهر لنا بعد طول نظر في هاته النسخة أنه اعتمد على نسخ ثلاث: نسخة يرمز لها بـ «خ»، وثانية بـ «ع»، وأخرى بـ «الأصل» أو «الأمِّ».

وأصحُّ هذه النسخ عنده هو الأم، فبه يستدرِك على النقص أو الخلل أو السقط الواقع من النسختين «ع» و«خ». ومن خلال المقارنة بينه وبين النسخ الأخرى التي اطلعنا عليها ظهر لنا أن النقص بها حاصل، وأنه لا غُنْيَةَ عن هذا الأصل الذي اعتمده ناسخ نسخة مكتبة شهيد علي.

وظهر لنا أن الناسخ لأوَّل مرة اعتمد النسختين «خ» و«ع»، والفروق بينهما خفيفة لا تصل إلى استدراك جمل وعبارات، بل هي فروق في الألفاظ في الأغلب، ثم وقعت بيده نسخة رآها أصلًا وأُمًّا فاستدرك ما رآه خللًا، وعلى هذا يكون لهذا الكتاب نسختان متداولتان؛ إحداهما ناقصة؛ وهي المسودة، وأخرى مستوفاة، فظهر الكتاب أوَّل ظهوره بما هو في نسخة «ع» و«خ»، وانتشر بين أيدي الناس وطلبة العلم، ثم نظر القاضي في الأمد نظرة أخرى؛ فزاد وهذَّب، وغيَّر وبدَّل، وكان من جملة الناقص والساقط تفسير اسم الله «العظيم» الذي خَلَتْ منه نسختا «ع» و«خ»، فألحقه الناسخ في ورقة مستقلة لعدم إمكان إلحاقه في أطراف الكتاب لطول الكلام المراد إثباته على غير عادته.

ويؤيد هذا ويوضِّحه أنَّ جميع النسخ التي اطَّلعنا عليها ورأيناها خِلْوٌ من تفسير اسم الله العظيم، ولم يتنبَّه إليه إلَّا الفقيه الهاشمي بن محمد اسكلنط،

فأشار في طرته إلى ذلك بالنسخة التي انتسخها، وأمَّا في نسخة مكتبة «سليم آغا» فأثبت الناسخ اسم الله «العظيم»، وعَنْوَنَ به من غير مزيد بيان.

ولجلالة هذه النسخة اتخذناها أصلًا، فحاكمنا النسخ الأخرى إليها، ولم نَعْدِلْ عمّا فيها إلا ببرهان بيِّن، أو دليل متعيِّن.

- **بدايتها:** «قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري رضي الله عنه وعن آبائه فيما حدثنا به .. ».

- **نهايتها:** «نجز الأمد الأقصى، والحمد لله الكبير المتعال، والشكر والثناء على كل حال، فهو وليُّ الإفضال والإجمال، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله الكريم وعلى آله خير آل».

- **التملكَّات:**

على ورقتها الأولى تملكات لجماعة من أهل العلم والنباهة، منهم القاضي جمال الدين، وانتقلت النسخة بعد وفاته -عن طريق أخته- إلى مِلْك غيره بالبيع والشراء.

وممَّن تملكه الحاج مسعود الكُتْبِي الشافعي. وتملَّكه أيضًا أحد علماء الأحناف، عامله الله بلطفه الجلي والخفي. وتملَّكه آخر اسمه محمَّد. وكذلك رجلان آخران ذهبت الرطوبة برسمهما. ثم آلت النسخة إلى خزانة الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله، فحبَّسها على خزانته، على أن لا يُخرج منها أبدًا. وخزانته هاته فيها نوادر النوادر، وما زال الناس يقصدونها إلى يومنا هذا؛ بحثًا وإفادة وتنقيبًا عن ذخائر الأندلسيين وأعلاق المصنفين، فجزى الله خيرًا هذا الوزير الذي حفظ لنا هاته الدرر بعد فَقْدِنا لها في بلادنا.

وفي الورقة الأخيرة من المجلَّد نقل نفيس عن أبي عبد الله القرطبي، وفيه: «سمعت الشيخ أبا عبد الله القرطبي رحمه الله، ويذكر فيه أنه كان بفاس في العاشرة من عمره».

فهذا يعني أن هذه النسخة تملَّكها أحد تلاميذ الإمام القرطبي، ويجوز أن تكون ممّا جلبه أبو عبد الله إلى بلاد المشرق، كما أن المُتَمَلِّك من تلاميذ تقي الدين ابن الصلاح؛ كما أفاد بذلك عند نقله لفائدة من فوائده بقوله: «منقول من خط شيخنا تقي الدين عُرِفَ بابن الصلاح»، ولعل هذا الرجل هو الذي تملَّك الكتاب بعد وفاة القاضي جمال الدين، ويرد اسمه في إحدى الحواشي وبخط قريب من الخط المكتوب بآخر النسخة، وهو محمد بن محمَّد الشافعي، وفي حواشيه ما يدل على نبله وفضله رحمه الله.

٢- النسخة الليبية (ل):

من مخطوطات مركز جهاد الليبيين، ورقمها: ٨٩٦، وهي نسخة عتيقة عليها آثار البِلى والقِدَم، كتبت في القرن السابع الهجري تقديرًا، قد تحيفت بعض جوانبها الأرضة والرطوبة، وبها خروم ومحو لبعض حروفها، وتشويش على قارئها لما أصاب هذه النسخة من التغير لعوادي الزمن، ينقصها الورقة الأولى.

خطها أندلسي عتيق، جرى على سنن المغاربة في تسهيل الهمز وحذفه، كما حرص الناسخ على ضبط بعض الكلمات ضبط قلم، مع إهمال النقط أحيانًا، وقد ينبه على بعض الأخطاء.

وهي نسخة مقابلة من أوَّلها إلى منتهاها، وليس فيها ذكر لناسخها أو تاريخ نسخها، وليس على هوامشها كتابة بغير خط الناسخ، فلا نجد علامة تصحيح أو تنبيه من قبل عالم أو متملك كما هو الشأن في النسخ العتيقة، ويذكر الناسخ في طرة له أنه ينقل من الأمِّ، وهو مليح الخط جيده، حريص على التنبيه على ما يستوقفه من لحن أو غيره؛ ممَّا يخل بالمعنى أو لا يكون له شاهد على صحته.

والكتاب جزَّأه ناسخه إلى سِفْرَين، في السِّفْرِ الأوَّل ست وخمسون ورقة، وفي السِّفْرِ الثاني أربع وخمسون ورقة، تنقصه ورقة واحدة من أوَّله، وكانت تنقصه في الأصل ستُّ ورقات، إلى أن ظَفِرنا بخمسة منها مخيطة بين أوراق كتاب الأفعال، ولم يتنبه المفهرس لذلك، ثم ذيَّله الناسخ بكتاب الأفعال للقاضي ابن العربي، وهو في عشرين ورقة، والورقات الأولى من الكتاب في شبه تفكك تام، بل في بعضها كثير من الثقوب الناتج عن العث والأرضة، مما يُحيل الإفادة منها على الوجه المطلوب، ورغم هذا فهي نسخة صحيحة مليحة.

وورد في خاتمتها قول القاضي: «يَتْلوهُ النَّظَرُ في شرح أفعالِه الجُمَل سُبْحانه، وبها يَكْمُلُ التَّوْحيدُ، ويَسْتَوْلي من الأَمَدِ على المقصُودِ إن شاء الله تعالى».

- **نهاية النسخة:** «كمل الأمد الأقصى بحمد الله وحسن عونه وتأييده وفضله، وصلى الله على محمد رسوله وآله، نفع الله به كاسبه، وكاتبه، والقارئ فيه، والمستمع له، بمنه ويُمنه، يتلوه فيما بعد كتاب الأفعال على بركة الله، وهو من نوعه وفنه».

٣- نسخة الفقيه الهاشمي بن محمد اسكلنط (ط):

نسخها عام ١١٦٠هـ، في ١٥١ ورقة. توجد في الخزانة الحسنية بالرباط برقم ١١٩٦٦، خطها مغربي يميل إلى المجوهر، وهي نسخة مقابلة ومصححة، وبهاته النسخة طرر علمية في الاستدراك على القاضي أو في ضبط بعض حروف الكتاب. كما اعتنى بضبط الأعلام بقلمه، وكذلك بعض أسماء الكتب، وكذلك بعض الكلمات المُوهِمة، التي تتطلب معرفة عميقة بعلوم اللسان.

وهي نسخة مليحة، وقد تواتر عند أهل التصحيح والتحقيق أن النسخ المكتوبة من قبل العلماء من أصح ما ينبغي الاعتناء به والتوجه إليه عند انعدام الأصول، وفيها أمان من تصحيفات النُّسّاخ المُسّاخ.

والذي يظهر لنا أن الفقيه الهاشمي بن محمد اسكلنط اعتمد في نسخه الأوَّل للأمد على نسخة وحيدة، وهي التي كتب تاريخ انتهائه منها، وأرَّخه بعام ١١٦٠هـ. وقد ذكر فيه قوله: «ونسأل الله تيسيره في إتمامه»، فقابل بين ما انتسخه وبين ما توفَّر عنده من نسخ أخرى.

وهي تختلف صحة وضبطًا، فأحيانًا يكون ما يُصحح في متن الكتاب مُوافِقًا للنسخ المتقنة، وفي أحيان أخرى لا يكون كذلك، فرمزه بعلامة (خـ) يعني نسخة، وإن لم يبين أصلها، والتصحيح المثبت فوق الألفاظ المعدول بها عن أصلها دليل على أنه لا يتجاسر على التصحيح والإصلاح من غير نظر واعتماد على نسخ أخرى.

نعم، هذه عادته، ويؤيد هذا استعماله لرمز آخر يلجأ إليه عند التشكك في بعض ألفاظ الكتاب، فيُثبت بطرة الكتاب حرف (عـ)، ويعني به: لعل الصواب كذا، من غير إقحام للتصويب المظنون في متن الكتاب.

ودليل آخر يدل على ما قلت، وهو أننا نجد تاريخًا آخر مُثبتًا بهامش الكتاب، وهو في عام ١١٦٤هـ، بعد انتهائه من نقله لفائدة من الفوائد المعقَّب عليها والمُباحِثة لأقوال القاضي أبي بكر.

وهذه النسخة تنفرد بزيادات لا نجدها في نسخة مكتبة شهيد علي ولا في سائر النسخ الأخرى، وهي وأختها الليبية نَمطان فريدان من النسخ؛ بما ضمتاه من الزيادات والجمل التي لم ترد في النسخ الأخرى، وظهر لنا أن الأصل الذي اعتمده الفقيه اسكلنط قد اعتراه التبديل والتغيير والإصلاح، فتدخل ناسخ

الأصل وزاد ونقص وعدَّل من عبارات كثيرة، فلهذا تعاملنا مع هذه النسخة بحذر شديد، فكأن الناسخ الأوَّل كان يميل إذا استعجم عليه الخط أو استغلق عليه معنى العبارة إلى ما يَسْهُلُ عليه فهمه ونقطه وشكله، فلهذا انفردت في كثير من العبارات عن سائر النسخ، والله أعلم.

- **بدايتها:** «الحمد لله قبل كل مقال وعلى كل حال ...».

- **نهايتها:** «... ولكن قرأناه وتَلَوْناه إذنًا، وتَأَوَّلناهُ عِلْمًا، وهذا بَيِّنٌ من الكلام، ومأخذٌ يوفي على التّمام».

قال ناسخها: «هذا آخر ما وجدتُ في الأصل المنتسخ منه، ونسأل الله تيسيره في إتمامه. وفرغ من كتابته الفقير لرحمة ربه الهاشمي بن محمد اسكلنط كان الله له، منتصف المحرم الحرام فاتح سنة ١١٦٠. والحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين».

التعريف بالفقيه الهاشمي بن محمد اشكلنط:

قال الفقيه المؤرخ محمد بن علي الدكالي في الإتحاف الوجيز: «كان رحمه الله فقيهًا نبيهًا، مدرسًّا متصدرًا للإفتاء بالعدوتين، شاعرًا مُفْلِقًا، وأديبًا صادقًا، مشاركًا متفننًا، علامة متقنًا، يقول الشعر الجَيِّد، ويكتب الرسائل البليغة»[١].

وفي سنة ١١٦١ شارط الفقيه ببلاد حاحَة، وبقي فيها نحو السبعة أعوام. وقصد مراكش عام ١١٦٩ لزيارة شيخه سيدي أحمد بن ناصر الدَّرْعي، واختص بالفقيه المحدث المسند أبي العباس بن عبد الله الغربي الرباطي (ت١١٧٨هـ)، والفقيه العلامة سيدي أحمد بن عاشر الحافي السَّلَوي (ت١١٦٣هـ).

---

(١) الاغتباط بتراجم أعلام الرباط لبوجندار: ٤٦٧.

ومن الخطط التي تولّاها «العدالة» برباط الفتح، بالإضافة إلى الفتوى والإمامة والخطابة، كما وجد خطه ببعض الوثائق العدلية مؤرخة بعام ١١٧٣هـ[1].

ولم يذكر من ترجمه تاريخ وفاته، وآخر تاريخ وقفنا عليه يفيد حياته - رحمه الله- هو عام ١١٧٣هـ.

ألَّف رحمه الله:

١- منهاج التوضيح لمسائل صلاة التسبيح. ومنه نسختان بالخزانة الحسنية العامرة؛ ١٣٣٦٥- ١٤٠٠١، وقد طبع حديثًا.

٢- تعليق القلائد الجسيمة على كافور جيد الغنيمة، وهو شرح غنيمة الشآبيب في التوسل بالصلاة على النبي الحبيب. ومنه نسختان بالخزانة الحسنية العامرة؛ ١٢٧٣-٩٣٨٤.

٤- نسخة مكتبة سليم آغا بإستانبول (غ):

في ١٣٥ ورقة، ورقمها هو: ٤٩٩. كتبت بخط نسخي، وهي في أوَّل مجموع، ومعها كتاب القانون للقاضي. فرغ منها ناسخها في العشر الأخير من شهر شعبان المبارك سنة ٧٤١هـ، وفرغ من نسخ القانون في العشر الأُوَل من شهر ذي القعدة سنة ٧٤١هـ.

وهي نسخة شرقية رائقة، لم يعتمد ناسخها في كتابتها إلّا على نسخة وحيدة، وغالب الظن أنها نسخة مغربية أو أندلسية، إذ استعجم عليه الخط في كثير من مواضع الكتاب، فحاول أن يصوِّر الكلمة كما هي، مع إهمال الضبط، وإهمال النقط، حتى غدت سنة له، ولا ندري علَّة ذلك، فهل كانت رغبته في الانتهاء من النسخ دافعة له إلى ذلك؟

---

(١) المصدر السابق: ٤٦٥.

ويظهر أنه كان ناسخًا يتخذ النِّساخة صَنعةً له، بدليل نسخه لكتاب القاضي، وفي الورقة الأولى ذكر لكتاب الإمام الحافظ أبي القاسم السُّهَيْلي الموسوم بنتائج الفِكَر، ثم ضَرْبٌ عليه، فلعل الناسخ كان مرغوبًا إليه في نسخ كتب الأندلسيين.

واعتنى في نسخه بكتابة رؤوس المسائل والفصول والأسماء والأقطاب بالحمرة، تنبيهًا وتنويهًا، ودلالةً على الإتقان، وخطه بلغ الغاية في الملاحة، وهي ملاحة خادعة، قد يغتر بها الناظر لأوَّل وهلة؛ فيقرنها بالجودة والإتقان، والصحة والدقة، غير أن الأمر ليس كما يبدو دائمًا.

وقد اعترى هاته النسخة الكثير من الأسقاط والتصحيفات والتحريفات، ومَرَدُّ ذلك -في نظرنا- إلى عجلة الناسخ وتقصيره في معرفته بالخط الأندلسي.

وهذه النسخة على ملاحتها نقلت من أصل غير مقابَل، وترجَّح لدينا أنها نسخة منقولة من مسودة المصنف أو من نسخة نقلت منها، والذي كشف لنا ذلك نسخة مكتبة شهيد علي، فكثير من العبارات التي ضعَّفها ناسخ نسخة شهيد علي هي مثبتة في نسخة مكتبة سليم آغا، وكثير من الفِقَر الساقطة هي ممّا استدركه ناسخ نسخة شهيد علي من الأصل أو الأمِّ، ومن يتتبع الفروق في هوامش طبعتنا سيرى ذلك ويستيقنه، وعليه فقول من قال: إنها نسخة جيدة[(١)]، غير جيد، والله أعلم.

- **بدايتها**: «قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري رضي الله عنه وعن آبائه فيما حدثنا به ..».

- **نهايتها**: «نجز الأمد الأقصى، والحمد لله الكبير المتعال، والشكر والثناء على كل حال، فهو ولي الإفضال والإجمال، وذلك في العشر الأخير من

---

(١) مقدمة قانون التأويل: ١١١.

شهر شعبان المبارك، سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، اللهم اغفر لكاتبه، ولمن نظر فيه، ولجميع المسلمين، وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

التَّمَلُّكَات:

ممَّن تملَّكها: الفقيه العلَّامة محمد بن أحمد خطيب دَارَيَّا، ترجمه السيوطي في بُغيته، فقال: «الشيخ الجليل البارع، جلال الدين أبو عبد الله، المعروف بابن خطيب داريًّا، الأنصاري الخزرجي، السَّعْدِي الدمشقي. صنف في العربية، وكانت أجل علومه، مع مشاركة جيدة في العلوم النقلية والعقلية... وكان مفرط الذكاء، جميل المحاضرة ... توفي في شهر ربيع الأول من عام ٨١٠هـ»[١].

وممَّن تملكها أيضًا: خليل بن إبراهيم، وأحمد بن محمد الحنفي، وأضاف بخطه تحت اسم المصنف قوله: «شيخ المالكية، عالم أهل الأندلس، الحافظ، أحد الأعلام، صاحب التصانيف»، وهي تحلية عارِف بسيرة القاضي.

حواشي وطُرَر المُتَمَلِّكِين:

ومن الطرر النفيسة نقل صاحبها من كتاب سراج المريدين للقاضي، عند الاسم الحادي عشر بعد المئة، ولعله من إفادة أحمد بن محمد الحنفي، وكان حريصًا على انتقاد القاضي، خاصة في المواضع التي انتقد فيها الإمامَ أبا حامد، ومن نفائس نقوله ما أورده من تاريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم.

ونجد طررًا أخرى وبخط مغاير؛ يغلب عليها أن تكون حواشي للتنبيه والتوقيف لا غير، وغالبها بكتاب القانون، والله أعلم.

---

(١) بغية الوعاة للجلال السيوطي: ١/٢٥.

٥- نسخة الحافظ محمد عبد الحي الكتاني (ح):

رقمها بالخزانة العامة: ٢٦٧٠ك، وهي في ١٢٠ ورقة، كل وجه منها فيه ٣٢ سطرًا، وتنقصها ورقتان من آخرها، صوَّرها لنا أخونا الشريف أحمد القادري نزيل المدينة النبوية من جامعة أم القرى بمكة المشرفة -زادها الله تشريفًا-، وذلك بعد تماطل الخزانة العامة في تصوير الكتاب، وقد طلبناه مرارًا إلَّا أننا لم نظفر من وراء ذلك بطائل، ووسَّطنا الوساطات، ومع ذلك لم نتوصل من إدارة الخزانة بمسوِّغ لتأخرها، فلا ندري ما الذي منع الإدارة من التصوير ونحن من أهل البلد ومن طلبة العلم به، وإنَّما أنشئت الخزانة لتكون رهن إشارة الباحثين المغاربة في الأوَّل والأخير، وهذه عادتها معنا، وسيرتها مع طلبة المغرب وباحثيه وعلمائه، فنرجو أن يتنبه المسؤولون إلى هذه المعاملة السيئة التي ينهجها موظفو الخزانة مع الباحثين، فهي لا تشرف المملكة المغربية بحال، ولا تبعث على الأمل. فبينما يبذل الأجانب تراثنا لمن يريده إذا بإدارة الخزانة تمنع من تداوله، وتضع العقبات والحواجز لكل راغب في نشر هذا التراث وإذاعته، والله المستعان.

ونسخة الكتاني هذه نسخة حسنة، وخطها مغربي لا بأس به، يميل إلى المُجَوْهَر، من خطوط القرن التاسع أو العاشر ظنًّا، وقد اعتنى بها ناسخها فضبط المواضع المشكلة والحروف الموهمة. وتتفق كثيرًا مع نسخة مكتبة شهيد علي وسليم آغا، وتتفق مع النسخ الأخرى في الأحرف التي تَرِد على الغلط أحيانًا في النسختين المتقدمتين، وبها زيادات مهمة، وهي قليلة جدًّا.

وقد اعترى ترتيب الكتاب خلل بَيِّنٌ، فتقدَّمت بعض الأسماء على ما في النسخ الأخرى، فتقدمت أسماء العِلم على أسماء القدرة، فلا ندري هل هذا الخلل من التصوير أم هو كائن في النسخة الأصل، وبالنسخة بعض البياضات،

وقد جهد ناسخها في مقابلتها، فألحق السقط، وصحَّح الألفاظ والعبارات، مُنَبِّهًا في طُرَرِه على كل ما يفيد في إخراج نسخة صحيحة معتبرة.

والنسخة هاته مع نسخة شهيد علي وسليم آغا تشكل مجموعة واحدة، أو صنفًا واحدًا، مع بعض الفروق، غير أنها ترجع إلى أصول متقاربة جدًّا.

- **بدايتها:** «قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري رضي الله عنه وآتاه رحمة من لدنه ...».

- **نهايتها:** «... وتعبد الرجل لربه أي أقر له بالعبودية قولًا، وتدلَّل فعلًا».

وقد حاولنا الاستفادة من هذه النسخة على قدر الاستطاعة، إذ حصلنا عليها والعمل قد استوى على سوقه، والله الموفق.

٦- نسخة المسجد الأعظم بآسفي (ق):

وهي من الكتب التي ضمت إلى الخزانة العامة، قسم الأوقاف، ورقمها بها: ٤ ق، وهي مما حبَّسه السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي -يرحمه الله- على الجامع الأعظم بآسفي، وكان قد حبَّس نظائر لها بالجوامع الكبرى بالمغرب على من يتعاطى القراءة من طلبة العلم، وذلك في ١٣ ذي الحجة من عام ١١٦٨هـ، كما هو مقيَّد في أوَّل ورقة من الكتاب.

وهذه النسخة في ١٨٤ ورقة، خطها مغربي جيد، يقرب من المبسوط، في كل وجه منها ٢١ سطر. انتهى من نسخها في شهر ربيع الأوَّل عام ١٠٠٨هـ، وليس فيها ذكر للناسخ ولا موضع نسخه، وبعد الأمد كتاب الأفعال للقاضي، بنفس خط ناسخ الأمد، في ٣٤ ورقة.

وهي نسخة فيها الكثير من التحريف والتصحيف، وليس فيها ما يستدل به على المقابلة والاعتناء، وجودة الخط قد تكون مُغَرِّرَةً بالناظر والقارئ.

- **بدايتها**: «الحمد لله قبل كل مقال وعلى كل حال في كل زمان ...».

- **نهايتها**: «نجز الأمد الأقصى بحمد الله وعونه؛ تحرير الإمام الأعظم الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، رضي الله عنه ونفعنا به».

ثم بعدها: «كمل بحمده وحسن عونه الكتاب المبارك المسمَّى بالأمد الأقصى، يوم الخميس الآخر من شهر ربيع الأول عام ثمانية وألف. اللهم ارحم الكاتب، والكاسب، والقارئ، والمستمع، آمين يا رب العالمين. وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد، عدد ما ذكره الذاكرون، وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون، صلاة دائمة إلى الأبد، والحمد لله رب العالمين».

٧- نسخة الخزانة الحسنية برباط الفتح (س):

ورقمها بالخزانة هو: ٢٨٧٢، بخط مغربي لا بأس به، قريب من المجوهر. فرغ منها ناسخها في يوم الثلاثاء ١١ رجب من عام ١٠٠١هـ. وهذه النسخة هي أصل التي سبقتها، ومنها انتسخت، يدل عليها المطابقة بين مقدمة الكتاب ونهايته، حرفًا حرفًا، وكلمةً كلمةً، حتى البياضات هِيَ هِيَ فيهما معًا، وظهر لنا بمقارنتهما أن غالب الأخطاء هي من ناسخ (ق)، إذ لم يحسن قراءة النص، فحرَّف وصحَّف، وغيَّر وبدَّل.

وهي نسخة قد تحيَّفتها الأرضة، وقرضتها بمقاريضها، وأحدثت فيها ثقوبًا وندوبًا، وفكَّكت أوراقها، ومزَّقت صحائفها، فيخالها الناظر أنها من النسخ العُتُق، وما هي بذاك، وقد اغتر بها جماعة فنسبوها إلى العتاقة، ولم يصيبوا في ذلك.

- **بدايتها**: «قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي رضي الله عنه ...».

- نهايتها: «نجز الأمد الأقصى بحمد الله وعونه، تحرير الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، رضي الله عنه ونفعنا به».

ثم بعدها: «كمل بحمد الله وحسن عونه الكتاب المبارك المسمَّى بالأمد الأقصى، يوم الثلاثة الحادي عشر من شهر رجب عام واحد وألف سنة. اللهم ارحم الكاتب، والكاسب، والقارئ، والمستمع، آمين يا رب العالمين. وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد؛ عدد ما ذكره الذاكرون، وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون، صلاة دائمة إلى أبد الأبد».

ثم في طُرَّةٍ مقابلة لها: «بلغت المقابلة بالأم الذي انتسخ منه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد».

٨- نسخة الخزانة الحسنية برباط الفتح (م):

ونسختنا هذه هي أردأ نسخ الأمد، وأكثرها تصحيفًا وتحريفًا، وأبعدها عن الصحة والجودة والإتقان، وهي فَرْعٌ عن التي ذكرناها قَبْلُ، ومنها أخذت، وهي نسخة حديثة، لعلَّها كتبت في القرن الثالث عشر الهجري أو بعده بقليل. خطها مغربي، قريب من المجوهر. كتبت بمداد باهت، رقمها بالخزانة هو: ٨٣٥٤، عدد أوراقها ١٠٥.

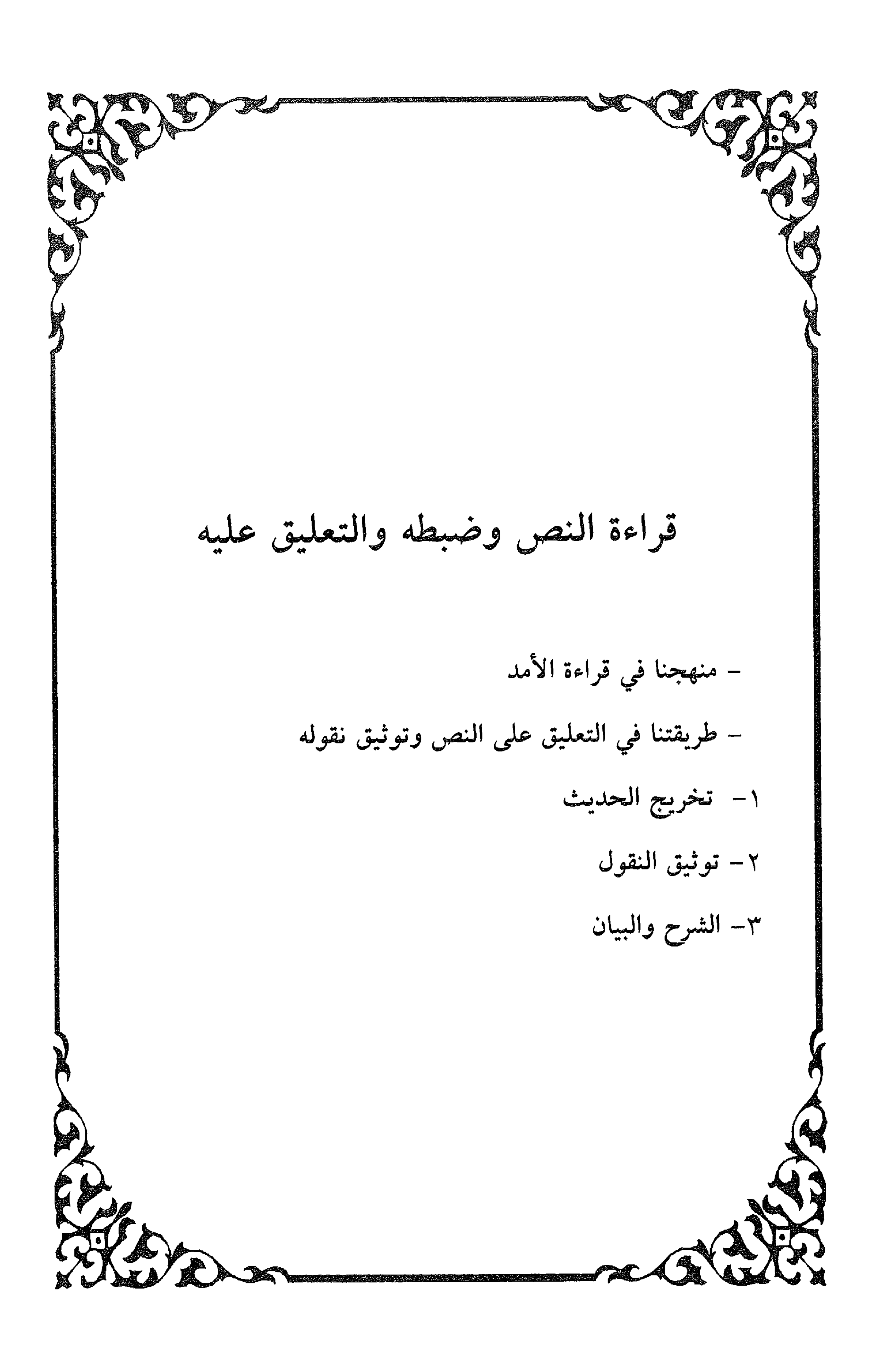
- بدايتها: «قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري رضي الله عنه ..».

- نهايتها: «نجز الأمد الأقصى بحمد الله وحسن عونه، تحرير الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، رضي الله عنه».

ثم بعدها: «وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وسلم تسليمًا».

تتميم:

ومن محاسن الموافقات في هاته النسخ المعتمدة في تصحيح هذا الكتاب وضبط ألفاظه وحروفه: أن نسخه جاءت على الوِلاء في الأزمنة والأحقاب التي كتبت فيها، فنسخة (ك) كتبت في القرن السادس، و(ل) في السابع، و(غ) في الثامن، و(ح) في التاسع، و(س) بأَوَّل الحادي عشر، أو قريب من العاشر، و(ق) في الحادي عشر، و(ط) في الثاني عشر، و(م) في الثالث عشر، والله أعلم.



قراءة النص وضبطه والتعليق عليه

- منهجنا في قراءة الأمد

- طريقتنا في التعليق على النص وتوثيق نقوله

١- تخريج الحديث

٢- توثيق النقول

٣- الشرح والبيان

منهجنا في قراءة الأمد

عُرِفَ عن القاضي أبي بكر ابن العربي كثرة رجوعه إلى مؤلفاته بالتنقيح والتصحيح، فكلَّما استجدَّ له شيء ألحقه بمحله من مصنفاته، حتى يُخَيَّل إليك أن هذه المؤلفات قد فرِغ منها على الوِلاء، أو أنه توجَّه إلى تحريرها في مدة زمنية واحدة.

وقد ظهر لنا أن الأمد الأقصى قد أخرجه القاضي إلى طلبة العلم وحامليه قبل أن ينقح كثيرًا من مسائله، ودليل ذلك ما يوجد في نسخة مكتبة سليم آغا من كثير من الأخطاء والسقط، بالإضافة إلى عدم وجود اسم الله العظيم في هذه النسخة، وقد تبين لنا أن كثيرًا من العبارات المضروب عليها في نسخة مكتبة شهيد علي قد أثبتها ناسخ سليم آغا، وظهر لنا أيضًا أن كثيرًا من الأسقاط التي لم تثبت فيها قد ألحقها ناسخ شهيد علي، وكذلك بعض المباحث التي تقدمت عن مواضعها، أو التي اختل الترتيب فيها.

وكانت طريقتنا في قراءة النص تقوم على جملة أمور منها:

- اعتبار نسخة «شهيد علي» أصلًا صحيحًا، به نرجِّح وإليه نحتكم.

- لا نعدل عمّا في الأصل إلى غيره إلّا بدليل مرجِّح أو نظر مُصَحِّح.

- الحذر في التعامل مع نسخة الفقيه اسكلنط، لما رأينا من الإصلاحات المقحَمة دون اعتبار للمعمول به في هذا الشأن.

- لا نميل إلى الجزم بوقوع السقط في الأغلب إلَّا عند تأكدنا من ذلك، خصوصًا عند توثقنا من زيغان بصر الناسخ وانتقاله، وفساد المعنى واختلاله.

- وتيسيرًا على القارئ ضبطنا الكلمات والعبارات ضبط قَلَم، وراعينا في علامات الترقيم ما يعين على حسن الفهم والتفهيم.

طريقتنا في التعليق على النص وتوثيق نقوله

وشمل ذلك تخريج الحديث، وتوثيق النقول، والتعليق على النص بما يوضِّح مسائله ومقاصده، سالكين في كل ذلك مسلك الاختصار والاقتصار.

١- تخريج الحديث:

وفي تخريجنا للأحاديث والآثار راعينا جملة أمور منها:

- نسبة الحديث أو الأثر إلى الكتب الأصول أو غيرها إن لم نجدها فيها.

- اعتمدنا في الأصول موطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، والصحيحين، ثم سائر كتب السنن، ثم الصِّحاح بعد ذلك.

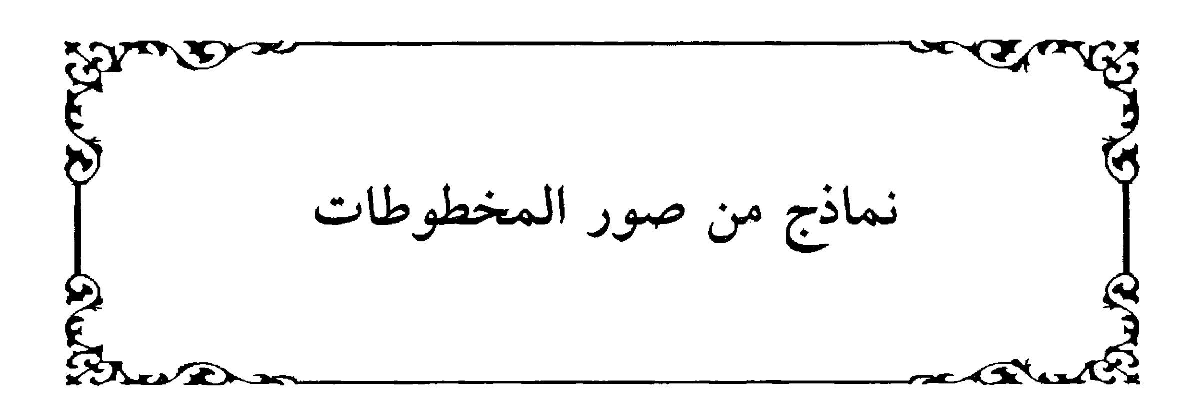
- أمَّا في بيان درجة الحديث؛ فإن وجدناه في الصحيحين أو في أحدهما اكتفينا به، وإن لم نجده فيهما نقلنا تصحيح من صحَّحه من المتقدمين، الأقدم فالأقدم، ولم نعتمد أحكام المعاصرين إلَّا في النادر.

٢- توثيق النقول:

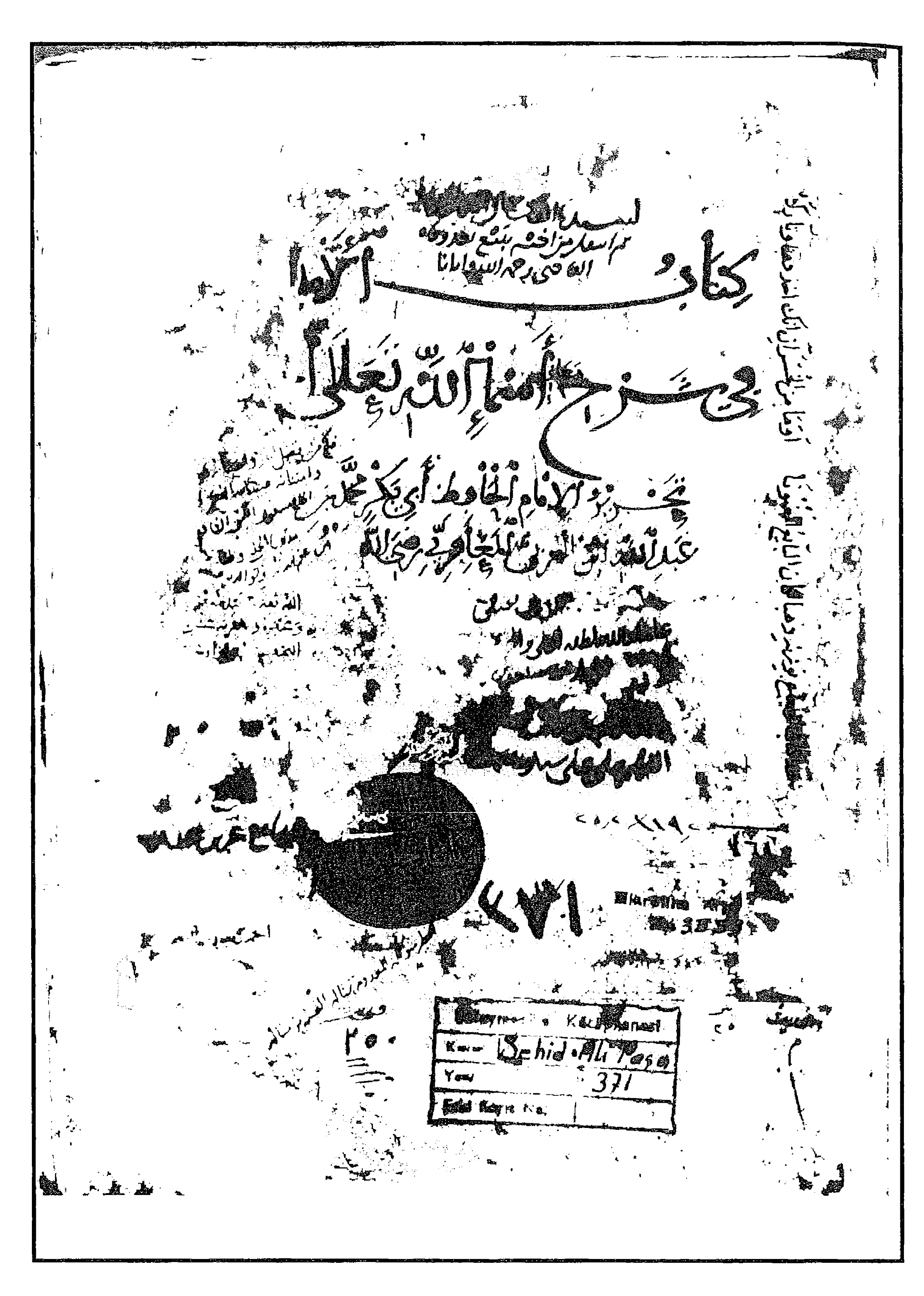
وقد بذلنا وسعنا في نسبتها إلى مصدرها الأصلي، فإن وجدنا المصدر الأخصَّ بالمنقول، وإلا فالأقرب إليه. وقد تنوعت النقول فشملت اللغة، والشعر، والتفسير، والقصص، والأقوال المختلفة، فمنها ما يصرح المؤلف بصاحبه، ومنها ما لا يصرح به، وهو الأكثر.

٣- الشَّرْحُ والبيان:

لم نرد الإطالة في الشرح والبيان، لأن لذلك مسلكًا آخر، فاكتفينا بإضاءة بعض المواضع التي تحتاج إلى بيان، قصدًا إلى زيادة بيان المعنى المقصود للمؤلف، ونظرًا إلى أن المؤلف قد التزم منهج الاختصار والإحالة في تناوله للمسائل العقدية، لذلك كان أكثر تعليقنا على تلك المواضع، زيادة في البيان ورغبة في تمام الإيضاح.



نماذج من صور المخطوطات



طرة العنوان بالنسخة (ك)



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم

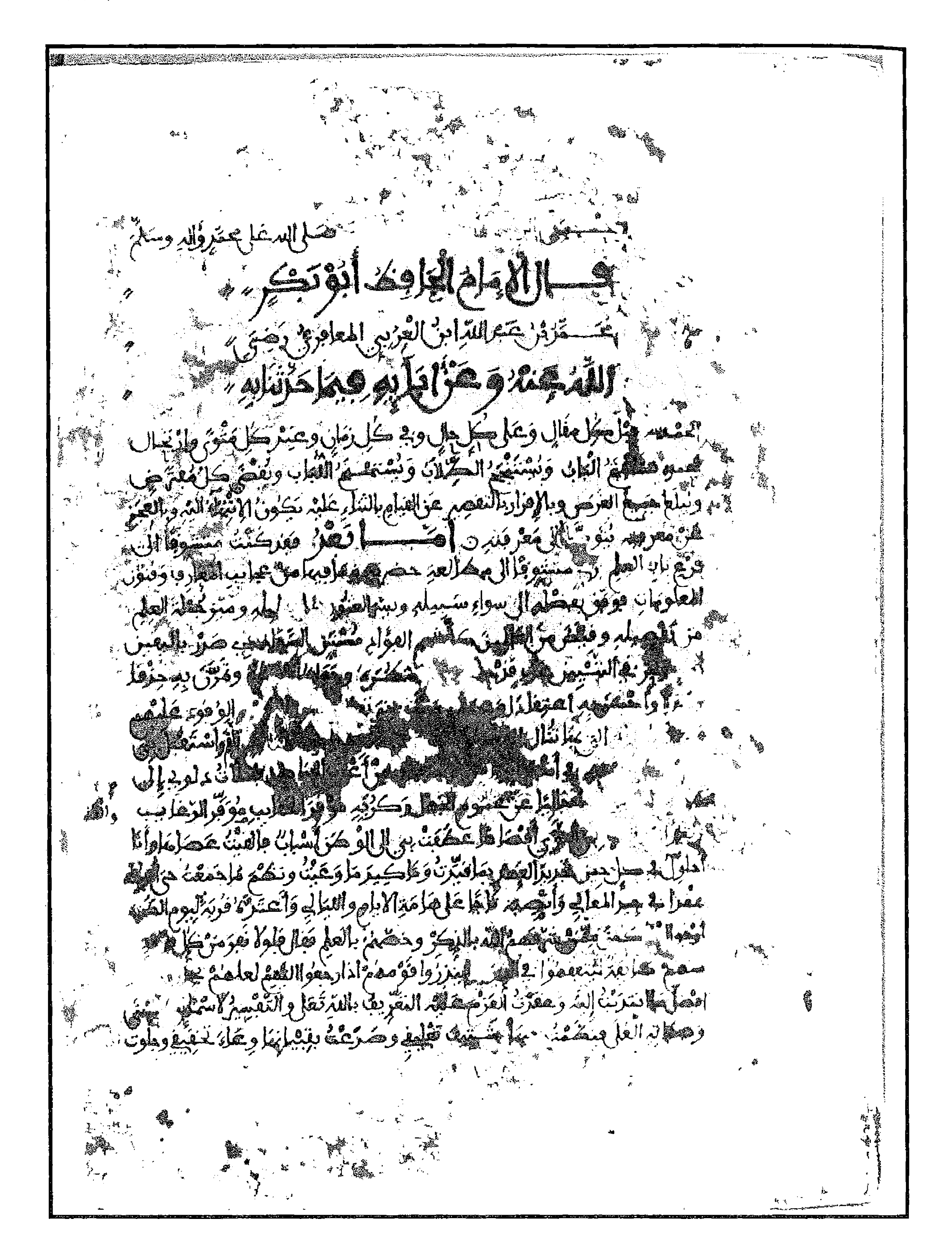
قال الإمام الحافظ أبو بكر

محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري رضي

الله عنه وعن آبائه

الحمد لله على كل مقال وعلى كل حال وفي كل زمان وعند كل مثول وارتحال

الورقة الأولى من نسخة (ك)



صلى الله على محمد وآله وسلم

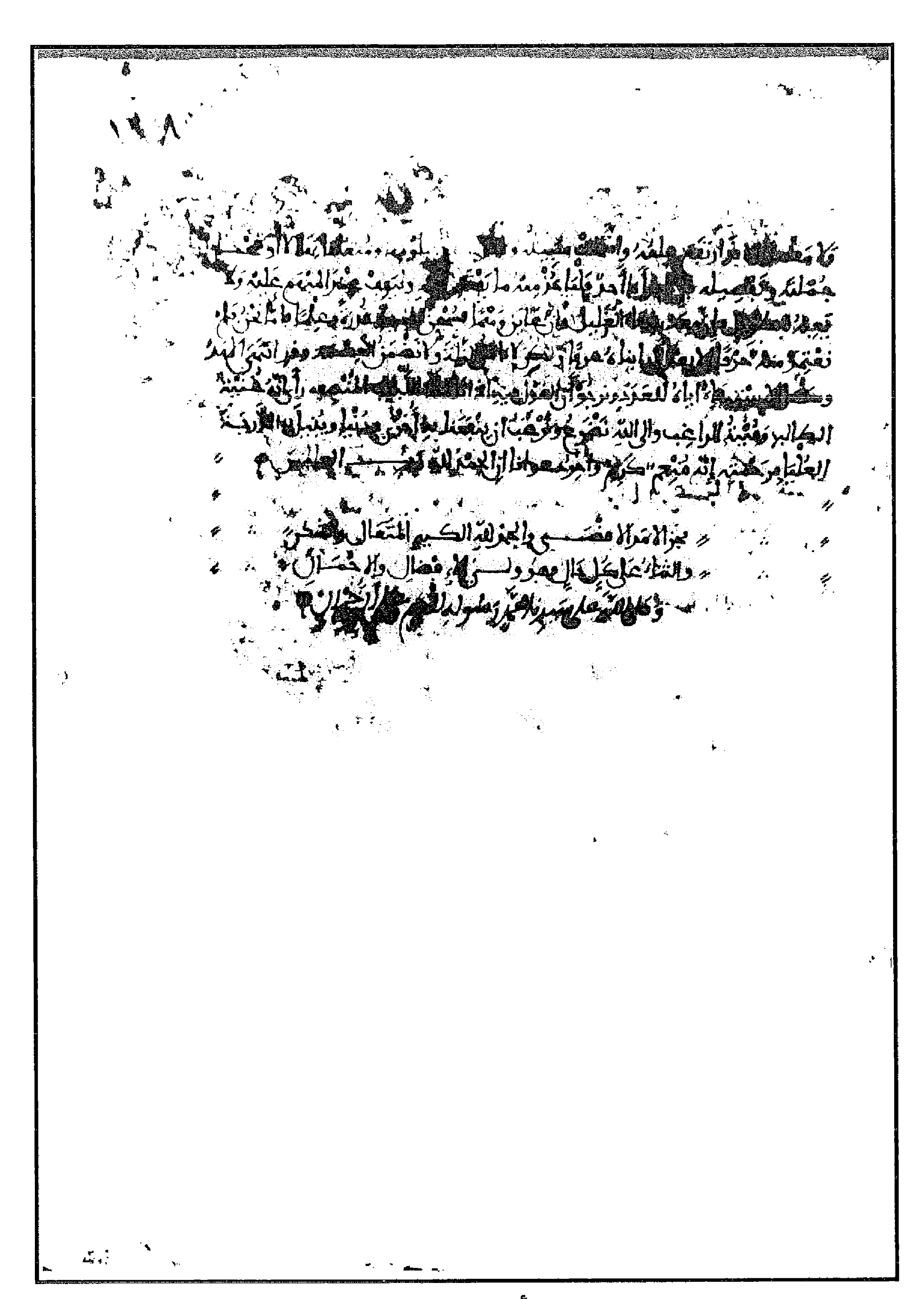
قال الإمام العارف أبو بكر

محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري رضي

الله عنه وعن آبائه فيما حدثنا به

الحمد لله على كل مقال وعلى كل حال وفي كل زمان وعند كل مثوى وارتحال

الورقة الثانية من نسخة (ك)

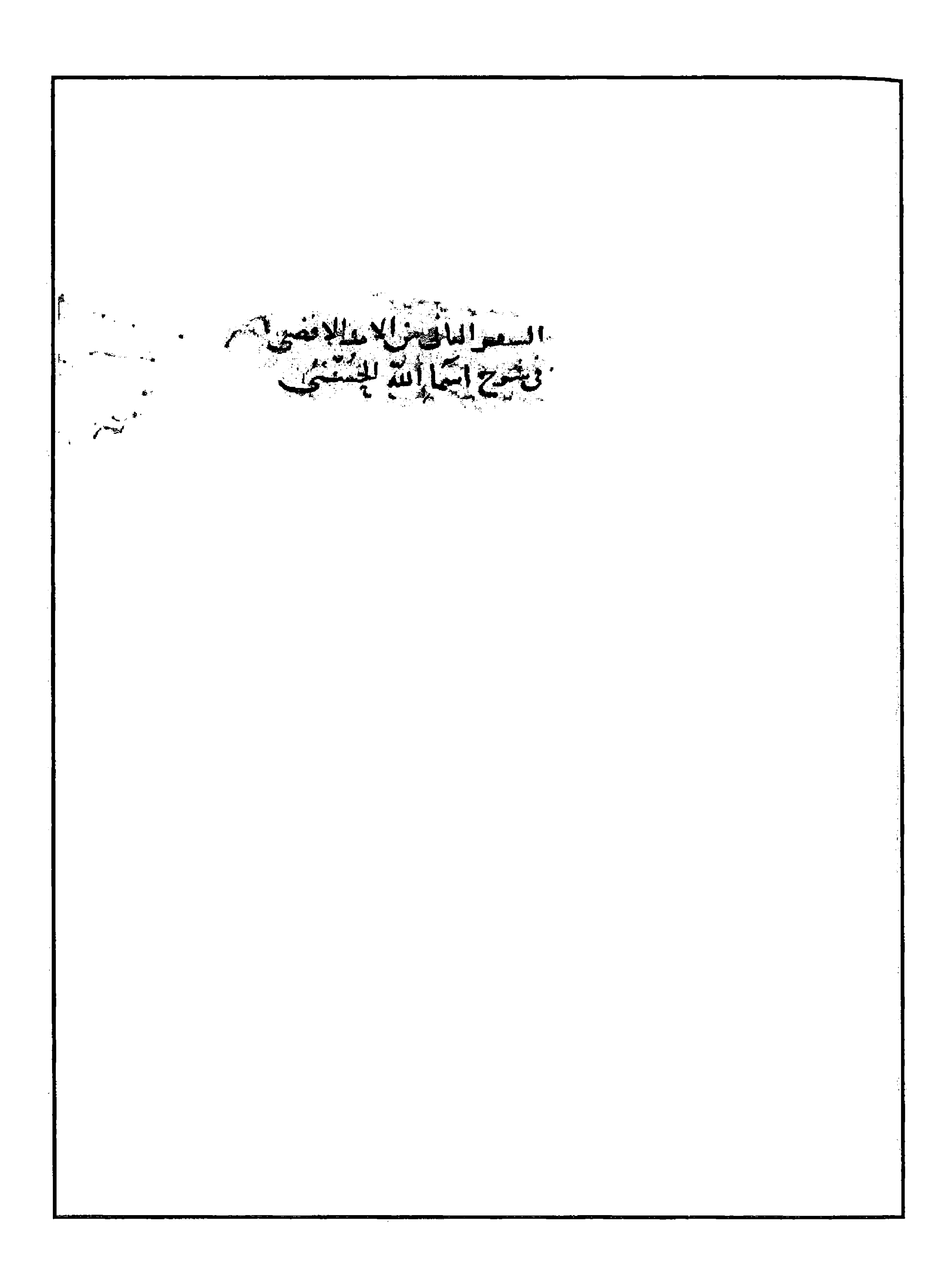


الورقة الأخيرة من نسخة (ك)

بداية السفر الأول من النسخة (ل)

البيه ويرجع لها الى الكلام :: الثامن نقض وهو راجع عند علمائنا الى ارادة ما يعاقب
عليه وهذا فيه نظر لانه قد يضاف الى الدنيا والشهوات المباحة في الاصل وحقيقته عندي
ارادة ما يؤدي الى العقاب فان المعصية تحضر واسطة والشهوات تؤدي اليه [illegible]
وان كانت مباحة وفي الاثر ابغض الحلال الى الله الطلاق :: التاسع الرضى وفيه لعلمائنا ثلاثة اقوال
الاول انه الارادة المطلقة :: الثاني انه الارادة لما يكون وقوعه لا معارض :: الثالث ان الرضى
العبارة عن فعل جميل فيرجع الى صفات الفعل :: العاشر السخط وهو عبارة عن خلاف
الرضى كما تقدم العلم به :: عشر المودة قيل انها الارادة المطلقة وقيل انها المحبة وقيل
هي عبارة عن الفعل الجميل مع من يستحقه ومن لا يستحقه كقول النبي صلى الله عليه وسلم
مثل المسلمين في تراحمهم وتعاطفهم وتوادهم كمثل الجسد اذا اشتكى عضو منه تداعى
سائره بالحمى والسهر وكما قال ايضا ان تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عن من ظلمك
الثاني عشر الحب اختلفت فيه عبارة علمائنا على ثلاث عبارات الاول الارادة لجميع الخلق
وقيل هو الارادة لتسهيل الامور على اهل المعرفة وقيل هو اسقاط العقاب :: الثالث عشر
الرأفة وهي عبارة عن شدة الرحمة فهي ترجع الى المبالغة في وصف الرحمة وحقيقتها
ارادة التخفيف بما على الموجود فيه ثقل :: الرابع عشر الولاية وهو الولي [illegible] عبارة
عن القرب بالمعنى وهو نوع من الارادة [illegible] ان شاء الله في اسم الولي :: الخامس عشر
وصف العداوة وهو عكسه :: السادس عشر غضب وهو يرجع الى فعل العقاب فيكون
من صفات الفعل ويدل عليه قوله ان رحمتي سبقت غضبي ومن يرجع الى الارادة على
معنى التصميم على العقاب :: السابع عشر الاختيار وقد بيناه في كتاب المشكلين وانه
من [illegible] ذلك ومن علمائنا من قال ان اختار فعل الخير ومنهم من قال اختار ارادة الخير
الثامن عشر اجتباء [illegible] من المنشأ ماخوذ من [illegible] :: التاسع عشر اصطفى
وهو يرجع الى ارادة التخليص من العيب المطهر منه انتقل من الصفوة :: الموفي عشرين الصبور
وهي عبارة عن ارادة تأخير العقوبة عمن يستحق [illegible] الحادي وعشرون الحليم وهو
عبارة عن ارادة اسقاط العقوبة عمن يستحقها :: الثاني وعشرون الكريم وهو ارادة اعطاء الخير
الكثير لمن يستحق اليسير ولا [illegible] من صفات التنزيه وفيه [illegible] الثالث والعشرون البر وهو
عبارة عن ارادة اكرام اهل الطاعة والبار [illegible] من هذه الالفاظ اسم [illegible]
[illegible] الا اسما عدد تسعة وتسعين ولكن المعنى فيها لا يطلع عليه احد وشرح هذه الالفاظ [illegible]
لا يفي بها [illegible] الخلق وفي هذه النبذة كفاية :: تم السفر الاول من الاسنى

الورقة الأخيرة من السفر الأول من النسخة (ل)



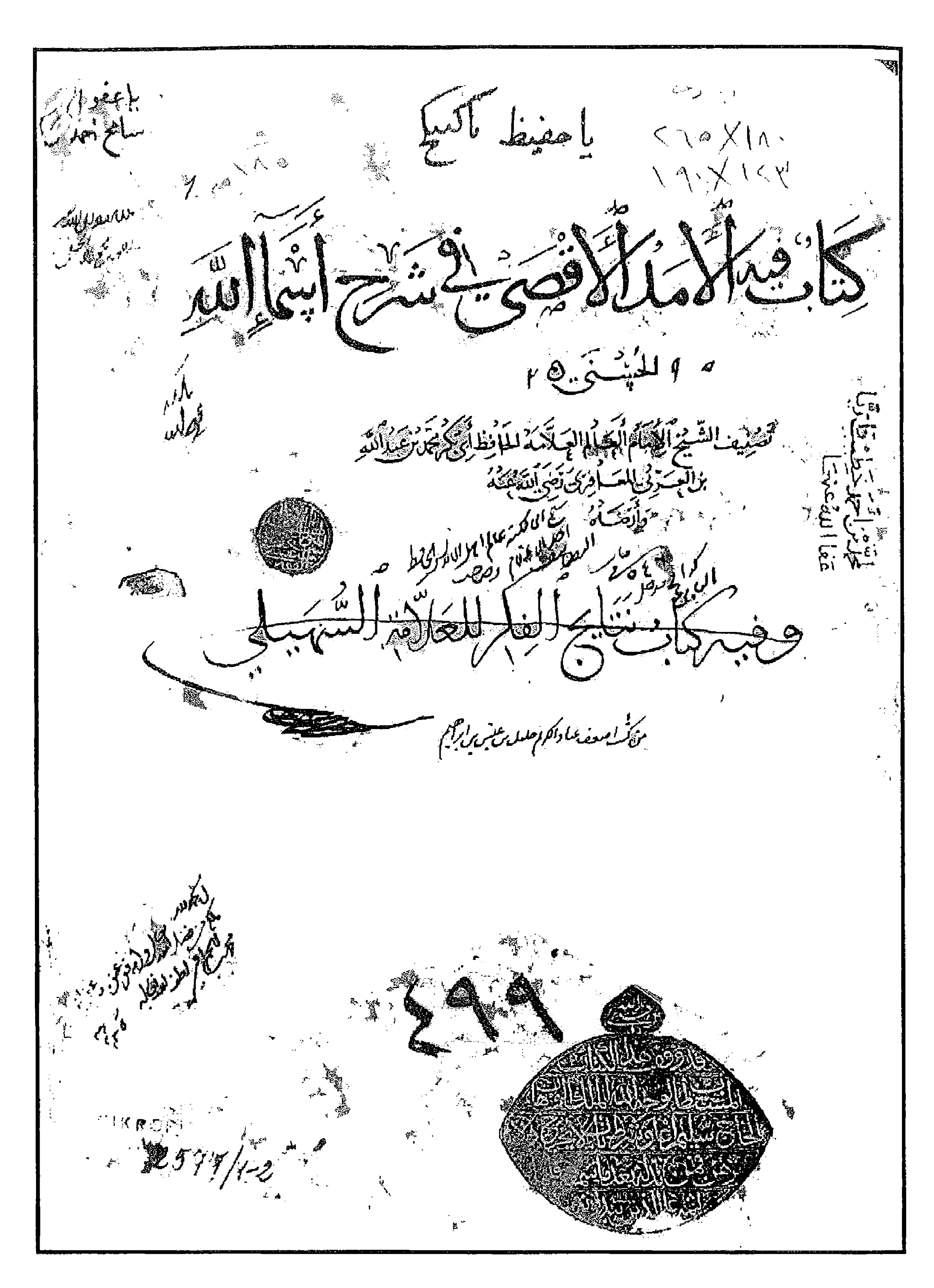
السفر الثاني من الامد الاقصى
في شرح اسما الله الحسنى

الورقة الأولى من السفر الثاني بالنسخة (ل)

الحبيب [illegible] وعلما [illegible] عن علم نحمد منه [illegible] الا بعد [illegible] هربا واطن [illegible] من الرتبة والعصي
العصمة فمن انتهى الحمد وحمل لا [illegible] للعدد ونرجوا العون به إذ الأمل [illegible]
المنصب وان الله غنية الطالب ومنية الراغب وان الله يمن علينا بجمعنا به [illegible]
ونيل الدرجة العليا برحمته انه منعم كريم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
يتلوه [illegible] شرح افعال [illegible] وما يحمل التوحيد [illegible] من الامد على
المقصود ان شاء الله تعالى

كمل الامد الاقصى [illegible] وحسن عونه [illegible]
وصلى الله على محمد رسوله وآله نفع الله به كاتبه [illegible]
والقارئ فيه والمستمع له [illegible] يتلوه [illegible]
الافعال [illegible] رحمه الله تعالى وهو من [illegible]

الورقة الأخيرة من السفر الثاني من النسخة (ل)


يا حفيظ يا كبيكج

كتاب فيه الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى

تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري رضي الله عنه وأرضاه

وفيه كتاب نتائج الفكر للعلامة السهيلي

طرة العنوان بالنسخة (غ)

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر بلطفك يا كريم

قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري

رضي الله عنه وعن آبائه بمنه [illegible]

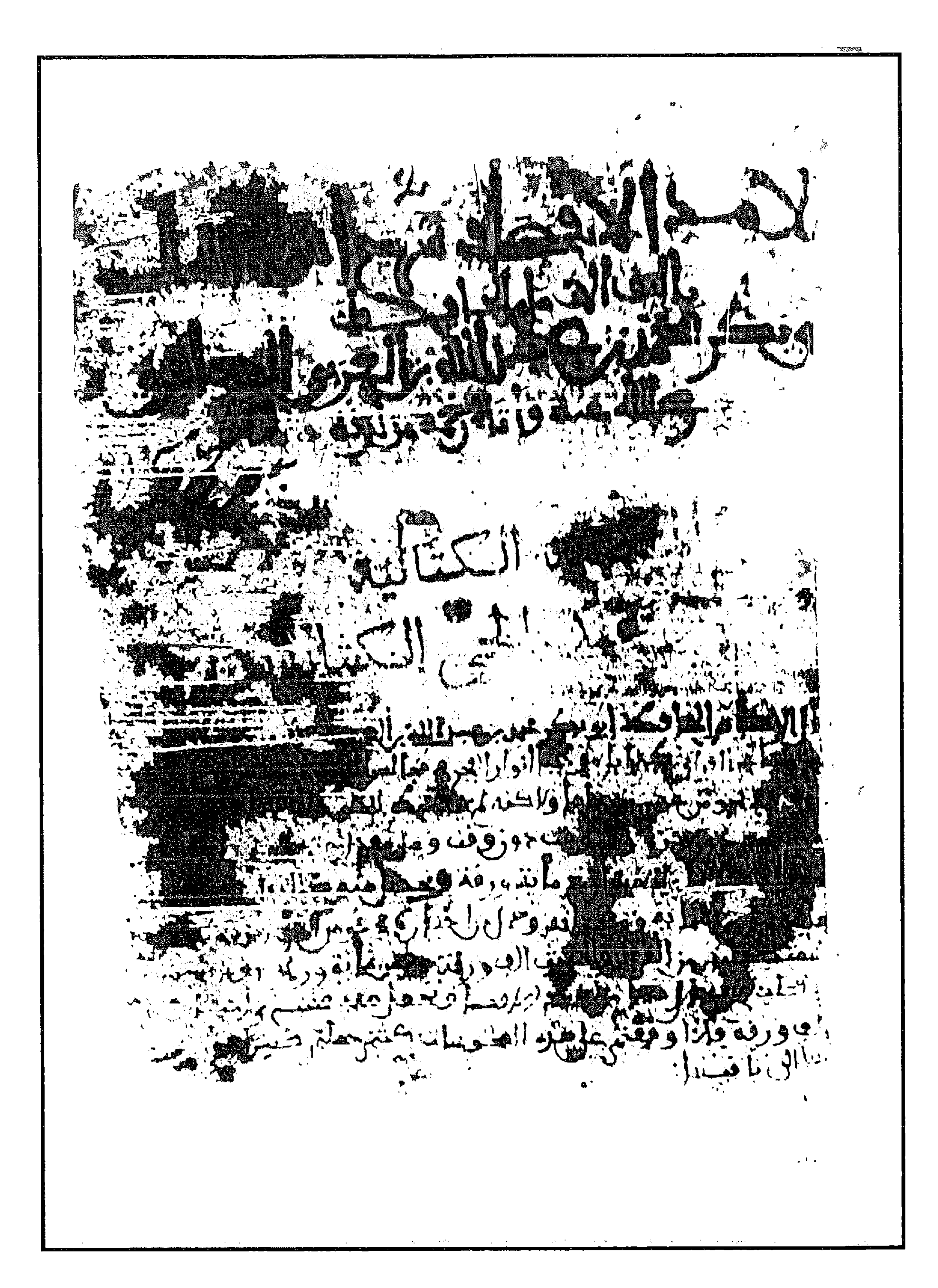
الحمد لله قبل كل مقال وعلى كل حال [illegible] بعد كل منقول وارتحال فبحمده يستفتح الباب
وينجح الطلاب ويستمنح اللباب ويقضى كل مفترض ويبلغ جميع الغرض وبالإقرار بالتقصير
عن القيام بالثناء عليه يكون الابتهال إليه وبالعجز عن معرفته يتوصل إلى معرفته أما بعد
فقد كنت مشوقا إلى قرع باب العلم من نشأتي مشوقا إلى مطالعة حضرته وما فيها من عجائب
المعارف وفنون المعلومات [illegible] إلى سواء سبيله وتيسر العثور على دليله
ونثر جملة العلم من تفصيله [illegible] كل [illegible] الفؤاد مستن السداد في صدر
باليقين رحب وبحر اليقين عذب فدخلت العلم [illegible] وحواه الله [illegible] حذقا وحلا
واحتسبت [illegible] اعتقادا وعملا وستبين [illegible] الوصول إليهم والوفود عليهم وسنى الرحلة
التي بها نلت البغية وحفظ الله [illegible] فهداني الله بهم إلى الفهم واستقبلت الأمم وأسامي
في نضر الرياض وسقاني من عذب الحياض ثلاث دلوي إلى عقد كربه وأتت حالا عن
عموم الجملة [illegible] موقر الحقائب موفر الرغائب وتعذر أن [illegible] النوى اقتضاها أعطت
إلى الوطن أسباب وألفيت عصاها وأنا أحاول في كل حين تجديد العهد بما قد درست وتأكيد
ما وعيت ونظم ما جمعت حتى أعلقه عقدا في جيد المعالي وأنصبه تاجا على هامة الأيام
والليالي وأعتده قربة ليوم الكربة أرجو أن أكون ممن شرفهم الله بالذكر وخصهم
بالعلم بقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا
قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون فكان أفضل ما أسندت إليه وعقدت العزم عليه
التعريف بالله تعالى والتفسير لآياته الحسنى وصفاته العلى فنظمت فيها [illegible] تعليق
وصدقت بنيانها [illegible] وجلوت [illegible] ما طال ما شددت إليها الحزام وطبعت عليها
الختام فهذا أوان جلاها وهذه جواهرها وحلاها وقد سبق إلى هذا الغرض جماعة
[illegible] ومنهم من أوعب وأطنب ومنهم من هذب [illegible] وما استوى
على المرغوب ولا [illegible] المطلوب الأعضل [illegible] جمع فيما كان [illegible] الحجم أسفر عن
جملا عظيمة وأشار إلى أمور بديعة هتك بها حجاب الإخفاء [illegible] بواجب حق الإخفاء

أعل

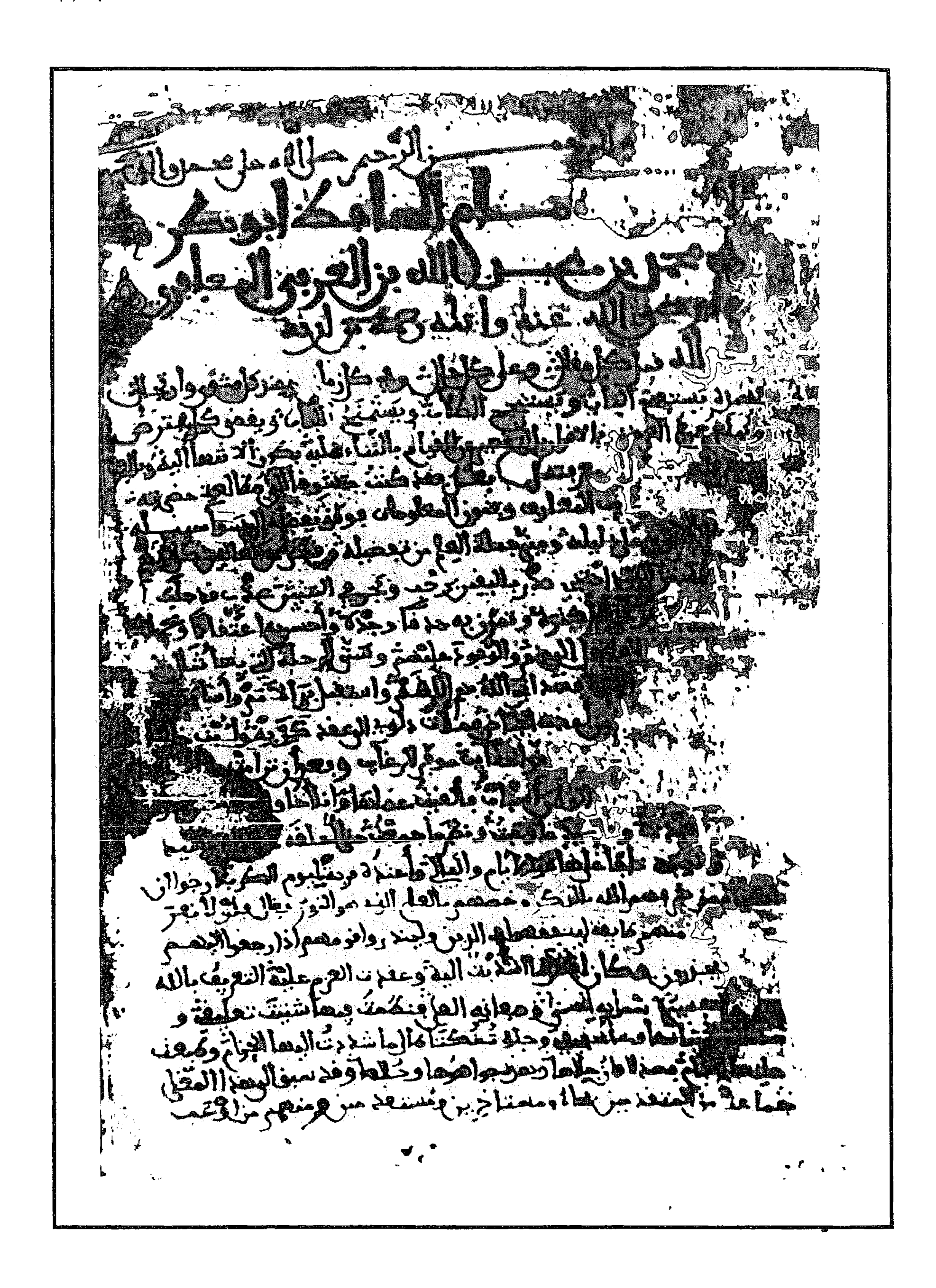
الورقة الأولى من نسخة (غ)

ويبلغه الدرجة العليا برحمته إنه منعم كريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
بحسب الأمد الأقصى في الحمد لله الكبير المتعال والشكر والثناء على كل حال
فهو ولي الأفضال والإجمال وذلك في العشر الأخير من شهر شعبان المبارك
سنة إحدى وأربعين وسبعمائة اللهم اغفر لكاتبه ولمن نظر فيه وللمالك وللمسلمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

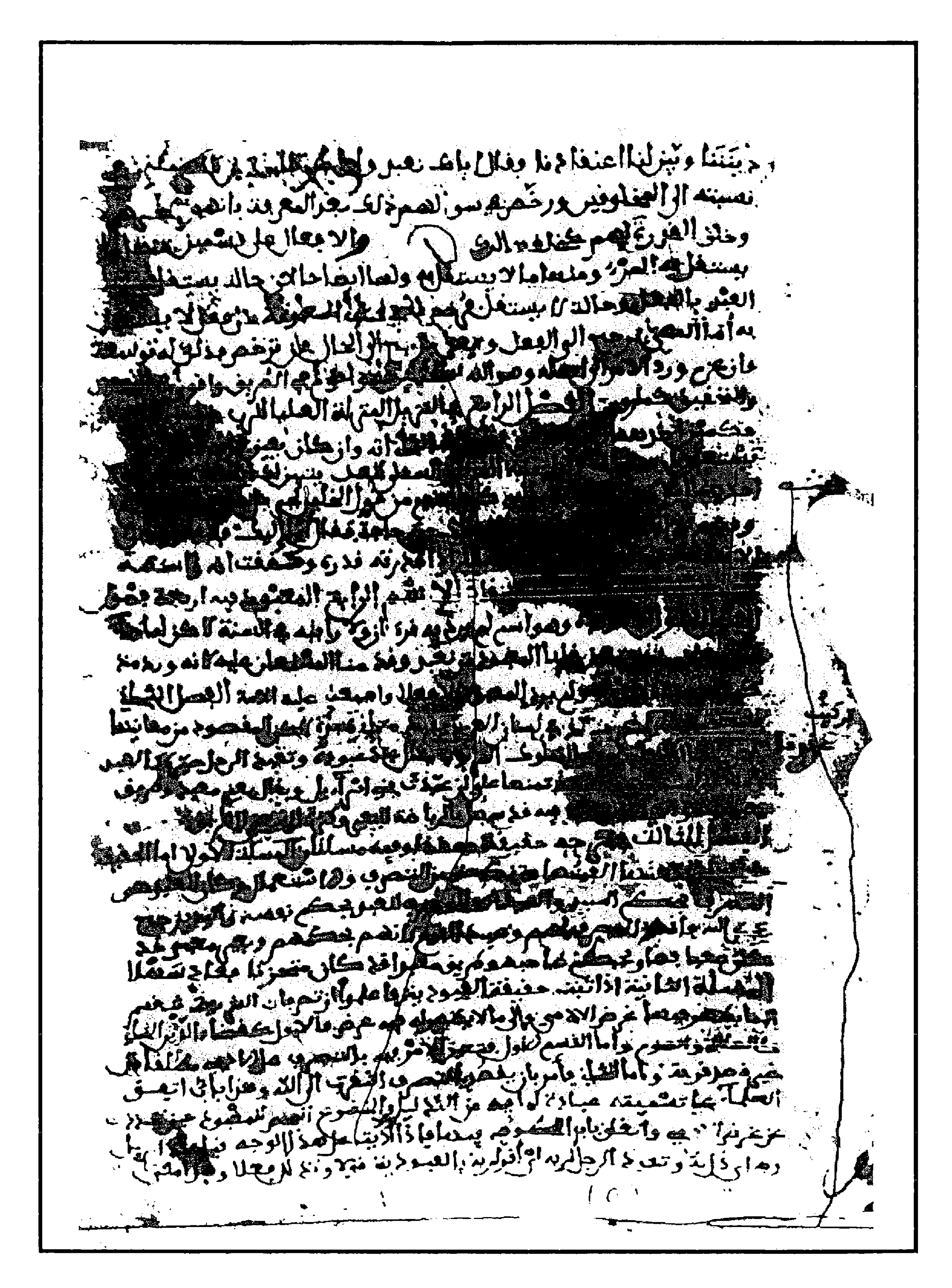
الورقة الأخيرة من نسخة (غ)



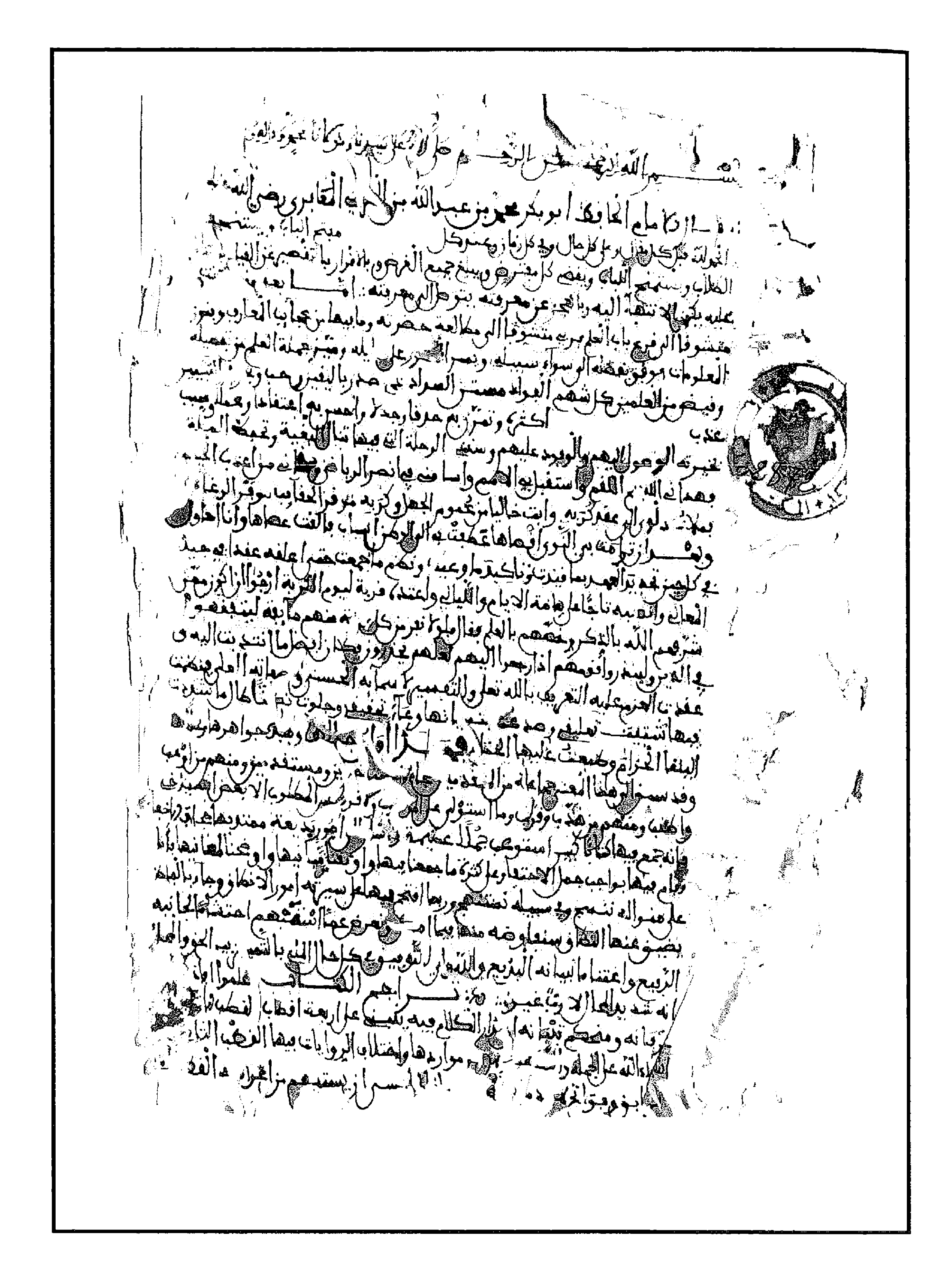
طرة العنوان بالنسخة (ح)



الورقة الأولى من نسخة (ح)



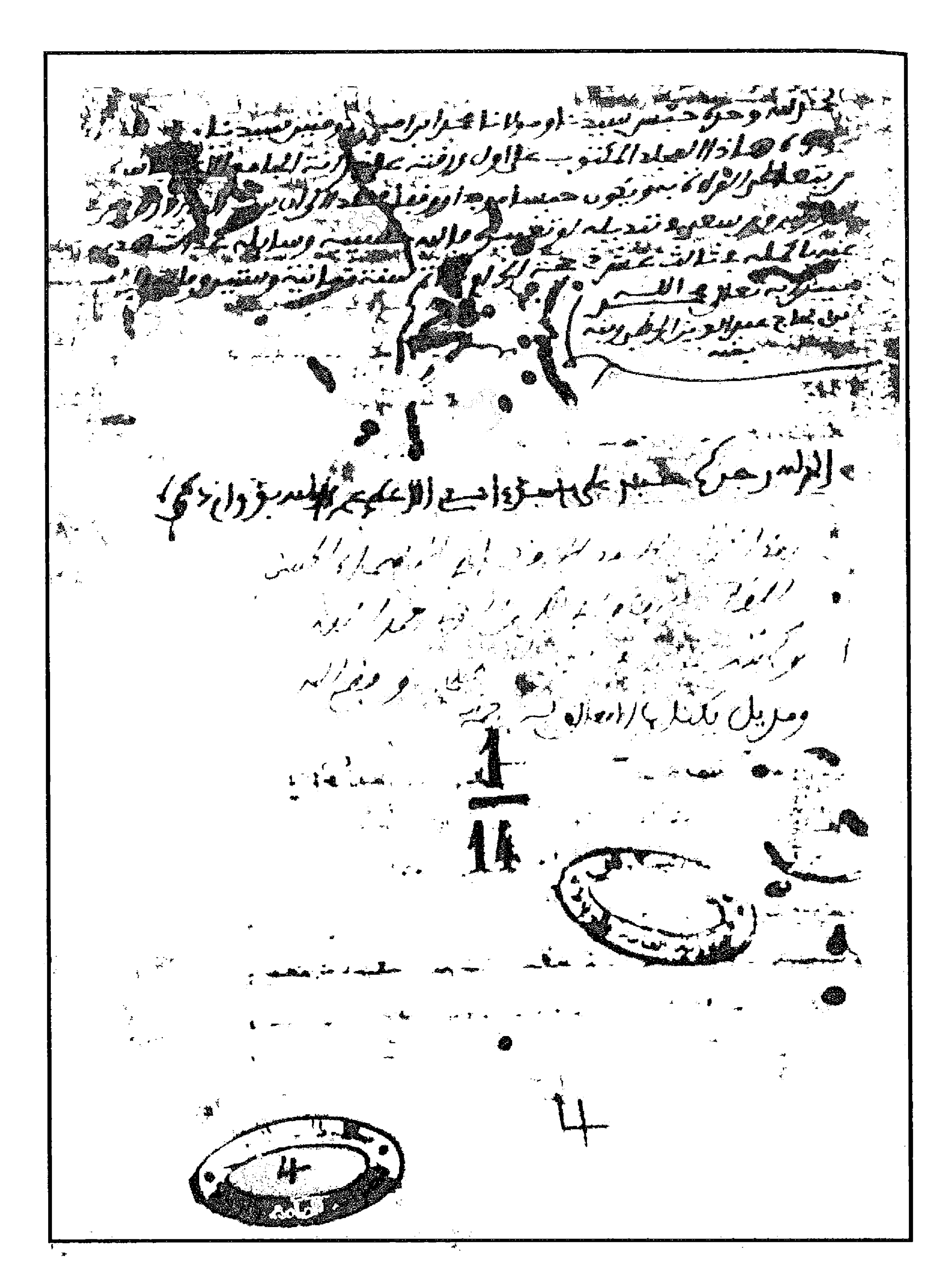
الورقة الأخيرة من نسخة (ح)


بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري رضي الله عنه

الورقة الأولى من نسخة (س)

الورقة الأخيرة من نسخة (س)



نص التحبيس على النسخة (ق)

الورقة الأولى من نسخة (ق)

أحد فليأخذ منه ما ينتفع به وليقف منه ما يهم شأنه ولا يحجبه
التكبر بل هذا رحمة شفاء العليل وإن عابوه فما استحسان الجميع فهو علما
بأما نحن فلم نعنهم عنه حروفا لما نجد إن بناه عرفا وللحكو لا نأمن الزلة ولا
نعصم العصمة وقد أتينا الأمد وحصل ما نبغيه إذا نعد ونرجو الفوز
فيه إذا تأمله اللبيب المنصف إنه غنية الطالب ونبيه الراغب وإلى
الله نتضرع أن ينفعنا به آخرة ودنيا ويبلغنا الدرجة العليا برحمته إنه منعم
كريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
تم إملاء ما أفاد بحمد الله وعونه تحرير إملاء [illegible] الحافظ أبي بكر محمد بن
عبد الله بن العربي المعافري رضي الله عنه ونفعنا به

كمل بحمد الله وحسن عونه الكتاب المبارك المسمى
بالأمد الأقصى يوم الخميس آخر شهر ربيع
الأول عام ثمانية و[illegible]
اللهم ارحم الكاتب ولناسخه والقارئ والمستمع
آمين يا رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم
ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وعدد ما
غفل عن ذكره الغافلون صلاة دائمة إلى يوم [illegible]
والحمد لله رب العالمين

الورقة الأخيرة من نسخة (ق)

بسم الله الرحمن الرحيم • صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله

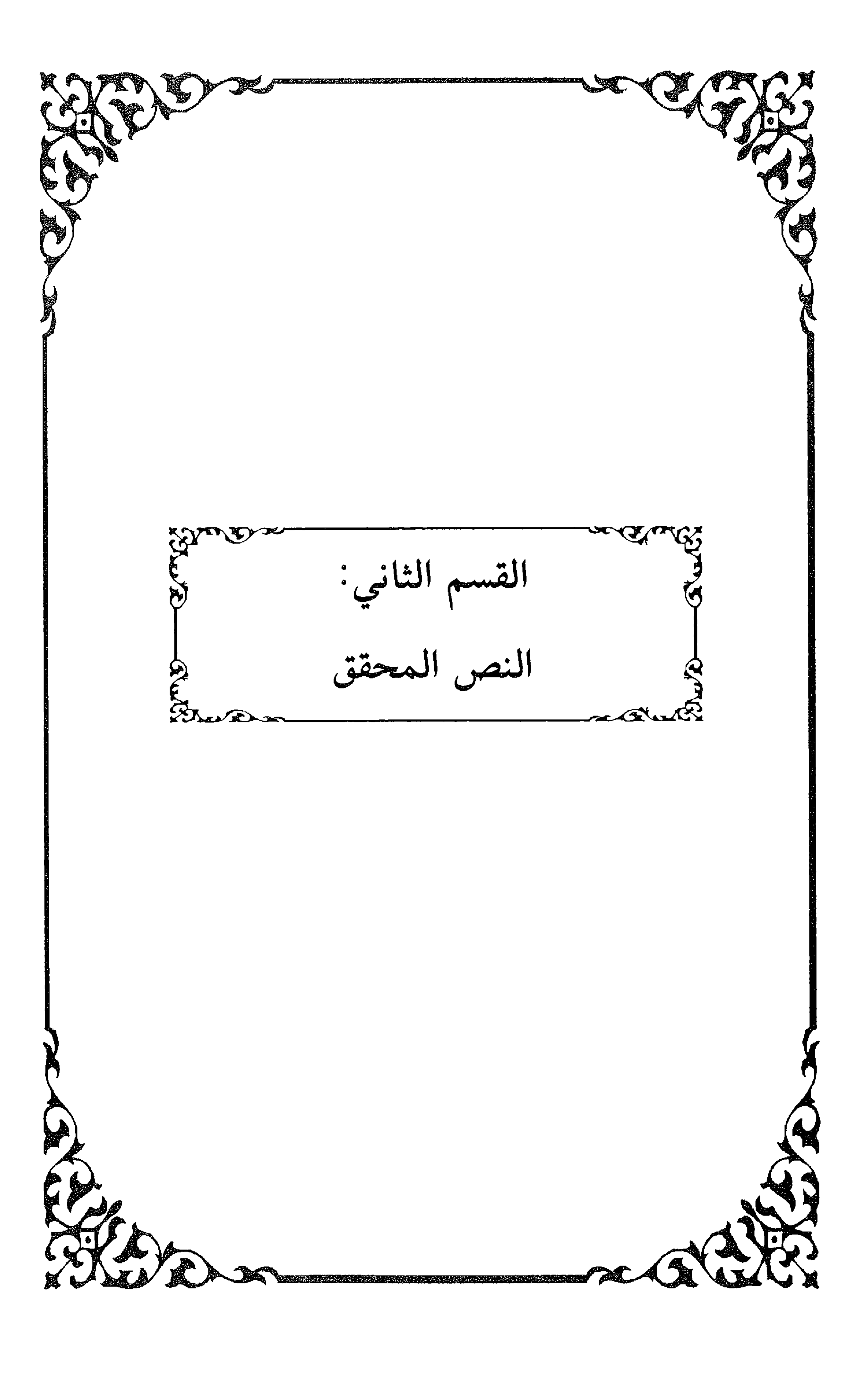


الورقة الأولى من نسخة (ط)

الورقة الأخيرة من نسخة (ط)

الورقة الأولى من نسخة (م)

الورقة الأخيرة من نسخة (م)



القسم الثاني:

النص المحقق

قال الإمامُ الحافِظُ أَبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن عبد الله ابنِ العَرَبي المَعافِري رَضي الله عنه وعن آبائه فيما حدَّثنا به:

الحمدُ لله قبل كُلِّ مَقالٍ، وعلى كُلِّ حالٍ، وفي كُلِّ زَمانٍ وعندَ كُلِّ مَثْوَى وارتحالٍ؛ فبحَمْدِه يُسْتَفْتَحُ الباب، ويُسْتَنْجَحُ الطِّلاب، ويُستمنَح[1] اللُّباب؛ ويُقْضَى كُلُّ مُفترَض، ويُبْلَغُ جَميعُ الغرَض؛ وبالإقرار بالتقصيرِ عن القيام بالثناء عليه يكون الانتهاءُ إليه، وبالعَجْزِ عن مَعْرِفتِه يُتوصَّلُ إلى مَعْرِفَتِه.

أَمَّا بَعْدُ، فقَد كُنتُ مُتشوِّقًا[2] إلى قَرْعِ باب العلم برَبِّي، مُتَشَوِّفًا[3] إلى مطالعَةِ حَضْرَتِهِ وما فيها من عَجائِبِ المعارف وفُنون المعلومات؛ فوَفَّقَ بفَضْلِه إلى سَواءِ[4] سَبيلِه، ويَسَّر العُثور على دَليلِه، ومَيَّزَ جُملةَ العِلْمِ من تَفصيلِه، وقَيَّض من العالِمين كلَّ شَهْمِ الفُؤاد، مُسْتَنِّ السَّداد؛ ذي صَدْرٍ باليقين رَحْب، وبَحْرٍ في التَّبْيينِ عَذْب؛ قَد حَلَبَ[5] العِلمَ[6] أَشْطُرَه[7]، وحَواهُ أكثرَه؛ وتمرَّن به حِذْقًا وجَدَلًا، وأحسَن به اعتقادًا وعَمَلًا؛ وسبَّب بخِيرَته الوُصولَ إليهم، والوُفودَ

---

(١) في (ط): يستنتج.

(٢) في (ك) ضبطها بوجهين؛ بالفاء والقاف، وفي النسخ الأخرى: بالقاف.

(٣) في (ك) ضبطها بوجهين؛ بالفاء والقاف، وفي (غ): بالقاف، وفي (ح) و(ق) و(ط) و(م): بالفاء.

(٤) في (ط): سويّ.

(٥) أي: خَبَرَ ضُرُوبَه، وتمرَّن به، وأصله من أَشْطُرِ الناقة، ومنه المثل السائر: حَلَبَ الدهرَ أَشْطُرَه، ويقال للرجل المجرِّب للأمور المقاسي للشدائد. تاج العروس: (١٢/١٧٠).

(٦) أصاب موضعها محو في (ك) بسبب الرطوبة.

(٧) في (ط) و(غ): أسطره، وبيَّض له في (م).

عَلَيْهِم؛ وسَنَّى[١] الرِّحلةَ التي بِها تُنال البُغْيَةُ، وتُحْفَظ[٢] المِلَّة؛ فهداني الله بهم اللَّقَمَ[٣]، واستقبَل بيَ الأتَمَّ؛ وأَسامَني[٤] في أَنضَرِ الرِّياض، وسَقاني من أَعْذَبِ الحِياض؛ فملأتُ[٥] دَلْوي إلى عَقْدِ كَرَبِه[٦]، وأُبْتُ[٧] خاليًا عن[٨] غُموم[٩] الجهل وكُرَبه؛ موقَرَ[١٠] الحقائِب، موفَّر الرغائِب.

وبعد أن تَرامَت بيَ النَّوى أَقْصاها، عَطَفَتْ[١١] بي إلى الوطَن أسبابٌ وأَلْقَتْ[١٢] عَصاها؛ وأنا أُحاوِلُ في كلِّ حينٍ تَجْديدَ العَهْدِ بما قيَّدتُ، وتأكيدَ ما وَعَيْتُ، ونَظْمَ ما جَمعْتُ؛ حتى أُعَلِّقَهُ عِقْدًا في جيدِ المعالي، وأَنْصِبَهُ تاجًا على هامَةِ الأيام واللَّيالي؛ وأَعتدَّه قُرْبَةً، ليوم الكُرْبَةِ؛ أرجو أن أكون ممَّن شرَّفهُم الله بالذِّكْرِ، وخصَّهُم بالعِلْمِ[١٣]، فقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُومِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا

---

(١) أصابها في (ك) محو بسبب الرطوبة.

(٢) سقطت من (ط)، وأصابها محو في (ك).

(٣) اللقم: الطريق الواضح، لسان العرب: (١١/٤٦).

(٤) قوله: «واستقبل بي الأتم وأسامني»، أصابه محو في (ك)، ومعنى أسام: أرعى، تاج العروس: (٣٢/٤٣١).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) الكرَب: الحبل الذي يشد على الدلو، بعد المنين، وهو الحبل الأوَّل، فإذا انقطع المنين بقي الكرب، لسان العرب: (١/٧١٤).

(٧) قوله: «فملأت دلوي إلى عقد كربه وأبت»، أصابه محو في (ك).

(٨) في (ط): من.

(٩) في (ط): عن عوم.

(١٠) من الوقر، وهو الثِّقْلُ، ورجل مُوقَرٌ كمُكْرَم، أي ذو وِقْرٍ.

(١١) في (غ): أعطفت.

(١٢) في (ك): ألقيت - وهو الذي في النسخ الأخرى - وضبَّب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وفي (ق): فألقت.

(١٣) بعده في (ح): (الذي هو النور)، ولم يرد في النسخ الأخرى.

نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢].

فكان[١] أفضلَ ما انتدَبتُ إليه، وعَقَدت العَزْمَ عليه؛ التعريفُ بالله تعالى[٢]، والتفسيرُ لأسمائِه الحُسْنَى وصفاته العُلى؛ فنظمتُ فيها شَتيتَ تَعْليقي، وصَدَعْتُ بتِبْيانِها وِعاءَ تَحْقيقي؛ وجَلَوْتُ/ نُكَتًا[٣] طالَما شَدَدتُ إِلَيْها الحِزام، وطَبَعْتُ عَلَيْها الخِتام؛ فهذا أَوانُ[٤] جَلاها، وهَذِهِ جَواهِرُها وحُلاها.

وقد سَبَقَ إلى هذا المعنى جماعةٌ من المتقدِّمين[٥]، فجاؤوا[٦] مُسْتأخِرين ومُسْتَقْدِمين؛ ومنهم من أَوْعَبَ وأَطْنَبَ؛ ومنهم من هذَّب وقرَّب، وما استولى[٧] على المَرْغوب، ولا قَرْطَسَ المطلوب؛ إلا بعضُ أشياخي[٨]، فإنَّه جَمَعَ فيها كتابًا صَغيرَ الحَجْمِ، استوعبَ/[٩] جُمَلًا عَظيمةً، وأشار إلى أُمورٍ بَديعَةٍ؛ هَتَكَ بها حِجابَ الإِخْفاءِ، وقام فيها بواجِبِ جُمَلِ الاِحْتِفاءِ؛ وعلى كَثْرَةِ ما جَمَعْنا فيها، وأَوْثَقْنا من مَبانيها[١٠]، وأَوْضَحْنا لمعانيها؛ فإنَّا على مِنْوالِهِ نَنسِجُ؛ وفي

---

(١) أصابها محو في (ك).

(٢) في (ط): الأعلى.

(٣) في (ط): كمًّا.

(٤) في (ك) بعدها ما لم نتبين له معنى، فقد أصاب الموضع محو، ثم كتب أحدهم بخط مغاير لخط الناسخ ما لا يُفهم.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): جاؤوا، وفي (ك): وطائفة، وهي بخط مغاير لخط الأصل، وذلك لمحو أصاب الموضع، فأراد أن يصلحها أحدهم فكتب ما كتب.

(٧) في (ك): من لا دَلَّ، وصحَّحها ناسخها، وهي بخط مغاير لخط الناسخ.

(٨) يقصد شيخه الإمام الغزالي وكتابه المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

(٩) من هنا تبتدئ النسخة (ل).

(١٠) في (ك): مآثرها، وهي بخط مغاير لخط الأصل.

سبيله نَسْتَنْهِجُ، وربَّما اقتحَم فيها[١] - على سيرَتِه - أُموراً لا تُطاق، وجاء بألفاظٍ يَضيقُ عَنْها النِّطاق، سَنُفاوِضُه[٢] منها فيما أَمْكَنَ، ونُعْرِضُ عمَّا استَبْهَمَ؛ احْتِشاماً لجانبِه الرَّفيع، واغتناماً لبيانِه البَديعِ.

والله وليُّ التَّوْفيقِ في كُلِّ حالٍ، المَلِي[٣] بالتَّمييزِ بينَ الحَقِّ والمُحال، إنَّهُ شديدُ المِحال، لا رَبَّ غيرُه.

تراجم الكتاب:

اعلَموا - أفادكُم اللهُ عِرْفانَهُ، ومَنَحَكُمْ تِبْيانَهُ - أنَّ مدارَ الكَلامِ فيه ينبني[٤] عَلى أَرْبَعَةِ أَقْطابٍ:

- **القُطْبُ الأوَّلُ**: في ذِكْرِ أَسْماءِ الله عَزَّ وجَلَّ[٥] على الجُمْلَةِ والتَّفْصيلِ، وذِكْرِ مَوارِدِها واختِلافِ[٦] الرِّواياتِ فيها.

- **القُطْبُ الثّاني**: في ذِكْرِ سَوابِقَ وفَواتِحَ لا بُدَّ من تَقْديمِها، بَياناً لِما عَسى أن يَشْتَبِهَ من أَغْراضِه.

- **القُطْبُ الثّالِثُ**: في شَرْحِ مَعانيها وإيضاحِ مُقْتَضاها.

- **القُطْبُ الرَّابعُ**: في ذِكْرِ مُتَمِّماتٍ[٧] بها يَكْمُلُ المقصودُ، ويَحْصُلُ بِفَضْلِ الله المطلوبُ.

---

(١) في (ك) كلمة لم نتبينها، كأنها: مائلًا مر، أو: مالأمر، وهي بخط مغاير لخط الأصل.

(٢) في (ط): فنفاوضه.

(٣) في (ط): العلي.

(٤) في (ل): بُنِي.

(٥) في (ل) و(ط): تعالى، ولم ترد في (ح).

(٦) في (ح): وذكر اختلاف الروايات فيها، وفي (ك) وضع فوق اختلاف صح.

(٧) في (غ): تتميمات.

وكُلُّ قُطْبٍ منها يَشتمِلُ على فُصول[١]، وأُصول[٢]؛ وتَمْهيدِاتٍ، وفُروعٍ وتَقْسيماتٍ، بها يَقَعُ الشِّفاءُ لمَرَضِ جَهالتِها.

وقد عَلِمَ الله سبحانه أنَّا لم نأْلُ في ذلك كُلِّه، ولا فرَّطْنا في مَعنًى من مَعانيه[٣]، بل انتقَيْنا من كَلام العلماء كُلَّ غَريبَة، وأَوْرَدْنا كُلَّ بَديعَة؛ وعَقَّبْناهُ من الاجتهاد ما نَتَضَرَّعُ إلى الله في أَن يَقْرُنَهُ بالسَّدادِ، سالكين في سبيلِ الاستيفاءِ ما يُمْكِنُ به الوَفاءُ، مع إيعابٍ في خالصِ اللُّبابِ، واختصارٍ لا يُخِلُّ بالـمُراد، واقتِصارٍ على المُهِمِّ والاقتصاد[٤]، آمِّينَ **الأَمَدَ**[٥] **الأَقْصَى في مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ الحُسْنَى وأَفْعالِهِ تَعالى**، حتَّى أَوْفَيْنا على العَدَدِ، واستَوْلَيْنا[٦] بفضْلِ الله على الأَمَدِ، فَلَهُ الحَمْدُ ربُّ العالَمين، لا ربَّ غَيْرُه.

---

(١) في (ط): أصول.

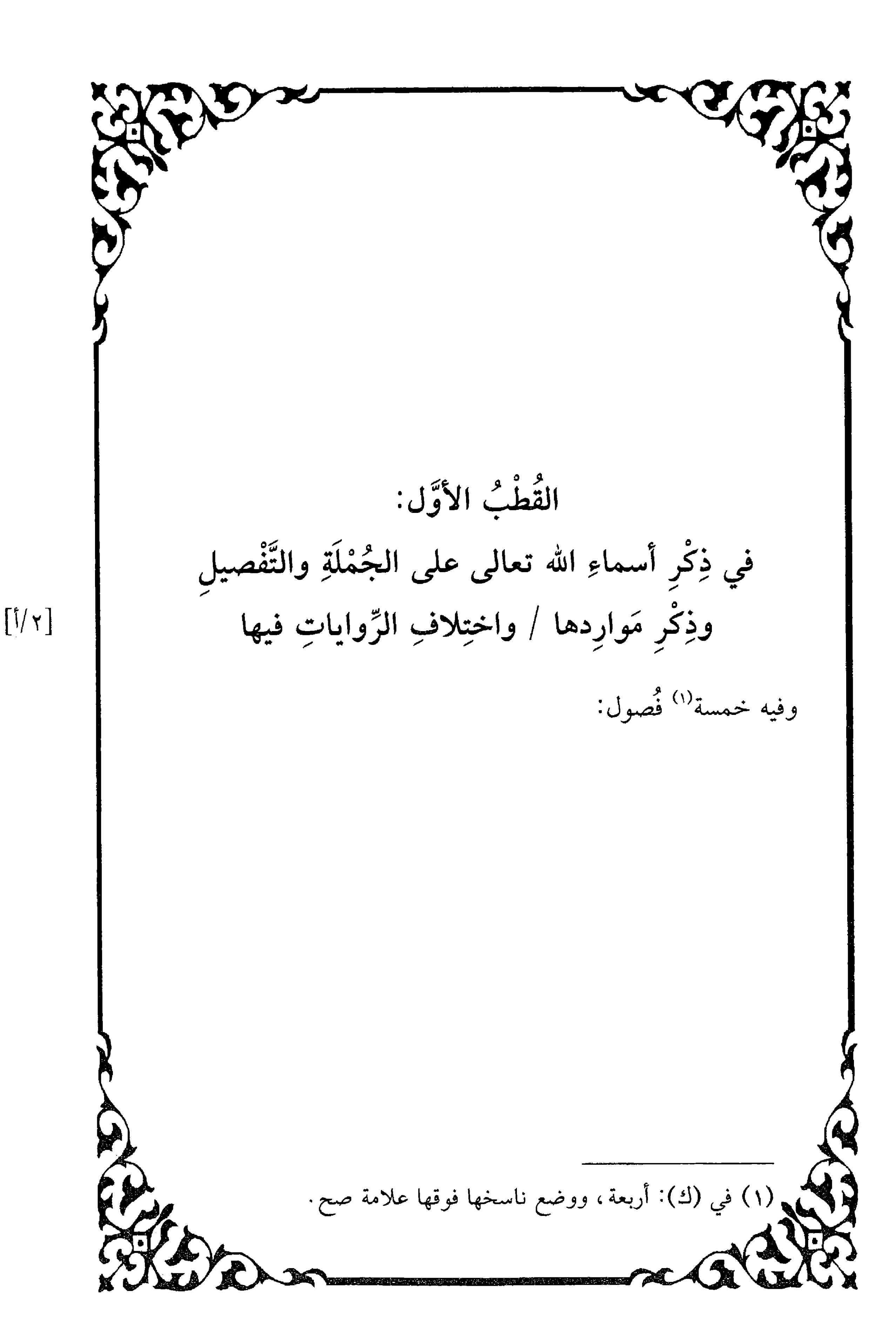
(٢) في (ط): فصول.

(٣) في (ح): معانيها.

(٤) في (ك): إلا، وذهبت الرطوبة بتمام الكلمة، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٥) في (ح): أمد.

(٦) في (ط) و(م): استوفينا.



القُطْبُ الأَوَّل:

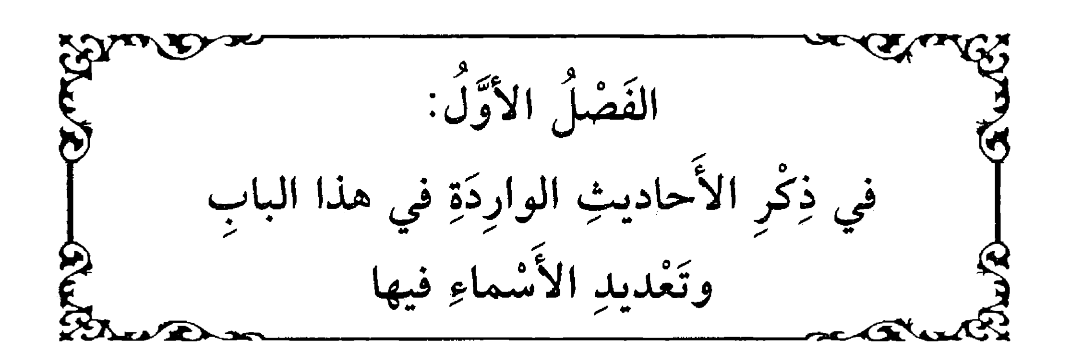
في ذِكْرِ أسماءِ الله تعالى على الجُمْلَةِ والتَّفْصيلِ وذِكْرِ مَوارِدِها / واختِلافِ الرِّواياتِ فيها

[٢/أ]

وفيه خمسة[1] فُصول:

---

(١) في (ك): أربعة، ووضع ناسخها فوقها علامة صح.



الفَصْلُ الأوَّلُ: في ذِكْرِ الأَحاديثِ الوارِدَةِ في هذا البابِ وتَعْديدِ الأَسْماءِ فيها

اعلَموا - جَعَلَكُم الله ممَّن سَمِعَ العِلْمَ ووَعاه، ثم قَيَّدَهُ ورَعاه - أنَّ الثابِت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن لله تِسْعَةً وتِسْعينَ اسْمًا، مِائَةً إلَّا واحِدًا، اللهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، مَن أَحْصاها دَخَلَ الجَنَّةَ»[1]، من غَيْرِ تَفْسيرٍ لِلأَسْماءِ، ولا تَعْديدٍ لِذِكْرِها.

وروى جَماعَةٌ من العلَماءِ عَن شُعَيْبِ بنِ أَبي حَمْزَةَ؛ عَن أَبي الزِّنادِ الحديثَ بعَيْنِه؛ فعَدَّدَها فقال[2]: «هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن، الرَّحيم، الملِك، القدُّوس، السَّلام، المؤمن، المُهَيْمِن، العزيز، الجبَّارُ، المتكبِّر،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الشروط، باب: ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها، برقم ٢٥٨٥ (٢/٩٨١)، وفي كتاب التوحيد، باب: إن لله مئة اسم إلا واحدًا برقم ٦٩٥٧ (٦/٢٦٩١) دون ذكر لفظ «الله وتر يحب الوتر»، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها برقم ٢٦٧٧ (٤/٢٠٦٣- عبد الباقي)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، باب ٨٣، برقم ٣٥٠٧ (٥/٤٨٦- بشار)، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقائق، باب: الأذكار، ذكر تفصيل الأسامي التي يدخل الله محصيها في الجنة، برقم ٨٠٨ (٣/٨٨- شعيب).

الخالق، البارِئ، المصوِّر، الغفَّار، القهَّار، الوهَّاب، الرزَّاق، الفتَّاح، العَلِيم، القابض، الباسط، الخافِض، الرَّافِع، المعِزُّ، المذِلُّ، السَّميع، البصير، الحكَم، العَدْلُ، اللَّطيفُ، الخَبير، الحَليم، العَظيم، الغَفور، الشَّكور، العَلي، الكَبيرُ، الحَفيظُ، المُقيتُ، الحَسيبُ، الجَليل، الكَريم، الرَّقيب، المُجيب، الواسع، الحكيم، الودود، المجيد، الباعِث، الشَّهيد، الحقُّ، الوكيل، القوي، المَتِين، الوَلِيُّ، الحَميدُ، المُحْصي، المُبْدِئ، المعيد، المُحْيي، المُمِيت، الحيُّ، القيُّوم، الواجِد، الماجِد، الواحد[١]، الصَّمَد، القادِر، المقتدِر، المقدِّم، المؤخِّرُ، الأوَّل، الآخِر، الظاهِر، الباطِن، الوالي[٢]، المتعالي، البَرُّ، التوَّاب، المنتقم، العَفوُّ، الرؤوف، مالِك المُلْك، ذو الجلال والإكرام، المُقْسِط، الجامع، الغنيُّ، المُغْنِي، المانِع، الضَّارُّ، النافِع، النُّورُ، الهادي، البديع، الباقي، الوارث، الرَّشيد، الصَّبور».

ورُوِيَتْ مَعْدودَةً[٣] في الحديث بِعَيْنِه عن أَبِي هُرَيْرَةَ من طَريق ابن سيرين[٤]، فذَكَرَها وذَكَرَ فيها أَسْماءً لَيْسَت في حديث شُعَيْبٍ، وأَسْقَطَ مِنها[٥] أيضًا أَسْماءً[٦] رُوِيَتْ من تِلْكَ الطَّرِيقِ.

---

(١) في (ط): الأحد، وفي (ل): الواحد، ومرَّضها، وأثبت في الطرة: الأحد، ومرضها أيضًا، وما أثبتناه موافق لـ (ل) وسنن الترمذي، ولم ترد في (ك) ولا (غ).

(٢) في (ك): العلي وفوقها صح، وقبلها تخريج، وطُمِس موضعه للرطوبة، وفي (ط): العالي، والمثبت من (ل) و(غ) وسنن الترمذي.

(٣) في (ل): معدَّدة.

(٤) أخرج رواية الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان (١٧/١)، وابن الأعرابي في معجمه برقم ١٧٣٥ (٨٤٢/٢).

(٥) قوله: «وأسقط منها» سقط من (ك)، وفيها إلحاق ذهب أصله بالترميم، والاستدراك من النسخ الأخرى، وما في (ط) تخليط لا معنى له.

(٦) قوله: «منها أيضا أسماء» سقط من (ط).

ونَصُّ[١] ما[٢] فيها من طريق ابن سيرين غَيْرُ ما تقدَّم ذِكْرُهُ: «الرَّبُّ، المنَّان، البارئ، الكافي، الدائم، المولى، النَّصير، الجَميل، الصَّادِق، المحيط[٣]، المُبِين، القَرِيب، الفاطِر، العلَّام، المَلِيك[٤]، الأكرَم، المُدبِّر، الوِتْر، ذو المَعارِج، ذو الطَّوْل، ذو الفَضْل».

رَواهُ عن ابنِ سيرينَ أَيُّوبُ وهِشامُ بنُ حَسَّانٍ،/ رَواهُ عَنهُما عَبْدُ العَزيزِ بن الحُصَيْنِ، ولَيْسَ بالقوي عِندَ أَهْلِ الحَديث[٥]؛ وشُعَيْبُ بن أبي حَمْزَةَ وإن كان عندهم ثِقَةً مأمونًا، لكن لا يُعْلَمُ هَلْ تَفْسيرُ[٦] هَـٰذِهِ الأَسْماءِ في الحديثِ أم من قَوْلِ الرَّاوي[٧]، والظاهِرُ أنَّها مِن قَوْلِ الرَّاوي لِوَجْهَيْنِ: [٢/ب]

أحدهما: أنَّ أصحابَ الصَّحيحِ لمْ يَذْكُروها.

والثاني: أنَّ فيها تَفْسيرًا بزيادَةٍ ونُقْصانٍ لا يَليقُ بالمرتبة العُلْيا[٨] النَّبَويةِ.

---

(١) في (ط): نصِل.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) سقط من (ل).

(٤) في (ل): الملك.

(٥) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/٤٢٣): «بل متّفَق على ضعفه، وهَّاه البخاري ومسلم وابن معين، وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل».

(٦) سقطت من (ل).

(٧) وقال الحاكم: «هذا حديث قد خرّجاه في «الصحيحين» بأسانيدَ صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرّد بسياقته بطُوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلّة، فإني لا أعلم اختلافًا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان، وبشر بن شعيب، وعلي بن عياش، وأقرانهم من أصحاب شعيب». وقال الحافظ في الفتح (١١/٢١٩) معقبًا على كلام الحاكم: «وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج».

(٨) في (ط): العلياء، وفي (ل): بالرب، وهو تصحيف.

ورُوِيَ عن سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ[١] أَنَّهُ سُئِلَ عن تَعْديد الأَسْماءِ حين رَوى الحديث مُطْلَقًا، فأَمَلَّها على أَصحابه، وقال: «في فاتحة الكتاب خمسة أسماء: يا الله، يا ربُّ، يا رحمن، يا رَحيم، يا ملك[٢].

وفي البقرة ستة وعشرون اسمًا: يا محيط، يا قَدير، يا عَليم، يا حَكيم، يا توَّاب، يا بَصير، يا واسِع، يا بَديع، يا سَميع، يا كافٍ، يا رَؤوف، يا شاكِر، يا الله، يا واحِد، يا غَفور، يا عليم، يا قابِض، يا باسِط، يا لا إله إلَّا هو، يا حَيُّ، يا قيُّوم، يا عليُّ، يا عَظيم، يا وَلي، يا غَني، يا حَميد.

وفي آل عمران أربعة أسماء: يا قدير[٣]، يا وهَّاب، يا سريع، يا خَبِيرُ.

وفي النساء ستَّة أسماء: يا رَقِيب، يا حَسِيب، يا شَهِيد، يا عَفُوٌّ، يا مُقِيت، يا وَكِيل.

وفي الأنعام خمسة أسماء: يا فاطر، يا قاهر[٤]، يا واحد[٥]، يا لطيف، يا خبير.

---

(١) عزاه ابن حجر إلى فوائد تمام فقال في فتح الباري (٢١٧/١١): «روينا في فوائد تمام، من طريق أبي الطاهر بن السرح، عن حَيان بن نافع، عن سفيان بن عيينة الحديث، (يعني حديث إن لله تسعة وتسعين اسمًا)، قال: فوعدَنا سفيان أن يخرجها لنا من القرآن، فأبطأ، فأتينا أبا زيد فأخرجها لنا، فعرضناها على سفيان فنظر فيها أربع مرات وقال: نعم هي هذه»؛ وهذا سياق ما ذكره جعفر وأبو زيد، قالا: ففي الفاتحة خمسة، فذكره»، وفي سنده عبيد الله بن محمَّد العمري رماه النسائي بالكذب (لسان الميزان بتحقيق أبي غدة ٣٤٠/٥). وقال الدارقطني: كان ضعيفًا (اللسان٥/٣٤٠) وحيان بن نافع بيّض له ابن أبي حاتم في الجرح (٢٤٨/٣). انظر: الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام (٤٠٧/٤).

(٢) في (ط): يا مالك.

(٣) مرَّضه في (ك)، وكتب في الطرة: قائم، من غير تصحيح.

(٤) في (ق) و(ك): ظاهر، ومرَّضها، وفي الطرة: قادر، من غير تصحيح لها، وفي (ط): قهَّار، والمثبت من (ل) و(غ).

(٥) قوله: (يا واحد) سقط في المطبوع من فوائد تمام.

وفي الأعراف اسمان: يا مُحْيي، يا مُمِيت.

وفي الأنفال اسمان: يا نِعْم المولى، ويا نِعْم النَّصير.

وفي هود سبعة أسماء: يا حَفيظ، يا قَريب، يا مُجيب، يا قَوي، يا مَجيد، يا وَدود، يا فَعَّالًا[1] لما يُريد.

وفي الرَّعد اسمان: يا كَبير، يا مُتَعالٍ.

وفي إبراهيم اسمٌ: يا منَّان.

وفي الحِجْرِ اسمٌ: يا خَلَّاق.

وفي مريم اسمان: يا صادق، يا وارِث.

وفي الحج اسمٌ: يا باعث.

وفي المؤمنين اسمٌ: يا كريم.

وفي النور ثلاثة أسماء: يا حَقُّ[2]، يا مُبِين، يا نور.

وفي الفرقان اسمٌ: يا هادي.

وفي سبإ اسمٌ: يا فتَّاح.

وفي المؤمن أربعة أسماء: يا غافر، يا قابل التَّوْب، يا شديد، يا ذا الطَّوْل.

وفي والذاريات ثلاثة أسماء: يا رَزَّاق، يا ذا[3] القوَّة، يا مَتِين[4].

وفي والطُّور[5] اسمٌ: يا بَرُّ.

---

(١) في (ل) و(ط): يا فعّالُ.

(٢) في (ط): يا حيُّ.

(٣) في (ط): ذو، وهو سبق قلم.

(٤) في (ك) و(ل) و(غ): يا ذا القوة المتين.

(٥) في (غ) و(ل): الطور.

وفي اقتربت اسمٌ: يا مُقْتَدِر.

وفي الرحمن ثلاثة أسماء: يا باقٍ، يا ذا الجلال، والإكرام.

وفي الحديد أربعة أسماء: الأوَّلُ، الآخِرُ، الظَّاهِرُ، البَاطِنُ.

وفي الحشر عشرة أسماء: يا قدُّوس، يا سلام، يا مُؤْمِن، يا مُهَيْمِن، يا عَزيز، يا جبَّار، يا مُتَكَبِّر، يا خالِق، يا بارِئ، يا مُصَوِّر.

وفي البروج اسمان: يا مُبْدِئ، يا مُعِيد.

وفي قل هو الله أحد اسمان: يا أَحَد، يا صَمَد».

[٣/أ] قال الإمام الحافظ[١] ﷺ:/ وإذا استَقْرَيْتَ ما عَدَّدَهُ وتَتَبَّعْتَهُ في القُرْآنِ أَلْفَيْتَهُ قَد أَغْفَلَ ما كان حقُّه الذِّكْر وذَكَرَ سِواه، وذلك أنَّه قال في بَعْضِ السُّوَرِ أسماءً أَخَذَها من الأَفْعالِ[٢]، وتَرَكَ في بَعْضِها أَسْماءً مَنصوصَةً، كما فَعَلَ في سورَةِ البَقَرَة، إذ عدَّدَ فيها سِتَّةً وعِشْرينَ اسمًا، وأَسْقَطَ منها أسماءً: شاكِرٌ[٣]، وإله، وواحد، وقريب، وزاد فيها اسمَ قابِضٍ وباسِطٍ من[٤] الأَفْعال، وكذلك فَعَلَ في بعض السُّوَرِ.

ولو سَلَكْنا هذا المسلَكَ لأَرْبَت الأسماءُ على هذا المُدْرَك، واتَّسَعَ الكلام وانحَلَّ النِّظامُ، وقد تابَعَه في[٥] ذلك مُحَمَّدُ بن شَعْبان[٦]، فذَكَرَها بلفظِها على سُوَرِهَا حَرْفًا بِحَرْفٍ.

---

(١) في (ل): الفقيه القاضي أبو بكر بن العربي، وفي (ط): قال الإمام.

(٢) في (ل): أحدُها من الأنفال، وهو تصحيف.

(٣) أشار ناسخ (ك) إلى أن بإحدى النسخ: اسمَ شاكرٍ، ورمز لها بصح، وهي كذلك في (ط) و(ل)، وأثبت بدلها: أسماءً شاكرٌ، ورمز لها بعلامة الصحة أيضًا، وهو الذي في (غ)، فكلاهما صحيح.

(٤) في (ط): وهما من، ومرَّضها في (ل).

(٥) في (ط): على.

(٦) هو العلامة أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان، ويعرف بابن القُرطيّ =

ثم قال[1]: «وقد قيل: إن تَعْديدَ الأسماء: الله، الرحمن، الرَّحيم، الإله، الربُّ، الملِك، القدُّوس، السَّلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبَّار، المتكبِّر، الخالق، البارئ، المصوِّر، الحليم، العليم، السَّميع، البَصيرُ، الحيُّ، القيُّوم، الواسع، اللَّطيف، الخَبيرُ، الحنَّان، المنَّان، البَديعُ، الودود، الغفور، الشَّكور، المجيد، المُبْدِئ، المُعيد، النُّور، الهادي، الأوَّل، الآخِر، الظَّاهِر، الباطن، العَفُوُّ، الغفَّار، الوهَّاب، القادر، الأَحَد، الصَّمَد، الوكيل، الكافي، الباقي، الحميد، المُقيت، الدائم[2]، المُتَعالي، ذو الجلال، والإكرام، المولى، النَّصير، الحقُّ، المُبين، الباعث، المُجيب، المُحْيي، المُميت، الجَميل، الصَّادِق، الحفيظ، المُحيط، الكَبير، القريب، الرَّقيب، الفتَّاح، التوَّاب، القديم، الوَلي، الفاطِر، الرزَّاق، العلَّام، الرَّؤوف، المُدَبِّر، المالك، القاهر، الهادي[3]، الشاكر، الكَريم، الرَّفيع، الشَّهيد، الواحد، ذو الطَّوْلِ، ذو المعارِج، ذو الفَضْل، الخلَّاق، الكَفيل، الجَليل، العَلِيُّ، العظيم، الغني، المليك، المقتدر، الأَكْرَم».

وهذا كلُّه قاصِرٌ عن المراد، يتزيَّفُ بالانتقاد[4].

= قال الفرغاني: كان رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته، وأحفظهم لمذهب مالك، مع التفنن في سائر العلوم، وكان واسع الرواية كثير الحديث، مليح التأليف. وسرد في المدارك تآليفه، قال: وألف كتابه الزاهي الشعباني المشهور في الفقه [وطبع ما وجد منه]، وكتاب في أحكام القرآن، وكتاب مختصر ما ليس في المختصر، وكتاب مناقب مالك، وكتاب شيوخ مالك، وكتاب الرواة عن مالك، وكتاب جماع النسوان، وكتاب النوادر، وكتاب الأشراط، وكتاب المناسك، توفي سنة ٣٥٥. انظر: ترتيب المدارك: (٥/٢٧٤-٢٧٥)، الديباج المذهب: (٢/١٩٥)، شجرة النور الزكية: (١/١٢٠).

(١) الكلام هنا لابن شعبان.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كأنه مرضها في (ك)، وذلك لتكرر اسم الله الهادي.

(٤) قوله: «وقد قيل... يتزيف بالانتقاد» سقط من (ل).

ولقد تتبَّعْناها في كتابِ الله، وقَرأناه واستَقْرَيْناه قَصْدَ[١] ذلك[٢]، فوجدتها على ما أُسَطِّرُه، وهي[٣]:

«بسم الله الرَّحمن الرَّحيم: سورة **الحمد** لله[٤] فيها خمسة أسماء: الله، الربُّ، الرحمن، الرَّحيم، مَلِك.

سورة **البقرة** فيها ثلاثون اسمًا: مُحيط، قَدير، عَليم، حَكيم، ذو الفضل العَظيم، بَصِير، واسع، بَدِيع السماوات، سميع، التوَّاب، العزيز، رؤوف، شاكر، إله، واحد، غفور، شديدُ العذاب، قريب، شديد العقاب[٥]، سريع الحساب، حليم، خبير، حَيٌّ، قَيُّوم، عَلِيٌّ، عظيم، وَلِيٌّ، غني، حميد، مَوْلى.

سورة **آل عِمْران** فيها عَشَرَةُ أسماء: عزيز، ذو انتقام، وهَّابٌ، قَائِمٌ بالقِسْطِ، / جامِعُ النَّاس، مالِكُ المُلْكِ، خَيْرُ الماكِرين، شهيد، خَيْرُ النَّاصِرِين، وَكِيل. [٣/ب]

سورة **النِّساء** فيها سبعة أسماء: الرَّقيب، الحسيب، كَبير، العَفُوُّ، النَّصير، مُقِيت، جامع المنافقين والكافرين في جهنَّم جميعًا.

سورة **المائدة** فيها اسمان: عَلَّام الغُيوب، خَيْرُ الرَّازِقين.

سورَةُ **الأَنْعام** فيها سبعة عشر اسمًا: فاطر، قاهر، شَيْء، شفيع، خَيْرُ الفاصلين، الحقُّ، أسرع الحاسبين، القادر، فالق الحَبِّ والنَّوى، فالِقُ

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ك) أثبت أيضًا: وهو.

(٤) في (ل) و(ط) و(غ): الحمد.

(٥) في (ك): شديد العقاب، قريب، وما أثبتناه موافق للنسخ الأخرى، وموافق لترتيب الأسماء الحسنى عند ذكرها في السور، وهو ما توخاه ابن العربي.

الإِصْباح، جاعِلُ[١] اللَّيْلِ سَكَنًا، مُخْرِجِ الحيِّ من الميِّت، ومُخْرِجِ الميِّت من الحيِّ، سريع العقاب، خالق كلِّ شيء، اللَّطيف، الحَكَم.

سورة **الأعراف** فيها أربعة أسماء: خَيْرُ الحاكِمين، خَيْرُ الفاتِحين، أَرْحَم الرَّاحِمين، خَيْرُ الغافرين.

سورة **براءة**: مُخْزِي الكافِرين.

سورة **هود** فيها سبعة أسماء: أَحْكَم الحاكمين، حَفيظ، مُجِيب، قَوِي، مجيد، ودود، فعَّال لما يُرِيد.

سورة **يوسف** فيها ثلاثة أسماء: المُسْتَعان، القهَّار، الحافظ.

سورة **الرَّعد** فيها ستَّة أسماء: ذو مَغْفِرَة، عالم الغَيْبِ والشهادة، الكَبير، المُتعال، شديد المِحَالِ، القائِم على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَت.

سورة **الحِجْرِ** فيها اسمان: الوارِث، الخلَّاق.

سورة **النَّحل** فيها واحدٌ: كَفِيل.

سورة **الكهف** فيها ثلاثة أسماء: مُقْتَدِر، ذو الرَّحْمِة، المَوْئِل[٢].

سورة **مريم** فيها اسم واحد: حَفِيٌّ.

سورة **طه** فيه اسمان: المَلِك، خَيْرٌ وأَبْقَى.

سورة **اقترب** فيها ثلاثة أسماء: الحاسب، خَيْرُ الوارثين، الفاعل.

سورة **الحج** فيها اسمٌ واحدٌ: المُكْرِم.

سورة **المؤمنين** فيها اسمان: أحسن الخالقين، خَيْرُ المُنْزِلين.

---

(١) في (ط): وجاعل.

(٢) فوقها في (ط) علامة صح، وأشار إلى أن في إحدى النسخ: الغفور.

سورة **النُّور** فيها اسمان: المُبِين، نور السماوات والأرض.

سورة **الفرقان** فيها[١] اسمٌ: الهادي.

سورة **النَّمل** اسمٌ: الكريم.

سورة **الرُّوم** اسمٌ: مُحْيِي الموتى.

سورة **سبإ** فيها الفتَّاح.

سورة **فاطر** اسمٌ واحدٌ: شَكُور.

سورة **ص** اسمٌ واحدٌ: الغفَّار.

سورة **الزُّمَر** فيها اسمان: سالمٌ، كافٍ.

سورة **المؤمن**[٢] فيها خمسة أسماء: غافِر الذنب، قابِل التَّوْب، ذو الطَّوْل، رَفيع الدَّرَجات، ذو العَرْش.

سورة **فُصِّلَتْ** اسمٌ: ذو عِقاب.

سورة **الزُّخْرُفِ** فيها اسمٌ: المُبْرِم[٣].

سورة **الدُّخَّان** فيها ثلاثة أسماء: المُنذِر، المُرْسِل، المُنتقِم.

سورة **ق**: أَقْرَبُ إليه من حَبْلِ الوَرِيد.

سورة **والذاريات** فيها خمسة أسماء: المُوسِع، الماهِد، الرزَّاق، ذو القوة، المَتِين.

سورة **والطُّور** فيها اسم واحد: البَرُّ.

---

(١) لم ترد في (ط) و(ل) و(م).

(٢) هي سورة غافر.

(٣) في (ل) و(ط): فيها المُبْرِم، اسم واحد.

[٤/أ] / سورة **اقتربت** فيها اسمٌ واحِدٌ: المَلِيك.

سورة **الرَّحمن** فيها اسمٌ واحدٌ: ذو الجلال والإكرام.

سورة **الواقعة** فيها ثلاثة أسماء: الخالق، الزَّارِع، المُنشِئ.

سورة **الحَدِيدِ** فيها أربعة أسماء: الأوَّل، الآخِر، الظاهِر، الباطِن.

سورة **المجادلة** فيها اسمان: رابعُ ثلاثة، سادِسُ[١] خمسة.

سورة **الحشر** فيها عَشَرَةُ أسماء: القُدُّوس، السَّلام، المؤمن، المهيمِن، العَزِيزُ، الجبَّار، المتكبِّر، الخالق، البارِئ، المصوِّر.

سورة **المعارج** فيها: ذو المعارج.

سورة **المُدَّثِّر** فيها اسمٌ واحِدٌ: أَهْلُ التَّقْوى وأَهْلُ المغفِرَة.

سورة **سبِّح** فيها اسمٌ واحِد: الأَعْلى.

سورة **القَلَم** فيها اسمٌ واحد: الأَكْرَم.

سورة **التوحيد** فيها اسمان: أَحَد، صَمَد».

وقد زاد بعض علمائنا فيها: «شَيْء، مَوْجود، كائِن، ثابِت، نَفْس، عَيْن، ذاتٌ، داعٍ[٢]، مُسْتَجيب، مُصَلٍّ، قائِل، مُتَكَلِّم، مُبْقٍ[٣]، مُفْنٍ، غَيور، قاضٍ، مُقَدِّر، فَرْد، مُبْلٍ، جاعل، مُوجِد[٤]، مُبْدِع، ذارِئ[٥]».

---

(١) في (ط): وسادس.

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): متق.

(٤) في طرة بـ (ك): في خ -أي نسخة- موجود.

(٥) في (غ) و(م) بالدال المهملة، وفي (ل): بارئ.

قلتُ: ومن هذا ما جاء على لفظه في كتاب الله وسُنَّةِ نَبيه، ومنها ما أَخَذَه من فِعْلٍ، ومنها ما جاء مُضافًا فذَكَرَه مُجَرَّدًا عن الإضافَة، وكذلك وجَدْناه في سائِر الأسماءِ المتقدِّمَة.

وَهَمٌ:

قال بعض المتأخرين[١]: «وقد جرت عادَةُ الحكَّام في تَغْليظِ الأَيْمان وتَوْكيدِها إذا أَحْلَفوا الرَّجُلَ لخصمه أن يقولوا: بالله الطّالِب الغالِب المُهْلِك المُدْرِك، وليس شَيْءٌ من هذا يَستحِقُّ أن يُطْلَقَ في باب صفات الله تعالى، وإنما استحسَنوا ذِكْرَها في الأَيْمان ليَرْدَعوا بها الحالِف عن تَقَحُّمِ الباطِل».

تَنبيهٌ:

أَمَّا قوله: «قد جَرَت عادَةُ الحُكَّام»، فليس كما قال، بل سَبَقَ بذلك قَوْلُ السَّلَفِ من الفُقَهاء والتَّابِعين قبلهم، حتى قال الشافِعِيُّ: «إنه يُغَلَّظُ بذلك»، وعَيَّنَ[٢] هذه الألفاظَ، فدَلَّ على أنَّها كانت عِندَهُم حينَئِذٍ[٣] مَعهودَةً.

وأَمَّا قوله: «وليس شَيْءٌ من هَذا يَسْتَحِقُّ أن يُذْكَر في صفات الله»، فلَغْوٌ، بل ذلك[٤] جائِزٌ في ذِكْرِهِ لا في بابِ التَّعديد[٥] للتِّسْعَةِ والتِّسْعين، ولكن في باب التَّعْظيم لله والإِخْبارِ عن جَلالِهِ وعَظيمِ أَفْعالِه.

وقوله: «وإنَّما استَحسَنوا ذِكْرَها في الأَيْمان ليقَعَ بها الرَّدْعُ»، دَليلٌ على ما قُلْناه، وأنه لا يَقَعُ الرَّدْعُ إلّا بغايَةِ التَّعْظيم لله سُبْحانَه، وبحَسَبِ قَصْدِ التَّعْظيم واللَّفْظِ الدّالِّ عليه يكون الزَّجْرُ فيه.

---

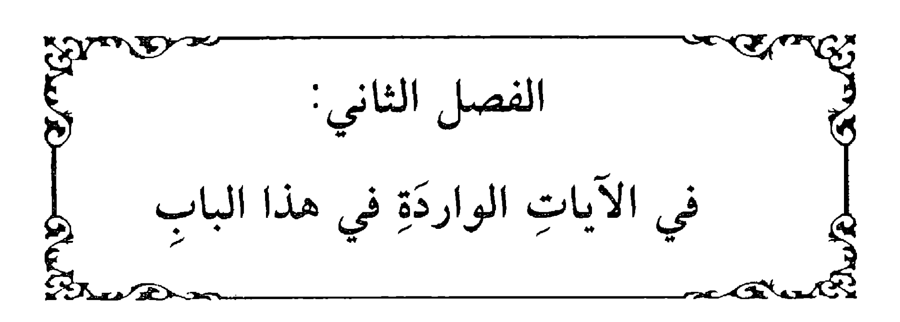
(١) هو الإمام الخطابي في كتابه: شأن الدعاء: (١٠٦).

(٢) في (ك): تعيَّن، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٣) سقطت من (غ) و(م).

(٤) في(ط): هو.

(٥) في (ط): التحديد.



الفصل الثاني:
في الآياتِ الوارِدَةِ في هذا البابِ

اعلَموا - وفَّقَكُم الله -/ أنَّه كان من حقِّنا أن نبدأ بالآياتِ قَبْلَ الأَخْبارِ، ولكنَّا أخَّرناها عنها لثلاثة أَوْجُهٍ:

أحدها: أن الآي مُجْمَلَةٌ والأخبارَ مُفَسَّرَةٌ، والبِداية بِذِكْرِ المُجْمَلِ وإن كانت مُعتادَة في التَّرتيب، لكن ذِكْرُ الآي ها هنا عارِضٌ، وهذا إنَّما يكون في المقاصد.

الثاني: أن الأَخبار تأتي في الأسماء للحاجة إليها فيها، فلذلك أَفْرَدْنا الآياتِ وتَعْدادَها وذَكَرْناها بَعْدها[1].

الثالث: أنَّا[2] ذكرنا الأخبار لتَمْهيدِ سَبيل البيان، وتحقيق مقاصد الكتاب أوَّلًا، وبعد ذلك يأتي ذِكْرُ ما يُفتقَرُ[3] إليه، إن شاء الله تعالى[4].

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وفيها عِدَّةُ مَسائِل[5]؛ مَقْصِدُنا منها[6] هاهُنا ثماني[7] مَسائِلَ:

---

(١) في (ط): بعد.

(٢) في (ط) و(ل): إنما.

(٣) في (ط): نفتقر.

(٤) لم يرد في (ط) و(ل) و(غ).

(٥) عدد ما في كتاب الأحكام المطبوع هو: سبعة، فيكون ما هنا أكثر؛ والله أعلم.

(٦) في (ط): ها هنا منها.

(٧) في (ط) و(ل) و(غ): ثمان.

المسألة الأولى: سَبَبُ نُزولها

رُوِي[1] أن المشركين سَمِعوا المسلمين يدعون الله مَرَّةً، والرحمن مَرَّةً، والقادِرَ مَرَّةً، فقالوا: ينهانا[2] عن عبادة الأصنام وهو يدعو آلهةً كَثيرَةً، فنزلت: ﴿وَلِلهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾.

المسألة الثانية: قوله: ﴿ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾

فيها[3] ثَلاثَةُ أَقْوال:

الأَوَّل: قال بعض علمائنا: في ذلك دَليلٌ على أنَّ الاسمَ هو[4] المسمَّى، لأنَّه لو كان غيرَه لوجب أن تكون الأسماءُ لغير الله.

الثاني: قال آخرون منهم: المراد به التَّسْميات، لأنَّه سبحانه واحِدٌ، والأسماءَ جَمْعٌ، فلا بد من صَرْفِ اللَّفْظِ عن ظاهره إلى المجاز، ومعناه: ولله التَّسْمياتُ، إذ لا يجوز أن يكون للذَّاتِ الواحدة إلَّا اسمٌ واحِدٌ، ولا تكون[5] لها أسماءُ كثيرة على الحقيقة إلا على معنى التَّسْميات، كالذِّكْرِ والمَذْكورِ.

الثالث: قال آخرون منهم: المعنى: ولله الصِّفات، وكلُّ اسم لله صِفَةٌ له، ثُمَّ ينقسِم إلى ما يقال فيه: هو هو، وإلى ما يقال فيه: هو غيرُه، وإلى ما لا يقال فيه: إنه هو ولا غيرُه، على ما يأتي بيانُه[6].

---

(١) كذلك رواه الطبري في تفسيره: (١٧/٥٨٠) عن ابن عباس، ولكن دون لفظ «القادر».

(٢) في (ط): أينهانا.

(٣) في (ك): فيه، فيها، وصحَّحها.

(٤) في(ط): عَيْنُ.

(٥) في (ط) و(ل): يكون.

(٦) في السابقتين الأولى والثانية من القطب الثاني، وفي (ل) زيادة: إن شاء الله.

المسألة الثالثة: ما هي هذه الأسماء؟

وفي ذلك ثَلاثَةُ أقوال:

الأوَّل: أنَّها أسماء الله كلُّها التي فيها[1] التعظيم والإكْبارُ.

الثاني: أنها أسماؤه التِّسعة والتِّسْعون التي ذَكَرَها النَّبي ﷺ.

الثالث: أنها الأسماء التي دلَّت عليها دَلائِلُ التوحيد، وهي سَبْعَةٌ[2]: الموجود، القادر، العالم، السَّمِيع، البَصِير، المُرِيد[3]، الحَيُّ[4]، المُتَكَلِّم.

وعلى هذا بَنَيْنا القول في كتابنا هذا، وكُلُّ اسمٍ إلى هذه رَدَدْناه، وبها نُطْناه[5] وعَقَدْناه.

المسألة الرابعة: ما معنى وَصْفِها بالحُسْنَى؟

فيه خمسة أقوال:

[٥/أ] / الأوَّل: أن معنى وَصْفِها بذلك ما فيها من العُلُوِّ والتعظيم والتَّقْديس والتَّطْهير، فكُلُّ أَمْرٍ مُعَظَّمٍ يُسَمَّى بِهِ.

الثاني: أنَّ وَصْفَها بالحُسْنَى ما وَعَدَ فيها من الثواب عند الذِّكْرِ للعبد، وجَزِيلِ العطاء عند التوسُّلِ بالدُّعاء.

الثالث: ما مالَتْ إليه القلوب من الرَّحمة والكرم والعَفْوِ.

الرابع: أن حُسْنَها شَرَفُ العِلْمِ بها، فإنَّ شَرَفَ العِلْمِ إنَّما هو بِشَرَفِ المعلوم، والله سبحانه أَشْرَفُ الموجودات، وقد تَكلَّمْنا في الحُسْنِ في كتاب

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ك) و(غ) و(ح) و(ق): تسعة.

(٣) بعده في (غ): البديع، ومرَّضها، وسقطت من سائر النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): المتكلم الحي.

(٥) في (ط): ربطناه.

المُقْسِطِ[١] بما فيه مَقْنَعٌ عَظيمٌ، وبَيَّنَّا وُجوهَ إطلاقاتِه ومعانيه، ومَن حصَّل الحُسْنَ مِن آحادِ هذه المعاني فقد أخذ بحَظٍّ وافِرٍ منها كَفاه، ومَن حصَّل حُسْنَها كُلها أَنالَهُ الغايَةَ مِن الثَّواب ووَفّاه.

الخامس: أنَّه معرفة الواجِبِ في وَصْفِه، والجائِزِ في نَعْتِه، والمُمْتَنِعِ المُحالِ في حقِّه، والعقولُ محجوبةٌ عن الهُجوم عليه، والشَّرْعُ دَليلٌ مُرْشِدٌ إليه، فإذا نبَّه الشَّرْعُ الغافِلَ، وذكَّر الذّاهِل، دَلَّ العَقْلُ عليه[٢] للعِرْفانِ في الجملة، وكمَّل الشَّرْعُ البيان، فنحن نَقِفُ عند بَيانِه، وبَيانُه على أقسام، يأتي ذِكْرُها إن شاء الله[٣].

المسألة الخامسة: ما معنى قوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾؟

والدُّعاءُ لا يكون إلا بعد المعرفة بالمدعوِّ، فَبِها يُعْرَف، وبها يُدْعَى، وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأوَّل: تَعْظيمُنا[٤] له بذِكرِ صِفاتِ التَّعْظيمِ، وذلك عبادة.

الثاني: الرغبةُ إليه بذِكْرِ وَجْهِ الرَّغبة بما يَليقُ بها من الأسماء، كسُؤالِ الرحمة بالرَّحيم، والكِفايَةِ بالكافي، والهِبَةِ بالوهَّاب، وما في معنى ذلك كلِّه من الرَّغائب ومتعلَّقاتها من الأسماء.

الثالث: أنَّ الله سبحانه تَعَرَّفَ إلى أوليائه بصفاته وأسمائه، إذ لا يمكن أن يُعرف إلا كذلك، فبيَّن لهم الواجبَ والجائزَ من ذلك، وعرَّفَهم بما يَسْتَحيلُ

---

(١) المقسط هو شرح للمتوسط - ويقع المتوسط في سبعين ورقة- وهو من كتبه الكبار، ومن أصول مؤلفاته في العقيدة، رواه عنه ابن خير الإشبيلي في فهرسته: ص٣١٨، وتصحف في نشرة بشَّار إلى المسقط.

(٢) في (غ): إليه.

(٣) في السابقة السادسة من القطب الثاني.

(٤) في (ط) و(ل): تعظيمًا.

عليه، وذلك لأنَّ العقولَ محجوبَةٌ عن جَلالِه، ممنوعَةٌ عن إدراكه، فآذَنَ[١] الله سبحانه بالأسماء عبادةَ[٢] نفسِه، وأَذِنَ لهم فيها، وجَعَلَها طَريقًا إلى المعرفة، ووسيلَةً في الرَّغبة والطِّلْبَةِ، فلذلك اقتصرنا على ما أَذِنَ فيه، ولم نتعدَّه إلى غيره.

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾

فيه قولان:

الأوَّل: أنه منسوخ بآية القتال.

الثاني: أنه تهديد.

وهذان القولان وَهَمٌ، أمَّا النَّسْخُ فلا يصح فيه، لأنَّ الجِزْيَةَ يَبْذُلونَ على ذلك، والرِّقُّ يُضْرَبُ عليهم مَعَه؛ وأمَّا / التَّهْديدُ ففاسِدٌ جِدًّا، لأنَّ الخطابَ لنا دونهم، فكيف نُهَدَّدُ على فِعْلِهم، وإنَّما يكون التَّهْديدُ للفاعل خاصَّةً.

والصَّحيحُ أنَّه أَمْرٌ صَريحٌ لنا بِنَبْذِ عَقيدَتِهم والتَّبَرِّي من قولهم.

المسألة السابعة: قوله: ﴿يُلْحِدُون﴾

فيه ثلاثة مقاصد:

الأوَّل: تَصْريفُه لُغَةً:

قال الكِسائي: «أَلْحَدَ: مالَ، ولَحَدَ: رَكِنَ»[٣].

---

(١) في (ل) و(غ) و(ك): أَذِن، وأثبتنا ما أثبته بالطُّرَّةِ، وقال: صح كذا في الأم.

(٢) في (ط): عباده نفسَه، وفي (غ): عبادَهُ.

(٣) نقله عنه الطبري في تفسيره: (١٣/٢٨٣- ٢٨٤)، قال: «وقد ذكر عن الكسائي أنه كان يفرّق بين «الإلحاد» و«اللحْد»، فيقول في «الإلحاد»: إنه العدول عن القصد، وفي =

الثاني: ألحد: مارى وجادل[1]، ولَحَدَ: مال، وقيل: هما بمعنىً واحِد، وهو الصحيح عندي.

المقصد الثاني: في معناه:

إذا ثبت هذا، فالإلحاد: هو العُدول والمَيْلُ، فكُلُّ مائِلٍ لاحِدٌ.

المقصد الثالث: في وُجوهِ الإلحاد:

والإلحاد على سِتَّةِ أوجه:

الأوَّل: التَّكْذيب.

الثاني: التَّشْريك.

الثالث: الزيادة على ما أُذِنَ فيه - على ما يأتي تَفْسيرُه - وذلك تَشْبيه.

الرابع: النُّقْصان منه، وذلك تَعْطيلٌ.

الخامس: تَغْييرُها لفظًا.

السادس: تَغْييرُ تأويلها وتَفْسيرِها.

المسألة الثامنة: [في معنى الحُسْنِ في أسماء العباد]

إذا عَلِمتم الحُسْنَ في أسماء الله تعالى فاعلموا الحُسْنَ[2] في أسمائكم، وذلك بخمسَةِ أوجُهٍ:

= «اللحد» إنه الركون إلى الشيء، وكان يقرأ جميع ما في القرآن: (يُلْحِدُونَ) بضم الياء وكسر الحاء، إلا التي في النحل، فإنه كان يقرؤها: «يَلْحَدُون» بفتح الياء والحاء، ويزعم أنه بمعنى الركون، وأما سائر أهل المعرفة بكلام العرب، فيرون أن معناهما واحدٌ، وأنهما لغتان جاءتا في حرفٍ واحدٍ بمعنى واحد». وانظر: تفسير الثعلبي: (٤/ ٣١١).

(١) في (ط): أو جادل.

(٢) في (ط): الحسنى.

الأوَّل: أن يُسَمَّى المرء بأسماء الأنبياء والصالحين، وقد رَوَى المغيرة بن شعبة قال: «لما قَدِمْتُ نَجْرانَ سألوني فقالوا: إنكم تقرؤون ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم:٣٧]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلمَّا قَدِمْتُ على رَسولِ الله ﷺ ذكَرْتُ له ذلك فقال: إنَّهم كانوا يُسَمُّون[١] بأسماء[٢] أنبيائهم[٣] والصالحين قَبْلَهُم»[٤].

الثاني: أن يُسمَّى بكل اسم يوافِقُ المقاصد الجائِزَةَ والأغراضَ المُستحبَّةَ، ويَجْتَنِبُ الألْقابَ المُسْتَهْجَنَةَ والأسماء المُسْتَكْرَهَةَ، فقد روي أن النبي ﷺ قال لرجل: «ما اسمك؟ قال: مُرَّة، فأَعْرَضَ عنه، وقال لآخر: ما اسمُك؟ قال: يَعيش، قال: احلُبْ»[٥]. وروي أن ابنةً لعُمَرَ كان يقال لها عاصية، فسمَّاها رسول الله ﷺ جَميلَةً[٦].

---

(١) ضبطها ناسخ (ك) بضم الميم، وكتب فوقها علامة صح، وفي طرة بخط الناسخ: في خـ: يتَسمَّون، ورمز لها بعلامة صح، وفي (غ): يسمَّون.

(٢) سقط من (ط) و(ل) و(غ).

(٣) في (ط) و(ل): بأنبيائهم.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب، الآداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء برقم ٢١٣٥ (٣/١٦٨٥- عبد الباقي)، والترمذي في سننه أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة مريم برقم ٣١٥٥ (٥/٢٢٠- ٢١٢- بشار).

(٥) أخرجه مالك عن يحيى بن سعيد مرسلًا في كتاب الاستئذان، ما يكره من الأسماء، رواية الليثي، برقم ٧٩٤ (٥/١٤١٧- الأعظمي)، ووصله ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/٧٢) من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير، عن يعيش الغفاري به.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الآداب، باب: استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن برقم ٢١٣٩ (٣/١٦٨٦- عبد الباقي)، وأبو داود في سننه كتاب: الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح برقم ٤٩٥٢ (٧/٣٠٧- شعيب).

الثالث: أن يَعْدِلَ عن الأسماء التي فيها تَزْكيةُ النَّفْسِ، فقد روي أن زَيْنَبَ بِنْتَ أبي سَلَمَةَ قالت: «سُمِّيتُ بَرَّةً، فقال رسول الله ﷺ: لا تُزَكّوا أنفسَكم، الله أعلم بأهل البِرِّ منكم، فقالوا: بِمَ نُسمِّيها؟ قال: سمُّوها زَيْنَب»(١).

الرابع: أنَّ الله تعالى كما أوجب لأسمائه(٢) الوَصْفَ الحسَنَ، فلقد أَحْسَنَ أسماءَنا سبحانه بأن سمَّانا المؤمنين والمسلمين، والتائبين والعابدين، والحامدين والسائحين، وكلُّ اسمٍ فاضِلٍ وخُطَطٍ(٣) كَرِيمَةٍ وهَبَها لنا.

الخامس: وهو الأشرف والأعظم، أن جَعَلَ أسماءنا مِن أسمائه، فسمَّانا المؤمنين من المؤمن، والعَالِمين من العالِم، والشاهِدين/ من الشَّهيد، وكذلك كلُّ اسم وصَفَنا به ممَّا وَصَفَ به نفسَه، وهذه رُتْبَةٌ عَظيمَةٌ لا يوازيها شيء، وهو أن يتفق العَبْدُ والمولى في لَفْظِ الاِسْمِ، ولكِنَّ المعنى مُخْتَلِفٌ كما يأتي بَيانُه في كلِّ اسْمٍ إن شاء الله تعالى.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٧]

فيه ثلاث مسائل:

المسألة(٤) الأولى: قوله: ﴿تَبَـٰرَكَ﴾.

الثانية: قوله: ﴿ٱسْمُ رَبِّكَ﴾.

الثالثة: قوله: ﴿ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الأدب، باب: تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه برقم ٦١٩٢ (٤٣/٨ طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب الآداب، باب: استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن برقم ٢١٤٢ (١٦٨٧/٣- عبد الباقي)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ط): أوصافه.

(٣) في (غ): خططًا.

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

المسألة الأولى: في قوله: ﴿تَبَـٰرَكَ﴾

وفيه للعلماء أربعة أقوال:

الأوَّل: تقدَّس، قاله الفرَّاء[١].

الثاني: تَعاظَمَ.

الثالث: تَفاعَلَ من البَرَكَةِ، وهي الزيادة في النَّفْعِ، ومنه قوله: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم:٣٠]، معناه نفَّاعًا للخلق، قاله الزجَّاج[٢].

الرابع: تَبارَكَ: دامَ، مأخوذ من بَرَكَ البعير، وهو إذا لَزِق بالأرض، ومنه: مَبارِك الإِبِل، أي مواضعها التي تَستقِرُّ فيها.

فأمَّا القولان الأوَّلان فلا يشهد لهما النَّقل ولا الاشتقاق، وأمَّا القولان الآخَران فصحيحان فيه، فإنَّه يَصِحُّ أن يقال: إنَّه من البَرَكة التي هي النفع والخير، ويَصِحُّ أن يقال: إنه من البُروك الذي هو الثبات والدَّوام، فإذا كان من البَرَكَة الذي هو النَّفْعُ كان من صفات الأفعال، كقولك: خَلَق ورَزَق، وإن قلنا: إنه من البُروك الذي هو الدوامُ كان عبارةً عن صِفَاتِ الذات، ورجع إلى الباقي الذي لا يَفْنَى، وكلاهُما صَحيحٌ في وصفه تعالى، واجِبٌ له.

المسألة الثانية: في قوله[٣] ﴿ٱسْمُ رَبِّكَ﴾

وقد اتفق علماؤنا - رَحمةُ الله عليهم - على أن قوله: ﴿ٱسْمُ﴾ صِلَةٌ في الكلام، والمعنى: تَبارَك رَبُّك، إذ لا يصح أن يكون هذا المعنى المعبَّرُ عنه بتبارَك إلَّا لله[٤] سبحانه.

---

(١) معاني القرآن للفراء: (٢/٢٦٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٤/٥٧).

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) في (ل) و(غ) و(م): الله.

قال الإمام الحافظ ﷺ[١]: هذا ضَيْقُ نِطاقٍ عن تَحْقيقِ المعاني، ومن الحقِّ عليكم أن تعلموا أن معنى قولهم في الاسم صِلَةٌ أي زيادة، وكيف يَصِحُّ أن يقال[٢] فيه: إنه زيادة، وما تقدَّم من تفسير التَّبارُكِ بالأقوال الأربعة المتقدِّمَةِ[٣] يَصِحُّ أن يكون مُضافًا إلى اسم الله سبحانه، مُخْبَرًا به عنه، ولا يكون الاِسمُ صِلَةً في الكلام ولا زيادة فيه، فإنَّ اسم الله تعالى الذي يُذْكَرُ به حَقُّهُ أن يُقدَّس ويُعظَّم، ويُنَزَّه ويُكرَّم، ويُؤْمَن به ولا يُلْحَد فيه، كما أن الرَّبَّ يَسْتَحِقُّ ذلك سبحانه، واستِحْقاقُ أسمائه لذلك إنَّما هو لحُرْمَتِها بكونها أسماءً له، وحَقُّ أسماء الله تعالى أن يُضافَ إليها النَّفْعُ والبَرَكَةُ، فكلُّ شيء أُضيفَ إليها وأُخْبِر عنه/ قبلُ بها، وقُدِّمَ بين يَدَيْ ذِكْرِهِ ذِكْرُها، فإنه مُبارَكٌ فيه، مُجْتَلَبٌ إن كان خَيْرًا مَرْجوًا، مَدْفوعٌ إن كان شَرًّا مُتَوَقَّعًا.

وحَقُّ أسماء الله أن يكون تَعْظيمُها والإيمانُ بها وحُرْمَتُها وجَلالُها[٤] ثابِتًا دائِمًا لا ينقطِعُ ولا يَذْهَبُ، فقد صحَّ معنى التبارُكِ[٥] فيها على الأقوال الأربعة، فلأيِّ شيء يُقضى بكون الاسْمِ صِلَةً فيها[٦]؟

---

(١) في (ط): قال الإمام، وفي (ل): قال ابن العربي.

(٢) قوله: «أن معنى... وكيف يصح أن يقال» سقط من (ل).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط)، وفي (م): وجلالتها.

(٥) في (ط): التبرك.

(٦) يؤيده في ذلك احتجاج الإمام الطبري له في تفسيره (١/١١٨)، بقوله: «وفي إجماع الجميع على أنّ قائلَ ذلك تارك ما سُنَّ له من القول على ذبيحته - إذْ لم يقل: «بسم الله» - دليلٌ واضح على فساد ما ادَّعى من التأويل في قول القائل: «بسم الله»، أنه مراد به «بالله»، وأن اسم الله هو الله مُنكِرًا قولهم إن «اسم» في «بسم الله» مجرد صلة في الكلام، وأن المقصود «بالله».

نَعَمْ، ويكون ذلك أقوى في إضافة هذه المعاني لله سبحانه، لأنه إذا كان اسمه يَسْتَحِقُّ ذلك لحُرمته، فهو سبحانه باستحقاق ذلك في ذاته أوْلى وأَحْرى، وهذا بيِّنٌ عند الإنصاف.

فإن قيل: فهلَّا قلتم: إن معنى قوله: ﴿ٱسْم﴾: ربُّك[١]، لأنَّ[٢] الاسم هو المُسَمَّى على ما استقرَّ من قول العلماء، فسيأتي الجَوابُ عنه[٣] إن شاء الله تعالى[٤].

المسألة الثالثة: في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾

قد قرأها ابن عامرٍ[٥]: ذو الجلال، بالرَّفْعِ[٦]، عائِدًا به على الاسم، وقَرأت الجماعة بالخفض، عائِدًا به على الربِّ تعالى، فإن قلنا فيه بالخفض عائِدًا على الربِّ فسيأتي شرحه في باب شرح الجَليل والكَريم، وإن قلنا فيه برفع «ذو» عائِدين به على الاسم فهو صَحيحٌ، على ما بيَّنّاه

---

(١) في (ط): اسمُ ربِّك ربُّك.

(٢) في (ك): إن، وأثبتنا ما في النسخ الأخرى.

(٣) في (ط) و(م): عليه.

(٤) لم ترد في (ل) و(ط).

(٥) ابن عامر الدمشقي، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، أبو عمران، إمام الشاميِّين في القراءة، وأحد الأعلام، قال فيه أبو عمرو الداني: «أخذ القراءة عرضًا عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان، وقيل: عرض على عثمان نفسه»، وقال الذهبي في قراءته: «إنَّ الإجماع قد انعقد قطعًا على تلقي حرف ابن عامر بالقبول»، توفي عام ١١٨هـ وله سبع وتسعون سنة، ترجمه الذهبي في طبقات القراء: ١/٥٩-٦٨، وفي سير أعلام النبلاء: ٥/٢٩٢.

(٦) قال مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (١١/٧٢٤٨): «وقرأ ابن عامر: ذو: «بالواو» على النعت للاسم، وكذلك هي في حرف أُبيّ وابن مسعود».

من[1] وجوب الجلال للاِسْمِ والكرامة بلا خِلافٍ بين المؤمنين، وبإِصْفَاقٍ[2] من أَدِلَّةِ العُقول.

الآية الثالثة: قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: قوله: ﴿ٱسْمَ﴾ صلةٌ، والمعنى: سَبِّح ربَّكَ؛ وإنَّما قالوا ذلك لاعتقادهم أنَّ التَّسْبيح والتَّنزيه لا يصحُّ[3] إضافتُه إلى اسم الله، وقد بيَّنَّا صحَّةَ إضافة التقديس والتنزيه إلى اسم الله تعالى كما يُضافُ إليه، بل حقَّقْنا وُجوبَهُ، وبهذا التَّبْيين لذلك والتَّبيُّن[4] له لا يبقى إِشْكالٌ فيه لمُنْصِفٍ.

وأمَّا قوله: ﴿سَبِّحِ﴾ فهو باتفاقٍ من العلماء: نزِّه وقدِّس.

وقال بعض المتأخرين[5]: معنى سبِّح: اسْبَحْ بقلبك في بحار ملكوته، مأخوذٌ من قوله: ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء:٣٣]، و﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمل:٦].

---

(١) في (ك): في، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٢) في (ط): بإطباق، وفي (غ): بإضعاف، وهو تصحيف، ومعنى بإصفاق: بتضافر واجتماع، انظر جمهرة اللغة: (٢/٨٩٠)، أساس البلاغة: (١/٥٥٠).

(٣) في (ك): يصح، تصح.

(٤) في (ط) و(ل): التبيين.

(٥) لعله يشير إلى الإمام القشيري في تفسيره لطائف الإشارات (٣/٧١٧) حيث قال عند تفسير الآية المذكورة: «سبّح ربّك بمعرفة أسمائه، واسبح بسرّك في بحار علائه، واستخرج من جواهر علوّه وسنائه، ما ترصّع به عقد مدحه وثنائه».

والذي أراه فيه - بعد طول لا يحتمله هذا الكتاب[1]- أنَّ قوله: ﴿سَبِّح﴾ وسُبْحان الله اسمٌ مَوْضوعٌ للتقديس والتنزيه غير مُشْتَقٍّ من شَيْءٍ، ولا مُجْتَمِعٍ مع غيره في مَعْنًى، والله أعلم.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥]

وفيه ثلاثة أقوال:

الأَوَّل: هل تعلم له نَظيرًا.

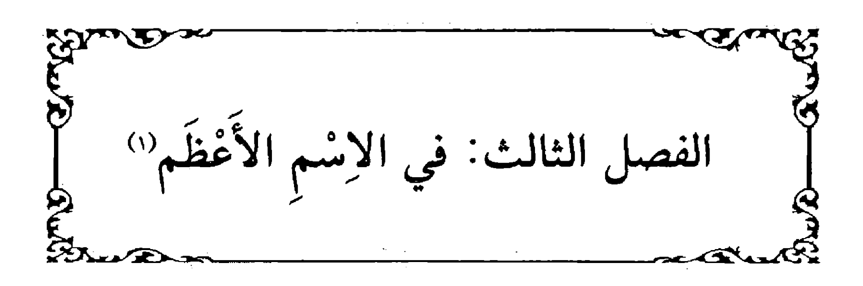
الثاني: هل تعلم أحدًا تسمَّى باسمه، المعنى: هل تعلم أحدًا تَسَمَّى اللهَ غيرُه؟

الثالث: هل تَعْلَمُ أحدًا يستحقُّ من الصفات ما يستحقُّه الله تعالى.

/ وهذه الأقوال كلُّها صحيحةٌ مجتمعةٌ، فإنَّه تعالى لَيْسَ لَهُ نَظيرٌ في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه. أمَّا الله فلا يُسمَّى به أَحَدٌ سِواه، وأمَّا غيره من الأسماء فإن تَسَمَّى به أَحَدٌ - بإذنه تعالى في ذلك له - فإنه يُفارقه في المعنى؛ بأن يكون لله تعالى في معناه المنزلة العُليا وللعبد السُّفْلَى، على ما يأتي بيانُه في كلِّ اسم منها، إن شاء الله تعالى. [٧/أ]

---

(١) في (غ): الكتب.



الفصل الثالث: في الاِسْمِ الأَعْظَمِ(١)

وكان الذي دعانا إلى تَقْيِيدِ هذا الفصل، وحَدانا نَحْوَهُ، ما رَوى بُرَيْدَةُ عن النبي ﷺ أنه سمع رجلاً يقول: «اللهم إني أسألك بأنك الله الذي لا إله إلا أنت، الأَحَدُ الصَّمَدُ، الذي لم يَلِدْ ولَمْ يولَدْ، ولَمْ يَكُن له كُفُوًا أَحَدٌ، فقال: لقد دعا الله باسمه الأعظم الذي إذا دُعي به أَجاب، وإذا سُئِل به أعطى»(٢).

وروي عن أنسٍ بن مالك قال: «دخل النَّبي ﷺ المسجد ورجل قد صلَّى وهو يدعو، وهو يقول(٣) في دعائه: اللهم لا إله إلا أنت، الحنّانُ، بَديعُ السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام، فقال النبي ﷺ: أتدرون بما دعا الله؟ دعا الله باسمه الأعظم؛ الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى»(٤).

---

(١) في طُرَّة بـ(غ): اسم الله، وصحَّحها.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه أبواب الدعوات، باب: جامع الدعوات عن النبي ﷺ برقم ٣٤٧٥ (٤٦٢/٥-٤٦٣- بشار)، فقال: حسن غريب؛ وأبو داود في سننه كتاب: الصلاة أبوب فضائل القرآن، باب الدعاء برقم ١٤٩٣ و١٤٩٤ (٦١١/٢-٦١٢- شعيب)، وابن ماجه في سننه أبواب الدعاء، باب: اسم الله الأعظم برقم ٣٨٥٧ (٢٦/٥- شعيب)، عن بريدة رضي الله عنه.

(٣) في (ك) و(غ): ويقول.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الصلاة أبواب: فضائل القرآن باب: الدعاء برقم ١٤٩٥ (٦١٢/٢- شعيب)، وابن ماجه في سننه أبواب الدعاء باب: اسم الله الأعظم برقم ٣٨٥٨ (٢٦/٥- شعيب).

وورد[١] في بعض الآثار أنَّ: «اسم الله الأعظم: الله لا إله إلا هو الحي القيوم»[٢].

وقد ورد مَعْناهُ في الصحيح كما يأتي إن شاء الله تعالى[٣].

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في معنى تسميته بأنه أعظم.

الثانية: في تعيينه.

أمَّا[٤] المسألة الأولى: في معنى[٥] تسميته بذلك

فنقول - وبالله التوفيق -: إنه يحتمل أن يكون تَعْيينُ هذا الاسم بصفة الأعظم لِمَعانٍ خَمْسَةٍ:

أحدها: الاختصاصُ به، ومَنْعُ الغير أن يُشارَكَ[٦] في التسمية به.

الثاني: عموم معانيه، وكثرة متعلَّقاتِهِ.

الثالث: عَظِيمُ ثوابه.

الرابع: لزوم الإجابة له.

---

(١) لم ترد في (ط)، وفي (م): روى.

(٢) وهو ما أخرجه الترمذي عن أسماء بنت يزيد ﵂ أن النبي ﷺ قال: اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾، وفاتحة آل عمران ﴿الٓمٓ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. كتاب: الدعوات، باب، برقم ٣٤٧٨ (٥/٤٦٤-٤٦٥).

(٣) لم يرد في النسخ الأخرى، وقوله: «وورد في بعض الآثار... إن شاء الله تعالى» سقط من (غ).

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): يشاركه.

الخامس: عدم معرفته وتعاليه عن الإحاطة به.

أَمَّا الأوَّل: وهو قِسْمُ الاختصاص، فإنَّ أسماء الله تعالى على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: ما يجوز التسمِّي به، على ما تقدَّم.

الثاني: ما لا يجوز التسمِّي به لأَحَدٍ من الخلق، وهما اسمان: الله، والرحمن.

فأمَّا الرحمن: فإنه وإن كان لا يجوز لأَحَدٍ أن يُسمَّى[١] به، فقد تعدَّى بَعْضُ الكفرة فتسمَّى به مُضافًا، فإنه[٢] كان يقال لمسيلمةَ: رَحْمانُ اليمامَة[٣].

وأمَّا قولك: «الله»، فإن الله مَلَكَ[٤] القلوبَ والألسنة عنه، فلا يجوز لأحد أن يتسمَّى به شرعًا، ولا يوجد ذلك/ لأحَدٍ من الخلق تَعَديًا، فهو أَعْظَمُ بهذا المعنى[٥]. [٧/أ]

---

(١) في (ط) و(م): يتسمى.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج: «إنما قيل له ذلك على جهة الاستهزاء به والتهكم»، شرح الأسماء الحسنى له: (٢٩).

(٤) أي منعهم من التسمي به وصرفهم عنه، فهو منع شرعي وقدَري.

(٥) ومن أحسن ما قُرِّر في وجه الاختصاص، ما نقله الحافظ في فتح الباري (٥٧١/١٠): «قال بعض شراح المشارق، «لله الأسماء الحسنى»، وفيها أصول وفروع، أي من حيث الاشتقاق، قال: وللأصول أصول، أي من حيث المعنى، فأصول الأصول اسمان: الله والرحمن، لأن كلًا منهما مشتمل على الأسماء كلها... ولذلك لم يتسمَّ بهما أحد، وما ورد من رحمن اليمامة غير وارد لأنه مضاف. وقول شاعرهم: «وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا»، تغالٍ في الكفر، وليس بوارد، لأن الكلام في أنه لم يتسم به أحد، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفًا لأنه لا يستلزم التسمية بذلك. وقد لقب غير واحد الملك الرحيم، ولم يقع مثل ذلك في الرحمن. وإذا تقرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقية محضة، فظهر وجه الأحبية. والله أعلم».

وأمَّا الثاني: وهو قِسْمُ العموم وكثرة المتعلَّقات، فليس في أسماء الله تعالى أكثرُ متعلَّقًا ولا أعمُّ مُقْتَضًى من قولك «الله»، فإنَّ جميع الأسماء تدخل فيه، ولفظُه يَضُمُّ معناها ويَقْتَضيه.

فإذا قيل: مَن الرَّبُّ؟ مَن المَلِكُ؟ مَن القُدُّوسُ؟ مَن الخَالِقُ؟ مَن الوَهَّابُ؟ فالجواب في جميع ذلك «الله»، فإليه مُنتَهَى التَّفْسير، وهو غاية السائل في الجواب، وإليه يَرْجِعُ كُلُّ من يَعبد سواه، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٤].

وأمَّا الثالث: وهو عِظَمُ الثواب، فلا ثوابَ أَعْظَمُ من الثواب على ذِكْرِ الله بقولك: «الله». لقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لأُبَيِّ بن كَعْبٍ: «أيُّ آية في كتاب الله أعظم؟ فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، فقال: لِيَهْنِئْكَ[1] العِلْمُ يا أبا المنذر»[2]، وقد بدأ الله كتابَه من جملة أسمائه فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١]، واختَتَمَهُ به من جُمْلَةِ أسمائه فقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ مَلِكِ ٱلنَّاسِ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١-٣].

وأمَّا الرابع: وهو لزوم الإجابة له، ففي ذلك آثار كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء:٨٦]، فاستجاب له، ومنها: الحديث الذي رَوَيْناه أيضًا في قول القائل: «اللهم إني أسألك بأنك الله[3]

---

(١) في (ط) و(غ): لِيُهْنِك، وانظر: تاج العروس (٥١٢/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي برقم ٨١٠ (٥٥٦/١)، وأبو داود في سننه أبواب فضائل القرآن، باب: ما جاء في آية الكرسي برقم ١٤٦٠ (٥٨٨/٢- شعيب).

(٣) في (ط): الله الذي.

الذي لا إله إلّا أنت، فقال النبي ﷺ: إنه اسم الله الأعظم»[١]، ثم فسَّر العَظيم بأنه إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى.

وأمَّا الخامس: وهو قِسْمُ عدم المعرفة به، فإنه مَبْنِيٌّ على أَصْلٍ وهو:

---

(١) تقدم تخريجه أوَّل هذا الفصل.

الفصل الرابع:
وهو أنَّه هل يجوز أن يكون لله سبحانه اسمٌ استأثَر بعِلْمِه لم يُطْلِع[١] عليه أحدًا[٢] من خَلْقِه أو لم يُطْلِعْنا عليه وقد عَلِمَهُ غَيْرُنا؟

وقد اختلف فيه علماؤنا - رحمة الله عليهم - على قولين:

فقال أكثرهم: لا نُنكِر[٣] أن تكون[٤] لله سبحانه أسماءٌ قد استأثر بها، لم يُطْلِعْنا عليها، ولا وَصَلَتْ إلينا.

وقال بعضهم[٥]: كل اسم لله تعالى حَسُنَ وصفُه به فقد أخبرنا به ودلَّنا عليه. وتعلَّق الأكثرون بأدلَّةٍ:

أحدُها: ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول في سجوده: «لا أُحْصي ثناءً عليك، أنت كما أَثْنَيْتَ على نفسِك»[٦].

---

(١) في (غ): يَطَّلِع.

(٢) في (غ): أحدٌ.

(٣) في (ط) و(م) و(ل): ينكر.

(٤) في (ط) و(م) و(ل) و(غ): يكون.

(٥) وإليه صغوُ الأستاذ ابن فورك، بعد أن بيّن أنه لم يجد عن الإمام الأشعري فيه قولًا، وأثبت أن للأصحاب فيه قولين، ثم رجح القول بالنفي، مع تجويز ورود الأخبار بتسميات مختلفة لمعنى معلوم غير مختلف، بدليل إتمام الرسالة، انظر مجرد مقالات الإسلاميين (ص٥٩).

(٦) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي، ما جاء في الدعاء برقم ٢٣٨ =

ثانيها: ما روي عنه أيضًا صلى الله عليه[1] أنه قال: وذكر حديث الشفاعة: «فأخِرُّ ساجِدًا بين يَدَيْ ربِّي، فأحمدُه بمحامِدَ يُعَلِّمُنيها حينئِذٍ لا أعلمُها الآن»[2].

[٨/أ] ثالثها:/ ما رُوِيَ أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهم إنِّي عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عَدْلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم سَمَّيْتَ به نفسَك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمتَه أَحَدًا من خَلْقِك، أو استأثرت به في عِلْمِ الغَيْبِ عندك»[3]، الحديث إلى آخره.

والصَّحيحُ عندي أنَّه ليس له اسمٌ ولا صِفَةٌ إلَّا وقد اطَّلَع عليه رسول الله ﷺ، ألم تعلموا أنه قد أُطْلِعَ على مَلَكوتِ السماوات والأرض، والجنة والنار، وبَلَغَ موضِعًا سَمِعَ فيه صَريفَ الأقلام، وعايَنَ التَّقْدِير والتدبير، ومقامات الملائكة تحت القهر والتَّسخير.

وقد صحَّح الله العقول فينا، ونَصَبَ الآياتِ والأَعْلامَ، ونبَّه على الأدلة، وعَلَّمَ سَداد النَّظَر وجَرَيانَ الفِكَر، واستفاد بذلك الـمُوَفَّقون معرفةَ الله تعالى بأسمائه الحُسْنى، وصفاته العُلى، وأفعاله العُدْلَى[4]؛ التي لا يُمكن في العقل

= (٢٩٩/٢- الأعظمي)، ومسلم في صحيحه كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود برقم ٤٨٦ (٣٥٢/١- عبد الباقي).

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم برقم ٧٥١٠ (١٤٦/٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم١٩٣ (١٨٢/١- عبد الباقي)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان كتاب: الرقائق، باب: الأدعية برقم ٩٧٢ (٢٥٣/٣) والحاكم في المستدرك (٥٠٩/١).

(٤) في (ك): العَدْلَة، وكذلك في (ط)، ثم صحَّحها الناسخ بهامش الكتاب، وكتب العُدْلَى، وسقطت من (ل)، وجاءت على الصواب في (غ) و(م).

الإخلالُ بشيء منها، ولا يُتصَوَّرُ على جميع العالمين[١] خَفاؤها، وقد تقرَّرت فُصولها، وصحَّت فُروعها وأُصولُها، واستقامت في العقائد مُتعلَّقاتها وأحكامُها، فعَلِم الخَلْقُ أنَّه تعالى: موجودٌ، عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ[٢]، مُريدٌ، بَديعٌ[٣]، سَميعٌ، بَصيرٌ، مُتَكَلِّمٌ، وليس بعد ذلك اسمٌ إلَّا يَرْجِعُ إليها، ولا حُكْمٌ إلَّا يتعلَّقُ بِها، حَسَبَما نُبيِّنُه بَعْدُ[٤].

ولو فَرَضْنا للباري تعالى صِفَةً أو اسمًا من الأصول لم نَطَّلِعْ عليه لم نَثِقْ بما عَلِمنا، ولا كان لنا اعتدادٌ بما عَقَلْنا، وإنَّما الذي يَصِحُّ في تأويلِ هذه الأخبار التي[٥] تقدَّم احتِجاجُ علمائنا بها؛ أن الثناء والحَمْدَ يكون بمَحامِدَ وأدعيةٍ تَعودُ كلُّها إلى هذه الأصول، كما أنَّه قد يَعْلَمُ العالِمُ أَدْعيةً ويَتَحَقَّقُ ثناءً وذِكْرًا، ثم يأتيه بعد ذلك مأثورٌ من دُعاءٍ وثَناءٍ يقعُ منه مَوْقِعَ استحسانٍ، ويَرَى فيه وُجوهًا من المحامد لم تكن عندَه، ولكنها راجِعَةٌ بالمعاني إلى ما سَبَقَ لَدَيْهِ، وهذا كافٍ على هذا الاختصار في هذا الغرَض، والله الهادي للبيان لا ربَّ غَيْرُه.

المسألة الثانية: [في تعيين الاسم الأعظم]

إذا ثبتَ هذا وقلنا في أحد الأقسام: إنَّ معنى[٦] تسميته بأنه أَعْظَمُ: عدَمُ المعرفة به، فوجه تسميته في ذلك بأنه أعظم أنه عَظُمَ عن إدراكه، وجَلَّ عن إحاطة الخَلْقِ به وتَعْيينِه، وهو الذي رآه بعضُ علمائنا واعتقدَه، أنَّ اسم الله الأعظم مَخْبوءٌ في جملة الأسماء كَلَيْلَةِ القَدْرِ/ في ليالي رمضان، وساعَةِ يَوْمِ [٩/أ]

---

(١) في (ط): العالم.

(٢) في موضعها في (ك) طمس.

(٣) سقط من (ل).

(٤) في السابقة العاشرة من القطب الثاني، واللَّاحقة الثانية من القطب الرابع.

(٥) في (ط): الذي.

(٦) سقطت من (ك) ومن سائر النسخ، والاستدراك من (ط).

الجمعة في ساعات اليوم، على ما يأتي بيانه في اللَّواحِقِ إن شاء الله، واحتجَّ على ذلك بوجهين:

أحدهما: أنَّ الرواية قد اختلفت عن النبي ﷺ في اسمِ الله الأَعْظَمِ عن بُرَيْدَةَ وأَنَسٍ كما تقدَّم، ولو كان مُعَيَّنًا ما اختلَف نقلُه.

ثانيهما: أنه قال: «إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى»، وقد نَرى من يسأله[1] بالله وبما رُوِي في الحديث ولا تكون إجابة.

والجواب عنه من وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنَّا نقول: إن الرواية وإن اختلفت عن النبي ﷺ في ذلك، فإنَّما جاء الاختلاف في الأوصاف والتوابع، كقولك[2]: «الله»، مع الاتفاق على الابتداء بالله وبلا إله إلَّا الله.

جَوابٌ آخر: وأمَّا قوله: إنَّا نرى الداعي يدعو به ولا يُستجابُ له[3]، فبيانُه في تأويل قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٥]، في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

والتحقيق فيه: أنَّ الإجابة تكون بوجوه:

منها: تعيين ما سأل فيه، وذلك بشروط، ومنها: بالتعويض عمَّا طَلَب، ومنها: بالادِّخار على ما جاء في الحديث[4].

---

(١) في (ط): يسأل.

(٢) في (ط) و(ل): لقولك.

(٣) سقط من (ك).

(٤) يعني حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ، قال: «ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها مأثم، ولا قطيعة رحم إلا أعطاه إحدى ثلاث: إما أن يستجيب له دعوته، أو يصرف عنه من السوء مثلها، أو يدخر له من الأجر مثلها». قالوا: يا رسول الله، إذًا نكثر. قال: «الله أكثر»، أخرجه أحمد (١١١٤٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٧، رقم ١١٢٨)، والطبراني في الأوسط (٤/٣٣٧، برقم ٤٣٦٨)، وصححه الحاكم (١٨١٦).

وفي هذا الفَصْلِ[١] بَدائِعُ في كتاب المُشْكِلَيْنِ، نَفَعَ الله به بعزَّتِه.

وأمَّا الخبر المروي وهو قوله ﷺ: «لله تِسْعَةٌ وتِسْعونَ اسمًا من أحصاها دَخَلَ الجنة، الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»، فإنَّه حديث صحيح بَدِيعٌ، فيه فصول تأتي مفسَّرَةً في مواضعها، والمقصودُ منها ها هنا ثَلاثَةُ فُصولٍ:

الفصل الأوَّل:

إنَّ هذا الحديث فيه إثباتُ هذه الأسماء، وليس فيه نَفْيُ ما عداها، والدَّليل عليه أن هذا الكلام هو قَضيةٌ واحِدَةٌ لا قَضيتان، ومعنى ذلك أنَّ خبر إنَّ -وهو الفائدة- في قوله: «من أحصاها»، فكأنَّ الباري تعالى أراد أن يُعَرِّفَ عبادَه أن التِّسْعَةَ والتسعين إذا أُحصيت أَوْرَثَت الجنَّة، لا أن يَعْرِفَ[٢] أن له تِسْعًا وتسعين اسمًا خاصَّةً، كقولك: لِزَيْدٍ ثَوْبانِ حَسَنانِ للجُمعة، لا يمنع أن يكون له غيرُهما، والدليل القاطع وُجْدانُنا له نَيِّفًا على مِائةِ اِسْمٍ.

فإن قيل: ليست تلك أسماءً، وإنَّما هي صِفاتٌ، قُلْنا: عن هذا خمسة أجوبة:

الأوَّل: أن نقول: دَعْنا مِن تَمْرَتان، هذا كلام الجَهْلِ والخِذْلان، والسُّخَفاء مِن النِّسْوانِ[٣] والوِلْدان، والطَّلَبَةِ من المنتَسبين إلى مَعْرِفَةِ اللِّسان، فخُذ هذا مِن عالمٍ بالوَجْهَيْنِ، واعلَم أنَّ الاسمَ والصِّفَةَ وإن اختلفا في اللَّفظ والاشتقاق فهُما في المقصد وَاحِدٌ، والدَّليلُ القاطِعُ عليه قوله/ [٩/أ]: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فجعلَها أسماءً، وهي كلُّها أو منها مُشتقَّةٌ قَطْعًا، جاريةٌ على الفِعْلِ لَفْظًا ووُرودًا، وهذا لا يفهمُه إلّا ريَّانُ من اللُّغَةِ والأُصول[٤].

---

(١) في (ك): الفصل الرابع.

(٢) في (ط): تعرف.

(٣) في (ط): النساء.

(٤) في (ل): الأصل.

الثاني: تَعْديدُها تِسْعَةً وتِسْعينَ[١] اسمًا، وهو سبحانه واحِدٌ، وقد تقدَّمَ ذلك في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

الثالث: قوله: «مَن أَحْصاها»، وفيه لغتان:

الأولَى: أَحْصاها، مهموزةُ اللَّام[٢]، ومعناه: أَعْلَمَ غيرَه بها مُسْتَوْفاةً كامِلَةً.

الثانيةُ: أَحْصاها، غير مهموزة اللَّام[٣]، وفيه خَمْسَةُ[٤] تأويلاتٍ:

الأوَّل: عدَّدَها.

الثاني: أَطاقَها، يعني عَمِلَ بها.

الثالث: عَلِمَها، من الحصاة؛ وهي العقل؛ قال طَرَفَةُ:

وإنَّ لسانَ المرْء ما لَمْ تَكُن لَهُ ... حَصاةٌ على عَوراتِه لَدَليلُ[٥]

الرابع: أن يقرأ جميع القرآن حتَّى يختمَهُ[٦]، فإنَّهُ مُشتمِلٌ عليها قَطْعًا، ولذلك عَدَدْناها قُرآنيةً لنستَوفيَ جميعَها.

الخامس: حَفِظَها، كما روي في الصَّحيح[٧]: «لا[٨] يحفظها عبد مسلم إلّا دَخَلَ الجنة»[٩]، واختُلِف فيه: فقيل: معناه حَفِظَها بالاعتقاد الحسَن والعَمَلِ الصَّالِحِ، وقيل: المراد به عَلِمَها مُفَصَّلَةً.

---

(١) في (ط) و(غ) و(م): تسعة وتسعون.

(٢) في (غ): الألف.

(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) في (ل): خمس.

(٥) ديوان طرفة بن العبد (ص٦٧).

(٦) هو قول محمد بن يزيد المبرِّد، والأقوال الثلاثة الأوَل قد ذكرها بشواهدها أبو إسحاق الزجّاج، يُنظر تفسيره لأسماء الله: (٢٤).

(٧) سقطت من (ل).

(٨) في (ك) و(غ): ولا.

(٩) من ألفاظ الحديث المتقدم تخريجه.

والصحيح عندي: أن المراد به[١] مَن عَلِمَها، وكلُّ عالمٍ عادٌّ، وكلُّ عادٍّ عامِلٌ، فتكمُل له الفائدة، أو غيرُ عامِلٍ فتنقُصُ[٢]، وكلُّ عامِلٍ مُفيدٌ[٣] سواءٌ[٤] أو غيرُ مفيدٍ[٥]، فيُنْمَى فضلُه ويَتَعَدَّى، أو يَقِفُ فَلا يَتَحَدَّى، والحمد لله على ما أَنْعَمَ به مِن الهُدى.

وباقي أسئلة الحديث يأتي[٦] في اللواحق عند أقصى المدى إن شاء الله تعالى، فمن أرادَ جَمْعَها فَليُؤَلِّفها[٧] مِن الموضِعَيْنِ، ومن راعى الترتيب نزَّلها في المنزِلَتَيْن، والله المُوَفِّقُ برَحْمَتِه.

---

(١) في (ل): بها، وفي (غ): به، بها.

(٢) في (م): فتنتقص.

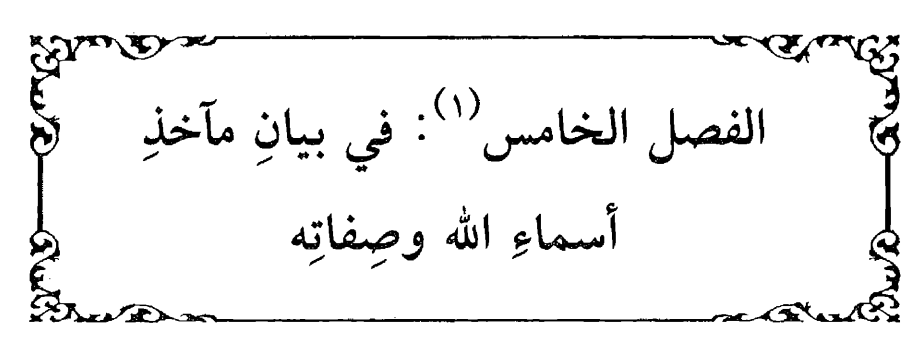
(٣) في (ل): معيد.

(٤) في (ل): هواه.

(٥) في (ل): معيد.

(٦) في (غ) و(ط) و(م): تأتي.

(٧) في (ط): فيؤلفها.



الفصل الخامس[(١)]: في بيانِ مآخذِ أسماءِ الله وصِفاتِه

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنه قد استقرَّ في عقائد أهل السنة أنَّ العقل لا يقتضي لله عبارَةً باسم ولا صفة، وإنَّما طَريقُ ذلك الشَّرْعُ، إذ لا حُكْمَ للعقل إلَّا في الحقائق والمعاني، فأمَّا العبارات فإنَّما طَريقُها السَّمْعُ[(٢)]، وقد بيَّنَّا ذلك في كتاب المُتَوَسِّطِ والمُقْسِطِ وغيرِهما، ودلَّلْنا[(٣)] عليه بما يُوَضِّحُ أنَّ العقلَ يَقتضي[(٤)] الحقائق والمعاني، والسمع يَدُلُّ على الألفاظ والعبارات، فأغنى ذلك عن إعادته.

وقد جرى بين شيخ السنة أبي الحسن ﷺ وبين الجُبَّائي في ذلك كلام، وذلك أنَّ الجُبَّائي قال: أَصِفُ الباري بأنه جَوادٌ ولا أصفُه بأنه سَخي، قال له الشيخ أبو الحسن: لِمَ كان ذلك؟ قال: لأنه مأخوذٌ/ من قولهم: أرض سَخاويةٌ: إذا كانت سهلةً لَيِّنَةً. [٩/ب]

قال: فقلت له: ولا تقل أيضًا إنَّه جَوادٌ، لأنه مأخوذ من قولهم: فَرَسٌ جوادٌ: إذا كان واسع الخَطْوِ.

---

(١) في (ك): الرابع، وصحَّحها.

(٢) وانظر مجرد مقالات الأشعري لابن فورك: (٤١).

(٣) في (غ) و(ط) و(م): ودليلنا عليه، ورمز لها في (ط) بصح.

(٤) في طرة بخط ناسخ (ك): أن العقل ما يقتضي، وصحَّحها، وقال: صح كذا في الأصل، ثم وضع فوقها علامة عـ، أي لعلها هي الصواب، وأثبت محلها: أن العقل يقتضي، وهو موافق لباقي النسخ.

وكذلك قال الجُبَّائي: إنَّ الباريَ[١] لا يُوصَفُ بأنه مُوقِنٌ، وإن وُصِفَ بأنه[٢] عالم، قال: لأنَّ اليقين عِلْمٌ يزول به الشكُّ، وعِلْمُ الله تعالى لم يُزِلْ شَكًّا.

فقال له الشيخ أبو الحسن: فلا تقل أيضًا إنه عالم، لأن العالم هو الذي يجوز أن يشكَّ فيما عَلِمَ بزوال عِلْمِهِ، أو يكونُ علمُهُ بَعْدَ شَكٍّ، ولا يُمكنُ الفَصْلُ بين الأمرين إلَّا بما يَرْجِعُ القولُ فيه عَلَيْهِ.

وهذا يدل على أنَّ أسماءَه[٣] تعالى وصفاتِه إنَّما أُخِذَت تَوْقيفًا وَوَحْيًا، إلَّا فِيمَن لا يُحْسِنُ ذلك لعُجْمَةِ لِسانِه؛ فيدعوهُ بما يُعظِّمه في لغته لضرورة[٤] العَجْزِ، وهذا إجماع.

بَديعَةٌ:

كلُّ ما تقدَّم ذكرُه من حَصْرِ مَدَارِكِ أسماءِ الله تعالى وصفاته في مَوْرِدِ التَّوْقيفِ وسَبيلِ الوَحْيِ فإنَّما ذلك فيما طريقُه الإثبات، كقولنا: عالمٌ، وقادرٌ، وحَيٌّ ونحوُه، فأمَّا باب النفي فلا يحصرُه ضبْطٌ، وإنَّما هو مُطلَقُ العبارة[٥] في كلِّ مُسْتَحيلٍ على اللهِ تَعالى، فنقول: إنَّه ليس بكذا في كُلِّ معنًى لا يَجُوزُ عليه، وليس لذلك ضَبْطٌ يَحْويه، إلّا أن نقول[٦]: إنَّما نَنْفي[٧] عنه ما يُؤَدِّي إلى حَدَثِهِ

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ل): به.

(٣) في (غ): أسماؤه.

(٤) في (ل) و(غ): ضرورة.

(٥) في (ل): العبارات.

(٦) في (ل): يقول.

(٧) في (ل): ينفي.

أو حَدَثِ مَعنًى فيه، أو قَلْبِهِ عن حَقيقَتِهِ، أو التَّشْبيهِ بِخَلْقِهِ، أو تَكْذيبِهِ في خبرِه، أو تَجْويرِهِ في فِعْلِهِ.

مَزيدُ تَحْقيقٍ:

قال عُلماؤنا: لم يَخْفَ على ذي لُبٍّ أنَّ دَلائِلَ العَقْلِ تقتضي للربِّ تعالى صِفاتٍ لابُدَّ من كونه عَلَيْها، ولا غِنًى بنا نحن عن إِثْبَاتِها لَه.

قُلْتُ: هذا إنَّما كان يَصِحُّ لو خَلا[1] عقلٌ عن توقيف وَوَحْيٍ، وإلَّا فالذي أعتقده أنَّ العقول قاصِرَةٌ لا تَسْتَقِلُّ بذواتها في إدراكها لصانعها على التَّفْصيلِ؛ حتى يُمِدَّها اللهُ بنورِهِ على أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، فبعد ذلك يَظْهَرُ ما لها بدَرْكه استِقْلالٌ، دون ما لا بُدَّ من تعريفه به ابتداءً، وقد بَيَّنَّا ذلك في عدَّةِ مَواضِعَ.

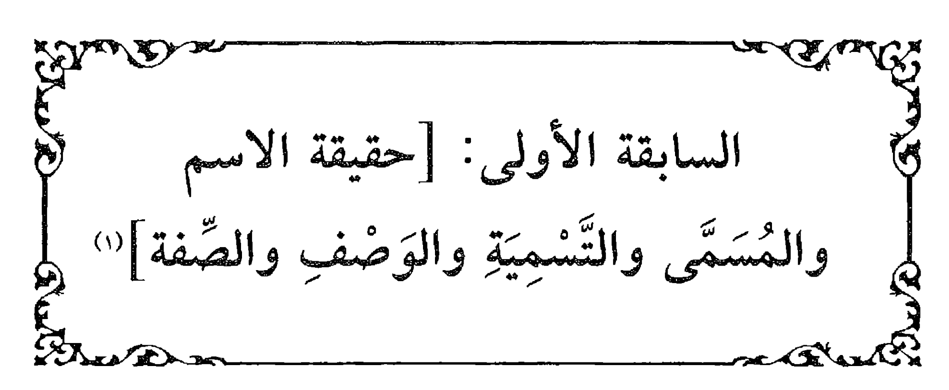
---

(١) في (ط): خُلِيَ.



القُطْبُ الثَّاني:

في ذِكْرِ السَّوابِقِ والفَواتِحِ المُقَدِّمَةِ لهذا الكتاب



السابقة الأولى: [حقيقة الاسم والمُسَمَّى والتَّسْمِيَةِ والوَصْفِ والصِّفة][(١)]

نَذْكُرُ[(٢)] فيها حقيقة الاسم والمُسَمَّى والتَّسمية والوصف والصِّفة، فإنَّ علماءنا - رضي الله عنهم - قد بالغوا القول في ذلك، وجاذَبوا المُخالِفين فيه أَطْرافَ الكلام[(٣)]، حَتى لَوَوْا على البيان مُلاءَة التحقيق، وعَقَدوا فيه[(٤)] كُلَّ رُكْنٍ وَثيقٍ، وقد تكلَّمنا على ذلك في كتاب المُقْسِط بما يُغْني عن إعادته، من شرح حقائق ذلك، واستيعاب الخلاف، وتَسْطيرِ[(٥)] الأدلَّةِ والأسئلةِ والأَجْوِبَةِ/ وذِكْرِ المُخْتارِ. [١٠/أ]

وأمَّا[(٦)] الآن في هذه[(٧)] الحال فإنَّما نَذْكُرُ[(٨)] العَقِيدَة في مَعْرِضِ البيان الكافي لِلَّبيبِ **فنقول:**

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (ل): يذكر، وفي (م): قد كثر، وهو تصحيف.

(٣) انظر في الباب: إرشاد الجويني: (١٤١)، وما بعدها، الكامل في اختصار الشامل لابن الأمير: (٤٧٨/٢)، واشتقاق أسماء الله تعالى للزجَّاجي: (٢٥٥-٢٧٧)، التمهيد للباقلاني: (٢٥٥).

(٤) في النسخ الأخرى: فيها.

(٥) في (ط): تنظير.

(٦) في (ل): إنّا.

(٧) في (ل): هذا.

(٨) في (م): تذكر.

إنَّ عبارات النَّحويين والمتكلمين قد اختلفت في ذلك اختِلافًا مُتَبايِنًا[١]، ومَدارُ البيان فيه على أربعة مَعَانٍ:

تسميةٌ، واسمٌ، ومُسَمٍّ[٢]، ومُسمًّى[٣].

فالتسميةُ: ذِكْرُ المُخبِرِ عن المعنى وحده أو صفته أو فعله.

والاِسْمُ: ما به ذُكِرَ وعُبِّرَ عن غيره.

والمُسَمَّى: المُراد بالذِّكْرِ، والمُسَمِّى: هو الموصوفُ[٤] بالتَّسْميةِ أو[٥] الفاعلُ لها.

ويُعَبَّرُ عنه من وَجْهٍ آخَر قَريبٍ بيِّنٍ بأن يُقال:

إن التَّسْميةَ هي الخبَرُ عَن المعنى، والاِسْمُ هو الخَبَرُ، والمُسَمَّى هو المُخْبَرُ عنه، والمُسَمِّي هو المُخْبِرُ بالخَبَرِ.

وأمَّا الوَصْفُ والصِفَةُ؛ فإنَّ الوصف قَوْلُ القائلِ الدَّالِّ على المعنى، والصِّفَةُ المعنى المَدلولُ عليه بالوصف، فرجع الاسم إلى مَدْلولِ ذِكْرِ الذَّاكِرِ، والوَصْفُ إلى قَوْلِ القائل الدَّالِّ على المعنى، ورَجَعَت الصِّفَةُ إلى ذلك المعنى المَدلول عليه بالوصف.

ومَحْصولُه أنَّ الوَصْفَ: الذِّكْرُ الدَّالُّ على الصفة، والتَّسْميةُ: الذِّكْرُ الدالُّ على الاسم، مثاله: زَيْدٌ قائِمٌ، فقولُك: زَيْدٌ: تَسْميةٌ، وَضْعُ الزَّاي والياء والدَّالِ

---

(١) في (م): متنائنا أو متنائيا.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ل): المسمَّى والمسمِّي.

(٤) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الواصف، وأثبت بدلها الموصوف، ورمز لها بعلامة صح.

(٥) في (م): و.

على هذا الوجه المخصوص والترتيب المعيَّن: تَسْميةٌ، لأنَّه قُصِدَ[١] بترتيب هذه الحروف على هذا الوجه ونَظْمِها التعريفُ بذات زَيْدٍ، وهي التَّسمية، وهذا النَّظْمُ الذي هو الزاي والياء والدَّالُ: اِسْمٌ، ومفهومُه المُعَرَّفُ به: مُسَمًّى، وهو الـمُخْبَرُ عنه.

وقولك: قائِمٌ: وَصْفٌ، مَدْلولُه صِفَةٌ لها اسمٌ هو القيامُ[٢]، وصار الوَصْفُ قَوْلًا يَدُلُّ على اِسْمٍ بزيادَةِ مَعْنًى[٣].

وقد تُجَرَّدُ الصفةُ عن[٤] الذات فَيُخْبَرُ عنها مُفردةً، وتُقَدَّرُ[٥] في العقل مُتَوَحِّدَةً، وذلك العِلْمُ مَثَلًا.

وقَدْ يَدُلُّ القَوْلُ على الاسم والصفة معًا، كقولك: عالمٌ وقائمٌ، فإنَّه يَدُلُّ على مُسَمًّى له صفةٌ هي أيضًا اسمُه، وقد تُعَبِّرُ العربُ بكُلِّ واحِدٍ منهما عن[٦] الآخَر مَجازًا لقُرْبِهِ منه، على عادتها في المجاز.

يَزيدُه[٧] تَحْقيقًا لَدَيْكَ[٨]: أنَّ ها هنا خَبَرًا، ومُخْبَرًا عنه، وجِهَةَ الخبر[٩]، ومُخْبَرًا به[١٠]، ومُخْبِرًا:

---

(١) في (م): قصر.

(٢) في (م): القائم.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (م): على.

(٥) في (غ): يتقدر.

(٦) في (م): على.

(٧) في (ط) و(غ): نزيده.

(٨) في (م): لذلك، وفي (ل): لزيْدُ، كذا، وهما تصحيف.

(٩) في (م): وجهة الخبر والمخبر عنه.

(١٠) في (ل): مخبرًا.

فالخبر: هو الحديث المطلق.

وجِهَة الخبر: هي التسمية أو الكُنية أو نحوُها من الألقاب.

والمُخْبَر به: هو الاسم.

والمُخْبَر عنه: هو المسمَّى.

والمُخْبِر: هو المُسَمّي.

فهذا لُبابُ[١] ما نصرناه[٢] في كتب[٣] الأصول، يَدْنو من اصطلاح اللُّغَويين والمتكلِّمين، لِئلا تَنفِر[٤] عنه الطائفتان[٥].

---

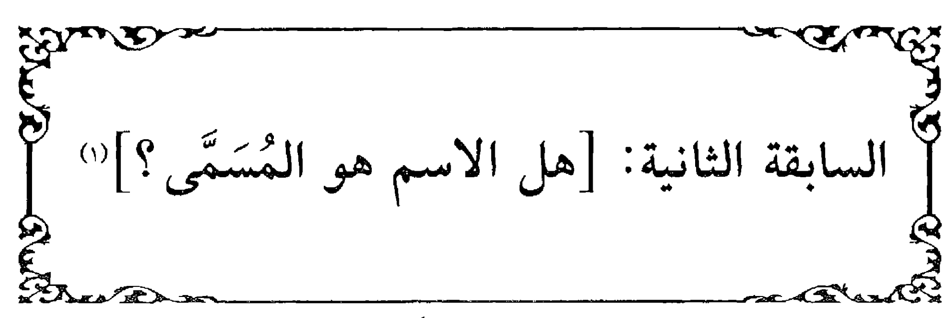
(١) في (م) و(ل): الباب.

(٢) في (م): قصدناه، وفي (غ): نصرنا.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): كتاب.

(٤) في (م) و(ل): ينفُر.

(٥) لعله أول من حاول الجمع بين الاصطلاحين والتوفيق بينهما، لأن أكثر المتكلمين - حسب اطلاعنا - في هذا الموضع والموضوع قبله، يتناولون الاصطلاحين منفصلين، والله اعلم.



السابقة الثانية: [هل الاسم هو المُسَمَّى؟][1]

قال علماؤنا[2] - رحمهم الله - في أنَّ الاسمَ هو[3] المُسَمَّى أم لا، مع سائر الطوائف قَوْلًا كثيرًا، وأَتْعَبوا[4] في ذلك خَواطِرَهُم، ومن أَنصَفَ ولم يَتَعَسَّف/ لم يَشُكَّ في فَساد القَوْلِ بأنَّ الاسم المُسَمَّى، فإنَّ لأهل اللغة في ذلك[5] طُرُقًا رَتَّبوها على قوانين العرب، إِفسادُها خَبَلٌ، والخروجُ عنها وَهَلٌ، وعَجَبًا لهم - على جلالة أقدارهم - كيف نازَعوا خُصومَهُم هذه المسألة، وهم - بشهادة الله - في غِنًى عنها، فإنَّ الذي يُحْوِجُ إلى النَّظَرِ في هذا المعنى أَمْرانِ:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) قد نبه إلى اضطرابهم في المسألة ابن فورك في مجرد مقالات الاسلاميين: (٣٨)، وانظر: الغنية في أصول الدين للمتولي: (٣١)، وأصول الدين للبغدادي: (١١٤-١١٥)، في المسألة الأولى من الأصل الخامس؛ وقال في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٢٥٨): «والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمى نفسه أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية، وزعمت المعتزلة مع سائر من وافقها من أهل الأهواء والبدع أن الاسم غير المسمى، وأنه قول المسمى وتسميته لما سماه»، وانظر: الإرشاد للجويني: (١٤١-١٤٢)، والكامل في اختصار الشامل: (٢/٤٧٩)، وحرَّر الإمام الغزالي رحمه الله هذا الموضوع من جهتي التصور والتصديق، بما يسقط الكثير من التشعب في المسألة، انظر: المقصد الأسنى: (٢٤)، ويقارن بما خلص إليه المؤلف.

(٣) في (ط): أهو.

(٤) في (م): اتبعوا.

(٥) سقطت من (م).

أحدهما: الوقوفُ على حقيقته.

الثاني: النظرُ في فائدته وعاقبته.

أمَّا الوقوف على حقيقته فليس من مُخَصَّصاتِ[١] الأصول، وإنَّما هو نَظَرٌ عَرَبي، إذ هو من مُطْلَقات[٢] الألفاظ العربية.

وأمَّا فائِدتُه وعاقِبتُه فليس له في الأصول فائِدَةٌ تُرْجَى، ولا عاقِبَةٌ تُخْشَى.

فإن قيل: بلى[٣]، إنَّ فيه كلَّ ذلك؛ أمَّا الحقيقة فإنَّ كلَّ لَفْظٍ مُفيدٍ لا بُدَّ له من حَقيقَةٍ، والنَّظَرُ في تلك الحَقيقَةِ من مُقْتَضَياتِ الأُصولِ، وأمَّا فائِدتُه وعاقِبتُه فإذا قلتم: إنَّ الاِسْمَ غَيْرُ المُسَمَّى، حَكَمْتُم أن[٤] أَسْماءَ الباريْ[٥] أَغْيارٌ له، وذلك لا يَجُوز.

الجواب[٦]: أنَّ كلَّ حقيقة يَدُلُّ عليها لَفْظٌ لَيْسَتْ من خصائص عِلْم الأصول، بل هي مطلوبُ كُلِّ عِلْمٍ، **وإنَّما الحقائق التي يختص[٧] بها الأصوليون ثلاث[٨]: معرفة الجائز والواجب والمستحيل، والتمييز بين ذواتها ومُتَعَلَّقاتها**.

وأمَّا الحقيقة التي بيَّنَّاها[٩] في هذا الباب فلا يُتَصَوَّرُ فيها[١٠] خِلافٌ مع الإنصاف.

---

(١) في (م): مخصوصات.

(٢) في (م): مطلوقات.

(٣) في (ل) و(م): بل.

(٤) في (ط) و(ل): بأن.

(٥) في (ل) زيادة: تعالى.

(٦) في (ط): فالجواب.

(٧) في (م): تختص.

(٨) في (م): ثلاثة.

(٩) في (م): بيانُها.

(١٠) في (م): فيه.

وأمَّا ما زَعَموا من تَخَوُّفِ العُقْبى[١] في أن تكون الأسماءُ أغيارًا[٢] لله تعالى فنحن لم نُطْلِقْ[٣] في كلامِنا أنَّ الاسم هو المُسَمَّى أو غيرُه، إنَّما بيَّنَّا أَمْرًا، وشَرَحْنا مَعْنًى، وأوضحنا أنَّ التسمية حَقيقَةٌ مختصةٌ[٤] بذاتِها، مُتَمَيِّزَةٌ عن المُسَمَّى وعن الاسْمِ وعن المُسَمَّى به والمُسَمِّي، وأنَّ كُلَّ واحدٍ من هؤلاء مُتَمَيِّزٌ عن الآخَر بخاصِّيَته وحَقيقَته[٥].

فأمَّا النظر في إطلاق الغَيْريةِ فباب[٦] آخَر، ونحن[٧] نُبَيِّنُ ذلك بيانًا شافيًا - إن شاء الله تعالى[٨] - فنقول:

إن قال لنا[٩] قائل: فهل تقولون: إنَّ الاسمَ هو غَيْرُ المُسَمَّى؟

قلنا: أمَّا[١٠] في حقِّ المُحْدَثِ[١١] فهو غيرُه، وأمَّا في حقِّ الباري فلا نُطلِقُه، وليس ذلك لأَمْرٍ يرجع إلى الحقائق، وإنَّما هو لأجل أنَّ[١٢] أسماء

---

(١) في (م): العفنى، ووضع فوقها الناسخ كذا.

(٢) في (م): أغيار.

(٣) في (م): نطلع.

(٤) في (ل): محضة.

(٥) وهو ما حققه شيخه أبو حامد في المقصد الأسنى.

(٦) في (م): باب.

(٧) في (م): فنحن.

(٨) لم يرد في (م) و(ل) و(ط).

(٩) في (م): قائل لنا.

(١٠) سقطت من (م).

(١١) في (م): المحدثات.

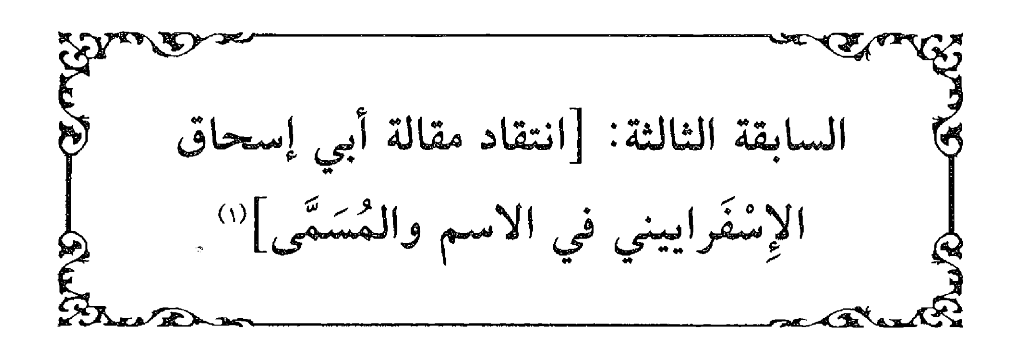
(١٢) سقطت من (م).

الباري تعالى وصفاتِه لا نقول إنَّها أَغْيارٌ له، ولا أنَّها هي هو؛ لمعنًى يَرْجِعُ إلى حَقيقة الغَيْريةِ لا لمعنًى يرجع إلى الحقائِق النَّفْسيةِ[1]، لا يرتبط بشيء من معنى التَّسْمياتِ والمعاني والحقائق المُمَهَّدَة.

دُسْتورٌ، وهي[2]:

(١) في (ل): النفسانية.

(٢) في (ل): هو.



السابقة الثالثة: [انتقاد مقالة أبي إسحاق الإِسْفَرايِيني في الاسم والمُسَمَّى][١]

قال أبو المعالي[٢]: «قال الأستاذ أبو إسحاق[٣] - إمام هذا الفنِّ -: جملةٌ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) هو: إمام الحَرَمَيْن عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، رئيس الشّافعيّة بَنْيسابور، ولد في جوين سنة ٤١٩ من نواحي نيسابور، ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وأحكم الأصول على أبي القاسم الإسفراييني الإسكاف، له مصنفات كثيرة، منها: «غياث الأمم والتياث الظلم» و«النظامية في الأركان الإسلامية» طبع قسم العقيدة منها، و«البرهان» في أصول الفقه، طبع في مجلدين، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، طبع في عشرين مجلدا، و«الشامل» في أصول الدين، طبع بعضه، و«الإرشاد» في أصول الدين، نشر في مجلد، توفي بنيسابور سنة ٤٧٨هـ، الأنساب للسمعاني: (٣/٣٨٦)، والمنتظم: (٩/١٨)، تاريخ الإسلام: (١٠/٤٢٤).

(٣) هو: الإمام الحافظ النظار، جامع أشتات العلوم، الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الجليلة، توفي عام ٤١٨هـ، له عقيدة مختصرة في ورقات، وتحت اليد نسخة منها، والجامع الجلي والجامع الخفي، في عشرة أسفار، وهو من الكتب التي أدخلها القاضي أبو بكر بن العربي إلى الأندلس، ومسائل الدَّوْرِ، ومنها نسخة بالحمزاوية في ورقات، انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي: (١٢٦-١٢٧)، وتبيين كذب المفتري: (٢٤٣-٢٤٤)، والسير للذهبي: (١٧/٣٥٣-٣٥٦)، وطبقات الشافعية للتاج: (٤/٢٥٦-٢٦٢).

في الاسم والتَّسْميةِ والمُسَمَّى يتدرَّبُ بها المُسْتَرْشِدُ، ويَتَفَطَّنُ لمدارك الحقائق، قال:

[١١/أ] كلامُنا يَدورُ على التَّسْميةِ والاِسْمِ/ والمُسَمَّى، فإذا قال الله تعالى: كلامي صِدْقٌ، كانت التسمية والاسم والمُسَمَّى واحدًا، إذ كلامُه التَّسْميةُ، وهو المُسَمَّى بعينه، وهو الاِسْمُ.

وإذا قال الله تَعالى: إنِّي[١] أنا الله، فالاسمُ هو المُسَمَّى، والتَّسْميةُ لَيْسَتْ غيرَ المُسَمَّى، وليست هي هو، فإنَّ التَّسْميةَ: قَوْلُ الله تعالى، والمُسَمَّى بقوله[٢] إنِّي[٣] أنا الله: ذاتُ الله، وقَوْلُ الله تعالى لا يُقال فيه هو الله، ولا يقال فيه هو[٤] غيرُ الله.

وإذا قال الله تعالى: أنا العالم، فليس الاسم هو المُسَمَّى ولا غيرُه، إذ الاِسْمُ: العِلْمُ[٥]، وليست التَّسْميةُ الاسمَ والمُسَمَّى ولا غَيْرَهما، إذِ التَّسميةُ: قولُه، وليس قَوْلُهُ عَيْنَ عِلْمِهِ، ولا غَيْرَ عِلْمِهِ.

وإذا قال الله تعالى[٦]: أنا الخالق، فالاسمُ غيرُ المسمَّى، فإنَّ المسمَّى: هو الله، والاسمُ: الخَلْقُ، والتَّسميةُ غيرُ الاسْمِ، وليست غيرَ المُسَمَّى، وإنَّما كانت غير الاسْمِ من حيث كانت قولًا لله، وقولهُ يُغايِرُ خَلْقَهُ، وليست غير المُسَمَّى، فإن المُسَمَّى: هو الله، وليس قَوْلُ الله غيرَ الله سبحانه وتعالى.

---

(١) في (غ): إنني.

(٢) في (م): لقوله.

(٣) في (غ): إنني.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ل): العالم.

(٦) لم ترد في (م).

وإذا قال الواحد من الخلق: الله، فالتسمية غيرُ الاسم والمُسَمَّى، والاسم هو المُسَمَّى، إذ التَّسمية قولُ القائلِ من الخَلْقِ.

وإذا قال الواحد منَّا: اللهُ عالمٌ، فالتسمية غير الاسم والمُسَمَّى، ولا يُقال في الاسم - وهو العِلْم - إنَّهُ المُسَمَّى ولا غيرُه.

وإذا قال القائل: اللهُ الخالقُ، فالتسمية غَيْرُ المُسَمَّى، ولا يمكن إطلاق القول بأن التسمية غَيْرُ الاسم، فإنَّ الاسم هو الخلْقُ[١]، وقول هذا القائل من الخَلْقِ[٢]، فلا يُمكن إطلاق هذا القول بأنَّ التسمية غير الاسم.

وإذا قال القائل: الله الرازق[٣]، فنُطْلِقُ[٤] القول بأن التسميةَ غيرُ الاسم[٥]، فإنَّ الاسم هو الرزق[٦]، وليس القول من قبيل الرزق»[٧].

قال الإمام الحافظ[٨] ﷺ: أمَّا قوله: «إذا قال الله: كلامي حقٌّ كانت التسمية والاسم والمُسَمَّى واحدًا»، فظاهِرٌ[٩] جدًا، لأنَّ بكلامه أَخْبَرَ عن كلامه، وكذلك لو قال العبد: كلامي صِدْقٌ لكان الأمر كذلك، ولَتَساوى فيه القديم والمُحْدَث.

---

(١) في (ل): الخالق.

(٢) في (ل): الخالق.

(٣) في (غ): الرزَّاق.

(٤) في (غ): فيطلق.

(٥) قوله: «وإذا قال القائل... بأن التسمية غير الاسم» سقط من (ل).

(٦) في (ل): الرزاق.

(٧) نقلها عنه الإمام الجويني في الشامل، وأقرها ابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل: (٢/٤٨٢).

(٨) في (ل): قال ابن العربي.

(٩) في (م): وظاهر.

وأمَّا قوله: إذا قال: «أنا الله فإنَّا نقول: إنَّ التسمية هي الاسم، ولا نقول إنَّها غيرُ المُسَمَّى»، لأنَّ الغَيْريةَ عند علمائنا لا تجوز بين القَديمِ وصِفَاتِهِ وأَسْمائِه، إذ حقيقة الغَيْرَيْنِ ما جاز افتراقُهما، وأنا لا أقول ذلك، بل حقيقة الغَيْرَيْنِ عندي ما تميَّز[١] كل واحدٍ منهما عن صاحبه بخاصَّةٍ، جاز افتراقُهما أو لم يجُز، ومن جعل حدَّ[٢] الغَيْرَيْنِ[٣] ما قالوه فليس في اللغة ولا في الشريعة ما يَدُلُّ عليه،/ والحقيقة تَعْضُدُ ما أَشَرْنا إليه. [١١/ب]

وقد قال كثير من علمائنا: يجوز أن يقال في صفات الله: إنها خِلافُ الله، ولا فرق بين الخِلافِ والغَيْرِ في هذا المعنى، ألا ترى أن العَرَضَ يَسْتَحيلُ وُجودُه دون الجَوْهَرِ وليس به[٤]، وهذا نَحْوٌ من ذلك، وإن لم يَكُن من حَقيقته.

وقَوْلُ الأستاذ ها هُنا «الاسم هو المُسَمَّى» غَلَطٌ بيِّن، لأنَّه إذا قال الله: أنا الله، فقوله: هو تسميتُه، وهو اسمُه والمُسَمَّى ذاتُه، وليسَت هي القول، فيكون الاسمُ والمُسَمَّى واحدًا.

وأمَّا قوله: «إذا قال الله: أنَّا العالِم فليس الاسمُ هو المُسَمَّى ولا غَيْره، إذ الاسم العِلْمُ»، فقولٌ ضعيف، لأنَّ العلم[٥] وإن كان صفةً يُعبَّرُ عنها اسمٌ فليست من أسماء الله، إنَّما اسمه العالِمُ الدالُّ عليه وعلى عِلْمِه الذي هو صفتُه، ولا فَرْقَ بين قَوْلِ الله: أنا الله، وبين قوله: أنا العالم، إلا من جهة كثرة الإفادة والدِّلالة، لأنَّ القولَ «اللهُ» يَدُلُّ على الوجود خاصَّةً في قَوْلٍ، والعالِم يدل على الوجود بزيادة معنًى، وفي قَوْلٍ: يَدُلُّ القولُ «اللهُ» على وُجودٍ وزيادةِ مَعانٍ[٦] كثيرة، ويَدُلُّ القولُ «العالِمُ» على وُجودٍ وزيادةِ معنىً واحدٍ.

---

(١) في (ل): يتميز.

(٢) في (ل): أحد.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (م): فيه.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ل): معاني.

وأمَّا قوله: إذا قال: أنا الخالق فلا فرق بينه وبين قوله: العالِم في باب التسمية، وإنَّما يَفْتَرِقانِ في أنَّ:

أحدهما: وهو العالِم، يَدُلُّ على وُجودٍ وصفةٍ لا يقال فيها — على مذهبه —: إنَّها الله ولا غيره.

والثاني[1]: يدل على وجودٍ وصفة يقال: إنها غير الله.

وإنَّما[2] الذي يختصُّ[3] بغَرَضه[4] أن الله تعالى قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٥]، فقوله ليس بِغَيْرٍ لذاته ولا لعِلْمِه، ولا هو هو، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:١٠]، فقَوْلُه لَيْسَ بِغَيْرٍ لذاته، وهُما مُغايِران[5] لخَلْقِه، وهو[6] مُغايِرٌ لهما.

وقد قال النبي ﷺ: «قال الله: عَطائي كَلامٌ»[7]، فقوله ليس بِغَيْرٍ[8] له، وهما غَيْرانِ لعطائه.

فهذا تحقيقٌ بالغٌ يَشْفي، وعَجَبًا لهذين الإمامين على جلالَةِ قَدْرِهما أُصولًا ولُغَةً كيف خَفي عليهما هذا، ولم يَبْقَ بَعْدَ هذا إلا ذِكْرُ إطنابٍ[9] في

---

(١) في (ل): الباقي، وهو تصحيف.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) في (ل): يخص، كذا.

(٤) في (غ): نعرضه، وهو تصحيف.

(٥) في (م): متغايران.

(٦) في (م): هما.

(٧) أخرجه بهذه الزياده الترمذي في سننه؛ أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، برقم ٢٤٩٥ (٤/٢٧٠- بشار)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه في سننه، أبواب الزهد، باب ذكر التوبة، برقم ٤٢٥٧ (٥/٣٢٥)، وهو حديث «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي» المخرج عند مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﷺ كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، برقم ٢٥٧٧ (٤/١٩٩٤- عبد الباقي).

(٨) في (م): يغيير، وهو تصحيف.

(٩) في (ل): الإطناب.

المقالات والدِّلالات[١]، والأسئلة والانفصالات، إلّا أنَّ الأَمْرَ مَعَ التبيُّن[٢] قَريبٌ؛ وبما ذَكَرْتُه لك يَرْتَفِعُ التَّثْريبُ[٣]، ويَنفَعُ التَّدْريبُ، ويَذْهَبُ التَّرْتيبُ[٤].

تَتْميمٌ:

إذا عَلِمتم مَعْنَى الاِسْمِ والوَصْفِ فالأسماءُ بعد هذا على قِسْمَيْنِ:

أحدهما[٥]: يَدُلُّ على مجرَّد الذات، ومنها ما[٦] يَدُلُّ على الذات والصفات، فإذا قلت: زَيْدٌ، دلَّ على الوُجودِ مُطْلَقًا، وإذا قلت: عالِم، دلَّ على ذاتٍ وصِفَةٍ، فاقتضى هذا الاسم[٧] مُسَمًّى ومَوْصوفًا، ودخلت فيه الصِّفَةُ.

[١٢/أ] **والأَصْلُ في العربية أنَّ كُلَّ قَوْلٍ دَلَّ على الوجود مُطْلَقًا فهو: اسم، وما/ دلَّ على مَعْنًى زائِدٍ عليه فهو: وَصْفٌ،** ولكنَّهم يُطْلِقونَ الاسم على الوَصْفِ، ولا يُطْلِقونَ الوَصْفَ على الاسم، وسَتَرى في أسماءِ الله تعالى[٨] ما يدُلُّ على الوجودِ المُطْلَقِ وهو قَليلٌ، وما يَدُلُّ على الوجود المقتَرِنِ بالصفة وهي[٩] كَثيرٌ، إن شاء الله[١٠].

---

(١) في (م): دلالة.

(٢) في (م) و(ل): التبيين.

(٣) في (ل): التقويب أو التغويب، وهو تصحيف، وفي (غ): التتريب، وهو سبق قلم.

(٤) في (ل): التركيب.

(٥) ذكر أحدهما اكتفاءً به.

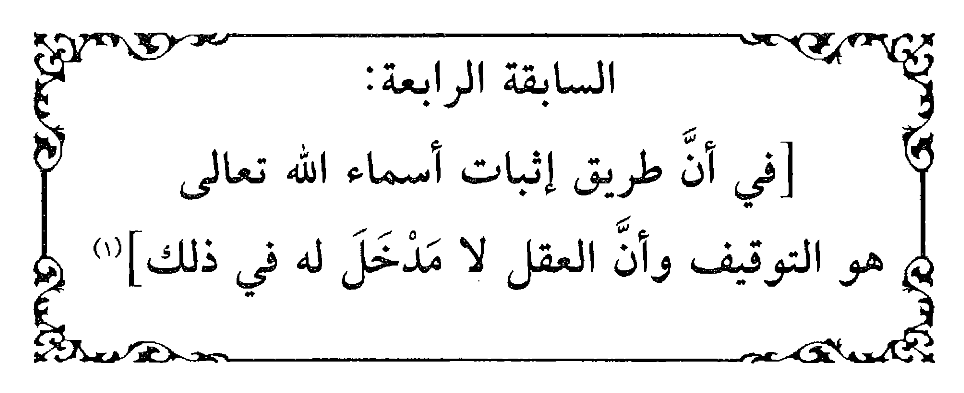
(٦) سقطت من (م).

(٧) في (غ) و(م): الأمر.

(٨) لم يرد في (ط).

(٩) في (ل) و(غ) و(ط): هو.

(١٠) في (ط) زيادة: تعالى.



السابقة الرابعة:
[في أنَّ طريق إثبات أسماء الله تعالى هو التوقيف وأنَّ العقل لا مَدْخَلَ له في ذلك][١]

نقول: لو تُرِكْنا ومُقْتَضَياتِ العُقول، وطُرُقَ النَّظَرِ في المعقول، لم نُسَمِّ الباري تعالى[٢] باسمٍ، ولا وصفناه بصفةٍ، ولا وضعنا له في عباراتنا وَسْمًا[٣]، فإنَّ أسماءنا واقِعةٌ على معانٍ قاصِرةٍ، ومُسمَّياتٍ حادثةٍ، وصفاتٍ ناقصةٍ، فأنَّى لهذا النُّقصان بأن يُعبَّرَ به عن ذي[٤] الجلال والكمال؟!

ولهذا ضلَّتْ طَوائِفُ في جِهَتَي التَّقْسيمِ في هذا الباب من[٥] تَفْريطٍ وإِفْراطٍ، ففرَّطَت جَماعَةٌ من المُلْحِدَةِ الذين اقتصَروا على مَبادِئ قَواعِدِ العُقولِ، ولم يُعَوِّلوا على الشَّرْعِ المَنقول، فقالت[٦]: لا نُسَمِّي الباري[٧] باسمٍ، ولا نَصِفُهُ بصفةٍ فعَطَّلوا[٨].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (ط): سبحانه.

(٣) يفرقون بين الدليل على معاني أسمائه سبحانه فيعتمدون العقل فيه، وبين العبارة عن تلك المعاني فيقصرونها على الشرع فقط، انظر: أصول الدين: (١١٨).

(٤) في (ط): ذي.

(٥) في (ط): بين.

(٦) في (ط) و(ل): فقالوا.

(٧) في (ط): الباري سبحانه، وفي (غ): الباري سبحانه.

(٨) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: (٩٣).

وأَفْرَطَت طَوائِفُ[١] من المُشَبِّهَةِ فقالت: نُطْلِقُ عليه كلَّ اِسْمٍ، ونَنسُبُ إليه كلَّ فِعْلٍ[٢].

وامتنَّ الله على طوائفِ الحقِّ بقصْدِ السَّبيل فقالوا كما قال مولاهم: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠] يَعْني[٣] يَميلون فيها عن طَريقِ الحقِّ؛ إمَّا إلى تَعْطيلٍ، وإمَّا إلى تَشْبيهٍ، وإمَّا إلى سوءِ تأويلٍ، فوَصَفَهُ المُحَقِّقون بما وَصَفَ به نَفْسَهُ[٤]، وحَمَلوا ذلك فيه على أصحِّ الوُجوهِ وأَكْمَلِ المعاني.

ولقد فاوَضْتُ في هذا الباب بعينِه رَئيسَ الحقائِقِ[٥] فقال لي: «إنَّه لا سبيل إلى إطلاق لَفْظٍ على الحقيقة في أسماء الباري وصفاته، وإنَّما ذلك كلُّه مجاز، فإنَّ المعاني الإلَهيةَ تقصُر عنها الأسماءُ الحادثةُ»، وقال في موطن آخر: «إنَّ الحقائق إنَّما هي في الحقِّ للإله وصفاته، فأمَّا العبيد فهم أهل المجاز»[٦].

وهذان القولان صحيحان، لأنَّهما بنَظَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، كلُّ واحدٍ منهما صَحيحٌ في نفسه وفي جهته، وذلك أنَّك إذا نظرت إلى حقيقة المخلوق وما يُعبِّرُ[٧] عنها من الألفاظ وجدتها كُلَّها مُمْتَنِعٌ[٨] في حقِّ الله إطلاقُها على الوجه

---

(١) في (ط): طائفة.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢١٨).

(٣) في (ط): الذين يميلون.

(٤) انظر: أصول الدين للبغدادي: (١١٦)، والكامل في اختصار الشامل: (٢/٤٨٥).

(٥) يقصد به شيخَه الإمام أبا حامد الغزالي رحمه الله، وأشار إلى هذا ناسخ (ل)، وهي أُولى مواضع المفاوضة المشار إليها سابقًا.

(٦) ذكر معنى هذا الغزالي في المقصد الأسنى، وأطال في ذلك، انظر: الفصل الثالث منه.

(٧) هكذا ضُبطت في (غ) وصحَّحها.

(٨) أشار في (ط) إلى أن الموجود بإحدى النسخ هو: ممتنعة، وأثبت بدلها: ممتنع، =

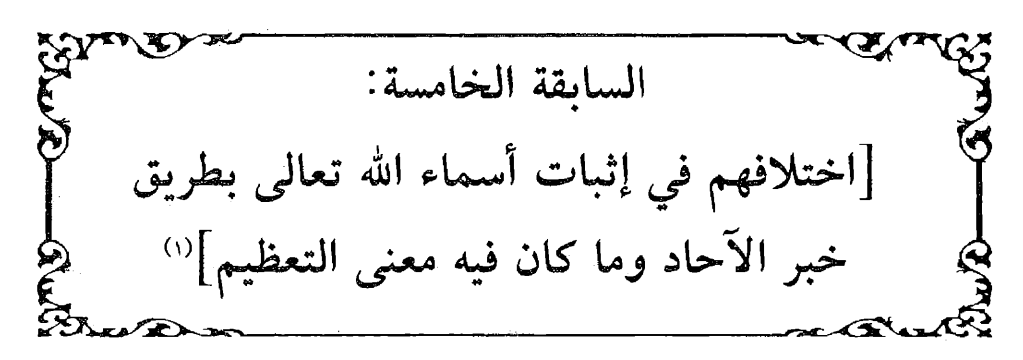
الذي يُعَبَّرُ به عنها في الخالق تعالى، وإذا نظرت إليها في حقِّ الخالق وَجَدتَها على الكَمالِ والتَّمامِ والتَّنَزُّهِ عن الآفَةِ.

والصحيح أنَّها حقيقةٌ في حقِّ الخالق، مجازٌ في حقِّ المخلوق، ولولا المعاني المُحْدَثَةُ المُتَّفِقَةُ مع المعاني القديمةِ في أَصْلِ الحَقيقَةِ، وفي الأسماء الدَّالَّةِ المُخالِفة لها في الجلال والتَّقديس والكمال بكُلِّ وَجْهٍ من[1] وُجوهِ المعاني، ما كان لأَحَدٍ سبيلٌ إلى معرفة الله سبحانه حسَبَ/ ما قَرَّرْناه[2] في [١٢/ب] كِتاب المُقْسِطِ وغَيرِه.

= اعتمادًا على أصله، من غير تصحيح لها، وهو الذي في (ك) و(غ) و(م)، وفي (ل): ممتنعة.

(١) قوله: «وجه من» سقط من (ط) و(ل) و(غ).

(٢) في (ل): قدرناه، كذا.



السابقة الخامسة:
[اختلافهم في إثبات أسماء الله تعالى بطريق خبر الآحاد وما كان فيه معنى التعظيم](١)

اتَّفقوا(٢) ﷺ على أنَّه يُسمَّى بما سَمَّى به نفسَه في كتابه العزيز، أو في خَبَرٍ مُتواترٍ، واختلفوا بعدَ ذلك في طَرِيقَيْن:

أحدُهما: فيما يَرِدُ من طريق الآحاد، والأكثرُ على جَوازِهِ، فأمَّا مَن مَنَعَهُ فقال: لأنَّ خبر الواحد لا يوجِبُ العِلْمَ، وأمَّا من جَوَّزَهُ - وهو **الصحيح** - فقال: إنَّ خَبَرَ الواحِدِ وإن كان لا يوجِبُ العلْمَ فإنَّه يوجِبُ العَمَلَ، على حسب ما رَتَّبْناهُ في كتب(٣) الأُصول(٤)، والتَّضَرُّعُ إلى الله والدعاءُ إليه بأسمائه عَمَلٌ، فجاز بما يَقْتَضي العملَ من طريق الآحاد.

الثاني: ما كان من الأسماء يَقتضي التعالي والتَّقْديس، ولم يَرِدْ به خَبَرٌ، فأكثرُهم على أنَّه لا يجوز أن يُسَمَّى به(٥).

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) مجرد المقالات لابن فورك: (٤١-٤٢)، أصول الدين للبغدادي: (١١٦).

(٣) في (غ) و(ط): كتاب، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٤) انظر: المحصول في علم الأصول للمؤلف: (١١٥) وما بعدها.

(٥) تبعًا للإمام الأشعري، انظر: المقصد الأسنى للغزالي: (١٧٣)، وإليه صغوُ الجويني في الإرشاد: (١٤٣)، حيث قال: «لا نشترط في جواز الإطلاق ورود ما يقطع به في الشرع، ولكن ما يقتضي العمل - وإن لم يوجب العلم - فهو كاف، غير أن الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الرب ووصفه، فاعلم».

ومنهم من قال: يجوز[١]، وهو **الصحيح** عندي[٢]؛ والعُمْدَةُ فيه ثلاثةُ أَمورٍ:

أحدُها: أنَّ أَلْسِنَةَ السَّلَفِ والخَلَفِ كانت مُنطلقةً في الابتهالِ إلى الله والتَّضَرُّعِ إليهِ بكُلِّ لَفْظٍ يَقتضي التَّعاليَ والتَّقديسَ حياةَ الرسول ﷺ[٣] وبعد مَوْتِه، وذلك بَيِّنٌ لمن بَلَّ غَليلَه من بَحْرِ الآثارِ، وأَبَلَّ عَليلَه من دواءِ الأَخْبارِ.

الثاني: أنَّ أحدَ مَعاني قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، هذا الوجه على[٤] ما بيَّنَّاه[٥] في تأويلِه قبل هذا.

الثالث: - وهو العمدة الثابتة[٦]- أنَّ كُلَّ مَعْنًى يَجْري في الخاطِرِ مِن تَعْظيمِ الله سبحانه فقد جاء في الكتاب والسُّنَّةِ، وما لَمْ يأتِ فيهما لا يَجْري في مَيْدانِ الخاطِرِ ولا يَقْذِفُهُ بَحْرُ الوَهْمِ.

يَزيدُه تأكيداً: أنَّ دليل العَقْلِ يقتضي وُجوبَ مَعانٍ للهِ يَسْتَحيلُ خُلوُّهُ تعالى منها، ويَقتضي أيضًا إحالةَ مَعَانٍ لا يجوزُ كونُه على شيء منها، ويَقْتَضي جَوازَ مَعانٍ عليهِ لا يُحْكَم له فيها بنَفْيٍ ولا إِثْباتٍ، فأمَّا المعنى الواجبُ فيُحْكَمُ لهُ به كما يُحْكَمُ بإحالة الثَّاني وهو المستحيلُ، ويَتَوَقَّفُ في الحُكْمِ الثَّالثِ وهو الجائز حتَّى يَرِدَ به تَوْقيفٌ، وذلك بخمسة[٧] طرق:

---

(١) تبعًا للقاضي الباقلاني، انظر: المقصد الأسنى: (١٧٣).
(٢) وفرَّق شيخه الغزالي بين الاسم والوصف، فمنعه في الأول وجوَّزه في الثاني، المقصد الأسنى: (١٧٣).
(٣) لم ترد في (غ).
(٤) في (ط): كما.
(٥) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): بيَّنّا.
(٦) في النسخ الأخرى: الثانية، وهي تصحيف.
(٧) في (ك) و(غ) و(ل) و(ح) و(ق): أربعة.

الأوَّل: ظاهرُ كتابٍ[١].

الثاني: ظاهرُ سُنَّةٍ.

الثالث: إجماعُ الأُمَّةِ.

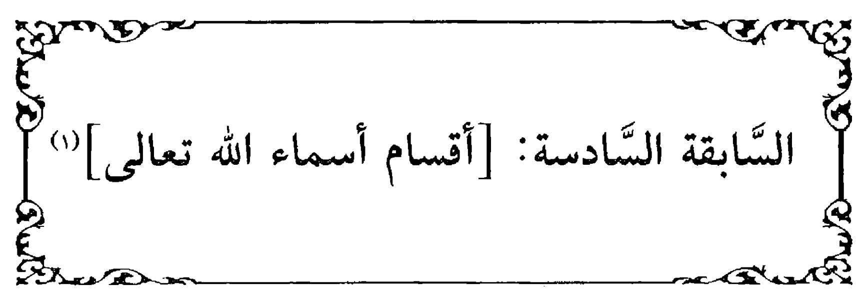
الرابع: أن يكون له مَعْنىً مَعقولٌ يَجوزُ على الباري، ويَقْتَضي لَهُ الجلالَ والتَّقْديسَ، فإنَّهُ يَجوز - عندي - أن يُسَمَّى به، لما قَدَّمْناه.

الخامِس: خَبَرُ آحاد[٢].

---

(١) في (ط): الكتاب.

(٢) قوله: «الخامس: خبر آحاد» سقط من (ك).



السَّابقة السَّادسة: [أقسام أسماء الله تعالى][1]

قال علماؤنا[2]: أسماؤه تعالى وأوصافه تعالى[3] على ثلاثة أَقْسامٍ:

منها: ما يَرْجِعُ إلى الذات خاصَّةً.

ومنها: ما يَرْجِعُ إلى الصفات.

ومنها: ما يَرْجِعُ إلى الأفعال.

فالأوَّل: قولنا: مَوْجودٌ؛ شيءٌ واحدٌ في الأصحِّ من/ المعاني، والأَوَّل[4] [١٣/ب] منها على[5] ما يأتي بَيانُهُ.

والثاني: قولُنا: عالمٌ، قادرٌ، مُريدٌ، حيٌّ.

والثالثُ:[6] خالقٌ[7]، ونحوُه.

النوع الثاني: أنَّ هذه الأقسامَ الثلاثةَ تَدْخُلُ[8] عليها ثلاثةُ أَقْسامٍ أُخَر، منها ما يَخْتَصُّ بأنَّهُ يرجِعُ إلى الذّاتِ لا يحتمل غيرَه، ومنها ما يختّصُّ بأنَّه من

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) الإرشاد: (١٤٤)، أصول الدين: (١٢١-١٢٢).

(٣) لم ترد في (ط) و(ل) و(م).

(٤) في (غ) و(ل): والأوَّل منها والأولى، وفي (ط): والأولى منها والأوَّل.

(٥) في (ك) كتب فوقها صح، ووضع الأولى بين حاصرتين من فوق دلالة على التخطئة.

(٦) سقط من (ل).

(٧) سقطت من (ل).

(٨) في (ط) و(ل): يدخل.

صفات الفعل لا غير، ومنها ما يكون بمَعْنىً من صفات الذّات، ويكونُ بمَعْنىً آخَرَ من صفات الفِعْلِ.

فالأوَّل: قولنا: إنه عالم، فهذا يرجع[١] إلى الذَّاتِ، لأنَّه يدُلُّ على العِلْمِ القائمِ بها، وكَونِها على هذه الصفة.

والثاني: كقولنا: إنه خالق، فهذا يَرْجِعُ إلى الفعل الموجود لا يَحتمل غيره في أَوَّلِ الوُجوه[٢]، وأَوْلاها على ما يأتي بَيانُهُ في مَوْضِعِهِ، وكقولنا: إنَّه[٣] رازقٌ.

الثالث: قولنا[٤]: إنَّهُ حكيم، فإنَّه يكون راجعًا إلى العلم بِوَجْهٍ، ويكونُ راجِعًا إلى إِتْقانِ[٥] الفِعْلِ، على ما يأتي بَيانُهُ إن شاء الله.

النوع الثالث: أنَّها تنقسمُ ثلاثةَ أَقْسامٍ من وَجْهٍ آخَرَ:

منها ما يرجع إلى معنىً مُشْتَقٍّ مِن معنىً يَرْجِعُ إلى غيره، كقولنا في الباري تعالى: إنه مُطاعٌ ومعبودٌ.

ومنها: ما يرجع إلى ذاتِه خاصَّةً، كقولنا: موجود.

ومنها: ما يرجع إلى[٦] كون ذاتِه على مَعَانٍ وأحوالٍ، كقولنا: إنه عالِمٌ، قادِرٌ، مُريدٌ، حَيٌّ، وقد تقدَّمَ شرحُ الثّاني والثّالث من هذا النَّوْع.

فأمَّا الأوَّلُ فلا يُطْلَقُ عليه مِنْهُ إلَّا ما كان سَليمًا عن النَّقائص، بَريئًا من الآفات، إذ لا يقال: إنه منكور، ويقال: إنه مشكور، ولا يقال: إنه مذموم، ويقال: إنه محمود.

وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ فبيانُهما يأتي مُسْتَوفًى، إن شاء الله.

---

(١) قوله: «فالأوَّل: قولنا: إنه عالم، فهذا يَرجعُ» سقط من (ل).

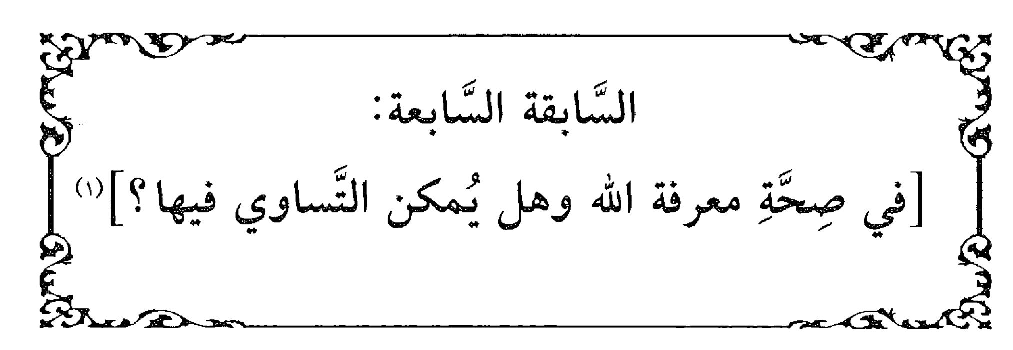
(٢) في (ل) و(غ): الأوجه.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط) و(ل): كقولنا.

(٥) في (غ): إيقان.

(٦) قوله: «ذاتِه خاصَّةً، كقولنا: موجود. ومنها ما يرجع إلى» سقط من (ل).



السَّابقة السَّابعة:
[في صِحَّةِ معرفة الله وهل يُمكن التَّساوي فيها؟][1]

إنَّ معرفة الله[2] واجبةٌ على كلِّ مُكَلَّفٍ[3]، واختَلَفَ النّاسُ في مَعْرِفَتِه[4]:

فمنهم من قال: لا تصح معرفته لبشرٍ على التحقيق، وإنَّما يَعْرِفُ اللهَ اللهُ، وعبَّروا عن حَقيقة الإيمان فيه بأنَّ العَجْزَ عن الإِدْراكِ إِدْراكٌ، ونَسَبوهُ إلى أبي بكر الصِّدّيقِ رَضي الله عَنْهُ[5].

ومنهم من قال: تصحُّ معرفته.

ومن قال تَصِحُّ معرفته اختلفوا:

فمنهم من قال: إنَّ الخلقَ كلَّهم يتساوَون في معرفته؛ مِن مَلَكٍ مُقَرَّبٍ، أو نبيٍّ مُرسلٍ، أو وَلِي صالح.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (غ) و(ل) و(ط) زيادة: تعالى.

(٣) وعليه اتفاقهم: انظر: الإرشاد للجويني: (٨)، والإنصاف للباقلاني: (٢٨)، والمغني للمتولي: (٥)، والفرق بين الفرق: (٣١٤)، والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان: (١/٣٦).

(٤) انظر أصل هذه المسألة عند الغزالي في قواعد العقائد: (١٢١)، وما بعدها.

(٥) هو الغزالي، قاله في المقصد الأسنى، الفصل الرابع، وزاد: بل هو الذي عناه سيد البشر صلوات الله عليه وسلامه حيث قال: «لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». والأثر المنسوب إلى الصديق رضي الله عنه قال: ابن تيمية فيه: لا يصح. انظر: مجموع الفتاوى: (٢/٢١٦).

ومنهم من قال: لا، بل يَتَفاوَتون في معرفته بحسَب تَفاوُتِ درجاتهم.

ولكلِّ قَوْلٍ من هذه الأقوال وَجْهٌ قد أوضحناه في كتاب المُقْسِطِ، إلَّاأنَّا نُشيرُ ها هنا إلى الصَّحيحِ فيه فنقول:

أمَّا قَوْلُ من قال: لا تصحُّ معرفته لبشر؛ فإن عَنَى أنَّ العارف بأنَّ الله تعالى لا أوَّلَ له مثلًا، فنظر في نَفْيِ الأوَّليةِ عنه وقال: إنِّي لا أُقَدِّرُ وُجودًا له في حالٍ إلَّا ووُجوده سابقٌ تلكَ الحال، وذلك التقديرَ أبدًا، وهكذا دائمًا في التقدير والنَّظَرِ، حتَّى/ يَنْقَطِعَ به النَّظَرُ وتَفْنَى التَّقديراتُ، وسَبْقُ الوجودِ مُتَقَدِّمٌ عليه، فهذا ممَّا لا وُصُولَ له إليه، ولا وُقوف لهُ عليه، فهذا صَحيحٌ. [١٣/ب]

وإن عَنَى مَن قال: إن معرفته تصح؛ أنك إذا قلت: لا أُقَدِّرُ الوجود للباري تعالى في حالٍ إلَّا ووُجودُه سابقٌ له، فهذه مَعْرِفَةٌ صَحيحَةٌ كافيةٌ لا يُمكنُ غيرُها، ولا يُكَلَّفُ سواها، فهو صَحيحٌ.

وأمَّا مَن قال - بعد الإقرار بصحة المعرفة -: إنَّ الخلق يَتساوَوْنَ في معرفته، فإن عَنَى بالتَّساوي التَّساوي في العلم بوُجودِهِ تعالى وقُدْرَتِهِ وعِلْمِهِ وحياتِهِ وإرادتِهِ ونَفْيِ الأَوَّليةِ عنه[١] واستِحالَة العَدَمِ في المُسْتأنَفِ وما أَشْبَهَ هذا من أَحْوالِ أَوْصافِ الإله وأسمائِه فصَحيحٌ.

وإنْ عَنَى به[٢] التَّساوي في فُصولِ المَعْرِفَةِ به وفُنونِها وتَعَلُّقِ العِلْمِ بأسمائِهِ الحُسْنَى، وصفاتِهِ العُلَى وأَفْعالِهِ وحِكْمَتِهِ؛ وما يتعلَّق بذلك من أحكام العُموم فيها والخُصوص ومُتَعَلَّقاتِها، والتَّوَصُّلِ بكُلِّ دَليلٍ إليه ونحوِ ذلك مما تُنْمي به المعرفة، ويزيد به الإيمان بزيادة المعلومات والتَّصْديقاتِ والمعارف والأدلَّة، فلا يصحُّ التَّساوي فيه أبدًا.

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

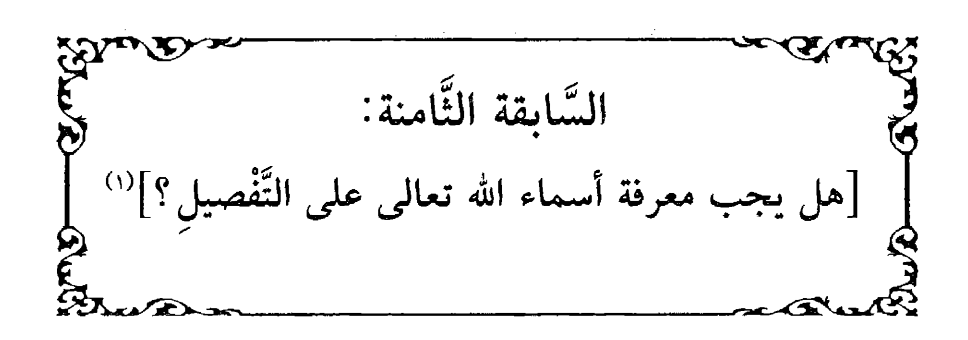
(٢) قوله: «التساوي في العلم بوجوده... وإن عنى به» سقط من (غ).

وهذا هو[١] معنى[٢] التفاوت عند من رآهُ، لا معنًى له سواه، وقَدْ بَسَطْنا القَوْلَ فيه في مَوْضِعِهِ بَسْطًا يوضِّحُ لِكُلِّ مُطالِعٍ مَطَالِعَه، وهذه جُمْلَةُ ذلك، والله أعلم.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (غ): المعنى.



السَّابقة الثَّامنة:

[هل يجب معرفة أسماء الله تعالى على التَّفْصيلِ؟][1]

إنَّ معرفة الله إذا كانت واجبةً فلا نقول عَرَفه[2]، إلَّا من عَرَفَ أسماءَه[3] الحُسنى وصفاتِه العُلى، وذلك لا يتَّفق إلَّا للآحاد، فأمَّا الجَمَّاء[4] فلا يَخْلُصونَ من ذلك إلَّا إلى معرفة آحادٍ منها، وأُصولٍ من جُملتها، كالوجود والعِلْمِ والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسَّمْعِ والبصر، ونفي النَّقائص والآفات، فهذه جُملةٌ لا بدَّ لكلِّ مؤمن منها.

ويَتَرَكَّبُ على ذلك من الأحكام نَفْيُ النِّهاية في الوجود والذَّات والصِّفات، والتَّحْديدُ في التَّوحيدِ والخَلْقِ والاختراع، ألَّا[5] ترى[6] واحِدًا إلَّا هو، ولا خالقًا ولا مُخْتَرِعًا غيره، حتَّى إنَّ بعض المتأخرين من المُتَصَوِّفَةِ غَلا

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (غ) و(ل) و(ط): إنه عرفه، وضبَّب في (ك) على إنه، وألصق بها علامة التضبيب، مريدا للضرب عليها.

(٣) في (غ): أسماؤه.

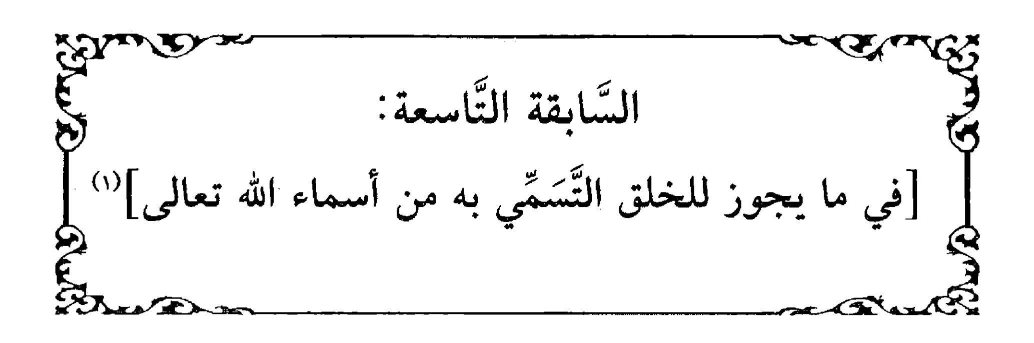
(٤) في (ط) و(ل) و(غ): الجفلى، وانظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: (١/١١٤)، الجَفَلَى: أن يعمَّ بدعائه، وينتقر: يخص قومًا دون قوم، معجم ديوان الأدب: (٢/٤٠٥)، تهذيب اللغة: (٩/٩٢)، جمهرة اللغة: (٢/٧٩٥).

(٥) في (ط): أن لا.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): يرى.

في هذا البابِ، وقال في ذلك قولًا شَرَحْناهُ مع ما يلزم مَن رأى كمالَ الـمَعْرِفَةِ في كتاب المُقْسِطِ، وليس من أدب العبد ألَّا[١] يعرف اسم[٢] مولاه، ولا من أدب الجارِ ألَّا[٣] يعرِفَ اسم جارِه، فكيف لا تَعرِفُ الخليقةُ أسماءَ مَوْلاها التي تَتَوَسَّلُ بها إليهِ وتَتَضَرَّعُ، وتَدْفَعُ بها الـمَضَرَّاتِ عنها وتَنتفِعُ.

(١) في (ط): أن لا.
(٢) سقطت من (غ).
(٣) في (ط): أن لا.



السَّابقة التَّاسعة:
[في ما يجوز للخلق التَّسَمِّي به من أسماء الله تعالى](١)

إنَّ الباري تعالى أَذِنَ للعباد بأنَّ يَتَسَمَّوا(٢) بأسماء تُشارِكُ أسماءَه الحُسْنَى في اللَّفْظِ، وبعد هذا فمِن الواجب أَن تَعلَموا/ أنَّ كلَّ اسْمٍ تَسَمَّى به الباري سُبْحانَهُ ويُطْلَقُ على المُحْدَثِ فَلِلْباري فيه اختصاصٌ، ولولا ذلك لوقعت المُماثَلَةُ المستحيلة(٣) بين الرَّبِّ والمربوب، والمَوْلى(٤) والعَبيد(٥). [١٤/أ]

وقَدْ هامَ لأَجْلِها قَوْمٌ في أوديةِ المَجاهِلِ، فَمِن قائِلٍ بالتَّشْبيهِ بَيْنَ الإله والعَبيد، وهذا هَدْمٌ للتَّوْحيدِ، ومن مُتَحَرِّزٍ بزُعْمِهِ(٦)، وإن كان قَدْ وَقَعَ في الجهل بِرُغْمِهِ(٧)، فقال: إنَّ(٨) كُلَّ اسْمٍ مِن أسمائِهِ تعالى - إلَّا قولنا: الله - فإنَّ العبد مطلوبٌ بأن يَتَكَسَّبَ فيه وصف الإله به على قَدْرِ استطاعَتِه، حتى قال آخر وصرَّح: إنَّ التَّخَلُّقَ بأخلاق الباري مَندوبٌ إليه.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (غ): يُسموا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): الموالي.

(٥) انظر: أصول الدين للبغدادي: (٢١٨)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٢٦٤).

(٦) هكذا ضبطها في (ك)، لما فيها من التناسب مع ما بعدها.

(٧) سقطت من (ل)، وفي (غ): بزعمه.

(٨) في (ط): بأن.

والـذي أوقعهـم فـي ذلـك أَثَـرٌ يُـرْوَى ويُـؤْثَـرُ إلـى النَّبـي ﷺ أنـه قـال: «تخلَّقـوا بـأخلاق الله»، وهـذا الحـديث باطِـلٌ، ولـو كـان صـحيحًا لكـان معنـاه ظاهِرًا.

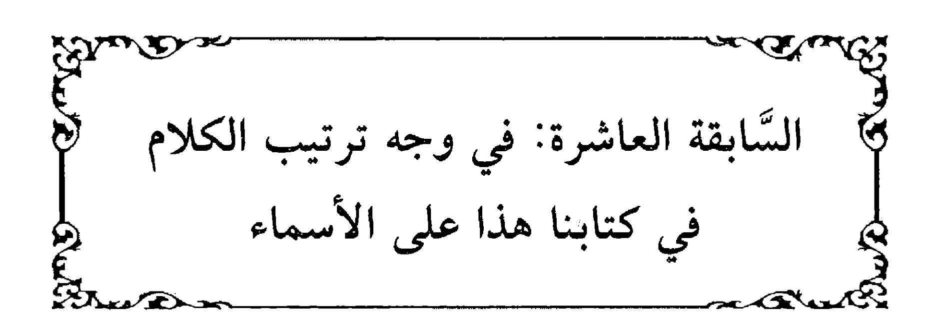
وأخلاقُ الله تعالى، هي كلُّ صفةٍ محمودةٍ، يَكونُ الثَّناءُ عليها في الـشريعة مَوجـودًا، كـالتَّقْوَى والجـود وكَظْـمِ الغَـيْظِ والعَفْـوِ، فهـذه وأمثالهـا أخـلاقُ اللهِ وأخلاقُ القُـرْآنِ وأخـلاقُ النَّبـي ﷺ، أَي الأخـلاقُ التـي مـدَحَ الله، ووَرَدَ الثَّنـاءُ عليها في القُرآنِ، وكان عَلَيْهـا الأَنبيـاءُ عليـهم الـسَّلام، كمـا يُقـالُ فـي المـساجدِ «بُيوتُ الله»،أي عَظَّمَها الله ودعا إلى ذلك فيها.

وقَدْ عَقَدْنا في كلِّ اسْمٍ فَصْلًا فـي الاختـصاصاتِ الإلهيـة التـي يتميَّـز بهـا الإله من العبيد[١]، ولَوْ لَمْ يَكُـنْ فـي هـذا المجمـوع سـواها لظَهَـرَ بـه علـى سـائر مَجْموعاتِ هذا البابِ، فكيف وتَتْبَعُهُ فَوائِدُ عَظيمَةٌ سواها[٢].

---

(١) يقصد الفصل الرابع الذي خصصه للتنزيل من كل اسم.

(٢) سقطت من (ط).



السَّابقة العاشرة: في وجه ترتيب الكلام في كتابنا هذا على الأسماء

فنقول: إن علماءنا ﷺ بَنَوا الكلامَ فيه على الحديث الـمَرْوي عن أبي هُريرةَ المُعَقَّبِ بتفسيرِ الأَسماءِ[١]، فأمَّا نَحنُ فاستخرنا الله تعالى على أَن نُرَتِّبَ القَوْلَ فيه على درجاتِ التَّرَقّي في مَعْرِفَةِ اللهِ، ونَسْلُكَ فيها السَّبيلَ المُوصِلَةَ إلى العلْم به على نحو ما قرَّرْناه في كتب[٢] الأُصولِ؛ مِنَ النَّظَرِ في الوجود والقدرة والعلم والحياة والإرادة والكلام والسمع والبصر، وهكذا على التَّرْتيبِ الواجب حتَّى نَصِلَ إلى آخر المعارِف، ولكن بعد أن نتكلَّم على قولنا في اسم[٣] الله تعالى، وبعد الفراغ منه نَنْعَطِفُ عَلَى التَّرْتيبِ الواجِبِ، ونَعقِدُ في التَّكلُّمِ على كُلِّ اسْمٍ منها عُقودًا[٤]:

---

(١) كذلك فعله شيخه الغزالي في المقصد الأسنى، ثم أشار في الفصل الثاني من مقاصد الكتاب إلى وجه رجوع تلك الأسماء إلى أصولها العقدية من الصفات السبع، (١٥٧)، وكذلك أشار بعض من تقدم إلى ذلك، منهم الإمام عبد القاهر البغدادي في أصول الدين: (١٢٢-١٢٣)، وإنما البديع في صنيع ابن العربي هو تأسيس بناء شرح أسماء الله تعالى على تفصيل ما أجملوه، واجتهاده في إدراج كل اسم إلى الصفة الأصلية التي تشمله، كما يأتي بيانه بعد.

(٢) في (ط): كتاب.

(٣) في (ك) و(غ) و(م): أسماء، وفي طرة بـ (ك): كذا وقع: أسماء، ولعله اسم اهـ.

(٤) بعدها في(ط): أربعة.

عَقْدٌ في مَوْرِدِهِ[١].

وعَقْدٌ في شَرْحِهِ لُغَةً.

وعَقْدٌ في شَرْحِهِ عَقيدَةً.

وعَقْدٌ في تنزيلِ مَعْنَى الاِسْمِ؛ نُبَيِّنُ فيه الاِختصاصَ[٢] للرَّبِّ[٣] به، والفَرْقَ الذي يكونُ بينه وبَيْنَ المخلوق الفاصل لوجه الاشتراك في التَّسْمية،/ خَلا ما يَتبعُ ذلك من تَمهيداتٍ وتَتميماتٍ في الأَسْئِلَةِ والاِعْتِراضاتِ، وإِلْحاقِ الخَفياتِ بِالجَلياتِ، وذلك في بعض الأسماء، وإِلَى اللهِ نَتضَرَّعُ[٤] في مَنْحِ التَّوْفيقِ، والإِرْشادِ إلى التَّحْقيقِ لا رَبَّ غَيْرُه. [١٤/ب]

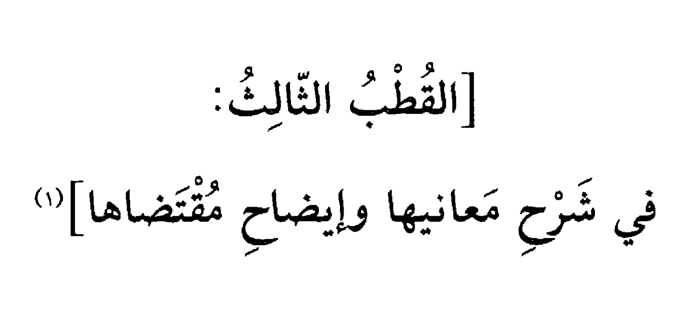
---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) أشار ناسخ (ك) إلى أن بإحدى النسخ: اختصاص، وفي (ل) و(م): معنى اختصاص.

(٣) في (ل) و(م): الرب، وكذلك هو في طرة بخط ناسخ (ك)، وعليها تصحيح.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): نضرع، وأشار ناسخ (ك) إلى أن بإحدى النسخ: نضرع، وصحَّحها، وصحَّح ما أثبته، وأثبتنا ما أثبت وصحَّح.

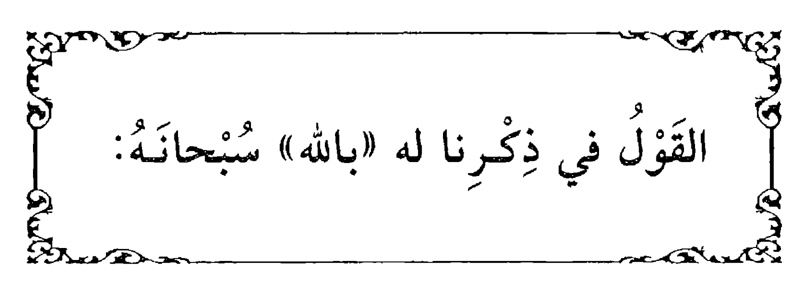


[القُطْبُ الثّالِثُ:

في شَرْحِ مَعانيها وإيضاحِ مُقْتَضاها][1]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.



القَوْلُ في ذِكْـرِنا له «بالله» سُبْحانَـهُ:

اعلموا - وفَّقكم الله - أنَّ البِداية بهذا الاسم واجبةٌ لأربعة أَوْجُهٍ:

أحدُها: أنه أعظمُ الأسماء معاني.

الثاني: أنه أكثرُها ثوابًا.

الثالث: أنَّه أَعَمُّها تفسيرًا، لأنَّك إذا أَخبرتَ عنه سبحانَهُ «بالله» كَفى في التعريف به والذِّكْرِ له، وإذا أَخبرت بأسمائِهِ[1] عنه رجعتَ في التَّفسير إليه، فتقول: المَلِكُ هو الله، القادرُ هو الله، العالِمُ هو الله، الخالِقُ هو الله، وهكذا إلى آخِرِ الأسماء.

الرابع: أنَّ التَّسَمّي به ممنوعٌ لغيره مَنْعَ إيجادٍ، فلا يَتَسَمَّى بِهِ أَحَدٌ بحال، لا مَنْعَ تَشَرُّعٍ، فلمّا كان أُمًّا في الأسماء الحُسْنَى وأَصْلًا، وَجَبَت البِدايةُ به لِذَلِك، والقَوْلُ فيه وفيما يَليه يَكْمُلُ في أربعةِ فُصولٍ كما عَقَدْنا آنِفًا.

الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعةً.

الثاني: في شَرحِه لُغةً.

الثالث: في شَرحِه عَقيدَةً.

الرابع: في التَّنزيلِ.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

فنقول - وبالله التوفيق -: إنَّ قولنا «الله» وَرَدَ بِهِ الكتابُ والسُّنَّةُ وأجمعت عليه الأُمَّة، وهو أُمُّ الأَسْماءِ وأَصْلُها كما تقدَّم بيانُه، وكذلك أيضًا وَرَدَ

---

(١) في (ط) و(ل): بسائر أسمائه.

قولك[1] «إِلهٌ»، قال سبحانه: ﴿وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [إبراهيم:٥٤]، وقال النَّبي ﷺ لِلَقيطٍ وافِدِ بني المُنْتَفِقِ: «فلعَمْرُ إلهك»، وخرَّجه أبو داود[2]، وقال بعض شيوخ الصوفية: إنَّه اسمُ الله الأَعْظَمِ، لأنه لا يَتطَرَّقُ إليه حَذْفٌ بسقوط حَرْف.

بَيانُه: أنك إذا حذفتَ الألف بَقي المعنى كامِلًا، تقول: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٨٣]، وإذا حذفت اللّام الواحدة بَقي «له»، تقول: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٦٨]، وإذا حذفت اللّام الثانية بقي «هو»، تقول: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر:٢٢]، فيكون المعنى ببقاء حَرْفٍ واحِدٍ أَتَمَّ ما كانَ كَما كانَ ببقاءِ الحُروفِ كُلِّها.

وقد قال ابنُ فورَكَ: «إنَّ قولَك[3] «هو» كلمةٌ مُركَّبَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ: الهاء، وهيَ من حُروفِ الحَلْقِ، والواو، وهي من حُروفِ الشَّفَتَيْنِ، والحَلْقُ أَوَّلُ مَحالِّ[4] الحروفِ، والشَّفَتانِ آخِرُها، فدلَّ ذلك على أنَّ منه المُبْتدا وإليه المنتَهى»[5].

[١٦/أ] وهذه أغراضٌ صوفيةٌ مُحَوِّمَةٌ على الحقائق،/ وإن كان لم يَقَعْ بها أُنْسٌ لَكُم، وابن فورَكٍ شيخٌ من شُيوخِهم، وإِمامٌ مُقَدَّمٌ فيهم.

---

(١) في (ل) و(ط): قوله.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأيمان والنذور، باب في القسم هل يكون يمينًا برقم ٣٢٦٦ (٥/١٦٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٦٠) وصححه.

(٣) في طرة بـ (ك): في خ: قوله، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٤) في (ط): مجال، وفي (ل): مخارج، وفي (م): بحال، و ما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٥) نسبه إليه القشيري في تفسير الأسماء: (٧١-٧٢).

الفصل الثاني: في شرحه لُغَةً

وقد رأينا بعد إنعام[١] النظر أن نَمْزِجَ القول في هذا الفَصْلِ وفي الذي يليه -وهو القول في بيان شَرْحِهِ عَقيدَةً- ها هنا خاصَّةً[٢]، لاضطرارنا إلى ذلك في إظهار البيان وتقارُب الفَصْلَيْنِ، وفيه[٣] خَمْسُ[٤] مسائل[٥]:

المسألة الأولى: في سَرْدِ الأَقْوالِ

وقد نخَّلنا الأقوال في هذا الاسم وتوخَّيْنا الأقْرَبَ إلى الإشْكالِ فيها، فأَلْفَيْناها عَشَرَةَ أَقْوالٍ مُقْتَطَعَةً من نَيِّفٍ على عِشْرينَ قَوْلًا طالَعْناهُ فيه، تَنبَني[٦] على قَوْلَيْنِ:

الأَوَّل[٧]: أَنَّ قولك: اللهُ اسم للربِّ سبحانه، يَجْري في العبارَةِ عَنْهُ به[٨] مَجْرَى الأَسْماءِ الأَعْلامِ في المخلوقين، وهي قولُنا: زيدٌ وعمرٌو[٩].

---

(١) في (غ): إيعاب.

(٢) ثم عقد بعد ذلك فصلا في شرحه عقيدة.

(٣) في (غ): منه.

(٤) في (غ): خمسة.

(٥) في (ل): مسائل خمس.

(٦) في (ل) و(غ): ينبني.

(٧) وممن ذهب إليه وعوَّل عليه الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى: (٢٥)، وصحَّحه في الإرشاد: (١٤٣)، والغزالي في المقصد الأسنى: (٦١)، وقال: وكل ما ذكر في اشتقاقه وتعريفه تعسف.

(٨) سقطت من (ح).

(٩) قال ابن خروف الإشبيلي في شرح الجُمل: «وقد اختلف في هذا الاسم أمنقول أم مرتجل؟ فذهب أكثرهم إلى نقله من إله، منهم سيبويه، وذهبت طائفة إلى أنه علَم، منهم المازِني وأكثر الأشعرية، وليس ذلك من شأنهم، والألف واللام زائدتان في الكلمة لا محالة، فقد صار الاسم بعد زوالهما؛ لاهًا وإلاهًا، وكلاهما قولُ سيبويه»، (٢٤٦/١).

والثاني[١]: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ من مَعْنًى موجودٍ بذاته سُبْحانه، يَجْري في العبارةِ عنه مَجْرَى الأسماء[٢] المشتقَّة فيه سبحانه وفي المخلوقين، وهي قولنا: العالم القادر.

والذين قالوا: إنَّه مُشْتَقٌّ اختلفوا في ذلك على تسعةِ أَوْجُهٍ تُذْكَرُ[٣] مُرْسَلَةً مجموعةً[٤] غَيْرَ مَضبوطَةٍ[٥] بِنِظامِ تَرْتيبٍ:

الأوَّل: أنَّه الله بمعنى الـمُحتجِب.

الثّاني: أنَّه الله[٦] بمعنى العالي.

الثّالث: أنَّه الذي يُفزَعُ[٧] إليه في الحوائج.

الرّابع: أنَّه مُشتقٌّ من الوَلَهِ؛ وهي خفَّةٌ تُصيبُ الرَّجُلَ من طَرَبٍ أَو حُزْنٍ.

الخامس: أنَّه مِن الوَلَهِ[٨] وهو التَّحَيُّرُ.

السّادس: أنَّه مُشتقٌّ من الإقامة.

السابع: أنه المعبود.

الثّامن: أنَّه المُسْتَحِقُّ للعبادة.

---

(١) في (ط) و(ل): الثاني.

(٢) قوله: «الأسماء والأعلام.... مجرى» سقط من (غ).

(٣) في (ط): نذكرها.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ل): منقوضة.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (غ): نفزع.

(٨) قوله: «وهي خفة... أنه من الوله» سقط من (غ)، لانتقال بصر الناسخ إلى الحرف الذي يليه لتشابههما.

التّاسع: أنَّه القادر على إخراج الشيء[١] من العدَم إلى الوُجود.

المسألة الثانية[٢]: في التوجيه

فأمَّا من قال: إنَّه اسمٌ غيرُ مُشْتَقٍّ وأنَّه يَجْري في التَّعبير عنه به مَجْرَى الاِسْم العَلَم في غَيْرِهِ، فاحتجَّ بأنَّه لو كانَ مُشْتَقًّا من صِفَة لَسُمّي به من قامت تلك الصِّفَةُ بِه، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، جاء في التفسير[٣]: هل تعلم أحدًا تَسَمَّى بالله غيره.

وأمَّا قَوْلُ[٤] من قال: إنَّه بمعنى المُحْتَجِب فقال: إنَّه يقال: لاهَ، بمعنى احْتَجَبَ، وأَنشَدَ:

لاهَتْ فما بَرَزَتْ يَومًا بجارِحةٍ ... يا لَيْتَها بَرَزَتْ حتَّى نُحَيّيها[٥]

وأَنشَدَ:

لاهَ رَبّي عَنِ الخَلائِقِ طُرًّا ... خَلَقَ الخَلْقَ لا يُرَى ويَرانا[٦]

وإنَّما احتجَب بالأَنْوارِ، والله سبحانه دونه سبعونَ حجابًا من نورٍ[٧]:

---

(١) في (ل) و(ط): الأشياء، وأشار إليها ناسخ (ك).

(٢) في (غ): الثامنة، وهو تصحيف.

(٣) لطائف الإشارات للقشيري: (١/١٩٦).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) روايته في تفسير الأسماء للقشيري: (٦٠)، وفي الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١/٩٨):

لاهت فما عرفت يومًا بخارجة ... يا ليتها خرجت حتّى رأيناها

(٦) تفسير الأسماء للقشيري (٦١):

لاهَ ربي عن الخلائق طرّا ... خالق الخلق لا يُرى ويرانا

(٧) أحاديث الحُجُب على اختلاف ألفاظها، يرويها أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب العظمة في باب: ذكر حجب ربنا تبارك وتعالى: (٢/٦٦٧) وما بعدها، ومنها عن أنس، قال في مجمع الزوائد (١/٧٩): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه قائد الأعمش، قال =

أَوَّلُها: السِّراجُ، فالمرْءُ يَرَى أَنَّه إذا نَظَرَ إليه لمحةً أو لَمحَتَيْنِ قَدَرَ عليه، فإِنْ أَدامَ النَّظَرَ إليه عَشِيَ[1] بَصَرُهُ وعَلَتْهُ/ سَمادير[2]. [١٥/ب]

ثانيها: القمر، وهو مِثْلُ السِّراجِ في المعنى المُتَقَدِّمِ، ولَكِنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ فيه.

الثالثُ: الشَّمْسُ، والمرءُ لا يستطيع أن يَلْمَحَها إلّا خَطْفًا، ولو تَكَلَّفْتَ ذلك لذَهَبَ بَصَرُكَ بالجُمْلَةِ.

فهذه ثلاثةُ أَنوارٍ مِن أَنوارِ الله، وحُجُبُهُ سبعةٌ[3] وستّونَ حجابًا، نسبةُ كُلِّ واحدٍ من ذلك إلى ما يَليهِ نِسْبَةُ السِّراجِ إلى القَمَرِ، ونِسْبَةُ القَمَرِ إلى الشَّمْسِ، فكيفَ يستطيعُ أحدٌ على رُؤْيَتِهِ، حتَّى إذا كُشِفَ الغطاءُ وقَوِي البَصَرُ، وذلك في ثلاثة مواطن:

أَوَّلها: بالموت، فإِنَّه يَنظرُ حينئذ إلى ما كان قبلُ، لا يقِدرُ على النَّظرِ إليْهِ من الملائكَةِ والمَلَكوتِ، بنُزولِ الأَقْضيةِ، وصُعودِ الأَعْمالِ، وجَرَيانِ التَّدْبيراتِ، وبَثِّ المقادير في المخلوقات، وعن ذلك عَبَّرَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق:٢٢].

= أبو داود: عنده أحاديث موضوعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يهم»، ومنها عن أبي هريرة، قال الهيثمي (١/٨٠): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد المنعم بن إدريس، كذبه أحمد، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث». وانظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: (١/١٦) وما بعدها.

(١) في (ل): عشَى، وفي (ط) و(غ) و(م): غشي، والصحيح ما أثبتنا، وفي لسان العرب (١٥/٥٧): عَشِي يعشى عشًى، أي ساء بصره بالليل.

(٢) سمادير: أي غشاوة. العين للفراهيدي: (٧/٢٢٤).

(٣) في (ل) و(م) و(غ) و(ك): تسعة، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، وذكر في الطُّرَّة: صوابه سبعة، وصحَّحها، وفي (ط): كذا سبعة وستون، ولعله رأى «كذا» كتبت فوق سبعة فظنها من جملة المتن، أو كذلك كانت في الأصل المنتسخ منه.

ثانيها: بالحَشْرِ، فإنَّهُ يَنكشِفُ له به غِطاءٌ عن عَظائِمِ[١] النُّشورِ وأَهْوالِ المواقِفِ وعَجائِبِها.

ثالثُها: بدخول الجنَّة، فإنَّه يَنكشِف بِهِ الغطاءُ[٢] الأعْظَمُ، وتَقْوَى الأَبْصارُ والبَصائرُ، وتَرْتَقي[٣] حالة[٤] العبد من الحيلَةِ إلى الحَوْلِ، فكلُّ ما أرادَ كان، ويَسْتَسْخِرُ الولْدانَ والغِلْمانَ فيما يريدُه مِنْ غَيْرِ افْتِقارٍ إلَيْهِمْ، وتَصْلُحُ حينَئِذٍ الأبصار لرُؤْيَةِ خالِقها، فَيَكْشِفُ[٥] رِداء الكِبْرِ[٦] عن وجهِهِ، وهو آخِرُ الحُجُب، فيَراهُ الخَلْقُ، فما أُعطوا قَبْلَها لا يَرَوْنَ أنّهُ لَذَّة.

وأمَّا من قال: إنَّ لاهَ بمعنى عَلَا، فقال: إنَّه يرجعُ إلى مَعْنَى احْتَجَبَ، لأنَّه إن تَوَهَّمَ فيه مُتَوَهِّمٌ أنَّه عُلو المسافَةِ والمَكانِ فهو عن ذلك مُتَعالٍ، وإن اعتقَد فيه عُلوّ المنزلة والجلال فهو فيه صَحيحٌ، والمعنى مَشْهورٌ في اللُّغة، يُقال: لاهَتِ الشَّمْسُ إذا عَلَتْ، وأَنشَدوا:

وأَعْجَلْنــا إلاهَــةَ أَن تَؤوبــا[٧]

---

(١) في (ط): غطاء ثم، وهو تصحيف.

(٢) في النسخ الأخرى بعده: الثالث، وأثبتها ناسخ (ك) ثم خطَّ عليها خطًا في وسطها وضبَّب عليها علامة على الضرب.

(٣) في (ط) ضبطها بوجهين، يرتقي وترتقي.

(٤) فيالنسخ الأخرى: حال.

(٥) في (غ): ينكشف.

(٦) في (ط) و(م): الكبرياء، وفي (غ): الكبر، وألحق بها فوقها بمداد باهت: ياء، إشارة إلى الكبرياء، من غير تصحيح لها.

(٧) سر صناعة الإعراب: (٢/٤٠٧)، المحكم والمحيط الأعظم: (١٧١/٢)، المخصص: (٤/٦٣)، وانظر: تفسير الثعلبي: (١/٩٨)، قال في تاج العروس (٣٢٣/٣٦): «والمصراع المذكور من أبيات لمية بنت أم عتبة بن الحارث، وقيل: لبنت =

وسُمّيتْ بِه الشَّمسُ لأنَّها في الغايةِ مِن العُلو، ولذلك لم يُرَ في المخلوقات أَعْلَى منها سَنًى وسناءً، ولذلك وَهِمَ بها إبراهيم ﷺ[1] في أَحَدِ الأَقْوالِ، فقال: هَذا رَبّي، وضَلَّ بِها سَبأٌ حينَ دَوَّخَ الأرض وداسَها وغَلَبَ مُلوكَها، وساسَها فتَخَلَّفَ عَنْ أَهْلِ مَمْلَكَتِه حتَّى ساءَهُم[2] طول غَيْبَتِه، ثُمَّ بَرَزَ وقال: إني لَمّا بَلَغْتُ ما بَلَغْتُ[3]، ونِلْتُ من الأَمَلِ ما نِلْتُ، رأيْتُ أنَّهُ تَعَيَّنَ عليَّ حقُّ الشُّكْرِ، فَلَمْ أَرَ بذلك[4] أَحَقَّ من الشَّمْسِ فَسَجَدتُ لَها عِندَ طُلوعِها، فاسْجُدوا مَعي، فكانَ ذَلِكَ أوَّلَ عِبادَةِ الشَّمْسِ.

وأمَّا من قال: إنَّه الله[5] بمعنى يُفزَعُ إليْهِ في الحوائج والنَّوائب: فقال: إنه كقولك: لِحافٌ: لما يُلْتَحَفُ بهِ، ولِفاعٌ: لما يُتَلَفَّعُ[6] بهِ، وأنشد[7]:

[١٦/أ] / وَلِهتُ إِلَيْكُم في بَلايا تَنوبُني فأَلْفَيْتُكم فيها كِرامًا أَماجِدا[8]

لبنت = = عبد الحارث اليربوعي، ويقال: لنائحة عتيبة بن الحارث، وقال أبو عبيدة: لأم البنين بنت عتيبة ترثيه وأولها:

تروحْنا من اللعْباء قسرا فأعجلنا الإلاهة أن تؤوبا
على مثل ابن مية فانعياه تشق نواعم البشر الجيوبا

(١) في (ط): عليه السلام.

(٢) في (ل): ساسهم، وقال ناسخها: كذا وقع فتأمله، وفي (م): أنساهم.

(٣) قوله: «ما بلغت» سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): أحق بذلك.

(٥) في النسخ الأخرى: إله.

(٦) في (ل) و(م): يلتفع به.

(٧) في (ط) و(غ) و(ل): أنشدوا.

(٨) نقله القشيري في تفسير الأسماء غير منسوب: (٥٧).

قاله الحارثُ بن أَسَدٍ[١] في جَماعَةٍ من أَهْلِ السُّنَّةِ[٢].

وأمَّا من قال: إنَّه مُشْتَقٌّ من الوَلَهِ، فقال: هو مَعْنًى يُصيبُ الرَّجُلَ مِنَ الخِفَّةِ لطَرَبٍ أو حُزْنٍ، وأنشد[٣]:

وَلِهَتْ نَفْسي الطَّروبُ إِلَيْكُمْ وَلَهًا حالَ دون طَعْمِ الطَّعامِ[٤]

وأمَّا من قال: إنَّهُ من التَّحَيُّرِ، فقال: إنَّما سُمّيت الشَّمْسُ إلاهَةً لأنَّ الأَبْصارَ تَتَحَيَّرُ فيها.

وأمَّا من قال: إنَّه بمعنى أقام، فقال: إنَّه من المعروف في لسان العرب، أَلِهَ بالمكان: إذا أقام به، وأَنشَدَ:

أَلِهْنا بدارٍ ما تَبينُ رُسومُها[٥] كأَنَّ بَقاياها وِشامٌ على اليَدِ[٦]

وأمّا من قال: إنَّه من العبادة فِعْلًا أو وُجوبًا أو استِحقاقًا، فأخذه من قولهم: تألَّهَ: إذا تَعَبَّدَ، وأَنشَدَ قَوْلَ رُؤْبَةَ:

لله درُّ الغانياتِ المُدَّهِ سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ من تألُّهِ[٧]

---

(١) تفسير الثعلبي: (١/٩٨)، وفي تفسير الأسماء للقشيري: (٥٧).

(٢) قوله: «قاله الحارث بن أسد في جماعة من أهل السنة» تقدم في (غ) على بيت الشعر.

(٣) في (ط): أنشدوا.

(٤) تهذيب اللغة: (٦/٢٢٢)، لسان العرب: (١٣/٥٦١)، تفسير الأسماء للقشيري: (٥٧).

(٥) في (ك): تبيَّن رسمها، وضبَّب عليها ناسخها، وأثبتنا ما صحَّح بالهامش، وكذلك هو في النسخ الأخرى.

(٦) تفسير الأسماء القشيري للأسماء: (٦٣)، تفسير الثعلبي: (١/٩٨)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٢٦)، تاج العروس: (٣٦/٣٢٥).

(٧) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٢٦)، شأن الدعاء: (٣٣)، تفسير الطبري: (١/١٢٣)، تاج العروس: (٣٦/٣٢٤).

وكانـت العـرب تقـول فـي الجاهليـة: فـلانٌ يَتأَلَّـهُ: إذا تَعَبَّـدَ، وسُـمّيت[١] الأصنامُ التي كانت تَعبدُها آلِهَةً لأَنَّهم كانوا يَتَعَبَّدونَ إِلَيْها.

تَمْهيـدٌ:

كما اخْتَلَفَ النّاسُ في اشتقاق هذا الاسْمِ، كذلك اختَلَفَ أهلُ اللِّسان في ذلك؛ فقال الكوفيـون: أصلُه «لاهٌ»، ثُـمَّ دَخَلَتـه[٢] الألـف والـلّامُ فـصار «الله»، وقال البصريون: أصلُه «إله» وهو **المختار**.

قال سيبويه: سألتُ الخليلَ عن هذا الاسم فقال: أصله إله، فأُدخِلت الألف واللام بدلًا من الهمزة. وقيل: الأَصْلُ «إِلاه»، ثم أدخلت الألف واللّام، فقيل: الإِلاه، ولم يكن بين الهمزتين إلّا حرفٌ ساكِن، والسّاكِنُ لا يحجز حَجْزًا مُتَمَكِّنًا، فكانت الهمزتان كأَنَّهما مُلْتَقيـتان، ومـن شـأنهم إذا التقـت الهمزتـان أن يُخَفِّفـوا إحـداهما أو يُسْقِطوا، ولـو خُفِّـفَتْ هـا هنـا إحـداهُما أَدَّى إلـى اجتمـاع السّـاكِنَيْنِ، ولـو أُسقِطت الهمـزة الأولـى وقَـدْ جُلِبَـتْ ليُتَـوَصَّلَ بهـا إلى النُّطْقِ بالسّاكِنِ الذي هو اللام لاحتيج إلى غَيْرِها، فكان إسقاطُ الأُخْرَى أَوْلَى[٣]، وكأَنَّ اللّامان قد اجتمَعا وأَوَّلُهُما ساكنٌ، ومن شأنهم أن يُدْغِموا الحَرْفَيْنِ إذا اجتمعا من جِنسٍ واحِد وأَوَّلُهما ساكِن، فأَدْغَموا لامَ[٤] المَعْرِفَةِ[٥] في لامِ إلـه[٦]، فقيـل: الله، ثُمَّ لَزِمَ حَرْفُ التَّعْريفِ الكَلِمَةَ حتى صار كأَنَّـهُ جزءٌ منها لـمّا كان عِوَضًا مِـنَ الهمزة الذّاهِبَةِ، فقيل: يا لَـلّهُ، ونودي كَما نودي الذي والتي.

---

(١) في (ط): سمَّت.

(٢) في (ط) و(غ): دخلت.

(٣) في (غ): الأَولى.

(٤) في (غ): اللّام.

(٥) في (غ): المعرّفة.

(٦) في (ط): الإله.

والقَوْلُ في ذلك كَثيرٌ لسَعَةِ هذه الصِّناعة وتَمَدُّدِ أَطْرافِها، وهذا القَدْرُ كافٍ في الإشارة إلى أوائلها،/ والصَّحيحُ قولُ سيبَوَيْه، فخذوه كذلك حتَّى تُمْعِنوا النَّظَرَ فيه بِتَطْريقِهِ، وإنَّما يَنبغي لكُم الاعْتِناءُ[1] بأقوالِ أَهْلِ التَّحْقيقِ، فنقول[2] وهو[3]: [١٦/ب]

المسألة الثالثة: في تنقيح الأقوال

أمَّا قول القائل: إنه بمعنى احتجَبَ، فلا تشهد له لغة ولا اشتقاق، وما احتجَّ به قائِله من الشعر موضوع، ويَرُدُّه من الحقيقة أنه مُبْصِرٌ لنفسه، ولا يُنكِر مُنكِرٌ أنه جائِزٌ أن يكون[4] مُبْصَرًا للملائكة أو بعضِهم، ولا مُنكَر[5] عندنا في أن يراه كلُّ راءٍ، وهو إلهٌ في كلِّ حالٍ وفي كلِّ مَوْضِعٍ[6].

وبهذا الوجه يَفْسُد قول من قال: إنه بمعنى عَلا، لأنَّ اللغة تُبْطِلُه، وإن كان المعنى يَصِحُّ منه، وليس كُلُّ مَعْنًى صحيح في نفسِه يُطلَق عليه اسمُ غيره لغةً إلّا بمورِدِها، ولا شَريعةً إلّا بإذنها.

وبه أيضًا يَفْسُدُ قول من قال: إنه بمعنى أنه[7] يُفْزَعُ إليه في الحوائج؛ لعدم وروده في اللغة كذلك، ولأنَّه لم[8] يَزَلْ إلهًا في كلِّ حال، والفَزَعُ إليه في النوائب مَخْصوصٌ ببعض الأحوال، ولأنَّ البارئ إله للخلق، ولا يَفْزَعُ إليه مِنه

(١) في (ل): الاعتبار.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(م): هو، وأثبت ناسخ (ك): وهو، وهي.

(٤) قوله: «أن يكون» سقط من (غ).

(٥) في (ل) و(م): ينكر.

(٦) في (ل): موضوع، وهو تصحيف.

(٧) سقط من (ل) و(ط) و(م).

(٨) في (غ): لما لم.

إلّا الحيوانُ العاقِلُ، فيخرُجُ عن[١] هذا الاشتقاق من[٢] أن يكون إلهًا لجميع المخلوقات، فوجب أن يُحْمَلَ على وَصْفٍ عامٍّ.

وبهذا يَفْسُدُ قَوْلُ من قال إنه مأخوذ من الوَلَهِ، بمعنى الطَّرَبِ أو التحيُّرِ، لأنَّه كما قدَّمنا أَمْرٌ مخصوص وحال[٣] حادثة.

وكذلك[٤] يَفْسُدُ قَوْلُ مَن قال: إنه من الإقامة، لأنه مَعْنًى لا يُعرَف لغة، وبَيْتُهُم من الشعر الذي ذكروا فيه مَوْضوعٌ مَجْهولٌ، وأيضًا فإنَّه لو كان من الإقامة لكان لمن له إقامة بموضِعٍ حَظٌّ مِن الإلَهية.

وأمَّا قول[٥] من قال: إنه بمعنى المعبود، فيَفْسُدُ من خمسة أَوْجُهٍ:

أحدها: أن غير الباري قد يُطاع ويُعبد، ويكون مُطاعًا مَعبودًا، ولا يكون بها[٦] إلهًا.

الثاني: أنه إنَّما كان معبودًا عند وجود[٧] العبادة، وهو إله في كلِّ حال.

الثالث: أنه مَعبود من بعض الخلق، وهو إِله لجميعهم، وبهذا فَسَدَ أكثرُ ما تقدَّم.

الرَّابع: - وهو دَقيقٌ - أنَّه إنَّما كان إلهًا لأوصاف هو عليها، ويكون معبودًا لوصف يكون عليه العابد من عبادته له، فكيف يكون إلهًا بأمر يَرْجِعُ إلى

---

(١) في (ط) و(ل): على.

(٢) في (ط): عن.

(٣) في (ط): حالة.

(٤) في (ل): وذلك.

(٥) سقط من (ك).

(٦) أثبت ناسخ (ك): بها - به، وفي (ل) و(ط): به.

(٧) في (ل): وجوب.

غيره يجوز أن يوجَد وأن لا يوجد؟ حتى لو قدَّرنا عدَم العبادة من العابد لم يَجُزْ تَقْديرُ عَدَمِ الألوهية[١]، ولا شَيْئًا[٢] منها من الإله، ولأجله احترز بعضهم فقال: هو المُسْتَحِقُّ للعبادة، وهو أيضًا فاسِدٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ استحقاق العِبادَةَ بما يَفْعَلُه من النِّعَم، وهو إِلَهٌ قبلَ الفِعْلِ، إلهٌ عند تَقديرِ عدَم/ الفِعْلِ. [١٧/أ]

الثاني: أنَّه لم يَزَلْ إلهًا كما قُلنا، ولا يصح أن يُقال: لم يَزَلْ مُستحِقًّا للعبادة، لاستحالة كون العبادة فيما لم يَزَلْ، واستحالةِ أن يستحِقَّ ما لا يَصِحُّ كَوْنُه في حالِ الاستِحقاقِ، وقَريبٌ مِنه مَن عبَّر بالإيجاب.

الخامس: أنه لو كان إلهًا من مَعْنًى يرجع إليه من غيره كالعبادة والفزَع لكان اسمه لذلك من بناء المفعول كالمعبود والمُطاع، وقولنا: «الله» ليس من أبنية المفعول.

فإن قيل: فقد تتبَّعتم الأقوال بالاعتراض والنقض فما المختار؟

وهو:

الفصل الثالث: في شرحه عَقيدَةً

قلنا: اختلف المُحَقِّقون من علمائنا - رحمهم الله - في تَنخيلِ هذا المعنى على قولين: فمنهم من قال: إن معنى ذلك أنه القادر على إخراج الشيء من العدَم إلى الوجود، وذلك أن هذا الاسم لما كان مُخْتَصًّا به لا يشارِكُه أَحَدٌ فيه كان معناه المعنى الذي يخصُّه ويُباين فيه غيرَه، ولا يشارِكه فيه أَحَدٌ حتى

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): الإلَهية، وما أثبتناه من (ك)، ورمز لها بصح، وفي طرة بخط الناسخ: صح خـ الإلَهية، فصحَّح الوجهين.

(٢) في (ل) و(ط): شيئ.

يكون اللَّفْظُ طِبْقًا[١] لمعناه ومُماثِلًا[٢] في اختصاصه له، وهذا هو الذي اختاره الشيخ أبو الحسن إمام السُّنَّةِ[٣].

ومنهم من قال: إنه اسمٌ مختصٌّ بالباري يَجْري في الاختصاص مَجْرَى الأسماء الأعلام في غيره، وأنا إلى هذا القول أَمْيَلُ[٤]، لأنَّه أَسْلَمُ من الاعتراض، وأَصْوَبُ عند التتبع، ولأنّا لما رأينا كُلَّ قَوْلٍ لا يخلص، وكان جميعُها مُعْتَرَضًا كان هذا أَوْلاها.

ألا ترى أنَّ[٥] قول شيخ السنة على رَوْنَقِهِ لا معنى له؛ لأنَّه يقال له: من أين جعلت معناه: ما اختصَّ به دون سواه، ولِمَ يَلْزَمُ[٦] أن يكون المعنى مُخْتَصًّا كما كان اللفظ مُخْتَصًّا؟

وأيضًا فإنَّه إن كان الاختصاصُ في اللفظ موجِبًا للاختصاص في المعنى فنقول: معناه الذي اجتمعت له الأسماء الحُسْنَى والصفات العُلَى، المنزَّه عن مُماثلة الخلق، المُقَدَّس عن النقائص والآفات، فهذا هو الله.

والدَّليلُ عليه أنَّك إذا فسَّرت كُلَّ ما يجب أو يجوز له أو يستحيل عليه قلت: لله[٧] أو هو الله، فهذا الاختصاص أَوْلَى، والإعلامُ أَقْوَى وأَمْضَى، وكلاهما على هذا الوجه سَواءٌ.

---

(١) ضُبط في (ك) بفتح الموحَّدة.

(٢) في (غ): ومما تلاقى في اختصاصه، وهو تصحيف.

(٣) مجرد المقالات: (٤٧)، ونص عليه البغدادي في أصول الدين: (١٢٣).

(٤) وهو مذهب الجويني والغزالي كما مرَّ؛ وهو اختيار القشيري في تفسير أسماء الله الحسنى: (٥٦).

(٥) في (ط): إلى.

(٦) (ل): لم يزل.

(٧) في (ط): الله.

وليس في هذا الاسم حَظٌّ في التنزيل لأجل استبداد الباري به، وقد قال بعض المتأخرين[١] - مُشيرًا إلى ذلك -: «إنَّ كُلَّ اسم لله يصلح للتخلُّق إلَّا قولَنا: الله، فإنه للتعلُّقِ لا للتَّخَلُّقِ[٢]»، وقد بيَّنّا معنى التخلُّق فيما تقدَّم.

[مقدمة في بيان العِلَّةِ في البَدْءِ بأسماء التَّنْزِيهِ]:

وبعد هذا البيان في هذا الاسم نَنْعَطِفُ[٣] على بيان سائر الأسماء على الترتيب الواجب فيها، ونَعْقِد مُقدِّمَةً فنقولُ:

[١٧/ب] إنَّ المقصَد[٤] معرفة/ الله تعالى وتوحيدُه والإيمانُ به، فهو المطلوب[٥] مِن الرُّسُلِ، والحكمةُ المبعوثُ لأجلها جميع الأنبياء[٦]، والمُعْظَمُ الأعلى في التكليف، وعنه عبَّر قولك: «لا إله إلا الله» الذي هو أصل التوحيد وعَمود الإسلام، وفيه البداية بالتنزيه قبل الإثبات، وبنفي النقائص قبل التقريظ[٧] بصفات[٨] الجلال والكمال، فنحن على هذا المنوال نَنسِجُ، وعلى هذا الرُّكْنِ نعتمِدُ، وسيشترك كثير من الأسماء في التنزيه والإثبات للكمال والجلال بمعانٍ

---

(١) ونسبه كذلك على الإبهام القشيري في تفسير الأسماء: (٥٧)، وقال الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (٦١): «معاني سائر الأسماء يتصور أن يتصف العبد بشيء منها، حتى ينطلق عليه الاسم كالرحيم والعليم والحليم والصبور والشكور وغيره وإن كان إطلاق الاسم عليه على وجه آخر يباين إطلاقه على الله عز وجل. وأما معنى هذا الاسم فخاص خصوصًا لا يتصور فيه مشاركة لا بالمجاز ولا بالحقيقة».

(٢) وقوله: «لا للتخلق»، سقط من (ك).

(٣) في (ط): فلنعطف، وفي (ل): نعطف.

(٤) في (ط): المقصود، وفي (ل): القصد.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): المطلب.

(٦) بعدها في (ط): عليهم السلام.

(٧) في طرة بـ (ط) أن بإحدى النسخ: التعريف، ورمز لها بعلامة صح، وأثبت بدلها: التقريظ، وصحَّحها، وهي التي في (ك) و(ل).

(٨) في (ط): بصفة.

كثيرة، ولكنَّا نذكر في التنزيه ما نَراهُ أَصْلًا فيه، ونُبقي على رَسْمِ الاحتمال أَسْماءً تَرِدُ في مَواضِعَ نُشير إلى احتمال التَّنزيه فيها، حتى نكون جامِعين بين الطَّرَفَيْنِ[١]، حائِزِينِ للأَمَدَيْنِ[٢].

والفرق الأصلي بين أسماء التنزيه والإثبات للكمال، أنَّ كلَّ اسمٍ أفاد مَعْنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ كمالٍ وجلالٍ[٣]، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نَقْصٍ أو آفَةٍ فإنَّه تَنْزيهٌ.

وأوَّلُ أسماء التنزيه[٤] وأَوْلاها الواحِدُ، فَبِه نَبدأُ، وعليه نُرَتِّبُ باقي أسماءِ هذا القِسْمِ.

الفصل الرابع: في التنزيل[٥]

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنَّ الباري سبحانه يختصُّ بهذا الاسم لفظًا ومعنًى، أمَّا اللفظ فلا يُطلق إلّا عليه، وأمّا المعنى فله فيه أحكامٌ عَشَرَةٌ:

---

(١) في (ل): الطريقين.

(٢) في (ك) أثبت الناسخ في الطرة: الأمرين، وصحَّحها، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) في طرة بـ (ط) أن بإحدى النسخ: جلال، وأثبت بدله: جمال، وصحَّحه، وهو الذي في (ل).

(٤) بعده في (ك): به، ولم ترد في النسخ الأخرى، ولم يظهر لنا وجه في إثباتها.

(٥) تأخَّر هذا الفصل في جميع النسخ على المقدِّمة المختصَّة بأسماء التنزيه، وفي الأصل الذي اعتمده ناسخ (ك) تأخير لبعض جُمَل المقدِّمة إلى ما بعد الفصل الرابع، وهو قول القاضي: «ولكنَّا نذكر في التنزيه ما نَراهُ أَصْلًا فيه ونُبقي على رَسْمِ الاحتمال أَسْماءً تَرِدُ في مَواضِعَ نُشير إلى احتمال التَّنزيه فيها، حتى نكون جامِعِين بين الطَّرِيقَيْنِ، حائِزِينِ للأَمْرَيْنِ، والفرق الأصلي بين أسماء التنزيه والإثبات للكمال أنَّ كلَّ اسمٍ أفاد معنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ كمالٍ وجلالٍ، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نَقْصٍ أو آفَةٍ فإنَّه تَنْزيهٌ. وأوَّلُ أسماء التنزيه وأَوْلاها: الواحِدُ، فبه نَبدأُ وعليه نُرَتِّبُ باقي أسماءِ هذا القِسْمِ»، ثم رمز لها بعلامة الصحة مرتين، وذكر أنها من الأصل.

الأوَّل: القدرة على الخلق، فلا يَحْدُث إلّا ما يَخلُق.

الثَّاني: لا يكون إلّا ما يُريد.

الثّالث: أنَّه القاهِر الذي لا يُقهَر.

الرَّابع: أنَّه الغالب الذي لا يُغلَب.

الخامس: أنَّه الذي[1] لا يَصِحُّ التَّكليفُ إلّا منه.

السَّادس: أنَّه الذي لا تجوز العبادة إلّا له.

السَّابع: أنَّه الذي لا تَرتفِعُ الرَّغْبَةُ إلّا إليه.

الثَّامن: أنَّه الذي لا تكون الرَّهبة إلَّا منه ولديه.

التَّاسع: أنَّ المَبدأ والمُنتهى إليه.

العاشر: أنّه لا يُنتظَر البذل والمنع واستدفاعُ الضُّرِّ إلَّا منه.

المنزلة الثانية للعبد

وله فيها مَراتِبُ عَشْرٌ:

الأُولى: التبَرِّي من الحَوْلِ والقوَّة إليه، والإقرار بما نزل بك منه.

الثَّانية: أن تُسَلِّم إليه كُلَّك، وتَحْمِل عليه كَلَّك.

الثَّالثة: أَن لا تجزعَ من الفقر والضُّرِّ.

---

(١) سقط من (ك).

الرَّابعة: أَلَّا تفرح بالغِنى والصِّحَّةِ.

الخامسة: تَرْكُ التَّدْبيرِ وشُهودُ التَّقْديرِ.

السَّادسة: التَّسليمُ للمُراد.

السَّابعة: الرِّضى بالقضاء.

الثَّامنة: مُلازمةُ المأمورِ ومُجانبةُ الـمَزْجور[1].

التَّاسعة: الأَمْنُ مِنْ غَيرِهِ.

العاشرة: الخَوْفُ من مَكْرِه.

ومن خصائص العبودية ما يُروى أنَّ يحيى بن معاذ قال له بعض المُلْحِدَةِ: «أخبرني عن الله ما هو؟

[١٨/أ] فقال له يحيى:/ إله واحد.

قال: فكيف هو؟

قال يحيى: إلهٌ قادِرٌ.

قال: فأين هو؟

قال يحيى: بالمرصاد.

قال له: لستُ[2] عن هذا أسألُك.

---

(١) في (ل): الموجود.

(٢) في (ط) و(م) و(ل): ليس.

قال له[١] يحيى: فالذي تَعني[٢] صفةُ المخلوق، فأمّا صفة الخالق فما أخبرتك»[٣].

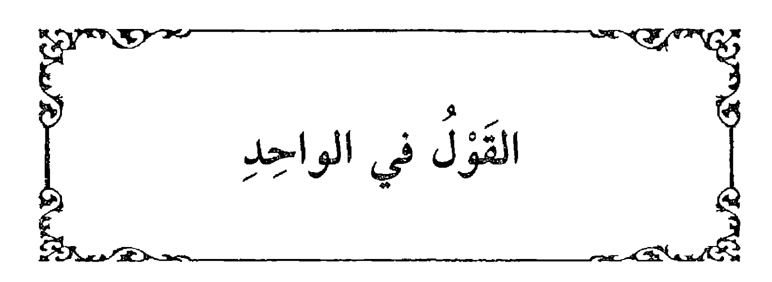
(١) سقط من (ك).

(٢) في طرة بـ (ط) أن بنسخة: تبغي، وأثبت بدلها: تعني، ووضع فوق ما أثبته علامة صح، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) بعدها في طرة بخط ناسخ (ك) ما نصه: «ولكنَّا نذكر في التنزيه ما نَراهُ أَصْلًا فيه ونُبقي على رَسْمِ الاحتمال أَسْماءً تَرِدُ في مَواضِعَ نُشير إلى احتمال التَّنزيه فيها، حتى نكون جامِعِين بين الطَّرِيقَيْنِ، حائِزِينِ للأَمْرَيْنِ، والفرق الأصلي بين أسماء التنزيه والإثبات للكمال أنَّ كلَّ اسم أفاد معنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ كمالٍ وجلالٍ، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نَقْصٍ أو آفَةٍ فإنَّه تَنْزِيهٌ. وأَوَّلُ أسماء التنزيه وأَوْلاها: الواحِدُ، فبه نَبدأُ وعليه نُرَتِّبُ باقي أسماءِ هذا القِسْمِ»، ثم رمز لها بعلامة الصحة مرتين، وذكر أنها من الأصل، وقد أثبتَها في أصل المتن كما تقدم.



أَسْماءُ التَّنْزِيهِ



القَوْلُ في الواحِدِ

اعلَموا - أرشدَكم الله - أنَّ أول أسماء التنزيه وأَوْلاها: الواحِدُ، لأنَّه رُكن التوحيد، وعليه مدار الإخلاص ومبناه، لَفْظًا ومَعْنًى؛ ولذلك وقعت البِداية بالتَّنزيه به[1] في كلمة التَّوْحيدِ أَوَّلًا، والتَّصريح بالواحد فيها أَخِرًا، فقال: لا إله إلَّا الله، ولكنَّا لمَّا رأينا أنَّ القول في الواحِد مبنيٌّ على القول في أنَّه موجودٌ رتَّبناه عليه وصدَّرناه به ليقَعَ البيان مُرتَّبًا شافيًا.

فنقول[2]:

تكلَّم العلماء - رحمهم الله - في كونِه شَيْئًا، نَفْسًا[3]، عَيْنًا، مَوْجودًا، ذاتًا[4]، فهذه أسماءٌ نحن نذكرُها على غاية الشَّرح، ثُمَّ نُتبِعُها بأخواتِها، ثُمَّ نَعْطِفُ على بَيان الواحد بعد هذا، إن شاء الله.

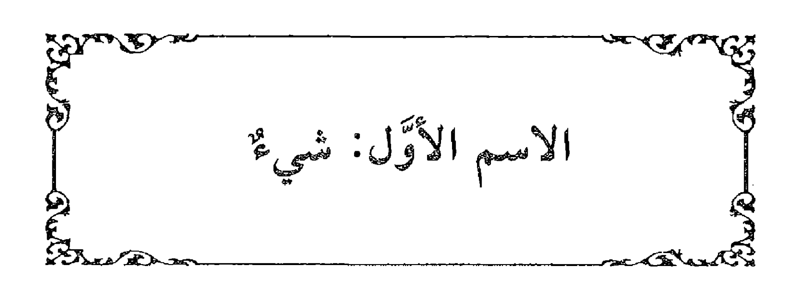
---

(١) سقط من (ط).

(٢) سقطت من (ك).

(٣) في (ط): عينًا نفسًا.

(٤) انظر: التمهيد للباقلاني: (٢٦٥-٢٦٦)، ومجرد المقالات: (٤٢).



الاسم الأوَّل: شيءٌ

[الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ][١]

وقد وَرَدَ بـه القرآن، قـال الله تعـالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام:٢٠]، ولم يَجْرِ له ولا لأمثاله[٢] ذِكْرٌ في تَعْديدِ[٣] التِّسعة والتسعين اسمًا؛ لأنَّه ليس من أسماء التضرُّع[٤]، ولكن جرَى ذكرُه في أَثْناءِ أَلْفاظِ النَّبي ﷺ قَصْدَ التَّبْيينِ والإخبارِ، كما ورَدَ في القرآن حَسَبَما بيَّنّاه آنِفًا.

ولا بُدَّ وقد انتهى القَوْلُ بنا إلى هذا المقام من مُقَدِّمَةٍ، وهي أنَّ ما يُذكرُ به الباري سبحانه على قِسْمَيْنِ:

أحدهُما: ما يوصَفُ به على وَجْهِ البَيانِ له والدِّلالةِ عَلَيْهِ.

والثاني: ما يُذْكَرُ به على معنى التعبد والتضرُّع إليه.

فإذا ذُكِرَ على معنى البيان فهو عامٌّ، وتَقَعُ المشاركة فيه بين الخلق وبَيْنَه، في إطلاقه كَثيرًا لضَرورَةِ تَمْييزِ الخالِق من المخلوق، وما ذُكِرَ به على معنى التضرُّع والابتهال ينبغي أن يكون على غاية الجلال والكمال، فإنَّ الكبيرَ الكريمَ والمَلِكَ العظيمَ إذا تُوُسِّلَ إليه ذُكِرَ بأَفضلِ صِفاتِه استِنزالًا واستِدرارًا لِنِعَمِهِ،

---

(١) زيادة منا للبيان.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (غ): تقدير.

(٤) في (ك): التصريح.

وإذا أُخبِرَ عنه انطلق اللِّسان في ذِكْرِهِ بكُلِّ ما يُحتاجُ إليه في البيان عنه، ولذلك رُوي عن النَّبي ﷺ أنه قال في وصْفِ قَوْمٍ يُحبُّهم الله: «وقَوْمٌ ساروا لَيْلَتَهُم حتَّى إذا كان النَّوْمُ أَحَبَّ إليهم مِما[1] يُعدَل به فوَضَعوا رُؤوسَهم، فقام أحدُهم يَتَمَلَّقُني ويَتْلو آياتي»[2].

فإذا عَلِمتم هذا فهذه/ الألفاظ الخمسة وما جَرَى مَجْراها لا تَصْلُحُ [١٨/ب] للتضرُّع والابتهال، وإنَّما هي ألفاظُ بيانٍ واستِدْلالٍ، وهذه المقدِّمَةُ خَيْرٌ لواعيها من الدُّنيا وما فيها.

الفصل الثاني: في مَعْناهُ لُغَةً

اعلموا أن علماء اللسان اختلفوا في قولهم «شيء»[3] هل هو مُشْتَقٌّ أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اسمٌ مشتَقٌّ؛ واختلفوا أيضًا في جهة اشتقاقه على قولين:

فمنهم من قال: إنه فَعْلٌ - بإسكان العَيْنِ - مصدرُ شاء يشاء شَيْئًا، ثم سُمِّي بالمصدر، كما قيل للذي يُشرَب: شَرابٌ، وللذي يُكتب: كِتابٌ، قالوا: فالشيء بالحقيقة هو الإرادة، ثم قيل للواقع عن[4] الإرادة وقَوْل[5] المراد: شَيْءٌ.

---

(١) في (غ): بما.

(٢) أخرجه الترمذي في صفة الجنة برقم ٢٥٦٨ (٤/٣٢٥- بشار) وقال: صحيح، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، فضل صلاة الليل في السفر، برقم ١٦١٥ (٣/٢٠٧).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط): هو.

الثاني[١]: أنَّ وزنه فَعيلٌ كنَصيب وخَميس[٢]، وكأنَّ أصله شَيِيءٌ[٣]، وكثُر استعمالُه في الكلام فاستُثقِل اجتماعُ الياءَيْن مع كَسْرَةٍ، ويكون فَعيل فيه[٤] بمعنى مفعول، كجَريح بمعنى مجروح، وقَتيل بمعنى مقتول، ويَرجع إلى المراد في التقدير.

قالوا: وإنَّما قلنا ذلك فيه لأنَّا رأيناه لا يَنصرفُ، لأنه لو كان شيْء فَعْلًا بإسكان العين وجمعُه أفعال، لصُرِف الجميع[٥] كما يُصرَفُ أَكْلابٌ وأَشْياخٌ، ثُمَّ لمَّا رأوا الجمع غير مُنصَرِفٍ تباينوا في وجه امتناع الصَّرْفِ تبايُنًا عَظيمًا لم يَحْلَ[٦] أكثرُهم فيه بطائل.

الثاني: أنَّه[٧] اسمٌ غَيْرُ مُشتقٍّ، وإنَّما هو اسمٌ موضوع للإثبات والوجود، ويقال: شَيْءٌ، بمعنى مَوْجودٍ، كما يقال: لا شَيْءَ، بمعنى معدوم.

الثالث: أنه على وَصْفَيْنِ، تارةً يَقَعُ مُشتقًّا، وتارة يَقَعُ علَمًا مَوضوعًا للإبانَةِ عن الوُجود، **والأَشْبَهُ عِندي أنَّه مُشْتَقٌّ**.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقيدَةً

اعلَموا - رَحِمَكُم الله[٨] - أنَّ المتكلِّمين اختلَفوا في مَعْنَى هذه الكَلِمَةِ على نَحْوٍ من عِشْرينَ قَوْلًا؛ على ما حَكاهُ شَيْخُ السُّنَّةِ[٩] في كتاب المُخْتَزَنِ

---

(١) من القولين.

(٢) في (ل): حميص.

(٣) في (غ): شيِّئ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): الجمع.

(٦) في (ل): يخل، قال ابن بري: وقولهم: لم يَحْل بطائل: أي: لم يظفر ولم يستفد منه كبير فائدة، تاج العروس: (٣٧/٤٧٣).

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ل) و(م): علَّمكم الله.

(٩) هو الإمام المرتضى أبو الحسن الأشعري (تـ ٣٢٤هـ).

الكَبيرِ، في أَقْوالٍ ساقِطةٍ يَطولُ ذِكْرُها والتتبُّع لإِفْسادِها، ونَحْنُ لم نتعرَّض لموضعِها في كُتُب[١] الأصول، فكيف أن نَذْكُرَها ها هُنا، وهي فيه تَبَعٌ.

والذي نَفْتَقِرُ[٢] إليه ها هُنا تَحْقيقُ معناه خاصَّةً، وذلك أنَّ ما اختَلَفَ فيه علماء اللغة قد سَرَدْناه، وإذا حَقَّقْناه وتَحَقَّقْناه عَلِمْنا أنَّ اللفظ متى جَرَى مُشْتَقًّا وصَحَّ معناه به لم يكن لإنكار اشتقاقه وَجْهٌ.

وقد ظَهَرَ تَصُرُّفُ «شَيْء» وجَرَيانُه على الفعل، وأنه مصدرٌ سُمِّي به، فلا وجه لإنكاره.

فإن قيل: بل هو عَلَمٌ موضوع، والدليلُ/ عليه أَمْرانِ: [١٩/أ]

أحدهما: أنه على الوَجْهِ الذي أَشَرْتُم إليه يكون الشيءُ هو المُراد، والباري لا تتعلَّقُ به الإرادة، لأنَّ الإرادة إنما تتعلَّقُ بالمُحْدَث.

الثاني: أنَّه إن قلتم: إنَّ الإرادة لـمَّا تعلَّقَت بالمُحْدَث خاصة، وكان شيئًا موجودًا، لأنَّه مُرادٌ شبَّهتم به الموجود الأوَّل على المجاز، وهو تعالى شيءٌ باتِّفاق العلماء من الطائفتين؛ المُؤالِفة والمُخالِفة.

الجَوابُ: أنَّا نقول: ليس هذا الفنُّ المسؤولُ عنه من باب كَثيرٍ من الناس، وإنَّما هو للمُتَبَحِّرينَ الـمُتَغَلْغِلين في عِلْم اللِّسان والحقائق مَعًا، ولقد كاشَفْتُ فيه المُحَقِّقين مِن المَشْيَخَةِ ﷺ، والذي تحصَّل من لُباب القول فيه بعد حَذْفِ فُضوله الذي[٣] يَسْتَقِلُّ بدَرْكِها[٤] الفَطِنُ: أنَّ قولنا: شَيْءٌ، مَصْدَرٌ يُسمَّى[٥] به الموجودُ، كما قُلنا وطَرَدْنا ودَلَّلْنا عليه وبَيَّنَّا.

---

(١) في (ط): كتاب.
(٢) في (ط): يُفتقر.
(٣) في (ك): التي.
(٤) في طُرَّة بـ (غ): في خ: بذكرها.
(٥) في (ط) و(ل) و(م): سُمِّيَ.

وأمَّا قولهم: إنَّ إطلاقه مجازٌ في حقِّ الباري، فكذلك نقول: إنَّه في الأصل مَجازٌ، ولكن غَلَبَ عليه الاستعمال حتى امَّحَت حَقيقتُه وصار مجازُه أحقَّ به، ومِن ذلك في اللغة كَثيرٌ يَطولُ تَعدادُه، واستعمال المجاز في حقِّ الله سبحانه جائِزٌ باتفاقٍ من الأمَّة، لا سيما مَجازٌ غَلَبَ عليه[1] الاستعمالُ فحقَّ.

ولقد قال لي أَعْظَمُ العلماء رُتْبَةً وأَقْواهُمْ عارِضَةً[2]: «إنَّ أَحَدًا من البشر لا يستطيع أن يُعبِّرَ عنِ اللهِ إلَّا مَجازًا»، كما بيَّنَّاهُ قَبْلُ، فكيف أن يتردَّد في ذلك في لَفْظٍ قُصِدَ به البيانُ دون التضرُّع والابتهال؟ لا سيما **والمجازُ نوعٌ من اللغة، كما أنَّ الحقيقةَ نوعٌ، والغَرَضُ بهما حُسْنُ التَّعبيرِ في البَيانِ عن المُراد**، ولهذه الدَّقيقَةِ ما قُلْنا: إنَّهُ للبيان لا للتَّضرُّعِ.

يَزيدُهُ[3] بَيانًا: أنَّ جَهْمًا[4] وإخوانَه من المُبْتَدِعَةِ قالوا: لا نُسَمِّي الباري شَيْئًا[5]؛ وإنَّما ابتدَع هذه البِدْعَةَ بَعْدَ مُضي عَصْرٍ من أَهْلِ الإسلام، أَجْمَعوا على إطلاق ذلك عليه[6] حين[7] وَجَدوه[8] في كتاب الله مُضافًا إليه، ولكنَّه لـمَّا نَظَرَ

---

(١) سقطت من (غ)، وبعدها في (ط): عُرْف.

(٢) يقصد به شيخه الإمام أبا حامد الغزالي.

(٣) في (ل) و(غ): نزيده، وفي (م) تصحف إلى يُريك.

(٤) الجهم بن صفوان (تـ ١٣٠)، رأس الفرقة الجهمية، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، الكاتب المتكلم، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان ينكر الصفات وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها. قال ابن حزم: كان يخالف مقاتلًا في التجسيم، وكان يقول: الإيمان عقد بالقلب وإن تلفظ بالكفر، انظر: تاريخ الإسلام: (٣/٣٨٩)، السير: (٦/٢٦-٢٧).

(٥) الفرق بين الفِرَقِ: (١٩٩)، التبصير في الدين: (١٠٨).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ل): حتى. (٨) في (غ): وجوده.

إلى ظاهِرِ الاشتقاق وأنَّ إضافة ذلك إلى الله مُحالٌ ذَهِلَ[١] بخِذْلانِهِ عن إطْلاقِ اللَّفْظِ في الكِتاب، ودَرَسَ لبُّهُ عن فهمِ هذا اللُّباب[٢]، وقَدْ بَيَّنّا القولَ فيه على وجْهٍ لم يَبْقَ فيهِ مُسْتَغْلَق، ولا سَبَبٌ[٣] لأحدٍ فيه مُتعلَّق.

فإن قيل: لو كان شيءٌ مُشْتَقًّا مَصْدَرًا جاءَ على فَعْلٍ[٤] شاءَ[٥] لجُمِعَ على الأشياء[٦] ولَصُرِفَ، لأنَّ كلَّ فَعْلٍ جُمِعَ على أَفْعالٍ يَنصَرِفُ، فلمّا لَمْ يَنْصَرِفْ[٧] أشياءُ دلَّ على أنَّه لَفْظٌ جامِدٌ جارٍ[٨] على غَيْرِ ما ذَكَرْتُمْ.

[١٩/ب] **الجواب**: أنَّا نقول: نحن[٩]/ إنَّما تكلَّمنا في قولنا شيء، وطَرَدْنا القَوْلَ فيه بالبيان حتى أَنْهَيْناهُ حَقَّهُ، ونَحْنُ نَجْمَعُهُ على أَفْعالٍ ونَصْرِفُهُ إذا نَوَيْنا ذلك به[١٠]، وإذا ذَكَرْنا أَشْياءَ ولم نَصْرِفْها جَرَتْ[١١] على وَجْهٍ آخرَ بَيانُه في كُتُبِ

---

(١) في (ك): ذَهَبَ.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: اللُّباب، وصحَّحها، وأثبت في المتن: الباب وصحَّحها كذلك، وكذلك فعل ناسخ (ك)، وأثبتنا ما صحَّحا في طُرتيهما، وكذلك ورد في (ل) و(غ).

(٣) ضبطه في (ك) بضم أوَّله، وخفض ثانيه مع التشديد.

(٤) في (ك): فِعْل، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٥) سقط من (ط)، وفي (ل): شيء.

(٦) في (ل) و(ط) و(م): أشياء.

(٧) في (ط): تنصرف.

(٨) في (ل): جاء، وذكر في (ط) أن بإحدى النسخ: جاء، وأثبت: جارٍ، ورمز لها بعلامة الصحة، وهو كذلك في (ك) و(م)، وفي (غ): حاز.

(٩) وقع تشويش في ترتيب ورقات (ك)، فتخطى المجلد خمس ورقات تامّات، وبعدها يتصل الكلام.

(١٠) في (غ): فيه، وفي (ط): به ذلك.

(١١) في (ل): جاء.

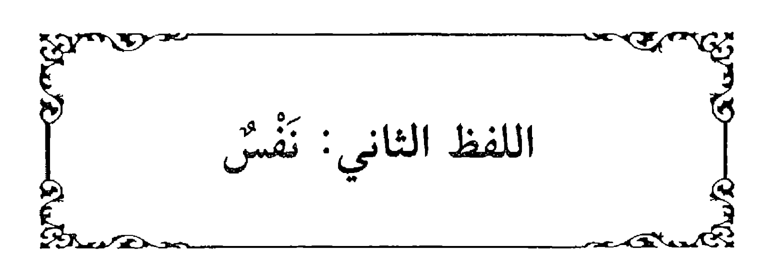
العَرَبيةِ، عَلَيْهِ جاء قوله تعالى: ﴿لاَ تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠٣].

وجَوابٌ آخَرُ: وذلك أنَّ فَعْلًا إذا جُمِعَ على أَفْعالٍ في السَّالِم صُرِفَ، وفَعْلٌ جُمِعَ على أَفْعالٍ في المعتلِّ، والمُعْتَرِضُ لَمْ نَرَ له في ذلك مِثالًا يُناقِضُنا به، ولذلك قال علماءُ العَربيةِ: إنَّ وَزْنَ أشياءَ أَفْعِلاءُ، وقال آخرون: لها وَزْنٌ آخَر، ولَمْ يَجْعَلْها أَحَدٌ منهم جَمْعَ شيءٍ أَفْعالًا[1].

وهذا القَدْرُ كافٍ لِلَّبيب المُنْصِفِ، وربَّما لَمَحَهُ من يَزْوي حاجبَه، ويَهُزُّ مناكبَه، ولكِن لا بُدَّ - بفضل الله - له من مُنصِفٍ يَمْسَحُ جوانبَه، ويَشرَحُ عجائبَه.

---

(١) في (ل): أفعلاء.



اللفظ الثاني: نَفْسٌ

وفيه ثلاثَةُ فصول:

الأوَّل: في مَوْرِدِه.

الثاني: في شرحه لُغَةً.

الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً، وهو مندرج في الفصل الثاني.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٥]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٣٠]، وقال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٨]، فهذه أُصولٌ[١] بَيِّنَةٌ في إضافة النَّفْسِ إلى الله، ولم يَرِدْ في جملة التِّسْعَةِ والتِّسْعين، لأنَّه ليس باسمِ تَضَرُّعٍ، وجَرَى ذكرُه في اللَّفظ للنبي[٢] ﷺ قَصْدَ التَّبْيين.

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

فنقول: إنه يَرِدُ مُطلقًا على خَمْسَةِ مَعانٍ:

الأَوَّل: إطلاق العَرَبِ[٣] النَّفْسَ على الشيء نَفْسِهِ، وعلى هذا وَرَدَ قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٣٠]، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٥]، وتقول: جاء زَيْدٌ نفسُه.

(١) في (ل): نصوص.

(٢) سقط من (غ).

(٣) سقط من (ك).

والمعنى: أنَّ قَوْلَ القائِلِ جاء لَـمّا كان يَحتمِلُ الحقيقة بأن يكون شخصُه قد وَصَلَ إلى الموضع المقصود وحَصَلَ فيه، وإمّا بأن تكون مُقَدِّمَتُه الدّالَّةُ على مجيئه قد ظَهَرَت، فيُخْبِر عن المستقبل بالماضي اتكالًا على أمارته الدالَّة عليه، أو بأن يكون يُعايَنُ فيه أو تُرى[1] آثاره الدالَّة على أنه قد كان جاء مَعْلومَةً، والأوَّل مَجازٌ، والثاني حَقيقةٌ، فقولُك: «نفسُه» يَدْفَعُ[2] المجازَ ويوجِب وُجودَ الشخصِ حَقيقَةً في المَحَلِّ المقصودِ.

الثاني: إطْلاقُ العَرَبِ النَّفْسَ على الروح، تقول العرب: فاضت نَفْسُ فلان[3]، أي خَرَجَتْ روحُه، وبه سُمّيت النَّفْسُ نَفْسًا؛ لأنَّه مِن النفَس، كالرّوح مِن الريح في أَحَدِ الوجوه، وعليه حُمِلَ قوله: «أجدُ نَفَسَ ربِّكم من قِبَلِ اليَمَنِ»[4]، أي تَنْفيسُه الكُرَبَ بالأنصار ومعاضَدَتهم له، أو بفتح مَكَّةَ.

[٢٠/أ] الثالث: إطْلاقُ/ العَرَبِ النَّفْسَ على الدَّم، وجهُهُ: أنَّ بقاء الرّوح في الجسد لـمّا كان مَقْرونًا ببقاء الدَّم، وخروجَه مَقْرونًا[5] بخُروجِه مِن إحْدى[6] الجِهَتَيْنِ سُمّي نَفْسًا.

---

(١) في (ط) يرى.

(٢) في (ط) و(ل): يرفع.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١٠٩٧٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٢٧٦)، والطبراني في الأوسط (٤٦٦١)، من طرق؛ عن حَريز بن عثمان، عن شبيب، أن أعرابيا أتى أبا هريرة به، وفيه: «الإيمان يمان والحكمة يمانية»، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شبيب إلا حريز بن عثمان» وشبيب هو ابن نعيم ثقة، وحريز ثقة، وأشار الألباني إلى تصحيحه في الضعيفة ٢١٧/٣، والأرناؤوط في تخريج المسند ٥٧٧/١٦، ما عدا لفظة: (أجد نفس ربكم من قبل اليمن)، فقد حكما بنكارتها لتفرد شبيب بها، وباقي المتن له شواهد من الصحيح، والله أعلم.

(٥) سقطت من (ط). (٦) في (غ) و(ط): أحد.

الرابع: إطلاق العَرَبِ النَّفْسَ على الغَيْبِ، تقول[1]: في نفسي أن أَفْعَلَ كذا وكذا، أي هذا مِمّا أُضمِرُه في غَيْبي، وعليه خَرَجَ قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٨]، أي: تَعْلَمُ غَيْبي وإِضْماري، ولا أَعْلَمُ غَيْبَك ولا الخَفي مِن قَضائِك.

الخامس: تقول العرب: جاء من ذي نَفْسِه، ومن ذاتِ نَفْسِه، قال أهل العربية: أي طَبْعًا، والذي عندي أنه أراد جاء بما ظَهَرَ له لا بِرأيٍ رآه لهُ غَيْرُهُ.

الفصل الثالث: [في شَرْحِه عَقيدَةً][2]

إذا عَلِمْتُم وُجوهَ الإطلاق فالحقيقَةُ منه ثلاثة[3]، والمجازُ اثنانِ، وتَحْقيقُ ذلك مِن فَنِّ اللُّغَةِ، وكلُّ واحِدٍ من الإطلاقات جائِزٌ في حقِّ الله، مُسْتَعْمَلٌ فيه كتابًا وسُنَّةً، إلّا كون النَّفس بمعنى الدَّم، وكونه بمعنى الروح، يُقال: نَفْسُ الباري، ويُعْنَى به: هو تعالى، ويُقال: نَفَسُ الباري، يعني: تَنفيسُهُ الكُرَبَ، ويُقال: نَفْسُ[4] الباري، بمَعْنَى: غَيْبِهِ[5]، وأكثرُ ما يُطلِقُه المُتَكَلِّمون على الباري نَفْسِه، وهو على ما قُلْناهُ تَصَرُّفًا واعتِقادًا.

---

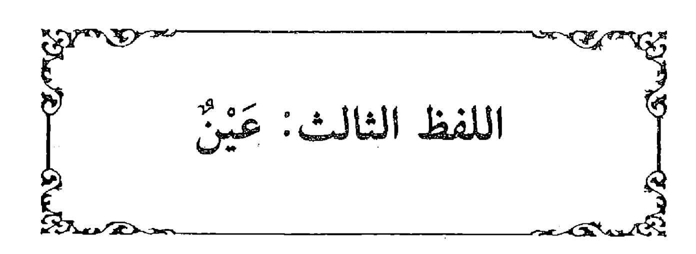
(١) في (ط) و(م): فتقول، وفي (ل) و(غ): يقول.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٣) في (ط): ثلاث.

(٤) في (غ): نفَس.

(٥) في (ط) و(ل): عينه.



اللفظ الثالث: عَيْنٌ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَرِيعَةً

وقد قال الله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود:٣٧]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [سورة طه:٣٩]، وقال: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة الطور:٤٦].

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

لَفْظُ العَيْنِ يَرِدُ لغة[١] على وُجوهٍ يَكثُر تَعدادُها، جاء في كل واحِدٍ منها بمعنًى مشترَكِ الدِّلالَة، والذي يتعلَّق منه[٢] بما نحن فيه أنَّه يُقال:

العَيْنُ في مصدر عان يَعين عَيْنًا: إذا ظَهَرَ، ومنه: العينُ الماء[٣] الجاري على وجه الأرض، وسُمّيت العينُ النّاظِرَةُ عَيْنًا لأنَّ فيها وبها تَظْهَرُ المرئيات، وقد جاء الظاهرُ في أسمائه تعالى على ما يأتي بيانُه، إن شاء الله[٤].

وتقولُ العرب: جاء زيدٌ عينُه، على معنى التأكيد، كما تقول: جاء فلانٌ نفسُه، ويَعْنونَ بقولهم: «عينُه»: ظُهورَ شخصِه وتحقيقَ رؤيتِه من غير مَجازٍ فيه برؤية مُقدَّمَةٍ[٥] له[٦] أو أَثَرٍ دالٍّ على مَجيئِه.

---

(١) في (ط) و(ل): في اللغة.

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): للماء.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): الله تعالى.

(٥) في (ل) و(م): متقدمة.

(٦) سقطت من (ط).

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقيدَةً

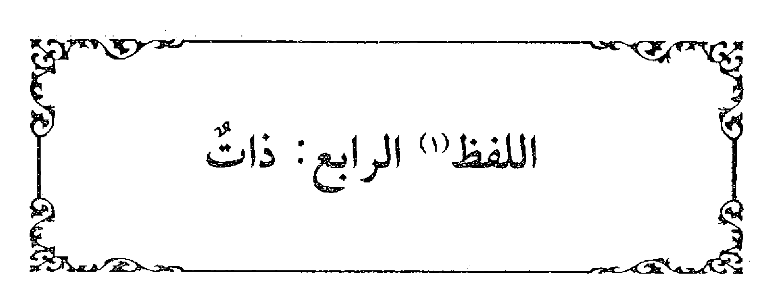
اعلموا أنَّ الإطلاقات التي جاءت بِذْكِرِ العَيْنِ مُضافًا إلى الله تعالى لَيْسَتْ على مَعْنَى الإثبات له الذي أَشَرْنا إليه في معنى الشَّيْءِ والنَّفْسِ، وإنَّما وَرَدَتْ عِبارَةً عن بَصَرِ الباري للمُبْصَراتِ، فيكون ذلك من الصفات المُشْكِلاتِ؛/ [٢٠/أ] كالوَجْهِ واليَدَيْنِ اللَّواتي شَرَحْنا مَعْناها في مَوْضِعِهِ، ولكن أطلقَهُ علماؤنا على الباري تعالى بمعنى أنه شَيْءٌ نَفْسٌ، وذلك بوجهين[1]:

أحدهما: أنهم رأوا العرب تقول: جاء زيدٌ عينُه، كما تقول: جاء زيدٌ نفسُه، ويَعنون به الإثباتَ، ولا يُفرِّقون بينهما.

الثاني: أنَّهم رأوا اللفظ قد وَرَدَ في صفاته في القرآن، فأَجْرَوا اللَّفظ عليه لوجود المعنى فيه، ولورود الإطلاق به، لَمّا كان من الصفات المُمَدَّحة، فذلك أَقْرَبُ في الاستعمال.

---

(١) في (ط) و(م): لوجهين.



اللفظ[١] الرابع: ذاتٌ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَرْعًا

لَفْظُ ذاتٍ لم يَرِدْ في القرآنِ ولا في[٢] السُّنَّةِ على لسان النَّبي ﷺ، وإنَّما ورَدَ في شِعْرِ خُبَيْبٍ حينَ أَسَرَهُ أَهْلُ مَكَّةَ، فلمّا أَخْرَجوهُ للقَتْلِ قال:

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشا ... يُبارِكْ على أَوْصالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ[٣]

وقد روي في حديث أُبَيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ذاتَ الدين عند الله الحَنيفيةُ المُسْلِمَة[٤]»[٥].

---

(١) في (ل): الفصل، وهو سبق قلم.

(٢) في (ط) زيادة: صحيح.

(٣) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه، منها: كتاب: الجهاد والسير، باب: هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر ومن ركع ركعتين عند القتل برقم ٣٠٤٥ (٤/٦٧- طوق النجاة). وانظر سيرة ابن هشام بتحقيق السقا (٢/١٧٦)، وخبيب صحابي جليل قتله المشركون وأصحابه يوم الرَّجيع، وكانوا صلبوه فقال الأبيات:

ولست أبالي حين أقتل مسلمًا ... على أي شق كان في الله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو ممزع

وَقَدْ خَيَّرُونِي الْكُفْرَ والْمَوْتُ دُونَهُ ... وَقَدْ هَمَلَتْ عَيْنايَ مِنْ غَيْرِ مَجْزَعِ

(٤) في طرة بـ (ط) أن بإحدى النسخ: السهلة.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأُبَيّ وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم برقم ٣٧٩٣ (٥/٦٦٥)، وقال: حسن صحيح، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

اعلموا أنَّ الذات في اللغة كَلِمَةٌ تُستعمَل صِفَةً للمؤنث، وأُختها التي، كما أن ذو كلمة تستعمل صفةً للمذكَّر، وأخوه الذي، إلّا أنَّ الذات لا تأتي بمعنى التي، وذو يأتي بمعنى الذي، كقول الشاعر:

وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ[١]

ومعنى إضافتها التوصُّل بها إلى وَصْفِ الموصوف بما أُضيف إليه. تقول: فلان ذو عِلْمٍ، فتصفه به، كما تقول: عالم؛ وفُلانةٌ ذات جمال، كما تقول: جميلة. وكلاهما وَصْفٌ، إلّا أنَّ أحدهما أَطْوَلُ عبارة من الثاني، والمعنى فيهما واحِدٌ.

وقد يَتَّفِقُ الوصفان في اللَّفْظِ؛ كما تقول[٢]: فُلانةُ ذاتُ جمالٍ، وفُلانةٌ[٣] جَميلَةٌ.

وقد يختلفان؛ كما تقول: فُلانةٌ ذاتُ مالٍ، وفُلانةٌ غَنيةٌ، فتَنقُلُه على المعنى.

ويُضاف تارةً إلى المعاني، وتارةً إلى الأعيان، وعليه جاء قول[٤] الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [التغابن:٤]، وقولُه: ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨]، وقولُ[٥] النبي ﷺ: «ذاتُ الدين عند الله»[٦]، وقول خُبَيْبٍ: «وذلك في ذاتِ الإلَهِ»، وقول النّابِغَةِ:

---

(١) انظر للتفصيل تهذيب اللغة: (١٥/٣٤)، وفيه: وأَنشد الفرَّاء:

وإنّ الماءَ ماءُ أَبِي وجَدِّي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْت وَذُو طَوَيْتُ

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ل) و(ل) و(م): قوله.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): قوله.

(٦) تقدم تخريجه.

مَجَلَّتُهُمْ ذاتُ الإلَـهِ ودينُهُمْ[١]

[٢١/أ] والمعنى في قول خُبَيْبٍ: وذلك في الخَصْلَةِ المختَصَّةِ/ بالإلَـهِ، وهي طاعَتُـه، والمعنيُّ[٢] بالـذات[٣] في قـول النّابغـة إن رَوَيناه مَحَلَّتهم[٤] بالحـاء المهمَلَةِ: المَنْزِلُ المختصُّ بالإله، وهو بَيْتُ المقدِسِ وأَرْضُ الأُرْدُنِ، وإن رَوَيناه مَجَلَّتهم بالجيم فيعني[٥]: به[٦] كتابَهم المُنْزَل مِن عند الله المختصَّ به، وهي الحِكَمُ والمواعظ الزاجرة عن الفواحِشِ والمنكَرات.

وكما يُضاف إلى النَّكِراتِ فيقال: فلانٌ ذو عِلْمٍ، فقد يُضاف إلى المعارِفِ فيقال[٧]: ذو زيد، والمَعْني[٨] بِهِ: الشَّخْصُ المُخْتَصُّ بهذا الاسم.

وهذِهِ جُمْلَةٌ كافيةٌ في المُقَدِّمات، وقد بَسَطْنا القول فيها في كتاب مُلْجِئَةِ المُتَفَقِّهين.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقيدَةً

إذا ثبت هذا فاعلموا - أَفادَكُم الله المعارِفَ - أنَّ علماءنا تكلَّموا في هذه اللفظة بوجهين:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني: (٥٢)، واستشهد به للمعنى نفسه أحمد بن فارس في «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها»: (١١١).

(٢) في (ك): المعنَى.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل): فنعني، وفي (م): فمعنى.

(٦) سقط من (ط).

(٧) في (ط): فيقول، وفي (ل): فتقول.

(٨) في (ط): المعني.

أحدهما: إطلاقُهم ذِكْر الذَّاتِ.

الثاني: نِسبتُهم إليه ذلك في تقسيمهم الأوصاف على ضَرْبَيْنِ؛ ذاتي ومَعْنَوي.

فأمَّا إطلاقُهم ذِكْرَ الذاتِ غَيْرِ مُضافَةٍ، وهي لم تَرِدْ في كلام العرب إلَّا مُضافَةً، فذلك جائزٌ قَصْدَ التعبير والإفهام، لا يمنع[١] من ذلك حُكْمٌ عَرَبي، بل هو جارٍ في أساليب العربية، مُستمِرٌّ على هُداها[٢]، فإنا[٣] كما نقول[٤]: ذات مال، فنجمع[٥] بين الذات والمال في هذه الإضافة، ثم نُفرِد المالَ فنقول: مالٌ، فيُفيد، كذلك نُفرد الذات فنقول: ذات، فتُفيد، فإنَّ الكلمة بانفرادها تُفيد مَعْرِفَةً، وباجتماعها مَعَ غَيْرِها تُفيدُ عِلْمًا.

فلمَّا كانت الذاتُ في لِسانِ العرب تَقَعُ وصفًا للمعاني والأعيان مُضافةً إلى ما يُفيد وصفَها بِما أُضيفت[٦] إليه، ووَرَدَتْ في الشريعة مُضافةً إلى الباري تعالى، أَطْلَقَها علماؤنا في الخَبَرِ عن الله سبحانه إذا احتاجوا إلى ذلك، وفي التعبير عن سائِرِ الأشياء على الذات المجرَّدة، خاصَّةً إذا أرادوا إفادتَها مُفرَدةً قَصْدَ البيان، وهذا كَلامٌ وارِدٌ على سَواءِ الطَّريقِ، بالِغٌ في فَنِّ التَّحْقيقِ.

---

(١) في (ك): يمتنع.

(٢) في (ط) أن بإحدى النسخ: هواها، وأثبت: هُداها، وصحَّحها، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) سقط من (ط).

(٤) في (ط): تقول.

(٥) في (ط): فتجمع.

(٦) في (ط) و(غ): أضيف.

وأمَّا نسبتُهم إليها بقولهم: وَصْفٌ ذاتي ومَعْنَوي، فلا يَجْري على أُسلوبِ العربية.

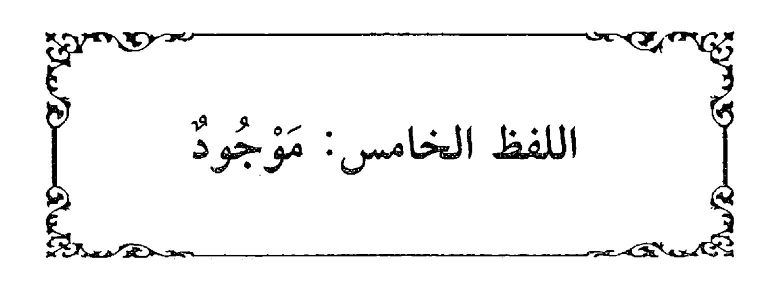
ولا يَجُوزُ[١] في اللِّسان، لأنَّ ياءَ النَّسبِ لا تجتمع[٢] مَعَ هاء[٣] التأنيثِ لأَمْرٍ مَعلومٍ عِندَهم[٤].

(١) في (ط): لا يجري، وهو سبق قلم من الناسخ.

(٢) في (ك): تجري، ومرضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٣) في (ل): تاء التأنيث.

(٤) انظر تعليل ذلك في: علل النحو لأبي الحسن ابن الوراق (٥٣١)، وفيه: «وإنما وجب حذف الهاء لأن هاء التأنيث تضارع ياء النسبة، والدليل على مضارعتها أنه تقع بين الاسم وبين جمعه، فيكون حذفها فرقا بين الواحد والجمع، كقولك: تمرة وتمر، وكذلك حال الياء المشددة، نحو قولك: زنجي وزنج، ورومي وروم، وعربي وعرب، فلما تضارعا من هذا الوجه الذي ذكرناه كره الجمع بين تأنيثين أو تثنيتين، فلذلك حذفت هاء التأنيث، لمجيء ياء النسبة»، وينظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: (٣/ ٦٩)، وباب النسب من كتب النحو، وشروح الألفية لابن مالك الجيَّاني؛ ابن عقيل (٤/١٥٣)، وشرح الشافية لابن الحاجب، (٢/١٧).



اللفظ الخامس: مَوْجُودٌ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَرِيعَةً

اعلَموا أنَّه لفظ أطلقه علماؤنا عليه سبحانه، وقالوا: إنَّما أطلقناه عليه بإجماع الأمة[1]، وهذا وَهَمٌ منهم، فإنَّ الأمة لم تُجْمِعْ عليه لوجهين:

أحدهما: أنَّه لم يَجْرِ في ألفاظ الصحابة والتابعين[2]، وإنَّما كان إطلاقُه بين المتكلِّمين.

الثاني: أنَّ من/ المتكلِّمين مَن خالَفَ فيه، فقال: لا أقول إنَّه مَوْجودٌ.

والصَّحيحُ أن علماءنا أطلقوه حين احتاجوا إليه لوُرودِ الشَّرْعِ به، وذِكْرِ الله سبحانه في كتابه له مُخْبِرًا عن نفسِه، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [سورة النور:٣٨]، وهذا[3] إذنٌ صَريحٌ ونصٌّ صَحيحٌ[4] في إطلاق

(١) جاء في الإقناع في مسائل الإجماع (٣٩/١): «٤٠ - فإن قيل: فهل ورد لفظ التوقيف بأنه موجود في الكتاب أو السنة، قيل: هو إجماع الأمة، وإجماع الأمة إحدى الطرق في إثبات أسمائه، فإن قيل: أليس جهم والباطنية يمنعون من ذلك، قيل: إن قولهما بدعة، والإجماع قد سبقهما، وقد أنكر أهل العلم على جهم ذلك عند إظهاره له، والإجماع قد سبقه في عصر المتقدمين قبله».

(٢) في (ط): ﷺ.

(٣) في (ط) و(ل): هو.

(٤) قوله: «ونص صحيح» سقط من (ك).

اللَّفْظِ، وهو من قَبيلِ المعبودِ والمُسْتَعانِ، على ما يأتي بيانُه في مَوْضِعِه، إن شاء الله.

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

الموجود في لِسانِ العَرَبِ هو المعلوم، لا فَرْقَ عندهم بين قولهم: وَجَدته أجِدُه وِجْدانًا فَهو مَوْجودي، كما قالوا: علِمتُه أعلَمُه عِلمًا فهو مَعلومي، والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً

وهو المُعْتَقَد، وفيه ثَلاثُ مَسائِل:

المسألة الأولى:

اعلموا - بصَّرَكُم الله الحقائِقَ - أن بعض علمائنا قالوا: إن قولنا موجود يُسْتَعْمَلُ على وجهين:

أحدهما: مُقَيَّدٌ، وهو كقول القائل: وجدت الشيء أَجِدُهُ فهو مَوْجودي، بمعنى عَلِمته فهو مَعْلومي.

الثاني: المُطْلَقُ الذي ليس فيه تَقْييدٌ ولا إضافَةٌ، فهذا لا يقال فيه وجدته، ولا هو مَوْجودي، وهو الذي يُراد به الثبوتُ المُطْلَقُ، والكونُ الذي هو خِلافُ المعدوم، والربُّ سبحانه مَوْصوفٌ بالوجهين جَميعًا.

قال الإمام الحافظ[١] رضي الله عنه[٢]: هذا[٣] كلام فاسد، فإنه تَحَكَّمٌ في التقسيم، وسَرْدُ[٤] ما لا أصل له في التَّعَلُّم والتَّعْليم، فإنّا نقول:

---

(١) في (ط): قال الإمام، وفي (ل): قال ابن العربي.

(٢) لم ترد في (ط).

(٣) في (ط) و(ل) و(م): وهذا.

(٤) في (غ): سرت، وفي (ل): سرَد، سرْد.

إنَّ الموجود في اللغة هو المعلوم بعد طَلَبٍ، لَيْسَ له في اللغة مَعْنًى سِواهُ، ومن أَطلق مِن العلماء الموجود على الثابت إنَّما هو اصطِلاحٌ منهم لا مَدْخَلَ له في اللغة، وعَجَبًا لهذا العالِم، فإنه قال:

«كيف يصح أن[1] يُقال فيه[2]: إنَّه موجودٌ على معنى[3] أنه مَعْلومٌ، ولا يقتضي كَوْنُه على هذا مَوْجودًا أكثر مِن تعلُّقِ العِلْم به، والعلم يتعلَّقُ بالمَنْفي المعدوم كما يتعلَّقُ بالثابت، والرَّبُّ ثابِتٌ، فَدَلَّ[4] على أنَّ ذِكْرَ الموجود فيه عِبارَةٌ عن الثابِت المُطْلَق، عُلِم[5] أو لم يُعْلَم».

وهذا إغفال عظيم، فإن قَوْلَ «مَعلوم» الذي يُفَسِّرُه قَوْلُ «موجودٍ» يوصَفُ به تعالى ويتعلَّقُ به، ويَلْزَمُ على قولك «معلومٌ» ما يَلْزَمُ على قولك «مَوْجود»، فكما وُصِفَ بأنَّه معلومٌ مع أنَّه ثابِتٌ، والعِلْمُ يتعلَّقُ بالثابت والمَنْفي، كذلك يوصَفُ بأنه موجودٌ سَواءً بسواءٍ[6]، وهذا يدلُّ على/ أنَّه لا فَرْقَ بَيْنَهُما. [٢٢/أ]

المسألة الثانية:

أنكر جَهْمٌ وصِنْوُهُ من المُلْحِدَةِ[7] وصفَه بأنَّهُ موجودٌ، وزعَموا أنَّ فيه تشبيهًا بالمُحْدَث، وإذا أَقرُّوا بكونه مَعْلومًا ففيه أيضًا تشبيهٌ به، وحَقيقَةُ الشَّبَه قد بيَّنّاها في كُتُبِ الأُصولِ، وحدَّدنا المِثْلَيْنِ وبيَّنّا ما يجتمعان فيه من الأوصاف، حتى يَثْبُتَ لهما هذا الوصف بما يَقَعُ به البَيانُ، وقد دَلَّلْنا على أنَّه موجودٌ بما يُبَيِّنُ فسادَ مَقالَةِ جَهْمٍ وصِنْوِهِ.

---

(١) في (ك): أو.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): يدلُّ.

(٥) في (غ): علم.

(٦) سقطت من (ك).

(٧) مقالات الإسلاميين: (٢/٣٨٣).

المسألة الثالثة: في تحقيق القول فيه

اعلَموا - رَزَقَكُم الله الإنصافَ - أنَّ علماءنا - رحمة الله عليهم - قالوا: إنَّ العلم يتعلَّق بالمعدوم كما يتعلَّق بالموجود، واختلفوا لذلك في حَدِّهِ، وكان الأستاذ أَبو إِسْحاقَ يَحُدُّ العلم بأنَّه مَعْرِفَةُ الشيء؛ وكان[1] أحبارُنا يُنكِرون ذلك عليه، وقالوا: كيف يُحَدُّ العِلْمُ بأنه معرفة الشيء[2]، والمعدوم معلومٌ وليس[3] بِشَيْءٍ؟[4]

وقال المُتَحَقِّقُون[5] بالصِّناعَةِ ها هنا: إنَّ المعدومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَقيقَةً، ولَكِنِ العِلْمُ لا يَتَعَلَّقُ بالمعدومِ مُضافًا إلى حالة العدَم، فإنَّ ذلك لا يُمكِن تَصْويرُه ولا تَقْديرُه، بل العِلم أبدًا لا يتعلَّق إلّا بمَوْجودٍ مُحَقَّقٍ أو بمَوْجودٍ مُقدَّرٍ، فإذا عُدم الموجودُ أو كان مَعْدومًا لم يتقدَّرْ له وُجودٌ، فالعِلم إنَّما يَتَعَلَّقُ بحالتِه الماضيةِ مُقَدَّرَةً في الخَلَدِ أو بحالتِه الأُنُفِ[6] مُقدَّرَةً في الوُجودِ أيضًا، وإن كان مِمّا[7] لا يُمكِن فيه وُجودٌ كالمعدومِ المُسْتَحيلِ وجودُه، فإنَّما يتعلَّقُ به

---

(١) في (ك): كانت، كان، وفي (غ): كانت.

(٢) قوله: «وكانت أحبارنا... أنه معرفة الشيء» سقط من (ل).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) كذلك يفهم من جواب الباقلاني في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٥): «فإن قال قائل: فلم رغبتم عن القول بأنه (أي العلم): معرفة الشيء على ما هو به، إلى القول بأنه: معرفة المعلوم على ما هو به، قيل: لما قام من الدليل على أن المعلوم يكون شيئًا وما ليس بشيء، ولأن المعدوم معلوم وليس بشيء ولا موجود، فلو قلنا: حده أنه معرفة الشيء على ما هو به، لخرج العلم بما ليس بشيء من المعلومات المعدومات عن أن يكون علمًا، وذلك مفسد له فوجب صحة ما قلناه، وبالله التوفيق».

(٥) في (ل) و(غ): المحققون.

(٦) في (غ): الأنفسه، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): ممن.

العِلْمُ على تَقْديرِ الوُجودِ أَن لَوْ كان، فأمّا تقديرُ تَعَلُّقِ العِلم أو تصوُّرُه بالعدَمِ المَحْضِ على غير إحالةٍ على وجودٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ فذلك ممّا لا يتكلَّمُ به[1] بَشَرٌ.

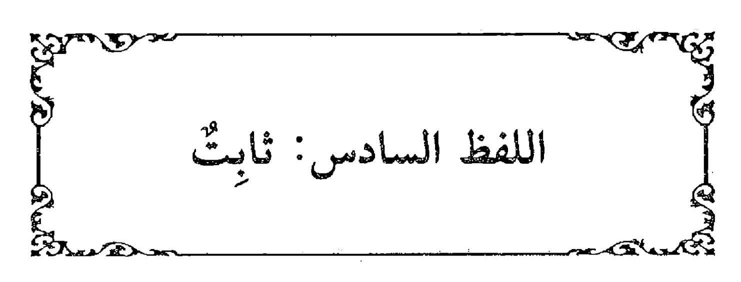
فثَبَتَ بهذا أنَّ وصفَنا له تعالى بأنه موجودٌ، كوصفنا له بأنه معلومٌ، حسَبَ ما ورد ذلك مِنه مُخْبِرًا به عن نفسِه ومِنّا، مِن غَيْرِ أن يتعيَّن له بذلك حُكْمٌ، ولا يَتَغَيَّر له بِه وَصْفٌ.

وهذا فَصْلٌ عَجيبٌ وفَّقَ الله لفهمِه، وبعد ذلك استعمَلَه علماؤنا في الكائِنِ الثابِت، وعلى هذا يقال: الله مَوْجودٌ، واجِدٌ لنفسِه، موجودٌ لنفسِه، والخَلْقُ له واجِدون[2]، وهو لنا مَوْجودٌ لقوله: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ [النور:٣٨].

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (ط): موجودون.



اللفظ السادس: ثابِتٌ

وفيه ثَلاثَةُ فُصولٍ[(١)]:

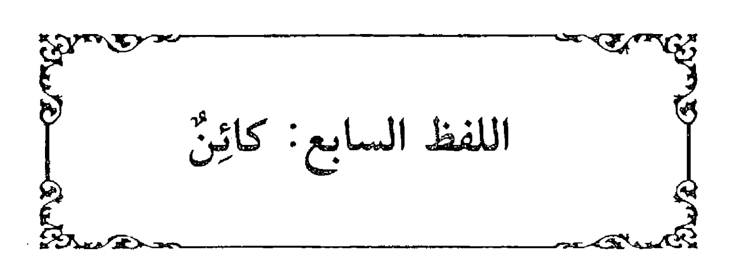
الفصل[(٢)] الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

وفيه تَنْدَغِمُ[(٣)] الفَصْلانِ الباقيانِ لقُرْبِهِما مِنْهُ[(٤)].

اعلَموا أنه لَفْظٌ لم يَرِدْ به قرآن ولا سُنَّةٌ ولا أَجْمَعَتْ عليه الأمَّة، لكن استعمَلَه عُلماؤنا - رحمة الله عليهم - في العِبارةِ عن الموجودِ الذي لم يَشُبْ وُجودَه رَيْبٌ، وهو لَفْظٌ تستَعمِلُه/ العَرَبُ في المعاني فتقول: ثَبَتَ هذا العِلْمُ وهَذا الحُكْمُ، كما تستعمله في الأجسام، قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَآءِ﴾ [إبراهيم:٢٦]، وهو اسمُ بَيانٍ وتَعْليمٍ، لا اسمُ تَضَرُّعٍ وابْتِهالٍ. [٢٢/ب]

---

(١) في (غ): فيه فصول ثلاثة، وفي (ل): في مورده شريعة، وفيه ثلاثة فصول.
(٢) سقط من (غ).
(٣) في (ط): يندغم، وفي (غ) أهمل النقط لعله لبيان الوجهين.
(٤) سقط من (ل).



اللفظ السابع: كائِنٌ

وفيه ثلاثة فُصولٍ:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

وفيه تَنْدَغِمُ الفَصْلانِ[١].

اعلَموا أنَّه لَفْظٌ لم يَرِدْ به كِتابٌ ولا سُنَّةٌ ولا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ، لكِنْ علماؤُنا - رضي الله عنهم - أَطْلَقوه اسمًا لـمّا رأَوا اللهَ قد أَخْبَرَ بِه عن نفسِه فِعْلًا في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾، ﴿عَزِيزاً حَكِيماً﴾، ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ [النساء:٩٥-١٥٧-٣٢].

وهذا عندي وَهَمٌ، لأنَّ الكائِن فاعِلٌ من كانَ، وكان[٢] عبارة عن حالة ماضية للمُخْبَرِ عنه في الحقيقة، وذلك يَرِدُ خَبَرًا عن المعدوم كما يَرِدُ خَبَرًا عن الموجود، فتقول: كان الشيء معدومًا، كما تقول: كان مَوْجودًا ثمَّ عُدِم، فلا وجه لإضافته إلى الباري مُطْلَقًا ولا وصفه به، فيقال: إنه كائِنٌ.

نَعَمْ، ولا يُقال في الموجود حتى يُضاف إلى ما كان عليه أو يكون، فيُخبَرُ[٣] عنه تَقييدًا[٤] بما يَصِحُّ الخبرُ به عنه، والله أعلم.

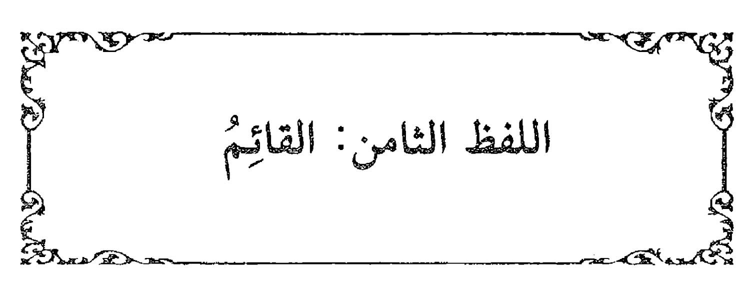
---

(١) قوله: «وفيه تندغم الفصلان» سقط من (ل).

(٢) سقط من (ك) و(غ).

(٣) في (ط) و(ل): تخبر، وفي (م): نخبر.

(٤) في (ك): تعقيدًا، وكذلك هو في النسخ الأخرى، والمثبت من (ط).



وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْۗ﴾ [الرعد:٣٤]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[١] [البقرة:٢٥٣]، وفي قراءة عُمَر: الحيُّ[٢] القَيّام، وفي مصحف ابن مَسْعودٍ: القَيِّم[٣].

وروى أَبو راشِدٍ الأَزْدي أنه وَرَدَ على النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ[٤]: «ما اسمك؟ قال[٥]: عبد العُزَّى أبو معاوية[٦]، قال: بل أنت عبد الرحمن أبو

(١) في (ل): الحي القيوم.

(٢) سقطت من (ل).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/١٩٠)، وفيه: وقرأها عُمَر بن الخطاب وابن مَسْعُود «القيام»، وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (١/١٥١).

(٤) في (ل) و(غ): رسول الله.

(٥) في (ط): فقال.

(٦) كذا في جميع النسخ: وهو في تاريخ داريا لابن مهنا الخولاني: (٣٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: (٤/١٨٦٤)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: (٢/٨٣٢)، بلفظ: «قال: أبو مغوية»، بخلاف ما هنا، وما في بعض المصادر كالكنى والأسماء للدولابي (١/٨٩) برقم (١٩٢)، وهو الصواب، وهو منصوص المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٤/٢٠٠٦)، وكذلك ميزه في المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (٢/٦٢٤)، فقال: «معاوية، بالعين غير معجمة: كثيرٌ، ومغوية، بالغين معجمة =

راشد، قال: فمن ذا الذي معك؟ قال: مولاي، قال: ما اسمه؟ قال: قيُّوم، قال: لا، ولكنه عبد القيُّوم» رواه الدارَقُطْني[١]، ورواه عبد الغَني الحافِظ[٢] كذلك[٣].

ورَواهُ ابن رِشْدين قال: «ما اسم مولاك؟ قال: القَمومُ[٤]، قال: بل اسمه القَيّوم[٥]»، والدارقطني وعبد الغني أَحْفَظُ وأَوْثَقُ.

وقال علماؤنا[٦] - رحمة الله عليهم -: الباري تعالى قائِمٌ بنفسِه، معناه أنَّه لا يَفْتَقِرُ في وُجودِهِ إلى سِواه[٧].

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

هذا اللَّفْظُ عند استقراء مَوارِدِهِ يَرِدُ في إِطْلاقِ اللُّغَةِ على ثلاثة أَوْجُهٍ:

= من فوقها بواحدة، له حديث، فذكر الحديث في تغيير اسمه»، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة: (٢٧٧/٤) في ترجمة عبدالرحمن بن عبيد برقم ٥١٧٣.

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٢٠٠٦/٤)

(٢) الإمام الحافظ، الحجة النسابة، عبد الغني بن سعيد، أبو محمد الأزدي (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ)، محدث الديار المصرية، كان عالـمًا بالأنساب، إمام زمانه في الحديث وحفظه، ثقة مأمونا، له المؤتلف والمختلف، وكتاب العلم. السير لابن الذهبي: (٢٦٨/١٧-٢٧٣)، وينظر المصادر التي أشار إليها محققو الكتاب.

(٣) في المؤتلف والمختلف له: (٦٢٤/٢) برقم ١٨٣٦.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): القيوم.

(٥) في (ط) و(م): عبد القيوم.

(٦) قال في التبصير في الدين: (١٥٦) عاطفًا على ما يجب علمه على المكلف من أهل السنة: «وأن تعلم أن خالق العالم قائم بنفسه، ومعناه: أنه بوجوده مستغن عن خالق يخلقه وعن محل يُحُلّه وعن مكان يُقِله، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ مبالغة عن القيام والثبات على الإطلاق من غير حاجة إلى صانع يصنعه أو موجد يوجده أو مكان يحله».

(٧) في (ط): سِوًى.

[الأوَّل][(١)]: يُقالُ: قام فُلان إذا انتصَبَ وعَلا، كما يُقالُ قَعَدَ لانخِفاضِهِ.

[٢٣/أ] الثاني: يُقالُ: فُلانٌ قائِمٌ بهذا/ الأَمْرِ: مُسْتَقِلٌّ بِهِ، حتَّى يَنقضي الغَرَضُ فيه والمُرادُ منه.

الثالث: أن القيامَ: الملازمةُ للشيء، كما قال تعالى: ﴿إلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآيِماً﴾ [آل عِمران:٧٤]، ومنه أو هو[(٢)] قولهم: الحَرْبُ قائِمَةٌ بين بَني فُلان، وقولهم: البيتُ قائِمٌ بهذِه الخَشَبَةِ، وربَّما كان من الثاني، وهو الأَشْبَهُ.

الفصل الثالث: في بَيانِ حَقيقَتِهِ

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى:

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنَّ الناس اختلفوا في مَوارِدِ اللُّغة التي سيقَتْ:

فمنهم من قال: إنَّها حقيقة.

ومنهم من قال: إنَّ الأوَّلَ حَقيقَةٌ، وباقيها[(٣)] مَجازٌ عَلَيْهِ، ومُلْحَقٌ في حَدِّ التَّشْبيهِ بِهِ.

وأَنا إلى هذا الآن أَمْيَلُ؛ لِما بَيَّنتُه في غير كِتابٍ من **أنَّ كُلَّ مَعْنًى مَحْسوسٍ سابِقٌ للمَعْنَى المعقولِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ**، فإذا سمَّت العَرَبُ مَحْسوسًا بمَعْنًى وسَمَّتْ بِهِ المعقولَ فالمعقولُ مَحْمولٌ على المَحْسوسِ ضَرورَةً، لأنَّه الثَّاني، وهذا بَديعٌ في بابِهِ قَرَّرناهُ في كِتابِ المحصول[(٤)] وغَيْرِهِ.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) سقطت من (ط) و(ل).

(٣) في (ط): ثانيها.

(٤) لم نجد ما ذكره القاضي في «نكت المحصول» المطبوع خطأً باسم المحصول، وأمَّا المحصول فلا نعلم له اليوم وجودًا، وهو كتابه الأكبر في الأصول.

المسألة الثانية: في قول العلماء في وصف الباري به

اختلَفَت عباراتُهم في ذلك على وُجوهٍ كَثيرَةٍ ذَكَرْناها في كتاب المُقْسِطِ، أُصولُها ثَلاثَةٌ:

فمنهم من قال: معنى كونِه قائِمًا بنفسِه: أنه لا يَحْتاجُ في وُجودِهِ إلى مَكانٍ.

ومنهم من قال: معنى كونه قائِمًا بنفسِه: أنه مَوْصوفٌ بصِفاتِه العُلى، وهذه حَقيقَةٌ.

ومنهم من قال: إن معناه: أنه مُسْتَغْنٍ عن كُلِّ شَيْءٍ، كما يُقالُ: فُلانٌ قائِمٌ بنفسِه في هَذا الأَمْر.

والصَّحيحُ أنَّ وَصْفَهُ بأنَّه قائِمٌ لا يَصِحُّ مُطْلَقًا حتَّى يُضاف إلى ما يتبيَّن[1] به المُرادُ فيه؛ لاختلاف اللَّفْظِ المُطْلَقِ مِنه عَلَيْهِ.

فإن قلت: إنه قائِمٌ على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ فصَحيحٌ مَعْنًى، وارِدٌ شَرْعًا.

وإن قلت: إنَّ الباري قائِمٌ بنفسِه فهَذا مَعْنًى صَحيحٌ، لكنَّه لم يَرِدْ به شَرْعٌ، وإنَّما أَطْلَقَهُ عُلماؤنا لاحتياجِهم في البَيانِ إلى استِغْناءِ الباري عن كُلِّ شَيْءٍ في كُلِّ وَجْهٍ، ووَجَدوا العَرَبَ تُسَمّي المُسْتَقِلَّ بالأمر: قائِمًا[2] به، ووَجَدوا اللَّفْظَ نفسَه وارِدًا[3] في الشَّرْعِ فعَبَّروا بِه عَنْهُ.

---

(١) في (غ): ينبني.

(٢) في (م) و(ل) و(ك) و(غ): قائم، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، وجاءت على الجادَّة في (ط).

(٣) في (ل) و(غ): وارد.

المسألة الثالثة: في معنى قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٤]

اختلفت في ذلك عِبارَةُ العلماء على أَرْبَعَةِ أَقْوالٍ:

الأوَّل: قائِمٌ عليها بما كَسَبَتْ مِن رِزْقٍ تَفَضُّلًا.

الثاني: قائِمٌ عليها بما كَسَبَت من عَمَلٍ يحفظُه عليها، فيكون الأوَّلُ خارِجًا[1] مَخْرَجَ الامتِنان، والثاني مَخْرَجَ الوَعيدِ.

الثالث: قائِمٌ عليها مُنْشِئٌ لها، مُطَّلِعٌ عليها، لا يخفى عليه من أَمْرِها شَيْءٌ.

[٢٣/ب] الرابع: أنَّ المرادَ بذلك الملائكةُ الموكَّلونَ/ على بني آدم. المَعْنَى: أنَّ الملائكة الموكَّلين بالحِفْظِ للخَلْقِ لا يَسْتَوون مع الأَصْنامِ، فكَيْفَ خالِقُ الملائِكَةِ ومُدَبِّرُها ومَن هو قائِمٌ عَلَيْها؟

وهذا القَوْلُ الرّابِعُ وإن كان مُفيدًا للمعنَى ولكنَّه مَجازٌ جِدًّا، والأَقْوالُ الأولُ أَشْبَهُ لأنَّها ظاهِرَةٌ وحَقيقَةٌ، فلا يُعْدَلُ عَنْها[2] لِغَيْرِ ضَرورَةٍ.

المسألة الرابعة: في المختار

أَمَّا بَعْدَ بَيانِ الأقوال والاحتمالات لُغَةً وحَقيقَةً، وإِتْباعِها بذِكْرِ عِباراتِ العلماء في تَفْسيرِهِ، فلا يَظْهَرُ إلّا أنه لَفْظٌ مُقَيَّدٌ، فهو قائِمٌ على كُلِّ نَفْسٍ بجَميعِ مَعاني القيامِ؛ مِنْ خَلْقٍ وحِفْظٍ ورِزْقٍ، وكُلِّ مَعْنًى يَتَعَلَّقُ بِها.

وإذا كان قائِمًا عَلَيْها بكُلِّ وَجْهٍ فهو غَني عَنْها بالإطلاقِ كما بَيَّنّاهُ، فهذا صَحيحٌ، والتفسيرُ الذي ذَكَرْنا واجِبٌ، وما عَبَّرَ به العلماءُ سائِغٌ في البَيانِ دونَ التَّضَرُّعِ، وهذا نِهايَةٌ في البَيانِ والاختِصارِ، والله الموفِّقُ لا ربَّ غَيْرُهُ.

---

(١) في (غ): خارج.

(٢) في (ل) و(غ): إليها.

المسألة الخامسة: في القَيُّوم

قد تقدَّم مَوْرِدُه، وشَرْحُهُ[١] في اللُّغَةِ يَطول، لكن اختصاره أنَّ القَيّومَ في اللغة[٢]: فَيْعول من قام، أَصْلُه القَيْووم، فلمّا اجتمعَت الياء والواو وسَبَقَ السّاكِن شُدِّدَ على الياء، وأمَّا القَيَّام فهو الفَيْعال، أصله القَيْوام، فلمَّا اجتمعت الواو والياء والسَّابِق ساكِنٌ شُدِّد على الياء، وقال[٣]: أهلُ الحجاز يَصْرِفون الفعَّال إلى الفَيْعال، يقولون للصوَّاغ: صيَّاغ.

وأمَّا القيِّمُ فاختلَفوا فيه، فقال سيبَوَيْه[٤]: وَزْنُه الفَيْعِل[٥]، وأَصْلُه القَيْوِم، فلمَّا اجتمعت الياء[٦] والواو وسبَق الساكن أُبدِل من الواو ياءٌ وأَدْغَموا فيها التي قبلها فصارت ياءً مشدَّدَةً؛ كما في سيِّدٍ وميِّتٍ وهيِّنٍ وليِّنٍ[٧] وأخواتِها.

وأنكَرَ الفرَّاء[٨] هذا وقال: ليس في أَبْنيةِ العرب فَيْعِل، وقال في الأمثلة كُلِّها: أَصلُه[٩] فَعيل بكَسْرِ العَيْنِ[١٠] على وَزْنِ كَريم وظَريف، وكان يلزمُهُم أن يجعلوا الواوَ أَلِفًا لانفتاحِ ما قَبْلَها، ثم يُسْقِطونها لسُكونِها وسُكونِ الياءِ التي

(١) في (ل): سرده.
(٢) سقطت من (ط) و(ل) و(غ).
(٣) سقطت من (ط)، والقائل هنا هو الفرَّاء، قاله في: معاني القرآن في تفسير آية الكرسي.
(٤) الكتاب لسيبويه: (٤/٣٦٧).
(٥) في (غ): الفيعَل.
(٦) في (ط) تقديم للواو على الياء.
(٧) في (ط): ولين وهين.
(٨) أصل هذا البحث اللغوي مصدرُه من الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: (١/٩١)، وانظر: معاني القرآن للفراء: (١/١٩٠).
(٩) في (ط): أصلها.
(١٠) قوله: «بكسر العين» سقط من (ك) و(غ).

بعدها، فلمَّا فَعَلوا ذلك صارَ فَعيل على لفظ فِعِل، فزادوا ياءً على الياءِ ليكمُل بها بِناءُ الحرف(١)، والحيُّ أَصْلُه الحَيْوُ، فلمَّا اجتمَعَت الياء والواو والسَّابِقُ ساكِنٌ جُعِلَتا ياءً مُشَدَّدَةً.

وبَعْدَ معرِفة شَرْحه لُغَةً فقد قالَ علماؤنا فيه ثَلاثَةُ أَقْوالٍ:

الأوَّل: أنَّ القيُّوم هو الدائِمُ الذي لا يَزُول.

والثاني: أنه القيِّمُ على كلِّ شَيْءٍ بالرِّعايَةِ له، والمُدَبِّرُ لجميع أُمورِ العالَم.

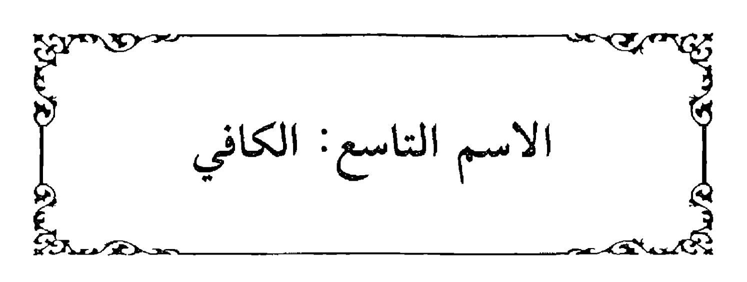
الثالث: أنه الذي لا تُفنيه الدُّهور، ولا يَتَغَيَّرُ بانقلابِ الأُمور.

[٢٣/ب] فعلى/ القَوْلِ الأوَّلِ يكون بمعنى الباقي الدائِمِ، وعلى القَوْلِ الثاني يكونُ بمَعْنَى الحَفيظِ والمُدَبِّر، وعلى القَوْلِ الثالثِ يكون بمعنى الثابِت القُدُّوسِ.

والصَّحيحُ عندي أنَّه مُبالغَةُ قائِمٍ من قامَ إذا أُطْلِق، فإذا أُضيفَ كان بِمَعْنَى المُضاف إليه، كما قُلنا في تأويل القائم على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَت إذا أُضيف إليها وإذا أُفرِد عنها، والله أَعْلَم.

---

(١) في (غ): الحروف.



الاسم التاسع: الكافي

وفيه أربعة[١] فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ[٢]

قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٥]، ووَرَدَتْ به السُّنَّةُ في حديث أبي هُرَيْرَةَ مِن طَرِيقِ عبد العَزيزِ بن الحُصَيْن، وكان النَّبي ﷺ إذا فَرَغَ مِن طعامه قال: «الحمد لله الذي أَطْعَمَنا وسَقانا وكَفانا وآوانا، وكَمْ مِمَّن لا كافيَ له ولا مُؤوي»[٣].

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

قال بعض علمائنا: الكِفاية دَفْعُ المكروه المَخوف، يُقال: كَفاه يَكفيه إذا دَفَعَ عنه.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً

فيه مسألتان:

---

(١) في طرة بـ (ط): سقط من الأصل المنتسخ منه الفصل الرابع، فلعل الصواب ثلاثة بدل أربعة، إلا أن يكون الرابع ثبت في أصل المؤلف.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم ٢٧١٥ (٤/٢٠٨٥- عبد الباقي) من حديث أنس رضي الله عنه.

المسألة الأولى: في تَحْقيقِ المَعْنَى

اعلَموا - وفَّقكم الله- أن حقيقة الكِفاية: القيامُ بالشيء والاستقلال به، ومنه قول العرب: فُلانٌ كافيك مِن رَجُلٍ، ورجلان كافياك مِن رجُل، ومَرَرْتُ برجُلٍ كافيك مِن رِجال. والكُفْيَةُ[1]: القوتُ، وجَمْعُها كُفًى.

المسألة الثانية:

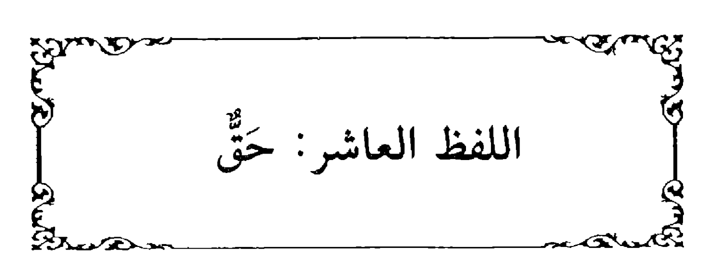
إذا عَلِمتم حَقيقة الكِفاية فيحتمل على هذا أن يكون الكافي مِن كَفَى، أي قام بالأمر، كقوله: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد:٤٤]، ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ [الأحزاب:٣٩]، فيعود معناه إلى قوله: القائم والقَيّوم، ويحتمل أن يكون مِن كَفاه: إذا دَفَعَ عنه الحاجةَ إلى الكُفْية[2] أو المضَرَّة، وعليه يدل قوله: «وكم مِمَّن لا كافيَ له ولا مُؤويَ»[3] فيَعود إلى صِفاتِ الفِعْل.

---

(١) في (غ): الكفاية.

(٢) في (ط): الكُفْلِية، وفي (غ): الكفاية.

(٣) في الحديث المتقدم.



اللفظ العاشر: حَقٌّ

وهو(١) اسْمٌ بَديعٌ من أسمائه الحُسْنَى، ووَصْفٌ(٢) من(٣) أَوْصافِهِ العُلَى، اختصَّ به المتعبِّدون مِن هَذِهِ الأمَّةِ، فلا يُخْبِرون عنه إلا به، لِما عايَنوا من كثرَةِ الباطل، وشاهدوا من غَلَبَةِ المُحال، عَظُمَ قَدْرُه في المِلَّة، وعمَّ ذِكْرُهُ في الشريعة.

أمَّا عِظَم قَدْرِهِ فلأن مَبْنَى الدِّينِ كلِّه عليه؛ وأمَّا عُموم ذِكْرِهِ فلأنه يَنطَلِقُ على كلِّ فَرْعٍ وأَصْلٍ وقَوْلٍ وعَمَلٍ، وتَسْتَعْمِلُه كلُّ طائِفَةٍ، وتَدَّعيهِ كُلُّ أُمَّةٍ، ونحن نُشْبِع القَوْلَ فيه، ونُبيِّنُ جَميعَ مَوارِدِهِ ومَعانيهِ، بِحَوْلِ الله وفَضْلِهِ.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده شريعةً

اعلَموا أن القرآن وَرَدَ به/ والسُّنَّةُ، وأجمعت عليه الأمة، قال الله تعالى: [٢٤/ب] ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٦٢]، وقال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه:١١٤]، وقال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥]، وقال النَّبي ﷺ في دعائه: «أنت الحق، وقولُك الحق، ووعدُك الحق»(٤)، إلى آخر الخبَر.

---

(١) في (غ): وفيه أربعة فصول، وهو اسم.

(٢) في (ط) و(م): صفة، وأثبتها ناسخ (ك) ثم ضبَّب عليها وكتب فوقها ما أثبتنا وصحَّحه، وهو الذي في (ل).

(٣) قوله: «وصف من» سقط من (غ).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي، ما جاء في الدعاء برقم ٤٩١ =

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - وفَّقكُم الله[١] - أنَّ الحقَّ في اللغة: مصدر حقَّ الشيءُ يَحِقُّ[٢] حَقًّا: إذا كان موجودًا.

ويَنطَلِقُ على الاعتقاد والقَوْلِ والعَمَلِ، ومنه قَوْلُهُ ﷺ المأثورُ عنه[٣]: «السِّحْرُ حَقٌّ، والعَيْنُ حَقٌّ»[٤]، أي مَوْجودٌ صَحيحٌ، وهذا هو المعنى اللُّغَوي، لأنَّ العَرَبَ لم تَتَكَلَّمْ إلّا في المحسوساتِ، وقد قال الشاعر:

قد قيل ما قيل إِنْ حَقًّا وإِنْ كَذِبًا[٥]

= (٢/٣٠١- الأعظمي)، والبخاري في مواطن من صحيحه، أولها: في كتاب: التهجد باب: التهجد بالليل وقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ برقم ١١٢٠ (٢/٤٨- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه برقم ٧٦٩ (١/٥٣٢- عبد الباقي).

(١) قوله: «وفقكم الله» سقط من (ط).

(٢) ضبطه في (ط) بضم الحاء.

(٣) قوله: «المأثور عنه» سقط من (ط).

(٤) ليس في الحديث إلا لفظ «العين حق»، وهو ما أخرجه الإمام مالك في الموطإ برواية يحيى، الوضوء من العين برقم ٧٣٤ (٥/١٣٧٢- الأعظمي) عن سهل بن حنيف رضي الله عنه، والبخاري في صحيحه كتاب: الطب باب: العين حق برقم ٥٧٤٠ (٧/١٣٢- طوق النجاة) وباب: الواشمة برقم ٥٩٤٤ (٧/١٦٦)، ومسلم في صحيحه كتاب: السلام باب: الطب والمرضى والرقي برقم ٢١٨٧ (٤/١٧١٩- عبد الباقي) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) منسوب إلى النعمان بن منذر في جمهرة الأمثال (٢/١١٨)، وقبله:

شرد برحلك عَنى حَيْثُ شِئْتَ وَلا ... تكْثر علَيّ ودع عَنْك الأباطيلا

قد قيل ما قيل إن حَقًّا وان كذبا ... فَما اعتذارك من شيءٍ إذا قيلا

وهو من شواهد النحو في باب «كان وأخواتها» انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٢٩٤)، وشواهد سيبويه (١/١٣١).

وتقول العرب: إنَّ فلانًا الرجلُ حقَّ الرَّجُلِ، والشُّجاعُ حَقَّ الشُّجاعِ، وحاقَّ(1) الشُّجاعِ، وحاقَّةَ(2) الشَّجاعةِ(3).

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال علماء الإسلام فيه

وقد أَوْرَدَ عنهم المؤلِّفونَ في ذلك أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا:

الأوَّل: أنَّ الحقَّ في صفة الله تعالى: هو الموجود الذي ليس بمُنْتَفٍ ولا مَعْدومٍ، وقد تقدَّم ذلك في شرحه لُغَةً، وكلُّ مَوْجودٍ حَقٌّ، وكلُّ حقٍّ مَوْجودٌ عِندَهُم، وعلى هذا جاء قوله ﷺ: «أنت الحق، وقولك الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق»(4)، المعنى في أَحَدِ وُجوهِ ذلك كلِّه: الموجود، مع ما يأتي بيانُه إن شاء الله، وكذالك روي: «السِّحْرُ حقٌّ والعَيْنُ حَقٌّ»(5)، أي ذلك موجودٌ، وإن كان باطِلًا لأنَّه مَنْهي عنه.

الثاني: الحقُّ في صِفَةِ الله: أي ذو الحقِّ، كما قُلنا في العدل إنَّه العادِلُ، لأنه سبحانه هو الذي يُحِقُّ كلَّ حَقٍّ.

الثالث: أنَّ الحقَّ: هو الله تعالى في قوله: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المؤمنون:٧٢].

---

(١) في (غ): خاف، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): خافه، وهو تصحيف.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الشجاع.

(٤) تقدم تخريجه

(٥) تقدم تخريجه.

الرابع: أن الحقَّ: هو القرآنُ لقوله: ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الزخرف:٢٨]، وقوله: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨]، وقال: ﴿مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر:٨].

الخامس: أنَّ الحقَّ: الإسلامُ، قال تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ [الإسراء:٨١].

السادس: أنه العَدْلُ، لقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾ [النور:٢٥]، ومنه قوله: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقَّة:١]، لأنَّها تُحِقُّ المعاني، وقال بعضهم: الحاقَّة: الكائِنَة، وهو وَهَمٌ ليس هذا مَوْضِعُ بيانه، وقيل: الحاقَّة لأنها تُحِقُّ كل إنسان بعَمَلِهِ، وقيل: تُحِقُّ الكُفَّارَ الذين حاقَقوا الأنبياءَ[1]/ [٢٥/أ]، يُقال: حاقَقْتُه فحَقَقْتُه، أي خَصَمْتُه[2].

السابع: أنَّ الحقَّ: المالُ المُتَعَيَّنُ في الذِّمَّة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة:٢٨٢].

الثامن: الصِّدْقُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ [النساء:١٢١]، ومنه قوله: «أنت الحق، وقولك الحق»، بأحَدِ مَعانيه.

التاسع: الحقُّ: الواجِبُ، ومنه قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٠٤]، أي واجِبٌ عَلَيَّ أن لا أقولَ على الله إلّا الصِّدْقَ، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٦]، وقال[3] تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ [المائدة:١٠٩]، أي استَوْجَبا[4]، وقال تعالى: ﴿وَلَـٰكِنْ

---

(١) في (ل) زيادة: عليهم السلام.

(٢) في (ط) و(ل): خاصَمتُه فخَصَمْتُه.

(٣) في (ط): وقوله.

(٤) في (ط): استوجباه.

حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة:١٣]، أي وَجَبَ في أقوى مَعانيه، وقال ﷺ: «حقٌّ على كُلِّ مُسْلِمٍ أن يغتسل في كُلِّ أُسْبوعٍ يَوْمًا»[١]، وقال في الحديث: «إنَّ الوِتْرَ حَقٌّ»[٢]، أي واجِبٌ.

العاشر: الحقُّ: المِلْكُ، ومنه قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة:١٠٩]، أي مُلِكَ، ومنه استحقاق الأعيان المبتاعة[٣]، أي تملُّكها.

الحادي عشر: الحقُّ: الحَزْمُ، ومنه قوله: «ما حقُّ امرِئٍ مُسْلِمٍ يَبيتُ لَيْلَتَيْنِ إلّا ووصيَّتُه مَكْتوبَةٌ عِندَهُ»[٤].

المسألة الثانية: القَوْلُ في الباطِلِ

وإنَّما تَعَرَّضْنا له لأنَّه ضِدُّ الحقِّ في جَميعِ وُجوهِهِ ومحتملاتِهِ، وبَعْضُ مَعْرِفَةِ الأَضْدادِ سَبَبٌ مُعينٌ على مَعْرِفَةِ أَضْدادِها، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم برقم ٨٩٦ وما بعده (٢/٥طوق النجاة)، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة برقم ٨٤٩ (٢/٥٨٢- عبد الباقي)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الصلاة، باب: فيمن لم يوتر برقم ١٤١٩ (٢/٥٥٩- شعيب) عن بريدة رضي الله عنه وبرقم ١٤٢٢ (٢/٥٦١) وابن ماجه في سننه أبواب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر ثلاث وخمس وسبع وتسع برقم ١١٩٠ (٢/٢٦٠- شعيب) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) تصحفت في (ل) و(م) إلى: المشاعة.

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ برواية يحيى كتاب: الوصية، الأمر بالوصية برقم ٦١٠ (٤/١١٠٣- الأعظمي)، والبخاري في صحيحه كتاب: الوصايا، باب: الوصايا وقول النبي ﷺ: وصية الرجل مكتوبة عنده برقم ٢٧٣٨ (٤/٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه أول كتاب: الوصية برقم ١٦٢٧ (٣/١٢٤٩- عبد الباقي) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

بَـٰطِلًا﴾ [آل عمران:١٩١]، وقال النَّبي ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشّاعِرُ: ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ»[1]، وإن كان السَّبيلُ إلى مَعْرِفَةِ الباطِلِ مَعْرِفَةُ الحقِّ فلا بُدَّ مِن تَخْصيصِهِ بالذِّكْرِ.

أَمَّا الباطِلُ في العَقْلياتِ، فقال عُلماؤنا: هو المعدومُ؛ وقال بعضهم: هو المستحيلُ.

وأَمَّا الباطِلُ في السَّمْعياتِ[2]: فكُلُّ قَوْلٍ وعَمَلٍ لا يَنْعَقِدُ شَرْعًا[3] ولا يُفيدُ حُكْمًا.

المسألة الثالثة: في المُخْتارِ

اعلَموا - وفَّقكم الله - أَنَّا إذا استَقْرَيْنا معاني الحقِّ من جميعِ وُجُوهِهِ، ومعاني الباطل من كُلِّ جهاته، أَلْفَيْنا أن[4] الحقَّ هو ما له فائِدَةٌ مَقْصودَةٌ، والباطِلُ ما لا فائدة فيهِ، سواء كان مَعْدومًا أو مَوْجودًا، فقد تَتَعَلَّقُ[5] بالمعدوم فائِدَةٌ كما تَتَعَلَّقُ بالموجود، والدَّليلُ عليه قَوْلُهُ تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف:٢]، أي لفائِدَةٍ مَقْصودَةٍ، وهي الثوابُ والعقابُ، يؤكده قوله: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا﴾ [آل عمران:١٩١]، أي ما خَلَقْتَهُما لأَنفُسِهِما دون فائِدَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِما، وهي الحشرُ والثوابُ والعِقابُ، يُحَقِّقُهُ

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أولها، كتاب: مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية برقم ٣٨٤١ (٥/٤٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الشعر برقم ٢٢٥٦ (٤/١٧٦٧- عبد الباقي) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ل): في التسميات، ومرَّضها الناسخ، وفي الطرة: أظنه في السمعيات.

(٣) في (ل): شرطًا، وهو تصحيف.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل): يتعلق.

قولُـه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون:١١٦]، فقد تتعلَّقُ بالعدَم فائِدَةٌ/ كما تتعلَّقُ بالوُجودِ، فيكون العدَمُ حقًّا بهذا المعنى، وقد تتعلَّقُ بالمعنى فائِدَةٌ مِن وَجْهٍ، فيكون حَقًّا ويَعْرَى عن الفائِدَةِ فيكون باطِلًا، ولهذا قال ﷺ[1]: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشّاعِرُ: أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ»[2].

ونَحْنُ نَتأَوَّلُه[3] ونُبَيِّنُ مَعْناه، لحُرْمَةِ تَصْديقِ النَّبي ﷺ له[4] وتَصْويبِهِ إيّاه، فنقولُ:

إنَّ الحقَّ المُطْلَقَ هو الله تعالى، إنَّ أمرَه كلَّه مُفيدٌ مَقْصودٌ، لا يَتَعَرَّى عن ذلك مِن جَميعِ جِهاتِه كيفما صَرَّفْتَه، ولهذا قال ﷺ: «أنت الحقُّ، ووَعْدُكَ الحقُّ»[5]، الحديث، فأَحَقُّ الأشياءِ الله، وأحقُّ الأقوال لا إله إلَّا الله، وأَحَقُّ المواعيدِ وَعْدُ الله، وأَحَقُّ المخلوقات لِقاءُ الله، بَيانٌ[6] أنَّ كلَّ شيء منه، كذلك لا يتعلَّق به حُكْمٌ[7] إلَّا وهو مُفِيدٌ مَقْصودٌ، فصار حَقًّا مِن كُلِّ وَجْهٍ، وسِواهُ باطِلٌ مِن كلِّ وَجْهٍ، أو باطِلٌ مِن وَجْهٍ، وما سِواه مَعْدومٌ لا يُفيدُ ولا يتعلَّقُ به مَقْصودٌ، ومَوْجودٌ[8] تتعلَّقُ[9] به فائِدَةٌ ومَقْصودٌ.

---

(١) في (ط) و(غ): النبي ﷺ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (غ) أهمل نقطها، فكأنها نتناوله.

(٤) سقطت من (ت) و(ل).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في (ح): بيانًا.

(٧) في (ح) و(ك): شرط، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٨) في (ل) و(ط): وهو موجود.

(٩) في (غ): يتعلق.

وأمَّا المعدومُ الذي لا تتعلَّقُ به فائِدَةٌ ولا مَقْصودٌ فهو باطِلٌ مُطْلَقًا، وهو كَوْنُ شَريكٍ لله في مُلْكِه وإِلَهٍ آخرَ معه، وهذا معنى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج:٦٠]، ويُقال: كُلُّ مَوْجودٍ سِوَى الله حَقٌّ من حيث وُجودُه، لكنَّه باطِلٌ من حيث يَتَطَرَّقُ الفَناءُ والعدَمُ إِلَيْهِ.

فإن اقترَن بذلك أنَّ الله تعالى[(١)] حرَّمَه ونَهى عنه كالسِّحْرِ والعَيْنِ صار حَقًّا مِن وَجْهٍ واحِدٍ وهو الوُجودُ، وهو مَعْنَى قوله في الأثر: «السِّحْرُ حَقٌّ»[(٢)]، وصارَ باطِلًا[(٣)] مِن وَجْهَيْنِ:

أحدهما: تَطَرُّقُ الفَناءِ إليه[(٤)].

والثاني: تَحْريمُ الله له.

فكُلُّ مَخْلوقٍ سِوَى الله فهو باطِلٌ مِن حَيْثُ تَطَرَّقَ[(٥)] الفَناءُ[(٦)] والعَدَمُ إليه، فقد صَدَقَ إذًا قَوْلُ الشاعِرِ:

أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ

إِمَّا مِن وَجْهٍ وإِمَّا من وَجْهَيْنِ كما بَيَّنَّاهُ، وبهذا المعنى صَدَّقَهُ النَّبي ﷺ[(٧)].

المسألة الرابعة: في الفرق بين الحَقِّ والحقيقة

وقد اختلَفَ العُلماء فيه على قَوْلَيْنِ:

---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) لم نجده.

(٣) في (غ): باطل.

(٤) سقطت من (ك).

(٥) في (غ): يتطرق.

(٦) قوله: «تطرق الفناء» سقط من (ل).

(٧) قوله: «إما من وجه... صدقه النبي ﷺ» سقط من (ل).

الأَوَّل: قال عُلماء الأصول والفقه: الحقيقةُ: كَوْنُ الشَّيْءِ مَوْجودًا، والحقُّ: كَوْنُه مَشْروعًا، فكُلُّ حَقٍ حَقيقَةٌ، ولَيْسُ كُلُّ حَقيقَةٍ حَقًّا، قالوا: وهذا مَعْنَى قوله في الأثر: «السِّحْرُ حَقٌّ».

والثاني: قال علماءُ الزُّهْدِ: الحقُّ: ما كان مِن صِفاتِ القلوبِ مِنَ المعارِفِ والعَقائِدِ، والحَقيقَةُ ما كان مِن أَوْصافِ الجوارِحِ مِن الأعمال، وتعلَّقوا في ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنَّه قال لحارثة:/ «كيف أصبحتَ: قال: مُؤْمِنًا حَقًّا، قال له النبي ﷺ: لِكُلِّ حَقٍّ حَقيقَةٌ، فما حقيقة إيمانك؟»[1] الحديث، فأشار بالحقِّ إلى العَقيدَةِ، وبالحقيقة إلى الأَعْمال والتَّقوَى. [٢٦/أ]

والذي يُصَحِّحُ[2] أنَّ الحقَّ ما بَيَّنّاهُ من قَبْلُ في المختار، والحقيقة أنَّ كُلَّ ما دَلَّ عليه وبيَّنه فإنَّه فَعيلة، من حَقَّ الشَّيْءَ يَحُقُّهُ فهو حاقٌّ لَهُ أي: فاعِل، وحاقَّة فاعِلَة، وحَقيقٌ وحَقيقَةٌ فَعيلٌ وفَعيلَةٌ مِنْهُ، فكأنه قال له: لِكُلِّ حَقٍّ يُدَّعَى دَليلٌ[3] عَلَيْهِ وشاهِدٌ لَهُ، فما دَليلُكَ على حَقِّكَ الذي تَدَّعي؟

وقد غَلَبَ على أَلْسِنَةِ أَهْلِ الزُّهْدِ في ذِكْرِ الله «الحَقُّ»، كما غَلَبَ على أَلْسِنَةِ أَهْلِ الأُصولِ «البَارِي»، لأنَّ أولئِكَ استدلُّوا عليه بصفاته، فأَخْبَرَ عنهم بقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ﴾ [يونس:٦١] الآية، وهؤلاء استدَلُّوا عليه بأفعاله، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٨٥].

---

(١) الصحابي هو: الحارث بن مالك، وليس حارثة، وحديثه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الإيمان والرؤيا، برقم ٣١٠٦٤ (٦٢٢/١٥-٦٢٣) معضلاً، وآخر متصلاً عن بن حميد برقم ٤٤٥ (١٦٥- السامرائي)، والطبراني في الكبير برقم ٣٣٦٧ (٢٦٦/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٩/١٣) برقم ١٠١٠٧، وأخرجه البزار: (٣٣٣/١٣)، من حديث أنس بن مالك، وقال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار(ص١٥٧٥): (كلا الحديثين ضعيف).

(٢) في باقي النسخ: يصح.

(٣) في (ط): عليه دليل.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزِلَةُ العُلْيا للربِّ تَعالَى في وَصْفِ الحقِّ

ويَجْمَعُ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَحْكامٍ:

الأوَّل: أنَّه لَه[1] على العُمومِ والإطلاق مِن كُلِّ وَجْهٍ، لأنَّه لَمْ يَسْبِقْ وجودَه عدَمٌ، ولا يَتَطَرَّقُ إليه فَناءٌ.

الثاني: أنَّه لا يَكونَ في قَوْلِهِ كَذِبٌ، ولا في وَعْدِهِ خُلْف.

الثالث: أنَّه لَيْسَ في فِعْلِهِ عَبَثٌ، فذاتُه حَقٌّ، وصِفاتُه حَقٌّ، وأَفْعالُه حَقٌّ؛ حَسَبَ ما جَمَعَهُ رسول الله ﷺ في قوله: «أنت الحقُّ، وقولك الحقُّ، ولقاؤك حقٌّ»[2]، فقوله: «أَنتَ الحقُّ» للذّاتِ، «وقولُك الحقُّ» للصِّفاتِ، «ولقاؤك حَقٌّ» للأَفْعالِ.

المنزِلَةُ الثانيةُ للعَبْدِ

وهي ثَلاثَةُ[3] أَحْكامٍ:

الأوَّل: أن يَرَى نفسَه باطِلًا، لأنَّه مَسْبوقٌ بعدَمٍ مُلْحَقٍ بِفَناءٍ[4].

الثاني: أن لا يَقولَ إلّا حَقًّا، كما قال تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٤].

الثالِثُ: أن لا يَفْعَلَ إلّا حَقًّا.

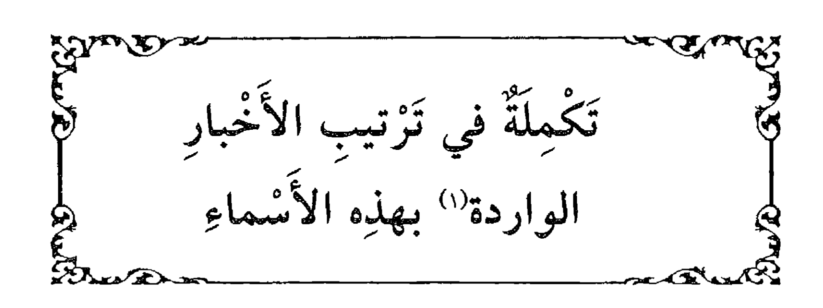
---

(١) سقط من (غ).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (ط) و(ل): في ثلاثة.

(٤) في (غ): نفيًا، وهو تصحيف.



تَكْمِلَةٌ في تَرْتيبِ الأَخْبارِ الواردة[١] بهذِه الأَسْماءِ

قال جَماعَةٌ من عُلمائنا: أَوَّلُ أَسْماءِ الإِثْباتِ «شَيْءٌ»، لأَنَّه أَعَمُّها وأَشْمَلُها للمُخْبَرِ عَنْهُ، ولا يَقَعُ على المعدوم إلَّا مَجازًا، وهذا[٢] فاسِدٌ جِدًّا، وإنَّما قَصَّروا فيه لأَنَّهُ من بابِ العَرَبيةِ، وكَثْرَتُهُم[٣] ﷺ لم يَتَمَرَّنوا[٤] بِها، وإنَّما أَخَذوا مِنْها المقدارَ الذي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ النّاظِرُ.

وخُذوها نَصيحَةً[٥]: كُلُّ مَن نَظَرَ في عِلْمٍ وقَصَدَ أَن يأخُذَ مِنْهُ المقدارَ الذي يَحْتاجُ إليه لم يَحْصُلْ مِنْهُ عَلى شَيْءٍ، وكُلُّ مَن نَظَرَ فيه ليَسْتَوْلي[٦] عَلَيْهِ رُبَّما حَصَلَ له[٧] مِنْهُ المقدارُ الذي يَحْتاجُ إِلَيْهِ، ولذلك قال بعضُ العلماء: العِلْمُ إن لم تُعْطِهِ كُلَّك لم يُعْطِكَ بَعْضَه،/ وإِن أَعْطَيْتَه كُلَّكَ كُنتَ منه على خَطَرٍ في إِعْطاءِ البَعْضِ. [٢٦/ب]

والصَّحيحُ في هذا:

---

(١) سقطت من (ط) و(ل) و(م) و(غ).

(٢) في (ط): وهو.

(٣) في (ط): أكثرهم.

(٤) في (غ): لم يتم قرانها، ومرَّضها، وصحَّحها بالطرة كما أثبتنا.

(٥) في (غ): بصحَّة.

(٦) في (غ): يستولي.

(٧) سقط من (غ).

أنَّ أوَّل أَسْماءِ الإثبات: مَعْلومٌ، ومَوْجودٌ[١].

وثانيها: عَيْنٌ، وذاتٌ، ونَفْسٌ، وثابِتٌ، وكائِنٌ، وقائِمٌ.

وثالِثُها: شَيْءٌ.

ورابِعُها: حَقٌّ.

وإنَّما قُلْنا ذَلِكَ لأنَّ قَوْلَنا شَيْءٌ يُعَبَّرُ به عَن المُرادِ، وقد يكون مَعلومًا موجودًا[٢] غَيْرَ مُرادٍ، ولا يَكون مُرادًا إلَّا مَعْلومًا، فثَبَتَ أنَّ الشَيْءَ في الدَّرَجَةِ الثالِثَةِ من الإثْباتِ.

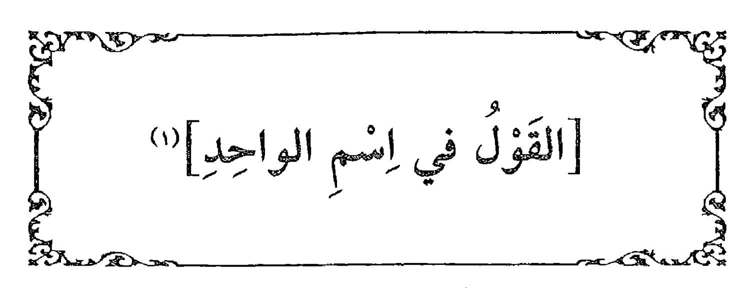
وقولهم: إنَّ الشيء لا يَنْطَلِقُ على المعدوم إلَّا مَجازًا قَوْلٌ مُطْلَقٌ يَفْتَقِرُ إلى التَّحْقيقِ المتقدِّمِ، فإنَّ العدَم المحضَ لا يُسمَّى شَيْئًا، ولا يَتَعَلَّقُ به عِلْمٌ كما بَيَّنّاهُ، وهَذِهِ إِشارَةٌ ومُقَدِّمَةٌ يُرَكِّبُ عَلَيْها الفَطِنُ ما يَليقُ بها.

وإذا انتهى بِنا القَوْلُ إلى هذا المقامِ، وبَيَّنّا هَذِهِ الأَسْماءَ المتقدِّمَةَ، فنَرْجِعُ إلى القَوْلِ في الواحِدِ، وهو الأوَّل من أَسْماءِ التَّنْزيهِ، فَنَقولُ:

---

(١) التمهيد: (٢٦٥)، إلا إنه جعل «شيء» في المرتبة الثانية.

(٢) في (ط): موجودًا معلومًا.



[القَوْلُ في اِسْمِ الواحِدِ][1]

هو اِسْمٌ مُشْكِلُ المعنى واللَّفْظِ، مُتَشَعِّبُ القَوْلِ لُغَةً وحَقيقَةً، وسَنَجْمَعُ فيهِ بَيْنَ غايَةِ البَيانِ ونِهايَةِ الاِخْتِصارِ، بِمَعونَةِ الله، وفيهِ أَرْبَعَةُ فُصولٍ:

الفصل الأَوَّل: في مَوْرِدِه

اعلَموا أَنَّه اِسْمٌ وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٢]، ووَرَدَتْ به السُّنَّةُ، فإنه فُسِّرَ في حديث أبي هريرة كما تقدَّم إيرادُه، وله نَظائِرُ في اللفظ والمعنى منها: الأَحَدُ، والوَحيد، والفَرْدُ، والوِتْرُ، فهي خَمْسَةٌ.

أَمَّا الأَحَدُ، فقد وَرَدَ[2] به القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، وليس في حديث أبي هريرة.

وأَمَّا الوِتْرُ، فلَيْسَ له في القرآن ذِكْرٌ، ولكِنْ في الصَّحيحِ في حَديثِ أبي هريرة: «لله تِسْعَةٌ وتِسْعونَ اسمًا، مِائة[3] إلّا واحِدٌ[4]، الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»[5]، وعدَّد الأسماء مِن طريق شُعَيْبٍ فلم يذكُره، وعدَّدها مِن طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن فذَكَرَه.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا للبيان.

(٢) في (ك): فورد.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): مائةً.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): واحدًا.

(٥) تقدم تخريجه.

وأمَّا الوَحيدُ، فنعقِدُ فيه فَصْلًا.

وأمَّا الفَرْدُ، فليس له في القرآن ولا في السُّنَّةِ ذِكْرٌ، ولكِن ذَكَرَهُ عُلماؤنا وتكلَّموا عليه.

الفَصْلُ الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

فنقولُ: أمَّا الواحِدُ في اللُّغَةِ فله مَعْنَيانِ:

أحدهما: مُفْتَتَحُ العَدَدِ[1]، وهو مَشْهورٌ.

والثاني: المُسْتَبِدُّ بالشيء المنفرِدُ به، ومنه قَوْلُ الشاعِرِ:

يا واحِدَ العرب الذي ... ما في الأنام لَهُ نَظيرْ[2]

وله تسعة أَبْنيةٍ:

الأوَّل: الواحِد[3]، وقد تقدَّم.

الثاني: أَحَدٌ.

[٢٦/ب] الثالث: الوَحيدُ./

الرابع: الوَحِدُ، بكَسْرِ الحاء.

الخامس: الوحَد، بفتْحِ الحاء.

السادس: الوَحْدُ، بإسكان الحاء.

السابع: المَوْحَدُ، على وَزْنِ مَفْعَل.

الثامن: أُحاد.

التاسع: أَوْحَدُ.

أمَّا الأَحَدُ، فاختلَف العلماءُ فيه على قَوْلَيْنِ:

---

(١) في (غ): للعدد.

(٢) مجمل اللغة لابن فارس: (٩١٨)، تفسير الأسماء للقشيري: (٢١٥).

(٣) في (ط): واحد.

أحدهما: أنه بمعنى وَحَد بفتح الواو والحاء، وهو الواحد، والهمزة مُنقلِبَةٌ عن واوٍ، وذلك كَثيرٌ في اللُّغَةِ.

الثاني: أن معناهما مختلِفٌ، والدليلُ عليه ثلاثةُ أُمورٍ:

الأوَّل: أنَّ أَحَدًا نَفْيٌ لما يُذْكَرُ معه مِن العدَد، والواحِد اِسْمٌ لمفتتَحِ العدَد[١].

الثاني: أن قولنا: واحِدٌ، يُسْتَعْمَلُ في الإثبات، وقولنا: أَحَدٌ، يُستعمل في الجحود، تقول في الأوَّل: جاءني واحِدٌ، فتُثْبِتُه وتَنْفي ما عَداه، وتَقولُ في النَّفْيِ: الثاني[٢]: ما جاءَني أَحَدٌ، المعنى لَم يأتِني واحِدٌ ولا اثنان ولا أكثرُ مِن ذلك ولا أَقَلُّ، وتقول: ما جاءني واحِدٌ، فالمعنى نَفْيُ المجيء عن واحِدٍ وإثباتُه لأكثرَ منه في العدَد.

الثالث: أن قولنا: أَحَدٌ، يُستعمَلُ فيما يَعْقِلُ خاصَّةً، وواحِدٌ يُستعمَلُ فيما يَعْقِل وفيما لا يَعْقِل، وقد اعتذَرَ أَهْلُ العَرَبيةِ عن قَوْلِ النّابِغَةِ:

وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ إلّا الأواريَّ[٣]

بالاعتذار الحسَن المشهور، وقد قال بعض علماء العربية: إن الواحِدَ: هو المنفرِدُ بالذاتِ الذي لا يضامُّه أَحَدٌ، والأحدُ: هو المُنْفَرِدُ بالمعنى، يقال للمُتَناهي في الفِعْلِ: هو أَحَدُ الأَحَدِين[٤]، ففرَّق بينهما من هذا الوَجْهِ.

---

(١) تفسير الأسماء للقشيري: (٢١٦).

(٢) سقطت من (ط) و(م).

(٣) ديوانه: (٢٣)، تهذيب اللغة: (١٥/٣٠٦)، تفسير الطبري: (١/١٨٣)، في أبيات:

وقفت فيها أُصَيْلَالًا أسائلها عيَّت جوابًا، وما بالرَّبْعِ من أحد
إلَّا أَوَارِيَّ لَأْيًا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

(٤) شأن الدعاء: (٨٣).

وأمَّا الوَحيدُ، فهو فَعيل مِن فاعِل، وهو الواحِد، ومعناه المنفـرِدُ، قـال الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ [المدثر:١١].

وأمَّا الوَحِدُ فيَحتمِلُ مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: أن يكون فِعْلًا سُمّي[١] به كما سُمّي بسائِرِ[٢] الأَفْعالِ.

الثاني: أن يكون اِسْمَ فاعِلٍ، وفي تَصْريفِ فِعْلِهِ قَوْلانِ:

أحدهما: أن يُقال: وحَد يَحِد وَحْدًا[٣] فهو واحِدٌ ووَحِدٌ بكسر الحاء فَعِلٌ منه، ووحَدٌ بفتح الحاء كالاسم منه.

الثاني: أنه وَحِدَ يَوْحَدُ فهو وَحِدٌ، كما يُقالُ: حَذِرٌ من حاذِرٍ[٤]، وجَزِعٌ من جازِعٍ، وفَطِنٌ في اسمِ الفاعِلِ خاصَّةً دونَ التَّصْريفِ.

وأمَّا وَحَدٌ بفَتْحِ الحاءِ فهو بمعنى[٥] الواحِد المنفرِد، قال النّابِغَةُ:

كـأنَّ رَحْلـي وقـد زالَ النَّهـارُ بِنـا ... يَوْمَ الجليلِ على مُسْتأنِسٍ وَحَدِ[٦]

قال ابن العربي[٧]: ورأيت بعضهم[٨] قد قال: إنه يُصَرَّفُ فِعْلُهُ، فيقال: وحَدَ - بفتح الحاء - يَوْحُدُ - بضمِّها - فهو وَحَدٌ، كما يُقال: حَسُنَ يَحْسُنُ فهو حَسَنٌ.

---

(١) في (غ): يسمَّى.
(٢) في (غ) و(ك): سائر، وكتب فوقها: صح كذا، وأثبتنا ما في (ل) و(ط).
(٣) لم ترد في (ك) و(م).
(٤) في طرة بـ (ك): الصواب من حذر ومن جزع، على أنهما فِعلان، ولعله كان الأصل، فالإصلاح غلط، والله أعلم.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) ديوانه: (٢٦)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: (٥٨)، المحكم والمحيط الأعظم: (٤/٣٠٢)، لسان العرب: (٥/٢٣٧).
(٧) لم ترد في النسخ الأخرى.
(٨) شأن الدعاء: (٨٣).

وأمَّا وَحْدٌ بإسكانِ الحاء، فقال علماؤنا: إذا سُمّي بالمصدر جَرَى ذلك مجرى اسمِ الفاعِلِ وأدَّى[١] معناه، كما يقال: عادِلٌ[٢] وعَدْلٌ.

وأمَّا المَوْحَدُ، فهو مَفْعَلٌ بمَعْنَى واحِدٍ، ويُقال كذلك[٣] إلى المَعْشَرِ[٤]، قال الشاعر:/ [٢٧/ب]

ولكنَّما أَهْلي بِوادٍ أَنيسُه ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[٥]

وأمَّا أُحادُ، فهو فُعالٌ مَعْدولٌ عن واحِدٍ؛ واختلَفَ أَهْلُ العَرَبيةِ هل يُتجاوَزُ به رُباع أَمْ لا، كما اختلَفوا هَلْ هو بمَعْنَى واحِدٍ أم لا على قَوْلَيْنِ، واختلَفوا أَيْضًا في مَثْنَى وثُلاثَ هل هو بمعنى اثنَيْنِ وثَلاثٍ دون تَكْريرٍ أم هو بمَعْنَى اثنَيْنِ اثنَيْنِ وثَلاثٍ ثَلاثٍ بتَقْديرِ التَّكْريرِ، وفي ذَلِكَ تَحْقيقٌ عَظيمٌ بَيَّنّاهُ في سورَةِ النِّساءِ مِن كِتابِ أَحْكامِ القُرْآنِ[٦].

---

(١) في (ط) و(ل): أرى، وفي (غ): أري.

(٢) في (غ): عاذل.

(٣) في (ط) و(غ): ذلك.

(٤) في (ط) و(م): العشر، وذكر ناسخ (ك) أن في إحدى النسخ: العشرة، وصحَّحها.

(٥) هو ساعدة بن جُؤيَّة الهذَليّ، وقبله قوله:

ولو أنه إذ كان ما حُمّ واقعًا بجانب من يحْفى ومن يتودّد

انظر: شرح أدب الكاتب (٢٨٩)، وفيه: «يقول: لو كان هذا الذي لا بد أن يصيبني بجانب من يحفى بي، ومن يتودد، أي من يودني، لكان أهون لما بي، ولكنه إلى جانب من لا يودني ولا مالي بي، والتحفي: الكرامة والترفق، ويقال معناه (أي البيت): لو كان ما أراد أن يصيبني، أصابني بجانب أهلي، ولكنما أصابني وأنا ناءٍ وأهلي بواد، ليس به أنيس هم مع السباع والوحش، في بلد قفر، و«تبغي»: تطلب، و«مثنى وموحد» صفة لقوله ذئاب مثنى وموحد».

(٦) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فانكحوا﴾، وأطال في ذلك رحمه الله.

وأمَّا أَوْحَدُ، فهو أَفْعَلُ من واحِدٍ، وذلِكَ بَيِّنٌ.

وأمَّا الفَردُ، فيُقالُ بإسكانِ الرّاءِ وفَتْحِها وكَسْرِها، ويقال: الفَرِيدُ والفارِدُ بمَعْنًى واحِدٍ، ومِنْهُ قوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام:٩٥]، وهو جَمْعُهُ، كما يُقال: أُسارَى في جَمْعِ أَسير، وقُدامى في جَمْعِ قَديم، وقال الشاعر[١]:

رَبَّيْتُهُم تِسْعَةً[٢] حَتَّى إذا اتَّسَقوا ... أَصْبَحْتُ مِنْهُمْ كَقَرْنِ الأَعْضَبِ الفَرَدِ[٣]

بفتح الرَّاءِ وكَسْرِها، ويُرْوَى: الوَحَدُ بفتح الحاء وكَسْرِها أَيْضًا، ومنه أَيْضًا قَوْلُ النّابِغَةِ:

كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الفَرَدِ[٤]

وهو المُنْفرِدُ الذي ليس له نَظيرٌ ولا مُشارِكٌ.

قال ابنُ العرَبي[٥]: وقد رأيت بعض المتأخرين قال فيه: وفَرْدان على وَزْنِ سَكْرانَ ومثالِه[٦]، وأظنُّه أخذَه من الجَمْعِ، والصَّحيحُ ما قدَّمْتُه فيه.

---

(١) نسبه في «الاعتبار وأعقاب السرور» لابن أبي الدنيا: (٥٨)، إلى امرأة من بني عامر بن صعصعة، وكان لها تسعةٌ من الأولاد، فدخلوا غارًا وأمّهم معهم، فخرجت لحاجةٍ وتركتهم، فرجعت وقد سقط الغار عليهم، فجعلت تسمع أنينهم حتّى ماتوا، فقالت:

إمّا تصبك من الأيّام جائحةٌ ... فما لقي ما لقيت العام من أحد

ربّيتهم تسعةً حتّى إذا اتّسقوا ... أفردت منهم كقرن الأعضب الوحد

وكلّ أمٍّ وان سرّت بما ولدت ... يومًا ستثكل ما ربّت من الولد

(٢) في (ط): سبعة.

(٣) في (ك) فوقها: مَعًا، أي بالفتح والكسر.

(٤) ديوانه: (٢٦)، تفسير الطبري: (٥٤٣/١١)، شرح المعلقات العشر للتبريزي: (٣١١)، تمام البيت:

مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مَوْشِيٍّ أَكارِعُهُ ... طاوِي المَصِيرِ كَسَيفِ الصَّيْقَلِ الفَرَدِ

(٥) قوله: «قال ابن العربي» لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من (ط).

وأمَّا الوِتْرُ، فهو عِبارة عن كل عَدَدٍ لا زَوْجَ لَـهُ، وهو التَّوُّ، ومنه الحديث: «الاستجمارُ تَوٌّ»[١].

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً وعَقيدَةً

وفيه سِتُّ مَسائِلَ:

المسألة الأولى: في تَحْقيقِ مَعاني هَذِهِ الأَلْفاظِ

اعلَمـوا أن حَقيقَـةَ الواحِـدِ: هـو[٢] الـذي لا يَنْقَسِمُ ولا يَتَزَيَّـدُ، نُقِـل إلـى الجُمْلَةِ الجامعة، وإلى[٣] الرجل الذي لا نَظيرَ لَهُ مَجازًا، وعليه يَتَرَكَّبُ الوَحَدُ[٤] والوَحِدُ[٥] والوَحيدُ.

وأمَّا حَقيقَةُ الأَحَدِ[٦]، فَقَدْ أَشْكَلَتْ على الخلْقِ حَتَّى عَوَّلَ المُحَقِّقـون فيـه على أنَّ الواحِدَ مُفتَتَحُ العَدَدِ، والأَحَدُ: مَوْضوعٌ لِنَفْيِ ما يُذْكَرُ مَعَهُ مِن العَـدَدِ[٧]، ولِذَلِكَ نَستعمِلُ[٨] قَوْلَنا «أَحَدٌ» في النَّفْيِ دون الإِثْباتِ.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه كتاب: الحج، باب: بيان أن حصى الجمار سبع برقم ١٣٠٠ (٢/٩٤٥- عبد الباقي)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٥/ ١٤٧) برقم: ٩٣٢١، من طريق معقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وأخرجه بلفظ آخر أحمد (١٤١٢٨)، وعبد الرزاق في المصنف (٩٨٠٤) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير به.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ك): إلى.

(٤) في (غ): الوُحُد.

(٥) في (غ): الوحَد.

(٦) في (ك): أحد، الأحد، أثبت الناسخ الوجهين مع التصحيح.

(٧) في (ل): العدة.

(٨) في (ط) و(م): يُستعمل.

وهذا القَوْلُ نَظَرٌ[١] إلى الظاهر من الألفاظ، وعُدولٌ عَن بَحْثِ المعاني، وحقيقتُه ليست مَبْنيةً على المعدود، وإنَّما هي موضوعَةٌ لعدَم التجزّي، لكن كُلُّ مُتَجَزِّئٍ[٢] مَعدودٌ، فالعدَدُ من لوازِمِهِ لا من حقائقه، وبَيْنَ الحقيقَةِ واللّازِمَةِ[٣] تَبايُنٌ عَظيمٌ، وقد غَلِط في الحقائق لأَجْلِ جَهْلِهِم بالفرق بين الحقيقة واللّازم كثيرٌ مِن الكُبَراءِ، لأنَّه غَرَضٌ لا يُطيقُهُ إلّا طَويلُ النَّفَسِ في النَّظَرِ، وضَرْبٌ لا يبطِشُ فيه إلّا شَديدُ السّاعِدِ/ في وَقائِعِ الفِكَرِ. [٢٨/أ]

وأمَّا قول علمائنا: إنه لا يُستعمل إلا في النَّفْيِ فباطِلٌ، ألا ترى أنه يُقال: جاء أَحَدُ الثلاثة، ويُرادُ واحِدُ الثلاثة[٤]، وأَظْهَرُ من هذا وأَعْظَمُ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، حتى قال المحققون من علمائنا: إن قولك: «أَحَدٌ» اِسْمٌ اختصَّ به الباري مِن لفظِ الواحِدِ، كما اختصَّ بالرحمن من لفظ الرحمة، ولذلك لم يُستعمل أَحَدٌ إلا في مَن يَعْقِل، والواحِدُ: يُستعمل في من يعقِل ومن لا يعقِل، وهذه الخَصيصَةُ[٥] إنَّما كانت له لاختصاص الباري تعالى به، وحَقيقَةُ الأَحَدِ: الواحِدُ الذي لا يكون معه عَدَدٌ، ولذلك جرى في النفي الذي لا معدودَ فيه ولا عَدَدَ معه أَكْثَرَ من جَريانه في الإثبات.

وأمَّا الوِتْرُ فقال بعض علمائنا: إن حقيقة الوِتْرِ واحِدٌ لا زَوْجَ له، وليس ذلك صَحيحًا، لأنَّ الثلاث وِتْرٌ ولها زَوْجٌ، وكذلك كُلُّ وِتْرٍ من العدَد، فحقيقته إذن[٦] كلُّ عَدَدٍ لا يَنْقَسِمُ على الصِّحَّةِ، وأُطلق على الباري سبحانه عِبارةً عن استحالَةِ الانقسام أَصْلًا.

---

(١) في (غ): نظير.
(٢) في (ط): مُتَجَزٍّ.
(٣) في (ط): الملازمة.
(٤) قوله: «ويراد واحد الثلاثة» سقط من (ك).
(٥) في (ط): الخاصية.
(٦) في (ط) و(ل): إذًا.

وأمَّا الفَرْدُ، فحقيقتُه: الذي لا شِبْهَ له، وهو مَجازُ الواحِدِ، فصار الفَرْدُ حَقيقَةَ مَجازِ الواحِدِ، وهذا[١] من أَبْدَعِ أَنْواعِ التَّحْقيقِ.

المسألة الثانية: في حَقيقَةِ التَّوْحيدِ

هو تَفْعيل من وحَّدت، وهو على ثلاثة أنواع:

الأوَّل: وهو أشرفها، تَوْحيدُ الله لنفسِه، وهو بوَجْهَيْنِ:

أحدهما: عِلْمُهُ بأنه واحِدٌ كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:١٨].

الثاني: إِخْبارُهُ عن وَحْدانيتِه كقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٢].

الثاني مِن الأوَّل: تَوْحِيدُه للخَلْقِ بإعطاء التَّوْحيدِ لهم وتوفيقِهم له.

الثالث: تَوْحيدُ الخلق له، وهو اعتقادُهم أنه واحِدٌ.

الرابع: شَهادَةُ الخَلْقِ له، كقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:١٨].

المسألة الثالثة: في تَرْكيبِ المَعْنَى الاِعْتِقادي على الشَّرْحِ اللُّغَوي

إذا تَحَقَّقْتُمْ - وَفَّقَكُمُ الله - حَقيقَتَهُ، فاعلَموا أنَّ الباري واحِدٌ في ذاته بالوجهين؛ الحقيقة والمجاز.

أمَّا الحقيقة فإنَّه لا يَنْقَسِمُ؛ وبذلك صار واحِدًا، ولكِن ما لا يَتَجَزَّأ على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: يَنثَني[٢]، كالجَوْهَرِ والنُّقْطَةِ.

---

(١) في (ل): هو، وأشار إليه ناسخ (ك).

(٢) في (ط): يتثنى، وفي (م): يثنى.

والثاني: لا يَنثَني، وهو الله سبحانه، فإنه لا يَنْثَني أَيْ لَيْسَ بمُفْتَتَحٍ للعدَد، ولا يُشْبِهُهُ أَحَدٌ، ولذلك[١] صار واحِدًا حَقيقَةً.

وأمَّا بالمجاز، فإنه لا[٢] نظير له، لاستحالة الاتصال بالأشكال، ووجوبِ كونه مُتَوَحِّدًا بصفاته، ولا شريك أيضًا له[٣]، فصار واحِدًا في ذاته بعدَم التجزّي، واحِدًا في صفاته، واحِدًا في أفعالِه ومخلوقاتِه، وكلُّ واحِدٍ من هذه الأوجه/ الثلاثة واجِبٌ في وَصْفِهِ، فلا قَسيمَ له في الذات، ولا شَبيهَ له في الصفات، ولا شَريكَ له في تدبير المصنوعات، لأنه لو كان مُنْقَسِمًا كان قابِلًا للتركيب، وما احتمل التركيب مُحْدَث، وما احتمل القِسْمَةَ ليس بواحِدٍ، بل يكون شيئين فأكثر من ذلك، ولو كان له شَبيهٌ في صفاته كان مُسْتَحِقًّا للإلهية كاستحقاق مَن هي له، وأدى ذلك إلى القول بتناهي[٤] مقدوراتهما[٥]، ووَجَبَ به حدَثُهما. [٢٩/أ]

ولو كان له شريك في مصنوعاته وكان جائِزًا وُقوعُ التمانُعِ بينهما لتصوُّرِ اختلاف المُرادَيْنِ، وأدى ذلك إلى عجزهما أو عجز أحدهما، والآخَر هو الإله، فوجَبَ لذلك وَصْفُ الواحِدِ له بالوُجوهِ الثلاثة على كَمالِ[٦] مَعانيها.

---

(١) في (ط) و(ل): بذلك، وفي (غ): ذلك.

(٢) في (غ) و(ك): فلا، ووَضَعَ فوقها صـ، وفي الطرة: فإنه لا، ووضع فوقها: صح خـ، وهو الذي أثبتناه، وكذلك هو في (ل).

(٣) في (ط): له أيضًا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): مقدراتها، وفي (غ) و(م): مقدراتهما.

(٦) في طرة بـ(ك): كل، وفوقها علامة التصحيح، فصحَّ الوجهان، ما أثبتنا وما بالطرة.

المسألة الرابعة:

اختلف الناس في الوحيد، فمنهم من قال: إن الباري تعالى لا يوصف به لأنه وَرَدَ مَوْرِدَ الذَّمِّ، قال الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر:١١]، يعني: مُفْرَدًا فَقيرًا لا مالَ له ولا وَلَدَ، ثم خلقتُ له المال والولد.

ومنهم من قال: إن قوله «وَحيدًا» وَصْفٌ راجِعٌ إلى الباري تعالى: التقدير[١]: ذرني ومن خلقته وحدي، لم يَشْرَكني فيه أَحَدٌ، فأنا أتولّى عذابَه يَوْمَ القيامة كما تَوَلَّيْتُ خلقَه.

وحقيقة العبارة فيه على ألسنة العربية أن قوله «وَحيدًا» على التأويل الأَوَّلِ حالٌ مِن قولك: مَن الذي يَعودُ عليه ضمير المفعول المحذوف، التقدير: ذرني ومن خلقتُه وَحيدًا، وعلى التأويل الثاني يكون وَحيدًا[٢] حال من ضمير الفاعل، وهي التاء في قوله: خَلَقْتُ، وهذا منهج ضعيف، لا تثبت بمثلِه[٣] أسماءُ الباري وأوصافُه، والذمُّ عليه أَغْلَبُ وفيه أَظْهَرُ.

المسألة الخامسة: في الفَرْدِ

وهو كما قلنا: اسم لم يرد به كتاب ولا سنة، لكنه لمّا كان في معنى الواحِدِ سُمّي به على أحد القولين في تسميته؛ بما هو في[٤] معنى مَدْحٍ مِمّا لم يرد به أَثَرٌ، والمختار تَرْكُهُ، لأن فيما وَرَدَ غِنًى عنه.

المسألة السادسة: في الوِتْرِ

وأَمَّا الوِتْرُ فإذا كانت حقيقتُه أنه لا يَنْقَسِمُ، فذلك هو الباري بالحقيقة، لاستحالة تأليفه[٥] وتبعيضه والتجزّي عليه.

---

(١) في (ط) و(ل): فقال: التقدير.

(٢) سقط من (ط) و(ل).

(٣) في (غ): لمثله.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في طرة بـ(ك): في نسخة: تألُّفه.

الفصل الرابع: في التَّنْزِيلِ

إذا علمتم معنى الواحِدِ بما قدَّمناه فلِلَّهِ سبحانه في ذلك أَحْكَامٌ يختصُّ بِها، أمّا أحكامُه في الواحِدِ فخمسَةٌ:

الأوَّل: أنه لا يصحُّ الخروج عن مُلْكِهِ.

الثاني: أنه لا يجوز عليه التَّشْبيهُ[١].

[٢٩/أ] الثالث:/ أنه لا يجوز عليه التَّبْعيضُ.

الرابع: أنه لا حَدَّ لسُلْطانِه.

الخامس: أنه لا يجوز الاتِّكالُ على غيره.

وأمَّا أحكامه في الأَحَدِ: فإنه لا يجوز عليه الاتصال والمُماسَّةُ، ولا تصحُّ[٢] فيه الزيادة والنقصان.

وأمَّا الفَرْدُ: فحكمه فيه أنه لا تصح له الزوجة والولد.

وأمَّا الوِتْرُ: فحكمُه فيه أنه لا يوصَفُ بصِفَةٍ يَصِحُّ وَصْفُ غَيْرِهِ بِها، إذ له فيه اختِصاصٌ ومُبايَنَةٌ، وفي ذلك كلام طويل ذَكَرْناهُ في كُتُبِ[٣] الأصول.

المنزلة الثانية للعبد:

وهي لا تكون له بالحقيقة؛ فإنه يتجزَّأ ويَتَبَعَّضُ، ولكن تكون[٤] له بالمجاز من معناه أَحْكَامٌ جِماعُها ألَّا[٥] يكون له نَظيرٌ من الخَلْقِ في عِلْمِهِ ولا في

(١) في (غ): التثنية.

(٢) في (ط): تجوز.

(٣) في (ط): كتاب.

(٤) في (ط): يكون.

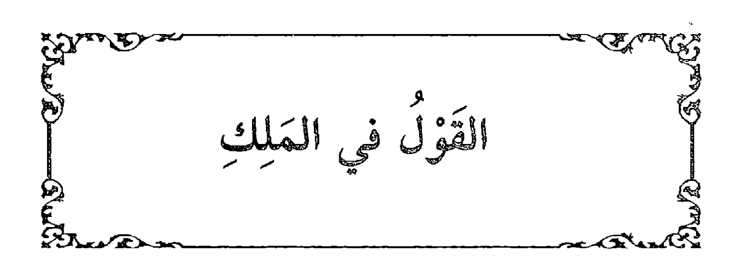
(٥) في (ط): لا.

إيمانه ولا في عَمَلِهِ[١]، فيكون حينئِذٍ واحِدًا في أبناءِ جِنْسِهِ، وهذه المنزلة هي[٢] لمحمَّدٍ ﷺ، ويَتَفاضَلُ الخَلْقُ بَعْده[٣] فيها تَفاضُلًا يَعْجَزُ الخَلْقُ عَن إِحْصائِهِ.

(١) تصحفت في (ط) إلى عقله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في باقي النسخ: بعدُ.



القَوْلُ في المَلِكِ

وهو الثاني من أسماء التنزيه:

اعلَموا - وفَّقكم الله وأَرْشَدَكُم - أنَّ معرفتَكُم بهذا الاسم من أَوْكَدِ أبواب التوحيد، ومن مُهِمَّاتِ الأسماء، لأنَّ باب التَّعْديلِ والتَّجْويرِ[١] يَدورُ عليه، ووَصْفَ التنزيه والكمال في الإثبات مَعًا[٢] يَستنِدُ إليه، وفيه أَرْبَعَةُ فُصولٍ:

الفصل الأول: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

وفيه ثَلاثُ صيغٍ: المَلِكُ والمالِكُ والمليكُ، وقد وَرَدَ القرآن بالكُلِّ، قال الله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٣]، و﴿مَالِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر:٥٥]، وجاء في الأخبار كثيرًا، وجاء في حديث أبي هريرة من طريق شُعَيْبٍ: المَلِك، ومن طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ[٣]: المليك، بالياء للمبالغة.

الفصل الثاني في مَعْناهُ لُغَةً

وقد اتَّفَقَ أرباب اللِّسان على أنه في اللغة دائر على الشدِّ والرَّبْطِ[٤]. ومنه قولهم: ملكتُ العجين: إذا أُحْكِمَتْ جَميعُ أجزائه والتأمَت.

---

(١) في (غ): التجويز، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): معنى، وما أثبتناه صحَّحه بـ (ك).

(٣) في (ك): حُصَيْن.

(٤) ينظر تفسير الأسماء لأبي إسحاق الزجاج: (٣٠).

ومَلَكْـتُ كفِّي بـالطَّعْنِ: إذا أحكمـتَ التـصرُّفَ[1] بـه واسـتَوْلَيْتَ بالمعرفة والقدرة عليه. قال قَيْسُ بن الخَطيمِ[2] يَصِفُ طَعْنَةً:

مَلَكْـتُ بهـا كَفِّـي فـأَنْهَرْتُ فَتْقَهـا　　　يَرَى قائمٌ مِن دونِها ما[3] وراءَها[4]

وقال أَوْسُ بن حُجْر يَصِفُ قَوْسًا:

فملَّكَ باللِّيطِ الذي فَوْقَ قِشْرِها　　　كغِرْقِيءِ بَيْضٍ كَنَّه القـيْضُ مـن عَـلِ[5]

يعني بقولِه: ملَّكَ أي شَدَّ، ويُقال لعَقْدِ النكاح: إمْلاكٌ، لما يَـرْتَبِطُ بـه مـن الحِلِّ وصِلَةِ الرَّحِمِ وغَيْرِ ذلك مِن الأَحْكامِ.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً

وفيه/ سَبْعُ مَسائِلَ[6]: [٢٩/ب]

---

(١) في (ط): التصريف.

(٢) في (ط) و(غ) و(ل): الحطيم بحاء مهملة، وهو قيس بن الخطيم الأوسي، له ترجمة في الإصابة: (٣-٢٦٦)، والأصمعيات: (١٩٦)، والشعر والشعراء: (٢٨٠).

(٣) في (ط) و(ل) و(م): من.

(٤) ويُروى أيضًا: يُرى قائمًا، وهو الذي في (ط) و(ل) و(م)، وقبله قولُه:

طعنـت ابـن عبـد الله طعنـة ثـائر　　　لهـا نفـذٌ لـولا الـشّعاع أضـاءها

انظر: تهذيب اللغة للأزهري: (١٤٩/٦)، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: (٩٨).

(٥) هـو لأوس بـن حجـر، ديوانـه: (٩٧)، معجـم مقـاييس اللغـة: (٣٥٢/٥)، إصـلاح المنطق: (٢٦)، المحكم : (٥٧/٧)، قال في تهذيب اللغة (١٥٠/١٠)، «حكى أبو عبيد عن الأموي: وأنشد غيرُه لأوس بن حجر يصف قوسًا»، فذكر البيت، ثم شرحه فقال: «قال: ملّك: شدد، كما تملك المرأة العجين تشد عجنه، أي ترك من القشر شيئًا تتمالك القوس به، يكنها لئلا يبدو قلب القوس فتتشقق، وهم يجعلون عليها عقبًا، إذا لم يكن عليها قشر».

(٦) التقديم بذكر رؤوس المسائل غير وارد بـ (ل) و(م).

الأولى[١]: في ذِكْرِ اختلافِ النّاسِ فيهِ.

الثانية: في كَوْنِهِ من صفات التنزيل والكمال واحتمالِهِ للأفعال.

الثالثة: في أي الصّيغِ أَبْلَغُ فيه وأَعَمُّ[٢].

المسألة[٣] الرابعة: أَيُّ الاسمين أبلغ من اسم مَلِك أو مالِك؟

الخامسة: في لفظ الملِك الوارد في الشرع الذي تنبني عليه الأحكام أَهو حقيقةٌ أم مَجازٌ؟

السادسة: في وصف الكافر بأنه مالك.

السابعة: هل يُسَمَّى الباري بسُلْطانٍ[٤]؟[٥]

المسألة الأولى: في ذِكْرِ اختلاف النّاسِ فيهِ

فمنهم من قال: حقيقة المُلْكِ: القدرة على الإنشاء والإيجاد، ويكون معناه على هذا الوجه معنى قولنا: «إِلَهٌ»، لأن الإله هو: القادر على الإيجاد والإنشاء، وهو قول أكثر علمائنا[٦].

الثاني: أنَّ حقيقة المُلْك جَوازُ التصرف على الإطلاق، وهو اختيار إمام السنة أبي الحسن في كتاب التفسير الكبير المسمى بالمختزَن[٧].

الثالث: قال بعضهم: هو المتصرِّفُ على الإطلاق[٨].

---

(١) في (ط): المسألة الأولى.

(٢) بعدها في (غ): وفي مسائل.

(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) قوله: «الأولى: في ذكر اختلاف الناس... هل يسمى الباري بسلطان» سقط من (ل).

(٥) قوله: «الرابعة: أي الاسمين أبلغ... هل يسمى الباري بسلطان» سقط من (غ).

(٦) القشيري في تفسير الأسماء: (٧٣)، والإرشاد: (١٤٥).

(٧) مجرد المقالات: (٤٧).

(٨) وهو اختيار الزجَّاجي في اشتقاق أسماء الله: (٤٣).

الرابع: أن المَلِك: هو الذي لا يتطرَّق إليه نقص ولا يُعْجِزُه أمر.

وكلُّها راجعٌ إلى معناه لُغَةً لمن تثبتَه[١]، وكذلك كل اسم منها، فإن الشدَّ والرَّبْطَ وجوازَ التصرُّفِ ثَمَرَةُ القُدْرَةِ، والقُدْرَةُ سَبَبُه، فتارة يُعبَّر عن المعنى بسبَبِه، وتارة يُعبَّر عنه بثَمَرَتِه، كما قرَّرناه في كتب الأصول، وهكذا كل اسم، وستراه بَعْدُ إن شاء الله.

وعلى كُلِّ الأقوال فلا مَلِك[٢] في الحقيقة إلا الله وحده، لأنا إن قلنا: إن المالك هو القادر على الأشياء، فهو سبحانه[٣] المنفرد بذلك.

وكذلك إن قلنا: هو الذي يجوز له التصرف على الإطلاق، فهو الله وحده، لأن من عَداه[٤] لا يتصرَّفُ على الإطلاق، وإنما تصرفُّه محجور مقصور على أوصاف، مخصوص بوجه، مُقَدَّرٌ بوقت.

وإن قلنا: هو الشدُّ والرَّبْطُ، فمن يَشُدُّ ويَرْبِطُ إلا اللهُ وحده، وهل الشدُّ والربطُ إلا بالقدرة التي تصدر عنها المخلوقات.

وإن قلنا - وهو الصحيح -: إنه الذي لا يتطرَّقُ إليه نَقْصٌ ولا يُعجزه أَمْرٌ، فَبَيِّنٌ أنه[٥] الله وحده، ولا يقال لغير الباري مَلِكٌ إلّا على المجاز، بمعنى جواز التصرف خاصة لا بغيره فإنه مُحالٌ، إلا لله فإنه واجب، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [المؤمنون:١١٧].

---

(١) في (ط): يثبته.

(٢) في (ط): مالك.

(٣) لم يرد في (ط).

(٤) قوله: «لأن من عداه» سقط من (غ).

(٥) في (غ): أن.

المسألة الثانية: اختلف الناس هل هو من صفات الذات أم من صفات الفعل؟

وذلك يترَّكب على معناه اللغوي الذي تقدَّم ذِكْرُه؛ وإنَّما صار من صار إلى أنه من صفات الفعل لاعتقاده أن المَلِك هو المتصرِّفُ، وذلك يَستدعي وجودَ الموجودات، وقد/ كان الله ولا شيءَ غَيْره، فركَّب عليه أن المُلْكَ من صِفات الأفعال، وأنه إنَّما صار مَلِكًا بعد وجود الأفعال، وقد قدَّمنا أن حقيقة المُلْكِ القدرة على الإيجاد وجوازُ التصرف، وبذلك[1] يكون المالِك[2] مالكًا لأعيانٍ تصرَّفَ فيها أو لَمْ يَتَصَرَّفْ لمّا كان التصرُّفُ له جائزًا، إذ[3] كان عليه قادرًا، أو بصفةٍ من يقدِرُ عليه. [٣٠/أ]

ونحن نعتقد ونقولُ بما ثَبَتَ من الأدلة أنَّ الباري لم يَزَلْ مَلِكًا على معنى أنه قادِرٌ على الإيجاد، جائِزٌ له التصرُّف على الإطلاق، والمعدوم مملوكٌ في حال عدَمه، أي مملوك له إيجاده[4]، جائِزٌ له أن يوجِدَهُ كيف أراد، فإذا وُجِدَ تصرَّف فيه سبحانه كيف شاء.

وكما قلنا: إن المعدوم مقدورٌ له ومعلوم[5] ومذكور، ولا يقتضي وصفنا له بذلك وجودَه وثبوتَه، لأن جميع ما أضفناه إليه ووصفناه به يرجع إلى غيره، من عِلم العالِم به[6]، وقُدْرَةِ القادر عليه، وذِكْرِ الذاكر له، فكذلك مُلْكُ المالك إياه، وهذا دَقيق، يأوي إلى عَظيمٍ من التحقيقِ، وفيه غُنْيَةٌ لمن أَنصَفَ وكان له لُبٌّ.

---

(١) في النسخ الأخرى: لذلك.

(٢) في (ط): الملك.

(٣) في (ط) و(ل): أو.

(٤) في (ط) و(م): إيجادٌ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في النسخ الأخرى: له.

المسألة الثالثة: في كونه ملِكًا، هل هو كَوْنُهُ قادِرًا أم لا؟

نقول[١]: قال بعض علمائنا: إنه لا معنى للمَلِكِ أكثرُ من أنه القادر؛ وقال بعضهم: إنها صفة للقادر، إذا كان عليها قيل[٢]: إنه قادر مالك، وكان له مُلْكٌ، ومعنى ذلك جواز التصرف له على الإطلاق كما بيَّنّاه، فتكون[٣] نسبة التصرف إليه مع ارتفاع الحَظْرِ عنه وانتظار الإذن من غيره مُرْتَفِعًا عن صفته، وبه يَتِمُّ المعنى ويَكْمُلُ المقصود[٤].

وقال بعضهم: المَلِك: الذي له الكمالُ في التنزيه عن النقصِ، والاستيفاءُ لصفات الجلال، وهو حقيقته.

فإن قيل: فالذي يقول من علمائكم: إن المَلِك هو القادر قد ساعد القَدَرِيةَ[٥] على تفسير المُلْكِ بالقُدرة.

فالجواب: أنه لا سواءَ بينهم، لأنا نعتقد أن الله هو القادر على الإيجاد وحده[٦]، وهم يقولون: إن العبد يقدر على الإيجاد، وذلك باطل قَطْعًا حَسَبَ ما بيَّنّاه في كُتب العقائد[٧].

وفيه بعد ذلك تَفْصيلٌ طويل لا يدخل في الاختصار، إنما هو من التكميلات والتتميمات لِما سبق عليها من التوطئة والمقدمات.

---

(١) سقطت من النسخ الأخرى.

(٢) جواب شرط: إذا كان عليها.

(٣) في (ط): فيكون.

(٤) في (ط) و(ل): المقصد.

(٥) ومنهم الجبائي، وقد رد عليه الأشعري في تفسيره، مجرد المقالات: (٤٧).

(٦) في (ط): وحده على الإيجاد.

(٧) في مسألة خلق الأفعال، انظرها في: مجرد المقالات: (٩٠)، أصول الدين للبغدادي: (١٣٣-١٣٤)، المغني في أصول الدين للمتولي: (٣٤)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٣٢٣)، في باب الاستطاعة.

لُبابُه: أَنَّ مُلْكَ الله عامٌّ لكل موجودٍ؛ كان من كسب العباد أو[١] لا كسب لهم فيه، كما هو به عالمٌ لا يَشِذُّ شيء عن مُلكه، كما لا يخرج عن عِلمه، وهم يقولون: إن أفعال العباد[٢] لا يملكها الله، تعالى عن قولهم، وقد علم الكل أن صفة[٣] المُلك مدحٌ وتعظيم، فكيف يُسْلَبُ عنه بعض مُتَعَلَّقاتِها؟ وأيُّ فرق بين سَلْبِ البعض أو سَلْبِ الكُلِّ/ لاستحالة صفة النقص عليه ووجوب الكمال له؟ [٣٠/ب]

فثبت أنه مالِكٌ لكل مملوكٍ، عالمٌ بكل معلوم، وأنهما قَرينانِ لا يجوز أن يذهب مملوكٌ عن مُلكه، أو يخرج مَقْدورٌ عن قُدْرَتِهِ، كما أخبر تعالى عن صفتِه بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه:٤-٥]، وهذا فَنٌّ يجب الاعتناءُ به في معنى أسماء الله وصفاته لما بيَّنّا[٤] من انبِناءِ[٥] التعْديلِ والتجْويرِ[٦] عليه.

وأَصْلُ العقيدة الصحيحة في ذلك أنه المالك لكل فِعْلٍ، ولا يصح أن يكون عليه حَظْرٌ من حاظِرٍ، فوجب أن يَحْسُن منه جميع ما فَعَلَ على الابتداء[٧]، ولا يصح أن يقبُح منه شيءٌ[٨]، لاستحالة أن يكون غير مالك[٩] لشيء، أو أن[١٠]

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): أم.

(٢) في (ط): العبد.

(٣) في (ط): صفات.

(٤) في (ل): بيناه.

(٥) في (م): انتفاء، وهو تصحيف، وفي (غ): ابتناء.

(٦) في (غ): النحو، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): ولا يصح أن يكون على الابتداء، وفي (م): الابتلاء.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ك) و(غ): ملِك.

(١٠) سقطت من (ط)، وفي (ل): وأن.

يكون عليه زَجْرٌ ونَهْيٌ، فيجب الحكم بتحسين جميع أفعاله، وحصل الفرق بينه وبين غيره من حيث يمتنع فيه مِثْلُ وصفه.

وهذا مَعْنًى فاتَ القدَرية، لا يقدرون عليه ولا يعتقدون الحق فيه، وإذا انتهيتَ إليه تحقّقْتَ سِرَّ القدَر والقضاء الذي انفرد فيه سبحانه بالحكم والإمضاء، وعن هذه الجملة عبَّر النبي ﷺ بقوله: «سبحان ذي المُلْك والملكوت، سبحان ذي العزَّة[1] والجبروت»[2].

المسألة الرابعة: أي الاسمين أبلغ من اسم مَلِكٍ أو مالِكٍ؟

اعلَموا - وفَّقكُم الله وبصَّركُم - أن هذا بابٌ يتعلَّقُ باللغة، فتعمَّقَ فيه أربابُها وتسوَّروا على معنى العقائد فيه بتكلُّفِهم ما ليس من بابِهم، والتطويل باستيفاء الجمل والتفاصيل يقطع بالغرض المفترض، فنخص القول بمعنى لطيفِ الجِزْمِ[3]، مُستولٍ على العِلْمِ، فنقول:

ذَهَبَ قوم: إلى أن قولَنا: «مالِك» أبلغ، لأنه أعمُّ، لثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنك تُضيفه إلى الخاص والعام فتقول: مالك الدار والثوب والدابة، كما تقول: مالك الملوك ومالك الأرض.

---

(١) سقطت من (م)، وفي (ل): القدرة.

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده برقم ١٠ (٨٤/١)، والطبراني في الأحاديث الطوال برقم ٣٦ (ص٢٦٦)، وأبو الشيخ في العظمة برقم ٣٨٦ (٨٢١/٣)، وبرقم ٤٨٩ (٩٦٥/٣)، وبرقم ٥٣٤ (١٠١٤/٣)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٢٥٨ (ص١٨٣- الربيش)، والبيهقي في شعب الإيمان: (١٨٢/١ برقم ١٦٦)، وصحَّحه الحاكم على شرط البخاري (٤٥٠٢)، وتعقبه الذهبي بقوله: (منكر غريب، وما هو على شرط البخاري، عبد الملك ضعيف، تفرد به).

(٣) (ل): المحرم، وهو تصحيف.

الثاني: أنه ينطلق على «مالكٍ» القليل كما ينطلق على «مالك» الكثير، ولا يُقال: «مَلِك» إلا على الكثير.

الثالث: أنك تقول: مالك المُلك ولا تقول: ملِك المُلك، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران:٢٦].

وذهب قوم: إلى أن «مَلِكًا» أعمُّ من «مالِك»، لثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنك تقول: مَلِك الطيور والجوارح[١]، كما تقول: مَلِك الآدميين، ولا تقول: مالك الطيور.

الثاني: أن المَلِك: من اتسَعَ مُلكه.

الثالث: أنَّ «مَلِكًا» بناؤه فَعِلٌ، و[٢]مالِكًا[٣] بناؤه فاعِل، وفَعِل أَبْلَغُ من فاعِل، كجزِعٍ من جازِعٍ، وحذِرٍ من حاذِرٍ.

فإذا قابلت بين هذه الستة الأوجُهِ وجدت أن «ملِكًا» أَوْسَعُ مُتَعَلَّقًا من «مالكٍ»، وأَبْلَغُ منه بِناءً، وأَمدح منه ذِكْرًا، والله أعلَم./ [٣١/أ]

المسألة الخامسة: في لفظ الملِك الوارد في الشَّرْعِ الذي تنبني عليه الأحكام أهو حقيقة أم مجازٌ؟

الجواب: أن هذا[٤] كلَّه توسع ومجاز، والمعنى فيه والمقصود به الفرق بين من يجوز له التصرف وبين من لا يجوز له.

---

(١) تحرَّفت في (ل) و(م)، وفي (غ): بجوارحها.

(٢) قوله: «ملكًا بناؤه فعل و» سقط من (ك) و(ل)، وما أثبتناه من (غ) و(ط) و(م)، وهو الأشبه.

(٣) في (غ): مالك.

(٤) سقط من (غ).

فإن قيل: قد قلتم: إن معنى كونه[١] مالكًا جواز التصرف له، فإذا كان المالك في الشرع من يجوز التصرف له[٢] فاجعلوه حقيقة فيه.

فالجواب: أنا قلنا في حقيقة المالك: من يجوز له التصرف، على الإطلاق، ومعناه: ابتداء من غير إِذْنِ آذِنٍ[٣] ولا حظر حاظر، ولا تجويز ولا تخصيص ولا تعيين، والمتصرف شرعًا إنما تصرف بعد هذه الشروط والتجويزات كلها.

فإن قيل: فلِمَ[٤] يكون ذلك مجازًا مع استعماله في اللغة وإطلاقه في الشريعة؟

الجواب[٥]: أنا نقول: كل إطلاق لا بُدَّ له من حقيقة ومجاز، وقد قلنا: إن الحقيقة فيه ما أوضحناه، وأن المجاز سِواه، ولا يتصوَّر أن تكون له حقيقة غيره، وأن المجاز بعدُ ما ذكرناه.

فإن قيل: وكيف تختلف اللغة في هذا القول، والحقيقةُ والبيانُ وَقَعَ باللغة عنها فوجب أن يكون بمعناها؟

الجواب[٦]: أنَّا نقول: وقع البيان باللغة العربية عن وصف الرَّبِّ بأنه مَلِك ومالِك[٧]، وعن وصف العبد بأنه مالِك ومِلِك، واستحال أن يجريَ الوصفُ فيهما على معنىً واحد لاستحالة التماثلُ، فوجب التباينُ فيه، فكانت الحقيقة للرّبّ أقربَ لأنها له بالاستحقاق وعلى الكمال والوجوب، وكان المجاز

(١) في (غ): قوله.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): له التصرف.

(٣) سقطت من (ل).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): ولم.

(٥) في (ط): فالجواب.

(٦) في (ط): فالجواب.

(٧) في (ط): مالك وملك.

للعبد لأن المُلْكَ له موهوبٌ[١] هبةَ عاريةٍ ناقِصٌ، وإلى هذا كله وقعت الإشارة بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦].

المسألة السادسة: في وصف الكافر بأنه مالِك[٢]

فقال بعضهم: إن الله تعالى يُملِك الكافر، واستظهر على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٧].

وقال بعضهم: إن الله لا يُملِك الكافرين، والذي آتاه الله الملكَ إبراهيمُ، وهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: اللغة، وذلك أن الله تعالى قال بعده: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾، أي: لأن آتاه الله[٣] المُلْك[٤]، المعنى: أنه اغتر بالمُلْك الذي أعطاه الله إيّاه، فجادل إبراهيمَ عليه السلام[٥] في الله، فالذي جادل مغترًّا بالله[٦] مغترًّا بالمُلْك هو الكافر، فكانت مُحاجَّةُ الكافر بالمُلْكِ، فقال: أنا أُحيي وأُميت، وكانت مُحاجَّةُ إبراهيم بالنبوَّة، لِأَنْ آتاه الله العِلْم، ولذلك بُهت الكافر.

وأمَّا الحقيقة فإنَّ إبراهيمَ لم يكن وقت المُحاجَّة مَلِكًا، وإنَّما كانت له نبوَّةٌ مبتدأةٌ محفوفةٌ بالمكارِه والثواب، واستمرت الحال كذلك من الامتحان/ إلى حينٍ. [٣١/ب]

---

(١) في (غ): موهوب لموهوب.

(٢) المسألة السادسة والسابعة ساقطتان من (ل).

(٣) سقط من (غ).

(٤) قوله: «أي لأن آتاه الله الملك» سقط من (ط) و(م).

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٦) قوله: «مغترًا بالله» سقط من (ط) و(ل) و(م).

يُحَقِّقُه: أن الله تعالى قال مُخْبِرًا عن الكافر في قصة يوسف عليه السلام[١]: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف:٤٣]، فصحَّ أن الكافر سُمّي[٢] به، لكِن الفَرْقُ بينه وبين الخالق يَتَبَيَّنُ في المنازل والمعاني في الفَصْلِ الرّابعِ.

المسألة السابعة: هل يُسَمَّى الباري بسُلْطانٍ؟

وبَيانُه يأتي في اللواحق مع نظائره، إن شاء الله تعالى[٣].

الفَصْلُ الرّابعُ: في التَّنْزيل

اعلَموا أنَّ المرء إذا انتهى إلى هذا المقام من المعرفة حصَل بين منزلتين:

إحداهما: عِلْمُه بربه.

والثانية: عِلْمُه بنفسه، وهذه حالُه في كل اسمٍ منها.

أمّا[٤] المنزلة الأولى وهي علمه بربه، فقد تحقَّق المُنْتَهي إلى هذا الأَمَدِ أنه المَلِك الذي يَستغني في ذاته العُليا وصفاته وأسمائه الحسنى عن غيره، ويَحتاج إليه غيره، بل لا يَستغني عنه شَيْءٌ في شَيْءٍ، فالوجود لغيره به كان أوَّلًا[٥]، والبقاء له منه ثانيًا، والصفات إليه فيه ثالثًا، فكل شَيْءٍ سِواه فهو له مِلك مُفتقر إليه، وهو الغني[٦] عن كل شيء، فهو المَلِك حقيقةً، وهو المَلِك

---

(١) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٢) في (ط): يسمى.

(٣) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (غ): أول.

(٦) في (ل): المستغني.

على الإطلاق من غير تقييد، بما تقدَّم من الأدلة وسبَقَ من البراهين، فبِحُكْمِ ذلك اختصَّ بنُعوتٍ اقتضاها كَوْنُهُ مَلِكًا؛ جِماعُها إحدى عَشْرَةَ[١]:

الأوَّل: أنه يُعِزُّ من يشاء، ويُذِلُّ من يشاء، ويستحيل عليه الإذلال.

الثاني: أنه المُمْلِكُ لغيره، السالِبُ[٢] له.

الثالث: أنه المُمَكِّنُ لسِواه، المانِعُ له.

الرابع: أنه يولّي ويَعزِل، ولا يتوجَّه عليه العزل[٣].

الخامس: أنه المنفرد بالعزِّ والسلطان، لا يُشارِكُه فيه أحد.

السادس: أنه يَقضي ولا يُقضى عليه.

السابع: أن الإنفاق إليه، يَرزُق ولا يُرزَق[٤]، ويُطعِم ولا يُطعَم.

الثامن: أنه يُؤْلِم ولا يَتألَّم.

التاسع: أنه يَضُرُّ وينفع، ولا يتوجَّهُ عليه الضَّرَرُ[٥] والنفع.

العاشر: أنه يَحْرُس ولا يُحْرَس.

الحادي عشر: أن العَرْضَ[٦] عليه، والثوابَ والعقاب إليه، والعفو لا يُرجى إلا لديه.

---

(١) في النسخ الأخرى: أحدَ عَشَرَ حُكْمًا.

(٢) سقط من (ل).

(٣) في (ط): العذل.

(٤) قوله: «ولا يرزق» سقط من (غ).

(٥) في (م): الضر، وأشار إليها ناسخ (ل).

(٦) في (ط): العِوض.

وفي كل نَعْتٍ منها آية وحديث يَدُلُّ[١] عليه، وهذا **الأَمَدُ الأقصى** إذا تبصَّرت فيه يقع بك عليه.

وأمَّا[٢] **المنزلة الثانية**[٣] للعبد: وهي عِلْمُه بنفسه:

لمَّا كان فقيرًا إلى[٤] الله تعالى[٥] من كل وجه وفي كل حالة[٦]، لم يَتَصَوَّر أن يكون له مُلْكٌ مطلق، وإن كان للعبد استغناءٌ عن غيره، فهو مُحْتاجٌ[٧] إلى ربه، ولقد يحتاج[٨] إليه بعضُ الأشياء من وجهٍ، ويحتاج هو من كل وجه، فله بما يُحتاج إليه حظٌّ من المُلك حقير، به صحَّ أن يُسمى مَلِكًا، صار إليه من قِبَل ربه، فكان عَظيمًا لشَرَفِ الجهة التي تَصَيَّر إليه بها، وقد سَمَّى النبي ﷺ بهذا/ [٣٢/أ] المعنى من كان له قوت ومنزل غَنيًا[٩]، ومن كان له خادم ملِكًا[١٠]، فكان غَنيًا

---

(١) في (ط): فدَلَّ، وفي (م): ودلَّ.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ك): السفلى، ومرَّضها، وأثبتنا ما أثبت بالطرة وصحَّحه.

(٤) في (ك): إليه، ومرَّضها، وأثبتنا ما أثبت الطرة وصحَّحه.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): حال.

(٧) في (ط): يحتاج.

(٨) في (ط): تحتاج.

(٩) يلمح إلى حديث عبيد الله بن محصن أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أصبَحَ منكم آمِنًا في سِرْبه، مُعافى في جَسَدِهِ، عندهُ قوتُ يومِه، فكأنَّما حِيزَتْ له الدنيا بحذافيرها». أخرجه الترمذي (٢٣٤٧)، وابن ماجة رقم (٤١٤١)، البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٠٠).

(١٠) يحيل على ما رواه ابن جرير الطبري في التفسير (١٦١/١٠)، موقوفًا على عبد الله بن عمرو بن العاص، «وسأله رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال له عبد الله: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال: نعم! قال: ألك مسكن تسكُنُه؟ قال: نعم! قال: فأنت =

بحُكم استغنائه عن مَفاقِرِ عَدَمِ هذه الأَعْيان، وكان مَلِكًا لتصرفه فيها، بحُكمه[١] عليها ورَفْعِ المُؤَنِ عنه فيها، وحقيقة[٢] مجاز المَلِك في العباد: من تجرَّد عن كل رِقٍّ إلّا لله[٣] تعالى[٤]، واستغنى عن غيره به[٥]، ولذلك مِعْيارٌ ومُقَدِّمَةٌ.

أمَّا المقدِّمة

فهو مَلِكٌ[٦] لمملكته[٧] الخاصة، وهي ذاته، فرعيَّتُه فيها جوارحه وحواسُّه، وجنودُه شهوتُه وغضبُه وهَواه، فإذا مَلَك هذه المعاني فأطاعته الرعية وتصرَّفت الأجناد على مقتضى أمره ولم تَمْلِكه واستولى عليها ولم تَغلِبه فهو مَلِكٌ في ذاته، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف:١٠١]، أراد به في أحد الوجهين: ملكَه لنفسه حين امتنع من امرأة العزيز حال المُراودة.

وأمَّا المِعْيارُ:

فإذا استغنى عن كل الناس واحتاج كل الناس إليه فهو المَلِكُ في الأرض خاصة، وهذه منزلة الأنبياء صلوات الله عليهم، فإنهم استغنوا في الهداية عن

= من الأغنياء! فقال: إنّ لي خادمًا. قال: فأنت من الملوك»، ورواه أيضًا برقم (١١٦٢٦) مرفوعًا مرسلًا عن زيد بن أسلم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له بيتٌ وخادم فهو ملك».

(١) في (ط) و(ل) و(م): وتحكمه، وفي (غ): وبحكمه.

(٢) في (ط): وحقيقته.

(٣) في (غ): الله.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): لله وحده، ولم ترد في (غ).

(٥) سقط من (ط).

(٦) في (ط) و(ل): ملكه.

(٧) في (غ): مملكة.

كل أحد إلا عن الله، واحتاج إليهم في ذلك كل أحد، ويليهم في ذلك العلماء لأنهم ورثتهم، وحظهم من المُلْكِ بقدر حظهم من إرشاد العباد وهدايتهم واستغنائهم في ذلك عن غيرهم، ولهذه[(١)] الصفات يَقْرُبُ العبد من الملائكة في المعنى، ويتوصل به إلى المُلْكِ في جنة المأوى، فيتنقل من مُلْكٍ إلى مُلْكٍ كما قال تعالى[(٢)]: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾ [الإنسان:٢٠].

وإلى هذا المعنى أشار بعض العارفين حين قال له بعض المريدين: أوصِني، فقال له[(٣)]: «كن مَلِكًا في الدنيا مِلكًا في الآخرة»، فأحاله على الغاية، وأرشده إلى البداية والنهاية، وهذا القدر من المُلْكِ عَطيةٌ من المَلِكِ المطلق.

وأمَّا[(٤)] مِلْكُ الأعيان الدنيوية والجواهر المالية فهو إلى أن يكون رِقًّا بما يرتبط به من الجشع والطمع، ويلزمه من الشّغَب والتعب، أقربُ منه إلى أن يكون مُلْكًا، ولذلك قال بعض العلماء[(٥)] حين قال له بعض ملوك الدنيا: «ما حاجتك؟ فقال[(٦)] العالِمُ: أوَ لي تقول هذا، ولي عبدان هما سيداك: الحِرْصُ والهوى»[(٧)].

وقد أحسن بعضُ الشعراء حين قال[(٨)]:

مَلَكتُ نفسي وكنتُ عبدًا ... فزال رِقّي وطابَ عيشي

أصبحتُ أرضى بحُكْمِ ربي ... إن لم أكن راضيًا فأَيْشي

(١) في النسخ الأخرى: بهذه.

(٢) في (ط): الله.

(٣) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

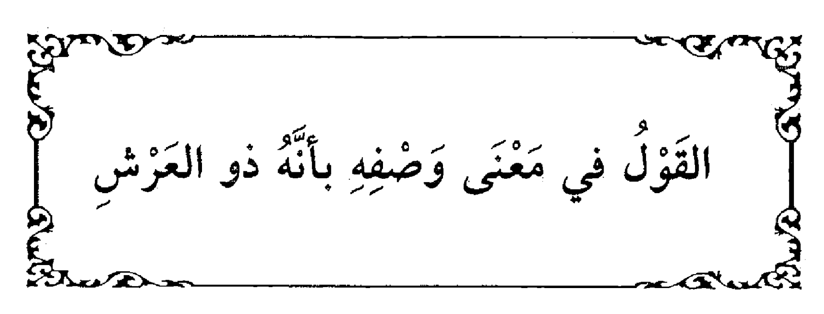
(٤) في النسخ الأخرى: فأما.

(٥) في (ط): الطماعين، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): فقال له.

(٧) المقصد الأسنى: (٦٧).

(٨) انظر التحبير للقشيري: (٩٣).



القَوْلُ في مَعْنَى وَصْفِهِ بأَنَّهُ ذو العَرْشِ

وهو الثالث من أسماء التنزيه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

اعلَموا - وفَّقكُم الله - أن هذا الاسمَ ممّا وَرَدَ به نَصُّ القرآن، قال الله سبحانه[١]: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾/ [غافر:١٥]، وكل اسمٍ وَرَدَ مَقْرونًا بقولك: «ذو»، فهو من الأسماء والصفات. [٣٢/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغة

أمَّا قولُنا: «ذو»، فقد تقدَّم شرحه في الكلام على لفظ الذات، وأمّا العرش فاختلَف أهل اللغة فيه على قولين:

فمنهم من قال: إنه مخلوق عظيم لله، هو أعظم المخلوقات جُثَّةً.

والثاني: أنها المخلوقات بجُملتها[٢]، ومنه قول الشاعر:

تَدارَكْتُما الأَحْلافَ قد ثُلَّ[٣] عَرْشُها   وذُبْيانُ قد زلَّت بأَقْدامِها النَّعْلُ[٤]

---

(١) في (غ): قال سبحانه.

(٢) أصل هذا الكلام في كتاب «أصول الدين» (١١٢) للأستاذ أبي منصور البغدادي.

(٣) في (ل): فاتل، وفي (م): طل.

(٤) منسوب إلى زهير عند الخليل في العين (٢٤٩/١)، وعند ابن دريد في جمهرة اللغة (٨٤/١)، قال: «وثل عرش الرجل: وذلك إذا تضعضعت حاله»، وعند الأزهري في تهذيب اللغة (٢٦٤/١)، وابن فارس في مقاييس اللغة (٣٦٩/١)، وانظر: جمهرة الأمثال (٢٩٠/١).

وقال آخر:

بَعْدَ ابْنِ جَفْنَةَ وابنِ هاتِكِ عَرْشِهِ والحارِثِينَ[١] تُؤَمِّلونَ فَلاحًا[٢]

وقال آخر[٣]:

قَدْ نالَ عَرْشًا لَم يَنَلْهُ نائِلٌ[٤] إِنْسٌ ولا جِنٌّ ولا دَيَّارُ[٥]

وقال آخر:

عُروشٌ تَفانَوا بَعْدَ عِزٍّ[٦] وإمَّةٍ[٧] هَوَوا بَعْدَما نالوا السَّلامَةَ والغِنَى[٨]

ومعنى هذا: مالِك العَرْشِ ورافعه ومعظِّمُه، كما جاء في الأثر: أنه وُجِدَ بمَكَّةَ حَجَرٌ مَزْبورٌ[٩] فيه بالخط الأوَّل: «أنا الله ذو بَكَّةَ»[١٠]، يعني خالِقُها ومُعَظِّمُها.

---

(١) في (ك): والحارثَين، والحارِثين.

(٢) أصول الدين للبغدادي، ونسبه للنابغة الذبياني: (٧٩)، ثم (١١٣)؛ ولم نجده في ديوانه.

(٣) أصول الدين للبغدادي، ونسبه لسعيد بن زائدة الخزاعي في النعمان بن المنذر: (١١٣).

(٤) في (غ): بابل.

(٥) في (ل): ديّان.

(٦) في (م): عد، وهو تصحيف.

(٧) الإمة: النعمة، تاج العروس: (٣١/٢٢٨).

(٨) أصول الدين للبغدادي، ناسبًا إياه لمتمم بن نويرة: (١١٣).

(٩) سقطت من (ط)، وفي (ل): مذكور، وفي (غ): تر نور، كذا.

(١٠) أخرجه معمر في جامعه برقم ٢٠٠٧١ (١١/١١٤- مع مصنف عبد الرزاق)، وعبد الرزاق في مصنفه برقم ٩٢٢٠ (٥/١٥٠)، وابن أبي شيبة برقم ١٤٣٠٢، و١٤٣٠٣، و١٤٣٠٤، (٨/٣٨٠-٣٨١)، والفِرْيابي في القدر، برقم ٣٣٨ (ص٢٣٦)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص ١٧٨)، عن الزهري، عن مساعف الحاجب موقوفا عليه.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حقيقةً[1] وعَقْدًا

أمّا علماء الإسلام فاتفقوا على أن العرش مخلوق عظيم لله، هو أَعْظَمُ المخلوقات قَدْرًا وجُثَّةً، وأَعْلاها جِهَةً ورُتْبَةً، وقَدْ بَيَّنّا حَقيقَةَ[2] ذَلِكَ في كتاب المُشْكِلَيْنِ، ولكنّا نُشير ها هُنا إلى الحقِّ فيها[3] على رَسْمِ الاِخْتِصارِ فنقول:

أَمّا لَفْظُ العَرْشِ في اللغة فينطلق على معنيين:

أحدهما: مَوْضِعٌ مَخْصوصٌ يُرَتَّبُ للكَبيرِ يَكونُ عَلَيْهِ.

والثاني: جميعُ حال المَرْءِ وما يتعلَّقُ به.

ولا يُنكِرُ مُنصِفٌ أن يأتي هذا اللفظ في الشريعة على هذين المعنيين، وإنَّما يَنبغي تحقيقُ مُتَناوَلِ وُروده حيث وَرَدَ؛ وإذا تَتَبَّعَ النِّحْريرُ هذا وجدَه على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: لا يصح فيه مُتناوَلٌ إلّا مخلوقٌ مخصوصٌ.

والثاني: يحتمل أن يتناوَل[4] ذلك المخلوق المخصوص[5]، ويحتمل أن يتناول جميع المخلوقات؛ ونحن نذكر من ذلك نُبْذَةً يَسيرَةً مِن الأمثلة:

فأمَّا القسم الأوَّل: فقوله[6]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]، فقد بيَّن الله[7] أن هذا المخلوق الذي/ هو العرش المخصوص كان مخلوقًا والماءُ تحتَه، والسماوات والأرض [٣٢/أ]

---

(١) في (ط): عقيدة.

(٢) سقطت من (ط) و(م).

(٣) في (غ): فيه.

(٤) في (م): يتأول، وهو تصحيف.

(٥) قوله: «يحتمل أن يتناول ذلك المخلوق المخصوص» سقط من (ط).

(٦) في (ل) زيادة: تعالى.

(٧) في(ط) زيادة: تعالى.

وما بينهما من المخلوقات في حَيِّزِ العدَم، وقول[١] النبي ﷺ حين وصف الجنة فقال: «وفوق ذلك عَرْشُ الرحمن، ومنه تَنْفَجِرُ أَنْهارُ الجنَّةِ»[٢]، فهذان نصّان صريحان لا يكون العرش فيهما[٣] إلا مخلوقًا مخصوصًا.

وأمَّا القسم الثاني: فقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٤]، وقول النبي ﷺ: «إن الله لمّا خلق الخلق كتب لهم كتابًا فهو عنده فوق عرشه؛ إن رحمتي سبقت غضبي»[٤]، فيحتمل أن يكون هذا اللفظ في الآية والحديث مُتَناوِلًا لهذا المخلوق المخصوص، ويحتمل أن يتناوَل جميع المخلوقات، ومن هذا القبيل الثاني قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤].

فأمَّا قوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥]، فيحتمل أيضًا الوجهين، ويصح أن يتناوَل كلَّ واحدٍ من القِسْمَيْنِ، لكن الظاهرُ فيه عندي أن يكون المراد به المخلوق المخصوص العظيم المقدار، العالي المرتبة الذي ليس فوقه مخلوق؛ يَلي[٥] صفحتَه العُليا العدَم[٦]، وتَلي[٧] صفحته السفلى الجنة، فإنه سَقْفُها على ما بَيَّنّاهُ في اسمِ رَفيع الدَّرَجاتِ.

---

(١) في (ط): قال.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله برقم ٢٧٩٠ (٤/١٦- طوق النجاة).

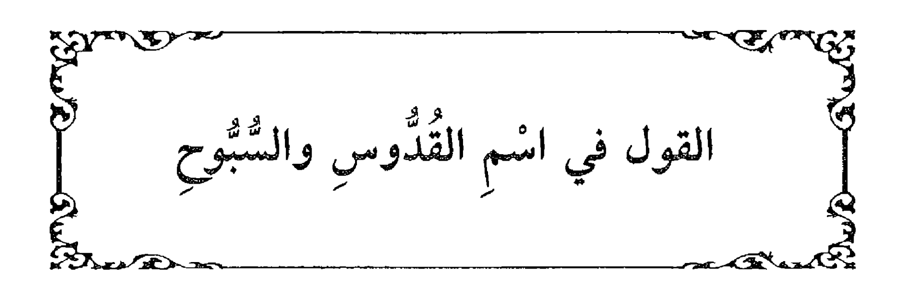
(٣) في (غ): بهما.

(٤) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أولها في كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ برقم ٧٤٢٢ (٩/١٢٥- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت عقابه برقم٢٧٥١ (٤/٢١٠٧- عبد الباقي).

(٥) في (غ): تلي.

(٦) سقطت من (ط)، وفي (م): القدم، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): يلي.



القول في اسْمِ القُدُّوسِ والسُّبُّوحِ

وإنَّما جمعناهُما لكون معناهما واحِدًا[١]، وهما الرابع والخامس من أسماء التنزيه، وفيها[٢] أربعة فصول:

الفَصْلُ الأوَّلُ: في مَوْرِدِهِما

فأمّا القدوس فهو اسم ورد به القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، وقال النبي ﷺ في سجوده: «سُبّوحٌ قُدّوسٌ»[٣]، ووَرَدَ مفسَّرًا في حديث أبي هريرة المتقدِّم، وأجمعت[٤] عليه الأمة لَفْظًا، وخصَّ الله بفضله أهل السنة به عَقْدًا.

وأمّا السُّبّوحُ فليس في القرآن، ولا وَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر، ولكن جاء في ذِكْرِ التَّسْبيحِ كما تقدَّم.

الفصل الثاني: في معناه لغة

وقد ذَكَرَ أهل العلم فيه ثلاث عبارات:

---

(١) هذه الجملة في (ط) أتت بعد أسماء التنزيه.

(٢) في النسخ الأخرى: وفيه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الصلاة باب: ما يقال في الركوع والسجود برقم ٤٨٧ (١/٣٥٣- عبد الباقي).

(٤) في (ط) و(م): اجتمعت.

[الأوَّل][١]: قال بعضهم[٢]: هو الطّاهِر[٣] من العيوب[٤]، المنزَّه عن الأنداد[٥] والأولاد.

الثاني: قال بعضهم[٦]: هو المُطَهَّر من ذلك، والقُدْسُ: الطهارة، ومنه سُمّي بَيْتُ المقدس، معناه: البيت الذي يُطَهَّرُ من الذنوب، وقيل: البَيْتُ الذي طُهِّرَ من الكفار وعُمِرَ بالموحِّدين، لقوله تعالى[٧]: ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]، وقيل للجنَّة: حَظيرَةُ القدس، لطهارتها عن آفات الدنيا، والقَدَسُ[٨]: السَّطْلُ الكبير، لأنه يُتطهَّرُ به، وأنشدوا لرُؤْبَةَ:

/ دَعَوْتُ رَبَّ العِزَّةِ القُدّوسا ... دُعاءَ مَن لا يَقْرَعُ النّاقوسا[٩] [٣٣/أ]

وسُمّي جبريل روحَ القُدُسِ؛ لأنه مُطهَّرٌ من كل عَيْبٍ ودَنَسٍ، ينزل على كلِّ مطهَّر من الأنبياء، ولم يأت في الكلام فُعولٌ بضم الفاء إلا السُّبّوحَ والقُدّوسَ، ويقال أيضًا[١٠] بفتح القاف[١١]، وهو قياس الأسماء[١٢].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.
(٢) الخطابي في شأن الدعاء: (٤٠).
(٣) في (غ): الظاهر.
(٤) في (غ): الغيوب.
(٥) في (ط): الأضداد.
(٦) اشتقاق أسماء الله للزجاجي: (٢١٤).
(٧) سقطت من (ط) و(غ).
(٨) في طرة بـ (ك) بخط ناسخها ما نَصُّه: قال أبو إسحاق الزجَّاج رحمه الله: «إنما سمي السَّطْلُ قَدَسًا لأنه يتطهَّر به ويتوضأ منه، كذا حكاه عنه الزُّبَيْدِي في لحن العامة تأليفه» اهـ، ومعناه في تفسير الأسماء للزجاج: (٣٠).
(٩) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري: (٥٣/١)، وديوانه: (٦٨).
(١٠) في (ط) و(م) زيادة: فيه.
(١١) تفسير الأسماء للزجاج: (٣٠). (١٢) قاله الزجاجي في اشتقاق الأسماء: (١١٤).

وقيل في الثالث: القُدّوسُ المبارك، والقُدْسُ: البركة[١].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في اختلاف الناس فيه

نقول: اختلَف علماؤنا - رحمة الله عليهم - هل كونُه سُبّوحًا قُدّوسًا يرجع إلى معنى خاصٍّ يُسمَّى قُدْسًا وسُبْحَةً، أو وَصْفُهُ بذلك يرجع إلى نَفْيٍ مَحْضٍ على معنى القَوْلِ في الوحدانية؟

فمنهم من قال: إن ذلك ليس يرجع إلى معنى خاص، بل معنى ذلك أنه منزَّه عن النقص باستحقاق صفات الكمال في معنى الإلَهية، إذ لا يليق به أن يكون له شريك أو شبيه أو تَلْحَقُهُ آفة، لم يَزَل كذلك ولا يزال، قدَّسه المقدِّسون أم لا.

ومنهم من قال: إنه وصف على الاختصاص، كالعلم والإرادة والكلام.

وسترى تحقيق هذه الأغراض في كتاب المُقْسِطِ، وهو وإن[٢] كان أمرًا قريبًا[٣] في الاعتقاد لا يُحيلُ اعتقادَنا الاختلافُ فيه، فهو أمرٌ بعيد في الأدلة، تَطولُ فيه مسافة النظر، فألحقناه ببابه واقتصرنا على النُّبْذَةِ الدّالَّةِ ها هُنا، **والصحيح عندي** أنه ليس بوصف خاص، وإنَّما هو نفي للنقائص وتنزيه مَحْضٌ.

المسألة الثانية: في تركيب معناه على غيره

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إن وصفه بذلك يتوجَّه على ثلاثة أقسام:

---

(١) وهو قول قتادة، رواه عنه بسنده الطبري: (٣٠٢/٢٣)، وانظر: تفسير الثعلبي: (٢٨٧/٩)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٣٠).

(٢) في (غ): إن.

(٣) سقط من (غ).

أحدها: أنه مُسَبَّحٌ على الإطلاق، فهو مُسَبِّحٌ لنفسه، مُقدِّس لها في الأزَل، يُخْبِرُ عنها بما يجب لها من صفات العُلى والأسماء الحسنى.

الثاني: أنه مُسَبَّحٌ لخلقه[١] بتسبيحهم له وتقديسهم، فجرى مَجْرَى كونه معبودًا مُطاعًا، فيكون وصفًا يرجِعُ إليه من غَيْرِهِ.

الثالث: أنه ذو القدس والنزاهة، على معنى نفي[٢] النقائص.

المسألة الثالثة: في تحقيق المآخِذِ فيه

قد عَلِمتم - أرشدكم الله - أن القدسَ في اللغة: الطهارة، والتقديس: التطهير، ورأيتم ما سَرَدنا لكم من أقوال علمائنا لغة وحقيقة، وفي ذلك كلِّه تسامُحٌ في القول وخَلْطٌ للحقيقة، فرأينا أن نَجْلوها بالتفصيل والتحقيق، في كُلِّ فَنٍّ وطَرِيقٍ، فنقول:

إن لفظ قُدُّوس على بناء فُعُّول، برفع القاف منه ورَفْعِ الفاء من بنائه من أبنية أسماء الفاعلين،/ كما أنه بفتح القاف من أبنية[٣] الفاعلين، وقد جاء في الأسماء مِثْلُه بضمِّ الفاء من بنائه، وهو ذُرّوحٌ لواحِدِ الذّراريحِ، ضَبَطْناهُ في عِدَّةِ مَواضِعَ على جماعة الأشياخ بضَمِّ الذّالِ، وإذا كان هكذا لم يصحَّ أن يكون تأويلُه الطاهر، وإن كان معنى الطاهر فيه حقيقةً، ولكنه من دلائِلِ القدوس ومقتضياته، لا من تفسيره ومعناه الخاص له[٤] الأوَّلِ فيه الأَوْلَى[٥] به[٦]، [٣٤/أ]

(١) في (غ): بخلقه.

(٢) في (ط): بياض قدره عشر كلمات.

(٣) قوله: «من أبنية أسماء الفاعلين كما أنه بفتح القاف من أبنية» سقط من (غ).

(٤) في (ط): به.

(٥) في (غ): والأولى.

(٦) قوله: «الأول فيه الأولى به» سقط من (ط).

وبين[١] المعنى الذي هو تفسير للَّفْظِ[٢] وبين المعنى الذي هو من مقتضياته بَوْنٌ كبير[٣] بيَّنّاه من قبلُ، وسترى أمثاله.

وإنَّما قلنا ذلك لأن بناء القُدُّوس والسُّبُّوح، بناء اسمِ فاعل يتعدَّى من فِعْلٍ يتعدَّى، وقولنا «طاهِرٌ» بناءُ فاعل لا يتعدَّى[٤] من فِعْلٍ لا يتعدَّى، فلا يصح أن يكون أحدُهما تفسيرًا للآخر، ولا يصح أيضًا أن يكون تأويله المُطَهَّر بنصب الهاء وتشديدها بناءَ المفعول، ولا يصحُّ لذلك أيضًا أن يكون تأويله المُبارَك، لأن البرَكة غَرَضٌ[٥] مُغايِرٌ للقُدْسِ، ولا يصح تفسيره بها.

وإنَّما يجب أن يكون تأويله لغةً: المُطَهِّر المُنَزِّه بكسر الهاء والزاي من الاسمين والعين من بنائهما بناءَ أسماءِ الفاعلين، وإن كان كلُّ فاعل يتعدَّى يقتضي مفعولًا، وكل مفعول يقتضي فاعلًا، ولكن الفاعل ها هنا أحقُّ وأسبقُ، لأنه كان تعالى في الأزل قُدوسًا سُبّوحًا، ولم يكن هنالك مُقدِّس ولا مُسبِّح إلّا هو، أخبر تعالى بقوله عن اسمه ووصفه، وإذا تبيَّن هذا لم يكن له معنًى إلا أنه المُقَدِّس لنفسِه بإخباره عنها بالتوحيد والإجلال والإكرام، واستحالة النقائص عليه، وعَجْزِ الأوهام عنه، فرجع الكلام إلى إخباره عن نفسه أو خلقه للأدلة الدالَّةِ على تقديسه وتطهيره وتوحيده، أو إلى تقديسه لخلقه وتطهيره لهم[٦] على مقاديرَ مخصوصةٍ وفي معانٍ معينةٍ، فيعود حينئذ إلى الخالق، ويرجع[٧] إلى صِفات الأفعال، ويَطيحُ[٨] غير ذلك من التأويلات.

---

(١) في (ط): وبينه وبين.

(٢) في (ط): اللفظ.

(٣) في (ك): فرق كثير، وضبَّب عليها الناسخ، وأثبتنا ما أثبت بالطرة، وصحَّحه، وهو الذي في سائر النسخ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(م) و(غ): عرض.

(٦) في (غ): تقديسه وتطهيره لخلقه لهم.

(٧) في (غ): ترجع.

(٨) في (غ): تطيح.

فتبصَّروا في هذا، فإنه لا يتمُّ لأحدٍ معرفةُ هذه الأغراض إلا أن يكون رَيّانَ من اللغة، ذا عرفانٍ بالحقائق(١)، فأما مع الظَّماءِ(٢) من ذلك والخَوَى(٣) فلا ينبغي أن يتعرَّض لذلك ولا يتصدَّى.

الفصل الرَّابع: في التنزيل

إذا ثبت هذا العَقْدُ للعبد توضَّحت له منزلتان؛ العُلْيا لله والسُّفْلَى له.

فأمَّا العُلْيا للرَّبِّ تعالى:

فنعتُه بالقدوس، وتَعْيينُ التقديس له، فإنه يوجِبُ له أوصافًا عشرة:

الأوَّل: تقديسُه عن الشركاء.

الثاني: تقديسه عن النظراء.

الثالث: تقديسه عن الأضداد.

الرابع: تقديسه عن/ الأولاد. [٣٤/ب]

الخامس: تقديسه عن الأوهام.

السادس: تقديسه عن التحديد.

السابع: أنه لا تُدركه الأبصار بالتصوير.

الثامن: تقديسه عن الحاجة إلى الخلق.

التاسع: أنَّ تَطْهيرَ غيره إليه.

العاشر(٤): -وهو فائدتها- أنَّ له الكمال في كل وصف لاستحالة النقص عليه.

---

(١) في (ط): في الحقائق.

(٢) في (ط) و(غ): الظمأ.

(٣) في (ل): أو الخوى.

(٤) ابتداء من هنا ألحقت بـ (ط) ورقتان بخط مغاير رديء، يغلب عليه التصحيف والتحريف، ولا أثارة عليه من علم أو فهم، ولعل الناسخ وجد نقصًا في النسخة فأراد إتمامه، أو أراد ترميم النسخة فوقع فيما وقع فيه، لهذا لن ننبه على كثير من أخطاء هاته النسخة.

تَنْبيهٌ على وَهَمٍ:

قال بعض المتأخرين[١] من علمائنا: «القدوس: هو المُنَزَّه عن كل وَصْفٍ يُدركه حِسٌّ أو يتصوَّره[٢] خيال ووَهْمٌ أو يختلج[٣] به ضمير، لأنه في الغاية من التَّقَدُّسِ[٤] والتَّطَهُّرِ[٥]»، فلو وقف[٦] ها هنا[٧] وأمسك عَنانه فيه لكان حسنًا، ولكنه أسْرَفَ فقال: «ولست أقول إنه منزَّهٌ عن العيوب والنقائص، فإن ذلك يكاد يقرب من سوء الأدب، فليس يحسن[٨] أن يقول القائل: مَلِكُ البلد ليس بحائك[٩] ولا حجّام[١٠]، فإن نَفْيَ[١١] الوجود يكاد يوهِمُ الوجود، وفي ذلك الإيهام نَقْصٌ، بل أقول: إنه مُنَزَّهٌ عن أوصاف الكمال التي[١٢] يظنُّها أكثر[١٣] الخلق كمالًا، فإنَّ الخلق نظروا إلى أوصاف[١٤] كمالهم[١٥] فوصفوه بها وهو منزَّهٌ عنها».

---

(١) هو الإمام الغزالي في المقصد الأسنى: (٦٨)، في شرحه لاسم الله القدوس.

(٢) في (غ) و(ط): يصوِّره

(٣) في (ط): يحتاج ولا معنى لها.

(٤) في موضعها بياض من (ط)، وفي (غ): التقديس.

(٥) في (غ) و(ط): التطهير، وفي (ل): لتطهير.

(٦) في(ط): وضمها، وهو تصحيف.

(٧) في (غ): ها هناك.

(٨) في (ط): بمعنى، وهو تصحيف.

(٩) في (ط): مجابك، وفي (م): لحامك، وكلاهما تصحيف.

(١٠) في (ط): حباو، وهو تصحيف.

(١١) في (ط): تصحفت العبارة تصحيفا كليًا، وتحرفت تحريفًا فاحشًا.

(١٢) في (غ): الذي.

(١٣) في (ط): الكفار.

(١٤) سقطت من (ط).

(١٥) في (م): مالهم.

قال الإمام الحافظ رضي الله عنه[١]: مرتبة هذا القائل عظيمة ووهَمُه أعظم، هذا تَعَمُّقٌ[٢] لا طائل وراءه ولا تحقيق معه[٣]، بل نقدس الله ونسبِّحُه عن كل عيب ونقص، وليس ما نُقَدِّسُه عنه مُمْكِنًا في حقه، وإنما قدَّسناه عما نَسَبَهُ الكفار إليه، وقد نفى الله سبحانه عن نفسه الشريك والصاحبة والولد، وكل مُحالٍ نسبه إليه أهل الباطل والضلال، وكان ذلك غايةً في[٤] التوحيد ونهاية الأدب في الإيمان.

وإنما فاتته[٥] **دقيقة**[٦] من التحقيق، وهي: **أنا لا نبتدئ نحن بنَفْيِ وصف عنه من الباطل لم يقُله قائل**[٧] **ولا نسبه إليه مُبْطِلٌ**، وكان ذلك حينئذ أمرًا معدودًا في التكلف، محسوبًا من سوء الأدب، فأمّا وقد تكلَّم المبطلون بالمُحالِ، واقتحموا وَرَطاتِ الضلال، فتقديسه وتنزيهه عن ذلك فَرْضٌ وَجَب، لا يُحْسَبُ من جملة سوء[٨] الأدب، وهذا بيِّن لمن[٩] كان له في الحقائق قَلْبٌ ومُتَقَلَّب[١٠].

المرتبة[١١] السُّفْلَى للعبد[١٢]

وهي بأن يُنَزِّهَ نفسه عن الشهوات، ومالَه[١٣] عن الشبهات، وقلبه عن الغَفلات، وجوارحَه عن المخالفات، ومطامِعه[١٤] عن المُلاحظات، ويترفَّع عمَّا

---

(١) في (ط) و(ل): قال ابن العربي.

(٢) في (ط): تعمى.

(٣) سقطت من (ط) و(ل).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): فاتت.

(٦) في (ط) و(م): حقيقة.

(٧) قوله: «من التحقيق... لم يقله قائل» في موضعه بياض من (ط).

(٨) سقطت من جميع النسخ ما عدا (غ).

(٩) في (ط): إن.

(١٠) في (ط) و(غ): منقلب، وفي (م): تيقلب.

(١١) في (م): المنزلة.

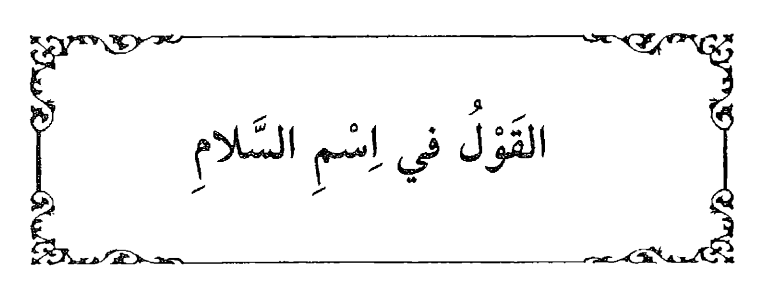
(١٢) في (ط): العبد.

(١٣) في (ط): حاله.

(١٤) في (ط): كلمة غير واضحة.

تُشارِكه فيه البهائم من الإدراكات، فيترقَّى[١] بذلك إلى معالم الأرض والسماوات، وما فيها من العبر والآيات، فإذا حصل في هذا المقام فقد تَبَحْبَحَ في حظيرة / القُدس. [٣٥/أ]

(١) في (ط): فترقى.



القَوْلُ في اِسْمِ السَّلامِ

وفيه أربعة فصول[١]، وهو السادس من أسماء التنزيه

الفَصْلُ الأوَّل: في مَوْرِدِهِ[٢]

وقد وَرَدَ به القرآن والسنة وأجمعت عليه الأمَّة، قال الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥]، يعني: إلى دار الله، لقول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «فأستأذِن على ربي في داره»[٣]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر[٤] مفسَّرًا، وفي الصحيح عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «فإن الله هو السلام»[٥]، وفي حديث أبي هريرة أنه كان يقول بعد السلام: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت ذا[٦] الجلال والإكرام»[٧].

---

(١) في (ط): وهو السادس...، وفي (ل): وهو السادس، وفيه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) في حديث الشفاعة الطويل، تقدم تخريجه.

(٤) سقط من (غ).

(٥) أخرجه أحمد (٤١٠١)، والبخاري في مواضع من صحيحه والذي منه لفظة «في داره» في كتاب التوحيد باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ برقم ٧٤٤٠ (١٣١/٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه لكن دون ذكر اللفظة المذكورة في كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة منها برقم ١٩٣ (١/١٨٠- عبد الباقي).

(٦) في (ل): يا ذا.

(٧) أخرجه من حديث ثوبان أحمد (٢٢٣٦٥)، ومسلم في صحيحه؛ كتاب: المساجد =

وأجمعت[١] عليه الأمة.

الفصل الثاني[٢]: في شرحه لُغَةً

وفيه كلمتان:

إحداهما: ذو.

والثانية: السلام.

فأمَّا قولنا: «ذو»، فقد سبَق بيانه[٣]، وأما السَّلام فهو والسلامة[٤]: مصدران كالرَّضاع والرَّضاعة، وكذلك قولنا: «سلام عليكم» في التحية، هو[٥] كنحو هذا[٦]، وقد بيَّنّا تحقيق[٧] القَوْلِ فيه في كتاب شرح التِّرْمِذي[٨] بما يُغني عن ذِكْره ها هُنا لأنَّه ليس من بابه.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً وعَقيدَةً

اتَّفَقَ العلماء - رحمة الله عليهم - على أن معنى قولنا في الله: «السلام»: النسبةُ، تقديره: ذو السلام.

= ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، برقم ٥٩١ (١/٤١٤- عبد الباقي)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم ٥٥ (١/١٠١).

(١) في (م): اجتمعت.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في كلامه على اللفظ الرابع: ذات.

(٤) في (م): السلام، وهو تصحيف.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) قوله: «فهو والسلامة... كنحو هذا» بيَّض له في (ط).

(٧) في (ط): الحقيق، وهو تصحيف.

(٨) العارضة، شرح أبواب الاستئذان، ٩/٤٧١.

والنِّسْبَةُ في كلام العرب على ثلاثة أوجه:

أحدها: بالياء، كقولك: أَسَدي وبَكْري.

والثاني: بالجمع، كقولك: المهالبة، والصقالبة، والأزارقة[١].

والثالث: بذي وذات[٢]، كقولك: رجلٌ مالٌ، وكَبْشٌ صافٌ[٣]، وامرأةٌ عاشقٌ[٤]، وناقةٌ ضامِرٌ، أي: رجل ذو مال، وكبش ذو صوف، وامرأة ذات عشق، وناقة ذات ضُمْرٍ[٥].

ثم اختلفوا في توجيه[٦] النِّسْبَةِ على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: معناه: الذي سَلِمَ من كل عيب، وبرئ من كل آفةٍ ونقصٍ يَليقُ بسِواه من المخلوقات.

الثاني: معنى[٧] ذو السَّلامِ: أي المُسَلِّم[٨] على عباده، كما قال[٩]: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

الثالث: أنَّ معناه: سَلِمَ الخلق من ظلمه.

---

(١) في (ط): الأزاقة.

(٢) في (ك): بالجمع بذي وذات، وهو سبق قلم، وأثبتنا ما في (ل) و(غ).

(٣) في (ل): صوف، وأشار إلى ما أثبتنا.

(٤) في (ط): ذات سمن.

(٥) في (م): طهر.

(٦) في (ط): ترجمة، وفي (ل): ترحمة.

(٧) في (ط) و(ل): معناه.

(٨) في (م): السلام.

(٩) في (ط) زيادة: تعالى.

والصحيح أنه: ذو السَّلام[١] من كل وجه، فذاتُه برئت من الفناء والحوادث، وصفاتُه برئت عن[٢] النقائص، وأفعالُه برئت عن العَيْبِ والظلم، فإذا قلنا[٣]: إنَّه السلام، بمعنى أن ذاتَه سَلِمت من العَيْبِ، وصفاته من النقص[٤]، وأفعالَه من الظلم، فهو بمعنى القُدّوس سواءً، فركِّبه عليه.

وإذا قلنا: إنَّه بمعنى قول القائل: سلام عليكم،/ فهو من صفات المعنى، كالعلم والقدرة، ويدلُّ عليه قوله مُخْبِرًا عن حال الدنيا: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النَّمل:٦٠]، وكما قال مُخْبِرًا عن حال الآخرة: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]. [٣٥/ب]

وإذا قلنا: إنَّه بمعنى السَّلامة من الظلم، كان من صفات الفعل، كالخالق والبارئ ونحوه.

والصحيح أنَّه السَّلام بالمعاني كلِّها على التمام والكمال، في الذات والوجود والصفات والفعل، وبمعنى الكلام والقَوْلِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد أنَّ الرَّبَّ تعالى هو السلام بهذه[٥] المعاني كلها؛ فليعلم أنَّ **المنزلة العُلْيا** فيها لله تعالى، ويجب له من ذلك سِتَّةُ أحكام:

---

(١) قوله: «سلم الخلق... ذو السلام» بيَّض له الناسخ في (ط).

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): قلت.

(٤) قوله: «وأفعاله برئت عن العيب... وصفاته من النقص» سقط من (ط)، وذاك أن الناسخ انتقل نظره من سطر إلى آخر.

(٥) في (ط): فهذه، وفي (غ): لهذه.

الأوَّل: أنَّ السَّلام به ومنه وله[١]، وليس في الوجود سَلامٌ إلا[٢] وهو إليه مَنْسوبٌ، و[٣]عليه محسوب، وهو جملةٌ لما بعده، وما يأتي تفسير له[٤].

الثاني: أنه سليم عن[٥] النقص[٦].

الثالث: أنَّ تحيتَه منه لأهل طاعته في دنياه وآخرته.

الرابع: أن السَّلامَةَ منه لمن عبَدَه[٧] بهبة[٨] الإخلاص والتوفيق، لرسم الامتثال بوصف[٩] التحقيق والمراد.

الخامس: أن السَّلامة منه لمن عصاه في حال دون حال.

السادس[١٠]: أنَّ السَّلامة منه لمن كفر به في الدنيا، فهو على العموم والتمام في كل[١١] متعلَّقٍ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وذلك بأن يُسلِّم قلبَه[١٢] عن الصفات المذمومة حتى يأتيَ اللهَ بقلب سليم، ولسانَه عن الأقوال المكروهة[١٣] فيلقى اللهَ ذا لهجة[١٤]، وأفعالَه عن المخالفات فيلقاه مُتَّقيًا.

---

(١) سقطت من (ل).
(٢) في موضعها بياض من (ط).
(٣) في (م): وهو.
(٤) سقط من (ل).
(٥) في (ط): من.
(٦) في (ط): النقائص.
(٧) في (غ): عنده.
(٨) في (ط): بنية، وفي (ل): بهية.
(٩) في (ط): به صفة، وهو تصحيف.
(١٠) قوله: «أن السلامة منه... السادس» سقط من (ل).
(١١) قوله: «والتمام في كل» في موضعه بياض من (ط).
(١٢) في (ط): قلب.
(١٣) في موضعها بياض من (ط).
(١٤) في (ط): بهجة، وفي (م) تحرفت العبارة بأكملها.

وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله[١]: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده»[٢].

وأقوى من ذلك أن يَسلم مِن ذلك مَن آذاه، فهو يرى ربَّه تعالى قد سلِم الكافرُ من مُعاجَلته في الدنيا بالعقوبة مع ما يأتيه مِن الكفر.

وقد روي أن رسول الله ﷺ لم يَنتقِم لنفسه قطُّ[٣]، وقد روي أن بعض العلماء سمع رجلا يغتاب آخر[٤] فقال له: «هل غزوت هذا العام؟ قال: لا، قال: فكيف سَلِمَ منك الكفار ولم يَسْلَمْ منك المُسْلِمون[٥]؟»[٦]

وهذا مَهْيَعٌ[٧] لمن احتذى[٨] واتَّبع، ومَنْهَجٌ لمن شرحَ صدره وثلج.

---

(١) في (ط) زيادة: عليه السلام، في (غ): ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده برقم ١٠ (١/١١- طوق النجاة) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل برقم ٤١ (١/٦٥- عبد الباقي) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرج ذلك أحمد (٢٤٠٣٤)، والبخاري في صحيحه كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ برقم ٣٥٦٠ (٤/١٨٩- طوق النجاة) وفي غيره، ومسلم في صحيحه كتاب: الفضائل، باب: مباعدته ﷺ للآثام واختياره من المباح برقم ٢٣٢٧ (٤/١٨١٣- عبد الباقي)، والطبراني في الأوسط (٧٦٤٧)، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

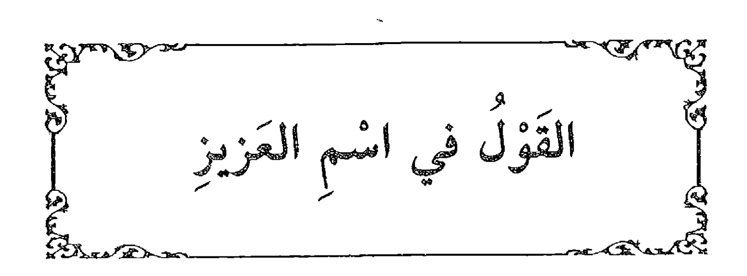
(٤) قوله: «سمع رجلاً يغتاب آخر» في موضعها بياض من (ط).

(٥) في (غ): المؤمنون.

(٦) انظر: التحبير في شرح أسماء الله الحسنى للقشيري: (٧٩).

(٧) سقط من (ل).

(٨) في (ل): اقتدى، وفي طرة بـ (ك) بخط ناسخها تصحيح لها، كما صحَّح ما أثبتنا، وهو الذي في النسخ الأخرى.



القَوْلُ في اسْمِ العَزِيزِ

وهو[١] السابع من أسماء التنزيه[٢]، وفيه[٣] أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده[٤]

وهو اسم ورد به القرآن[٥]، قال الله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ﴾ [الحشر:٢٣]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المُفَسَّر، وأجمعت عليه الأمة لفظًا ومعنًى، ولكن فاز[٦] أهل السنة[٧] بتوفيته حقَّه على ما يأتي بيانه.

/ الفصل الثاني: في شرحه لغةً [٣٦/أ]

اختلفت[٨] عبارات[٩] العلماء باللسان في العِبارة عنه على سبعة أقوال:

---

(١) في (ط): هذا.

(٢) في (ل): وفيه أربعة فصول، وهو السابع.

(٣) في (ط): هو.

(٤) في (ط) زيادة: شريعة.

(٥) يحصى عدد ما جاء في القرآن.

(٦) في طرة بـ (ك) بخط ناسخها: خصَّ الله أهل السنة، صح خ، وكذلك صحَّح ما أثبتناه، وفي (ل): قال، وهو تصحيف.

(٧) في (م): أهل اللغة، وهو وهَم.

(٨) في (ل) و(غ): اختلف.

(٩) في (ل): عبارة.

الأوَّل: أن العزيز هو: المَنيع[1] الذي لا يُلحق ولا يُنال، تقول العرب: حِصن عزيز، إذا كان لا يوصَل إليه، ومنه قول الهُذَلي[2] يصف العُقاب[3]:

حتى انتهيتُ إلى فِراشِ عزيزةٍ سوداءَ[4] رَوْثَةُ أَنْفِها كالمِخْصَفِ[5]

الثاني[6]: أن يكون العزيزُ: الغالبَ، مأخوذًا[7] من قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٢]، أي: غَلَبَني، وقول العرب: مَن عزَّ بزَّ[8]، تعني: من غَلَبَ سَلَبَ، وتصريفه: عزَّ يعُزُّ، بضم العين في المستقبل.

الثالث: أن يكون بمعنى الشِّدَّةِ والقوَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس:١٣]، أي: قوَّينا وشَدَدْنا، ومنه قولهم: أرضٌ عَزاز[9]، وهي

---

(١) في طرة بخط ناسخ (ك): الممتنع، وصحَّحها، وكذلك هي في (ل)، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) في (ط): الهذا، وهو تصحيف، والناسخ حاول رسمها فحام حولها ولم يصب.

(٣) المعنى: روْثَة الأنف: أرنبته وَما يَليها من مقدمته، وفِراشها: عشّها، والمخصف: الإشْفى، شبه به طرف أنفها، وقيل: الحديدة التي يُثقَبُ بها النِّعالُ. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٠٨٩/٣)، وتاج العروس (٢٣١/١٥) وانظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٤٣٦/٢)، وغريب الحديث للخطابي (٣٧٦/١)، ، والمحكم والمحيط الأعظم (٧٣/١)، وانظر هذه الفروق في الفروق اللغوية للعسكري (ص١١١).

(٤) في رواية ابن قتيبة في غريب الحديث (٤٣٦/٢)، والمحكم والمحيط الأعظم (٧٣/١): شَغْواء، وقال أَبُو عبيد: سُمِّيَت شَغْواءَ لتَعَقُّف فِي مِنْقارِها. المخصص (٣٣٥/٢).

(٥) تصحف هذا البيت في (ط) و(م) تصحيفًا فاحشًا.

(٦) شأن الدعاء: (٤٧)، تحبير القشيري: (٨٧).

(٧) في موضعها بياض من (ط).

(٨) غريب الحديث للخطابي (٢٩٣/١)، الفروق اللغوية للعسكري: (١١١).

(٩) الفروق اللغوية للعسكري: (١١١)، وفيه: والعزاز الأَرْض الصلبة.

التي تشتدُّ عليها الأقدام، ومنه قولهم في المثل[١]: «إذا عزَّ أخوك فَهِنْ[٢]»، بكسر الهاء، المعنى: إذا اشتدَّ أخوك فلِن، وتصريف فِعله: عزَّ يَعَزُّ، بفتح العين في المستقبل.

الرابع: أن يكون بمعنى: نفاسة[٣] القَدْرِ، يُقال: شيء[٤] عزيز: إذا عُدم مِثالُه، وتصريفه: عزَّ يَعِزُّ، بكسر العين.

الخامس: أن يكون بمعنى: المُعِزّ، فعيل بمعنى مُفْعِل[٥]، وذلك[٦] كثير في القرآن ولغات العرب، قال تعالى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يعني: مُؤْلمًا[٧].

السادس: أنه عزيز عند أوليائه، لا يُؤْثِرون على طاعته شيئًا، ويكون فعيل فيه بمعنى مفعول، كقولهم: كفٌّ خَضيبٌ، ورجل قتيل.

---

(١) في موضعها بياض من (ط).

(٢) روي برفع الهاء فهُن من الهوان، وبكسر الهاء من الوهن، والمعنى كما جاء في تاج العروس (١٥/٢٣١-٢٣٢): «قال الأزهريّ: المعنى: إذا غلبك وقهرك، ولم تقاومه فلن له: أي تواضع له، فان اضطرابك عليه يزيدك ذلًا وخبالًا. قال أبو إسحاق: الّذي قاله ثعلب خطأٌ، وإنّما الكلام: إذا عزّ أخوك فهن، بكسر الهاء، معناه: إذا اشتدّ عليك فهن له وداره، وهذا من مكارم الأخلاق. وأمّا هن، بالضمّ، كما قاله ثعلب، فهو من الهوان، والعرب لا تامر بذلك، لأنّهم أعزّةٌ أبّاؤون للضّيم؛ قال ابن سيده: إن الّذي ذهب إليه ثعلبٌ صحيحٌ، لقول ابن أحمر:

وقارِعَةٍ من الأيّام لَوْلا ... سَبيلُهُمُ لَزاحَتْ عَنْك حِينا

دَبَبْتُ لَها الضَّراءُ فقلتُ أَبْقَى ... إذا عَزَّ ابنُ عمِّك أَن تَهونا

(٣) في (ط): نفاه، وفي (م): نفاسط، وكلاهما تصحيف.

(٤) في (ط): شبه.

(٥) في (م): مفعول، وهو تصحيف، وفي (ط) بياض.

(٦) قوله: «أن يكون بمعنى... وذلك» في موضعه بياض من (ط).

(٧) في (ط): موطا، وهو تصحيف.

السابع: أن يكون عزيزًا بمعنى الإضافة، المعنى: عزيز عليه أولياؤه، كما قال تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة:١٢٩].

الفصل الثالث في شرحه حقيقة[١]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ضبط هذه المعاني اللغوية

قد ذَكَرْنا فيها سبعة أوجه حسبَ ما عدَّدها العلماء، ولكنها ترجع إلى ثلاثة في التحقيق، وإنَّما كان كذلك لأنَّ التصريف فيها على ثلاثة أقسام: إمّا فتح العين من الفعل المستقبل، وإما ضمُّها، وإما كسرُها، إذ لا يصح أن يزيد المعنى[٢] على الفعل[٣] المتصرف.

والأوجه الثلاثة صحيحة في اللغة، ومعانيها وإن كانت متباينة في اللفظ، صحيحة في المعنى[٤]، وما خرج عنها من بقية الأقسام راجعٌ إليها.

المسألة الثانية:

قال بعض علمائنا: «العزيز[٥]: الذي تشتدُّ[٦] الحاجة[٧] إليه»[٨]، وليس هذا من معاني[٩] لفظ العزيز، فإنه لا يتفسَّر[١٠] به ولا يتصرف[١١] به، وإنَّما هو

---

(١) في طرة بـ (ك) بخط ناسخها: عقيدة، وصحَّحها كما صحَّح ما أثبتنا.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقط من (غ).
(٤) قوله: «صحيحة في المعنى» سقط من (غ).
(٥) في (ط) و(ل) و(م) زيادة: هو.
(٦) في (ط): تضطر، وهو تصحيف.
(٧) سقطت من (م).
(٨) قارن بالمقصد الأسنى (٧٣) ففيه: «هو: الخطير الّذي يقِل وجود مثله، وتشتدّ الحاجة إليه، ويصعب الوصول إليه، فما لم يجتمع عليه هذه المعاني الثّلاثة لم يطلَق عليه اسم العزيز».
(٩) في (ط): وليس من معانيه.
(١٠) في (ط): وليس من معانيه.
(١١) في (غ): ينصرف.

من لوازمه في بعض الوجوه، وليس معنى الشيء كلُّ ما كان من لوازمه ومقتضاه، وإنَّما معناه ما كان طَبَقًا عليه/ مأخوذًا من لفظه، ونضرب لذلك[١] مثالًا يكشفه لكم، فنقول: [٣٦/ب]

لفظ «البيت» يفيد: السَّطْحَ والجدار والسَّقْفَ والباب إفادة طبَقيةً مقابِلةً لمعناه، لا تخرج عنه، وتقتضي[٢] البنّاء والنجّار اقتضاءً لازمًا[٣]، إذ لا تقوم[٤] إلا به، ولكنه ليس من تفسيره وليس من معناه[٥]، وليس كل مُمْتَنِعٍ تشتدُّ الحاجة إليه، وإنَّما تشتد الحاجة إلى المُمْتَنِع الذي يكون معدوم النظير في بعض الأحوال، فإذا فهمتم هذا علمتم أنه لا يصحُّ تأويل العزيز بما تشتدُّ الحاجة إليه[٦]، لا لغةً ولا حقيقةً.

المسألة الثالثة: في تركيب هذه المعاني اللغوية على الحقيقة الإلّهية

اعلموا[٧] أنا إذا قلنا: إن العزيز: هو الذي لا يُنال ولا تَطْمَعُ[٨] فيه الآمال، مع جواز ذلك عليه، فالذي يستحيل الوصول إليه بكل وجه - إذ لا حدَّ له ولا جهة - أَوْلَى أن يُسَمَّى عزيزًا، بل فيه هي الحقيقة، وهو العزيز حقًّا.

---

(١) في (ط): لذل.

(٢) في (ط) و(ل): يقتضي.

(٣) في موضعها بياض من (ط).

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): يقوم.

(٥) هذه القاعدة ومثالها أصلها عند الغزالي في معيار العلم في فن المنطق (٧٢)، حيث قال: «المعتبر في التعريفات دلالة المطابقة والتضمن، فأما دلالة الالتزام فلا؛ لأنها ما وضعها واضع اللغة، بخلافهما».

(٦) قوله: «وإنما تشتد الحاجة... بما تشتد الحاجة إليه» سقط من (غ).

(٧) في موضعها بياض من (ط).

(٨) في (ل): لا مطمع.

وإذا قلنا: إن العزيز: هو الغالبُ، مع جواز أن تنقلب[١] الحال عليه فيعود مغلوبًا، فالغالب: الذي لا يُتَصَوَّرُ أن يُعارَض، فكيف أن يُغلَب المُصَرِّف للغلبة الذي يجعلها دُوَلًا[٢]؛ تارةً لقوم وأخرى لآخرين، أَوْلى أن يكون عزيزًا، وهذا عَقْدٌ لم يصحَّ إلّا لأهل السنة، فإنَّ القَدَريةَ[٣] وإخوانَهم من اليهود يقولون: إن الله سبحانه[٤] يُعْصَى كَرْهًا ولا يُطاع طَوْعًا، وتعالى أن يكون في مُلكه ما لا يُريد.

وإذا قلنا: إن العزيز هو القَوي مع أنَّ القوة[٥] له موهوبة، وقد يعود بعد ذلك عاجزًا، فالقوي الذي لا تَزول قوَّته ولم توهب له، بل هي أزليَّةٌ أبديَّةٌ أَوْلَى أن يكون عزيزًا.

وإذا قلنا: إن العزيز هو النَّفيسُ[٦] القَدْرِ الذي يَقِلُّ وجود مثله، فالذي يستحيل وُجودُ مثله أو ضده أَوْلى أن يكون عزيزًا، بل هي الحقيقة فيه.

وإذا قلنا: إن العزيز بمعنى: المُعِزِّ، وهو واهب القدرة ومعطيها، فذلك[٧] بالحقيقة[٨] له دون من هي بيده عاريَّةً، فإنَّ العزة لله جميعًا، عِزَّتُه التي هي

---

(١) في (ط) و(غ): ينقلب.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) على أصلهم في الإرادة، انظر: مقالات الإسلاميين: (١٥٢/١)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٣١٧)، وإرشاد الجويني: (٢٣٧)، والكامل: (٣٦٩/١).

(٤) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٥) في (ط): القُوى.

(٦) قوله: «أولى أن يكون» إلى «العزيز هو» سقط من (ل).

(٧) في (غ): فتلك.

(٨) في (ط): على الحقيقة.

صفته، وعِزَّتُه التي يهبها لخلقه، كما أنَّ العلم كله له[١]، عِلْمُه الذي هو صفة ذاته، وعِلْمُه الذي وَهَبَهُ للخَلْقِ[٢].

وإذا قلنا: إنه عزيز عند أوليائه، فمعناه: أن قلوبَهم مملوءةٌ من تعظيمه، وألسنتَهم منطلقةٌ بالثناء عليه، وجوارحَهم مستخدَمة له، لم يُشْرِكوا معه غيره في عَقْدٍ ولا قول ولا عمل، كما فعل غيرهم، حيث أخبر عنهم بقوله: ﴿وَمَا يُومِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، وكما أنه عزيز عند أوليائه كما بيَّنّا، فهو عزيز عند أعدائه بالمعنى الأوَّل، فإنه يَعِزُّ عليهم أن/ يهتدوا إليه أو يستدلّوا عليه. [٣٧/أ]

وإذا قلنا: إنه عزيز بالإضافة، فأولياؤه[٣] أعزّاء عليه، بما أكسبهم من العِزَّةِ، ووهبهم من التوفيق في الدنيا، وجواره في الأُخرى[٤]. وهو[٥] عزيز بهذه المعاني كلِّها سبحانه.

المسألة الرابعة: في شرح العِزَّةِ

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في شرح العِزَّةِ:

فمنهم من قال: إن العزة: صفة خاصة ومعنًى زائدٌ على الذات، بها كان عزيزًا، كالعلم صفة خاصَّةٌ ومعنًى زائدٌ على الذات[٦]، كان به[٧] عالمًا.

ومنهم من قال: إن العزة: عبارة عن مجموع خصال؛ منها: إحاطة علمه، وعموم قدرته، وأنه لا يخرج موجود عن إرادته.

---

(١) سقطت من (ط) و(غ).

(٢) في (ل): لخلقه.

(٣) في (ط): أي عزيز عليه أولياؤه.

(٤) في (ط) و(ل): الآخرة.

(٥) في (ط): فهو.

(٦) قوله: «بها كان عزيزًا... على الذات» سقط من (غ).

(٧) في (ط): به كان.

هذا هو القول الصحيح كما أشرنا إليه وبيَّنّاه قبلُ في اسم القُدُّوس، وأن القُدُّوسية ليست بصفة خاصَّة، وإنَّما هي: عبارة عن الوجود[١] المُنَزَّهِ عن النقص والنظير، كذلك العزيز: هو الذي لا يُنال بتَوْهيمٍ ولا تفكير، ولا يلحقه مثالُ المُتَشَوِّفِ[٢] في معنى.

وتحقيق ذلك: أن العزيز إن[٣] كان المُمْتَنِعَ الذي لا يُنال فليس الامتناع وصفًا خاصًّا[٤]، وإنما هو: عبارة عن موجود لا حدَّ له ولا جهة، وذلك تقديسٌ له، وعبارة عن تَنَزُّهِهِ[٥] عن الآفات. وإن كان العزيز هو الغالب، فذلك عبارة عن فعلٍ يفعله، وهو حينئذ من صفات الأفعال.

وإن كان العزيز بمعنى: القوي فهو القادر، وله القدرة، وهي صفة معلومة.

وإن كان بمعنى: نفاسة القَدْرِ، فهو كالأوَّل في أنه[٦] تنزيه.

وما في معاني[٧] العزيز هو من صفات الفِعْلِ كالغالب لا يرجع إلى معنًى يتعلق بالذات، وهذا يدُلك على أنه ليس بصفة مخصوصة، ولكن تحقيق هذه الوجوه قد سبَق، وأنها ثلاثة كما تقدَّم.

فإن قيل: فما معنى قوله[٨]: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠]، فجعل العِزَّةَ مَربوبةً وهي صفةٌ من صفات الله؟

---

(١) في (غ): الموجود.

(٢) في (ط): لمتشوف.

(٣) في (ط): إذا.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (غ): تنزيهه.

(٦) في (غ): لأنه.

(٧) في (ط) و(ل): معاني.

(٨) في (غ): قولك.

أجاب عنه ابن فورَكَ بأن قال: «ليس معنى هذا تلك العزة التي هي صفة، وإنَّما معناه أنه عزَّ عمّا يصفونه، المراد بذلك: الإنكارُ على من وصفَه من المشركين بالولَد، والتقديرُ: سبحان ربِّك الربِّ الذي عزَّ عمّا يصفونه».

قال الإمام الحافظ رضي الله عنه[١]: هذا كلام لا يُنجيه عمّا وقع السؤال عنه من إضافة العِزَّةِ إلى الربوبية، **والجواب الصحيح**: أنَّ العلم والقدرة والإرادة والعزة وسائرَ الصفات الإلَهية التي/ ينطلق اسمها على القديم والمُحْدَث كلُّها تضافُ [٣٧/ب] إلى الله تعالى، أمّا القديمة فتضاف إليه تحقيقًا[٢] ووصفًا، وأما المُحْدَثَةُ فتضاف إليه تقديرًا وخَلْقًا ومِلْكًا، فالعِلْمُ له صفةٌ وله خَلْقٌ، والعِزَّةُ له صفة وله خَلْقٌ، أعطى منها[٣] العبد[٤] المُحْدَث ما شاء ووهبَه ما أراد، فهو المُتَّصِفُ بالعِزَّةِ القديمة الأصلية، وهو المالك للعِزَّةِ المحدثة.

وبَيَّنَهُ قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً﴾ [فاطر:١٠]، يعني بقوله: ﴿جَمِيعا﴾ الصفةَ القديمةَ والمخلوقةَ المملوكةَ، وقوله[٥]: ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ يعني: العِزَّةَ المُحْدَثَة المملوكة، ويكون معنى الآية: أنه سبحانه ربُّ العزة، يُعطيها[٦] للخلق فيعتزّون عمّا يكرهون، ويدفعون ما لا يستحسنون، بالمِقْدارِ الذي آتاهم منها[٧]، فهو سبحانه بما وجَبَ له من ذلك وما خَلَقَ وما مَلَكَ أَوْلَى أن يَعْتَزَّ عمّا نُسِبَ إليه، وهذا معنى بَديعٌ، فافهموه إن شاء الله[٨].

---

(١) في (ل): قال ابن العربي، وفي (ط): قال الإمام.

(٢) بعدها في (ك): إليه، وضبب عليها.

(٣) في (ل): منهما.

(٤) في (ط): للعبد.

(٥) في (م): بقوله، وفي (ط): فقوله.

(٦) في (غ): تعظيما، وهو تصحيف.

(٧) في (ل): فيها.

(٨) لم يرد في (ط).

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ تعالى

لا يخفى على من تأمَّل كلامنا أن الباري تعالى إذا كان عزيزًا وله العزة على الوجوه التي أوضحناها والمعاني التي بيَّنّاها فإن ذلك يقتضي له ستةَ عشَرَ حُكْمًا[١]:

الأوَّل: أنه عزيز لا يُرامُ بوَهْمٍ، فكيف بجارحة.

الثاني: أنه لا يُخالَف في المراد، بل تَنفُذُ إرادته على العموم في كل موجودٍ.

الثالث: أنه لا يوجد له مِثل، وبذلك كان إلهًا.

الرابع: أنه لا يُحطُّ[٢] عن المنزلة، وكل عزيز[٣] إلى الحَطِّ والذِّلَّةِ.

الخامس: أنه لا يُخَوَّفُ بالتهديد، فإن العواقبَ بيده والأمرَ كله له.

السادس: أنه لا مَخْلَصَ منه لعموم القدرة وشُمولِ الإحاطة.

السابع: أنه ملجأ الهاربين، كما قال النبي ﷺ: «لا مَلْجأ ولا مَنْجَى منك إلّا إليك»[٤].

---

(١) في (ل): أحد عشر، وسقط منها خمسة أحكام.

(٢) في (م): ينحط.

(٣) في (ط): كل عزيز يؤول.

(٤) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: الوضوء، باب: فضل من بات على الوضوء برقم ٢٤٧ (٥٨/١- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم ٢٧١٠ (٢٠٨١/٤) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

الثامن: أنه مُنْتَهَى مطالب المُريدين، فإنَّ كلَّ مطلوب إذا عَرضتِ الغاية فيه والمآل[١] انتهى بك إليه، فهو الأمل المُنْتَهَى[٢] في كل مُرادٍ ومطلوب، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:٤١].

التاسع: أن عليه طريقَ العارفين، قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

العاشر: أن عليه ثوابَ العاملين، قال تعالى[٣]: ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٩].

الحادي عشر: أنه لا يدخل في التحديد.

الثاني عشر: أنه لا يُزاد[٤]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩٢].

الثالث عشر: أن رحمته تُسْتَنْزَلُ بالتَّمَلُّقِ.

الرابع عشر:/ أنه لا تلحقه آفة لتَقَدُّسِه عن النقائص. [٣٨/أ]

الخامس عشر: أنه يُعَذِّبُ من يشاء، ويرحم من يشاء، لا حُكْمَ للخليقة فيه.

السادس عشر: أنه يَذِلُّ عند عزَّته الأعِزّاءُ، ويَشْرُفُ بتشريفه الأذِلّاء، فالمرء يرى أنه لا أَذَلَّ من كَلْبٍ، ولكنه قرنه بأوليائه، وذَكَرَهُ بتَشْرِيفِ[٥] كلامه.

---

(١) في (ل): الآمال.

(٢) في (ل): والمنتهى.

(٣) في (ل) و(غ): قال الله تعالى.

(٤) في (ط) و(غ): لا يزداد، وأشار إليها ناسخ (ك) وصححها، كما صحح ما أثبتنا، وفي (م): يدارك، وفوقها: كذا.

(٥) في (ل) و(غ): تشريف، وفي (ط): بشريف.

المنزلة الثانية للعبد:

قد بيَّنَّا أنَّ العِزَّةَ لله يَهَبُها لمن[١] يشاء، فلا يُعطيها إلّا لأهل طاعته على مقدار أعمالهم، وأعظمُها للأنبياء، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم[٢]، في الدنيا والآخرة.

أمَّا في الدنيا فبالمعاني اللغوية المتقدمة، وأمَّا في الأخرى[٣] فبجوار الله تعالى.

وعلى العبد في انتهائه إلى هذا المقام أربعةُ أحكام:

الأوَّل: أن يخلع عن قلبه إعزازَ المخلوق.

والثاني: أن يمحوَ عن لسانه تعظيمَه.

والثالث: أن يُنَزِّه بدنه عن خدمَة غيره؛ وأرشق[٤] عبارة في ذلك قَوْلُ بعض علماء الإشارة: «حقيقة المعرفة أن تَحْقِرَ الأقدار سوى قَدْرِهِ، وتَمْحو الأذكار حاشى ذِكْرِهِ»[٥]، وأَفْقَهُ كلامٍ فيه ما روي في الأثر أنه: «من تواضع لغني ذهب ثُلُثا دينه»[٦].

---

(١) في (غ): من.

(٢) قوله: «ثم الذين يلونهم» سقط من (غ).

(٣) في (ط) و(م): الآخرة.

(٤) في طرة بخط (ط): خـ أرشق، وأثبت: أحسن، ورمز لها بصح.

(٥) انظر القشيري في التحبير: (٨٩).

(٦) روي مرفوعًا عند الطبراني في الصغير برقم ٧٢٦ (٢/٣٠) والبيهقي في شعب الإيمان (١٢/٣٧٣) عن أنس ﷺ، وفيه وهب بن راشد متروك، كما في مجمع الزوائد، ورواه من قول وهب بن منبه الإمام أحمد في الزهد، برقم ٤٣٣ (ص١٣٣)، انظر: المقاصد الحسنة: (ص٦٣٩)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات: ٣/١٣٩، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة: ٢/٣١٨.

قال بعض العلماء[١]: «إنَّما قال ثلثا[٢] دينه لأن المرء بثلاثة أشياء: بقلبه ولسانِه وبَدَنِه، فإذا استخدم اللسان والبَدَنَ في تعظيم الغَني ذهب الثُّلُثانِ من دينه، وبقي الثُّلُثُ وهو أَثَرُ قلبه»، وما أصدق قول من قال: «ليس العِزُّ بالماء والطين والتَّكَبُّرِ على المساكين، إنَّما العِزُّ[٣] بطاعة ربِّ العالمين».

الرَّابع: ألَّا يطلب العِزَّ إلا منه، ولا يكون العِزُّ إلا في طاعته[٤].

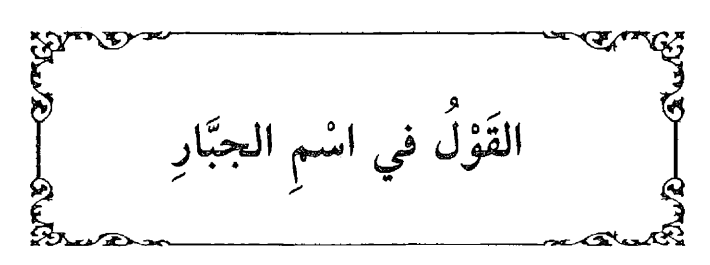
---

(١) هو الإمام أبو علي الدقاق، نقله عنه تلميذه أبو القاسم القشيري في التحبير: (٨٩).

(٢) في (غ): ثلثي.

(٣) في طرة بـ (ط): عـ: الغنى، أي لعلها الغنى.

(٤) سقط الحكم الرابع من جميع النسخ، والمثبت من (ط)، ولعلها الصواب، لما تقدَّم من كون الأحكام المتعلقة بالعبد أربعة.



القَوْلُ في اسْمِ الجبَّارِ

وهو الثامن من أسماء التنزيه، وفيه[١] أربعة فصول.

الفصل: الأوّل في مَوْرِدِهِ

وقد ورد به الكتاب والسنة وأجمعت عليه الأمة، قال الله سبحانه: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقال النبي ﷺ: «لن[٢] تملئ جهنم حتى يضع الجبَّارُ فيها قدمَه»[٣]، وقد بيّنّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وأجمعت الأمة على وصفه بأنه الجبّار.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

فيه أربع[٤] عبارات:

الأولى: أنه مأخوذ من قول العرب: تجبَّر النَّبْتُ[٥]: إذا علا واكتمل[٦]، ومنه قولهم: رجل جبَّار: أي طويل، ونخلة جبَّارة: إذا فاتَ الأَيْدي جناها، قاله ابن الأنباري[٧].

---

(١) في (ط) بياض قدره صفحة واحدة.
(٢) في (ل) و(غ): أن، وهو تصحيف.
(٣) أصل الحديث متفق عليه، البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٦)، لكن بلفظ: «الجبار» عند أبي يعلى الموصلي كما في إتحاف المهرة (١٦٨/٨)، ولم نجده في مسنده المطبوع، وأخرجه الدارقطني في الصفات برقم ٩، ص١٢.
(٤) في (م): أربعة.
(٥) في (ل): البيت.
(٦) في (ك): اكتهل.
(٧) في الزاهر في معاني كلمات الناس (٨٢/١)، وفيه: «قد تجبر النبت: إذا نبت في يابسِهِ الرطب».

الثاني: أن الجبَّار هو[١] المتكبر، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[٢].

الثالث: أنه فعَّال، من قولهم: جَبَرَ كَذا: إذا أصلحه[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

/ قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ [٣٨/ب]

الرابع: أنه فعّال، من قولهم: جَبَرَ فُلانٌ فلانًا على الشيء: إذا أكرهه[٥] عليه، ويُقال: أَجْبَرَهُ أيضًا، بالألف.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة[٦]

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في تركيب الحقيقة على الألفاظ اللغوية

فنقول: كيف ما تصرَّف معنى الجبَّار في اللغة بالوجوه التي وصفناها فإنها كلها موجودة في حق الله حقيقةً على وصف الكمال.

فإنه إذا كان معنى الجبَّار مأخوذًا من قولهم: نخلة جبَّارة، فمعناه[٧] حقيقةً فيه كاملٌ[٨]، لأنه لا يناله وَهْمٌ، ولا يُحيط به عِلْمٌ، فكيف أن يتَّصِلَ به جِسْمٌ؟

---

(١) لم يرد في (م).

(٢) لم يرد في (ل) و(م).

(٣) في (م): جبر فلان فلان على الشيء كذا إذا أصلحه، وهو سبق نظر، انتقل الناسخ ببصره إلى المحل الذي يليه فنقله سهوًا.

(٤) هو العجَّاج في ديوانه: (٦٣)، وكذا هو في الزاهر في معاني كلمات الناس: (١/٨١)، وتهذيب اللغة: (١١/٤٣)، وتمامه:

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ وعوَّرَ الرحمنُ مَنْ وَلَّى العَوَرْ

(٥) في (م): كرهه.

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (م): فمعنى.

(٨) في (م): كمال.

وإن كان مأخوذًا[١] من قولهم: جَبَرَ كذا: إذا أصلحه، فمن يَجْبُرُ الكَسير، ويُثري الفقير، ويُغني المَفاقِرَ[٢] من الرِّزْقِ، ويسدُّ[٣] الخلل في المعاش[٤] مِن[٥] الرَّتْقِ[٦] إلا الله[٧] تعالى.

وإن كان مأخوذًا من الإكراه، فهو الذي يَجْبُرُ الخلق على ما أراد، والذي يَحْصُلُ[٨] مراده دون كلِّ مُرادٍ، ولا يَجْري في سلطانه إلا ما يُريد، تَنْفُذُ مشيئته في كل أحدٍ، ولا تناله مشيئة أحد.

فإن قيل: فإذا قلتم: إن الله سبحانه جبّار، لأنه[٩] يجبُر الخلق على مُراده فأنتم إذًا مُجْبِرَةٌ[١٠]، وقد نفيتم ذلك عن أنفسكم، فكيف تُقِرّون به؟

الجَوابُ: أنَّ الدليل قد قام على أن الجبّار فعّال من قولهم: جَبَرَ: إذا أَكْرَهَ، لأنه وارد في اللغة، جارٍ في العقول، شَرَفٌ في الأفعال، وذلك يتعلّق بوجهين:

الأوَّل: أنه يخلق في العباد ما يَكرهون[١١] وهم لا يقدرون على دفعه، كالحركات الضرورية، والزَّماناتِ[١٢] والمكاره، ولا خلاف في هذا.

---

(١) في (غ): مأخوذ.
(٢) في (ل): المفاقير.
(٣) في (م): يسر، وهو تصحيف.
(٤) في (م): المعائش.
(٥) في (م): فمن، وهو تصحيف.
(٦) في (غ): الرق.
(٧) في (م): لعلمه، وهو تصحيف.
(٨) في (ل): تحصّل.
(٩) في (م): لأمته، وهو تصحيف.
(١٠) سقطت من (م).
(١١) في (م): يكون.
(١٢) جمع زمانة، وهي العاهة الدائمة في البدن؛ الصحاح (٥/٢١٣١).

الثاني: أنه إذا أراد شيئًا كان، وإذا أراد العبد شيئًا لا يريده هو تعالى لم يكن[١]، فتَيْسيرُه لمُرادِهِ دون مُراد غيره جَبْرٌ لهم، إذ لا يتصرَّفون إلا على حُكْمِ الإرادة، فلا يخرج أحدٌ عن قبضته، وتَتَقاصَرُ الأوهامُ دون معرفته، كما نهى آدمَ عن أكل الشجرة وأرادَه فواقَعَه[٢] آدم، وأمرَ إبليسَ بالسجود ولم يُرد[٣] فامتنع منه.

وعنه وقعت الإشارة بقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٦]، وإن كان قد أمر جميعهم بالجهاد[٤]، ولكنَّه خَلَقَ الكَسَلَ والأسباب القاطعة بالخَلْقِ، لأنه لم يُرِدْ مَسيرَهم حين[٥] قعَدوا.

المسألة الثانية: في كونه من صفات التنزيه أو من صفات الذات أو من صفات الفعل؟

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنه إذا قلنا: إنَّ وصفه بجبّارٍ بمعنى: نَخْلَةٍ جبّارة، فهو تنزيه مَحْضٌ على ما بيَّنّاهُ وفسَّرناه[٦]، ويَقْرُبُ من معنى القُدّوسِ،/ [٣٩/ب] وعلى هذا هو جَبّارٌ في الأَزَلِ، وفيما لا يَزالُ.

وإن قلنا: إنه بمعنى: تَجَبَّرَ: إذا تكبَّر، ففي موضعه يكون بيانه، إن شاء الله.

وإن كان مأخوذًا[٧] من قولهم: جَبَرَ: إذا أصلح أو إذا أَكْرَهَ، فإنه يرجع إلى معنى الفِعْلِ، ويكون حينئذ من صفات الفعل، وذلك بعد خَلْقِ الخَلْقِ الذين أصلَحَهُم أو أكرَهَهُم.

---

(١) قوله: «لم يكن»، سقط من (غ).
(٢) في (م): فوافقه.
(٣) سقطت من (م).
(٤) قوله: «وإن كان قد أمر جميعهم بالجهاد»، سقط من (ط).
(٥) في النسخ الأخرى: حتى.
(٦) سقطت من (ك) و(غ).
(٧) في (غ): مأخوذ.

فهو صحيح في المعاني كلِّها، لأنه الجبّار ذاتًا، والجبّار فِعْلًا، وسترى تفسيرَ الجبّار بمعنى: المصلح في باب اسم الرَّبِّ، والجبّار بمعنى المُكْرِم في باب الكَريم.

المسألة الثالثة: [في الفرق بين الجَبَريةِ والقُدُّوسيةِ][١]

إذا عَلِمتم أن الجبَّار هو الله تعالى على المعاني المتقدِّمة كلها بالتمام، فإن علماءنا قالوا: هو جبّار من الجَبَريةِ والجَبَرُوَّة[٢]؛ واتَّفقوا على أنَّها ليست بصفة خاصة[٣] ترجع إلى معنى زائدٍ على الذات، وإنَّما ترجع إلى ما قدَّمنا بيانه من أنه مُسْتَحِقٌّ لصفات التعالي والتعظيم على الوجه الذي لا يستحقه سِواهُ ولا يَثْبُتُ لغيره، بخلاف القُدّوسيةِ، وذلك لأن الجَبَريةَ تنزيهٌ خاص، والقدوسيةَ تنزيهٌ عام يدخل تحته كل تنزيه، فلما كان الوصفُ بالقدوسية عامًّا تَرَدَّدَ في النظر أنه معنى، وأنه وصفٌ خاصٌّ يشمل[٤] أنواعًا من التنزيهات، منها الجبّار وغيره، أو هو بعُمومِهِ وشُمولِهِ لهذه الوجوه كلِّها مِن التنزيه تنزيهٌ أيضًا، على ما بيَّنّاه من قَبْلُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَموا - يسَّر الله الهداية لنا ولكم - أنَّ العبد إذا تحقَّق وصفَ ربه بأنه الجبّار على التمام والكمال بهذه المعاني، فإنه يتحقَّق أن للباري تعالى بذلك أوصافًا يختصُّ بها، وهي اثنا عشر:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا للبيان.

(٢) في (ل) و(م): الجبروت، وفي (ط): الجبروة والجبروت.

(٣) في (غ): خارجة.

(٤) في (غ): يشتمل.

الأوَّل: أنه يستغني عن الأتباع، فلا يتكثَّر بهم من قِلَّةٍ، ولا يستنصر بهم عن ذِلَّةٍ، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:١١٠].

الثاني: أنه لا يَحْنو[١] عند التعذيب بعد الحجة، وإن كان يجيب المضطرَّ إذا استقال من العَثْرَةِ.

الثالث: أنه لا يَشُقُّ عليه البَذْلُ، إذا أَعْطَى أَعْطَى عن سَعَة، وإذا مَنعَ مَنعَ عن حِكْمَةٍ، من غير تكلُّف ولا مَؤونَةٍ، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله: عطائي كلام، ومنعي كلام، وإماتتي كلام، وإحيائي كلام، إنَّما قولي لشيء إذا أردته أن أقول له: كن، فيكون»[٢].

الرابع: أنه لا يكترث بالناكثين، ولا يفرح بالمُخْلِصين، كما روَى أبو ذرٍّ عن النبي ﷺ: «قال الله: يا عبادي، لو أن أوَّلكم وآخركم، وإنسكم وجنَّكم، اجتمعوا على أتقى قلب رجل ما زاد ذلك في ملكي[٣]، عبادي، لو أن أوَّلكم وآخركم، وإنسكم وجنَّكم، اجتمعوا على أَفْجَرِ/ قَلْبِ رَجُلٍ ما نقص ذلك من مُلْكي»[٤]. [٣٩/ب]

الخامس: أنه لا يتلهَّف على ما لم يكن، ولا يتمنَّى ما لا يكون.

السَّادس: أنه لا يُؤثِّر فيه الكَوْنُ والفساد، ولا يُبالي[٥] بالعدَم والوجود[٦].

---

(١) في (ط): يحنوا.

(٢) هذه الزيادة في حديث أبي ذر: «يا عبادي ...» رواها من طريق شهر بن حوشب عن أبي ذر؛ أحمد (٢١٣٦٧)، (٢١٥٤٠)، وابن حبان (٦١٩)، والترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، برقم ٢٤٩٥ (٤/٢٧٠- بشار)، وابن ماجه في أبواب الزهد باب ذكر الموت والاستعداد له برقم ٤٢٥٧ (٥/٣٥٢- الأرناؤوط).

(٣) قوله: «يا عبادي... في ملكي» سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في (ل): ينال.

(٦) في (ط): ولا بالوجود، وفي (ل): ولا بالموجود، وفي (م): الوجوب.

السَّابع: أنه لا يُعارَض في الفعل.

الثَّامن: أنَّه لا يُطالَب بالعِلَّةِ، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣].

التَّاسع: أنه لا يُحْجَرُ عليه في إرادة(١).

العاشر: أنه لا يتوجَّه عليه الطَلَبُ بالإلزام، إنَّما هو دعاءٌ وتَضَرُّعٌ.

الحادي عشر: أنه لا يَجِبُ عليه الفِعْلُ.

الثاني عشر: أنَّه وإن كان لا سَبيلَ إليه فلا بدَّ منه.

المنزلة الثانية للعبد:

وهي في ثلاثة أحوال:

الأوَّل: أن يَلْزَمَ حال الافتقار لما هو عليه من الافتقار، كما روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زُمرة المساكين»(٢).

الثاني: أن يتدرَّع ثَوْبَ الاستكانة، وإن عظمت منه المكانة، كما قال النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي خطئي وعَمْدي، وكل ذلك عندي»(٣).

---

(١) في (ط) و(م): إرادته.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه في أبواب الزهد، باب: ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم برقم ٢٣٥٢ (٤/٧٢- بشار)، وابن ماجه في سننه في أبواب الزهد، باب: مجالسة الفقراء برقم ٤١٢٦ (٥/٢٤٠- الأرناؤوط).

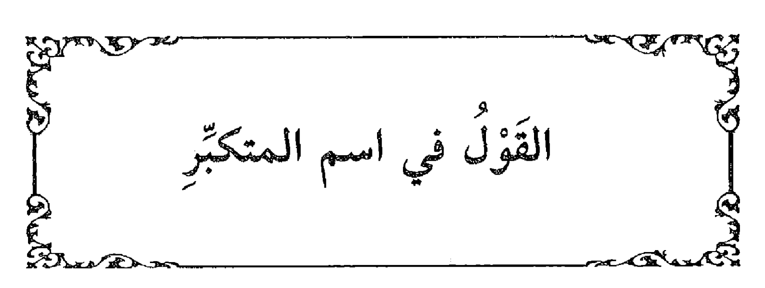
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» برقم ٦٣٩٨ (٨/٨٤- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم عمل برقم ٢٧١٩ (٤/٢٠٨٧- عبد الباقي).

الثالث: أن يستجير عند غلبة الجبابرة بعِزَّةِ[١] سلطانه، كما قال النبي ﷺ: «اللهم إليك أشكو ضُعف قوتي، وقلة حيلتي، وهَواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين، وأنت ربي، إلى من تَكِلُني، إلى بعيد يَتَجَهَّمُني، أو إلى عَدو ملَّكته أمري، إن لم يكن بك عليَّ غضبٌ فلا أبالي، ولكن عافيتك أوسعُ لي، أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت به الظُّلَم وصَلَحَ عليه أمر الدنيا والآخرة من أن تُحِلَّ غضبك بي، أو تُنْزِل سخطَك عليَّ، لك العُتْبَى حتى ترضى، ولا حول ولا قوَّة إلّا بِك»[٢].

---

(١) في (ط): بعزٍّ.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم ١٨١ (٧٣/١٣) وفي الدعاء له برقم ١٠٣٦ (ص٣١٥) قال في مجمع الزوائد (٣٥/٦): وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة، وبقية رجاله ثقات.



القَوْلُ في اسم المتكبِّرِ

وهو الاسم التاسع من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

وقد ورد به[٢] القرآن وأجمعت[٣] عليه الأمة، قال تعالى: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، ولم يختلف أحد من الناس في وصفه تعالى بذلك.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - أرشدكم الله - أن المُتَكَبِّرَ هو المتفعِّل، مِن تَكَبَّرَ أي: تَعاظَمَ، وهو أن يرى غيره حقيرًا بالإضافة إلى نفسه، يقال: تكبَّر واستكبر إذا كان كذلك، ومنه قول الله تعالى مُخْبِرًا عن قوله لإبليس: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص:٧٥].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى

اختلف العلماء في العِبارة عنه على أربعة أقوال:

---

(١) في (ط): مورده شريعة.

(٢) في (م): في.

(٣) في (م): اجتمعت.

[٤٠/أ]

الأوَّل: أن المُتَكَبِّرَ هو المتعالي/ عن صفات الخلق.

الثاني: أنه تكبَّر على عُتاة خلقه فقَصَمَهُمْ.

الثالث: أن المُتَكَبِّرَ[1]: المتعالي عن صفات الخلق، واستحقاقه لنعوت الجلال، وتقدُّسه عن النقص، وأنَّ تكبُّرَه وكونه كذلك عائدٌ إلى وجود[2] ذاته على هذه الأوصاف من التقديس والتنزيه، وذلك يعود إلى وَصْفٍ ذاتي[3].

الرابع: أنَّ تكبُّرَه: قَصْمُه للعُتاة من خَلْقِه، فيعود إلى صفات الفعل.

المسألة الثانية: في تحقيق المعنى فيه

اعلَموا - وفَّقكم الله - أن علماءنا لمَّا نظروا نظرَ التحقيق إلى اختلاف العبارات في المتكبِّر، فلم يروا فيها غَوْصًا على الحقيقة فقال من حقَّق منهم: إن المتكبِّر هو المتفعِّل مِن تكبَّر، وذلك يُفيد اكتساب الفعل، لأن بناء تفعَّل واستفعل في اللغة موضوعٌ لاكتساب الفِعْلِ، وذلك مُحالٌ في حق الإله، فهذه تاءُ التخصيص وليست تاءَ الاكتساب، وهذا ظاهرٌ يفتقر إلى بيان جَلي.

والتحقيق فيه[4] عندي: أن المتكبِّر في وصف الباري إن عاد إلى صفة الفِعل فذلك أمرٌ كان بعد أن لم يَكُنْ، فيكون كسائر الأفعال المخلوقة، وإن عاد إلى وصف الذات فنقول حينئذ: إنَّ التفعُّل[5] في حق المخلوق عبارةٌ عن كونه على تلك الصفة، وكذلك في حق الخالق، لكِنْ صفةُ المخلوق حادثةٌ، وصفة

---

(١) في (ط) زيادة: هو.

(٢) في (ل): وحده.

(٣) وفي (ك) أيضًا: وَصْفِ ذاتِهِ.

(٤) سقطت من (غ) و(ط).

(٥) في (غ): الفعل.

الخالق لا أوَّل لها، فالعبارة واحدة، والحقيقة في وجود تلك الصفة فيها واحدةٌ، وهما يختلفان في الحدوث والقِدَم، ولا[١] يؤثر ذلك في الحقيقة.

وبعد هذا التفهيم[٢] يحسُن أن يعبَّر عن التاء في حقه تعالى بالاختصاص، وفي حقِّ المُحْدَث بالاكتساب.

فيقال في حقِّ المخلوق: تكبَّر: إذا اكتسب الكِبْرَ وتعاطاه، وهو أن يرى نفسَه فوق الخَلْقِ، ويَخْرُجَ عن سِمَةِ العبد من المَذَلَّة.

ويقال في حق اللهِّ تعالى[٣]: تكبَّر: من الكبرياء، أي تنزَّهَ عن وصف المخلوق وتفرَّد بالصفات العُلى.

وإنَّما كان الكِبْرُ في حقِّ المخلوق مذمومًا لأن الخَلْقَ مَحَلُّ النَّقْصِ ومَوْضِعُ المَذَلَّةِ والخضوع، فإذا تكبَّر تكلَّف وتعاطى وتعدَّى، فإنَّ الكبرياء لله تعالى في الأرض والسماء[٤]، فإذا تعاطى أن يتصف بغير[٥] ما يَليق به وخرج باعتقاده عن حدِّه صار لأجل ذلك مذمومًا مدحورًا، كما قيل لإبليس، فإنَّه[٦] لمّا أُمِرَ بالسجود كان من حقِّه أن يلتزم وَصْفَ العبد بالامتثال، فتعاطى المخالفة، ورأى نفسه فوق ما أُمِرَ به، وجَهِلَ حقيقة التفضيل، وظنَّها في حقِّ المخلوق في الأوصاف[٧] الذاتية.

---

(١) في (ط): فلا.
(٢) في (ط): التقسيم، وفي (غ): التفهم.
(٣) سقط من (ط).
(٤) في (ط) و(ل): وفي السماء.
(٥) في طرة بـ (ك): بما لا يليق، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا، وهو الذي في النسخ الأخرى.
(٦) سقط من (غ).
(٧) في (غ) و(ك): بالأوصاف، وضبَّب الناسخ على حرف الباء، وصحَّحها في (ط)، وفي طرة بـ (ك): في الأوصاف صح خ، وهو الذي في (ل).

وحقيقة ذلك أن الجلال والتفضيل في الوصف الذاتي/ ليس إلا لله [٤٠/ب] تعالى، وأن التفضيل في حق المخلوق إنَّما هو تفضيل الخالق له وإخباره عن ذلك فيه، فكلُّ ما خَلَقَ[١] تعالى فضلًا فهو الفضل، وجَهْلُ إبليس بذلك أحقَّ اللَّعْنَةَ عليه[٢].

المسألة الثالثة: في تحقيق القول في الكبرياء، هل هي تنزيه أو وصف معنويٌّ؟

قد سرَدنا أقوال علمائنا في ذلك على نُصوصِها، والذي يقتضيه الدليل ما قدَّمناه من أن المتكبِّر في الحادث: هو الذي يرى نفسه فوق الخَلْقِ، والمتكبر بالحقيقة والوجوب هو[٣] الله، وهو[٤] فوق الخلق لتَنَزُّهِهِ عن صفات النقص، ووُجوب الكمال له في صفات الكمال بتنزيهها[٥] عن الآفات، فصار تنزيهًا محضًا.

فالباري تعالى متكبِّرٌ حقيقةً بهذا المعنى، وهو يَرى نفسه فَوْقَ الخلق، ويعلَمُها كذلك ويُخْبِرُ عنها، وتكبَّر على[٦] الخلق بأن حجبَهم عن النظرِ إليه، وألزمهم وصف القُصورِ عن الاطلاع عليه، كما قال النبي ﷺ في صفة أهل الجنة: «وما بينهم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداءُ الكبرياء على وجهه في جنة عَدْنٍ»[٧]، ويتكبَّر على العصاة، فهو متكبِّرٌ تنزيهًا، متكبرٌ علمًا، متكبر بالكلام

---

(١) في (ط) و(م) و(ل): جعل، وأشار إليها في (غ).

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): وهو.

(٤) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): هو.

(٥) في (غ): تنزيهها، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٦) في (ط): عن.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ برقم ٧٤٤٤ (٩/١٣٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: =

والإخبار[١]، متكبر بالحجاب، متكبر بالعقاب والانتقام، فهو المتكبِّر بالإطلاق حقًّا وصدقًا.

المسألة الرابعة: في بيان اختصاص الباري بهذين الاسمين

اعلَموا - وفَّقكُم الله - أن قوله[٢]: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ على حسب ما بيَّنّاهما من الأسماء المختصة لله تعالى بمعنى المَدْحِ، وهما في تسمية العبد[٣] وَصْفٌ للذَّمِّ، وإنما كان كذلك لأنَّ الجَبَرِيَّة والكبرياء - كما قلنا - تُناقض حال العبد وتَضاده، فلم تكن له بحالٍ، وتجب للباري تعالى فاختصَّتْ به.

ونُكْتَةُ ذلك المفسِّرة له الكاشفة لخفائه: أنَّ أسماء الله تعالى في جواز الإطلاق والإخبار بها لفظًا عنه وعن العباد على أربعة أَضْرُبٍ:

الأوَّل: ما لا يجوز أن يُخْبَرَ بها عن العبد بحال، كقولنا: الله والرحمن، ولهذا قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ [الإسراء:١١٠].

الثاني: ما[٤] يكون في صفة الله تعالى واجبًا، وفي صفة العبد جائزًا، كالعالم والقادر.

الثالث: ما يكون في حقِّ الله حقًّا، وفي حقِّ العبد باطلًا، كقولنا: الجبّار المتكبِّر، للمعنى الذي بيَّنّاه.

الرابع: ما يُخْبَرُ به عن الله تعالى وعن العَبْدِ، لكن يكون جائزًا في حقِّ الله تعالى بمعنًى، ويكون في حق المخلوق جائزًا بمعنًى آخرَ يَسْتَحيلُ ذلك المعنى

= الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى برقم ١٨٠ (١٦٣/١٠- عبد الباقي) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (ط) و(م) و(غ): قولنا، وفي (ك) تضبيب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالهامش، وهو الذي في (ل).

(٣) في (غ): المدح، وهو تصحيف.

(٤) في (غ): أن.

على الله تعالى، مثاله: قولنا: الخالق، فإنَّ له أربعةَ معانٍ:/ الإخبارُ عن الله تعالى، جائزٌ منها بثلاثة[١] معانٍ، والمعنى الواحد جائزٌ في حقِّ العبد، مُحالٌ في حق المتكبِّرِ المتعالي سبحانه[٢]، على ما يأتي بيانه إن شاء[٣] الله. [٤١/أ]

فهذه نكتة تكشف لك سرًّا عظيمًا من أسرار أسماء الله تعالى، وتكشف لك عن دقيقةٍ في حق افتراق الاشتراك في الإطلاق على الله سبحانه وعلى العبد في ألفاظ الأسماء ومعانيها.

الفصل الرَّابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد معنَى هذا الاسم تحقَّق أنَّ للباري تعالى في ذلك أحكامًا تسعة:

الأوَّل: أنه لا مقدار لشيء عنده إلا بما وصفه، لما بيَّنّاه من أن التفضيل للذَّوات[٤] ليس للمخلوقات.

الثاني: أنه لا يُؤثِّرُ فيه اللَّوْمُ.

الثالث: أن الهيبة[٥] له ومنه، فإن قيل: وكيف تكون الهيبة له وقد شتمه[٦] الكفار ونَسَبوا إليه ما لا ينبغي؟ كما قال تعالى: «يَشْتِمُني[٧] ابنُ آدمَ ولم يكن له أن يَشْتِمَني»[٨].

---

(١) في (غ): ثلاث.

(٢) لم ترد في (ل).

(٣) في (غ): إن شاء الله تعالى.

(٤) في (م) و(ل): بالذوات.

(٥) في (غ): الميته، وهي تصحيف.

(٦) في (غ): سمه، وهي تصحيف.

(٧) في (ل): لم شتمني، وفي (ط): لم يشتمني، وفي (غ) و(م): شتمني.

(٨) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في =

الجواب[١]: أننا نقول: ما قالوا ذلك وهم يعتقدونه شتمًا، إنما قالوه[٢] وهم يعتقدونه تعظيمًا وتوقيرًا، فلذلك أَطْلَقَ به ألسنتَهُم.

الرابع: أنه لا يلزَمه الثواب، فإن العبادة تجب له بحق المِلْكِ.

الخامس: أنه لا يَهابُ العَواقِبَ.

السادس: أنه لا يخلقُ للنفع، ولا يوجِد للدفع.

السابع: أنه لا تتوجَّه عليه المِنَّةُ بالطاعات، فإنها خَلْقٌ له.

الثامن: أنه لا يَشْرُفُ بالأتباع، ولا ينحَطُّ بالأعداء.

التاسع: أنه لا يأمر ولا ينهى لفائدة يَجْتَلِبُها ولا مَضَرَّةٍ يدفعُها، لتقدُّسِه عن ذلك كلِّه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

عليه فيها[٣] أربعة أحكام:

الأوَّل: أن يتواضع لله كلَّما حدثت له رِفْعَةٌ.

الثاني: أن يَسْتَحْقِرَ باعتقاده كلَّ شيء بالإضافة إلى الله سبحانه.

الثالث: أن يتواضع لأولياء الله على مقادير[٤] منازلهم.

الرابع: أن يتعاظم على الكافر والعاصي والغني على مقاديرهم، وكيفيةُ التعاظم على كل واحد منهم مِن أحكام الدين، وهو مذكور في كُتُبِ إصلاح الأعمال.

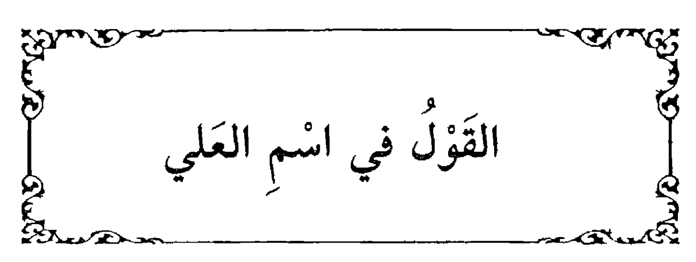
= قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ برقم ٣١٩٣ (٤/١٠٦- طوق النجاة) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) في (ط): فالجواب.

(٢) في (ط): قالوا.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): قدر، وضبَّب عليها، وأثبتنا ما أثبته بالطرة وصحَّحه، وفي (غ): مقاديرهم، دون منازلهم.



القَوْلُ في اسْمِ العَلي

وهو العاشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

هو اسمٌ ورد به القرآن والسنة وأجمعت[٢] عليه الأمة، قال الله تعالى: ﴿فَالْحُكْمُ لِلهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر:١٢]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وله أربعة أبنية: العَلي، والعالي، والأعلى، والمُتَعالي.

فأمَّا العَلي: فقد ورد كما تقدَّم.

وأمَّا العالي: فهو فاعل منه.

وأمَّا الأعلى: فهو بناء أَفْعَلَ منه، وقد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وكان النبي ﷺ/ يقول في صلاته: «سبحان ربيَ الأعلى»[٣]. [٤١/ب]

وأمَّا المُتَعالي: فورد في القرآن، قال تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:١٠].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمَّا العَلي في اللغة فهو: فَعيلٌ بمعنى فاعل، تقول: عَلا يَعْلو عُلوًا فهو عالٍ، وأَعْلَى: أَفْعَلُ منه، ومُتَعالٍ: مُتفاعِلٌ منه. وله معنيان:

---

(١) في (ط): مورده شريعة.

(٢) في (ط): اجتمعت.

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٢٦١)، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل برقم ٧٧٢ (٥٣٦/١- عبد الباقي).

أحدهما: عُلوُّ المكان، كالحائط على الأُسِّ، والسقف على الحائط.

والثاني: عُلوُّ المكانة، كعلوِّ الشريف على الوضيع، وكعُلوِّ العليم على الجهول.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في كشف الحقيقة والمجاز فيه

إذا عرفتم - وفَّقكم الله - معنى العُلو في اللغة بِقِسْمَيْهِ، فحقيقتُه عُلوّ المكان، ويُستعمل في عُلو المكانة مجازًا، لِما قدَّمناه من حَمْلِ المعاني المعقولة على المحسوسة، وتلك سَبيلٌ مَهْيَعٌ، ويُستعمل في الإطلاق على وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يقال: علا فلانٌ، إذا اكتسب فضيلةً.

الثاني: أن يقال: علا إذا تنزَّه عن رذيلة، وظهر هذا المجاز في الاستعمال حتى غلب الحقيقة[١] أو صار مثلها، وقد أنشد النابغةُ الجَعْدي بحضرة النبي ﷺ[٢]:

«بَلَغْنا السماء مجدَنا[٣] وعلاءَنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

فقال: إلى أين يا أبا ليلى؟ قال: إلى الجنة»[٤].

وقال المتأخرون[٥]:

من كان فوق محلِّ الشمس موضعُه ... فليس يرفعُه شيءٌ ولا يَضَعُ

---

(١) في (ل): على الحقيقة.

(٢) في (غ): رسول الله.

(٣) سقطت والتي بعدها من (ل)، وفي (ط): مجدُنا وعلاؤنا.

(٤) ديوانه: (٣٣-٥٢)، وجمهرة أشعار العرب: (١٤٦)، والحديث أخرجه الحارث بن أسامة في مسنده (٨٩٤)، ومحمد بن عبد الرحمن البغدادي المخلص في المخلصيات (١٠٦٩).

(٥) هو المتنبي الشاعر المعروف، انظر: شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي: (٣٦٠/١)، شرح ديوان المتنبي للعكبري: (٣٠/١).

المسألة الثانية: في سرد الأقوال في تفسير العَلي

اختلفت عبارات الناس في تفسير العلي على أربعة أقوال:

فقالت طائفة من المُشَبِّهَةِ: عُلوُّهُ عُلوُّ مكان، والمراد به كَوْنُه[1] فوق العرش، كالمَلِكِ على الفراش[2]، مكانًا بمكان، وتمكُّنًا بتمكُّنٍ، تعالى[3] عن ذلك.

الثاني: قال أهل السنة: علوُّه علوُّ مكانة، وهي استحقاقُه لصفات الكمال، واستيجابُه غاية المدح والتعظيم، من العلم الشامل، والقدرة الكاملة، والإرادة النافذة، والكلمة الصادقة، والسُّنَّة الجارية، لا يُعجزه شيء، ولا يُشبهه شيء، ولا يَفوته شيء، إلى غير ذلك من أحكام الإلَهية التي هي كمال استحقاق الربوبية[4].

الثالث: قالت طائفة من العلماء: قد يكون العُلوُّ القَهْرَ والغَلَبَةَ، كما قال تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١].

الرابع: قالت[5] طائفة من العلماء: هو عالٍ بمعنى: أنه منزَّهٌ عن صفات الحدوث[6] والتشبيه والتحديد.

المسألة الثالثة: في تحقيق هذه الأقوال[7]

[٤٢/أ] أمَّا/ قول المُشَبِّهَةِ إنَّه عُلوُّ مكان، فقد ثبت فيه استحالةُ المكان عليه، فإنه خَلَقَ الجهة والمكان، وهو كما كان، لا يتغيَّر شَرِيفُ صفاته بما[8] أَوْجَدَ من مخلوقاته.

---

(١) سقطت من (ط)، وتحرفت في (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): العرش، وفي (غ): الفرش.

(٣) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): تعالى الله.

(٤) انظر: الزجاج في تفسير الأسماء (ص٤٨).

(٥) وقع تشويش في ترتيب (ط) بمقدار أربع ورقات.

(٦) في (غ): الحدث.

(٧) في (م) زيادة: المشبهات.

(٨) في (م): فما.

وأمَّا قول الجماعة: إنَّ العُلوَّ في المكانة استيجابُهُ لصفات الكمال، فما ذاك[١] بالحقيقة والكمالِ[٢] إلَّا له[٣].

وأمَّا من قال: إنَّه بمعنى الغلبة والقهر، فحسَنٌ في اللفظ، لكنه[٤] راجع إلى ما قبله، فإنه مَن كان أكملَ صفةً وأحقَّ بنعتِ الجلال كان غالِبًا لمن دونه قاهِرًا له، **فكان هذا ثمرةَ ما قبلَه مِن المعنى**[٥] **وفائدتَه، لا أن يُقال فيه: إنه قولٌ آخَرُ غيره**.

وأمَّا من قال: إنه عَليٌّ[٦] عن صفات النقص، فحسنٌ جِدًّا، فإنه عليٌّ[٧] بصفات الكمال، عليٌّ[٨] بمعاني التنزيه ونَفْيِ النقص بالآفات، وكثيرٌ[٩] يَرِدُ هذا في أسماء الله الحسنى، فهو سبحانه عليٌّ بما هو عليه من صفات الكمال، مُتعالٍ عن صفات النقص، أعلى من غيره مِن الخَلْقِ، وإن كان ليس لغيره عُلو، فإن علوَّ الخلق مِن علوِّه، كَما أن عِزَّتهم مِن عِزَّتِه.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): ذلك.

(٢) في (ط): ولا كمال.

(٣) واستدلوا على ذلك باستحالة التحيز عليه سبحانه، لأنه ليس بجسم ولا جوهر، ولهذا كان ما أوهم ذلك من الألفاظ وجب عندهم حمله على المعنى اللائق بذاته العلية؛ وانظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٢٩)، وأصول الدين للبغدادي (ص٧٣-٧٦)، والتمهيد (ص٤٤).

(٤) في (غ): ولكنه.

(٥) في (ط): المعاني.

(٦) في (ط): علا.

(٧) في (ط): علا.

(٨) في (ط): علا، وفي (غ): على معاني.

(٩) رمز له في (ك) بصح.

وهذا التنزيه[١] للأسماء المذكورة بما أضفناه إليها من تركيب الصفات المخصوصة لا يفطن له إلا غوَّاصٌ على الخفايا، بَصيرٌ بمَعاطِفِ الزَّوايا.

الفصل الرّابع: في التنزيل

اعلَموا - أعلى الله أقداركم بالعلم[٢] - أنَّ للباري تعالى بهذا الاسم ـ وهو العَلي ـ أحكامًا يختصُّ بها في المنزلة العُليا الواجبةِ له، جِماعُها عَشَرَةٌ:

الأوَّل: عُلوُّهُ عن المكان.

الثاني: عُلوُّهُ عن مالكٍ يَمْلِكُه.

الثالث: عُلوُّهُ عن الآمِرِ والناهي.

الرابع: عُلوُّهُ عن التحديد.

الخامس: عُلوُّهُ عن الحَجْر.

السادس: عُلوُّهُ عن الحاجة.

السابع: عُلوُّهُ عن المُساواة.

الثامن: عُلوُّهُ عن الإدراك.

التاسع: أن إليه العُلو والانحطاط، قال سبحانه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١].

العاشر: أنه لا يُسْأَلُ عمَّا يَفعل.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الترتيب، وأثبتها ناسخ (ك) وضبَّب عليها، وما أثبتناه من الطرة، وصحَّحه.

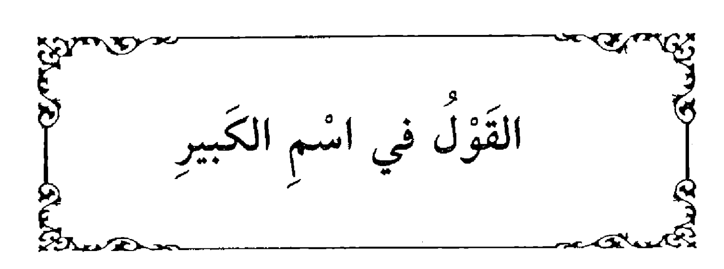
(٢) في (ط): وفَّقكم الله وأعلى أقداركم بالعلم.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وهي ترتبط بركنين:

أحدهما: طَلَبُ العُلو في المعرفة.

والثاني: العمل بالتواضع.



القَوْلُ في اسْمِ الكَبيرِ

وهو الحادي عشر من أسماء التنزيه وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

وقد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر:١١]، وقال: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:١٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام:٢٠]، وقال: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت:٤٥]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة،/ وأجمعت[١] الأمة على قولهم: الله أكبر، في الأذان والصلاة. [٤٢/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماء اللغة: قولُنا: «كَبير» هو فَعيلٌ من كَبرَ، وهو يقال بكسر الباء وضمِّها، وهما معنيان مختلفان، فإذا كان مكسور الباء في الماضي كان[٢] بفتحها في المستقبل، ويكون عبارةً عن كَبْرَةِ[٣] السن[٤]، وهو التقدُّم[٥] في الوجود، ومنه قول الشَّاعِرِ:

---

(١) في (م): أجمعت عليه، وفي (غ): اجتمعت.

(٢) في (ط): وكان.

(٣) في (غ): كثرة.

(٤) في (غ): السنين.

(٥) في (غ) و(م): المقدَّم.

جميـــلُ كَبِـــرْتَ وأَوْدَى الـــشَّبابُ فقلـــتُ مُجيبًـــا لهـــا: فاقْـــصِري[١]

فمن سَبَقَ صاحبه في الوجود فهو أَكْبَرُ منه، تقول العرب: فلان أكبرُ من فلان سنًّا، وفلان أسنُّ من فلان، وقد روي في الأثر أن عثمان بن عفان سأل قَبَاثَ[٢] بن أَشْيَمَ أخا[٣] بني يَعْمُر بن[٤] ليث: «أنت أكبر أم رسول الله ﷺ؟ فقال: رسول الله[٥] أكبر مني، وأنا أقدم منه في الميلاد»[٦].

وإذا كان مضموم[٧] الباء في الماضي كان بضمِّها في المستقبَل أيضًا، وهو عبارةٌ عن معنيين:

أحدهما: كمال الذّاتِ والصِّفاتِ، وهو التَّقَدُّمُ في المنزلة والسَّبْقُ في المرتبة[٨]، تقول العرب: فلان أكبرُ سنًّا من فلان، وكلاهما هو المَعْنَى[٩] في نِسْبَةِ الكبير إلى الكبيرِ المُتَعالي.

---

(١) هو لجميل بثينة، كذا في الحماسة البصرية (٢/٣٧٠):

تَقـــول بثينـــة لمـــا راتْ قنـــوًّا مـــن الـــشّعَر الأَحْمَـــر
جميـــل كَبـــرت وأودى الـــشّباب فَقلـــت: بثـــينَ أَلا فاقـــصري

(٢) في (ط): غياث، وفي (م): قيات، وفي (ل): قبلت، وهي تصحيف.

(٣) في (ط): أخي.

(٤) في (ك) أثبت ناسخها الوجهين: ابن، من.

(٥) في (ط) و(م) زيادة التصلية.

(٦) أخرجه أحمد من حديث عثمان مختصرًا (١٨٠٥٠)، والترمذي في سننه، أبواب المناقب، باب: ما جاء في ميلاد النبي ﷺ برقم ٣٦١٩ (٦/١٠٤- بشار) وقال: (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق)، وكأنه يستضعفه، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم ٥٦٦ (١/٤٠٧)، والطبراني في المعجم الكبير برقم (١٩/٣٧).

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في (غ): التقدم في السبق في المرتبة والمنزلة، وهو اختلال ظاهر.

(٩) في (ط) و(غ): المعنيُّ.

الثاني: كِبَرُ الجُثة، تقول العرب للسَّمينِ الثَّخينِ[١] الوافر الأجزاء إذا قَرَنته إلى ضعيف قَضيفٍ[٢] هزيلٍ: هذا أكبرُ مِن هذا: أي أكثر[٣] أجزاءً، وهذا مُحالٌ في حقِّ الله تعالى على ما يأتي بيانه، إن شاء الله[٤].

الفصل الثالث: في تركيب المعنى الاعتقاد على اللغوي

[المسألة الأولى][٥]:

اعلَموا - أرشدكم الله - أنَّا إذا قلنا بقول أهل اللغة: إن الكبير هو: السابق المتقدِّمُ في الوجود بمُدَّةٍ[٦] محدودةٍ، فالباري تعالى هو الكبير بالحقيقة، لأنه قد قام الدَّليلُ على أنه سابِقٌ للعالم بغير تَحْديدٍ، إذ لا أوَّل له، لأنَّه لو كان له أوَّلٌ لكان مُحْدَثًا يَفْتَقِرُ إلى من يُحْدِثُهُ، فثبَت أنه سبَق وُجودُهُ وُجَودَ العالَمِ بغير تحديد.

وإن قلنا: إن الكبير هو: المتقدم في الرتبة بجلال الذات وكمال الصفات، فالباري هو الكبير بالحقيقة[٧] في الوجهين جميعًا، فإن وجودَه أسبقُ، وذاتَه وصفاتِه أكملُ.

وأمَّا كِبَرُ الجُثَّةِ بكثرة الأجزاء فمُحالٌ في حقِّ الله تعالى، لأنه ليس بجِسْمٍ مُؤَلَّفٍ من مجموع جواهرَ وآحادِ أجزاءٍ، لاستحالة الحُدوثِ عليه، ووجوب السَّبْقِ الذي[٨] ليس له أوَّلٌ، واستحالة الفناء عليه.

---

(١) في (ط) و(ل): الثخن.

(٢) في (ط): القضف، وفي (غ): قصِف.

(٣) في (غ): أكبر.

(٤) لم يرد في (ط).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٦) في (غ): لمدة.

(٧) في (غ): في الحقيقة.

(٨) في (غ): إليه، وهو تصحيف.

المسألة الثانية: في تنزيل الإطلاق بين الحقيقة والمجازِ فيهما

[٤٣/أ] اعلَموا أنَّ إطلاقات/ قولِنا: «الكبير»، حيث وقعت تحتمل[١] أن تكون[٢] حقيقة فيهما[٣]، وتحتمل أن تكون الحقيقة واحدةً في بادئ الرأي، وإذا أمعنت النظر صحَّ[٤] بعد استِدادِه[٥] أنه حقيقةٌ في كثرة الأجزاء، منقول إلى كِبَرِ المنزلة وعِظَم القَدْرِ، لِما بيَّنّاه مِن أنَّ كِبَرَ[٦] الأجزاء محسوسٌ، وكِبَر القَدْرِ معلومٌ بنَظَرِ[٧] العقل، والمُشاهَدُالمحسوس هو الأوَّل في العِلْمِ، والمعلوم بنظر العقل محمولٌ عليه معلومٌ به كما قدَّمناه؛ لأن العرب لمّا شاهدت كِبَر[٨] الجثة وعبَّرت عنه بالكِبَرِ[٩] ثمَّ علِمت كِبَرَ المنزلة وتضاعُفَها بدليل العقل حَمَلَته على الأوَّل وعبَّرت به عنه.

وهذا بناءً على أن اللغة متواضَعةٌ، فلو قلنا: إنَّها موضوعة بالوحي والتعليم لآدمَ وبنيه، ففيه نظرٌ آخر، وطريقٌ مُغايرٌ لهذا، ولَكِن مآلُه إليه، ومرجعُه عليه، وذلك مُبَيَّنٌ في أصول الفقه، وهذه دقيقةٌ لا يهتدي إليها إلا الغوّاصون، كما أنه لا يَتفطَّنُ له إلا المُتَحَذِّقون[١٠]، وهذا وإن لم نَسْتَوْفِ[١١] فيه وُجوهَ التقسيم فهو[١٢] بَيِّنٌ[١٣] عِند ذَوي التَّفْهيمِ.

---

(١) في (ط): يحتمل.
(٢) في (ط): يكون.
(٣) في (ك) و(غ): فيها.
(٤) سقطت من (ل).
(٥) في (ط) و(ل): استبداده.
(٦) في (ط) و(ل): كثرة، وفي (م): كبرة.
(٧) في (ط) و(ل): فنظر.
(٨) في (ط): كبرة، وفي (ل) و(م): كثرة.
(٩) في (ط) و(ل): الكبير، وأشار إليه ناسخ (ك) بالطرة وصحَّحه.
(١٠) في (غ): المتحذلقون.
(١١) في (ط): يستوف.
(١٢) سقط من (ط) و(ل) و(غ) و(م).
(١٣) في (ط) و(م): فبين، وفي (ل): فبين.

المسألة الثالثة في: تعديد الأسماء المتعلقة بهذا الاسم وترتيبها

اعلَموا أنَّ الكبير إذا عرفتم معناه فالأكبر[١] أفعلُ منه، والمتكبِّر: متفعِّل منه، وكابِر: فاعل منه، وكُبّار وكُبار: فُعال، مُخَفَّفُ العين ومُشَدَّدُها منه.

فأمَّا المتكبِّر والكبير فقد سبَقَ تأويلُهما، وأمَّا الأكبر فقد اختلف الناس فيه:

فمنهم من قال: إنه بمعنى كبير، ومنهم من أجراه على بابه في التفضيل، واحتج[٢] بأن أفعل لا يقال إلّا على مُشْتَرَكَيْنِ في شيء، ثم تظهر مَزيةٌ لأحدهما على الآخر فيه، فيُخْبِر بأفعل عنه، واستحالة الاشتراك بين الباري وسواه ثابتةٌ، لأنه ليس كمثله شيء، فالتفضيل بأفعل فيه غير جائز.

قالوا: وأفعلُ بمعنى فاعل وفعيل كثيرٌ في اللغة، ألم تروا إلى قول الفَرَزْدَقِ:

إن الذي سمَكَ السماءَ بنى لها[٣] مجداً دعائمُه أعزُّ وأطولُ[٤]

في نظائرَ لهذا من شعرٍ ومَثَلٍ. وهذه جهالةٌ بالتوحيد أَوقعت في قَلْبِ اللغة، فإن لَفْظَةَ أفعل قد وردت في حقِّ الباري تعالى في مواضع كثيرةٍ؛ في العلم وغيره، وقد اتفق المؤمنون على أن من تمام التوحيد أن يقول المسلم: الله ورسوله أعلم.

ونحن وإن كنا نُنَزِّهُ الباري تعالى[٥] من لفظ الشَّرِكَةِ والاشتراك لما[٦] فيهما من إيهام الفساد، فنقول:

---

(١) في (ط) و(ل): فإن الأكبر.

(٢) في (ط): واحتج الأول، وهو وهم.

(٣) في (ط): لنا.

(٤) ديوان الفرزدق: (٤٨٩).

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من (غ).

إنه لا خلاف ولا شك في أنّا نُطلق الوجود والعلم والقدرة والكِبَر ونحوَ ذلك من الصفات على الباري تعالى وعلى المخلوق، ونقول: إنها في الله كاملة مقدسة، وفي العبد ناقصة، فهو/ في الله أجلُّ وأكملُ، وإن كانت متساويةً في [٤٣/ب] الإطلاق، فإنها تختلف في الجلال والكمال، والحكمةُ في خلقها في المخلوق الاستدلال بها على الخالق، وفي كونها ناقصةً الاستدلالُ بها على كمال الخالق، ولا يصح مخلوقٌ كامل بنفي الآفات واستيفاء الجلال أبدًا، فقد صحت المفاضلةُ[١] على بابها[٢]، وهو كمال التوحيد وغاية المعرفة، **ولو لم يكن في هذا الكتاب إلا التَّوَصُّلُ إلى هذا الأَمَدِ لكفى لكلِّ أحدٍ.**

وقد قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إن الحكمة في جعل ذلك في الأذان والصلاة تنبيهُ المكلَّف على أنَّ الذي دعاه إليه المؤذن من الصلاة ودَخَلَ هو فيه منها[٣] أجلُّ وأعلى من كل شيء هو فيه من أمر الدنيا، فيحضه ذلك على المبادرة إليه والإقبال عليه.

وهذا صحيح جارٍ على أسلوب اللغة المَهْيَعِ، فكيف يصح أن يُهدم بابٌ من أبواب الأبنية بجهالة[٤] لا تصح، ويُستشهَد عليه بشواهد من الشعر[٥] محتملة[٦]؟

والتوحيدُ محفوظٌ في كل وجه، وما قاله الفرزدق هو الحُجَّةُ، لأَنَّه أرادَ: أعزُّ وأَطْوَلُ من غيره من بيوت العرب أو النّاس أو قبيلتِهما.

---

(١) في النسخ الأخرى: المفاعلة.

(٢) في (غ): بانَها، وهي تصحيف.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): لجهالة.

(٥) قوله: «من الشعر» سقط من النسخ الأخرى.

(٦) في (ل): مختلفة، وفي (م): مختلفة مختلة.

يَزيدُه تأييدًا ويوضِّحُه تَمْهيدًا[١]: أن النبي ﷺ يوم أحدٍ حين قال الكفار: اعْلُ هُبَل، اعْلُ هُبَل، قال في الجواب: «الله أعلى وأجلُّ»[٢]، وقد قال النبي ﷺ تسليمًا لأبي ذَرٍّ وقد رآه يَسْتَطيلُ على عبد له: «الله أقدَرُ منكَ يا أبا ذر»[٣]، وهذان نصّان في جَرْيِ «أَفْعَلَ» في إِثبات[٤] الفضل[٥] لله تعالى على العبد في القدرة والجلال، ولا يبقى بعد هذا مُضْطَرَبٌ في جواز الإطلاق، وقد صحَّ المعنى وارتفع[٦] اللَّبْسُ من كل وجهٍ، والحمد لله[٧].

وأمَّا: كابِر وكُبَار وكُبَّار، فهي أمثلةٌ جاريةٌ في اللغة والكتاب، ولم تَرِدْ في حقِّ الله تعالى، فما ورَد في حقِّ الله أَكْفَى وأَجْلَى وأَدْخَلُ في الأسماء الحُسْنَى[٨].

---

(١) قوله: «يزيده تأييدًا ويوضحه تمهيدًا» سقط من (غ) و(ط) و(م)، وما بعده وقع فيه اختلال في موضع هذا الكلام من (ط) و(غ) و(م).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٠٩)، والبخاري في صحيحه كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب برقم ٣٠٣٩ (٤/٦٥)، وكتاب المغازي، باب: غزوة أحد برقم ٤٠٤٣ (٥/٩٤- طوق النجاة)، والحاكم (٣١٦٣)، والطبراني في الكبير (١٠٧٣١).

(٣) هذا الحديث ليس في أبي ذر رضي الله عنه، وإنما هو في أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه كما أخرجه مسلم (١٦٥٩)، والترمذي (١٩٤٨)، وأبو داود (٥١٥٩)، ولفظه كما عند مسلم: «قال أبو مسعود البدري: كنت أضرب غلامًا لي بالسوط، فسمعت صوتًا من خلفي، «اعلم، أبا مسعود!»، فلم أفهم الصوت من الغضب، قال: فلما دنا مني، إذا هو رسول الله ﷺ، فإذا هو يقول: «اعلم، أبا مسعود! ، اعلم، أبا مسعود!»، قال: فألقيت السوط من يدي، فقال: «اعلم، أبا مسعود، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام»، قال: فقلت: لا أضرب مملوكًا بعده أبدًا».

(٤) في (ل): أثناء، وفي (ك): إنباء، وفي (م): أثنى.

(٥) في (غ): الفعل.

(٦) في (ل): فارتفع.

(٧) قوله: «أن النبي... والحمد لله» سقط من (ط).

(٨) قوله: «ولم ترد... الأسماء الحسنى» سقط من (ط).

وأمَّا الأكبر فهو[١]: «أكبرُ» مُعَرَّفٌ[٢] بالألف واللّام، وقد روي في سُنَنِ أبي داود ورواهُ غيره أن النبي ﷺ قال في الدعاء: «الله أَكْبَرُ الأَكْبَرِ»[٣]، معناه: أَكْبَرُ مِن أَن يُقال فيه: أكبرُ، كما تقول: زيدٌ أفضلُ الأَفْضَلِ، المعنى[٤]: زيدٌ[٥] أفضلُ الجِنْسِ[٦] الأَفْضَلِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا انتهى العبد إلى هذا المقام عَلِمَ أنَّ للباري تعالى في ذلك أحكامًا يختصُّ بها خمسةً:

الأوَّل: أنه لا يُتصوَّر عليه المقدار.

الثاني: أنه لا يجوز عليه التقدير.

الثالث: أنه لا يُرَدُّ عليه شيء من التدبير.

الرابع: أنه لا يُخالَفُ في الأمور.

الخامس: أنه لا يُكَبِّرُه تكبيرُ المكبِّرين.

المنزلة الثانية للعبد

[٤٤/أ] إذا عَلِمَ العبد جلالَ ربه، فإن قيل له: كبيرٌ/، أو استحقَّ وصفَ كبير فبوجهين:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): معرَّفًا.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥٠٨)، وأبو داود في سننه؛ أبواب فضائل القرآن، باب: ما يقول الرجل إذا أسلم برقم ١٥٠٨ (٢/٦٢١- الأرناؤوط)، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٤) في (م): معناه.

(٥) في (ط) و(م): أنه، وسقط من (غ).

(٦) في (ل): الحسن.

أحدهما: العلم بالله.

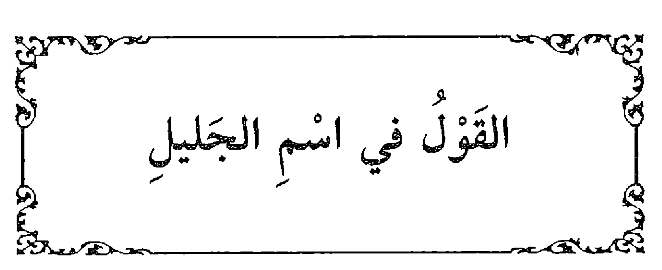
الثاني: الطاعة له.

وتَفاوُتُ[1] الأحوال في هذه المراتب بحسب اختلاف أحوال الناس في إدراكها[2].

---

(١) في (غ): تفاوتت.

(٢) بعدها في (ك): القول في اسم العظيم صح، وكتب ناسخها: يتصل بالورقة الملحقة. ولم نجد هذه الورقة في الكتاب، وفي طرة بـ (ط): بقي الكلام على العظيم كما يدل ما في داخل هذه الترجمة والعدد، وفي (غ): العظيم، وبعدها دارة المقابلة.



القَوْلُ في اسْمِ الجَليلِ

وهو الثالث عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسم لم يرد في الكتاب، لكنَّه ورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وورد في القرآن ذو الجلال؛ ولا فرق في لسان العرب بين قولك: ذو الجلال وبين قولك: الجليلُ، كما لا فرق بين قولك: ذو العلم وبين قولك: العالم، وعجبًا لما في حديث أبي هريرة، فإنه لمّا فسَّر الراوي الأحاديثَ جمع فيها بين الجليل وبين ذي الجلال والإكرام.

وروي في يوم أحد أن المشركين نادوا: أُعْلُ هُبَل، فقال[1] النبي ﷺ: «قولوا الله أعلى وأجل»[2]، وأجمعت علماء الأمة على جواز وصفه به، لأن فعيلًا من فَعالٍ وأفعلَ جارٍ جائزٌ.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا أن الجَليلَ: فَعيلٌ من جلَّ، ولفظ جلَّ في اللغة له خَمْسَةُ معانٍ:

الأوَّل: أن جلَّ: أعطى مطلقًا، ومنه قوله: إن لي فرسًا أُجِلُّها كل يوم فَرَقًا، أي: أُعطيها إياه عَلَفًا.

الثاني: أن أَجلَّ[3] أعطى كثيرًا[4]، قال يعقوب: يقالُ: أتيته فما أجلَّني ولا أَحْشاني، أي: ما أعطاني كثيرًا ولا قليلًا.

---

(١) في (ط): قال: فقال.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (غ): جل، وهو سبق قلم.

(٤) في (غ): كبيرًا.

الثالث: أن جلَّ بمعنى: أَسَنَّ، ومنه الحديث: «جاء إبليس في صورة شيخ جليل»[١]، أي مُسِنٍّ، ومنه قول كُثَيِّر:

وجُنَّ[٢] اللَّواتي قُلْنَ: عَزَّةُ جلَّتِ[٣]

أي: أَسَنَّتْ.

الرابع: جَلَّ: عَظُم قدرُه.

الخامس: أنَّ جَلَّ: التقَطَ الجِلَّةَ، وهي البَعْرُ.

ويُمْكِنُ كما قدَّمنا[٤] أن يدخل بعضُ هذه الأقسام على بعض، ولكِن سَرْدُها هكذا أَوْعَبُ للمعنى وأَبْلَغُ في الفهم.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في تفصيل الحقيقة والمجاز من هذه الإطلاقات

أمَّا الأصل الذي قرَّرناه من[٥] تركيب المعقول على المحسوس فيقتضي أن قولهم: «جلَّ» بمعنى: أعطى، وجلَّ بمعنى: أسنَّ متعارضان، لا يكاد يظهر الفرق بينهما، فنقول بالظاهر[٦]: إنَّهما حقيقتان.

---

(١) أخرجه الطبراني في جامع البيان (١٣/٤٩٤- شاكر)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٨٦-١٦٨٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (غ): جل، وهو تصحيف.

(٣) ديوانه: (١٠٧)، غريب الحديث للخطابي: (١/٥٥٧)، وصدره:

أصابَ الرَّدى منْ كانَ يَهْوَى لكِ الرَّدَى

(٤) في (غ): قدمناه.

(٥) في (ك) أثبت: من، في.

(٦) في (ط): الظاهر.

وأمَّا جلَّ بمعنى: عَظُمَ قدره، فمحمول عليه.

وأمَّا جلَّ بمعنى: التقط الجِلَّةَ - وهو البَعَرُ[١] -، فمحمولٌ على قولهم[٢]: جلَّ: عظُم قدره، حَمْلَ المَفازة على الفَوْزِ على رَسْمِ التفاؤل[٣].

فتَنَخَّلَ[٤] من هذا أن اللفظين[٥] الأوَّلَيْنِ حقيقتان، وأنَّ اللفظ الثاني بمعنى العِظَمِ مجازٌ محمولٌ عليه،/ [٤٤/ب] وأنَّ الثالث وهو بمعنى التقَطَ الجِلَّة مجازٌ[٦] على الثالث محمولٌ، فهو مَجازُ مجازٍ[٧]، **وهو من دقيق النظر معلومٌ، وفي حقيقة الاستنباط معدودٌ.**

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَموا - أرشدكم الله - أنّا إذا قلنا: إنَّ جلَّ بمعنى التقط البَعَرَ، استحال أن يُضاف ذلك إلى الله سبحانه[٨].

وإن قُلْنا: إنَّ جلَّ بمعنى: أعطى، فهو المُعْطي، ومعناه مُبَيَّنٌ[٩] فيه.

وإن قلنا: إن جلَّ بمعنى أسنَّ، أي: تَطاوَلَ مَداهُ واستمرَّ وُجودُه بُرْهَةً، فالباري تعالى مُسْتَمِرُّ الوجود إلى غير غاية، غَيْرُ مسبوقٍ وُجودُه في بداية[١٠]،

---

(١) في (غ): البعير، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): قول.

(٣) في (ط): التفآل، وهو التفاؤل.

(٤) في (ل): فينجلي.

(٥) في (ط) و(م): اللفظتين.

(٦) في (غ): مجازه.

(٧) في (غ): مجاز ومجاز.

(٨) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٩) في (غ): بَيِّنٌ.

(١٠) فوقها في (ك): صح، وفي (غ) و(م): بدايته.

وهو معنى الأوَّل والآخِر[١]، وسيأتي بَيانُ ذلك.

وإن قلنا: إنَّ الجَليلَ هو: العَظيمُ المِقْدارِ[٢] الموصوفُ بنُعوتِ الجلال، فهو للباري[٣] بالحقيقة، وذلك يرجع إلى استحقاق الرِّفْعَةِ[٤] التي لا يُساوَى[٥] فيها من اسْتِغنائه[٦] عن كلِّ غَيْرٍ[٧]، وقدرته على كل شيء، المحيط[٨] عِلْمُهُ بكلِّ معلوم، الذي لا شريك له ولا نظير، حَسَبَ ما تقدَّم[٩]، هذا معنى جلاله وكبريائه، وبمجموع[١٠] هذه الأوصاف وُصِفَ بأنه جليل كبير.

المسألة الثالثة: في القول في جلال الله وكبريائه وعظمته

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في الجلال والعظمة هل هما وَصْفٌ خاص يرجع إلى معنى زائد على الذات أم هي عبارة ترجع إلى[١١] مجموع أَوْصافٍ؟ كاختلافهم في القُدّوسيةِ والعِزَّةِ.

والصحيح أنَّها: عبارةٌ عن مجموع أوصافٍ، كما قدَّمناه[١٢]، وهي[١٣]: شُمولُ العلم، وعُمومُ القدرة والإرادة، وعَدَمُ النظير، واستحالةُ الآفات

---

(١) في النسخ الأخرى: الأول الآخر.

(٢) في (ل): القدر.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الباري.

(٤) في (ط): الاستحقاق للرّفعة.

(٥) في (غ): تساوى.

(٦) في (ل): استغنى به، وهو تصحيف.

(٧) في (غ): عين، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٨) في (ل): مَن المحيط.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) في (ل) و(غ): لمجموع.

(١١) في (غ): عن.

(١٢) في (ل) و(غ): قدَّمنا.

(١٣) في (ط): هو.

عليه[١]؛ والدليل عليه أنك إذا أردت أن تحقِّق[٢] في ذلك معنًى يُغايِرُ ما قامت عليه الأدلة من الصفة أو يزيد[٣] عليها لم تجد إلى ذلك سبيلًا، لكون[٤] ذلك مستحيلًا.

المسألة الرابعة: في القول في مجموع هذه الأسماء

وهي: العلي، والكبير، والعظيم[٥]، والجليل، هل ترجع إلى معنى واحدٍ في الشرف والقَدْرِ، أم لها معانٍ متعدِّدَةٌ يَخْتَصُّ كل واحد من الأسماء بواحدٍ من المعاني؟

فنقول: هذا فنٌّ دقيقٌ في الأسماء، لم يَخُصَّهُ[٦] بيانُ أحدٍ من العلماء، وإن كان جرى ذلك تبعًا في حِوارِهِمْ، وجاء مُدْرَجًا في تَرْديدِ اعتبارهم، وقد اختلفوا فيه على قولين[٧]:

فمن قائل: إنَّ هذه الأسماء ترجع إلى معنى واحدٍ؛ هو كمال الذات والصفات.

ومنهم من فرَّق بينهما، وجعل لكل واحد معنًى خاصًّا فقال:

إن العليَّ: هو الذي لا رُتْبَةَ فوق رُتْبَتِهِ، وذلك بالإضافة إلى درجات الموجودات، كالعلوِّ[٨] في الأجسام، بالإضافة إلى المَراقي والدرجات.

---

(١) سقط من (ط) و (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): تخص، وأشار إليه في (غ)، وأثبته مع الذي أثبتنا.

(٣) في (ط) و(ل): تزيد.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): لكونه.

(٥) جميع النسخ التي بين أيدينا خِلْوٌ من تفسير هذا الاسم، وقد أُلحق بالنسخة (ك) لكنّا لم نجده.

(٦) في (غ) و(ط): لم يخصَّه بيان.

(٧) قوله: «وقد اختلفوا فيه على قولين»، سقط من (ط).

(٨) في (ط): كالعليِّ. (٨) في (ط) و(ل) و(م): فالكبير.

[٤٥/أ]

والكبير[٨]/: هو الموجود الكامِلُ الذات.

والجليل: هو الموجود الكامِلُ الصفات.

والعظيم: هو الموجود الكامل الذات[١] والصفات.

ودَليلُ ذلك أنَّك إذا نظرت إلى الموجود الجماد وجدت له رتبة تزيد على العَدَمِ، وإذا نظرت إلى الموجود النامي وجدت له رُتْبَةً تزيد على الجماد، وإذا نظرت إلى الحي وجدت له رتبةً تزيد على النامي، وإذا نظرت إلى العاقل وجدت له رتبة تزيد على الحي، فترى المراتب تتزايد بحَسَب صفات الموجودات.

فإذا نظرت إلى الموجود الذي لا أوَّلَ له وجدت له زيادةً على الموجود الذي له أوَّل، وإذا نظرت إليه فعَلِمْتَ دَوامَ الوجود له وجدت له زيادةً في الرُّتْبَةِ على الفاني المُنْقَطِع الوجود، وإذا نظرت إليه فوجدته جامعًا لكل خَصْلَةٍ شَريفَةٍ مُتَقَدِّسًا عن كل نَقيصَةٍ رأيت له رُتْبَةً على الموجود الناقصِ المُعَرَّضِ للآفاتِ، وينتهي بك[٢] التَّرَقّي[٣] في درجات النظر إلى رُتْبَةٍ عَلْياءَ[٤] عَقْليةٍ لا مزيد وراءَها، وهي رُتْبَةُ الإلَهية، فذلك المُسْتَحِقُّ لتلك الرُّتْبَةِ هو الله تعالى.

فتقول[٥] حينئذ: هو العَلي، لأنك وصلت إلى معرفته باعتبار درجاتٍ عقلية مُتَفاوِتةٍ، كما وصلت إلى العُلوِّ المحسوس بالارتقاء إلى درجاتٍ حِسِّيةٍ، فهو لأجل ذلك: العَلي.

وأمَّا الكَبيرُ: فهو يرجع إلى موجودٍ كامل الذات، وتفسيرُ ذلك الكمال: أن تكون الذات غيرَ منقطعة الوجودِ في الطرفين؛ حتى لا يكون لها مَبْدأ ولا

---

(١) قوله: «والجليل هو الموجود... الكامل الذات» سقط من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ل): التي، وهو سبق قلم.

(٤) في (غ): عُلْيا.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): فنقول.

مُنْتَهًى، وأن يكون منها كلُّ ابتداءٍ وإليها كلُّ انتهاءٍ، وذلك هو الله تعالى، فهذا مَعْنًى يختصُّ به اسمُ الكبير.

وأمَّا العَظيمُ: فهو يرجع إلى موجود لا يُحيطُ به نَظَرُ العقل، فإنك إذا تأمَّلت المحسوسات وجدتها قسمين: أحدهما يُحيطُ به البَصَرُ، والآخر يَعْجِزُ عن الإحاطة به؛ كالسماء والأرض والهواء والبحر، فإذا قدَّرت موجودًا يستحيل أن تُحيطَ به البصيرةُ[١] فهو الله تعالى، وهذا مَعْنًى يختصُّ به اسمُ العظيم.

وأمَّا الجَليلُ: فهو عبارةٌ عن موجودٍ كامل الصفات، له الغِنى والمُلْكُ والقُدّوسيةُ والعِلْمُ والقُدْرَةُ، وهو الله سبحانه، فهذا مَعنًى يختصُّ به اسمُ الجليل.

المسألة الخامسة: في المختار

نقول: لا يخفى على ذي بصيرة أن هذه الأسماء على جلالها[٢] وجلال المسمّى بها لا تكون مترادفةً يعبَّر بها عن معنًى واحد[٣]، والدليل عليه أن معانيَها متغايِرَةٌ، فمعنى العَلي مُغايِرٌ لمعنى الكبير والعظيم، فإنَّ العرب تعبِّر بالعَلي عن الرفيع المنزلة، وبالكبير[٤] تعبِّرُ عن المتقدِّم في الوجود، وتعبِّر بالعظيم عن الكثير الأجزاء، وقد تتداخل هذه الأسماء في بعض[٥] المعاني.

[٤٥/ب] فلمَّا رأى بعض علمائنا تداخل هذه الأسماء/ في بعض وجوهها، وذَهِلَ عن المعاني التي يختصُّ كل واحد منها بها عن صاحبه، قال: إنها بمعنى واحد؛ ولمَّا نظرَ بعضهم إلى تَغايُرِ معانيها، قال: إنَّ مَعانيها متغايرة متعدِّدة[٦]، فعيَّن

---

(١) في (غ): البصر.

(٢) في (ط) و(غ) و(ل) و(م): حالها.

(٣) كذلك قرَّره الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (ص٤٠).

(٤) في (ط) و(غ) و(ل) و(م): والكبير تعبر به.

(٥) في (ط): في بعض وجوهها.

(٦) سقطت من (ط).

لها فُروقًا تُتصوَّر ولا تُتبصَّر[١]، وتتطرَّق وإن لم تتحقَّق. وإنَّما **الصحيح** في ذلك أن تَتَبَصَّرَ معانيَها المختصَّة، وتأخذ لكل لفظ مَعْنًى يختص به، فتُفْرِدُهُ بتفسيره.

فأمَّا التعيين المتقدِّم فإنه نظرٌ مُتَشَعِّبٌ[٢] غيرُ مُلْتَئِمٍ، فإنه قد يقول له القائل: إنَّ ما فسَّرت به معنى العظيم هو معنى الكبير، وما فسَّرت به معنى الجليل هو معنى العليِّ، وقد قَلَبْتَ مَعْنَى كل واحد فأعطيته لصاحبه.

ولولا التطويل المُمِلُّ، مع ما غَلَبَ على الخَلْقِ من الزُّهْدِ في العلم والكَسَلِ، لسَرَدْتُ لكم شرح ذلك حتى تَلْحَظوه بعين التَّفْهيمِ على سَبيلٍ مستقيم.

والذي يَتَنَخَّلُ[٣] من ذلك أن التغاير في معاني هذه الأسماء مقطوع به[٤]، وتَعْيينُ التَّغايُرِ مَظْنونٌ غير مقطوعٍ به[٥]، اللَّهم إلا أنَّ المقطوع به أن الكبير أعمُّ مُتَعَلَّقًا ومُقْتَضًى من العظيم، وأن الجليل أعمُّ مُتَعَلَّقًا من الكبير، وأنَّ العلي أعمُّ مُتَعَلَّقًا من الجليل، وذلك يَتبيَّن[٦] بنَظَرِ مَعانيها، واعتبار مُقْتَضياتِها التي عَدَدْناها، **وهذا أَمَدُ ما علمته[٧] مُنْتَهًى[٨] لأحد.**

---

(١) في (ط) و(م): تنتصر، وفي (ل): تصور ولا تقتصر.

(٢) في (ط): مشعب.

(٣) في (ط): ننتخل، وفي (م) و(ل): نتخل.

(٤) في (ل): بها.

(٥) قوله: «وتَعْيينُ التَّغايُرِ مَظْنُونٌ غير مقطوعٍ به»، سقط من (ط).

(٦) في (ط) و(م): بيّن.

(٧) في (ط): علمناه.

(٨) في (ط): مقتضًى.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد مولاه ذا الجلال[١] وانتهى إلى هذا المقام، تحقَّق أنَّ للباري تعالى بذلك[٢] أحكامًا يختصُّ بها[٣]:

الأوَّل: أنه يَجِلُّ[٤] عن أن يُدْرَك ما له من المقدار.

الثاني: أنه يَجِلُّ عن أن يكون عِلَّةً للحدوث.

الثالث: أنه يجب الانقياد له.

الرابع: أنَّ المِقْدارَ يقع بطاعته.

الخامس: أنه ليس بجليل إلّا من رَفَعَه.

السادس: أنه يَجِل عن أن يَجْري عليه ما يَدُلُّ على الحدوث[٥].

المنزلة السفلى للعبد

وذلك في ثلاثة أوجه:

الأوَّل: العِلْمُ بالله، والتَّعْليمُ للغير.

الثاني: التقوى[٦] في نفسه، والتقويم لغيره بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثالث: التواضع لله سبحانه في العَقْدِ[٧] والقَوْلِ والعَمَل.

---

(١) في طرة بـ (ك): في نسخة: ذا جلال، وصحَّحها، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): في.

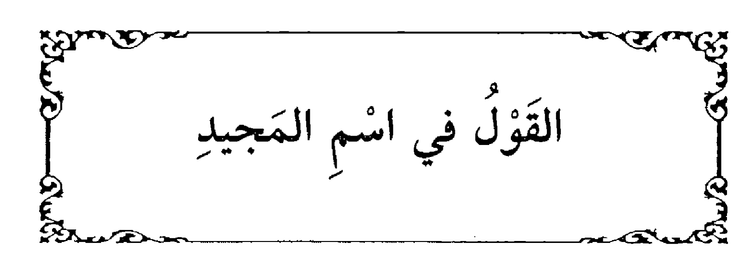
(٣) في (ط) زيادة: ستة.

(٤) في (ل): تجلى.

(٥) قوله: «السادس: ... الحدوث» سقط من (ل).

(٦) في (ط) و(غ): التقويم، وفي طرة بـ (غ): في نسخة: التقوى.

(٧) في (ط): الفعل.



القَوْلُ في اسْمِ المَجيدِ

وهو الاسم الرابعَ عشرَ من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده شريعةً

أمَّا المَجيدُ، فاسمٌ ورد به القرآن والسنة، وأجمعت عليه الأمَّة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود:٧٢]، وقال: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٥]، اتَّفق القُرَّاءُ عليه برفع الدّالِ إتْباعًا لقوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[١]، وهو الله، والماجِدُ: فاعلٌ منه، وقد وردا[٢] معًا في تفسير حديثِ أبي هريرة؛ وروى أبو إدريس الخَوْلاني عن أبي ذَرٍّ عن النبي ﷺ أنه قال: قال الله/: «يا عبادي [٤٦/أ] إني حرّمت الظلم على نفسي... فلا تظالموا..» الحديث الطويل[٣]، خرَّجه مسلم وزاد غيره فيه - وهو هنّاد -: «ذلك بأنّي جَوادٌ ماجِدٌ».

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا أن المجيد عند العرب هو: الواسِعُ الكَرَمِ[٤]، الجَزيلُ العطاء[٥]. وأَصْلُ المَجْدِ في كلامهم: الكَثْرَةُ، ومنه المثل السائر: في كل

---

(١) في (غ): ذو العرش المجيد.

(٢) في (غ): وَرَدَ، وهو تصحيف.

(٣) تقدم تخريجه من حديث أبي ذر.

(٤) في (ط) و(م): الكريم، وهو تصحيف.

(٥) في (ط): العطايا.

شجر[١] نار، واسْتَمْجَدَ المَرْخُ[٢] والعَفار[٣]. ويقال: مَجَدَتِ الإبل تَمْجَدُ بنصب العين في المُسْتَقْبَل: إذا رَعَتْ في الخِصْبِ، وأَمْجَدَها صاحبها، ويقال: أَمْجَدْتُ الدابة: إذا أَكْثَرْتَ عَلَفَها؛ ومَجيدٌ: فَعيلٌ منه بمعنى مُفْعِل، ويقال: المَجْدُ: الشَّرَفُ والعظمة، ومنه يقال: مَجُدَ الرَّجُلُ يَمْجُدُ مَجْدًا فهو ماجِدٌ، والمبالغة منه: مَجيدٌ، كظريف[٤] من ظَرُفَ[٥]، وكريم من كرُم، لكنه لم يَرِدْ منه ظارِفٌ[٦] ولا كارِمٌ، وورد: ماجدٌ، والتمجيدُ: التعظيم.

قال أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ:

مَجِّدوا الله فهو للمَجْدِ أهلٌ[٧]

وقال النّابِغَةُ:

لَهُمْ لواءٌ بكَفَّيْ ماجِدٍ بَطَلٍ[٨]

---

(١) في (ط) و(م) و(غ) و(ك): شجرة، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، وصحَّح ما أثبتناه، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ط): المرح.

(٣) وهناك رواية ثانية للمثل في جمهرة الأمثال: (١/١٧٣)، وفي غريب الحديث، قال الخطابي: «ومن أمثالهم: في كل شجرة نار واستمجد المرخ والعفار، أي استكثرا منها، وهما شجران يتخذ منهما الزناد» (٢/١٤٧)، وثالثة في تهذيب اللغة: (٢/٢١٢)، «في كلّ الشّجر».

(٤) في (غ): طريف.

(٥) في (غ): طرف.

(٦) في (غ): طارف.

(٧) ديوانه: (٧٠)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١/١٣)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (١١٩)، من قصيدة رائية، وتمامه:

مجدوا الله وهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرا

(٨) ديوانه: (٨٢)، في قصيدة ميمية، وتمامه:

لهم لواء بكفي ماجد بطل ... لا يقطع الخرق إلا طرفُه سامٍ

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق معنى المَجْدِ

إذا استقرَيْتَ مورده[١] في اللغة وجدته يرجع إلى الكثرة؛ لأنَّ مَجْدَ المَرْخِ[٢] والعَفار: كثرةُ ناره[٣]، ومَجْدَ الإبل: سِمَنُها[٤] في المَرْعَى، ومَجْدَ الشَّرَفِ: كثرةُ الخِصال والمناقب.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا ثبت أنَّ المَجْدَ راجعٌ إلى الكثرة، فمَجْدُ الباري تعالى هو: كثرة جلاله وشرفه وأسمائه[٥] الحسنى وصفاتِه العُلى، كثرةً[٦] تخرج عن طوق البشر في العدِّ والإحصاء، كما قال النبي ﷺ: «لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك»[٧]، فلا كمال إلا وهو له، ولا نَقْصَ إلا وهو مُنزَّهٌ عنه.

والكمالُ وإن كان بطريقين:

أحدهما: خصالٌ شريفة.

والثاني: نقائصُ منفيةٌ.

فالكمال الأعظم إنَّما هو نَفْيُ النقائص، لأنَّ نفي النقائص يَجْمَعُ[٨] ثبوت الخصال الشريفة[٩]، إذ عَدَمُها مَنْقَصَةٌ، وليس ثبوت الخصال الشريفة يَنْفي النقائص، فإنه قد يكون في الكريم خصالٌ جليلةٌ، وتكون فيه نقائص،

---

(١) في (ط): موضعه.

(٢) في (ط): المرح.

(٣) في (ط): نواره.

(٤) في (ط): سننها.

(٥) في (ط): أسماؤه.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) في (ط): تجمع.

(٩) بعدها في (ط): وتنفي النقائص، وهو غلط.

فتتعارض[1] أو تتغالب[2]، والمجيد بالحقيقة والشريف على الإطلاق: من كَمَلت خِصالُه وانتفت النَّقَائِصُ عنه، وذلك مَعْدومٌ في البَشَرِ واجبٌ للإله، فهو المَجيدُ بالحقيقة.

المسألة الثالثة: في تركيب المعنى[3]

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في المَجْدِ[4] على وجهين:

فمنهم من قال: إنَّه[5] صفةٌ خاصَّةٌ كالعلم والقدرة.

[٤٦/ب] ومنهم من قال: إنَّما[6] هي/ عبارة عن استجماع صفات التعالي فيه، واستيجابه لنفي[7] النقائص عنه.

والصحيح أنه ليس بصفة خاصَّةٍ، وإنَّما هو عبارة عن استجماع صفات التعالي؛ لما بيَّنّاه مِن أنَّ المَجْدَ في لسان العرب: الكثرةُ والسَّعَةُ، وإذا ثبتَتِ الكثرة للباري تعالى ثَبَتَتْ مِن غير إحصاءٍ بعَدٍّ[8] ولا تخْصيصٍ بوَصْفٍ.

تَنْبيهٌ على وَهَمٍ:

وقد قال بعض الأشياخِ[9] الجِلَّةِ: إنَّ المجيد هو: الشريف ذاتُه، الجميلُ[10] فَعالُه، الجزيل نَوالُه، وذلك لأنَّ شرف الذات إذا قارنه حُسْنُ الفَعال

---

(١) في (غ): فيتعارض.
(٢) في (غ): يتغالب.
(٣) قوله: «في تركيب المعنى» سقط من النسخ الأخرى.
(٤) في (ط): المجيد.
(٥) في (ط) و(م): إنها.
(٦) في (ط): إنها، وسقطت منها: هي.
(٧) في (ط): نفي.
(٨) في (غ): تعديد.
(٩) في طرة بـ (ك): هو الإمام أبو حامد رضي الله عنه اهـ، المقصد الأسنى: (١٢٣).
(١٠) في (ط): المجيد.

وكثرةُ العَطاء كان مَجْدًا، وكأنه يجمع اسمَ الجليل والوهّاب والكريم، وهذا بعيدٌ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنها دعوى لا تشهد لها لغة، ولا يعضدها أثر، وليس لدليل العقل فيها مدخل.

الثاني: أن التعيين لمعاني الأسماء إمّا أن يكون بالنظر إلى اشتقاقها ومقتضاها في اللغة، وإمّا أن يكون بما يَرِدُ من تفسيرها في الآثار، وهذا التعيين الذي ذكره لا تعطيه[1] اللغة ولا وَرَدَ به الأثر.

الثالث: أنه يُعارَضُ بوجوه منها - وهو أقواها - أن يقال له: بل المجيد: الشريف الذات، الكامل الصفات، الجميل الأفعال، فلِمَ حذفت رُكْنَ كمال الصفات[2] وهو أَوْلَى وأعظم من جمال[3] الأفعال.

الثاني: أن يقال: بل[4] المَجيدُ: الشَّريفُ الذات، الكامِلُ الصفات، الغَفورُ للخطايا الموبِقات، المُضاعِفُ للثواب والحسنات[5]، وهذه معارضات لا جواب عنها[6]، وتكثر أمثالها، فلا معنى لهذا التعيين بحالٍ.

المسألة الرابعة: في كونه من صفات الذات أو من صفات الأفعال

وعلماؤنا في[7] ذلك على طريقين[8]:

---

(١) في (ط): تقتضيه.

(٢) في (ط): الصفة.

(٣) في (ط): جميل، وتصحف في (م) إلى كمال.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في طرة بـ (ك): في خ: على الحسنات.

(٦) في (ط): لها.

(٧) في (ل): من.

(٨) في (ط): اعلَمُوا أن علماءنا - رحمة الله عليهم - اختلفوا في ذلك على طريقين.

أحدهما: قال بعضهم: اتفق معظم أصحابنا على أن المَجْدَ[١] من صفات الأفعال، إذ هو عبارة عن كثرة العطاء.

الثاني: ما قال بعض الأشياخ: من أنه شَرَفُ الذات وكَثْرَةُ النَّوالِ على ما قدّمنا.

والصحيح أن المَجْدَ: الكَثْرَةُ، كما بيَّنَّا، فإذا أُضيفَ إلى الباري تعالى اقتضى كثرةً لا تخرج[٢] على طريق الإحصاء، ولا يَتَناوَلُها العدد[٣] والاستقصاء، وذلك كما بيَّنّاه[٤] بكمال الصفات ونَفْيِ الآفات، فكان من أوصاف التنزيه[٥] **التي لا مدخل لها في أسماء الصفات ولا في أسماء الأفعال.**

المسألة الخامسة:

قد سَبَقَ أنَّ المجيد والماجد[٦] وَرَدا اسمين مَعْدودَيْن في حديث أبي هريرة المفسَّرِ، ولو صح تعديدُهما[٧] اسمين - مع أن المجيد فَعيلٌ من فاعل - لصحَّ تعديدُ[٨] العالِمِ والعليمِ والعلّامِ ثلاثةَ أسماء، وقد ورد القرآن بجميعها، وهذا ما لا يصح في معقولٍ، ولا يقوله أحدٌ من أهل المعرفة بالأصول، اللهم إلّا[٩] لو أرادَ عادٌّ عَدَّ الأسماءِ كلِّها/ لصحَّ له ذلك، إذ هي من جملةِ أسمائه. [٤٧/ب]

---

(١) في (ط): المجيد.

(٢) في (غ): يخرج.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): العدُّ.

(٤) في (غ): بيَّنّا.

(٥) في (غ): التنزيل.

(٦) في (غ): الماجد والمجيد.

(٧) في (ط): تعدادهما.

(٨) في (ط) و(ل) و(غ): تقدير، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٩) في (ط): إلا أن.

فأمَّا إن أراد إحصاءَ التِّسْعَةَ والتسعين وكرَّر منها صيغتين في اسم ليكْمُلَ له بذلك العددُ المقصود لزِمه أن يكرِّر أبنيةَ سائرِ الأسماء، وإلا كان مُتَحَكِّمًا تَحَكُّمًا محضًا لا وجهَ له، وهذا يدلُّ على أن ذلك التفسير إنَّما هو من قول بعض الرواة الذين يَلْحَقُهُم التقصير ويجوزُ عليهم التناقض في القول[١].

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفْتُم - عرَّفكم الله المُشْكِلاتِ - معنى المجيد: فإنَّ له فيه تعالى المنزلةَ العليا التي تقتضي له بذلك اختصاصًا في الأحكام، جِماعُها أربعةٌ:

الأوَّل: أنه لا يُساوَى فيما له من صفات المَدْحِ، لأنَّه المُنْفَرِدُ[٢] بالكمال.

الثاني: أنه لا يُمْكِنُ ردُّه ولا دَفْعُه.

الثالث: أنه لا يوصَفُ بقُدْرَةٍ على ما يوجِبُ ذمَّه.

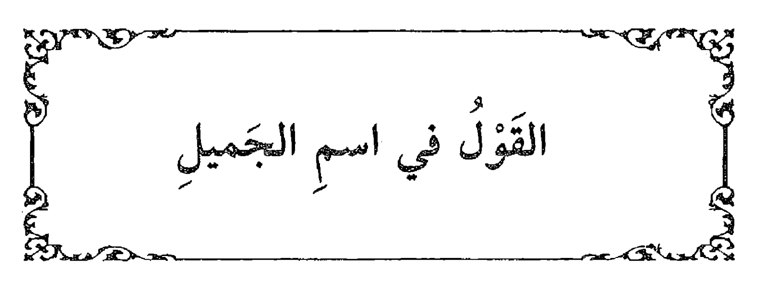
الرابع: أنه ما لم يكن من غيره بأمره[٣] لا يُحْمَدُ وصفه[٤].

المنزلة الثانية للعبد

إذا عَلِمَ العبد أنَّ مَجْدَ ربِّه كما سبق وضوحُه - أنَّ المَجْدَ: كثرةُ الخصال ونَفْيُ النقائص- فليجتهد في أن تَكْثُرَ خصاله[٥]، وأن يجتنب ما نُهي عنه، وحينئذ يكون[٦] ماجدًا.

---

(١) في (ك): في أقوالهم، ومرَّضها، وفي الطرة: في القول، صح خ.
(٢) في (غ): المتفرد.
(٣) في (ل): فأمره.
(٤) في (ل): لا يحمل وصفه، وفي (ط): وضعه.
(٥) سقطت من (غ)، وفي الطرة: أظنه مما أمر به.
(٦) في (غ): تكون.



القَوْلُ في اسمِ الجَميلِ

وهو الخامِسَ عَشَرَ من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسمٌ لم يرد به قرآن، ولا له في السُّنَّةِ أَثَرٌ في الصحيح، لكن روي في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ، وجاء في الأثر: «إنَّ الله جميل يُحِبُّ الجَمال»[١]، وورد في الصحيح: «رأيت ربي في أحسن صورة»[٢]، فدار هذا اللفظ في ألسنة العلماء، وحَشَوا به كتبهم وتأَوَّلوه بقلوبهم.

الفصل الثاني: في شرحه لُغَةً

وله في اللغة ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: جمال الصورة والخِلْقَةِ، يقال: جَمُلَ الرَّجل يَجْمُلُ جمالًا: إذا كان حسَنَ الوجه.

الثاني: جمالُ الأخلاق، كما يقال: خُلُقٌ جميلٌ وخُلُقٌ حسن.

الثالث: أن يكون جميل بمعنى: مُجْمِل، فَعيل بمعنى مُفْعِل.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

وفيه ثلاث مسائل:

---

(١) أخرجه أحمد (٣٩١٣)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه برقم ٩١ (١/٩٣- عبد الباقي)، وابن حبان (٥٤٦٦)، من حديث أبي هريرة ﵁.

(٢) أخرجه أحمد برقم ٣٤٨٤ (٥/٤٣٧- الرسالة) من حديث ابن عباس ﵄.

المسألة الأولى: في تحقيق المعنى

أمَّا جمال الصورة، فإنَّ الله خَلَقَ في القلوب[١] العلم بجمال الصورة وبسبيل الجمال، فترى الصورة الجميلة يميِّزها كل أحد ويخصُّها بالمعرفة من غيرها لموافقتها للقلوب لا للأبصار، من غير معرفة بوجه السبب في استحسانها، وقد يكون الجمال عامًّا في جميع أجزاء الصورة، وقد يكون خاصًّا في أكثرها أو في بعضها، فللشَّعَرِ أوصافٌ، الأسود السَّبِطُ[٢] أحسنُه، ولِلَّوْنِ أَوْصافٌ، الأبيض المُشْرَبُ أحسنه[٣]، وللعين أوصاف، الكَحَلُ[٤]/ أحسنُه، [٤٧ب] وللأنف أوصافٌ، الشَّمَمُ أحسنه[٥]، وللعُنُقِ أوصافٌ، الغَيَدُ[٦] أحسنُه؛ وهكذا في جميع الأجزاء.

فإذا كانت الصورة على وصف جمالٍ في بعض الأعضاء، فأَدْرَكَها البصر، فألقى إلى النفس ما أدرك، مالت النفس إليها بحَسَبِ ذلك المقدار، إن كثيرًا فكثيرًا، وإن قليلًا فقليلًا، حتَّى لو اتفق أن يكون كلُّ جزء من الصورة مخصوصًا بوصف جمالٍ، فيكون الجمالُ عامًّا فيها، لكانت النفس متعجِّبَةً منها، مستغرِقَةً فيها، وذلك ما لم يكن في المخلوقات، وإنَّما هو في الحور العين، ما خلا يوسفَ ﷺ، فقد روي أنه أوتي شَطْرَ الحُسْنِ[٧].

---

(١) في (ط): القلب.

(٢) في (ط): والأسبط، وفي (ل) و(غ) و(م): الأسبط.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الكَحَلُ، محركة، أن يعلو منابت الأشفار سواد مثل الكُحْلِ خلقةً من غير كُحْلٍ، تاج العروس (٣١٧/٣٠).

(٥) قوله: «وللأنف أوصاف الشمم أحسنه» سقط من (ل).

(٦) في (ط): القيد، وفي (م): الغير.

(٧) أخرجه أحمد (١٢٥٨٦)، (١٢٥٨٦)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات برقم ١٦٢ (١/١٤٥- عبد الباقي) من حديث أنس رضي الله عنه.

واختلف العلماء في تأويله: فمنهم من قال: معنى الشَّطْرِ: النِّصْفُ.

ومنهم من قال: معناه أوتي الحُسْنَ كلَّه، وأخذوه من معنى الشَّطْرِ في اللغة، وهو: القصد والنحو[١]، أي جُعل حُسْنُه[٢] على قَصْدٍ واحدٍ ونَحْوٍ واحدٍ، لم يُخَصَّ به عُضْوٌ دون عُضْوٍ، وكأنَّه قد أوتي جَميعَ وجوه الجمال في جميع الأجزاء، وهو **الأصحُّ** في تأويله، فقد رأيتُ صورًا أوتيتْ أكثرَ وجوهِ الجمال.

وأمَّا جمال الأخلاق: فهو كونُها على الصفات المحمودة، وهي معلومةٌ.

وأمَّا معنى الإجمال الذي هو الإحسان فهو: الابتداءُ[٣] بالنعمة، والزيادةُ[٤] على مقدار الجزاء في العمل، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

المسألة الثانية: في الاعتقاد فيه

أمَّا جمال الصورة بتَناسُبِ الحُسْنِ في الأجزاء، فمُحالٌ على الله تعالى، لأنَّه ليس بمُرَكَّبٍ ولا بمُتَجَزِّءٍ ولا مُتَصَوِّرٍ.

وأمَّا جمال الأخلاق وهي الصفات الباطنة فهي: كونها على الصفات المحمودة من العلم والعدل والحكمة ونحوها، فإن كان[٥] الباري جميلًا بهذا المعنى فإنَّ صفاته العُلَى وأسماءَه[٦] الحسنى على غاية الجمال والكمال، منزَّهةٌ عن النقص والاختلال، حسَبَ ما تقدَّم بيانُه.

فإن قيل: فإذا أحلتُم جمال الصورة في حقِّ الباري، فما معنى قوله في الحديث: «رأيت ربي في أحسن صورة»[٧]؟ فالجواب: قد بيَّنّاه[٨] في كتاب المُشْكِلَيْنِ، ونُكْتَتُه[٩] أَحَدُ ثلاثة معاني:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) بعدها في (ط): على حسنه، وهو وهم.

(٣) في (غ): ابتداء.

(٤) في (غ): أو الابتداء.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (غ): أسماؤه.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) اختلت العبارة في (م) و(ل).

(٩) في (غ): لكنه، وهو تصحيف.

إمَّا أن يكون منامًا، وإمَّا أن يكون[1] في أَحْسَنِ صِفَةٍ أي: راضيًا، وإمَّا أن يكون عائدًا على الرَّائي.

المسألة الثالثة: في الفرق بين الجليل والجميل

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في ذلك:

فمنهم من قال: إنَّ صفات الجلال إذا نُسِبَتْ إلى البصيرة الـمُدْرِكَةِ لها سُمِّيتْ جمالًا، ومعناه: أن الجمال حالٌ تعود إلى صفات الكمال عند تَعَلُّقِ العلم بها، فهي جميلةٌ بالإضافة إلى البصيرة، ومُلائِمَةٌ لها مُلاءَمَةً يُدْرِكُ صاحبها منها أكثر ممَّا[2] يُدْرِكُه النَّاظِرُ بالبَصَرِ إلى الصورة[3] الجميلة.

ومنهم من غايَر بينهما فقال: «إن الله إذا كاشَفَ القلوبَ بنَعْتِ جَمالِهِ عَطِشَتْ،/ وإذا كاشفها بوصف جَلالِهِ دَهِشَتْ»[4]. [٤٨/أ]

فأمَّا قول[5] الأوَّل فضعيف، فإنَّ جمال الله وجلالَه لم يَزَلْ ولا يزال، تعلَّقت به بصيرة أو لم تتعلَّق، وُجِد عالِمٌ بذلك أو لم يوجَد، بل إنَّ العالِمَ بجلاله يَحْدُثُ له[6] جَمالٌ لم يَكُنْ قَبْلُ، ولا نقول مُلاءَمَةٌ، فإنها أخت المُناسَبَةِ التي يأتي بَيانُ فسادِها إن شاء الله[7].

---

(١) قوله: «في كتاب المشكلين... أن يكون» سقط من (ط).

(٢) في (غ): ما.

(٣) في (غ): الصور.

(٤) هو القشيري في شرح أسماء الله الحسنى، وقال: «فاعلم أن الله سبحانه يكاشف القلوب مرة بوصف جلاله، ومرة بوصف جماله، فإذا كاشفها بنعت جماله صارت أحواله عطشًا في عطش، وإذا كاشفها بوصف جلاله صارت أحواله دهشًا في دهش» (ص١٥٩).

(٥) في (ط): القول.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت هاته العبارة من (ط).

وأمَّا قول[١] الثاني، فهي عبارة صوفيَّةٌ مُشْكِلَةٌ إلَّا على المُتَمَرِّنِ بأغراضهم، ومعناها: أن الجمال[٢] لله هو كمال الصفات، فإذا نظر العبد إلى الباري وصفاته[٣] العلى[٤]، وما هو عليه من التقدُّس، ومباينتهما[٥] لوصف المخلوقين دَهِشَ في أوَّل الأمر، حتى إذا أمعن في النظر وتحقَّق جمالَ الله، وهو كونُه على ما هو عليه من تحقيق صفات الكمال، ومُبايَنَتِه للمخلوقين طلبَ الإكثارَ من ذلك، وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، فسمَّى ذلك عَطَشًا.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا انتهى العَبْدُ إلى هذا المقام عَلِمَ أنَّ الباري تعالى مُبايِنٌ للمخلوقين بثلاثة أحكام: كمال الذات، وكمال الصفات، وكمال الأفعال.

وعَلِمَ أنَّ على العبد اكتسابَ جمالَيْنِ:

أحدهما: جمال الأخلاق برياضة النفس.

والثاني[٦]: جمال الأفعال بالعَدْلِ.

---

(١) في (ط): القول.

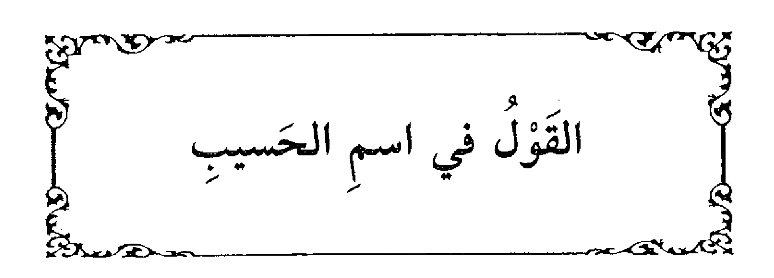
(٢) في (غ): الجلال.

(٣) في (ط): في صفاته.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): مباينتها.

(٦) سقطت من (ط)، وفي (غ): الثاني.



القَوْلُ في اسمِ الحَسيبِ

وهو السادس عَشَرَ من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى[١]: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ [النساء:٦]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

له[٢] في اللغة سِتَّةُ مَعانٍ:

الأوَّل: حَسيبٌ بمعنى: مُحْسِب، فَعيل بمعنى مُفعِل، كقولهم: أَليم، بمعنى مُؤْلِم، تقول العرب: نزلتُ بفلان فأكرمني وأَحْسَبَني، أي: أعطاني حتى قُلْتُ: حَسْبي، معناه: يَكْفيني؛ وقد قال ابن عباس في قوله[٣]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٦٥]، معناه[٤]: كافيكَ الله، ومنه قوله: ﴿عَطَآءً حِسَاباً﴾ [النبأ:٣٦].

ومنه قول الشاعر[٥]:

---

(١) قوله: «قال تعالى» سقط من النسخ الأخرى.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) في (غ): ومعناه.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٥)، وإصلاح المنطق (ص٢٣٦)، وشرح =

ونُقْفي[١] وَليدَ الحيِّ إن كان جائعًا[٢] ونُحْسِبُهُ إن كان ليس بجائعِ[٣]

الثاني: الحَسَبُ: الكَرَمُ[٤]، قال سِماكُ بن حَرْبٍ في كلامٍ له: ما حسَّبوا ضَيْفَهُم أي: ما أكْرَموهُ.

الثالث: المُحاسِبُ: فعيلٌ بمعنى مُفاعِل، كالجليس والأكيل والشَّريب، ومنه قوله[٥]: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٤].

الرابع: الحَسيبُ: الشريف، وهو الذي يَعُدُّ مآثرَ كثيرةً ومناقبَ عديدةً.

الخامس: الحَسيبُ: فَعيلٌ مِن حاسِب، إذا عدَّ، كما قال تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن:٣].

السَّادس: الحَسيبُ: فعيلٌ من حَسِبَ، وهو الذي يَحْسِبُ الشيء، أي: يظنُّه من غَيْرِ تحقيق.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

[٤٨/ب] / **المسألة الأولى: في تحقيق القول فيه**

اعلَموا - وفَّقَكُم الله - أنَّ «ح س ب» يتصرَّف في لسان العرب على الستة الأَوْجُهِ المتقدِّمة، إلّا أن قولنا: حَسِيبٌ، لا يكون من بناء الثاني، فإنَّ

= المفضليات (ص٢٣٠)، وأمالي القالي (٢/٢٦٢)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣/٢٠٦)، تهذيب اللغة (٩/٢٤٨)، الصحاح (٦/٢٤٦٦)؛ ونُقفيه: أي نؤثره بالقفية، ويقال لها: القفاوة، وهي ما يُؤثَر به الضيف والصبي.

(١) في (ط) و(ل): ونعفي.

(٢) في (ط): خائفًا.

(٣) في (ط): بجامِع.

(٤) في (ط) و(م): الحسيب الكريم، وفي (ل) و(غ): الحسيب المكرِم.

(٥) في (ط): قوله تعالى.

ذلك بِناءٌ مُضاعَفٌ ولا يتأَتَّى[١] منه فَعيلٌ، وما عداه صَحيحُ المعنى جاري[٢] التَّصْريفِ.

المسألة الثانية: في تحقيق العقيدة فيه

سائر المعاني ترجع إلى أربعة مَعانٍ:

أحدها: الشَّرَفُ.

والثاني: العَدَدُ.

والثالث: الكِفايَةُ.

والرابع: الظَنُّ.

ومِن الناس من يَرُدُّ الأوَّل وهو الشَّرَفُ، إلى الثاني؛ وهو العَدَدُ، والصحيح خروجُه عنه.

المسألة الثالثة:

نقول: هذه المعاني كلها جائزةٌ في حق الباري تعالى مع اختلافها، فإذا ركَّبتها وجدتها صحيحةً، إلا الحسيب بمعنى الظانِّ[٣] فإنه مُحالٌ في حقِّه[٤].

فأمَّا كونُه حسيبًا من الشرف والجلال فذلك له[٥] حقيقةٌ، وهو المعنى الأوَّل فيه[٦]، فإنَّ جلال الله لا يُحْصَى[٧]، وثناؤه لا يُسْتَقْصَى، كما قال ﷺ:

---

(١) في (ك): يأتي.

(٢) في (ط) و(ل): جارٍ في، وفي (م): جارٍ على.

(٣) في (غ): الظن.

(٤) في (ط): في حقه تعالى.

(٥) سقطت من (غ) و (ط).

(٦) سقطت من (غ) و (ط).

(٧) في (ط): لا يحصل، وهو تصحيف.

«أنت كما أثنيت على نفسك»[١]، وعلى هذا يكون من صفات التنزيه، فإنَّ مِن ثنائِهِ نَفْيَ النَّقائِص.

وأمَّا كونه حسيبًا من الكِفاية، فهو الكافي لا كافي سِواه.

وأمَّا الحسيب بمعنى: المُحاسِب[٢]، فهو الباري تعالى في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ [مريم:٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾[٣] [الأنبياء:٤٧] وقال: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة:٢٠٠]، وقال: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقد حقَّقنا في كتب الأصول حسابَه للخلق وبيَّنّا كيفيَّتَه، ويَشْتَرِكُ فيه مع المُحْصي، ويكون على هذين المعنيين من صفات الأفعال.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ

هذا[٤] الاسم يختص بثلاثة أحكام:

الأوَّل: أنه المُسْتَحِقُّ للحمد على الانفراد.

الثاني: أنه الكافي وحده؛ وإن تَصَوَّرَ من الخَلْقِ كافٍ، فالكِفاية له لأنه سبحانه هو المُسَخِّرُ له[٥] المُيَسِّر له.

الثالث: أنه المُحاسِبُ على الصغير والكبير ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٨]، فيغفر لمن يشاء ويُعذِّبُ من يشاء.

---

(١) في (ط): «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

(٢) في (غ) و(ط): الحاسب.

(٣) سقطت من (ل).

(٤) في (ط) و(م): فهذا، في (ل): في هذا، وفي (غ): بهذا.

(٥) سقطت من (ل).

المنزلة الثانية للعبد

في[١] ثلاثة أحكام:

الأوَّل: أن يعلم أنه عاجزٌ عن الثناء على ربه[٢].

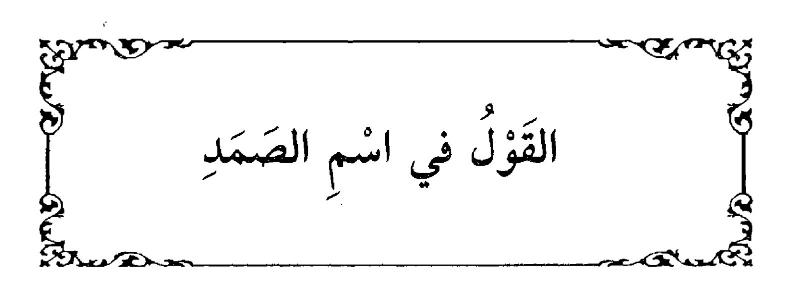
الثاني: أنه إن عَلِم أنه لا كافيَ له سواه لم يَطْلُبْ حاجةً من غيره.

الثالث: أن يُحاسِبَ نفسَه قبل أن يُحاسَبَ.

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (ط): عنه.



القَوْلُ في اسْمِ الصَمَدِ

وهو الاسم السابع عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، وقال النبي ﷺ في حديث أبي هريرة: «لله تِسْعَةٌ وتِسْعونَ اسْمًا»(١)، وذكر في التفسير الصَّمَد،/ وأجمعت عليه الأمَّة. [٤٩/أ]

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اختلفت عبارات العلماء في تفسيره على عَشَرَةِ أَقْوال:

الأوَّل: الصَّمَدُ: السَّيِّدُ.

الثاني: الذي(٢) يُصْمَدُ إليه في الحوائج، أي: يُقْصَدُ في الأمور.

الثالث: الصَّمَدُ الذي قد انتهى سُؤْدَدُه، قال الشاعر:

ألا بكر النّاعي بخَيْرَيْ بَني أَسَدْ ... بعَمْرِو بنِ مَسْعودٍ وبالسَّيِّدِ الصَّمَدْ(٣)

---

(١) في (ط): إن لله تسعة.

(٢) في (ط): الصمد الذي.

(٣) الشاعر هو سبرة بن عمرو الأسدي، يرثي عمرو بن مسعود وخالد بن نضلة، فإنما ثنّاه لأنه أراد خيِّرَيْ فخففه، مثل: ميّت وميت؛ وانظر: الصحاح (٦٥٢/٢)، جمهرة اللغة (٦٥٧/٢). ونسبه لأوس بن حجر في اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ص٢٥٢)، وإلى غيره في غير كتاب في اللغة.

الرابع: الصَّمَدُ: الدائم.

الخامس: الصَّمَدُ[١]: الصُّلْبُ من الأماكن، قال أبو النَّجْمِ:

يُغادِرُ الصَّمْدَ كظَهْرِ الأَجْدَلِ[٢]

السّادس: أنَّ الصِّماد[٣]: عِفاصُ[٤] القارورة، فعلى هذا يكون الصمد: الذي[٥] يمنع[٦] الكوائن من الفساد والاختلال.

السّابع: الصَّمَدُ: الباقي بعد فناء الخَلْقِ، قاله ابن مسعود[٧].

الثّامن: الذي[٨] لا جوف له، قاله ابن عباس[٩].

التّاسع: الذي فَسَّرَهُ[١٠] بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٣-٤].

---

(١) سقطت من نسخة (ط).

(٢) في جميع النسخ: الأجدل، والصواب: الأجزل. وهو المثبت من كتب اللغة، والجزَل من عُيُوب الإِبِل، والبيت يستشهد به لذلك، تمامه:

تغادر الصمد كظهر الأجزل   مائرةَ الأيدي طوال الأرجل

انظر: المخصص (٢/٢١٧)، الصحاح تاج اللغة (٤/١٦٥٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٧/٢٩٣)، وتاج العروس (٨/٢٩٥)، وأحال على الغريبين للهَرَوي والروض الأُنُف.

(٣) في (ط) و(ل): الصمد.

(٤) العِفاص سِداد القارورة.

(٥) قوله: «يكون الصمد الذي» سقط من (ط).

(٦) في (ط): يصون.

(٧) مروي عن قتادة عند الطبري في جامع البيان (٢٤/٦٩٢)، والمنقول عن ابن مسعود رضي الله عنه: الذي ليست له أحشاء، عند الثعلبي في الكشف والبيان (١٠/٣٣٥).

(٨) في (ط): الصمد الذي.

(٩) تفسير الطبري (٢٤/٦٩٠).

(١٠) في (غ) و(ل): فسّر.

العاشر: الصَّمَدُ: المُصْمَتُ؛ الذي[١] هو شيء واحد، لقُرْبِ صَمَدَ مِن صَمَتَ، فإن الصَّمْدَ: القَصْدُ، ويقال: بِتُّ[٢] على صُماتِ ذلك: أي على قَصْدِهِ، ولأنَّ الدّالَ والتّاءَ حَرْفا بَدَلٍ يَنوبُ كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه[٣].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في بيان مآخذ هذه الأقوال

قد سَبَقَ بَيانُ ما حَضَرَنا في تفسير هذا الاسم من أقوال العلماء، وهي على ثلاثة أقسام:

منها: قِسْمٌ يَعْضُدُه الاشتقاق، كقولنا فيه: إنه الذي يُصْمَد إليه في الحوائج.

ومنها: ما يعضُدُه الاستشهاد، كقوله: إنَّ الصَّمَدَ الصُّلْبُ من الأماكن.

ومنها القسم الثالث: وهو ما[٤] يعضُدُه النقل، كقول ابن عباسٍ وابن مسعودٍ، وهُما هُما[٥] عِلْمًا وشَرَفًا.

ولكل واحد وَجْهٌ ومُتَعَلَّقٌ، وسنتتبَّعُه[٦] بالبحث والتنقير حتى يَخْلُصَ الحقُّ مِن بَيْنِ[٧] النظير[٨] والنظير[٩].

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): أي الذي.

(٢) في (ط): أبت.

(٣) قوله: «منهما عن صاحبه» سقط من (غ) و(ط) و(ل) و(م).

(٤) في (ط): الذي.

(٥) في (ط): وهُما ما هُما.

(٦) في (ط): سنُتبعه، وفي (م): سنشبعه.

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في (م): النظر.

(٩) في (ط): التنظير.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنّا إذا قلنا: إنَّ الصمد هو: السيِّد، أو: الذي انتهى سُؤْدَدُه، فسيأتي ذلك في تفسيره[١] في[٢] موضعه، وهو اسم السيِّد.

وإن قلنا: إنه الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، فلا يُصْمَدُ بالحقيقة إلّا لمن الأمور إليه، وقبضةُ الكلِّ بيدَيْه[٣]، له يتملّق الخَلْقُ ويتضرَّعون، وإليه يلجأ المضطرّون.

وإن قلنا: إن الصَّمَدَ: الدائمُ والباقي، فليس الدَّوامُ والبقاءُ بالحقيقة إلّا لله وحده، لأنه لا يُدرِكه فناءٌ، ولا لوجوده انقضاءٌ.

وإن قلنا إنَّ الصَّمَدَ الصُّلْبُ مِن الأماكن الذي لا تُؤَثِّرُ[٤] فيه المَناسِمُ[٥] والحَوافِرُ، فالباري تعالى هو الذي لا يُتَصَوَّر فيه توهُّمٌ، فكيف أن يتعلَّقَ به تأثُّرٌ[٦].

وإن قلنا: إن الصَّمَدَ: هو الذي يَمْنَعُ الشيء من الفساد فلا حافِظَ للمخلوقات/ من الاختلال إلّا هو تعالى، فتأمَّلِ السماواتِ هل ترى فيها تفاوتًا [٤٩/ب] أو فُطورًا أو كِسفًا أو تَهْويرًا[٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر:٤١].

---

(١) في (ط): تفسير.

(٢) سقطت من (غ) و(ط).

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): في يديه.

(٤) في (ط): يؤثر.

(٥) المَنْسِمُ: طَرَفُ خُفِّ البعير، وهما كالظُّفْرَيْنِ في مُقَدَّمِهِ، تاج العروس (٣٣/٤٩٠).

(٦) في (ط) و(ل): تأثير.

(٧) في (غ): تهورًا، يقال: تهور إذا سقط وانهدم، تاج العروس (١٤/٤٤٦).

وإن قلنا: إنَّ الصَّمَدَ: هو الذي لا جَوْفَ له، فإنَّ الله خَلَقَ الخَلْقَ قِسْمَيْنِ: فمنهم المُصْمَتُ كالجماد، ومنهم المُجَوَّفُ كالجنِّ والإنس والبهائم، ولذلك يُرْوَى أنَّ إبليس طاف[١] بآدم حين خُلِقَ طينًا، فلمّا صَكَّهُ وطَنَّ[٢] داخِلُه، قال: هذا خُلِقَ خَلْقًا لا يَتَماسَكُ[٣].

فالمُصْمَتُ كالجماد يستغني عن الغذاء، والمُجَوَّفُ يحتاج إلى الغذاء بحُكْمِ العادة لا بمقتضى الجِبِلَّةِ والخِلْقَةِ، وإلّا فمِنَ الجائز أن يبقى المُجَوَّفُ دون غذاءٍ كالجماد، ومن الجائز افتقارُ الجامد[٤] إلى الغذاء كالمُجَوَّف، والتَّجْويفُ من أوصاف التركيب ومن نُعوتِ الحاجة إلى الغير.

فالباري الذي ليس بمؤلَّفٍ ولا مركَّبٍ ولا يوصف بالافتقار إلى الخلق أَوْلَى بأن يكون صَمَدًا، وقد كان من أصنام[٥] الكفرة[٦] مُصْمَتٌ، وكان منها مُجَوَّفٌ، فليس المَدْحُ في نَفْيِ صورة التجويفِ، لأن المشاركة في ذلك موجودةٌ في ذي التركيب والتأليف، ولا يكون المَدْحُ إلا بصفة[٧] الاختصاص التي لا توجَدُ المشاركة فيها ولا تُتَصَوَّرُ، وإنَّما وَقَعَ المدح بكِنايَةِ التجويف، وهو عدم الحاجة إلى الغِذاءِ، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٥].

---

(١) في (غ): طان، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): ظنَّ، وهو تصحيف.

(٣) أخرجه أحمد (١٢٥٣٩)، (١٣٣٩١)، ومسلم في صحيحه كتاب: البر والصلة والآداب، باب: خلق الإنسان خلقًا لا يتمالك برقم ٢٦١١ (٤/٢٠١٦- عبد الباقي)، بلفظ: «لا يتمالك» بدل «يتماسك»، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم ٨١٩ (٢/٥٩).

(٤) في (ط) و(ل): الجماد.

(٥) في (ط): أصناف.

(٦) في (ط) بياض قدره كلمة.

(٧) في (ط): لصفة.

وإن قلنا: إنه[1]: الذي[2] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٢-٤]، فهذه الخصال الجليلة والصفات الكريمة تَحْتَمِلُ أن تكون تفسيرًا، وتحتمل أن تكون فائدةً مُجَرَّدَةً، والصحيح أنَّها فائدةٌ مُجَرَّدةٌ لأنَّه[3] ظاهرُها، فمن ادَّعى أنَّها تفسيرٌ فذلك تفسيرٌ[4] لا برهان عليه.

وإن قلنا: إن الصَّمَدَ هو: المُصْمَتُ الذي هو شيءٌ واحِدٌ، فالذي هو شيء واحد بالحقيقة هو الله سبحانه، وما عداه أشياءُ لا شيءٌ، أو شيءٌ يجوز أن يكونَ مع غيره مُؤَلَّفًا[5] أشياءَ.

المسألة الثالثة: في المختار

قد قدَّمنا لكم أقوال العلماء بنصِّها، ورَكَّبْنا عليها نُعوتَ الباري باحتمالها، وبيَّنّا في المسألة الأولى أنَّ الأقوال كلَّها دائرةٌ بين الثلاثة الأقسامِ السّابِقِ بيانُها، وأصحُّ هذه الأقوال في النَّظَرِ وأقواها عند تعارض الخواطر والفِكَرِ، ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه السيِّد، وهو من أوصاف التنزيه، وسيأتي بيانُه إن شاء الله[6].

الثاني: أنه الشيء الواحد الذي ليس بمُؤَلَّفٍ من أشياءَ مختلفةٍ.

الثالث: أنه الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، وهذا[7] هو الباري بالحقيقة، فإنه السيِّد الأعظم، وهو الذي ليس بمُؤَلَّفٍ من أشياءَ مختلفةٍ ولا مِن أشياءَ مُتَماثِلَةٍ، وهو الذي يُصْمَدُ إليه بالحقيقة.

---

(١) سقطت من (ل).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ك): لأنه، لأنها.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): شيء.

(٥) في (ط) و(غ): مؤلف، وفي (ل): مؤلف من.

(٦) في (غ) زيادة: تعالى.

(٧) سقط من (غ) و(ط).

وما روي عن ابن عباسٍ قريبٌ ممّا نُقِلَ عن أهل اللغة، وما روي عن ابن مسعودٍ ممّا لا أعلَمُ وجهَهُ، ولو صحَّ/ نقلُ معنى هذين الاسمين من هذين الحَبْرَيْنِ لكان ذلك أقوى حُجَّة وأَوْضَحَ مَحَجَّة، ولكنهما[1] جاءا من طريق ضَعيفَةٍ. [٥٠/أ]

فإذا كان الصمد: السيِّد أو، الشيء الواحد، فهو في لسان العرب اسمٌ، كقولنا: جمَلٌ وبطَلٌ.

وإن قلنا: إنه: الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، فيكون حينئذ صفةً في حُكْم اللسان العربي، ويكون وزنه فَعَلًا مفتوح الفاء والعين، من مَصْدَرٍ وَزْنُه فَعْلًا[2] مفتوح الفاء ساكن العين، فيكون بناؤه بناءَ العبارة عن المفعول؛ كالخبَط من الخَبْطِ[3]، ويكون حينئذٍ من باب اسم المعبود والمستعان على ما يأتي بيانه، ويكون أيضًا من صفات الأفعال، فإن القَصْدَ إليه من عباده كان بعد خلقِهم، وقد كان صَمَدًا قبل خلقهم بمَعْنًى، ويكون بعد خلقهم صَمَدًا بمَعْنًى، حتى تكمُلَ له[4] الصَّمَديةُ بجميعِ المعاني.

الفصل الرّابع في التنزيل

المنزلة العليا لله

في هذا الاسم تقتضي له أحكامًا ثلاثةً:

الأوَّل: أنه لا يجري في الوَهْمِ[5].

الثاني: أن الكَوْنَ منه.

---

(١) في (غ): ولكنها.

(٢) كتب ناسخ (ك) فوقها: صح كذا، وفي (ط): فَعْل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

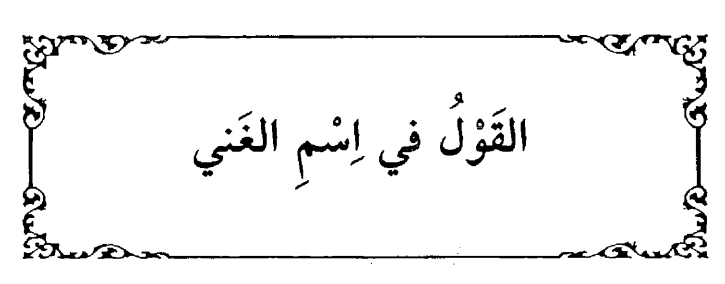
(٥) في (غ): الوهم، الفهم، كلاهما من غير تصحيح لهما.

الثالث: أنه يُقْصَدُ في الطَّلَبِ.

المنزلة السُّفْلَى للعَبْدِ

وهي لا تكون إلا بمعنًى واحِدٍ، وهو أن يُقْصَدَ في مَطالب الدنيا بهداية الخَلْقِ، وفي مطالب الآخرة بالعِلْمِ، وللعباد في ذلك تفاوتٌ في المراتب؛ أَعْلاها مَرْتَبَةً[1]: النُّبوةُ، وتَليها مَرْتَبَةُ وَرَثَتِهِمْ؛ وهُمُ العلماءُ، ثم الذين يَلونهم، هكذا إلى آخِرِ المرتبة.

(١) ضبطت بوجهين، الذي أثبتنا، وكذلك: مرتبةُ النبوَّةِ، وفي (ل): في الرتبة.



القَوْلُ في اِسْمِ الغَني

وهو الاسم الثامنَ عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعةُ فصولٍ.

الفصل الأول: في مَوْرِدِهِ

وقد ورَدَ به القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٦٨]، وورد في تفسير حديث أبي هُرَيْرَةَ اسمُ الغَني، وأجمعت الأمَّة عليه[١].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - أغناكم الله بالعلم[٢] - أن قولنا: غَني، فَعيلٌ مِن غَني[٣] يَغْنَى غِنًى فهو غَني: إذا كان له مالٌ أو أقام[٤] بمكانٍ، وكلاهما يرجع إلى مَعْنًى واحِدٍ وهو: الاكتفاءُ بالشيءِ عن غيرِهِ، والاجتزاءُ به عن سِواهُ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: [في تركيب المعنى اللغوي على الاعتقادي][٥]

إذا عَلِمتم معناه لُغَةً، فإنَّهُ تعالى غَني بالوجهين جَميعًا على التمام والكمال، وأَشْرَفِ الوجوه والأحوال.

---

(١) في (ط) و(غ): عليه الأمة.

(٢) في (ط): وفقكم الله، وفي (م): أعلمكم الله بالعلم.

(٣) في (ط): غنا.

(٤) في (غ): وأقام.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

فإن كان الغَني من كان له عَرَضٌ من[١] الدنيا مَحْدودٌ[٢] فالغنيُّ[٣] الذي له ما في السماوات وما في الأرض أَوْلَى باسمِ الغني وأحقُّ به، بل هو الغَني عن السماوات والأرضين وعن جميع المخلوقات[٤]، فإنَّه لم يخلقها عن[٥] حاجة عَرَضَتْ له،/ ولا ليسُدَّ[٦] مَفاقِرَ نَزَلَتْ به، وإنَّما خلقها[٧] بحكمة[٨]. [٥٠/ب]

وإن كان مَن دامَ بمكانٍ مُدَّةً مِن الزَّمانِ يُسَمَّى غنيًّا، فالدائم الذي لم يَزَلْ ولا يزال موجودًا ولا يتطرَّقُ إليه فناءٌ أَوْلَى أن يكون غَنيًا، فهو دائمُ الوجود، غَني عن الأمكنة والمخلوقات، فهو الغَني حَقًّا.

المسألة الثانية: [في وجه كون الغَني صفةَ تنزيه][٩]

إذا فهمتم حقيقة الغَني ومعنى تسميتِه تعالى به، فقد تحقَّقتم أنَّها صفةُ تنزيهٍ، لأن ذلك راجعٌ إلى الغِنَى عن الخلق أو إلى الدَّوامِ، وكلاهُما صفةُ نَفْيٍ للآفاتِ، لا إِثْباتُ شيءٍ مِن الصفات.

فإن قيل: فهل يكون غَنيًا مِن الغَناءِ وهي الكِفايَةُ بالشيءِ؟

---

(١) في (ط): في.

(٢) في (ط) و(ل): مجدود.

(٣) في (غ): بالغني، وهو تصحيف.

(٤) انظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٣٥) في الإجماع الثاني عشر، والمغني للمتولي (ص١٢)، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٥١).

(٥) في (ط): لحاجة.

(٦) في (ط): لسدِّ.

(٧) في (ط): خلقهما.

(٨) في (ط): لحكمة.

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

فالجواب: أنّا نقول:

أمّا ذلك فتصريف فِعْلِهِ: أَغْنَى يُغْنِي غَناءً فهو مُغْنٍ، فيكون هذا مُفْعِلًا[١]، وذلك فعيلٌ من فاعِلٍ وهو غانٍ، فبانَ أنَّ تصريفَهُما مُخْتَلِفٌ ومعناهما مُتَغايِرٌ، فلا يصحُّ أن يكون معناهما واحدًا، والباري تعالى له الغِنَى والغَناءُ، كما قال: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور:٣٢]، و﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [النساء:١٢٩]، لَكِنْ لم يأت فيه اسمُ المُغْنِي، وجاء فيه اسم الغَني، فوقفنا في المَوْرِدِ كما وَرَدَ، وطَرَدْنا المعنى كيفَما اطَّرَدَ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى الغَني، فللباري[٢] تعالى في ذلك المنزلة العُلْيا التي توجِبُ له أحكامًا خَمْسَةً:

الأوَّل: أنه لا يوصَفُ بالحاجة.

الثاني: أنَّه[٣] لا تَتَعَلَّقُ به قُدْرَةٌ.

الثالث: أنه لا يَفْتَقِرُ إلى دِعامَةٍ ولا عَلاقَةٍ.

الرابع: أنك[٤] لا تتوهَّمُ[٥] حدوث شيء إلّا وهو منه، من غير توقيف على حُدوثِ حُكْمٍ.

الخامس: أنَّ حدوث الحوادث لا يؤثِّرُ فيه.

---

(١) في (ط): مُفْعَولًا، ورمز له بصحّ.

(٢) في (ط): فلِلَّهِ.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط) و(ل).: أنه.

(٥) في (ط) و(ل): يتوهم.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

تكون على ثلاث[١]:

[الأوَّل][٢]: أن يستغنيَ بالله عن كل أحد.

الثاني: أن يستغني بكتاب الله عن كل فائدة، كما قال ﷺ: «ليس منَّا من لم يتغَنَّ بالقرآن»[٣]، في أحد القولين.

الثالث: أن يُقَصِّرَ أمَلَهُ وبَصَرَهُ عن مطامح الأطماع[٤] والمناظر، ويَقْتَصِرَ بما حَصَلَ عليه من قوتٍ ومَلْبَسٍ وإن قلَّ، كما قال النبي ﷺ: «ليس الغِنَى عن كثرة العَرَضِ، ولكن الغِنَى غِنَى النَّفْس»[٥].

---

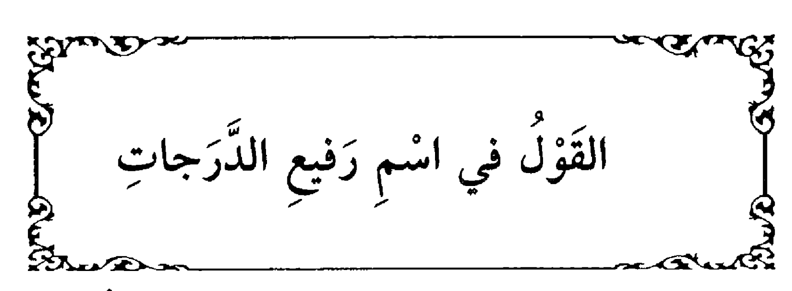
(١) قوله: «على ثلاث» لم ترد في جميع النسخ ما عدا (ط).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾، برقم ٧٥٢٧ (٩/١٥٤- طوق النجاة) عن أبي هريرة.

(٤) في (ك) و(ل) و(غ): المطامح، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، والمثبت من (ط) و(م).

(٥) أخرجه الجوهري في مسند الموطأ (ص٤٦٢)، والبخاري في صحيحه كتاب: الرقاق باب: الغنى غنى النفس برقم ٦٤٤٦ (٨/٩٥- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: ليس الغنى عن كثرة العرض برقم ١٠٥١ (٢/٧٢٦- عبد الباقي) عن أبي هريرة رضي الله عنه.



القَوْلُ في اسْمِ رَفيعِ الدَّرَجاتِ

وهو الاسمُ التاسع عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعةُ فصولٍ.

الفصل الأوَّل: في مَورده[١]

وهو اسم وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[٢] [غافر:١٤]، ولم يرد في السنة، لكن أجمعت عليه الأمة لكونه منصوصًا في كتاب الله المُجْتَمَعِ عليه صِحَّةً ونَقْلًا.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - وفَّقكم الله - أن في هذا الاسم كَلِمَتَيْنِ:

[٥١/أ] إحداهما: قولُنا:/ رَفيعٌ؛ والأخرى: قولُنا: الدَّرجات.

فأمّا رفيعٌ، فهو فعيلٌ من الرِّفْعَةِ، وهي عبارة عن: كل مكان كان في جهة فَوْقَ، وضِدُّ الرفعة الخفض، وهذه هي حقيقةٌ[٣]، وقد تستعمل[٤] في نقل الحديث[٥] ورَفْعِ المكانة مجازًا فيهما.

وقد جاء اللفظ المذكور[٦] في المكان عُلوًّا، وفي المكانة عِزًّا، وهو فعيلٌ من رافعٍ، كقولنا: عليمٌ من عالم، وقد يحتمل أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول، كما نقول في أَبْنيةٍ كثيرةٍ تأتي في أسماء الله، إن شاء الله.

---

(١) في (ط) زيادة: شريعة.
(٢) في (غ): رفيع الدرجات.
(٣) في (ط): حقيقتُه، وفي (ل): وهذه حقيقة.
(٤) في (ط): يستعمل.
(٥) في (ط): الحدث.
(٦) في موضعها بياض من (غ).

وأمّا الدَّرَجاتُ فهي عبارة عن: مكانٍ فَوْقَ مكانٍ، هذا أصلُه، ويُسْتَعْمَل مجازًا في موضعٍ بين يَدَيْ مَوْضِعٍ، ومَكانٍ أمام مَكانٍ، كما قال ذو البِجادَيْنِ[1] يخاطب ناقة النَّبي ﷺ:

تَعَرَّضي مَدارِجًا وسُومي تَعَرُّضَ الجَوْزاءِ لِلنُّجومِ

هذا أَبو القاسِمِ فاسْتَقيمي

ويقال: رَجَعَ على أدراجه، أي: على طريقه الذي جاء عليها. وفي خُطْبَةِ الحَجّاج: «ليس هذا بعُشِّكِ فادْرُجي»[2]، أي: تنقَّلي عنه، يُضرب مثلًا للمُطْمَئِنِّ في غير وَكْنِهِ[3].

وكذلك أيضًا يُستعمل لفظُ الدَّرجات مجازًا في المكانات والمنازل العلية المعنويَّةِ، كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وكما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، أي: طبقاتٌ في أحد القولين في الآيَتَيْنِ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً وحقيقةً

وفيه سِتُّ مسائل:

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): ذو النجادين.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١١١/٢): وهو مثلٌ يضرب لمن يتعرّض إلى شيءٍ ليس منه، وللمطمئنّ في غير وقته فيؤمر بالجدّ والحركة، وانظر: لسان العرب (٣١٧/٦)، (٢٦٧/٢)، وتاج العروس للزبيدي (٥٦٢/٥)، وجاء في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري الأندلسي (ص٤٠٤): «قال ابن قتيبة: يضرب مثلًا للرجل المطمئن المقيم، وقد أظله أمر عظيم يحتاج إلى مباشرته والخفوف فيه»، وفي مجمع الأمثال (٣٩١/٢): «أراد هذا ليس وقت الجمام، بل هذا وقت العدو».

(٣) في (ط): وطنه، وفي (ل) أثبت وجهين: وَكْرِهِ، وَكْنِهِ، وفي كتب اللغة والأمثال: وقته.

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوالِ العلماء

قد نُقِلَ عن العلماء - رحمة الله عليهم - في ذلك سبعة أقوال:

الأوَّل: معناهُ: رَفيعُ السماوات.

الثاني: رفيعُ المنازل في المثوبات.

الثالث: رفيع درجات أنبيائه.

الرابع: رفيع درجات أوليائه.

الخامس: رفيع الصفات.

السادس: الكبرياء والعظمة.

السابع: أنه فوق السماوات.

المسألة الثانية: في تحقيق هذه المقالات

هذه الألفاظ السبعة المنقولة على ألسنة العلماء في تفسير[1] هذه الآية ترجع إلى ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: رِفْعَةُ الصفات.

الثاني: رِفْعَةُ السماوات[2].

الثالث: رِفْعَةُ المنازل في المَثوباتِ[3].

فإنَّ قولهم: رَفيعُ درجاتِ أنبيائه وأوليائه، يرجع إلى رِفْعَةِ المنازل في المَثوباتِ[4].

---

(١) في (ط): تقرير.

(٢) في (ط) و(غ) و(م) تأخرت إلى الثالث، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٣) تقدَّمت في (غ) و(ط) و(م)، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٤) قوله: «في المثوبات» سقط من (غ).

وأمّا قولهم: إنَّها[١] الكِبْرياَءُ والعظمة، فيرجع إلى قولهم: رِفْعَةُ الصفات، وكذلك قَوْلُهُم: إنَّه فوق السماوات؛ يرجع[٢] إلى رِفْعَةِ الصفات، على ما يأتي بيان ذلك وتَحْقيقُه إن شاء الله[٣].

المسألة الثالثة: في بيان حقائق هذه الأقوال وتركيبها على العقائد

أمّا/ رِفْعَةُ السماوات فمُشاهَدٌ ومعلومٌ، فإنَّ السماءَ الدنيا من العلوِّ بحيث لا تُنال بالبصر في أحد القَوْلَيْنِ، أو بحيث لا يُشاهَد أعلى منها في المحسوسات المرئيات، وكذلك ما وراءها من السماوات، فإنَّ بين كلِّ سماءٍ وسماءٍ مسيرةَ خمسمائةِ عامٍ كما روي عن الصادق المصدوق[٤] ﷺ، وسيأتي تحقيق ذلك في قولنا في[٥] اسمه بذي المَعارِجِ. [٥١/ب]

وأمَّا رفعة المنازل في المثوبات فهي درجات الجنة، وتتفاوت بحسب تفاوت المراتب والأعمال للأنبياء والأولياء والعلماء والمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣]، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١] في أحد القولين، وقال ﷺ: «إن أهل الجنة ليتراءَون كما تتراءَوْنَ الكوكبَ الدُّريَّ الغابر في أُفُقِ السماء، وإن أبا بكر وعمرَ منهم وأَنْعَما»[٦]، وروي أنه يقال لقارئ القرآن: «اقرأ وارْقَ ورتِّل

---

(١) في (ط) و(م): إنه.

(٢) في (غ): ترجع.

(٣) في (غ) زيادة: تعالى.

(٤) أخرجه أحمد (٨٨١٤)، والترمذي في سننه؛ أبواب تفسير القرآن؛ باب: ومن سورة الحديد، برقم ٣٢٩٨ (٥/٣٢٦-٣٢٧- بشار) وقال: غريب من هذا الوجه.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) أخرجه أحمد (٢٣٢٦٤)، والبخاري في صحيحه كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة برقم ٣٢٥٦ (٤/١١٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه =

كما كنت تُرَتِّلُ في الدنيا، فلك بكلِّ آية درجة، ويكون منزله عند آخر آية يتلوها»[١].

وأمَّا رفعة الصفات، فبما لها من كمال الذَّواتِ[٢]، وكثرة المتعلَّقات والتنزُّه عن الآفات.

بَيانُه:

أنَّ علم الله مثلًا كامل[٣] في نفسه، فإنه واجبُ الوجود من غير تعلُّمٍ يكشف جميع المعلومات، ويحيط بمكنون الخفيات.

وأمَّا كثرة المتعلَّقات فإنه لا معلومَ معدوم أو موجود[٤] إلا وعِلْم الله به محيط إلى غير غاية، ودون[٥] نهاية.

وأمَّا التنزيه[٦] عن الآفات فلا يقال: إنه حصل بتَعَلُّمٍ، ولا يتطرَّق إليه سَهْوٌ ولا ذُهول، ولا يُدْرِكُهُ فناء ولا زوال، وكذلك الترتيب في جميع الأحكام لجميع الصفات، فهذه رِفْعَةُ صفاته.

= كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: ترائي أهل الجنة أهل الغرف برقم ٢٨٣٠-٢٨٣١ (٤/٢١٧٧- عبد الباقي)، الأول عن سهل بن سعيد ﷺ، والثاني وحديث البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١) أخرجه أحمد (٦٧٩٩)، والترمذي في سننه؛ أبواب: فضائل القرآن برقم ٢٩١٥ (٥/٣٦- بشار) وقال: حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح، وأبو داود في سننه أبواب فضائل القرآن، باب: كيف يستحب الترتيل في القراءة برقم ١٤٦٤ (٢/٥٩٢- الأرناؤوط)، وابن حبان (٧٦٦).

(٢) في (ط) و(ل): الذات.

(٣) في (غ): كاملًا.

(٤) في (ل): معدومًا أو موجودًا.

(٥) في (غ): دون.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): التنزه.

المسألة الرابعة: في معنى قولهم: إنَّه فوق السماوات

اعلَموا أن هذا لفظٌ تكلَّمنا عليه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وبيَّنّا أنه ليس معناه فوقيةَ المكان، وأنَّ المراد به فوقيةُ المكانة والمنزلة، ومعناه: أن السماوات محدودةٌ، والله تعالى فوق ذلك فإنه[1] غيرُ محدود، والسماوات[2] مؤلَّفة، والله فوق ذلك لأنه غير مؤلَّف، والسماوات في جهة، والله تعالى فوق ذلك، فإنه في غير جهة، والسماوات يُقابِل بعضها بعضًا، والله تعالى فوق ذلك[3]، فإنه لا يُقابِل ولا يُقابَل، وهكذا، في كلِّ صفة مخلوقة قدَّرناها في السماوات فالله مُنَزَّهٌ عنها، فيَرْجِعُ ذلك إلى رِفْعَةِ الصِّفاتِ.

المسألةُ الخامسة: في المختار

الذي يَقْوَى في النَّظَرِ أنَّ رِفْعَة الدرجات وإن كان يحتمل[4] ما تقدَّم، فالأقوى فيه أن المرادَ به رِفْعَةُ الصفات لوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنه الأوَّل، فإن رِفْعَةَ الدَّرجات إنَّما كانت[5] عن رِفْعَةِ الصِّفاتِ.

[٥٢/أ] الثاني: أنه الأَوْلَى[6]، فإنَّ رِفْعَةَ الصفات/ أشرفُ وأسبقُ في الجلال والعظَمَة، ويعضُد ذلك قوله في آخر الآية: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٥] فبيَّن أن شَرَفَ[7] صفاته وعَظِيمَ جلاله

---

(١) في (غ): وأنه.

(٢) في (ط): السماء.

(٣) قوله: «فإنه في غير جهة... فوق ذلك» سقط من (غ).

(٤) قوله: «وإن كان يحتمل» سقط من (غ).

(٥) في (ط) و(ل) و(م): كان.

(٦) في (ل): أولى، وفي (ك) و(ط): الأول.

(٧) في (ط): بشرف.

يُلْقي[١] الشَّريفَ النَّفيسَ[٢] من أمره على من يشاء من عباده. وفي الرّوحِ أربعة أقوال:

الأوَّل: الوَحْيُ.

الثاني: النُّبوةُ.

الثالث: القرآن.

الرابع: الرحمة.

وكُلُّها ترجع إلى شَرَفِ الصِّفاتِ وكمالها.

المسألة السادسة[٣]:

في قول بعض العلماء[٤]: «إنه تعالى يوصف بأنه عليٌّ، ولا يوصف بأنه رفيعٌ»، واحتج على ذلك بأن قال: «إن العلي كلمةٌ تُنْقَلُ من علوِّ المكان إلى علوِّ الشأن، والرفيع لا يستعمل إلا في ارتفاع المكان».

وهذا فاسد من وجهين:

أحدهما: أنها[٥] دعوى، بل الرفيع يُستعمَل في عُلو المكان والمكانة كما بيَّنّاه، وقد قال النبي ﷺ مُخْبِرًا عن الله تعالى: «بيده القسط، يخفض ويرفع»[٦]، وقَدْ جاءَ ذلك كثيرًا في أَشْعارِ العَرَبِ وأمثالِها.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): يلقى، وهو تصحيف.

(٢) في (ط): النفس.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): علمائنا.

(٥) في (ط): أنه.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ =

الثاني: أنَّه بعد ذلك بسطرين قال في تفسير قوله رفيع الدرجات: «رفيع الصفات»، وهو عبارة عن ارتفاع الشأن، فكيف ينفي في سَطْرٍ ما يُثْبِتُهُ بعده في سطرين[١]؟

وإنَّما الصحيح أن يقال: إن قولَنا: «عَلي»، وقولَنا: «رَفيعٌ»، كلمتان يشترك فيهما عند الإطلاق الخالق والمخلوق، فورد إطلاقها على الخالق مُخْتَلِفًا فاتَّبعنا المَوْرِدَ، فجاء قوله:«عليٌّ» مطلقًا غيرَ مضاف، وجاء قوله: «رفيعٌ» مضافًا إلى الدرجات، فأطلقنا من الأسماء ما أَطْلَقَ، وقيَّدنا ما قيَّدَ، فإنه تعالى أعلمُ بوجه الحُسْنِ فيهما[٢]، والأمرِ المحيطِ بوَجه تَصرُّفِهما[٣] ومعانيهما[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم أنَّه رفيع الدرجات فللباري تعالى في ذلك أحكامٌ تختصُّ به[٥] ثلاثةٌ:

الأوَّل: أنه لا يُساوى في المرتبة.

الثاني: أنه لا يُحَطُّ عن منزلة.

الثالث: أنه لا يُؤْتي المراتبَ سواه.

= عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ برقم ٤٦٨٤ (٦/٧٣) وبرقم ٧٤١١ (٩/١٢٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: الحث على النفقة وتبشر المنفق بالخلف برقم ٩٩٣ (٢/٦٩١- عبد الباقي)، عن أبي هريرة ﵁.

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): بسطرين.

(٢) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): فيها.

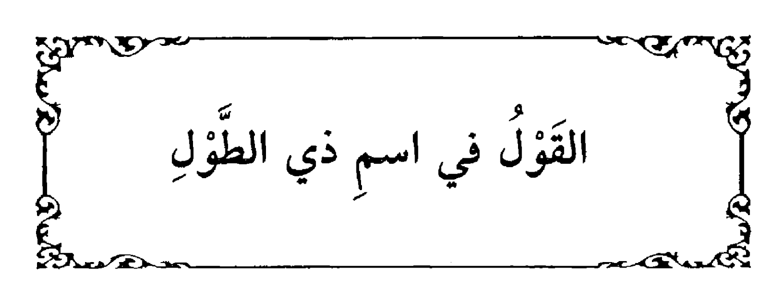
(٣) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): تصرفها.

(٤) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): معانيها.

(٥) في (غ) و(ل) و(ط): يختص بها.

المنزلة السفلى للعبد

وهي لزوم الإيمان والعلم اللذَيْنِ بهما تُرْفَعُ الدرجات، حسَبَ ما أخبَر بـه من ذلك في كتابه.



القَوْلُ في اسمِ ذي الطَّوْلِ

وهو الاسم الموفّي عشرين مِن أسماء التنزيه، وفيه أربعةُ فُصولٍ.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

ورد به القرآن، قال تعالى[٢]: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر:٢]، وورد في حديث أبي هريرة مفسَّرًا من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ، وأجمعت[٣] عليه الأمَّة لصحة مورده وتحقيق[٤] أصله.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمّا الطاء والواو واللّام فإنَّها تتصرف في اللغة على أربعة/ مَعانٍ: [٥٢/ب]

الأوَّل: الغِنَى.

الثاني: القدرة.

الثالث: الطَّوْلُ: الفَضْلُ.

الرابع: الإشراف على الشيء، وفي الحديث: «تطاوَلَ عليهم الرَّبُّ بفضله»[٥]، أي أشرف.

---

(١) من هنا إلى نهاية الفصل سقط من (م).

(٢) في (غ): قال الله تعالى.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): لكن أجمعت.

(٤) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): تحقق، وأُشير إلى صحَّة الوجهين في (ك).

(٥) أخرج ابن ماجة عن بلال ﷺ رفعه: «إن الله تطوَّل عليكم في جمعكم هذا»، أبواب =

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء

وفيه سبعة أقوال:

الأوَّل: الطَّوْل: النِّعْمَةُ، قاله ابن عبّاس(١).

الثاني: أن الطَّوْل: القدرةُ، قاله ابن زيد(٢).

الثالث: أنَّ الطَّوْل: الغِنى، قاله مجاهد(٣).

الرابع: أنه المَنُّ، قاله عِكْرِمَة.

الخامس: الخير.

السادس: التفضُّل(٤).

السابع: أن الطَّوْلَ: مأخوذٌ من الطُّولِ، كأنه طال بأَنْعامِه، وطالت مُدَّة إِنْعامِه(٥).

= المناسك، باب: الوقوف بجمع ٣٠٢٤ (٢٢٤/٤- الأرناؤوط). وأخرج عبد الرزاق في مصنفه برقم ٨٨٣١ عن عبادة ﷺ رفعه: «أيها الناس إن الله تطوَّل عليكم في هذا اليوم» قال ابن حجر: في القول المسدد (ص٣٧) وفي طريقه الطبراني في معجمه، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده برقم ٤١٠٦ عن أنس ﷺ رفعه: «إن الله تعالى تطول على أهل عرفات».

(١) رواه الطبري بسنده عنه (٣٥١/٢١)، إلا أن عنده بلفظ: ذي السعة والغنى.

(٢) رواه الطبري بسنده عنه (٣٥١/٢١).

(٣) رواه الطبري بسنده عنه (٣٥١/٢١).

(٤) قال الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٣٦٦/٤): ذي الغِنَى والفضل والقدرة.

(٥) تفسير ابن فورك: (٣٤١/٢).

المسألة الثانية: في الاعتقاد فيه

هذه الأقوال كلها صحيحة في حقِّ الله تعالى، لأن هذه الأوصاف كلها صحيحة فيه، واجبة له، فالباري تعالى هو المُنْعِمُ القادر الغَني المنّان المُؤْتي[١] كلَّ خير، المُتَفَضِّلُ بكل نعمة، الذي طال إِنْعامُه على الخَلْقِ، ودامَ دَوامَ الحقِّ.

المسألة الثالثة في المختار

قد فهمتم معنى الطَّوْلِ في أقوال أهل اللغة وأقوال العلماء، **والتحقيق فيه عندي**: أن الطَّوْلَ هو: الفضل، أي الزيادة، إليه يرجع كلُّ معنًى تقدَّم تفسيره ومنه يخرج، وللباري تعالى على الخلق الزيادة في كل وصف ووجه يُقَدَّر، وله الكمال ولهم النَّقْصُ.

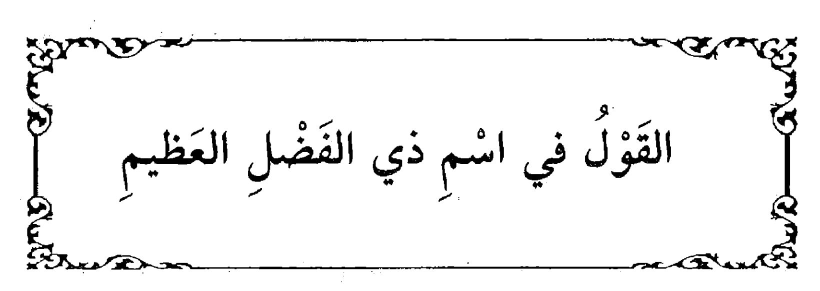
الفصل الرابع: في التنزيل

إذا فهمتم معنى الطَّوْلِ، فللَّه تعالى الطَّوْلُ بكل وجهٍ وعلى كل أحدٍ[٢]، ومن الحق على العبد أن يكون له طَوْلٌ بما أَذِنَ له فيه الرَّبُّ تعالى، وذلك بالعلم والعمل والعطاء، ويَتَضاءَلُ فيما عدا ذلك ويتصاغر.

---

(١) في (ط) و(م): المولي.

(٢) في طرة بـ (ك): في نسخة: حال.



القَوْلُ في اسْمِ ذي الفَضْلِ العَظيمِ

وهو الاسمُ الحادي والعشرون من أسماء التنزيه، فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة:١٠٤] في عدة مواضع[٢]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ، وأجمعت[٣] الأمَّة عليه لكونه في القرآن المُجْمَعِ عليه.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

أما كلمة «ف ض ل» فإنها تتصرَّف في كثير من اللغة، لكن معناه يرجع إلى الزيادة، تقول العرب: رجلٌ مِفْضالٌ: إذا كان كثير الخير، وأَفْضَلْتُ من الطعام فَضْلَةً، وأَبْيَنُ منه قوله: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ١]، يعني: جعل ما عنده أزيد وأكثر ممّا عند صاحبه، وقال النبي ﷺ: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الماء ليُمْنَعَ به الكَلأ»[٤].

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) آل عمران:٧٤، الأنفال:٢٩، الحديد:٢١، الحديد:٢٩.

(٣) في (ط) و(م) و(ل): لكن أجمعت.

(٤) أخرجه الإمام مالك في موطئه برواية الليثي كتاب: الأقضية، القضاء في المياه برقم ٥٩٨ (٤/١٠٧٧- الأعظمي)، ومن طريقه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: المساقاة، باب: من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى لقول النبي ﷺ: «لا يمنع فضل الماء» برقم ٢٣٥٣ (٣/١١٠- طوق النجاة)، ومن طريقه أيضًا مسلم في صحيحه كتاب: المساقاة، باب: تحريم بيع فضل الماء برقم ١٥٦٦ (٣/١١٩٨- عبد الباقي).

[٥٣/أ]

/ الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تحقيق كونه اسمًا له سبحانه

قد سَبَقَ مِن البيان معنى قولنا «ذو» مفردًا، ومعنى كونه مُضافًا إذا قلت: «ذو كذا»، وبيَّنّا أنَّه لا فرق بين أن يُقال: فلانٌ ذو عِلم، أو: فلانٌ عالمٌ، وأنها إضافة صفة لا إشكال في ذلك، لكن الخبر ورد بتسميته تعالى: ذو الفضل، ولم يرد بتسميته فاضلًا فوقفنا عند الخبر.

المسألة الثانية: في تحقيق تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَموا أنه إذا كان الفَضْلُ الزِّيادَةَ في الشيء، فللباري تعالى الفضل المُبين العظيم[١] على المخلوقات في ذاته وصفاته، وتنزُّهِه عن الآفات التي تُنالُ[٢] لمخلوقاته من الوجوه التي له عليها منها الرِّفْعَة، حسَبَ ما تقدَّم بيانه، فذاته تعالى تزيد على الذوات بأنها لا أوَّلَ لها ولا آخِرَ، وبأنَّها تتقدَّس عن الحوادث أن تَحُلَّ بها، وكذلك صفاته ليس لها أوَّل ولا لها آخر، ولا يصح أن تَنالها[٣] آفة، فظهر المعنى فيه، وتبيَّن وجهُ الاعتقاد الصحيح في معانيه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثبت معنى الفَضْلِ فللباري تعالى في ذلك أحكامٌ ثلاثة[٤] يختصُّ بها:

الأوَّل: أنه لا يُحْصَى فضله.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ك): تَنال.

(٣) في (ط): ينالها.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): يختص بها ثلاثة، وسقطت من (غ).

الثاني: أنه لا يُساوى فيه.

الثالث: أنه مُؤتيه[١] لمن يشاء من عباده ومُعطيه[٢]، كما قال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۗ وَاللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٤].

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وحُكْمُهُ في ذلك يرتبط بنُكْتَتَيْنِ:

إحداهما: أن يَعْلَمَ[٣] أنَّ الفضل بيد الله[٤].

الثانية: أن يتحقَّق[٥] أن فضله على مقدار زيادته على غيره في العِلْمِ والعَمَلِ[٦].

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): يؤتيه.

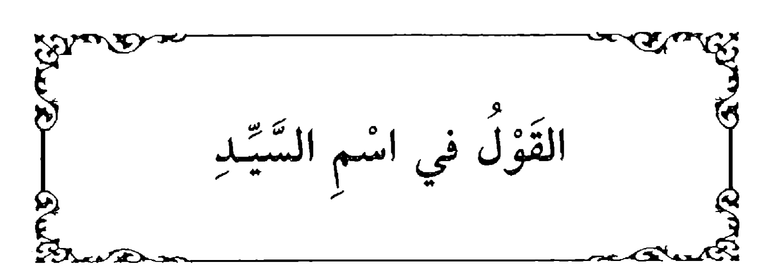
(٢) في (ط) و(ل): يعطيه، وتصحفت في (م) إلى معطه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) بعدها في (ط) و(ل): يؤتيه من يشاء.

(٥) في (ط): يحقق، وفي (م): يتحلق، وهما تصحيف.

(٦) سقط من (غ).



القَوْلُ في اسْمِ السَّيِّدِ

وهو الاسمُ الثاني والعشرون من أسماء التنزيه، فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

لم يرد به القرآن، لكن قال ابن عباس في قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١]، معناه: سيِّد العالمين، واختار ذلك شيخنا أبو الحسن[٢]، وسيأتي بيانه في اسم الرَّبِّ إن شاء الله، ووردت به السنة، قال النبي[٣] ﷺ: «السيد الله»[٤]، وأجمعت عليه الأمَّة لشرفه[٥].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

السُّؤْدَدُ: الشَّرَفُ، وقد يُهْمَزُ وتُضَمُّ[٦] الدال، يُقال: سادَهم واسْتادَهُم[٧]: إذا صار سيِّدَهم، وهو الرئيس، وجَمْعُه: سادة، وقيل: سادةٌ جَمْعُ سائِدٍ، ولم يُسْمَعْ كذلك، وسَيِّدُ كلِّ شيءٍ: أَشْرَفُه، والقرآن سَيِّدُ الكلام، والله سَيِّدُ الخَلْقِ.

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) مجرد المقالات لابن فورك (ص٥١).

(٣) لم يرد الحديث في (ك) و(غ) و(م) بعد عبارة قال رسول الله، وررد في (ط)، ولم ترد العبارة ولا الحديث في (ل).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٣٠٧)، وأبو داود في سننه كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمادح برقم ٤٨٠٦ (١٨٤/٧- الأرناؤوط) عن عبد الله بن الشِّخِّير رضي الله عنه.

(٥) في (ل) و(غ): المشرفة، وحكاية الإجماع سقطت من (م).

(٦) في (ط): يضم.

(٧) في (ط) و(غ): أسادهم.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

إذا كان حقيقةُ السُّؤْدَدِ الشَّرَفَ والرّياسَةَ والقِدَمَ في الفضل والإِرْباءَ على النُّظراء والأقرانِ في خِصالِ الكَمالِ، رجع/ ذلك إلى مَعْنَى الفَضْلِ الذي تقدَّم بيانُه، فَرَكِّبْهُ عليه وافهَمْهُ منه، والله أَعْلَم. [٥٣/ب]

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمْتَ أن لله المنزلةَ العُلْيا في السُّؤْدَدِ فله في ذلك حُكْمانِ يختصُّ[١] بهما:

الأوَّل: أنه منفرد بالسُّؤْدَدِ، وهو[٢] خِصال[٣] الشرف على الكمال.

الثاني: أنه يفعل في[٤] عبيده ما شاء، من غير حَجْرٍ ولا مَنْعٍ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن ينظر مَن بيده بعَيْنِ الأُخوةِ، وإن كان له عليه فضل السيادة، فإنَّها عاريةٌ بيده، محجورةٌ مقصورةٌ عليه، مُعَرَّضَةٌ للزوال، قال[٥] ﷺ: «إخوانُكم خَوَلُكم، ملَّكَكُم الله رقابَهم، فأَطْعِموهم مِمّا تأكلون، واكسوهم مِمّا تلبَسون، ولا تُكلِّفوهم مِن العمل ما لا يُطيقون، فإن كلَّفتموهم فأَعينوهم»[٦].

---

(١) في (ط): اختصَّ.

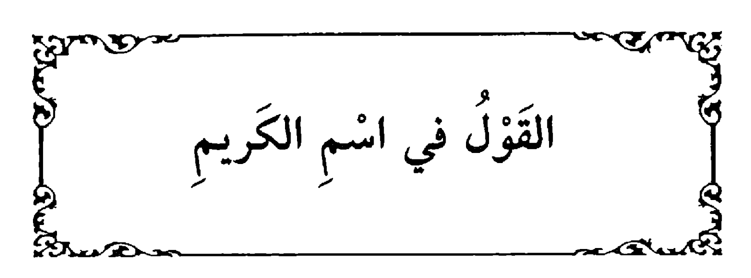
(٢) في (ل): ومن.

(٣) سقطت من (ط) و(م).

(٤) في (ط): بعبيده.

(٥) في (ط): قال النبي.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الإيمان باب: المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك برقم ٣٠ (١/١٥) وكتاب: العتق، باب: قول النبي ﷺ: «العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون» برقم ٢٥٤٥ (٣/١٤٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الأيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل برقم ١٦٦١ (٣/١٢٨٣- عبد الباقي) عن أبي ذر ﷺ.



القَوْلُ في اسْمِ الكَرِيمِ

وهو الاسمُ الثالث والعشرون من أسماء التنزيه، فيه أربعة فصول.

الفصل الأول: في مورده

قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[1] [النمل:٤١]، وقال النبي ﷺ: «لله تسعةٌ وتسعون اسمًا، من أحصاها دخل الجنة»، فعدَّد أبو هريرة الأسماءَ وذكرَ الكريمَ من طريق شُعَيْبٍ، وذَكَرَ من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ: الأَكْرَمَ، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - أرشدكم الله - أنَّ هذا الاسم ممّا تردَّدَ فيه كلامُ العرب والأصوليين والخَلْقِ[2]، وأخذوا بكل طَرَفٍ منه، وحَوَّموا[3] عليه فما أَشْفَوا[4]، ونحن نذكر أقوالَ كلِّ طائفة، ونُعَيِّنُ المختار بفضل الله، فنقول:

اختلَفَ أهل اللغة في العبارة عنه على سِتَّةِ أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّ الكريمَ: الكثيرُ الخير، والعَرَبُ تُسَمّي الكثيرَ الخيرِ: كريمًا.

---

(١) في النسخ: إن ربي غني كريم.

(٢) بيَّض لها في (ط).

(٣) في (م): حرموا، وفي (ل): حزَّفوا، وهما تصحيف.

(٤) في (ك): أسَفُّوا، وما أثبتنا من بقية النسخ يكون معناه: ما أشرفوا ولا اقتربوا من المراد.

الثاني: أن الكريم: هو[1] الذي يَدومُ نفعُه ولا ينقطعُ، ومنه يقال للنّاقة الصَّفي الغزيرَةِ[2]: كَريمَةٌ، قال أعرابيٌّ يصف ناقةً احتاج إلى بيعها وكانت على هذه الصفة:

وقَدْ تُخْرِجُ الحاجاتُ يا أُمَّ مالِكٍ كَرائِمَ مِن رَبٍّ بِهِنَّ ضَنينِ[3]

الثالث: أن الكريم: هو الذي يَسْهُلُ تناوُلُ ما عنده، ومنه تقول العرب للنخلة إذا لم تكن سَحوقًا وقرُب تناوُلُ جَناها: كريمةٌ، ولذلك كانت العرب تقول للعِنَبِ: الكَرْم، لأنَّه يجمع خِصالًا سبعًا:

الأوَّل: لُطْفُ شجرته.

الثاني: طيبُ ثمَرَته.

الثالث: عدم مضرّته؛ فإنه غير شائك.

الرابع: قُرب تناوله، فإنه تحت اليد.

الخامس: سهولة قِطافِهِ.

السادس: أنه يؤكل أخضرَ ويابسًا.

السابع: أنه يُتَغَذَّى به طعامًا وشرابًا.

[٥٤/أ] بخلاف النَّخْلِ، فإنه وإن كان كريمًا/ ولكنه بَعيدُ المُتَناوَلِ، شائكٌ عَسيرُ القَطْفِ؛ لجَفاءِ العِثْكالِ.

الرابع: أن الكريم هو: الذي له قَدْرٌ عظيمٌ وخَطَرٌ كبيرٌ، ومنه قول الله مُخْبِرًا عن قَوْلِ ملكة[4] سبإ: ﴿إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل:٢٩]، قيل:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ك): الغزيزة، وفي (ط): العزيزة، والمثبت من (ل) و(م)، وهو الصحيح؛ كما في تهذيب اللغة (١٢/١٧٤).

(٣) في (غ): ظنين، والبيت مروي في جمهرة الأمثال (٢/٤٠٢).

(٤) سقطت من (ط) و(ل).

لكَرَمِ[١] صاحِبِه، وقيل: لخَتْمِه، وقيل: لأنَّ الطيرَ حَمَلَتْه، وليست العادة أن تكون[٢] رُسُلَ الآدميين، فدَلَّ على كَرَمِ الكتاب وفضل الكاتب، وقيل: لحُسْنِ خطِّهِ، وقيل: لبَيانِه، فإنه مختصر اللفظ بالغ المعنى، ومنه قول العرب: طِرْفٌ كريم: إذا حُمِدَتْ أخلاقه ورُضي نِجارُه[٣].

الخامس: أن الكريم: هو المُنَزَّهُ عن الدَّناءات، المُبَرّأ عن النقائص والآفات.

السادس: أن الكريم: بمعنى المُكْرِمِ، وفَعيلٌ بعنى مُفْعِل كَثيرٌ في اللغة وفي أسماء الله تعالى.

الفصل الثالث[٤]: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في سرد الأقوال فيه

اعلَموا أن علماءنا اختلَفوا في ذِكْرِ العبارة عن الكريم من المُتَكَلِّمينَ والزُّهّادِ وأكثروا، فحَصَرْتُ منها ستةَ عَشَرَ قَوْلًا:

الأوَّل: الكريم: هو الذي لا يتوقَّع عِوَضًا عمّا[٥] يُعطي.

الثاني: الكريم[٦]: هو الذي يُعْطي بغير سَبَبٍ.

---

(١) في (ط): الكريم، وفي (م): كرم.

(٢) في (ط): يكونوا.

(٣) في (غ): تجاره.

(٤) في (ل): الثاني، وهو سبق قلم.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): فيما.

(٦) سقطت من (غ).

الثالث: الكريم هو[١]: الذي لا يحتاج إلى الوسيلة[٢]، كما يُروى عن حاتِمِ الجودِ أن رجلًا لقيه يَعتفيه[٣]، فقال: من أنت؟ قال: الذي[٤] أحسنتَ إليه في العام الماضي، فقال: مرحبًا بمَن تشفَّع بنا إلينا[٥].

الرابع: أنَّ الكريم هو: الذي لا يُبالي من أعطى[٦]، كان مؤمنًا أو كافرًا، مُقِرًّا أو جاحدًا.

الخامس: أنه الذي يرى لمن أعطاه مِنَّةً عليه في قَبوله.

السادس: أنه الذي يُعطي ويُثني، يُحْكَى أنَّ الجُنَيْد سمع رجلًا يقرأ ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٤]، فقال: «سبحان الله، أعطى وأثنى»، المعنى أنه الذي وهب الصبر وأعطاه ثم مدَح به وأثنى.

السابع: أنه الذي يعمُّ بعطائه من يَحْتاجُ ومن لا يَحْتاج.

الثامن: أنه الذي يُعْطي من يَلومُه، روي أنَّ ابن عباس قال: «لا يُزَهِّدَنَّكَ في المعروف كُفْرُ من كَفَرَه، فإنه يشكرك عليه من لم تصنعه له»[٧]، وقد أُنْشِدَ بَعْضُ الكُرَماءِ:

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (ط) و(غ) و(ل): وسيلة، ونسبه القشيري إلى الجنيد، انظر التحبير (ص١٦٢).

(٣) في (ل): يفتقيه، ومرَّضها، ورمز لها في (غ) بصحَّ، وضبطها بالشكل على غير عادته.

(٤) في (ط) و(ل): أنا الذي.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): إلينا بنا.

(٦) هو قول الحارث المُحاسبي، انظر التحبير للقشيري (ص١٦٢).

(٧) بهجة المجالس وأنس المجالس لابن عبد البر: (١/٣٠٤).

إنَّ الـــصنيعةَ لا تكـــونُ صـــنيعَةً حتى تُصيبَ بها طريقَ[١] المَصْنَعِ[٢]

فقال[٣]: «هذا رجلٌ يريد أن يُبَخِّلَ[٤] النـاس، أَمْطِرِ المعـروف مَطَرًا، فـإن أصاب فهو الذي تُريد، وإلّا كنتَ أحقَّ بِهِ».

التاسع: أنه الذي يُعْطِي قبل السؤال؛ كما قال الشاعر:

رأى خَلَّتي[٥] من حيثُ يَخْفَى مكانُها فكانـت قَـذَى عَيْنَيْـهِ حتى تَجَلَّـتِ[٦]

العاشر: أنه الـذي يُعْطِي بـالتعرُّض، كمـا قـال أُمَيَّةُ بـن أبـي الـصَّلْتِ فـي عبد الله بن جُدْعانٍ:

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): حتى يُصاب بها طريـقُ، وفـي (ك) أُثبـت الوجهـان معًا، ورمز لما أثبتنا بصح.

(٢) هـو للهـذيل الأشـجعي، وهـو هـذيل بـن عبـد الله بـن سـالم، وقيـل: سـليم بـن هلال بن الحراق بن زبينة بن عصم بن زبينة بن هـلال، أحـد شـعراء الكوفـة ومجانهـا، انظر معجم الشعراء للمرزباني (ص٤٨٢)؛ في بيتين هما:

إن الـصنيعة لا تكــون صـنيعة حتى يصاب بها طريـق المـصنع

فإذا صنعت صـنيعة فاعمـل بهـا لله أو لـــذوي القرابـــة أو دع

(٣) والرجل الذي أنشِد هو عبد الله بن جعفر، كما في روضة العقلاء ونزهة الفـضلاء لابـن حبـان البـستي (ص٢٥٤)، وبهجـة المجـالس لابـن عبـد البر (٣٠٤/١)، وانظر أدب الدنيا والدين (ص٢٠٦).

(٤) في (ط): ينخِّل.

(٥) في (غ): خُلَّتِي.

(٦) منسوب لعبد الله بن الزبير الأسدي، يمدح عمرو بن عثمان بن عفان، انظر: الكامل في اللغة والأدب (١٧٣/١)، وأمالي القالي (٤٠/١)، وديوان المعاني (١١٠/١)، وشـرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢٦٦/٢).

إِذا أَثْنَى عليك[١] المَرْءُ يَوْمًا كفاهُ مِن تَعَرُّضِهِ الثَّناءُ[٢]

[٥٤/ب] / الحادي عشر: أن الكريم: هو الذي تُرْفَعُ إليه كل حاجةٍ صغيرةً كانت أو كبيرةً.

الثاني عشر: أن الكريم: هو الذي إذا قدَرَ عَفا.

الثالثَ عشرَ: أنَّ الكريم هو: الذي إذا وعد وفَى، كما يُروى أن إسماعيل حين وعدَ أباه إبراهيمَ عليهما السلام[٣] بالصبر عند الذَّبْحِ وَفَى[٤] له بذلك.

الرَّابعَ عشر: أنَّ الكريم هو: الذي لا يُضيعُ من التجأ إليه.

الخامسَ عشرَ: أن الكريم هو: الذي لا يُعاقِب.

السادس عشر: أن الكريم هو: الذي لا يُعاتِب.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على الأقوال السالفة[٥] لأهل اللغة والعلماء

أمّا إذا قلنا: إن الكريم هو: الكَثيرُ الخير، فمن أَكْثَرُ خيرًا من الله لعموم قُدْرَتِهِ وسَعَةِ عطائِه، قال سبحانه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر:٢١].

---

(١) في (ك): عليه، وكذلك في سائر النسخ، والمثبت من (ط)، وهو الذي في كتب الأدب.

(٢) ديوانه (ص١٧).

(٣) سقطت من (ط) و(ل) و(غ) و(م)، ورمز لها في (ك) بصح.

(٤) في (غ): وفَّى.

(٥) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: السابقة - وهو الذي في (ل) و(غ) و(م) - وأثبت ما أثبتنا، ورمز له بعلامة صح، وهو الذي في (ك).

وأمّا إن قلنا: إنَّه[1] الدائمُ الخَيْرِ فذلك بالحقيقة لله، فإن كلَّ شيء يَنْقَطِعُ إلا اللهُ وإحسانه، فإنَّه دائمٌ مُتَّصِلٌ في الدنيا والآخرة.

وأمّا إن قلنا: إنه الذي يَسْهُلُ خيره، ويَقْرُبُ تناوُل ما عنده، فهو الله بالحقيقة، فإنه ليس بينه وبين العبد حِجابٌ، وهو قريبٌ لمن استجاب، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى﴾ [البقرة:١٨٥].

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو الذي له قَدْرٌ عظيم، وخَطَرٌ كبيرٌ، فليس لأحد قَدْرٌ بالحقيقة إلا لله تعالى، إذ الكلُّ له خَلْقًا ومِلْكًا، إليه يُضاف كُلُّ شيء، ومِن شَرَفِهِ شَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ، وكَرَمُ كلِّ كريمٍ مِن كَرَمِهِ.

وأمّا إن قلنا إنَّ الكريم هو المنزَّهُ عن النقائص والآفات، فهو الله وحده بالحقيقة، لأنه تقدَّس عن النقائص والآفات وحدَه على الإطلاق والتمام والكمال، من كلِّ وَجْهٍ وفي كلِّ حالٍ، بخلاف الخَلْقِ؛ فإنهم إن كَرُموا[2] من وَجْهٍ سَفُلوا من وَجْهٍ آخرَ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَـٰهُ أَسْفَلَ سَـٰفِلِينَ﴾ [التين:٤-٥].

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم بمعنى المُكْرِم، فمَن المُكْرِمُ إلّا الله تعالى، فمن أكرمَه الله أُكْرِمَ، ومن أَهانَهُ أُهين، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأمّا إن قلنا: إنّ الكريم هو: الذي لا يتوقَّعُ عِوضًا، فليس إلّا الله، لأن كلَّ شيء خلقُه ومِلْكُهُ[3]، فما يُعْطي له، وما يأخُذُ له، وما يُعْطي كلُّ مُعْطٍ أو يَعْمَلُ كلُّ عاملٍ فبقُدْرَتِه وإرادَتِه، والعِوَضُ والمُعَوَّضُ خَلْقٌ له.

---

(١) في (غ): إن.

(٢) (ل): أكرموا.

(٣) سقطت من (ط).

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي يُعْطي لغير[١] سَبَبٍ، فهو الله وحده، لأنه بدأ الخلق بالنِّعَمِ، وخَتَمَ أَحْوالَهم بالنِّعَمِ، وإن جاء في الأخبار أنَّه أعطى كذا[٢] بكذا أو عَمِلَ كذا لكذا[٣]، فالعطاء منه والسَّبَبُ جميعًا، فالكلُّ عَطاءٌ بغير سَبَبٍ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي يُعطي بغير وَسيلَةٍ، فالأَجْوادُ يتفاضلون في ذلك، فمنهم من يُعطي/ جِبِلَّةً[٤]، ومنهم مَن يُعطي مُراعاةً لحقِّ المُتَوَسِّلِ[٥]، والباري يُعْطي بغير وسيلة، لأنَّ حرمة النَّبي أو الوَلي الذي أعطى بها أعطاها[٦] بمجرد المشيئة من غير وسيلة، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم:١٤]. [٥٥/أ]

وأمّا إنْ قلنا: إنَّ الكريمَ هو: الذي لا يُبالي من أعطى، فهو الله وحده، لأنَّ الخَلْقَ جُبِلَتْ قلوبُهم على حُبِّ من أحسن إليها وبُغْضِ من أساء إليها، والباري[٧] يُعْطي الكافِرَ والمُؤْمِنَ، وربما خصَّ الكافِرَ في الدنيا بمَزيدِ العطاء، ولكن الآخرة للمُتَّقينَ.

وأمّا إن قلنا: إنَّه الذي يَرى للقابل لعطائِه مِنَّةً، فالباري مُقَدَّسٌ عن تَصَوُّرِ ذلك في حقِّه.

---

(١) في (غ): بغير.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): بكذا.

(٤) في (ل): حيلة، وهو تصحيف.

(٥) في (ط) و(ل): التوسل.

(٦) في (ك): أعطى، وضبّب عليها، وأثبت الناسخ في الطرة ما أثبتنا، ورمز له بصح.

(٧) في (غ): والباري تعالى.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي يُعطي من احتاج ومن لا يحتاج، فهو الله وحده، لأنه يُعْطي ويَزيدُ على قَدْرِ الحاجة، ويُعْطي من لا يحتاج ما لا[1] يحتاج[2][3]، حتى يَصُبَّ عليه الدنيا صبًّا.

وأما إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي لا يُخَصُّ بكبيرٍ من الحوائج دون صغير، فهو الباري تعالى، وروي أنه يَسْأَلُ العبدُ ربَّه كلَّ شيء في صلاته قال[4]: «حتَّى المِلْح»[5].

وذكر القُشَيْري أنَّ موسى قال في مناجاته: «إلهي، إنه لَتَعْرِضُ لي[6] الحاجة أحيانًا فأستحيي أن أسألك فأسألُ غيرَك، فأوحى[7] إليه لا تَسَلْ غيري وسَلْني حتى مِلْحَ عَجينِك وعَلَفَ شاتِك»[8]، وذلك لأنَّ أمره بين الكاف والنون، فسواءٌ عنده الصغير والكبير، بل الكبير عنده صغير، والعسير يسير، والصَّعْبُ ليِّنٌ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي إذا قدر عفا، فالقُدْرَةُ لله سبحانه[9] وحده[10].

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): من لا يحتاج ويحتاج، وفي (غ): من يحتاج ومن لا يحتاج.

(٣) قوله: «فهو الله وحده... ما لا يحتاج» سقط من (ل).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) لم نجده بهذا اللفظ، ولكن وجدنا اللفظ: «سلوا الله حوائجكم حتى الملح» من حديث بكر بن عبد الله المزني مرسلاً عند البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٧٠) برقم (١٠٨٢).

(٦) في (ط): إلي.

(٧) في (ط) و(ل): أوحى الله.

(٨) التحبير للقشيري (ص١٦٣) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: وفي الإسرائيليات فذكره (٢/٣٩- الأرناؤوط).

(٩) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(١٠) قوله: «سبحانه وحده» سقط من (غ).

وأما إن قلنا: إنه الذي إذا وَعَدَ وَفَى، فإنَّ كلَّ من يَعِدُ يُمكن أن يَفيَ، ويُمْكِنُ أن يقطع به عُذْرٌ[١] ويحولَ بينه وبين الوفاء أمرٌ، والباري[٢] صادق الوَعْدِ لعموم قُدْرَتِهِ وعظيم مُلْكِهِ، وأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يقطع به قاطعٌ، ولا يحولَ بينه وبينه مانعٌ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي لا يُضيّعُ من التجأ إليه، فهو الله وحده، والالتجاء إليه التزام الطاعة وحُسْنُ العمل، وقد أخبَر بذلك عن نفسه حين[٣] قال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف:٣٠].

وأما إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي لا يُعاقِب، فكم من عاصٍ يَغْفِرُ له.

وأمّا إن قلنا: هو الذي لا يُعاتِب، فقد قال الله تعالى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ﴾ [التحريم:٣]، وقد جعل الله للناس مَراتِبَ في العقاب والحساب والعِتابِ: بَيَّنّاها في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي أعطى وزاد[٤] على المُنَى، فهو الله وحده، فقد رويَ أنه: «يُعْطي أَهْلَ الجَنَّةِ مُناهُم ويَزيدُهُم على ما يعلمون»[٥]،

---

(١) في (ط): عدو، وهو تصحيف.

(٢) في (غ) و(ط) زيادة: تعالى.

(٣) في (غ): حتى.

(٤) في (ط): فزاد.

(٥) هذا معنى متضمَّن في الحديث المعروف بحديث يوم المزيد، وقد أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم ٤٢٢٨ قال الهيثمي والمنذري: رجاله رجال الصحيح وصححه البوصيري في إتحاف المهرة. انظر بقية الكلام عليه في تحقيق الشيخ محمد عوامة على مصنف ابن أبي شيبة (٤/١٥٦-١٥٩).

وقد رويَ أنه قال سبحانه: «أَعْدَدت لِعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سَمِعت، ولا خطرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ ما أَطْلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ»[١].

المسألة الثالثة:

قد تقدَّم في وصف الباري سبحانه وتعالى بأنه كريمٌ، مِنَ الأقوال والتركيب ما أَشْرَفَ على التَّتْميمِ، وقد تعيَّن بيانُ المختار والمُنَقَّحِ من الأقوال؛ فنقول:

هذا الاسم من الأسماء التي لها معنيان: أحدهما يرجعُ إلى الذات، والآخَرُ يرجعُ إلى الفعل، فإن/ قلنا: إنَّ الكَرَمَ[٢] هو: عِظَمُ القَدْرِ وشَرَفُ الخَطَرِ[٣] بالتنزه عن الآفات، وجَمْعِ الخصال والمَكْرُمات، فإنَّ ذلك يعود إلى صفات التنزيه. [٥٥/ب]

وإن قلنا: إنَّه الكَثيرُ الخير، الدّائِمُ العطاء، عاد إلى صفات الفعل، ولا إشكال في أن الكَرَمَ في لسان العرَب إنَّما يَتَرَدَّدُ على هذين الأَصْلَيْنِ:

أحدهما: شَرَفُ القَدْرِ، ولذلك تقول العرب: جواد كريمٌ، وطِرْفٌ كريم، وفلان كريمُ الطَّرَفَيْنِ، وقال تعالى: ﴿أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل:٢٩].

---

(١) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة برقم ٣٢٤٤ (٤/١١٨- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه أول كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها برقم ٢٨٢٤ (٤/٢١٧٤- عبد الباقي).

(٢) في (ط): الكريم.

(٣) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الذكر - وكذلك هو في (ل) - ووضع بدله: الخطر، ورمز له برمز الصحة، وهو الذي في (ك) و(غ) و(م).

والثاني: كثرة الخير. وكُلُّ ما عدا هذين الوجهين فإليهما يرجع، ودَليلُه الاختبار[١] والاستقراءُ، فصار هذا الاسمُ بمَعْنىً من[٢] صفات التنزيه، وبمعنًى آخَرَ مِن صفات الفعل، والله تعالى[٣] أعلم.

المسألة الرابعة:

قد تقدَّم في وصفه تعالى بأنه كريم معنيان؛ ذاتيٌّ وفعليٌّ، وبيَّنّا أنه يكون أيضًا بمعنى: مُكْرِم بالتخفيف، فَعيل بمعنى مُفْعِل، وقد جاء في القرآن أيضًا بمعنى مُكَرِّم بالتَّشْديدِ والتضعيف، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]، وهذا كُلُّهُ يرجع إلى فِعْلٍ يقتضي صِفَةَ مَدْح وجلال، فجاز صَوْغُ صِفَةٍ له منه واسْمٍ[٤]، فنقول: إنَّه كَريمٌ، وإنَّه مُكْرِمٌ مُخَفَّفًا، وإنَّه مُكَرِّمٌ مُشَدَّدًا مُضاعَفًا.

وقد جاء أيضًا في كتاب الله تعالى وصفُه بأنَّه «ذو الجلال والإِكْرام»[٥]، وهو من أحد الأسماء المُعَدَّدَةِ في حديث أبي هريرة، وقد تقدَّم بيانُ أكثره، والإِكْرامُ: مصدر أكرَمُ فهو مُكْرِمٌ، وهذا نَصٌّ، فهو سبحانه ذو الكَرَمِ، وهو ذو[٦] الإِكْرامِ[٧].

أمّا كَرَمُه فقد تقدَّم شرحه بجميع وجوهه المتعلِّقة بالله تعالى[٨] وبالعباد.

---

(١) في (ل): الاختيار.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): أو اسم.

(٥) في سورة الرحمن، الآية ٧٧.

(٦) قوله: «الكرم وهو ذو» سقط من (غ).

(٧) قوله: «وهو ذو الإكرام» سقط من (ك).

(٨) سقط من (غ).

وأمّا إكرامه للعبد فهو ما يخصُّه به من كرامته[١]، وهو أخصُّ من الإنعام، لأنه يُنْعِمُ على من لا يُكْرِم، ولا يُكْرِمُ إلّا مَن عليه يُنْعِم، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝ كَلَّاۖ﴾ [الفجر:١٥-١٩].

يعني أنه إذا منحه نعيمًا في الدنيا يقول: ذلك دليلٌ على كرامتي، وإذا قَدَرَ عليه رِزْقَه يقول: ذلك دليل على هواني.

وليس الأمرُ كذلك؛ فليس نعيمُ الدنيا دليلًا على نعيم الآخرة، ولا هَوانُ الدنيا دليلًا على هوان الآخرة، وإكْرامُه للعبد يكون مُعجَّلًا في الدنيا ومُؤجَّلًا في الأخرة[٢]، ويكون عمومًا في الخليقة، وخصوصًا لأهل الحقيقة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧]، فلأهل العموم في ذلك أقوالٌ، ولأهل الخصوص فيه أقوالٌ.

فأمّا أقوال أهل العموم فلهم فيه سِتَّةُ أَقْوالٍ:

الأوَّل: خَصَصْناهُم بالعقل والتمييز.

الثاني: فَضَّلناهم بالتَّسْليطِ على سائر الخَلْقِ؛ يُسَخِّرونَهُمْ كالفُلْكِ والدَّوابِّ، بدليل قوله: ﴿وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [الإسراء:٧٠].

الثالث: بالمشي قائمًا غير مُنْكَبٍّ، وسائرُ الحيوانِ مُنْكَبٌّ.

الرّابع: يحاولون معاشهم[٣] بأيديهم، ويرفعونه إلى أفواههم، وغيرهم يُحاوِلُه[٤] بفمه،/ ولا يَصْرِفُ فيه يدَه. [٥٦/أ]

(١) أشار في (ك) إلى وجه آخر وهو: كرامة، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ل) و(ط): الأخرى.

(٣) في (ط) و(غ): معايشهم.

(٤) في (غ): يحاولونه.

الخامس: عاملناهم معاملةَ الكريم، لأنّا بدأناهم بالنعمة قبل الخدمة.

السادس: بالتكليف، لقوله: ﴿وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الإسراء:٧٠]، يعني: الحلال.

فهذه أمَّهات أقوال أهل العموم.

وأمَّا أهل[١] الخصوص، فقالوا:

اللفظ عامٌّ في الكلِّ، والمراد به الخصوص للمؤمنين، كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، جرت الصفة على جماعتهم من أجل من فيهم، والدليل على صحَّةِ ذلك أنه قال في صفة الكفار: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج:١٨]، والتكريم هو التكثير[٢] من الإِكْرامِ، فإذا مُنِعَ الكافِرُ الإكرام وهو الأصل فكيف يحصل له التكريم وهو التكثير[٣] المَبْني عليه؟

فإن قيل: فما[٤] الحكمة في العدول عن لفظ العموم إلى الخصوص؟

الجواب: أنَّ بعض علمائنا قال: إنَّما ذَكَرَ الله بني آدم على العموم ولم يَخُصَّ المؤمنين ولا العابدين ولا المجتهدين ونحو هذا من الخِصالِ؛ لئلا يُقابِلَ الكَرَمَ عَمَلٌ أو[٥] يُعلَّلَ[٦] بوِفاقِ أَمْرٍ أو يُضافَ إلى استحقاقٍ بسببٍ[٧]، حتى

---

(١) في (ط) و(ل): وأما أقوال.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الكثير.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الكثير.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط) و(ل): و.

(٦) في (غ): تعلل.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): سبب.

يكونَ ذِكْرُ الكَرَمِ مُبتدءًا من الكريم مُجَرَّدًا عن[١] كلِّ سَبَبٍ، ووُجوهُ التَّكْرِمَةِ مُتَعَدِّدَةٌ، الحاضِرُ منها في الخاطِرِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[٢]:

الأوَّل: أنه إذا تاب ثم نقض وجد القَبول أبدًا.

الثاني: أنه إذا عَثر أخذ بيده.

الثالث: أنه أعطى قبل السؤال.

الرابع: أنه قال لهم: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، ولم يقلها لمَلَكٍ ولا لجِنّي. وهي كثيرة تَفوتُ إحصائي، والله أعلم[٣].

المسألة الخامسة:

اعلَموا - وفَّقكم الله لليقين[٤] - أنَّ جماعةً من المبتدعة شكّوا فقالوا: أطنبتم في وصف الباري بالكَرَم، ونحن نرى مَنْعَهُ للمحتاجين عمّا هو غَني عنه وبهم حاجةٌ إليه، وليس هذا فِعْلَ الكريم.

الجواب: أنّا نقول: ليس هذا فِعْلَ كريمٍ يجب عليه الإنعامُ والإكرامُ، فأمّا كريمٌ لا يَجِبُ عليه كَرَمٌ، وإنَّما شأنُه أن يفعل ما يشاء، فما فعل من إنعامه فَفَضْلٌ، وما ترك أو فعل من ضدِّهِ فعَدْلٌ.

فإن قيل: بل يجب عليه أن يفعل ما يَصْلُحُ بالمحتاجين والخَلْقِ أجمعين، ففيه[٥] **جوابان:**

---

(١) في (غ): على.

(٢) في (غ) و(ط): وجوه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): فعنه.

الأوَّل: أنا نقول: لا نُسلِّم[١] ذلك، ومَن يوجِبُهُ عليه؟ وليس فوقه آمِرٌ ولا ناهي[٢].

الثاني[٣]: أنّا نقول: لو وَجَبَ عليه ولم يفعله لكان بتركه ظالمًا، ويتعالى عن ذلك.

فإن قيل: لا نقول إنَّه يجب عليه بموجِبٍ فوقه، ولكنَّه يجب عليه مِن الحِكْمَةِ.

الجواب: أنّا نقول: ليس للحكمة مَعْنًى إلّا العلم، وقد تقدَّم بيان ذلك، وليس في عِلْمِ العقل ولا في عِلْمِ السَّمْعِ ما يوجِبُ عليه ذلك.

فإن قيل: الحِكْمَةُ وَضْعُ الشيء في مَوضعه.

الجواب: أنا نقول: ذلك هو حَدُّ العَدْلِ، ونَعَم، لقد وَضَعَ الأشياءَ في مواضعها حسَبَ[٤] ما يأتي بيانُه في اسم العَدْلِ، وتمامُه في كتاب المُقْسِطِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

[٥٦/ب] إذا عَلِمتم معنى[٥] الكَريمِ والكرَمِ[٦] فإنَّ المنزلة العُلْيا لله تعالى/ يختصُّ فيها بخَمْسَةِ أحكامٍ:

الأوَّل: أنه عامُّ الإرادة[٧].

---

(١) في (ل): لا يسلم.

(٢) قوله: «الأول: أنا نقول... آمر ولا ناهي» سقط من (ك) و(م).

(٣) في (ك) و(م): الأوَّل.

(٤) في (غ): حيث.

(٥) سقطت من النسخ الأخرى.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الكرم والكريم.

(٧) في (ط): في الإرادة.

الثاني: أنه يُعْطي عن قدرة.

الثالث: أنه يَمْنَعُ عن حِكْمَةٍ[١].

الرابع: أنه ابتدأ بالنِّعَمِ، قال تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [العَلَق:٣-٤]، وقال أيضًا[٢]: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل:٧٨].

الخامس[٣]: أنَّ المَنَّ[٤] لا يُخِلُّ بكَرَمِه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وذلك أنه لا يكون كريمًا إلّا بعد خصالٍ أَرْبَع:

الأولى: الإيمان.

الثانية: الإسلامُ.

الثالثة: احتقار الدُّنْيا.

الرابعة: مُخالفةُ الهَوى.

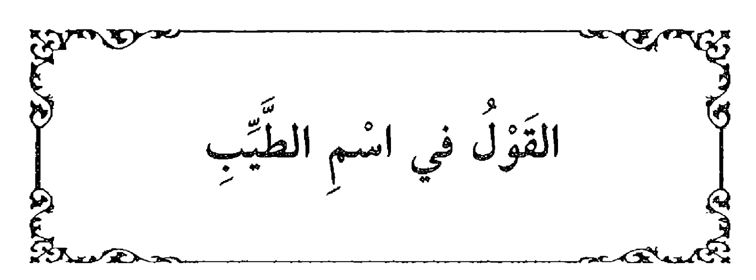
---

(١) في (غ): الحكمة.

(٢) في (ل): تعالى.

(٣) سقط ما بعده من (ل).

(٤) في (ط): المنع.



القَوْلُ في اسْمِ الطَّيِّبِ

وهو الاسمُ الرّابعُ والعشرون من أسماء التنزيه، هو اسمٌ طَيِّبُ اللَّفظِ، طَيِّبُ المَعْنَى، فيه[١] أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[٢]

أمَّا القرآن فليس له فيه ذِكْرٌ، وأمّا السُّنَّةُ فقد روي عن النَّبي ﷺ أنه قال: «إن الله طيِّبٌ لا يقبل إلّا طَيِّبًا»، خرَّجه مسلم[٣] عن أبي هريرة، واجتنبه كثيرٌ من الناس لأنهم لم يَقْدُروه قَدْرَه ولا عَلِموا صِحَّتَه، ونحنُ نوضِّحُه ونَشْرَحُه.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

أمَّا الطيِّبُ فقيلَ: إنَّه فَيْعِل مِن طابَ، وقيل: هو فاعل من طاب: ذهبت عَيْنُه، ويقال: طاب بمعنى: طَيَّبَ، وهو عبارةٌ عن أربعةِ معانٍ:

الأوَّل: الشَّرَفُ، تقول العرب: بَيْتٌ طَيِّبٌ، يُكْنَى به عن شَرَفِ نَفْسِه وكَريمِ فَعالِه.

الثاني: الحَلالُ، قال تعالى[٤]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون:٥٢].

---

(١) في (غ) و(ط): وفيه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) في صحيحه؛ كتاب: الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها برقم ١٠١٥ (٢/٧٠٣).

(٤) في (غ): قال الله تعالى.

الثالث: نَفْيُ الآفات والمكاره، يقال: عَيْشٌ طَيِّبٌ، إذا كان خاليًا عن المكاره والآفات[١]، وطوبَى: شجرة في الجنة، وقيل: هي الجنة، وقد جَمَعَت الشَّرَفَ والتَّنَزُّهَ عن الآفات واللَّذَّةِ، قال النبي ﷺ لعمّار: «مرحبًا بالطيِّبِ المُطيَّبِ»[٢]، يعني: الطّاهر، وقال عليٌّ بن أبي طالب، وقد مات رسول الله ﷺ فغَسَلَه[٣] وحاول منه ما يُحاوِلُ من المَيِّتِ فلم يَجِدْهُ، فقال: «بأبي أنت وأمي، طِبْتَ حَيًّا ومَيِّتًا»[٤]، وكذلك قال له الصِّدّيقُ إذ وَقَفَ عليه[٥]، وقال النبي ﷺ في المدينة: «طَيْبَة[٦]»[٧]، يعني: تَنْفي الخَبَثَ والخَبيثَ.

الرابع: اللَّذيذ، يقال: طابَ الطعامُ واستَطَبْتُه، وجدتُه طَيِّبًا وسألتُه طَيِّبًا، ومنه يقال: الأَطْيَبان؛ الطَّعامُ[٨] والنِّكاحُ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

وفيه مسألتان:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه؛ كتاب: المناقب، باب: مناقب عمار بن ياسر برقم ٣٧٩٨ (٦/١٣٢- الأرناؤوط) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في سننه باب: في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل عمار بن ياسر برقم ١٤٦-١٤٧ (١/١٠٣- الأرناؤوط)، وصحّحه ابن حبّان (٧٠٧٥).

(٣) في (ط): فقبّله.

(٤) أخرجه أحمد (٢٤٨٦٣)، والبخاري في صحيحه كتاب: المناقب، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً» برقم ٣٦٦٧ (٥/٦- طوق النجاة).

(٥) قوله: «وكذلك قال له الصِّدِّيقُ إذ وَقَفَ عليه» سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٦) في النسخ الأخرى: طابة.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الحج، باب: المدينة تنفي شرارها برقم ١٣٨٤ (٢/١٠٠٦- عبد الباقي) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٨) في (غ): الأكل.

المسألة الأولى: في تحقيق المعنى فيه

فنقول - وبالله التوفيق -: إن لفظ «ط ي ب» وإن كان يتصرَّف فيما تقدَّمت[1] أَعْدادُه[2] في لسان العرب، فإنَّ حقيقته السلامة عن الآفات، والتنزُّه عن المكروهات، ويَتَرَكَّبُ عليه اكتساب الشرف والمَكْرُماتِ، فإنه إذا عُدِمَ الأوَّل ثبت الثاني، ولذلك قيل للحلال: طَيِّبٌ، لعدم المكروهات فيه، وقيل: للجنَّةِ طوبَى، وقيل/ لأهلها: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر:٧٠]، أي[3]: ذَهَبَتْ عنكم الآفات، فاكْتَسَبوا الشَّرَفَ بنزول الجَنّاتِ. [٥٧/أ]

المسألة الثانية: في التركيب الاعتقادي على المعنى اللغوي

إذا ثبت ما قدَّمناه من معنى الطيِّب وحقيقته، فالباري تعالى طيِّبٌ لتقدُّسِه عن الآفات، ووجوب الجلال له في الذّات والصِّفات، حسَبَ ما تقدَّم بيانُه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم ما تقدَّم فللباري في المنزلة العُلْيا حُكْمانِ[4]:

أحدهما: أنه لا تجوز عليه آفة.

الثاني: لا ينقصُه جلالٌ ولا عظمةٌ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يجتهد في أمرين:

أحدهما: التَّطَهُّرُ عن الآفات.

الثاني: اكتساب المكرمات.

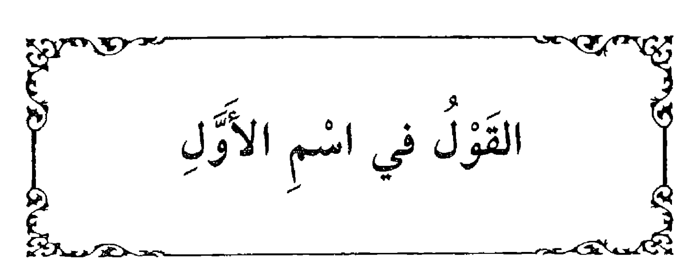
---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): تقدَّم.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): تعداده.

(٣) سقطت من (ك) و(غ).

(٤) سقط الحكمان المتعلقان بالباري من (م).



القَوْلُ في اسْمِ الأَوَّلِ

وهو الاسمُ الخامِسُ والعشرون من أسماء التنزيه.

اعلَموا - وفقكم الله - أنَّ هذا اسمٌ عَظيمُ اللَّفْظِ(١)، عَظيمُ المعنى، اختلف أهل اللغة فيه، واتَّفق أهل التوحيد عليه، وهو رُكْنٌ من التوحيد وَثيقٌ، واسْمٌ(٢) يحتاج المُتَكَلِّمُ فيه إلى مَزيدِ تحقيقٍ، وفيه أربعة فصولٍ:

الفصل الأوَّل: في مورده شَرْعًا

قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «أنت(٣) الأوَّل فليس قبلك شيء»(٤).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في حروفه الأصلية

وهي واوانِ ولامٌ، وهي نادرةٌ(٥)، لأن فاءَ الفعل وعَيْنَ الفعل لا يكون حرفًا متكرِّرًا إلا في سبعِ كلمات مسموعة، وهي:

---

(١) قوله: «عظيم اللفظ» سقط من (ك) و(م).

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ل) و(ط): اللهم أنت.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم ٢٧١٣ (٤/٢٠٨٤- عبد الباقي).

(٥) في (غ): زيادة، وهي تصحيف.

دَدٌ[١]، ودَدَنٌ، وبابوسٌ[٢]، وسَيْسَبانٌ[٣]، وقَيْقَبانٌ[٤]، وكَوْكَبٌ، هذا مذهب البصريين، وقيل: بابوس[٥] على أحد الوَجْهَيْنِ.

وقال غيرهم: حروفه همزةٌ وواوٌ ولامٌ، ولكنهم اخْتَلَفوا في تركيبها، فمنهم من جعل الهمزة فاءَ الفِعْلِ، ومنهم من جعلها[٦] عَيْنَ الفعل.

المسألة الثانية: في وَزْنِها

لا خلاف بينهم في أن وزنها أَفْعَل، لكن البَصْريون[٧] يقولون: إنَّ وزنه أَوْوَل، والآخَرون يقولون[٨]: أصلُه أَأْوَل، مِن آل يَؤُول: إذا ساسَ أو رَجَعَ، والآخرون يقولون: أصله أَوْأَلُ، مِن وَأَلَ[٩]، أي: لَجأَ.

المسألة الثالثة: في تحقيق وَزْنِها

اعلَموا أنَّ مذهب البصريين هو الصحيح، إذ لا يصح أن يكون أأوَل[١٠] من: آلَ يَؤُول، والتأويل: تَفْعيلٌ منه، لأنَّه لو كان كذلك لكانت الهمزة فيه فاءً، فتُقْلَبُ[١١] ألفًا[١٢] إذا دخلت عليها همزةُ أَفْعَل، كقولهم: ابنُ آوى.

---

(١) في (ط): دَدْن.

(٢) في (ط): يايوس، وسقط من (غ).

(٣) في (ط): سيسيان.

(٤) في (ط): قيقيان.

(٥) في (ط): يايوس، وفي (م): يابوس، والمثبت من (ل) و(ك)، وعليها علامة صح.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): يجعلها.

(٧) (ل): البصريين.

(٨) قوله: «إنَّ وزنه أَوْوَل، والآخَرون يقولون» سقط من (غ).

(٩) في (غ): آل.

(١٠) في (غ): أول.

(١١) في(ط): فتنقلب، في (غ): فنقلت، وهو تصحيف.

(١٢) في (غ): الفاء، وهي تصحيف.

ولا يجوز أن يكون هذا على قولهم: سَوْءَةٌ وَضَوْءٌ، لأنَّ هـذا عكسه، لأنَّ الهمزة في سَوْءَةٍ متأخِّرَةٌ عن الواو، والواو متقدِّمة، وأوَّل[١] بعكس ذلك.

ولا يصح أن يكون من وأَل، لأنَّك لو خَفَّفْتَ[٢] لقلت: أَوَل، فلمّا شـدَّدوه دلَّ على أنَّها/ أصلية، إذ لم تُخَفَّفْ[٣] إلّا في باب سَوْءَةٍ، وهو نادرٌ. [٥٧/ب]

والتَّحْقيقُ فيه: أنَّه لو كـان أصـلُه أَوْأَلُ لحُقِّقَ ورُدَّ إلـى أصـله، ولـم يُسْمَعْ ذلك[٤] فيه[٥].

يزيده تأكيدًا: أنَّ مؤنثه أُوْلَى، فلو كان مِن وَأَلَ لم يلـزم إبـدال الـواو، لأنَّ الوّاوَ الأولَى المضمومة لا يَلْزَمُ إِبْدالُها، ويوضِّحُهُ أُمورٌ كثيرة من تصريف اللسان لا يُمْكِنُ التَّطْويلُ في هذا الباب بذِكْرِها.

المسألة الرابعة: في بيان كونها وَصْفًا أو اسْمًا

اعلَموا - وفَّقَكم الله - أنَّ الحُكْمَ في الأسماء عند أهل العربية[٦] الذين[٧] هم العمدة في بيـان اللسان أن ينظـر إليهـا، فمـا كـان منهـا لا يَتَـصَرَّفُ[٨] جُعِـلَ اسْمًا، وما كان منها يتصرَّف[٩] جُعِلَ وَصْفًا، وقد تَنْدُرُ أسماءٌ في الوجهين، لَكِـنِ

---

(١) في (ط): أأول.

(٢) في (ط): حققت.

(٣) في (ط): يخفَّف.

(٤) مرَّضها في (غ).

(٥) مرَّضها في (غ).

(٦) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: العربية، وأثبت بدلها المعرفة، ورمز لها بعلامة صح، وهو الذي في (م).

(٧) في (غ): الذي.

(٨) في (غ): ينصرف.

(٩) في (غ): ينصرف.

الأَصْلُ الشائع ما ذكرناه، وأسماء الباري تعالى كلُّها مُتَصَرِّفَةٌ[١]، فلذلك قالت العلماء: إنَّها أوصاف، وقد بيَّنّا في تَرْديدِ كلماتنا فيها[٢] أنَّ منها ما يكون وصفًا، ومنها ما يكون مصدرًا سُمّي به، جَرْيًا على حُكْمِ اللِّسانِ العربي الذي أُنزِل به القرآن المُبين على محمد ﷺ.

وأوَّلُ هذا المشروح الآن من جُمْلَةِ الأوصاف، إلّا أنه لم يَتَصَرَّفْ[٣] على الإطلاق لِثِقَلِ[٤] حَرْفِ العِلَّةِ فيه، كما لم يَصْرِفوا أبيضَ وإن كان وَصْفًا، وقد قالوا: رجلٌ مُدَرْهَمٌ، ولم يُصَرِّفوه.

والدليل على أنه وَصْفٌ: قولهم في مُؤنثه: أُوْلَى، وقد جاء اسمًا في قولهم: مررت بأوَّلَ منه، وقالوا: ما تركت له أوَّلًا ولا آخِرًا، أي: قديمًا ولا حديثًا، واتَّسَعوا فيه[٥] فقالوا في الظَّرْفِ: ما رأيته مُذْ عامٍ أوَّلَ، كما قال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢].

المسألة الخامسة:

إذا ثبت أنه وصف فإنه يَتَقَدَّرُ[٦] بقولك: «مِن»[٧]، وقد تحذف «مِن» عنها وتكون مُرادَةً وغير مُرادَةٍ[٨]، فإن قدَّرت «مِن» مَعَها وأضفتَها إلى الباري تعالى

---

(١) في (غ): منصرفة.

(٢) سقطت من (ط)، وفي (غ): كلما ينافيها، وهو تصحيف.

(٣) في (غ): ينصرف.

(٤) في (غ): لنقل.

(٥) سقط من (ك).

(٦) في (ط): يتقيد.

(٧) راجع هذا البحث في اشتقاق أسماء الله للزجّاجي (ص٢٠٣-٢٠٤).

(٨) انظر التحبير للقشيري (٢٢٥).

كان تقديره: هو أوَّل مِن كل شيءٍ، كما تقول: أكبر من كل شيءٍ، وإن حَذَفْتَها وأضفتَ قلتَ: هو أوَّلُ الموجودات، ولا يصحُّ تقديرها ها هنا، لأنَّها لا يصح أن تجتمع مع الإضافة.

الفصل الثالث: في شرحه[1] عقدًا[2] وتحقيقًا

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوال العلماء

ولهم في ذلك خمس عبارات:

الأوَّل[3]: أنه الموجود قبل الخلق، كان ولا شيءَ قبلَه ولا معه، قاله ابن عباس[4].

الثاني[5]: أنه لا ابتداءَ له[6].

الثالث: أنه[7] الذي له كلُّ شيء، وبه كلُّ شيء، ومنه كلُّ شيء، كما يقال: فلانٌ أوَّلُ هذا الأمر وآخِرُه.

الرابع: أنه الأوَّل بصفاته.

الخامس: أنه الأوَّل بمحبَّته[8] لأوليائه.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ): شرحها، وما أثبتناه رمز له في (ك) بصح.

(٢) في (ط): عقيدة.

(٣) في (ك) و(غ): الأولى.

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (٩/٢٢٧).

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص٦٠).

(٦) في (م) سَقْطٌ بمقدار ثلاثة أسطر.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط) و(ل) و(غ): لمحبته.

المسألة الثانية: في تحقيق هذه الأقوال

أمَّا من قال: إنه الموجود قبل الخلق، فصحيحٌ.

[٥٨/أ] وأمّا الذي قال: إنه الذي[١] لا ابتداء له، فأَصَحُّ منه في المعنى،/ لكن لفظ أوَّل لا يقتضيه بنفسِه وإطلاقه، وإنما كان أصحَّ منه في المعنى، لأنّا وإن قلنا: إنَّ الباري قبل كل شيء، فلا نقول: إنَّه قبله بمُدَّةٍ محدودةٍ ولا ميقاتٍ[٢] مُعَيَّنٍ، بل لا يُتَصَوَّرُ في الوَهْمِ ولا يَتَقَدَّرُ في العَقْلِ وجودٌ إلا والباري تعالى سابق له، حتى تنقطع الأوهام وتفنى التقديرات، والباري تعالى في ذلك كله موجود.

وأمَّا قول من قال: إنه له كل شيء كما يُقالُ: فُلانٌ أوَّلُ هذا الأمر وآخِرُه، فهذا مجازٌ في اسم الأوَّل، ولكنه صحيح في وصف الباري، فإن بيده ملكوت كل شيء، ويرجع ذلك إلى معنى المِلْكِ.

وأمَّا قول من قال: إنه أوَّلٌ بصفاته، فصحيح أيضًا، لأنه لم يَزَلْ موجودًا بصفاته ولا يَزال، وحال صفاته حال ذاته، كما[٣] جاء بيانه في موضعه.

وأمَّا قول من قال: إنه الأوَّل لمحبته[٤] لأوليائه فباب طويل عريض، فإنَّ ما كان من الله ومن العبد فالباري فيه سابق، والعبد لاحق متأخِّر، كالعلم والقدرة والإرادة[٥] والكلام والخلق والرِّزْقِ، وكل ما كان مثله فاطرُدْهُ في كلِّ طَرِيقٍ، وأَدِرْهُ على قُطْبِ التَّحْقيقِ.

---

(١) سقطت من (ط) و(غ).

(٢) في (ل): صفات، وهو تصحيف.

(٣) في (غ): وأنه كما.

(٤) في (ط): بمحبته.

(٥) سقطت من (ط).

المسألة الثالثة: في المختار

لا يخفى على ذي عِلْمٍ أنَّ الأسماء على ضَرْبَيْنِ[١]: جامدةٌ ومشتقةٌ، ومن وَجْهٍ آخَرَ على ضربين: مطلقة ومضافة، فالجامِدُ والمُشْتَقُّ قد سَبَقَ بيانُه.

وأمَّا المطلق: فما يدل على ذاته، ولا يقتضي مُقابِلًا له، والمضاف: ما يقتضي مُقابِلًا له[٢] ويستدعي ثانيًا، كقولنا: أبٌ وطويلٌ وكبيرٌ، وقولُنا: «أوَّل»: من الأسماء المضافة[٣]، لأنه يقتضي آخِرًا، وحقيقته على ما سبق بيانه أن وجوده كان قبل وُجودِ غيره، فلذلك قلنا: إنَّ العبارة السديدة في الإعراب عنه أنه الموجودُ قبل الخلق، ومعناه: أنَّ وجوده سبق وجود الخَلْقِ، وكونُه سابقًا بغير مُدَّةٍ أَمْرٌ لم يَقْتَضِه اللَّفْظُ، وإنَّما اقتضاهُ دليل آخَرُ بيَّنّاهُ في أُصولِ العقائد، وهو أنّا لو قدَّرنا وجودًا مُجَرَدًا[٤] لكان مُفتقِرًا إلى موجِد، فلا بدَّ من مَوْجودٍ لا[٥] موجِدَ له، وهو مُصْدِرُ[٦] الموجودات.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للربِّ في هذا الاسم تقتضي له أحكامًا ثلاثةً:

الأوَّل: أنه لم يَزَلْ.

الثاني: أنه لا يُكافأ على النعمة ولا يُعارَضُ في البلاء.

---

(١) في (ط): مطلقة ومضافة، وهو سبق قلم.

(٢) سقط من (ك).

(٣) انظر أصور الدين للبغدادي (ص١٢٩).

(٤) في (ط): محددًا، وفي (غ): مجددًا.

(٥) في (غ): ولا.

(٦) هكذا ضُبِطَ في (غ) و(ك)، وقال: صح كذا.

الثالث: أنه لا يُسْبَق بالفعل[1] ولا بالمشيئة، لأن فعله قبل كلِّ فِعْلٍ، ومشيئَتَه قبل كل مشيئة، وهذا أمر خصَّ الله به أَهْلَ السنة، فإن المعتزلة يَزْعُمون أنَّ ما أراد الله مزحومٌ مسبوقٌ بإرادة العبد.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

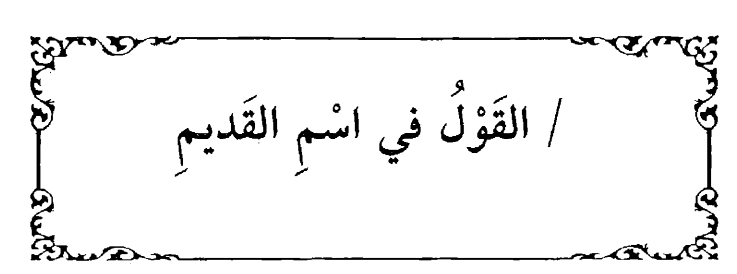
أن يجتهد في[2] أن يكون أوّلًا في العِلْمِ والعَمَلِ، حتى يدخل في مِضْمارِ السّابِقينَ، ويُنادَى بسِمَةِ المُقَرَّبين.

---

(١) في (ط) و(م): في الفعل.

(٢) سقطت من (ط).

[٥٨/ب]



/ القَوْلُ في اسْمِ القَديمِ

وهو الاسم السادس والعشرون من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد به قرآن ولا سنة، لكن روى أبو داود عن النبي ﷺ أنه إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، فإذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفِظَ منّي سائرَ اليوم»[١] لكن[٢]، علماؤنا قالوا: إنَّه أجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً[٣]

القَديمُ: فَعيل، من قولهم: قَدُمَ فهو قَديمٌ: إذا تقدَّم في الوجود على غيره.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

اعلَموا - وفَّقكم الله - أن علماءَنا عظَّموا قَدْرَ هذا الاسم، وأَطْنَبوا فيه القول وادَّعَوا عليه الإجماع[٤]، وقد دَرَجَ الصحابة والتابعون، ولم يعرفوه ولا

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الصلاة، باب: ما يقول الرجل عند دخوله المسجد برقم ٤٦٦ (٣٤٩/١- الأرناؤوط). من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وقال ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار: حسن غريب، رجاله موثقون، وهم رجال الصحيح إلا اثنين إسماعيل بن بشر وعقبة بن مسلم (الفتوحات الربانية ٤٧/٢).

(٢) قوله: «لكن روى أبو داود... اليوم» سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٣) في (غ): في لغته.

(٤) انظر: مجرد المقالات (ص٤٢)، أصول الدين للبغدادي (ص٧١)، المغني في أصول الدين للمتولي (ص١٢).

ذكروه، ولكن لمّا حَدَثَت الأهواءُ، ودخل في الشريعة كلام الفلاسفة والأطباء، استعملوا هذه اللفظة، فلمّا لَحَظَها علماؤنا لم يُمْكِن ردُّها وقد شاعت، ورأوا[١] لها وجهًا سائِغًا فاستعملوه، ورتَّبوا له فصولًا، وبَنَوا عليه فروعًا، وقالوا: إنَّ القديم: فعيل من قَدُمَ، وهو عبارة عن مبالغة التقدُّم في الوجود.

ولعَمْرُ الله لو كان من الأسماء الواردة في الشريعة[٢] لبسطنا فيه القول، وتَتَبَّعْنا مُتَعَلَّقاتِهِ بالبيان، ولكن نذكر فيه قول علمائنا على رسم الحكاية من غير تقليد[٣] لعهدة[٤] شيء، فنقول: فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

قال أكثر علمائنا: القديم لا معنى له أكثر من التقدُّم في الوجود على وصف المبالغة، وقال آخرون[٥]: هو قَديمٌ بقِدَمٍ، كما هو عالِمٌ بعِلْمٍ، ولا نقول في صفاته إنَّها قديمة، والصحيح هو الأوَّل[٦]، وقد قرَّرنا ذلك في الأصول.

المسألة الثانية: في حقيقة القديم

قالت طائفة من المبتدعة: لا قديم في الحقيقة إلا الله، لأن المبالغة في التَّقَدُّمِ[٧] ليست إلّا له، ونازعهم في ذلك علماؤنا وقالوا: إنَّ أهل اللغة قالوا:

---

(١) في (غ): وزوالها، وهو تصحيف.
(٢) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الشريعة، ووضع بدلها التنزيه، ورمز لها بعلامة صح.
(٣) ضبَّب عليها في (ك).
(٤) في (ل): ضرورة.
(٥) نقل الإمام الأشعري في مقالات الإسلاميين (١٣٩/١) هذا الاختلاف عن أصحاب عبد بن كلاب، وهو عبد الله بن سعيد، ويقال: عبد الله بن محمد أبو محمد بن كلاب القطان، أحد أئمة المتكلمين، ووفاته بعد الأربعين ومائتين بقليل، انظر: طبقات الشافعية (٢٩٩/٢).
(٦) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٣٠).
(٧) في (ط) و(م) و(ك): القدم، وضبَّب عليها في (ك)، وأثبتنا ما صحَّحه بالهامش، وهو الذي في (ل) و(غ).

بناء قديم، وعُرْجونٌ قديم، على طريقة[١] واحدة، فدلَّ على أنه حقيقة، ولم يصرفوه بوجهين[٢]، فيُدَّعى في أحدهما المجاز، وإنَّما علمنا تَقَدُّمَ الوجود إلى غير غاية[٣] في وصف الباري من غير هذه الطريقة.

المسألة الثالثة:

قال مَعْمَرٌ القَدَري[٤]: «لا يوصف الباري تعالى[٥] بأنه قديم إلا بعد وجود المُحْدَثِ»[٦]، وقد أخطأ العبارة، وإنما صوابه أن يقال: إنه لا يوصف بأنه قديمٌ إلا بالإضافة إلى المُحْدَثِ، كما لا يوصف بأنه أوَّل إلّا[٧] بالإضافة إلى الآخِر.

المسألة الرابعة:

لا[٨] يوصف الباري بأنه أزَلي، لأنَّها لفظةٌ فَلْسَفيةٌ لا يعضدها الاشتقاق، ولا تشهد لها اللغة، ولا تَحْتَمِلُها الشَّريعَة.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): طريق.

(٢) في (ط): لوجهين.

(٣) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: نهاية، وأثبت بدلها غاية، ورمز لها بعلامة صحَّ، وهو الذي في سائر النسخ.

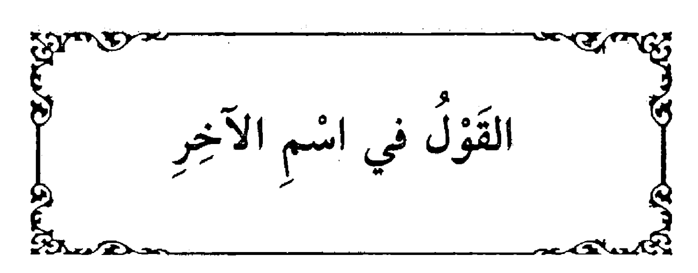
(٤) رأس الفرقة المَعْمَرية من فرق المعتزلة، وهو مَعْمَرُ بن عبَّاد. وقيل: معمر بن عَمْرو، أبو المعتمر البَصْريُّ العطّار المعتزليّ، (ت٢٢٠هـ)، مولى بني سُلَيْم وأحد كبارهم ومتبوعيهم، من أهل البصرة. سكن بغداد، وناظر النظّام، وانفرد بأقوال في الاعتقاد؛ انظر: تاريخ الإسلام ت بشار (٥/٤٦٣)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص٧٣)، الملل والنحل (١/٦٥).

(٥) سقط من (ط) و(غ) و(م)، وفي (ل): الباري.

(٦) مقالات الإسلاميين ت زرزور (٢/٣٨١)، الملل والنحل (١/٦٥).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط) و(ل): أنه لا.



القَوْلُ في اسْمِ الآخِرِ

وهو الاِسْمُ[١] السّابعُ والعشرون مِن أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[٢]

[٥٩/أ] / قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٢]، ووَرَدَت به السُّنَّة، قال ﷺ: «اللهم أنت الآخِرُ فليس بعدك شيء[٣]»[٤]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إنَّ آخِرًا[٥] وَزْنُه فاعل، وتأنيثه الآخِرَةُ، كقولنا: ضارب وضاربة، ويقال: نظر فلان بمُؤْخِرِ عَيْنِه، بكسر الخاء، ومُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ، بكسر الخاء أيضًا[٦]، وجاء فلانٌ بأخَرَة بفتح الخاءِ.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) سبق تخريجه في اسم الله تعالى: «الأول».

(٤) في (ط): اللهم أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخر، وفي (غ): أنت الآخر ليس بعدك شيء.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): آخر.

(٦) سقطت من (ك).

المسألة الثانية: في تصريفه

زلَّ بعض العلماء فقال: إن أصله أُخْرَيائي[١]، لكنهم أماتوا هذا التصريف، وهذا زَلَلٌ ظاهر من وجهين:

أحدهما: أنه دعوى.

والثاني[٢]: أنه لا نظير لما قال، ولا شاهد عليه ولا دليل؛ وما[٣] هو إلّا كما بيّنّاه، وكأنَّ فعله لو تصرَّفَ: أَخَرَ يأخُرُ، لكنهم لم يُصرِّفوه، كما لم يُصَرِّفوا رجلٌ مُدَرْهَم، وكما قالوا: رجلٌ آبِلٌ: إذا كان حَسَنَ القيام على إبِلِه، ولم يُصرِّفوا منه فِعْلًا.

المسألة الثالثة: في قولنا: «آخَر» بفتح الخاء

وهو في مقابلة أَحَد[٤]، كما أن آخِر[٥] بكسر الخاء في مقابلة أوَّل، تقول[٦]: جاء أحد الرَّجُلَيْنِ ثم جاء الآخَرُ، بفتح الخاء، وجاء أوَّل القوم ثمَّ جاء الآخِر، بكسر الخاء.

فأمّا كسر الخاء فقد تقدَّم بيانه، وأمّا فتحها فهو أَفْعَلُ منه، ووزنه[٧] أأخَر[٨]، وكان حقُّه أن يكون مستعملًا في الأكثر[٩] تأخيرًا، كما يستعمل الأفضل

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ): أخرياي.

(٢) في (غ): الثاني.

(٣) في (غ): ولا.

(٤) في (غ): آخر.

(٥) فوقها في (ك): كذا.

(٦) في (ط): كما تقول.

(٧) في (ط): أصله.

(٨) في (غ): آخر.

(٩) في (ط): أكثر.

من فاضل في الأكثر فضلًا، لكنهم نقلوه إلى الثاني، فقالوا[١]: هذا[٢] أَحَدُ الرجلين، وهذا الآخَرُ، واستعملوه على باب الأحمر والأبيض[٣]، فإنه على وزن أَفْعَل، ولكن على غير مُراد[٤] الأكثر، وإن كانوا قد قالوا: مُحْمَرٌّ ومُبْيَضٌّ[٥].

المسألة الرابعة:

قال بعض علمائنا: الآخَر - بفتح الخاء - تأنيثه الأُخْرَى، والآخِر - بكسر الخاء - تأنيثه الآخِرَة، وهذا فاسِدٌ، بل الأُخْرَى تستعمل في تأنيث الآخِر، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف:٣٨]، وإنَّما ينبغي أن يقال: إن تأنيث الآخِر يقال فيه: آخِرَة وأُخْرَى، وتأنيث الآخَر[٦] يقال فيه: الأُخْرَى خاصَّةً، وقد صُرِّفَ[٧] من الآخِر - بكسر الخاء - فِعْلٌ[٨] على غير مثاله، فيقال: تأخَّرَ فهو مُتأخِّرٌ، وأمّا الآخَرُ بفتح الخاء فلم يُصَرِّفوا[٩] منه فِعْلًا بحالٍ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه أربع مسائل:

---

(١) في (ط): فيقال، وفي (غ): فقال.
(٢) في (غ): هو، هذا.
(٣) في (ك) أثبت الوجهين: الأحمر والأبيض، وأحمر وأبيض، وهذا الذي في النسخ الأخرى.
(٤) سقط من (غ).
(٥) ضبطهما في (ط) بالتشديد.
(٦) في (ط) و(غ): آخر.
(٧) في (ط): صرَّفوا.
(٨) في (ط) و(غ): فعلًا، من صرَّفوا.
(٩) في (غ): يصرفوه.

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء فيه

وهي نَحْوُ ما سبق في الأوَّل، فإنه مُقابِلُه، ولهم في ذلك سِتُّ عبارات:

الأوَّل[١]: أنه الموجود بعد الخَلْقِ فلا شيء بعده.

الثاني[٢]: أنه الذي لا انتهاء له.

الثالث[٣]: أنه الذي يرجع إليه كل شيء.

الرابع[٤]: أنه الذي أخَّرَ[٥] الأواخر، قاله الضحّاك، يعني: أنه الذي جعل لكل شيء آخِرًا.

الخامس: أنه الآخِرُ بقضائه وقدره.

السادس[٦]: أنه الآخِر بإظهار/ محبته لأوليائه ونقمته لأعدائه. [٥٩/ب]

المسألة الثانية: في تحقيق هذه الأقوال

أمّا قول من قال: إنه الموجود بعد الخَلْقِ، فصحيح.

وأمّا قول[٧] من قال: إنه لا انتهاء له، فلفظ آخر لا يقتضيه، كما لم يَقْتَضِ لفظ الأوَّل ما لا ابتداء له[٨]، ولكن الباري[٩] هو الآخِر لكل موجود

---

(١) في (ط) و(غ): الأولى.

(٢) في (غ): الثانية.

(٣) في (غ): الثالثة.

(٤) في (غ): الرابعة.

(٥) في (غ): آخِر.

(٦) في (غ): السادسة.

(٧) سقط من (غ).

(٨) كذا قرره الخطابي في شأن الدعاء (ص٨٨).

(٩) في (ط): الثاني.

متحقَّق، والآخِر[١] لكلِّ موجود مقدَّرٍ، كما أنه الأوَّل لكل موجود متحقَّقٍ[٢]، والأوَّل[٣] لكل موجود مقدَّرٍ، فهو الأوَّل والآخِر حقيقةً.

وأمّا قول من قال: إنه الذي يرجع إليه كل شيء، فصحيح في المعنى، لأنَّ إلى ربك المنتهى، لكن[٤] اللفظ لا يقتضيه، فهو مجازٌ على بُعْدٍ.

وأمّا قول من قال: هو[٥] آخِر بقضائه وقَدَرِهِ، فلا وجه له، فإنه يصحُّ أن يقال هو أوَّلٌ بقضائِه وقدَره.

وأمّا قول من قال: إنه آخِر بمعنى أنَّه أخَّر[٦] الأواخر، فهذا إنَّما كان[٧] يصحُّ لو كان المُؤَخِّرَ، فأمّا الآخِر فليس[٨] يشهد له تصريف ولا مَعْنًى.

المسألة الثالثة: في وَهَمِ بعض العلماء

كان بعض علمائنا[٩] يقول: إن معنى وصفنا للباري بأنه[١٠] أوَّل يرجع إلى الإضافة إلى المعرفة به، فإنه لم يكن وجوده بغيره، فكان أوَّلَ الموجودات، وأمّا كونه آخِرًا فإنَّ الناظر في معرفة الباري إذا لاحَظَ موجودات العالَمِ وتَرَقَّى في مراتب النظر في حَدَثِه ومُحْدِثه انتهى به النظر آخِرًا - إذا كان مُسْتَدًّا[١١]

---

(١) في (غ): والأوَّل والآخر.
(٢) في (غ): محقق.
(٣) سقط من (غ).
(٤) في (غ): ولكن.
(٥) في (غ): إنه.
(٦) في (غ): آخِر.
(٧) سقط من (ك).
(٨) في (ط): فلا.
(٩) سقط من (غ).
(١٠) في (غ): أنه.
(١١) في (ط) و(ل) و(م): مسدَّدًا، وفي (غ): مستندًا.

كامِلًا - إلى الله تعالى، فهو آخِرُ النظر ومُنتهاه، وهو آخِرٌ بهذا المعنى[١]. وهذا أمر لا يدفعه اشتقاق ولا تَرُدُّه حقيقة، ولكن لا يصحُّ أن يُجعل هذا معناه الأظهر، فكيف أن يُخَصَّ بمعنى هذا الاسم دون ما سواه.

والدليل عليه أنَّ النبي ﷺ كان يقول في دعائه: «اللهم أنت الآخِرُ فليس بعدك شيء»[٢]، ولا يصحُّ أن يريد به أنت الآخِرُ في المعرفة فليس بعد معرفتك شيء يُعْرَف، فإنَّ بَعْدَ معرفته تتوجَّه المطالب وتُفْرَضُ العلوم، وإنَّما المراد به؛ فليس بعد كونك[٣] شيءٌ كائنٌ، وهذا صَحيحٌ واجِبٌ.

المسألة الرابعة: في المختار

إذا عَلِمتم ما سَبَقَ من البيان والتقسيم، فالصحيح في وصفه بالآخِر، أنه الموجود الذي لا انتهاء له، وهذا يختصُّ به سبحانه وحده على التحقيق، وهو حقيقة اللفظ، ولا يُمْنَعُ[٤] بعد هذا أن تكون[٥] له معان كثيرة، ولكن تُعْرَضُ المعاني على اشتقاق اللغة، واستمراره[٦] على الحقيقة، وسلامة الانتقاض، كما بيَّنّاه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا لله تعالى

يختصُّ فيها بأربعةِ أحكامٍ[٧]:

---

(١) المقصد الأسنى (ص١٣٥-١٣٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (غ): وجودك.

(٤) في (ط) و(غ) و(م): يمتنع.

(٥) في (ط): يكون.

(٦) في (ط): أو استمراره.

(٧) قوله: «يختصُّ فيها بأربعةِ أحكامٍ» سقط من النسخ الأخرى.

الأوَّل: أنه الدائم.

الثاني: أنه يستحيل[١] عليه العَدَمُ.

الثالث: أنه إليه المُنْقَلَبُ.

الرابع: أن عنده تحقيق المواعد[٢].

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

إذا عَلِم العَبْدُ معنى الآخِر لزم حُكْمَ الأواخِر، وذلك بالتبرّي من الحول والقوة والمشيئة، وجريان الأقضية والمقادير، والقيام بحسن التدبير[٣] والتواضع الذي يليق/ بالعباد. [٦٠/أ]

المسألة الخامسة: في أسماءٍ تتعلَّقُ بهذا الاسم من طريق المعنى ويقرب تفسيرها منه

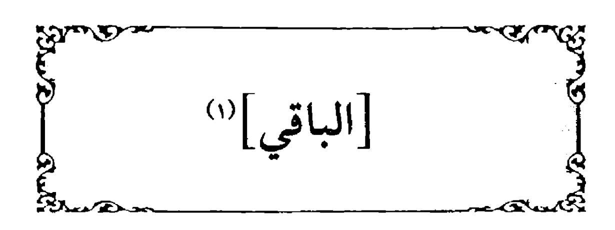
وهي ثلاثة: الباقي، الوارث، الدائم.

---

(١) في (غ): مستحيل العدم.

(٢) في (ط) و(م): المواعيد، وفي (ل): الوعيد.

(٣) في (ك): التنزيه، وضبّب عليها، وأثبت في الهامش ما أثبتناه، وصحّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.



[الباقي][1]

أَمَّا الباقي: فلم يرد به قرآنٌ ولا سُنَّةٌ اسمًا، لكن وَرَدَ في القرآن فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٥]، وقد بيَّنّا معناهُ في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وأجمعت عليه الأمَّة، واختلفوا في معناه اختلافًا عظيمًا بيَّنّاهُ في كتاب المُقْسِطِ، والجُمْلَةُ فيه تحصُره ثلاثة فصول:

الأوَّل: أنَّ الباقي في اللغة هو: الموجود زمانَين فما زاد، وهو في الشريعة عبارة عن ذلك المعنى بنَفْيِ التناهي، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٥]، ، قال سبحانه: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [الكهف:٤٥].

الثاني: وَصْفُ الباري بأنه باقٍ عبارة عن أنه لا انقطاع لوجوده، فلا باقي[2] في الحقيقة إلا الله.

الثالث: أن علماءنا اختلَفوا في أن الباري باقٍ[3] ببقاء كما هو عالم بعلم أم لا ؟[4] فقال بعضهم: له بقاءٌ، وإن كان يوصف بأنه باقٍ[5]، وقد بيَّنّا ذلك في موضعه، وهو أمر قريب لا يَضُرُّ في الاعتقاد[6].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

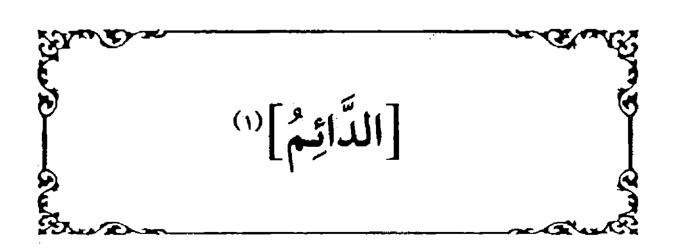
(٢) في (غ): باقٍ.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): يبقى.

(٤) أشار إلى الخلاف فيها الأشعري في مقالات الإسلاميين ت زرزور (٢/٢٧٣)، ولخصه في أصول الدين (ص١٠٨-١٠٩)، وأشار إلى خلاف القاضي الباقلاني في المسألة، وانظر: التبصير في الدين (ص١٦٤)، وقواعد العقائد (ص١٥٧).

(٥) في (ط): باقي.

(٦) وهو بقوله هذا يرد على شيخه الغزالي الذي قال: «ولقد أبعد من قال: إن البقاء صفة زائدة على ذات الباقي»، المقصد الأسنى (ص١٣١).



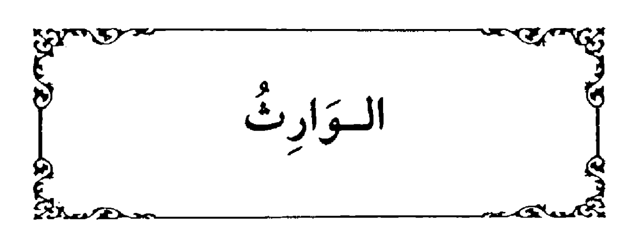
[الدَّائِمُ][1]

الدَّائِمُ هو: بمعنى الباقي، يقال: دام وبَقي بمعنًى[2]، لا فرق بينهما، وقد ورد الدائم في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز.

---

(١) زيادة منا.

(٢) سقطت من (غ).



الـوَارِثُ

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ[(١)]

ورَد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[(٢)] [الحجر:٢٣]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم:٣٩]، وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة[(٣)]

ومعناه في اللغة: الخالِفُ غيرَه في حاله، وبذلك[(٤)] تُسَمّي العربُ المستحقَّ للمال من بعد الميت: وارثًا[(٥)]، قالوا: وأصله من الإرث، وهو أصل الشيء، ومنه قول النبي ﷺ: «اثبُتوا على مشاعركم، فإنكم على[(٦)] إِرْثٍ من إِرْثِ إبراهيم»[(٧)]، المعنى: على بَقيةٍ من شَرْعِهِ أَخَذْتُموه منه.

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) في (غ) و(ل): إنا نحن.

(٣) قوله: «الفصل الثاني: في شرحه لغة» سقط من (ك).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): لذلك.

(٥) في (غ) و(ل) و(ك): وارث، وفوقها: صحَّ كذا، والمثبت من (ط) و(م).

(٦) سقط من (ط).

(٧) أخرجه أحمد (١٧٢٣٣)، والترمذي في سننه أبواب الحج، باب: ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها برقم ٨٨٣ (٢/٢١٩-٢٢٠- بشار) وقال: حسن، وأبو داود =

الفصل الثالث: في الحقيقة

والحقيقة فيه: أنَّ الوارث هو: الكائن بصفة المُسْتَحِقِّ لحال المَوْروثِ، وإن لم يَبْقَ بعده، والباري تعالى وارِثٌ بالمَعْنيَيْنِ:

أحدهما: أنه المُسْتَحِقُّ للأشياء كلِّها.

والثاني: أنه الباقي بعد الخَلْقِ؛ كما قال ﷺ: «إن الباري يقول بعد فناء المخلوقات: لمن المُلك اليوم؟ فلا يجيبه أحدٌ، فيقول: لله الواحد القهار»[1].

فإن قيل: فهذا الاسم من صفات الذات والتنزيه، فكيف يكون وارثًا في الأَزَلِ وليس هنالك موروث؟

قيل: لا يُنْكَرُ[2] أن يسمَّى وارثًا عند فناء الخَلْقِ، وهو وارث في الأزل، بمعنى أنه المُسْتَحِقُّ للإرث عند فناء الخلق، كما يقال: الابن وارث الأب[3]، على معنى أنه المُسْتَحِقُّ لحاله[4]، وكما قال بعض علمائنا: إنَّه تعالى يُسمَّى آمِرًا عند وجود المأمورين، وإن كان كلامه لم يَزَلْ وليس له أوَّلٌ.

= في سننه كتاب: المناسك، باب: موضع الوقوف بعرفة والدعاء بها برقم ١٩٢٠ (٣/٩٩- الأرناؤوط)، وابن ماجه في سننه أبواب المناسك، باب: الموقف بعرفة برقم ٣٠١١ (٤/٢١٥- الأرناؤوط)، وصحَّحه ابن خزيمة (٢٨١٩).

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده برقم ١٠ (١/٨٤)، وأبو يعلى الموصلي برقم ١٣٠٥ (٢/٤٧٨)، والبيهقي في البعث والنشور برقم ٦٠٩ (ص٦٠٣).

(٢) في (غ): ننكر.

(٣) في (ط): للأب.

(٤) في النسخ الأخرى: حاله.

/ الفصل الرَّابع[١]: في التنزيل [٦٠/ب]

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ

أنه الوارث لجميع المخلوقات.

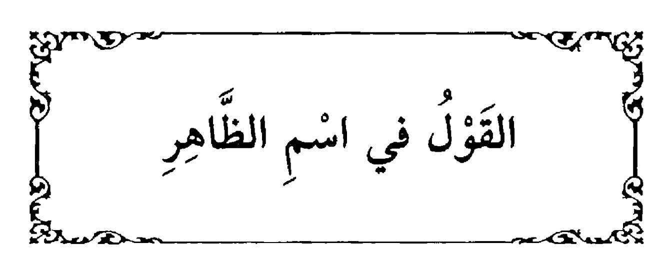
المنزلة الثانية[٢] للعبد

أن يجتهد في أن يكون وارثًا للجنة، إذ لا بد أن يكون مَوْروثًا.

---

(١) سقط هذا الفصل من (ل).

(٢) في (ط): السفلى.



القَوْلُ في اسْمِ الظَّاهِرِ

وهو الإِسْمُ الحادي والثلاثون من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده(١)

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾ [الحديد:٣]، ووردت به السُّنَّةُ، كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت(٢) الآخِر(٣) فليس بعدك شيء، والظاهر فليس فوقك شيء»(٤)، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: فيه أربع عبارات:

الأوَّل: ظهر بمعنى بَدا، لمّا كان خفيًّا لا يُدْرَى.

الثاني: ظهر بمعنى علا.

الثالث: ظهر بمعنى غَلَبَ.

الرابع: ظهر بمعنى زال(٥).

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه أربع مسائل:

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط) و(ل): والآخر.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في (ل): نال.

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوال العلماء فيه

وهي كثيرة جدًّا، لكنَّ أمهاتها خمسة:

الأوَّل: أنَّه الظاهر بدلائله.

الثاني: أنَّه[١] القاهِرُ لِعِبادِهِ.

الثالث: أنَّه[٢] الظاهر بقدرته.

الرابع: أنَّ الظاهر هو: العالي.

الخامس: أنَّه الذي أظهر الظواهر.

المسألة الثانية: في حقيقة اللفظة

هي البُدوُّ، وكل شيء تصرَّف منه فإليه يرجع، لأنَّ العلوَّ بدوٌّ، إذ كلُّ عالٍ على شيء فهو أظهر منه، وكذلك الغالب؛ ظاهِرٌ بادٍ على المغلوب، والرِّكابُ تُسَمَّى ظَهْرًا لأنَّ بها يكون الظُّهورُ إلى البلاد، كما قال تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ [النحل:٧]، والظَّهيرَةُ: بُدو الحَرِّ.

المسألة الثالثة: في تحقيق الأقوال المتقدِّمة

قد بيَّنّا أن الظاهر هو: البادي، وبيَّنّا أن الأوَّل والأَوْلى في معنى ظَهَرَ: بَدا، وما بعده به[٣] لاحقٌ، فمن قال: إنَّ[٤] الباري ظاهر بآياته، فقد صدق، فلولا[٥] مخلوقاتُ الله ما علِمَهُ أحدٌ غيره، فَبِما خَلَقَ وعلَّم ودلَّ ظَهَرَ[٦].

---

(١) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(٢) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (غ): بأن.

(٥) في (غ): ولولا.

(٦) في (غ): وظهر، وهو تصحيف.

ومن قال: إنه[١] ظاهر[٢] بقدرته، فإنَّما أراد أنَّ المخلوقات حَدَثَتْ عن القدرة، فنسب الظهور إلى السبب الذي كانت عنه الآيات التي ظهر بها، وذلك مجازٌ. ومن قال: إنه بمعنى العالي والقاهر[٣]، فقد قدَّمنا أنه ظهور كلُّه.

ومن قال: إنه بمعنى إظهار الظواهر، فلا أعلم في اللغة فاعِل[٤] بمعنى مُفْعِل، وإنما المعلوم فيها فَعيل بمعنى مُفْعِل، وأمَّا بعض أهل العربية فقد قال: إنَّ فاعلًا يأتي[٥] بمعنى مَفْعولٍ، كقوله[٦]: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود:٤٣]، أي: لا معصوم، وهذه[٧] دعوى باطلةٌ.

المسألة الرابعة: في المختار

[٦١/أ] قد قدَّمنا أن الأسماء على ضربين: مطلَقة كزيد، ومضافة/ كطويل وشِبْهِه، وبيَّنّا حقيقة ذلك وانقسامه في الدِّلالة في تفسيرِ اسم الأوَّل، وقولنا: ظاهر، من الأسماء المضافة، لأنه يدل على مُقابَلَةٍ[٨]، وهو الباطِنُ، فلولا الظّاهِرُ لم يكن باطنًا، ولولا الباطِنُ لم يكن ظاهِرًا.

فإذا ثبت هذا فاعلَموا أنَّ الظاهر والباطن قد يكونان شيئين، وقد يكون الظاهر الباطن شيئًا واحدًا من وجهين، ولا يصحُّ أن يكون ظاهرًا من وجه باطنًا

---

(١) في (غ): بأنه.

(٢) في (غ): الظاهر.

(٣) في (غ) و(ل): أو القاهر.

(٤) كذا في سائر النسخ، وفوقها بـ (ك): كذا.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (غ): كقولك، وفي (ط) زيادة: تعالى.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): هي.

(٨) في (ط) و(غ): مقابله.

من ذلك الوجه، لأنَّ ذلك قول بالجمع بين الضِّدَيْنِ الذي قد تقرَّرت[١] استحالتُه عند العقلاء، والباري تعالى ظاهر بالأدلة والبراهين[٢] التي وضعها للاستدلال عليه بها.

فإن قيل: كيف يكون الباري ظاهرًا وقد استراب فيه[٣] كثيرٌ من الخلق، والجاهِلُ به أضعاف العالِمِ به بما لا يُحْصَى؟

الجواب: أنّا نقول: هذا سؤالُ مَنِ لا يعرف الظاهر، وبيانُه: أنَّ الظاهر له مرتبتان:

إحداهُما: ظاهر للمحسوسات والبَدائِه[٤].

الثاني: ظاهر بالنظر في الأدلة والبحث في سبيل المعقولات.

فأمّا القسم الأوَّل فلا خفاء به على أَحَدٍ، ولا اختلاف فيه عند بَشَرٍ.

وأمَّا القسم الثاني فهو الذي يُخْتَلَفُ فيه ويُسْتَرابُ به، فمن عَرَفَ الدليل والمدلول، وفهم مَدارِكَ العقول، ولم يَذْهَل ولا جَهِل[٥]، ولا غَلِط في الوجه الذي منه يَسْتَدِل، أفضى[٦] إلى المعرفة ووقف على الحقيقة، ولم يوفَّقْ لذلك إلّا قليل، فلذلك كان العارف بالله تعالى[٧] قليلًا.

---

(١) في (ط): الذي تصورت.

(٢) في (ط): بالبراهين.

(٣) في (غ): به، وسقطت من (ط) و(ل).

(٤) في (ط): البداية، وهو تصحيف.

(٥) في (غ): جهل به.

(٦) في (غ): أيضا، وهو تصحيف.

(٧) لم يرد في (غ) و(ل).

وَهَمٌ وتَنْبيهٌ:

قال بعض علمائنا قولًا لم أتحقَّقْهُ نقلًا، ولكني أورِده بنصِّهِ، وأذكر ما يَجِبُ فيه، قال: «كونُ الباري ظاهرًا[1] للعقل غامضٌ، إذ الظاهر ما لا يُتمارَى فيه، وقد استرابَ خلقٌ كثيرٌ بالله، فكيف يكون ظاهرًا».

ثم قال: **الجواب**: «إنَّه إنَّما خفي مع ظهوره لشدة ظهوره، فظهوره سبب بُطونِهِ، وكل ما تجاوز حَدَّهُ انعكس إلى ضدِّهِ، ومن استبعد هذا الكلام لم يفهمه إلّا بمثال، وهو أن الناظر إلى كاتب كلمة مُحْكَمَةٍ يَسْتَدِلُّ بها على قدرته وعلمه وحياته وسمعه وبصره استدلالًا يقينيًّا، ولم يكن له دليل إلا كلمة واحدة، وكلُّ ذَرَّةٍ في السماوات والأرض شاهدة على نفسها بالحاجة إلى مُدَبِّرٍ، فلو كانت الأشياء مختلفةً في الشهادة؛ يشهد بعضها ولا يشهد البعض، لكان اليقينُ حاصلًا للجميع، ولكِن لمّا كَثُرَت الشهادة حتى اتَّفقت بجُمْلَتِها خَفيتْ[2] لشدَّةِ الظهور[3].

ومثالُه: أن أظهر الأشياء نور الشمس المشرق على الأجسام الذي به يظهر كل شيء، فما به يظهر كلُّ شيء كيف لا يكون ظاهرًا، وقد أشكل ذلك على خَلْقٍ كثير حتى قالوا: الأشياء المتلونة ليس فيها إلّا ألوانُها فقط من سَوادٍ وحُمْرَةٍ، فأمّا أن يكون مع اللَّوْنِ ضوء ونور مُفارِقٌ[4] لِلَّوْنِ[5] فلا، وهؤلاء إنَّما نُبِّهوا[6] على قيام الألوان بالمتلوِّنات بالتفرقة التي يدركونها بين الظل وموضع

---

(١) في (غ): ظاهر.

(٢) في (غ): خفية.

(٣) قوله: «لشدة الظهور» سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(ل): يفارق، وفي طرة بـ (ك): مقارن، وفوقها: ظ، أي الظاهر أنها مقارن، وما أثبتناه رمز له بصح مرتين.

(٥) في (ط) و(ل): اللون.

(٦) في (ط): تتبعوا، وفي (م): بينوا، وكلاهما تصحيف.

النورِ، وبين الليل والنهار[١]، ولو دام نور الشمس ولم يغب لتعذَّر عليه معرفة كون النّورِ شيئًا موجودًا/ زائدًا على الألوان، ولو تَصَوَّرَ الله تعالى[٢] عَدَمٌ لانهدَّت السماوات وعُلِم وُجودُه قَطْعًا»[٣]. [٦١/ب]

قال الإمام الحافظ - رضي الله عنه وعن آبائه[٤] -: هذا كلام لم يَصِحَّ نقله عندي عن قائله، ولا يَصِحُّ[٥] في نفسه، وبيان فساده في فصول، جِماعُها[٦] سبعة[٧]:

الأوَّل: قوله في السؤال: والظاهر ما لا يُتمارَى فيه، وقد بيَّنّا أنَّ الظاهر على قسمين:

أحدهما: لا مدخل فيه للتَّماري.

والثاني: للتَّماري[٨] فيه مداخل[٩].

وشرحنا أن الباري تعالى من الظاهر الذي يُتمارَى فيه، فكيف سأل[١٠] بما لا يصحُّ وقرَّره[١١] وأجاب عنه؟

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): وبين النهار.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) هو للإمام الغزالي في كتابه المقصد الأسنى (ص١٣٦-١٣٧).

(٤) في (ط) و(ل): قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي ﷺ، وفي (م): قال الإمام رضوان الله عليه، وفي (غ): رضوان الله عليه وعلى آبائه.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): لا يستقيم.

(٦) في (غ): إجماعها.

(٧) في (ل): ثمانية.

(٨) في (ط): ما للتماري.

(٩) في (ط): مدخل.

(١٠) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): ينال، وما أثبتناه صحَّحه ناسخ (ك).

(١١) في (غ): قدره.

وإنَّما ينبغي أن يُعْتَنَى[١] بالأسئلة ولا يُسامَحَ فيها، ويُبَيَّنَ مَداخِلُ الغلط في مبانيها، فكيف يصحُّ أن يُجْعَلَ الظاهر بأجًا[٢] واحِدًا، أم كيف يستقيم[٣] الإقرار[٤] عليه لقائله؟

الثاني: قوله[٥] في الجواب: إنَّما خَفي مع ظهوره لشدة ظهوره[٦].

وهذا من أفسد كلام[٧] ينطق به ناظر[٨]، فإن الخفيَّ إذا ظهر عُلِم، وكلما ازداد ظهورًا زاد عِلْمًا للعالِم به، فكأنه يقول: إن العلم إذا زاد حصوله كان أقرب إلى الجهل، والقوةُ إذا زادت رجعت إلى العجز، وأَقْرَبُ من هذا أن يُعْكَسَ عليه القول فيقال: إنَّ الخفي إذا اشتد خفاؤه وتضاعف استِبْطانُه صار ظاهرًا، وهذا ما لا يقولُه أحدٌ.

الثالث: قوله: والشيء إذا تجاوز حدَّه انعكس إلى ضِدِّه.

وهذا كلام فاسد لا ينطق به إلَّا غَبي أو كاتب ليشْحَنَ به رسالته، والأغبياء لا يَنْتَقِدون ما يقولون، والكُتّاب مَبْنَى رسائلهم على التَّخْييلات.

الرابع: قوله: إن كلمة واحدة محكمة يُسْتَدَلُّ بها على صفات كاتبها الكاملة؛ وعدَّدها[٩] وصَدَقَ، ولكن مهما كثرت كلماتُه ظهرت صفاتُه، وكلُّ ذَرَّةٍ

---

(١) في (ط): يعتنيَ.

(٢) في (ط) و(ل): بابًا، والبأج: هو اللون الواحد والضرب الواحد والشيء الواحد، تاج العروس (٥/٤٠٧).

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (غ): الاستقرار.

(٥) سقط من (غ).

(٦) قوله: «الشدة ظهوره» سقط من (غ).

(٧) في (غ): الكلام.

(٨) في (ط): ناطق.

(٩) في (ط): وحدها.

في المخلوقات شاهدة بالصانع المُدَبِّر، فلا جَرَمَ أن دِلالَتَها على قَدْرِها، ولكن اختلف العقلاء في الصانع لاختلافهم في مأخِذِ النَّظَرِ، وزيغهم عن سَدادِ الفِكَرِ وطول الطريق، فمنهم من لم ير العالَمَ صَنْعَةً، فلذلك لم يُقِرَّ بالصانع، ولا صحَّ أن يكون للعالم عنده شَهادَةٌ به، ومنهم من رأى أنه[١] صنعةٌ وأقرَّ بالصانع مطلقًا، ثم كانت حاله في الشهادة[٢] بصفات الصانع وأحكامه على مقدار تَوَلُّجِهِ في بحارِ النظر، واستقلاله بالسِّباحة[٣]، والصبر على أهوال الشكوك، حتى يخرج إلى ساحل اليقين، أو عَدَمِ تَوَلُّجِه وتَوَقُّفِه عنه أو هَلَكَتِهِ عند الإعياء بطولِ السَّبْحِ وتَقامُسِ[٤] الأمواج.

ولا يخفى بعد هذا[٥] أنَّ من نجا وحصل له العلم بالأَمْرِ كلِّهِ على وجهه أنَّ كُلَّ ذَرَّةٍ تشهد عنده لربه، ولا يحصل[٦] له بنُمو الشهادة إلا زيادة في الاستفادة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٥]، وقال: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤].

الخامس: التمثيل بنور الشمس؛ ومع التحقيق لا مثال فيه، فإن نور الشمس مُتَّفَقٌ عليه للمُبْصِرين؛ لكونه ظاهرًا/ محسوسًا، فأمّا انبثاثُ[٧] الأشعة [٦٢/أ]

---

(١) في (غ): أنها.

(٢) في (ط): الشهادات.

(٣) في (غ): السياحة، وهي تصحيف.

(٤) القَمْسُ: هو الغوص في الماء، ومعناه هنا: ما يكون من الاضطراب عند مغالبة الأمواج والارتفاع والانغطاط في البحر، ممّا قد يكون فيه هلكة السابح، وانظر تاج العروس (٣٩٨/١٦).

(٥) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: بعد هذا، وأثبت: بعدها، ورمز لها بعلامة صح.

(٦) في (ل): تحصل.

(٧) في (غ): إثبات، وفي (ل): انثبات.

إلى سُطوحِ الأجسام فبابٌ يَفْتَقِرُ إلى نظر، وله طرق معلومة، ولا نفتقر إليه فيما نحن فيه[١] بحال.

السادس: قوله: ولو[٢] لم تغب الشمس لتعذَّر عليه معرفة كون النور زائدًا على الألوان؛ وهذا أمر ليس على ما زَعَمَه، فإنَّ معرفةَ الألوان والتمييز بينها عُلِمَ بالحِسِّ، وأُدْرِكَ بنور العقل ونور البصر ونور الشمس المُفَرِّقَةِ[٣] بين الأسود والأبيض، والأحمر والأصفر، غابت الشمس أو[٤] لم تغب، ويعلم أن نور الشمس غيرَ نور البصر، غيرَ نور العقل، غير اللون[٥]، وأنَّ كل واحد منها[٦] مُغايِرٌ لصاحبه، وإنَّما الذي يَتبيَّن بِغَيْبَةِ[٧] الشمس كون نورها سببًا لمعرفة التفرقة، كما أن تغميض الأجفان يُعَرِّفُ أنَّ نور البصر سبب لمعرفة التفرقة أيضًا، كما أن عدم نور العقل بالجنون يُعَرِّفُ أن نوره سبب للإدراك المذكور[٨] أيضًا، وهذا باب غير ما نحن بصَدَدِهِ.

السّابع[٩]: - وهو أَطَمُّهُ[١٠] - قوله: ولو تُصُوِّرَ[١١] عَدَمُ الباري لانهدَّت السماوات وعُلِم قطعًا، وهذا قول عظيم الاستحالة يظهر ذلك فيه من ثلاثة أَوْجُهٍ:

---

(١) في (ط): به.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): التفرقة، وفوقها علامة صح.

(٤) في (ط) و(ل): أم.

(٥) قوله: «غير نور العقل، غير اللون» بيَّض له في (غ).

(٦) في (ط) و(ل) و(غ): منهم، وفي طرة بـ (ط): لعلها: منها، وهو الذي في (ك).

(٧) في (غ): بعينه، وهو تصحيف.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط): السادس، وهو سبق قلم.

(١٠) في (ط): أعظمه.

(١١) في (ك): تصوَّر، تصوِّر.

أحدها: قوله: «لو تُصورَ عَدَمُ الباري»، وعَدَمُه مستحيل، **والمستحيل لا يُقدَّرُ ليُرَكَّبَ عليه حُكْمٌ، وهذا فَنٌّ من النظر دقيق.**

الثاني: قوله: «لانهدَّت السماوات»، وهذا فاسدٌ، فإنه لو تُصورَ عَدَمُ الباري لما انهدَّت السماوات خاصَّةً، بل كان يَبْطُلُ العالم كلُّه من غير تخصيص شيء فيه[1].

الثالث: قوله: «وعُلِمَ قطعًا»، فليت شِعْري إذا انهدَّ العالم وبَطَلَ الخلق وعُدِمَ الكلُّ من كان الذي يَتقدَّر[2] علمُه بالرَّبِّ؟ فقد بانَ أن هذا كلام فاسد لا يَثْبُتُ نقله عمَّن نُسِبَ إليه[3]، ولا يصح معناه للناظر فيه[4].

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ

في كونه ظاهرًا له فيها أحكامٌ يختصُّ بها، وهي ثلاثةٌ:

الأوَّل: أنه يصحُّ إدراكه بالدليل قَطْعًا.

الثاني: أنه المُفْزَعُ[5] عند[6] الشدائد، كقوله[7]: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل:٥٣]، وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل:٦٤].

---

(١) في (ط) و(ل): منه.

(٢) في (ط) و(م): يتقرَّر.

(٣) لا ندري ما هذا التشكيك، وهل هذا يعني عدم ثبوت ما في النسخة المنشورة من المقصد الأسنى؟

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل): إليه المفزع.

(٦) في (ط): عن.

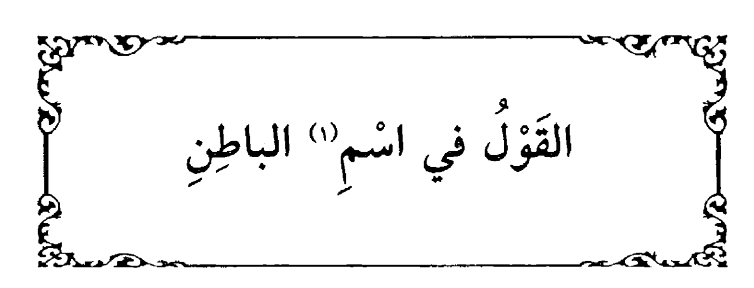
(٧) في (ط): لقوله.

الثالث: أنه يظهر على ما لا[١] يظهر عليه العبد.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يكون ظاهرًا في العِلْمِ لقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، ظاهرًا بالعَمَلِ لقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٥٩].

(١) في (غ): لم.



القَوْلُ في اسْمِ[1] الباطِنِ

وهو الثاني والثلاثون من أسماء التنزيه، فيه أربعةُ فصولٍ.

الفصل الأول: في مَوْرِدِهِ[2]

ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، ووردت به السنة، كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخِر فليس بعدكَ/ شيءٌ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيءٌ، وأنت الباطن فليس دونك شيءٌ، اقضِ عَنّي الدَّيْنَ، وأغنني من الفقر»[3]، وأجمعت عليه الأمة. [٦٢/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الباطن في اللغة هو: الخَفي، كبطن الإنسان[4]، وبطنُ الأرضِ ما سَفُلَ منها وما خَفي.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه سِتُّ مسائل:

---

(١) في (ط): اسمه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) قوله: «كبطن الإنسان» سقط من (ك).

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء فيه

ولهم فيه سِتٌّ عبارات:

الأوَّل[١]: أنه المُحْتَجِبُ عن أبصار الخلق.

الثاني[٢]: أنه الذي لا يُتَوَهَّم.

الثالث[٣]: أنه المُطَّلِعُ على البواطن.

الرابع[٤]: أنَّه الرحيم.

الخامس[٥]: أنه العالم.

السادس[٦]: أنه خالِقُ الباطن.

المسألة الثانية: في تحقيق هذه الأقوال

قد قدَّمنا شرحه لغةً، والحَقيقَةُ متَّفقة مع هذا الاسم في اللغة، لأنَّ الباطن والخفي لفظان مُتَطابِقانِ، فمن قال: إنه خَفي، بمعنى أنه مُحْتَجِبٌ عن أبصار الخَلْقِ، فصدق، وكذلك صدق من قال: إنه لا يُتَوَهَّمُ، لكن الحجاب الأوَّل يجوز أن يرتفع، فَنَراهُ[٧] سبحانه، وحجاب التوهُّم لا يصحُّ ارتفاعه.

وأمّا من قال: إنه العالِمُ بالباطن، فظاهر صحيح، وهو أَوْلَى ممَّن[٨] قال: إنه العالِمُ مطلقًا، وإن صحَّ فيه إطلاقُ لفظِ العالِم، على معنى أنه إذا عَلِمَ الباطن فهو بالظاهر أعلم.

---

(١) في (غ): الأولى.

(٢) في (غ): الثانية.

(٣) في (غ): الثالثة.

(٤) في (غ): الرابعة.

(٥) في (غ): الخامسة.

(٦) في (غ): السادسة.

(٧) في (غ): فيراه.

(٨) في (غ): فمن، وهو تصحيف.

وأمّا من قال: إنه الرحيم، فلا تَقتضيه[١] لغةٌ ولا حقيقة.

وأمّا من قال: إنه خالق الباطن، فمجاز[٢] بعيد لا تقتضيه اللغة ولا المعنى.

المسألة الثالثة: في المختار

لمّا ثبت اتفاق اللغة والحقيقة في اسم الباطن، فحقيقة البُطونِ فيه سبحانه أنه لا يُتَوَهَّم، ويليه أنه لا يُرَى، فدون الله سبعون حجابًا من النور.

فإن قيل: كيف يكون حجابه النور وهو سبب الظهور؟

الجواب: أنه إنما يكون سَبَبَ الظهور إذا خَلَقَه للمُتَنَوِّرِ به، وأزال عِلَّتَه عنه حتى يستنير به، فمعلوم أنَّ:

فــي كــلِّ شَــيءٍ لــه آيــةٌ　　　تــدُلُّ علــى أنَّــه واحِــدُ

﴿وَكَأَيِّن مِّنَ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف:١٠٥].

وبيانُه:

أنَّ نور البصر تُدْرَكُ[٣] بهِ مُدْرَكاتٌ معلومة، لكنَّه نور تحجبه الظُّلْمَةُ، فيُعْضَدُ بأقوى منه؛ وهي النار، فيتعاضدان وتَنْكَشِفُ بهما موجودات، وتُعْضَدُ بأقوى منها؛ وهي نور الشمس، فَتَنْكَشِفُ موجودات، ولكن بينهما بَوْنٌ، فإن نور الشمس أقوى من النار، ولذلك تخفى فيه، والنار أقوى من نور البصر، ولذلك يَنْكَشِفُ أكثر منه، فهذان حجابان من النور، والثالث أعظم، لكنَّه أَبْهَمُ،

---

(١) في (ط): يقتضيه.

(٢) في (ط): فمحالٌ.

(٣) في (ك): تدرك، يدرك.

فإذا كان نور الشمس مُعينًا لنور البصر على الإدراك ثم لا يُمْكِنُ أن يدركه، وهو الحجاب الثاني، فكيف له بأن يخترق سبعين حجابًا فيرى[١] الله، ولكن الآخرة دار قوةٍ وكَرامَة.

المسألة الرابعة:

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إن الواو في قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، زائدةٌ، والأوَّل هو الآخِر، والظاهر هو الباطن، والأوَّلُ الآخِر هو/ الظاهر الباطن، وكذلك على التقسيم، كلُّ واحد [٦٣/أ] منها هو الآخَرُ، ومجموعها إلّا واحدٌ[٢] هو الآخَر[٣]، وهذا صحيحٌ، فإنَّ الواو لم تجئ لعطف متغايرات بعضها على بعض، فالباري تعالى هو الأوَّل بمَعْنَى[٤] الأوَّلية، وهو[٥] الآخِرُ بعينِه بمعنى الآخِرية، وهو بعينه الظاهر بآياته، وهو بعينه[٦] الباطن عن مخلوقاته.

وقد ضرب العلماء لذلك مِثالًا، قالوا: إنَّ الروح موجودة بالجسم، تظهر بأفعالها حتى لا يمكن إنكارها، وتخفى بذاتها حتى لا تُعْلَمَ كيفيتها، فإن طَلَبَها أحدٌ بالحِسِّ لم يَجِدْها، وإن أراد إنكارَها صَدَمَتْهُ[٧] أفعالها فصَدَفَتْهُ[٨] عن إنكارِها، فيا عجبًا لمن يُنْكِرُ الباري لأجل خفائه مع ظهورِ أفعاله ويُقِرُّ بالرّوحِ

---

(١) في (ط): ويرى.

(٢) في (ط): الأواخر، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): للآخر.

(٤) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): بمعاني، وفي (ك) تضبيب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه الناسخ بالطرة.

(٥) سقط من (غ).

(٦) وفي (ك) أثبت الناسخ لفظتان: بعينه، بنفسه.

(٧) في (ل): صدقته، وهو سبق قلم.

(٨) في (ل): فصرفته.

في جسده، وهذه حُجَّةٌ لله في أرضه لوجوده على خلقه[١]، قال سبحانه: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١].

المسألة الخامسة:

قالت الجَهْميةُ: لا يصحُّ لكم القول بأنه الآخِرُ، فإنكم تَزْعُمون أنَّ نعيم الجنة وعذاب النار لا آخِرَ لهما[٢]، وإنَّما يصحُّ أن يكون الباري الآخِرَ إذا قلتم إنَّ كل شيءٍ يَفْنَى وهو تعالى[٣] يَبْقَى، فيكون حينئذ الآخِرَ حقيقةً[٤].

الجواب: أنَّا نقول:

لا يَمْتَنِعُ في مقتضى العقل موجودات لا نهاية لها، لكن تَجوزُ عليها النهاية، والباري تعالى موجود لا تجوز عليه النهاية، ولا يُدْرِكُه فناء، فيكون انفراده في الآخِريةِ باستحالة الفناء، ويكون انفراده في الأوَّلية باستحالة الابتداء، ودوام وجود الموجودات بإدامته، فلو شاء لقطعها ففَنيتْ، وأنَّه شاء إدامَتَها فَدامَتْ، وأخبرنا بذلك فصدَّقْنا[٥] به لجوازه وتحقيق المعنى فيهِ.

المسألة السادسة

قال بعض علمائنا: قَوْلُ النبي ﷺ: «نحن الأوَّلون الآخِرون»[٦]، أراد بذلك: نحن الأوَّلون في حُكْمِ النُّبوءَةِ، الآخِرون في إظهار البعثة

---

(١) في (ط) و(ل): على خلقه لوجوده.

(٢) في (ط): لها.

(٣) لم يرد في (ط).

(٤) إلزامًا منهم لأهل السنة بالقول بفناء الجنة والنار، وهو اعتقاد الجهمية، انظر: مقالات الإسلاميين (٢١٩/١)، الفرق بين الفرق (ص١٩٩).

(٥) في (ط): فصدقناه.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هداية هذه الأمة ليوم الجمعة برقم ٨٥٥ (٥٨٥/٢- عبد الباقي).

والرسالة، لأنه روي[١] أنه قيل[٢] له: «متى كنت نبياً، قال: وآدم بين الرّوحِ والجَسَدِ»[٣].

قال الإمام الحافظ - رَحِمَه الله ورَضي عنه[٤] -: ليس كذلك رويَ الحديث، إنَّما نصُّه: «نحن الآخِرون السابقون، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناهُ[٥] من بعدهم، فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه، فهدانا الله له، فغدًا لليهود، وبعد غدٍ للنصارى»[٦]، وأراد بقوله: «نحن الآخِرون» زمانًا، «السابقون» ثوابًا ومكانًا، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ ۝ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة:١٢-١٣].

يُوَضِّحُه قوله ﷺ: «مَثَلُكم ومَثَلُ من خلا من الأُمَمِ قبلكم كمثل رجل استأجر أُجَراءَ فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط؟ فعَمِلَت اليهود، ثم قال: من يعمل لي بقيَّةَ النهار على قيراط؟ فعَمِلَتِ النَّصارَى إلى العَصْرِ،/ ثُمَّ قال: من يعمل لي إلى مغرب الشمس؟ فَعَمِلْنا فأوتينا قيراطين»[٧]، الحديث. [٦٣/ب]

---

(١) في (ط): يُروى.

(٢) في (غ): سأله.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه أبواب المناقب، باب: في فضل الصلاة على النبي ﷺ برقم ٣٦٠٩ (٦/٧- بشار) وقال: حسن غريب.

(٤) في (ط): قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه، وفي (ل): قال الإمام الحافظ القاضي، وفي (غ) و(م): قال الإمام الحافظ رضي الله عنه.

(٥) في (غ): وأويتنا.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم برقم ٨٩٦ (٢/٥- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هداية هذه الأمة ليوم الجمعة برقم ٨٥٥ (٢/٨٥٨- عبد الباقي).

(٧) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها في كتاب: الإجارة، باب: الإجارة إلى نصف النهار برقم ٢٢٦٨ (٣/٩٠- طوق النجاة).

الفصل الرّابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للربِّ

في هذا الاسم أحكام يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنه لا يُدْرَكُ باللَّمْسِ والشَّمِّ والذَّوْقِ.

الثاني: لا يُقْصَدُ بالضرر.

الثالث: أنه لا يَقِفُ دون الخفيّات بعِلْمٍ.

وقد قال بعض أهل المعرفة في الأوَّل: إنَّ البداية إليه، وفي الآخِر: إنَّ التناهيَ إليه، وفي الظاهر: إنَّ إليه تسهيل الأحوال، وفي الباطن: إنَّ به القُصودَ والضمائر.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

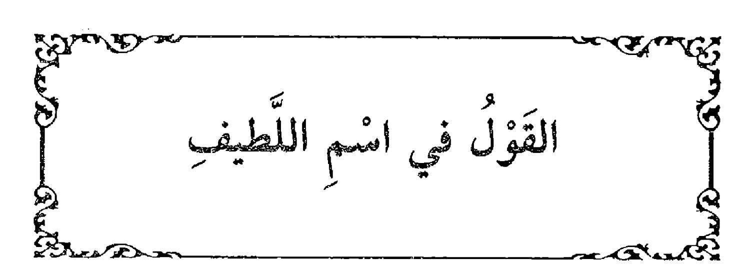
وله في ذلك حُكْمانِ:

أحدهما: إخلاص التوحيد للرَّبِّ.

الثاني: سلامة النية عن الشَّوْب[1].

---

(١) بعده في (ل): القول في صفات الإثبات، ثم توطئته لها، ويأتي موضعها بعد اسم الله اللطيف، كما هو بالأصل المعتمد وبغيره من النسخ.



القَوْلُ في اسْمِ اللَّطِيفِ

وهو الاسم الثالث والثلاثون من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم ورد به القرآن والسُّنَّة، قال تعالى: ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورى:١٧]، وقال: ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا[1]: له في اللغة ثلاثة معان:

أحدُها: أنَّ اللطيف هو: العارف بدقائق الأمور.

الثاني: أنَّ اللطيف هو: ما دقَّ وصَغُرَ من الأجزاء والأجسام.

الثالث: أنَّ اللطيف هو: المُحْسِن.

يُقالُ: لَطَفَ ولَطُفَ وتَلَطَّفَ بمَعْنًى واحدٍ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه خَمْسُ مسائل:

---

(١) انظر: القشيري في التحبير (١٣٧)، اشتقاق الأسماء للزجّاجي (ص١٣٨)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (ص٤٤)، شأن الدعاء للخطابي (ص٦٢).

المسألة الأولى: في حقيقة اللُّطْفِ

نقول: إنَّ الذي استقر عليه مُنْتَهَى النظر، أنَّ اللُّطْفَ هو: الخفاء، وكلُّ شيء لطيف فهو: خَفي، وإليه يرجع قولهم: لَطُفَ الشيء يَلْطُفُ إذا دقَّ وصَغُرَ، ولَطَفَ يَلْطُفُ: إذا أَوْصَلَ[١] إليك ما تُحِبُّ من حيث لا تعلم، قال الله[٢] تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُۚ﴾ [يوسف:١٠٠]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُۖ﴾ [الشورى:١٧]، معناه: الإتيان بالإحسان من الوجوه الخفية التي لا تظهر إلا له، فما يتعدَّى منه هو الذي لا يتعدَّى من الصِّغَرِ والخفاء.

المسألة الثانية: في التركيب

إذا قلنا: إنَّ اللُّطْفَ هو: الخفاء، فقد تقدَّم بيانه[٣] في اسم الباطن، فهو تعالى خَفي عن الأوهام، واضح بالإِعْلام، لا يُدْرَكُ بكَيْفيةٍ ولا كَمّيةٍ[٤] ولا أَيْنيةٍ، وإنَّما يُعْلَمُ بالأَدِلَّةِ الإلهيَةِ.

وأمّا إن قلنا: إنه: الموصِلُ للإحسان[٥] والنافع من حيث لا يُعْلَم، فذلك بالحقيقة هو الله تعالى، وهذا من صفات الأفعال، وقد بيَّنّا في كتب الأصول أنَّ مِن لُطْفِهِ بعباده خَلْقَه القدرة على الطاعة، ولا يعلم الأَنام أَنَّها بِها، وتيسيره أسباب الذكاء والهداية، وإيصال[٦] المنافع والأرزاق إلى العباد، فلِلَّه أَلْطافٌ خَفيةٌ كما له نِعَمٌ باطِنةٌ وجَليةٌ.

---

(١) في (غ): وصل، وهو سبق قلم.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) بعده في (ل) تداخل في الكلام، وتشويش في الترتيب، واختلال في سرد المسائل.

(٤) في (ط): لمية، وهو تصحيف، وفي (ك): كمِية، من غير تشديد.

(٥) في (غ): بالإحسان والمنافع.

(٦) في (غ): اتصال.

[٦٤/أ] / **المسألة الثالثة**

قال الأستاذ أبو إسحاق: «إنَّ ذلك من صفات الأفعال، وإنَّ معنى كونه لطيفًا أنه يفعل الفعل الدقيق، وعليه يدُلُّ قولهم: فلان لَطيفُ الكَفِّ؛ إذا كان حاذقًا في الصنائع المُشْكِلَة».

وهذا وَهَمٌ، فقد بيَّنّا احتماله للوجهين، وأنَّه من صفات التنزيه بالمعنى الظاهر الذي يتَّفق فيه مع معنى[١] اسم الباطن، وأنه مُحْتَمِلٌ لمعنى الفِعْلِ بما يُغْني عن إيضاحه.

المسألة الرابعة

قال بعض علمائنا: إنَّ قوله: لطيف، يرجع إلى العلم، لأنه يُسْتَعْمَلُ في العِلْمِ بدقائق الأمور ومشكلاتها، يقال: فلان لَطيفُ الكَفِّ: إذا كان حاذِقًا في صناعته[٢].

وهذا لا يصحُّ، لأنَّ العرب لم[٣] تَنْطِقْ به، ولا ورد في مَقاطِعِها، وإنَّما هذا كلام العُرْفِ العامّي، ولا يَنْبَنِي[٤] عليه حُكْمٌ، وإنَّما يصحُّ ما قدَّمناه في معناه.

المسألة الخامسة

قال علماؤنا[٥]: لُطْفُ الله مختصٌّ ببعض الخَلْقِ غير عامٍّ فيهم، وقالت المعتزلة: لُطْفُهُ عامٌّ في جميع الخلق، وقد مهَّدناه[٦] في الأصول، والمِقْدارُ الذي

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) قوله: «وهذا وهم... حاذقا في صناعته» سقط من (غ).

(٣) في (غ): لا تنطق.

(٤) في (ط) و(م): يبنى، وتصحفت في (ل) إلى ينبغي.

(٥) خصصوا لها بابا في كتبهم، انظرها في: مقالات الإسلاميين (١/١٩٦)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٣٧٩).

(٦) في (غ): فهَّمناه.

يُحْتاجُ إليه ها هُنا، أنَّ قولنا في وصفه[1]: بأنه لَطيفٌ يحتمل التنزيه والتقديس، ويحتمل أن يكون من صفات الأفعال، فإن كان من صفات الأفعال فتَعَلُّقُه مخصوص ببعض الخلق كما بيَّنّاه في كتب الاعتقاد.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى اللُّطْفِ واللَّطيفِ فللباري تعالى في ذلك أحكام سبعة يختصُّ بها:

الأوَّل: أنه لا يُنال بوَهْمٍ.

الثاني: أنه يختص بدقائق الأفعال؛ كخلق الجنين في بطن أمه.

الثالث: إيصاله النفع من حيث لا يُعْلَم.

الرابع: تكليفهم دون الطاقة، لقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٦].

الخامس: أنه أعطاهم فوق الحاجة.

السادس: إخراجه اللَّبَنَ من الضَّرْعِ من بين فَرْثٍ ودَم.

السابع: - وهو أغرب منه - تخليص الإيمان من الذنوب، ووجوه ذلك لا تُحْصَى، وفي هذا أصل يُغْني عن الاستقصاء.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يعلم لُطْفَ الله بعباده فَيَرْفُقَ هو بهم قولًا وفعلًا، ويعلم أن ربَّه لا يُتَوَهَّمُ.

---

(١) في (ك) و(غ): وَصْفُه.



القول في صفات الإثبات[1]

(١) تقدمت هاته في (ل) على موضعها الصحيح، فجاءت قبل القول في اسم الله اللطيف.

قد نَجَز القَوْلُ - بمعونة الله وحمده - في بيان صفات التنزيه، مع ما دخل فيها وارتبط بها وافتقرنا في بيانها إليه، وقد تعيَّن بَعْدُ[١] الشروع في بيان صفات الإثبات؛ وهي على ضربين:

منها: صفات ترجع إلى الذات، بمعان تَدُلُّ عليها قائمة بها، وأحكام توجِبُها لها.

ومنها: صفات أفعال.

فنبدأ أوَّلًا بصفات الذات الدّالَّةِ على المعاني القائمة بها، ثم نرجع بَعْدُ إلى بيان صفات الأفعال، فنقول:

قد عَلِمْنا[٢] فيما سَلَف ترتيب[٣] معرفة الله سبحانه بالدلائل، وما يقتضيه سابقًا ومتأخرًا من معرفته، وعلى ذلك المِنْوالِ نَنْسِجُ هذا البيان.

ولمَّا كانت القُدْرَةُ من أوَّلِ المدلولات بالأدلَّة وجب التقدُّمُ بها.

---

(١) سقطت من (ط).

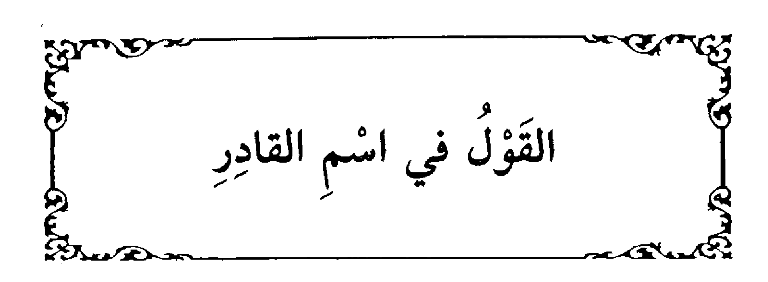
(٢) في (غ) و(ك): قلنا، وضبَّب عليها، وأثبت بالطُّرَّةِ: علمنا، من غير تصحيح لها، وكذلك هي في (ط)، وصحَّحها، وفي (ل): قدَّمنا.

(٣) سقطت من (ل).



القَوْلُ في أسامي القُدْرَةِ:

وفيها أَحَدَ عَشَرَ اسْمًا.



[٦٤/ب] / وهو الأوَّل، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

قـد[٢] ورد بـه القـرآن، قـال الله تعـالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:٦٦]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر وغيره، وقال النبي ﷺ لأبي ذَرٍّ وقد شاهد سُطاهُ[٣] على فتاه: «يا أيها القدير[٤] الله أقدر منك»[٥]، وأجمعت عليه الأمة، وكثر تَرْدادُه في الشريعة اسمًا وفِعْلًا لعِظَمِ خَطَرِهِ، وأنَّه أُمُّ أسماء الصفات.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

هذا الاسم[٦] مشهور في اللغة والاعتقاد، والقادر عند العرب: كُلُّ من كان على صِفَةٍ يتأَتَّى معها منه الفعل، فمن كانت ذاته على هذه الصفات سَمَّتْهُ قادرًا قويًّا مستطيعًا، والاستطاعة والقوَّة والقدرة بمَعْنًى واحد، وقد يكون القادر فاعلًا من قَدَرَ أي: عَلِمَ، ومن قَدَرَ أيضًا أي: قَلَّلَ، على ما يأتي بيانه في باب

(١) في (ط): في مورده شريعة.
(٢) في (غ): وقد.
(٣) في (ط): تسلطه.
(٤) في (ط) و(م) و(ل): يا أبا ذر.
(٥) تقدم تخريجه.
(٦) في (ط) و(م) و(ل): اسمٌ.

العالِم، لكن لم يأت من هذين اسم، وإنَّما وردت أفعالًا، والاسم إنَّما ورد مِن: قَدَرْتُ على الشيء، من القُدْرَةِ، وهي: القوَّة.

الفصل الثالث[١] في شرحه حقيقةً وعقدًا

فيه أربع مسائل[٢]:

المسألة الأولى[٣]: [الاختلاف في صفة القدرة، هل هي صفة زائدة على الذات أم لا؟]

هذا اسم اتفقت فيه اللغة والحقيقة، لكن اختلف الناس[٤] في القدرة؛ هل هي صفة زائدةٌ على ذات القادر أو ليست بمعنىً زائد على الذات؟

وقد ساعدونا[٥] على ذلك في المخلوق وهو دليلنا، وقد ذكر الله أنَّ له قوةً، كما ذكر أنَّ له عِلْمًا، فما أثبته لنفسه لأي شيء ننفيه عنه؟ وخبره حق، ودليل العقل قد دلَّ عليه.

وقال جماعة من علمائنا[٦]: القدرة عبارة عن مَعْنًى يوجد به الشيء مُتَقَدِّرًا بتقدير الإرادة والعِلْم، واقِعًا على وَفْقِهما، ثمَّ جهة الوجود[٧] تختلف إلى خَلْقٍ مُجَرَّدٍ، وإلى خَلْقٍ وكَسْبٍ معه.

---

(١) سقط من (ل).

(٢) قوله: «فيه أربع مسائل» سقط من (ك) و(ل) و(غ) و(م).

(٣) قوله: «المسألة الأولى» سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٤) يعني المتكلمين.

(٥) في (ط): ساعدوا.

(٦) انظر هذه المسألة في: مقالات الإسلاميين (١/١٥١)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٤٨)، لمع الأدلة للجويني (ص١٠٠)، قواعد العقائد (ص١٧٧)، أصول الدين للبغدادي (ص٩٣).

(٧) في (غ): الموجود.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على الحقيقي

قال علماؤنا: الباري تعالى هو القادر، على معنى: أنَّ[1] له صفةً زائدةً على ذاته[2]، يتأتَّى معها وجود الموجود على قَدْرِ تعلُّق الصفات، وهي العلم والإرادة والكلام، فعَلِمَ وأَرادَ، وقال: كُنْ، فكان، مُتَقَدِّرًا بصفة هي القدرة والقوَّة والاستطاعة، من شأنها وقوع الموجود على مقتضى هذه الصفات الثلاث، وهي العلم والإرادة والكلام، وهو القويُّ سبحانه على هذا المعنى والتركيب بعينه.

وهذا غَرَضٌ[3] عظيمٌ، وغَوْرٌ عَميقٌ[4]، لا يَقْدُرُه قَدْرَه، ولا يُحَقِّقُ أَمْرَه إلَّا العلماءُ، وقد مهَّدناهُ في كتاب المُقْسِطِ، ويكفي فيه الآن أن تَعْلَموا أنَّ قولنا: عالم، كقولنا: له عِلْمٌ، لا فرق عند العرب التي نَزَلَ القرآن بلسانها بينهما، لا سيما وقد بيَّنَهُ بقوله تعالى[5]: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٥]، **فإذا عَضَدَتْهُ اللُّغَةُ وجاء به القرآن فأيُّ دَفْعٍ فيه لموحِّدٍ**[6].

المسألة[7] الثالثة: في وجه تَعَلُّقِ القدرة بالمقدور مع سائر الصفات

وهو أعظمُ ممّا تقدَّم وأمدُّ إطنابًا، قد مهَّدْناهُ في كتاب المُقْسِطِ، ونشير الآن إليه بنكتة، إذ لا نرى أن/ نُخْلِيَكُم منه لعظيم[8] فائدته، فنقول: [٦٥/أ]

(١) في (ط): أنه، وفي (ل): على أن له معنى، وهو سبق قلم.

(٢) في (غ): ذات.

(٣) في (ك): غوص، وضبب عليها، وأثبت بالطرة ما أثبتناه، وصحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٤) في (ط): غميق، وسقطت من (م).

(٥) في (ط): تعالى بقوله، وسقط من (غ).

(٦) في (ط): لأحد، وفي (ل): لملحد، وفي (غ): لموجد.

(٧) بيَّض لها في (غ).

(٨) في (غ): عظم.

معلوم أنَّ العلم لا يكفي وجوده للخلق، لأنه يتعلَّق بالموجود والمعدوم، فإن[١] تعلَّق العلم بالمعلوم مطلقًا فهو عِلْمٌ[٢]، وتتعلّق[٣] الإرادة بحال من أحواله المعلومة فهو القَدَر، فإذا تعلَّق به من[٤] الكلام قوله: كن، والقائل بصفة من تتأتى[٥] منه الكينونة كان على كلِّ حال، وعلى هذا يُحْمَلُ قوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٦]، أي لن[٦] نعلم فيه نفوذ[٧] ذلك بالقدرة على الوجه الذي يَنْفُذُ معه كلُّ مقدور ويوجَدُ كلُّ موجود.

المسألة الرابعة: في فصل بديع[٨]

اعلَموا - علَّمَكُم الله - أنّا إذا سمَّينا الباري باسم أو وصفناه بصفة ثم بَنَيْنا له منه بناءً مبالغةً في اللغة كقدير وأَقْدَرَ في قادِرٍ، أو عليم وأَعْلَمَ في عالم، فإنَّ المبالغة في حقِّه ليست على جهة المبالغة في حقِّنا، لأنَّ المبالغة في حقِّنا إنما ترجع إلى كثرة العلوم والقُدَرِ، والمبالغة في حقِّه ترجع إلى وجهين:

أحدهما: كثرة المقدورات والمعلومات، وكذلك في كلِّ صفة كالسمع والبصر ونحوهما[٩]، قاله علماؤنا - رحمة الله عليهم -، وشَرْحُه عندهم أنَّ عِلْمَ الباري تعالى عَلِمْنا كونَه واحدًا شرعًا، وقد كان من الجائز أن يكون له بعدد كلِّ معلوم عِلْمٌ، لكن الأمَّة أجمعت على اتحاده.

---

(١) في (ط) و(م) و(ل) و(غ): فإذا.

(٢) في (ك): أعم.

(٣) كذا جميع النسخ: ولعل الصواب: وإن تعلقت أو تعلّق.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط): يتأتى.

(٦) في (غ): لم.

(٧) في (ط): بقوة، وهو تصحيف.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) ونحوها.

والصحيح[1] عندي أن اتحاده عُلِمَ عَقْلًا وشرعًا لأدلة مهَّدناها في كتب الأصول، جُمْلَتُها أنَّ تَعَدُّدَ علم المخلوق إنما كان لكونه حادثًا له أوَّل، عَرَضًا لا يبقى، مُعَرَّضًا للآفات؛ لجهل يَعْقُبُه، وذُهولٍ يَعْتَرِضُه[2]، فأمّا العِلْمُ المقدَّس عن ذلك كله فواجب اتحاده.

الوجه الثاني: استحالة[3] الآفات على قدرته وعلمه، فإنه[4] لم يَسْبِقْ عَدَمٌ قدرته وعلمه، ولا[5] يَعْقُبُها[6] فناء، وقدرة الخلق وعلمهم ناقصة بالوجهين؛ لأنَّها منحصرة التعلُّقِ، مُعَرَّضَةٌ لآفتي[7] العدم أوَّلًا، والفناء آخِرًا، مُتَحَقَّقٌ[8] ذلك فيهما.

---

(١) ينظر المتوسط للقاضي: ٣٣/ب، غير أنه أثبت فيه أن دليل الاتحاد هو الإجماع المستند إلى السمع، لأنه: «فليس يستحيل في العقل تقدير علمين قديمين للباري تعالى لولا أن الإجماع انعقد على اتحاده».

(٢) في (ط) و(م) و(ل) و(غ): يعرضه.

(٣) سقطت من (ل).

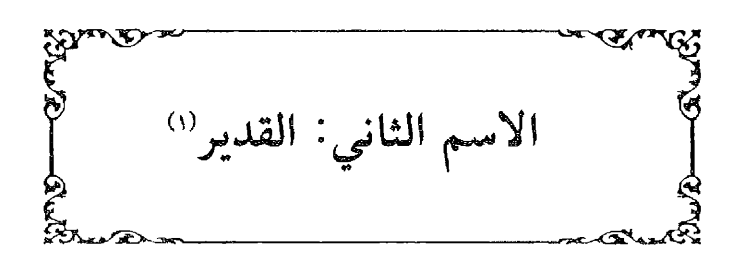
(٤) في (ط) و(ل): وأنه.

(٥) في (ل): ولم.

(٦) في (ط): يعقبهما، وتصحفت في (م) تصحيفًا فاحشًا.

(٧) في (ط): لآفتين، وفي (م): آفة.

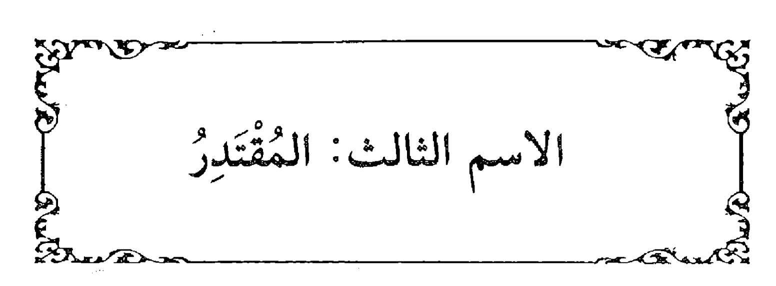
(٨) في (ط) و(ل): محقق.



الاسم الثاني: القدير[1]

وهو اسم ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٢٢]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة وغيره، وهو فعيل من قَدَرَ، كما أن قولنا: قادر، فاعل من قَدَرَ، وقد تقدَّم بيانه، وقد يحتمل أن يكون قَديرٌ[2] مُقْدِرًا؛ فعيل بمعنى مُفْعِل، كقوله[3]: عذاب أليم بمعنى مُؤْلِم، وذلك كثيرٌ في أسمائه تعالى[4].

(١) لم يرد اسم الله القدير في (غ)، فجعل المقتدر هو ثاني أسماء القدرة.
(٢) في (ط) و(م) و(ل): قديرا.
(٣) في (ط) و(م): قولنا.
(٤) لم يرد في (ط) و(م) و(ل)، وفي (ل): الأسماء.



الاسم الثالث: المُقْتَدِرُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده[(١)]

قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف:٤٤]، وقال تعالى[(٢)]: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[(٣)] [القمر:٥٥]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال بعض علمائنا[(٤)]: «المقتدر هو: التامُّ القدرة الذي لا يمتنع عليه شيء، ولا يَحْتَجِزُ عنه بمَنَعَةٍ وقوَّةٍ[(٥)]، فإنَّ قولنا: اقتدر، أبلغ من قَدَرَ، فالقدرة مطلقة، والاقتدار: القدرة التامَّة»[(٦)]، وهذه دعوى لا تَشْهَدُ لها لغة ولا مَعْنًى.

والصحيحُ أن مُقْتَدِرًا: مُفْتَعِلٌ من قَدَرَ، كمقتدر[(٧)] ومُسْتَقْدِر فيه[(٨)]، وقولنا: افتعل، يأتي على أربعة[(٩)] أوجه في اللغة:

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) لم ترد في (غ).

(٤) في (ط) و(ل): العلماء.

(٥) في (ط): ولا قوة، وصحَّحها.

(٦) هو الخطابي في شأن الدعاء (ص٨٦).

(٧) في (ك): كمقتدر.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط): ثلاثة، وهو سبق قلم.

الأَوَّل: بمعنى اتخذت[١] فِعْلًا، كقولك[٢]: اشتوى[٣]، وفي الحديث: «أن نفرًا من عُكْلٍ اجْتَوَوا المدينة»[٤]، وهو منه مأخوذٌ.

الثاني: بمعنى: تصرَّفَ[٥]، كقولنا: اكتسب، من قولنا: كَسَبَ.

الثالث: بمعنى: فَعَلَ، لا زيادة فيه، كقولنا: قَرأ واقترأ.

الرابع: بمعنى تفاعل،/ كقولنا: اقتَتَلَ القَوْمُ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه مسألتان:

المسألة[٦] الأولى[٧]:

قال علماؤنا: إذا ثبت معنى اقتدر وانقسامه، فلا يصحُّ وصف الباري به[٨] بمعنى اتخذ، لأنَّ الاتخاذ لا يكون إلا في المُحْدَثِ، والقدرة قديمة، ويصحُّ وصفه بقولنا: اقتدر، بمعنى: تَصَرَّفَ، أي كان منه[٩] عمل بحُكْمِ القدرة؛ وهو الإيجاد والاختراع، فيرجع إلى الخالق، وسيأتي بيانه.

---

(١) في (ط): اتخذ، وبيَّض لها ناسخ (ل).

(٢) في (ط): كقولنا.

(٣) في (ط): اشترى، وفي (ل) و(م) و(غ): استوى.

(٤) أخرج الحديث بلفظ: «اجتووا» البخاري في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل برقم ١٥٠١ (٢/١٣٠- طوق النجاة).

(٥) في (غ): يصرف.

(٦) سقط من (ك) و(ل).

(٧) في (ل): الأول.

(٨) في (ط) و(ل) و(غ): فيه.

(٩) في (غ): فيه.

ولا يصحُّ وصفه منه[١] بمعنى فاعَلَ، لأنه اشتراك بين اثنين في الفعل، ولا شريك لله[٢] عندنا في شيء، وإنما يلزم ذلك القدرية الذين يزعمون أن العباد شركاؤه في القدرة. ويصحُّ وصفه بأنه[٣] قَدَرَ، بمعنى: اقتدر، لأنه[٤] لا زيادة فيه.

المسألة الثانية: [في أن التاء في مقتدر، هي تاء التفرد والاختصاص]

أمَّا قولهم: اقتدر بمعنى[٥] تصرَّف، فتكون هذه هي تاء التصرُّف[٦]، فلا يجوز ذلك في حقِّ الله، لأنَّ التصرف[٧] معناه: اكتساب الفعل، وذلك غير صحيح في وصفه، ولكن نقول:

إنه إن كان لا يصح أن يكون المَعْنَى به اكتسابَ الفعل في حقِّ الإله، فالمعنى فيه كما بيَّنّاه في اسم المُتَكَبِّرِ أن هذه التاء هي **تاءُ التفرُّدِ**[٨] **والاختصاص**، فالمُقْتَدِرُ عبارة في حقِّه تعالى عن[٩]: المنفرد بالقدرة المتخصِّصِ بها، وهو الله وحده، لأنَّ قدرة العبد لَهُ، هو أعطاها[١٠]، وهو يَسْلُبُها، وإنَّما تضاف إلى العبد إضافة مَحَلٍّ، وهي مضافة إلى الله تعالى إضافة مِلْكٍ.

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (ط) و(غ): له.

(٣) في (ط): به.

(٤) سقطت من (ط) و(م) و(ل).

(٥) في (ط) و(ل): أنه بمعنى.

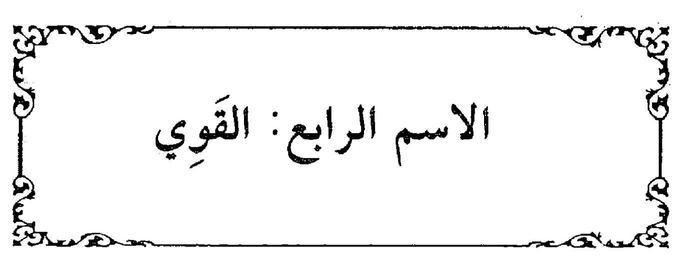
(٦) في (ك): التصرف، التصريف.

(٧) في (غ): لأن التصرف فيه.

(٨) في (غ): التعدد.

(٩) في (ط): هو.

(١٠) في (غ): أعطاها له.



الاسم الرابع: القَوِي

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

وقد ورد به القرآن والسنة[٢] اسمًا ووصفًا[٣]، قال تعالى: ﴿ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود:٦٥]، وقال: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

القوَّة في اللغة هي: القدرة، مأخوذة[٤] من طاقات الحبل، وجمعه: قُوًى، يقال: فَتَلَ فلان حَبْلَه على أربع قوى، يعني: على أربع طاقات.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِه

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق اللفظة

وهي عندي القدرة بعينها، وهي أسماء مختلفة ترجع إلى مُسَمًّى واحد، ومن قال: إن القدرة سميت قوةً مأخوذة من طاقات الحبل، فإنما سُمّي ما في الحبل قوى تشبيهًا بالقوَّة، فهو مجاز فيه، حقيقة في القوَّة، ولكن يَدُلُّ[٥] - والله

(١) في (ط): في مورده شريعة.
(٢) لم ترد في (ط).
(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): صفة.
(٤) في (غ): مأخوذ.
(٥) في (غ): نقول.

أعلم - على أن القوَّة عندهم قدرة[١] زائدة متناهية، ولذلك شبَّهوا طاقات الحبل إذا تضاعفت بها.

المسألة الثانية: في سرد أقوال العلماء

للعلماء فيه[٢] ثلاث عبارات:

الأولى[٣]: القويُّ: القادر.

الثانية: التامُّ القدرة.

الثالثة: أن القوي بمعنى: المُقَوّي، فَعيل بمعنى مُفْعِل، كما/ قيل في البصير والسميع[٤] والكريم.

المسألة الثالثة: في تحقيق هذه العبارات

إذا قلنا: إن القويَّ: القادر، فقد تقدَّم بيانه؛ وإن كان: التامَّ القدرة فليس التمام والكمال إلا لله؛ وإن كان بمعنى: المُقَوّي، الذي يعطي عباده القوة، فمن المعطي إلّا الله للقوة وغيرها؛ وعلى المعنيين الأوَّلين هو من صفات الذات، وعلى الثاني هو من صفات الأفعال.

المسألة الرابعة: في المختار

الذي يصح عندي أن القويَّ هو: المتناهي القدرة، بدلالة اللغة كما قدَّمنا، وهو اختيار الأستاذ أبي بكر[٥]، قال: «القَوي هو القادر العظيم المقدور؛ ومن تمام قدرته أنه الذي يعطيها للخلق».

---

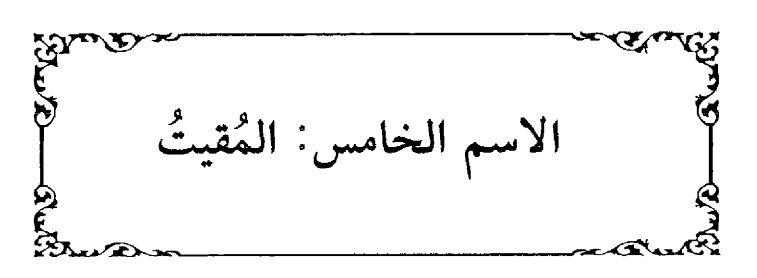
(١) في (ك): قوة، وأثبت في الطرة ما أثبتنا وصحَّحه، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): فيها.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الأول... الثاني... الثالث.

(٤) في (ط) و(ل): السميع والبصير.

(٥) هو ابن فورك في تفسيره (١/٣٤٢)، ونصه: «قوي: القادر العظيم المقدور، ومنه وصف الله بأنه القوي العزيز».



الاسم الخامس: المُقيتُ

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

هو اسم من أسمائه الحسنى ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٤]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، فذَكَرَ المُقيت.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً[٢]

للعلماء[٣] فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل[٤]: ما روي أنَّ ابن عباس سئل عنه فقال: هو المقتدر، ألم تسمع قول الشاعر:

وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ عنه ... وكُنْتُ على مَساءَتِه[٥] مُقيتًا[٦]

الثاني: أنه الشاهد، قال الشاعر:

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.
(٢) سقطت من (ل).
(٣) في (ل): الحكماء.
(٤) في شأن الدعاء: (٦٨)، معنى وشاهدا.
(٥) في (ط): إساءته.
(٦) نسبه الطبري (٨/٥٨٤)، وابن المنذر في تفسيره (٢/٨١٥) للزبير بن عبد المطلب عمِّ رسول الله ﷺ.

أَلِــيَ الفَــضْلُ أم علــيَّ إذا حــو   سِبْتُ إنّي على الحِسابِ مُقيتُ[١]

أي: شاهد.

الثالث: أنَّه الذي يقوم بأقوات الخلق، قاله الفرّاء[٢]، يُقال: قاتَه وأَقاتَه: إذا أعطاه قوتَه، وفي الحديث: «كفى بالمرء إثمًا أن يُضيِّع من يَقوت»[٣]، ويُرْوَى: مَن يُقيت، والمشهور فيه: من يَعول.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: [في ترجيح السماع على النظر في معنى مُقيتٍ]

لا خفاء بما قدَّمنا أن اللفظ الواحد يكون له في اللغة معنيان وأكثر، ولكن إذا تأمَّلت هذا الاسم وجدت فيه غريبةً من اللغة، وهي أنَّ اشتقاقه يُعْطي أنه من القوت، وقد قال علماء اللسان: إنه بمعنى القادر، وليس فيه على هذا أكثر من السماع، فلو رجعنا إلى الاستقراء وتَتَبُّعِ مسالك النظر لجعلناه في موارده كلِّها بمعنى القوت، ولكن السماع يقضي على النَظَرِ، ولا بدَّ من إبداء صفحة ذلك النَّظَرِ، فنقول:

---

(١) هو السموأل اليهودي كما في ديوانه (ص١٤، ١٣)، والأصمعيات (ص٨٥)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٣٥)، وفي تفسير الطبري (٧/٢٧٣)، في بيتين:

لَيْــتَ شِــعْرِي واشْــعُرَنَّ إذا مــا   قَرَّبُوهــا مَنْــشُورَةً وَدُعِيــتُ

(٢) تفسير ابن المنذر (٢/٨١٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك برقم ٩٩٦ (٢/٦٩٢- عبد الباقي) لكن بلفظ: «كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملك قوته» لكن بلفظ الترجمة أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الزكاة، باب: في صلة الرحم برقم ١٦٩٢ (٣/١١٨- الأرناؤوط).

حقيقة المُقيتِ: مُعْطي القوت، والقوتُ هو: ما به قِوامُ كلِّ شيء، يقال: فُلانٌ مُقيتٌ على البناء، أي: يعطيه ما يكفيه من آلات[1] ومَرَمَّةٍ، وهذا معنى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٤]، معناه: يقابله بما يصلح له، وقوله:

إنّي على الحساب مُقيت/

مثله، معناه: أقابله من تطفيف ووفاء بما ينبغي، وقوله:

وكُنْتُ على مَساءَتِهِ مُقيتًا

أي: مقابلها بما يصلح من الجَزاءِ.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا قلنا: إنَّ المقيت هو: القادر، فقد تقدَّم بيانه.

وإن قلنا: إنه معطي القوت، فهو اسم للوهاب والرزّاق، وسنذكره معه، ونُبَيِّنُ التفصيل[2] بينهما والمجتمِع لهما.

وعلى القول بأنه: القادر، يكون من صفات الذات، وعلى القول بأنه: معطي القوت يكون من صفات الأفعال.

المسألة الثالثة:

إذا كان المُقيتُ هو[3]: معطي القوت[4]- وهو أحد مَعْنَيَيْهِ[5] - فلكُلِّ مخلوق قوتٌ، وخاصةً الأبدانُ[6]، فإن قوتَها المأكول والمشروب على اختلاف

---

(١) في (م): آلة، وفي (ط): الآلات.
(٢) في (غ): التفضيل.
(٣) سقطت من النسخ الأخرى.
(٤) تصحفت في (م) إلى القوة.
(٥) في (غ): معنيين.
(٦) في (ل) سقطٌ قدرناه بسطرين.

أنـواع ذلـك وطـرق اجتلابـه[١]، وكـذلك الأرواح؛ فـإنَّ قوتَهـا العلـوم، وقـوت الملائكة التسبيح[٢]، فلولا المأكول والمشروب لم يبـق جِسْمٌ، ولـولا العلـم لـم تَغْن[٣] روحٌ، والتسبيح شُغْلُ الملائكة وعَمَلُهم.

الفصل الرابع: في التنزيل

أمّا إذا كان بمعنى القادر فقد تقدَّم[٤] تنزيلـه، وأمّـا إذا كـان بمعنـى مُعْطـي القوت فتنزيله في الوهاب والرزّاق، والله أعلم.

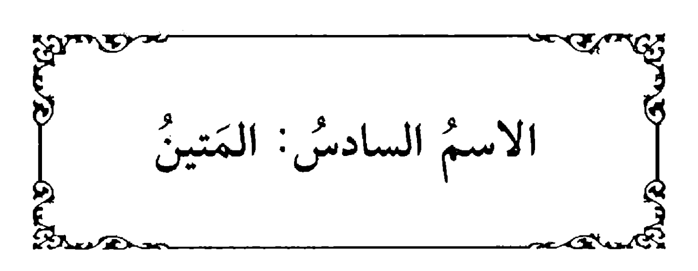
---

(١) في (ط): اختلافه، وهو تصحيف.

(٢) في (م) سقط قدرناه بسطر.

(٣) في (ط) و(ل): يغن.

(٤) لم يتقدم شيء من هذا.



الاسمُ السادسُ: المَتينُ

وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده(١)

وقد ورد به القرآن والسنة، وأجمعت عليه الأمة، قال الله تعالى: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وورد في حديث أبي هريرة مفسَّرًا، واختُلِفَ في ضبطه، فمنهم من ضبطه المتين بالتاء المعجمة؛ باثنتين من(٢) فوقها، وبعدها ياء معجمة باثنين(٣) من تحتها، وردَّه إلى القوي، ومنهم من ضبطه بباء معجمة، بواحدة من تحتها، وبعدها ياء معجمة؛ باثنتين من تحتها(٤)، وردَّه إلى الكلام، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم - فيه قولان:

أحدهما: أنه القوي.

الثاني: أنه شديد القوة، تقول العرب: هذا أمتن من هذا: أي أصلب منه(٥) وأقوى، ومنه سُمّي الصُّلْبُ(٦) متنًا، لأنَّ القوَّةَ فيه أكثر.

---

(١) في (ط): في مورده شريعة، وكذلك يرد في باقي الأسماء.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): باثنتين.

(٤) قوله: «وبعدها ياء معجمة؛ باثنتين من تحتها» سقط من (ك).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الظهر، وأثبت بدله: الصلب، ورمز له بعلامة صح، وفي (ل) و(غ): الظهر.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِه

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

لعلمائنا فيه عبارتان، وهي اللَّتان تقدَّمَتا في فصل اللغة، وزاد بعضهم ثالثة فقال: هو الذي لا تلحقه مشقة.

فإن قلنا: إنه القوي، فقد تقدَّم بيانه.

وإن قلنا: إنَّه الشديد[١] القوَّة، فذلك يرجع إلى كثرة المقدورات في قول علمائنا لا[٢] إلى كثرة القُدَر[٣].

وإن قلنا: إنه الذي لا تلحقه[٤] مشقة، فقد بيَّن ذلك بقوله ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨].

[٦٧/أ] / المسألة الثانية:

قال علماؤنا: لولا[٥] ورود الشرع بتسمية[٦] المتين ما سمَّيناه به، فإنه بمطلق[٧] اللغة يوجب الصلابة، وذلك عنه مَنْفي، ومنهم من قال: إنَّما المراد به تأكيد الوصف بالقوَّة، ولذلك أُتْبِعَ في قوله: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ المتين، ومن[٨] الناس من قال: إنَّما سُمِّي به اتساعًا ومجازًا.

---

(١) في (غ): شديد.

(٢) في (ل): ليس يرجع إلى كثرة المقدور.

(٣) رمز لها في (ك) بصح، وفي (م): المقدور.

(٤) في (ط): يلحقه.

(٥) في (غ): لو ورد، وفوقها: لو لم يرد.

(٦) في (ط) و(م): بتسميته.

(٧) في (ك): مطلق.

(٨) في (ط): وإن من.

المسألة الثالثة: في المختار

نقول: لولا ورود الشرع بكلِّ ما ورد من أسمائه ما سمَّيناه به على أحد القولين، وعلى القول الثاني: يُطْلَقُ ما لا إيهام فيه، ولا إيهام في المَتين.

وأمّا الصلابة فإنها عبارة عن تراكم الأجزاء حتى لا يُؤَثِّرَ في الشيء الصُّلْبِ إلا بعد جهد، فلو جاء في وصفه على نحو ما جاء المَتينُ لما كان في ذلك إيهام.

المسألة الرابعة: [في تحقيق المروي في خبر الأسماء، هل هو المتين أم المبين؟]

روي في حديث أبي هريرة «المَتين»، واختلف فيه كما بيَّنّاه من قبل، هل هو بتاء معجمة باثنتين من فوقها أم بباء معجمة بواحدة من تحتها؟

قال بعضهم: والصحيح أنه المُبين بالباء، وكذلك جاء من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ من حديث أبي هريرة، وإنَّما قلنا: إنه أصح، لأنَّ المَتينَ قد أفاده القويُّ، فكان المُبين لفائدة[١] زائدة[٢]، فلذلك كان أَوْلَى.

والصحيح من حديث[٣] أبي هريرة المتقدِّم من رواية شعيب بن أبي حمزة بالتاء، باثنتين من فوقها، وروايتها[٤] بالباء المعجمة بواحدةٍ تقصير، ومن تعلَّق بذلك فقد وهِمَ، فإنَّ المُبين بالباء المعجمة بواحدة قد تقدَّم في قوله: ﴿ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥]، فلا بد من أن يكون هذا غيره.

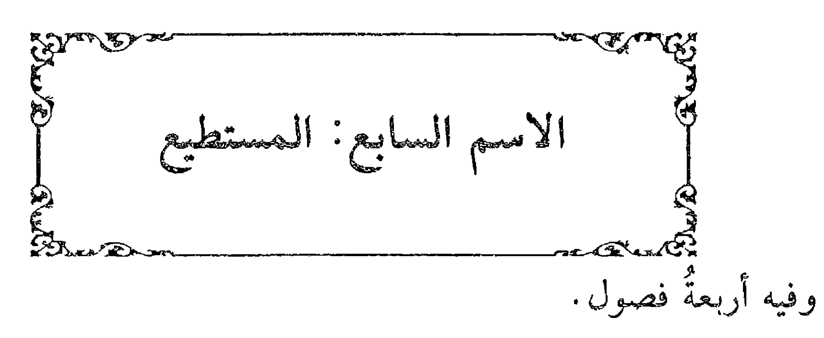
---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لزيادة.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): رواية.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): روايته.



الاسم السابع: المستطيع

وفيه أربعةُ فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد في قرآن[١] ولا سنة[٢] اسمًا، وقد ورد فِعْلًا، قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة:١١٤]، وقد رويَ عن عائشة[٣] أنها قالت: «كان الحَواريون أعرف بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربك»[٤]، تعني[٥] بالياء، وإنَّما هو: هل تستطيع ربَّك، بالتاء[٦]، والصحيح قراءةُ التاء حَسَبَ ما بيناه في كتاب المُشْكِلَيْنِ مِن تأويلٍ وقِراءة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وقد تقدَّم شرحه لغةً[٧]؛ لأنَّ الاستطاعة هي: القدرة والقوَّة، وهي استفعال من طاع: إذا انقاد، فكأنَّه بما هو عليه من القدرة يطيعه كلُّ موجود، كما

---

(١) في (غ): القرآن.

(٢) في (غ): السنة.

(٣) في (ط) زيادة: رضي الله عنها.

(٤) أسند الطبري إلى عائشة (١٢٩٩٣) تلك القراءة، مع تعليلها لذلك بلفظ: «كان الحواريون لا يشكّون أن الله قادر أن ينزل عليهم مائدة، ولكن قالوا: يا عيسى هل تَسْتطيع ربَّك؟» انظر تفسير الطبري (١١/٢١٩)، ولفظ المصنف معلقًا بصيغة التمريض في الهداية إلى بلوغ النهاية (٣/١٩٣١).

(٥) في (ط): يعني، وسقطت من(ل) و(غ) و(م).

(٦) قوله: «وإنَّما هو هل تستطيع ربَّك بالتاء» سقط من سائر النسخ.

(٧) قوله: «وقد تقدَّم شرحه لغةً» سقط من (غ).

قــال تعــالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١٠].

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

فيه سِتُّ مسائل:

الأولى[١]: [في وجه التسمية به مع أنه إنَّما ورد فعلاً]

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: لا يوصف الباري تعالى بأنه مستطيع، لأنَّ أسماءه لا تؤخذ إلا توقيفًا، ولم يرد فيها مستطيع، ويلزمهم ألّا يصفوه بالضارِّ النافع، لأنه لم يرد به اسم توقيفًا، وإنَّما ورد به فِعْلًا، ولكنَّه/ لمّا كان عندهم فِعْلَ كمال ذكروا فيه اسمًا، وكذلك يلزمهم في الاستطاعة، فإنَّها[٢] وَصْفُ كمال.

المسألة الثانية: في وَصْفِ الأَيْدِ[٣]

فإن قيل: فقد[٤] وصف الباري تعالى قوَّتَه بالأَيْدِ فقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، قال ابن عباس: يعني بقوَّةٍ، فهلّا قلتم مِنْهُ أَيِّد[٥]؟

الجواب أنّا نقول:

الأَيْدُ هي: قوةُ اليَدِ، **ولمّا كان وصف الباري باليدين ممّا لا يدخل فيه تأويل عند أكثر العلماء، ويدخل عند بعضهم،** فَتَتَشَعَّبُ وجوه التأويل فيه، لم

---

(١) في (ط) و(غ): المسألة الأولى.

(٢) في (غ): فإنه.

(٣) سقطت من (ل).

(٤) في (ط): قد. (٥) في (ط): آيد.

يصحَّ[١] أن نشتقَّ[٢] منه اسمًا، لأنَّه كان يأتي على هذا تركيب مُخْتَمِلٍ على مُخْتَمِلٍ، وذلك يبعد في مسائل التكليف الظنية، فكيف في العقليات، فضلًا عن صفات الباري سبحانه، فوجب التَّوَقُّفُ لذلك.

المسألة الثالثة: في وَصْفِ المُطيقِ

فإن قيل: فهل يوصف بأنه مُطيقٌ؟

قلنا: الطاقة هي: القدرة بعينها، ولم يرد منها اسم، ولو ورد لقلنا به، لأنَّه ليس فيه نقص يتقدَّسُ عنه الخالق.

المسألة الرابعة: في وصف الجَلْدِ

فإن قيل: فقد جاء عن العرب: رجل جَلْدٌ: إذا كان قويًّا، فهل يصح وصف الباري به؟

قلنا: لا يصح وصف الباري تعالى به، لأنَّ الجَلْدَ عندهم هو: الذي يَصْبِرُ على ما يحمل من مَشَقَّةٍ، وذلك مُحالٌ على الله تعالى، فاستحال وصف الباري به لأجل ذلك.

المسألة الخامسة: في المختار

نقول - وبالله التوفيق -: إنَّ استطاع هو: اسْتَفْعَلَ من طاعَ، ولقولنا: استفعل في لسان العرب خمسة معان:

منها: أن تكون[٣] استفعلت بمعنى سألتُه الفِعْلَ؛ كقولك: استنجدتُ واستعنتُ.

---

(١) في (ط) و(م): يصح منه، وهو خطأ.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): يشتق.

(٣) أثبت ناسخ (ك) الوجهين: يكون وتكون.

وتـأتي بمعنـى وجدتـه كـذلك، كقولنـا: اسـتَجَدْتُه أي: أصـبته جيِّـدًا، واستكرمتُه: أصبتُه[1] كريمًا، فيكون على هذا معنى قوله: ﴿هل تستطيع ربّك﴾، بالتاء المعجمة باثنتين من فوقها في الأُولى مُحْتَمِلًا للمعنيين جميعًا، فيجوز أن يكـون معنـاه: هـل تـستدعي إجابتـه[2]، والثـاني: هـل تجـده مُطيعًـا، والوجهـان جائزان.

وأمَّا من قرأ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ باليـاء المعجمـة بـاثنتين[3] مـن تحتهـا فـي الأولـى، فتكـون[4] اسْتَفْعَلْتُ هـا هنـا بمعنـى فَعَلْـتُ - وهـو الثالـث مـن وجوهها - ويكون معناه هل يَقْدِرُ؟

والمعنى على ما تقدَّم هل يطيعه[5] في ذلك إذا أراده؟

فإن قيل: وكيف يجهلون ذلك حتى يسألوه، وهذا[6] الذي أنكرت عائشة رضي الله عنها حَسَبَ ما تقدَّم؟

الجواب: أنَّ معناه قد مضى مُسْتَوْفًى في كتاب المُشْكِلَيْنِ، والـذي يَقْرُبُ منهـا أن يقـال: إن علماءنـا قـالوا: إنَّ ذلـك كـان قبـل أن يكونـوا مـؤمنين، وهـذا ضعيف، لقوله: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة:١١٥].

وقال بعضهم: معناه استكشاف تأتّي الفِعْلِ، كما تقول لرجل: هل تـستطيع أن تنهض معي/ في كذا، وأنت تعلم أنـه مـستطيع، ولكنَّـك تريـد استكـشاف مـا عنده. [٦٨/أ]

---

(١) في (ط) و(م): أي أصبته.

(٢) في (ط): طلبته.

(٣) في (ط): باثنين.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): فيكون.

(٥) في (ط): يطيعه.

(٦) في (ط): وهو.

والصحيح أنَّ معناه: هل يقدر ربك، المعنى: هل تتعلَّقُ قدرته بهذا الفعل إيجادًا وخَلْقًا، وإن كانت قد تعلَّقَتْ به صحةً وتقديرًا[١]، فليس كل ما يصحُّ أن تتعلَّق به القدرة يقع.

المسألة السادسة[٢]: في ترتيب أسماء القدرة

الأوَّل منها: ما جاء من لفظ قَدَرَ، وهو: الفاعل، القادر، والفعيل، القدير، وهذه الأسماء الثلاثة جارية على تباين الأسماء المشتقَّة.

وأمَّا المُقْتَدِرُ فقد بيَّنَّا أنه مُفْتَعِلٌ، وقلنا: إن هذه التاء هي تاء التخصيص في الباري تعالى، وتاء الاكتساب في العبد، وهو تالٍ لهذه الأسماء السابقة، وتابع لها لما فيه من الإشكال.

وأمَّا المُسْتَقْدِرُ[٣] فلا يقال منه، لأنه لم يرد، كما لا يقال في صفاته مستكبر، ويقال مُتكبِّرٌ.

وأمَّا القوي فهو بعدها، لأنَّ القدرة أبين وأوضح من القوَّة، إذ القوَّة محمولة عليها، مُعْتَبَرَةٌ بها، وكذلك المَتين محمول عليه، لأنه بما[٤] تقدَّم يُشْرَحُ ومنه يُسْتَوْضَحُ[٥].

---

(١) في (غ): تقريرًا.

(٢) تأخرت هذه في (ل) إلى ما بعد الفصل الرابع من شديد المحال.

(٣) في (ط) و(م): المستقدر منه، وهو خطأ.

(٤) في (غ): لما.

(٥) تصحَّفت في (غ).

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ[٢]

مَنْ عَلِمَ القادِر ومعناه علم أن للباري في ذلك أحكامًا يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنه ذو القدرة والقوَّة[٣]، وهما بمعنًى واحد.

الثاني: أنه متمكِّن ممّا يريد.

الثالث: أنه لا يَرُدُّهُ[٤] عن مُرادِه أحد.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يعلم أنه لا حول ولا قوة إلّا بالله، فالله يخلق له القدرة والعلم والإرادة والتَّيْسيرَ والفعل[٥].

---

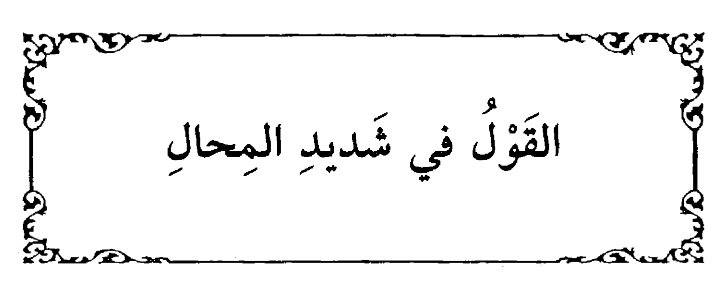
(١) أُخِّر الفصل الرابع من (ل) إلى ما قبل القول في اسم الله المحيط.

(٢) في (غ): للرب تعالى.

(٣) في (ط): ذو القوة والقدرة.

(٤) في (ط): يُرد.

(٥) في (ط): والفعل والتيسير.



القَوْلُ في شَديدِ المِحالِ

وهو الاسم الثامن من أسماء القُدْرَةِ، فيه أربعة فُصولٍ.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد:١٣]، وجاء في الحديث عن إبراهيم الخليل[١] أنه لم يكذب إلّا ثلاث كَذَباتٍ، وما منها كذبة إلّا وهو يُماحِلُ بها عن الإسلام[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

ورد في اللغة على وجوه سبعة:

الأوَّل: المِحالُ: السِّعاية إلى السلطان.

الثاني: أنه النِّقمة.

الثالث: أنه القوة، قال الكِسائي[٣]: تقول العرب: مَحِّلْني، أي: قَوِّني[٤].

---

(١) في (غ) زيادة: عليه الصلاة والسلام.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ برقم ٣٣٥٨ (٤/١٤٠ - طوق النجاة)، وفي موضع آخر. وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الفضائل، باب: من فضائل الخليل إبراهيم ﷺ برقم ٢٣٧١ (٤/١٨٤٠ - عبد الباقي).

(٣) تهذيب اللغة (٥/٦٣).

(٤) في طرة بـ (ك): محّلني أي قوّاني، ومرّضها.

الرابع: أنه العقوبة.

الخامس: الجدال.

السادس: المكر.

السابع: أنه المطاولة، ومنه قول عليٍّ: إن من ورائكم أمورًا مُتَماحِلَةً[1]، أي: طويلة.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء

للعلماء فيه تسع عبارات:

الأوَّل: شديد القوة.

الثاني: شديد العداوة.

الثالث: شديد الحقد.

الرابع: شديد الغضب.

الخامس: شديد الحَيْل.

السادس: شديد الحَوْل.

السابع: شديد الإهلاك.

الثامن: شديد الأخذ.

---

(١) تهذيب اللغة (٥/٦٣) والأثر أخرجه البخاري الأدب المفرد (ص١٢٠)-٣٢٧، عن علي رضي الله عنه موقوفًا بلفظ: «لا تكونوا عُجلاً، مذاييع بذرًا، فإن من ورائكم بلاء مبرحًا مملحًا، وأمورًا متماحلة ردحًا».

[٦٨/ب] / التاسع: شديد الانتقام.

المسألة الثانية: في تحقيق القول فيه

وهو إذا تتبعته ألفيته يرجع إلى القوة، فإن مُحِلَ[١] بالرجل إلى السلطان: فقد قويَ أمره، وكذلك الانتقام والمكر: قوّة[٢] في السعي، والمطاولة: قوَّة في المقاصد، وصبر على المحاولة حتى تنجح[٣]، والمطلوب من القوة تصريفها في المنافع، فقوله في إبراهيم ﷺ: «ماحَلَ بها في الله» أي: دافع بقوة[٤]، وهو من ثمراتِ القوة، «والقرآن ماحِلٌ»[٥] أي: مُدافِعٌ عن صاحبِه بقوَّةِ حُجَّته[٦].

المسألة الثالثة: في تخريج الأقوال على الوجه الجائز وتركيبها على الحقائق

أمَّا قولهم: إنه شديد القوة، فقد تقدَّم بيان شديد[٧] القوة، وأمّا شديد العداوة فسيأتي بيانه في أسماء الإرادة.

---

(١) ضبطت في (ك) بوجهين: الأول ما أثبتناه، وهو الذي في (م)، والثاني: فإنَّ مَن مَحَلَ... قَوَّى، وهو الذي في (ل)، وفي (ط): فأما من محل.. قَوِيَ.

(٢) سقطت من (ك)، وفي (غ): المكروه.

(٣) في (ط): ينجح.

(٤) سقطت من (ك).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٦٠١٠)، وابن أبي شيبة (٤٩٧/١ -٤٩٨)، وابن حبان (١٢٤)، والطبراني في الكبير (١٠٤٥٠)، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار»، ورواه البزار (١٢١)، من طريقين عن ابن مسعود موقوفًا عليه.

(٦) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): حجة.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): شدة.

وأمَّا شدَّة الحقد فمُحالٌ في حق الله، وكذلك الغضب؛ يأتي بيانه في أسماء الإرادة.

وأمَّا شدة الحَيْلِ، فالحَيْلُ هو: الحَوْلُ، لغةٌ فيه، والواو أعلى[1]، وأمّا الحيل جَمْعُ حيلَةٍ فلا يجوز على الله تعالى.

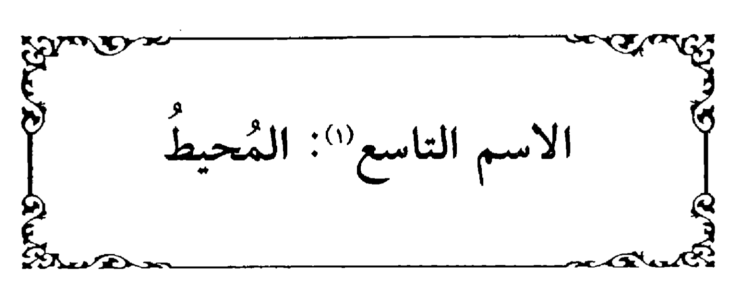
وأمَّا الإهلاك فهو فائدة القوة، وكذلك الأخذ والانتقام.

الفصل الرابع: في التنزيل

وهو نحو ما سَبَقَ في القَوي المَتينِ.

---

(١) بيَّض لها في (غ).



الاسم التاسع[1]: المُحيطُ

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى[2]: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ [البروج:٢٠]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٨]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن، لا من طريق شُعيْبِ بن أبي حمزة، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فنقول[3]: الإحاطة في كلام العرب هي: الاحتواء على الشيء، وهي: أخذه من جميع جوانبه؛ حتى يكون حاويًا له محيطًا به من جميع جوانبه، قال تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف:٤١].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

---

(١) في (ط) و(ل): القول في المحيط، وهو الاسم التاسع من أسماء القدرة.

(٢) في (ل) و(غ): الله تعالى.

(٣) في (ط) و(م): نقول.

المسألة الأولى: في حقيقته

أمّا حقيقته فهي لغته بعينها، وبعد هذا فله ثلاثة[١] متعلَّقات.

وهي:

المسألة الثانية:

الأوَّل: أن يُحيطَ به قدرةً، كقوله: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٨].

الثاني: أن يُحيطَ به علمًا، كقوله: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢].

الثالث: أن يُحيطَ به قَبْضًا، وذلك يختصُّ بالأجسام.

المسألة الثالثة: في شرح العقيدة

إذا عَلِمتم اللغة والحقيقة، فاعلَموا أن قدرة الله عامَّة في كل مقدور، لا[٢] يَشِذُّ عنه شيء، ولا يُعْجِزُه شيء، وعِلْمُه عامٌّ في كل معلوم، على العموم والخصوص، في[٣] حال العدم والوجود، وعلى الجملة والتفصيل، كما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالى[٤]، فهو محيط بالوجهين، وهو على هذين الوجهين من أوصاف الإثبات في الذات.

وإذا قلنا:/ إنه محيط بالقَبْضِ، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر:٦٤] خَبَرًا عن الآخرة، وقال خَبَرًا عن حال الدنيا: ﴿فَانفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن:٣١]. [٦٩/أ]

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): ثلاث.

(٢) في (ط): ولا.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): وفي.

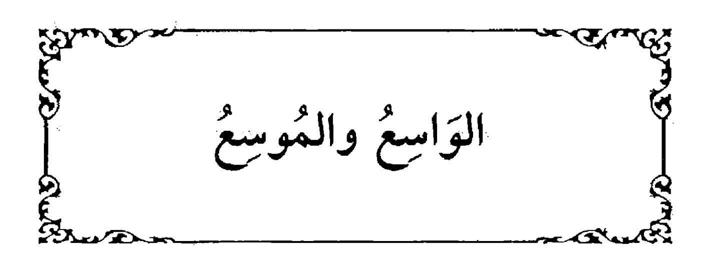
(٤) لم يرد في النسخ الأخرى.

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

إذا فَهِمْتَ معنى الإحاطة في القدرة والعلم فأحكامه في القدرة قد سَبَقَتْ، وبيانها في العلم سيأتي مقرونًا ببيان منزلة العبد فيهما، إن شاء الله تعالى[٢].

(١) سقط هذا الفصل من (ل).

(٢) لم يرد في (ط).



الوَاسِعُ والمُوسِعُ

وهما الاسم العاشر والاسم الحادي عشر من أسماء القدرة. فيهما[(١)] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[(٢)]

قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[(٣)] [البقرة:٢٤٥]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣١]، وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقال في حديث أبي هريرة المفسَّر: الواسع، ولم يذكر الموسِع.

الفصل الثاني: في شرحهما[(٤)] لغة

قال علماؤنا: الواسع: فاعل من السَّعة، يقال: وَسِعَ الشَّيْءُ واتَّسَعَ، وحقيقته[(٥)] كلُّ مَحَلٍّ يحتمل من الأجزاء والأعيان أكثر ممّا يحتمله[(٦)] الآخر، ثم نُقِلَ مجازًا إلى القدرة والعلم والإرادة والكلام، قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقال: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر:٦]، وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٩].

---

(١) في (ط): وفيه، وفي (ل) و(غ) و(م): فيه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة، وفي (ل) و(غ) و(م): في مورده.

(٣) في (ك) و(غ): ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٤) في (ط) و(غ) و(م): شرحه.

(٥) قوله: «قال علماؤنا... وحقيقته» سقط من (غ).

(٦) في (ط) و(غ) و(م): يحمله.

وجاز أن يقال: قدرة واسعة، وعلم واسع، وإرادة واسعة، إذا كانت متعلَّقاتها أكثر من متعلَّقات غيرها، ومنه: ناقة وَساع: إذا كانت ذريعةَ[١] المشي ممتدَّة الخَطْوِ، وسَيْرٌ وسيع: إذا كان سريعًا يقطع من المسافة في زمن ما لا يقطع[٢] غيره في مثله من الزمن، ويقال: فلان ذو سعة، أي: غَني يَصِلُ بما له من المُتَمَلَّكاتِ إلى ما لا يَصِلُ أقلُّ مالًا منه، والفِعْلُ منه: أَوْسَعَ، أي: صار ذا سَعَةٍ.

وقال ابن الأنباري: الواسع: الذي يَسَعُ لما يُسْأَلُ، المُحيطُ بكلِّ شيءٍ[٣].

وقال الشاعر:

رَعاكِ ضَمانُ الله يا أُمَّ مالكٍ ... ولَلَّهُ عَن يُشْقيكِ[٤] أَغْنَى وأَوْسَعُ[٥]

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق العقيدة فيه

قد تقدَّم بيان معناه، وحقَّقنا لكم أن السَّعة في الأجسام عبارة عن احتمال كثرة الأجزاء، والسَّعة في المعاني عبارة عن كثرة المتعلَّقات،

---

(١) في (ط) كتب فوقها صح، وفي طرته أثبت واسعة وصحَّحها أيضًا، وأثبت الوجهين في (غ)، وفي (ل): سريعة.

(٢) في (ط): يقطعه.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس (٩٤/١) ونسبه إلى أبي عبيد، وهو في مجاز القرآن (٥١/١).

(٤) في (ط): يشفيك.

(٥) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص٥٢)، شأن الدعاء (٧٣)، الحماسة بشرح المرزوقي (١٣١٦/٣)، والتبريزي (٢٧٠/٣)، غريب الحديث للخطابي (٦٣٦/١)

فالباري تعالى واسع، أي: وَسِعَ بقدرته وعلمه وإرادته وكلامه كلَّ شيء، كما قال سبحانه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر:٦] وانتصَبا على التمييز، وهو كثير في اللغة، ووسِع رزقه جميع خلقه، ووسع كُرْسيه السماوات والأرض.

فإن كان العِلْمَ - كما قال ابنُ عباس - فلإحاطته بكلِّ معلوم، وإن كان الكرسيُّ جِسْمًا عظيمًا كما روي في الأثر، حَسَبَ ما أوردناه في كتاب المُشْكِلَيْنِ،/ فمعناه أنه جِسْمٌ ذو أبعاد؛ إذا طُرِحَتْ فيه السماوات والأرض احتمل أن يكون ظَرْفًا لها[١].

المسألة الثانية: في تركيب المعنى على اللفظ اعتقادًا

إذا قلنا: إنه واسع بمعنى[٢]: قادر أو عالم فقد ظهر، وهو من صفات الذات كذلك.

وإن كان واسع الملك والعطاء بمعنى الكثرة فهو من صفات الفعل.

وإن قلنا: إنه موسِعٌ، بمعنى: أنه ذو سَعَةٍ، وهو الغنيُّ، فقد تقدَّم بيانُه، ويكون من صفات التنزيه.

وإن قلنا: إنه موسِعٌ، بمعنى: أنه وَسَّعَ على غيره أو خَلَقَ الأجسام ذاتَ سَعَةٍ فهو من صفات الأفعال، وعليه جاء قوله: ﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقيل: جاء على وصف التنزيه، المعنى: وإنّا لأغْنياءُ[٣] عن المعونة في ذلك[٤].

(١) في (ط): لهما.

(٢) في (ط): بمعنى أنه، وفي (ل) اختل الكلام اختلالا فاحشا.

(٣) في (ط): للأغنياء، وفي (ل) تصحفت العبارة، وفيها: للأغثماء.

(٤) قوله: «المعنى: وإنّا لأَغْنِياءُ عن المعونة في ذلك» سقط من (غ) و(م).

المسألة الثالثة:

قد بيَّنّا أن الواسِعَ والموسِعَ يكون من أسماء الذات، ويكون من أسماء الأفعال، وحقَّقناه وشرحناه.

ووَهِمَ فيه حَبْرٌ عظيم وهو الأستاذ أبو إسحاق[1]، فعدَّدَهُ في جملة صفات الأفعال وجعله منها، وقال بعد أن عدَّده فيها: «هو الذي لا تتعذَّر عليه عَطيةٌ»، وهذا هو الحُجَّةُ عليه، فإنه إشارة إلى عموم القدرة، إذ التعذُّر نقيض[2] الإمكان، والإمكان متعلِّق بالقدرة ومن أحكامها.

وأيضًا فإنَّ تخصيص ذلك بعموم القدرة دون العلم والإرادة مع تصريحه بقوله: ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر:٦]، لا معنى له، والتعميم في صفات الله وأسمائه، **والكَمالُ متى احتمله اللفظ أوجبه التفسير وعَيَّنَهُ التأويل**.

---

(١) أشار هذا الإمام إلى الخلاف بين الأصحاب، في بعض صفات الذات، فقال: ومن أصحابنا من ذهب إلى هذه الأسامي من صفات الفعل ومعناها: الفاعل لهذه الأشياء، الأسماء والصفات للبيهقي (٣٤٩/١). وقد نقل عنه الإمام البيهقي كثيرًا، وهو ممن نبهوا إلى تصنيف الأسماء ضمن الصفات السبع، من ذلك ما نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات للبيهقي (٣١٤/١)، قال: «وكان الأستاذ أبو إسحاق رحمه الله يقول: من أسامي صفات الذات ما يعود إلى القدرة، منها: «القاهر»، ومعناه: الغالب، ومنها: «القهار»، ومعناه: الذي لا يقصد إلا ويغلب، ومنها: «القوي»، ومعناه المتمكن من كل مراد، ومنها: «المقتدر»، ومعناه: الذي لا يرده شيء عن المراد، ومنها: «القادر»، ومعناه: إثبات القدرة، ومنها: «ذو القوة المتين» ومعناه: نفي النهاية في القدرة وتعميم المقدورات». ومن ذلك ما نقله عنه في الأسامي التي ترجع إلى الإرادة: الأسماء والصفات للبيهقي (٣٤٩/١).

(٢) في (غ): يقتضي، وهو تصحيف.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم الحقيقة للرَّبِّ في هذا الاسم فله في ذلك أحكامٌ يختصُّ بها، وهي:

سَعَةُ[١] القدرةِ، والعلم، والإرادة، والقول، والخلق، والعطاء، حسب ما سبق[٢] بيانُه في كثرة المتعلَّقات، ويضبطه أن صفاته العُلَى على غاية التعلُّق ذاتًا وفِعْلًا.

وعلى العبد في منزلته أن يسعى في كثرة متعلَّقات صفاته؛ من العلم والطاعة، وفي سعة أخلاقه بالاحتمال والصبر.

---

(١) في (ط): ستة، وهي تصحيف.

(٢) في (ط): تقدَّم.

فهرس الموضوعات